
النحو في الكلام كالملح في الطعام
بغية الكامل السامي
شرح
المحصول والحاصل للجامي
مع حاشيته
الطريق العادل إلى بغية الكامل
كلاهما لإمام المحدّثين نجم المفسّرين زبدة المحقّقين
العلّامة الشّيخ مولانا محمد موسى الرّوحاني البازي
رحمه الله تعالى وطيّب آثاره


بغية الكامل السامي
شرح
المحصول والحاصل للجامي
مع حاشيته
الطريق العادل إلى بُغية الكامل

اسم الكتاب : بغية الكامل السامي شرح المحصول والحاصل للجامي
مع حاشيته الطريق العادل إلى بغية الكامل
اسم المؤلف : كلاهما للشيخ محمد موسىٰ الروحاني البازي رحمه الله تعالى
الطبعة العاشرة : ١٤٤٢هـ - ٢٠٢١م

إدارة التصنيف و الأدب
العنوان : المكتب المركزي : ١٣/دي ، بلاك بى ،
سمن آباد ، لاهور ، باكستان
هاتف : ٣٧٥٦٨٤٣٠ ٤٢ ٠٠٩٢
جوال : ٨٧٤٩٩١١ ٣٠١ ٠٠٩٢
البريد الإلكتروني : alqalam777@gmail.com
الموقع على الشبكة الإلكترونية : www.jamiaruhanibazi.org

Idara Tasneef wal Adab
(Institute of Research and Literature)
Alqalam Foundation
Address: Head Office: 13-D, Block B,
Samanabad, Lahore, Pakistan.
Phone: +92-42-37568430
Cell: +92-301-8749911
Email: alqalam777@gmail.com
Web: www.jamiaruhanibazi.org



الناشر
إدارة التصنيف والأدب

النحو فی الکلام کالملح فی الطعام

بغیة الکامل السامی

شرح

المحصول الحاصل للجامی

مع حاشیته

الطریق العادل إلی بغیة الکامل

کلاهما لإمام المحدثین نجم المفسرین زبدة المحققین

العلامة الشیخ مولانا محمد موسی الروحانی البازی

رحمه الله تعالی وطیب آثاره

إدارة التصنیف والأدب

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه المقدمة تبحث عن حياة العالم العَلامة والبحر الفهامة المحدث الأعظم والمفسّر الأفخم الفقيه الأفهم الرحلة الحجَّة اللغوي الأديب صاحب التصانيف الكثيرة والتآليف الشهيرة مستنبط علم الجلالة ومخترعه الشيخ مولانا **محمد موسٰى الرُّوحاني البَازي** وعن آثاره العلمية الخالدة وعن خدماته الإسلامية . رَحمه الله تعالى وطيَّب آثاره .

هو العلامة الكبير بل الإمام ذوالشان العظيم نادرة الزمان سلطان القلم والبيان كان آية من آيات الله بلا فرية و نادرة من نوادر الدهر بلامرية .

هَيهاتَ لا يأتِي الزَّمانُ بمثله
إنَّ الزمانَ بمثله لبَخِيل

مكانة الشيخ محمد موسى الروحاني البازي عند الله تعالى

كان الشيخ البازي متورّعًا ، تقيًّا ، زاهدًا في الدنيا ، مجاهدًا في سبيل الله ، دامغًا للبدعات ، لايخاف في الله لومة لائم ، وله كرامات كثيرة لا تحصى لضيق المقام سوف نقتصر على ذكر بعضها فقط لتعلم مدى ما كان لشيخنا الجليل من مكانة عظيمة عند الله تعالى و عند رسول الله ﷺ .

ومن كراماته أنه رابع أربعة في تاريخ الإسلام الذي انبعثت من قبره الرائحة

الذكية . و ذلك بعد أن تم دفن جثمانه الطاهر خرجت رائحة المسك والعنبر من قبره وانتشرت في جميع المقبرة. و هذه الرائحة موجودة حتى اليوم و قد مضت سبعة أشهر مذ وفاته . فإذا ذهبت إلى مقبرته الموجودة في مياني صاحب بلاهور تشم تلك الرائحة الذكية التي تفوح بالعطر و العنبر تنبعث من ذلك الجسد الطاهر و من هذا الثرى الطيب ثرى شيخنا الجليل الشيخ محمد موسى الروحاني البازي طيب الله آثاره .

ومنها أن شيخنا الوقور رحل إلى الحج مصطحبا أسرته . وبعد الفراغ من مناسك الحج شدّ الرحال مع أسرته إلى المدينة المنوّرة . فلمّا علم شيخ الإسلام قدوة الأنام العالم الرباني الشيخ مولانا سعيد أحمد خان عليه الصلاة والسلام وورود الشيخ البازي الجليل إلى المدينة المنوّرة فرحّبه ترحيبا حارًّا و استدعاه مع أسرته إلى المأدبة . فلبّى الشيخ البازي المكرم الدعوة و قدم إلى داره مع أسرته حسب الموعد .

و عند ما لاقى الشيخ البازي المحترم الشيخ سعيد أحمد خان المحترم جلس عنده . وحينما رأى رجلٌ من ندماء الشيخ سعيد أحمد خان الشيخَ البازي فقام مسرعا نحو الشيخ البازي المفخم والتزمه وعانقه وقبّله وصافحه و وقّره غاية التوقير .

ثم قال له : يا معالي الشيخ ! التمس من سماحتك بكل أدب واحترام أن تسامحني فتعجب الشيخ البازي من حفاوته البالغة وتبجيله إياه وطلبه منه التسامح وقال له : على أيّ شيء أسامحك ولا أعرفك ؟

فأجابه الرجل : يا فضيلة الشيخ الجليل ! سامحني أوّلا ثم أدلّك على سبب المسامحة . فتبسّم الشيخ البازي طِبق عادته الشريفة و تلطّف في الإجابة قائلاً بأني سامحتك .

ففرح الرجل غاية الفرح وبرقت أسارير وجهه وقال : يا شيخ ! الآن أذكر لك السبب . وهو أني أتمتع بفضل الله وكرمه بالسكنى في رحاب الطِيبة الطيّبة المدينة المنوّرة زادها الله تعالى بركة ورحمة وأمنا و هدوءًا . و قد أخبرني بعض الزملاء بمكانتك

الرفيعة و شخصيّتك البارزة في ميادين العلم والتصنيف و التدريس و الدعوة و الإرشاد فصرت مشتاقا جدًّا لرؤيتك و للقائك .

فقبل أسبوع دخلت المسجد النبوي الشريف مع بعض زملائي . فرأك زميلي وبشّرني قائلاً إن هذا الرجل الجميل هو الشيخ البازي المكرم الذي كنت تشتاق لرؤيته وللقائه . فرأيتك وكنت مشغولاً بالنوافل . فلما أمعنت النظر إلى شخصك و رأيت حلتك الشهباء وعمامتك البيضاء الفاخرة . فخطر في قلبي بعض الخواطر بأن هذا اللباس الثمين لا يليق بالمشائخ الكرام والعلماء العظام . فما أحببت أن أصافحك وبعد الفراغ من الصلاة ذهبت إلى بيتي .

و في نفس تلك الليلة رأيت النبي ﷺ في المنام و على وجهه آثار الغضب . فدنوت منه لأن أسئله عن سبب الغضب . فقال لي النبي ﷺ و هو غضبان عليّ : أظننتَ بموسى هذه الظنون فاخرج من مدينتي . فارتعدت وبكيت وطلبت منه العفو فقال النبي ﷺ : لا أجيز لك السكنى في مدينتي إلاّ أن يعفوك موسى .

فاستيقظت مندهشًا ومرتعدًا واجتهدت للقائك فما نجحت إلا في هذا الوقت السعيد . فمن ثم بادرت و طلبت من معاليكم العفو و الصفح عن هذه الظنون و الوساوس السيّئة .

فرحمه الله تعالى رحمة واسعة و أسكنه بحبوحة جنة الفردوس و جزاه عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء ما قدم من عطاء ذاخر في ميدان العلم والمعرفة في سبيل نصرة هذا الدين و في سبيل العلم .

مصنفاته العلمية

كان الشيخ البازي رحمه الله تعالى مفرد العصر و نادرة الدهر ، بحرًا في العلوم و الفنون لايجارى ولا يماثل ، فصيحًا بليغًا ، شاعرًا ، جامعًا للمنقول والمعقول ، مستنبط علم الجلالة ومخترعه ، نظير نفسه ، فريد الدهر ، من أذكياء العالم . له مؤلفات فريدة كثيرة

مقبولة مشتملة على حقائق حقيقة و دقائق دقيقة و لطائف لطيفة وغرائب غريبة وعجائب عجيبة ومسائل فريدة و مباحث جديدة و استنباطات عظيمة و أسرار فنية مخفية دالة على مزية فطنته .

العالم العامل والفاضل الكامل إمام الحرم الشريف فضيلة الشيخ **محمد بن عبد الله السبيل** حفظه الله تعالى دائما يمدح الشيخَ البازي في مجالس علمية .

قَدِم إليه مرّةً وفد علماء الجامعة الأشرفية . فسألهم الإمام المذكور عن الشيخ البازي . فتحيّر العلماء بأنه كيف يعرف عالمًا عجميًّا . ثم قال الإمام :

" يأتي إليّ العلماء والمشائخ من جميع نواح العالم ولكن ما رأيتُ
وما لقيتُ عالما أوسع علمًا وأدق نظرًا من الشيخ البازي ".

و قد تعددت تصانيف شيخنا الفاضل فزادت تصانيفه في مجال العلم على مائتين كتاب في علوم مختلفة وفنون شتّى مثل التفسير والحديث والمنطق والفلسفة والهيئة والنجوم القديمة والحديثة وعلم المرايا وعلم الأبعاد والصرف والنحو والبلاغة وسائر العلوم العربية وعلم التاريخ وغير ذلك .

والحقيقة التي لا يختلف عليها اثنان أن شيخنا الجليل ما ترك فنًّا من الفنون ولا علما من العلوم إلّا و ألف فيه كتابا أو رسالة ما يحيّر الألباب . و هذا لا يتوفر لأي عالم من العلماء في هذا العصر رحم الله شيخنا الفاضل .

وفاته

وبعد صراع مع المرض رحل أوحد أهل زمانه وفرد أوانه الشيخ الجليل في صلاة عصر الاثنين عن عالمنا . فلقي ربه بنفس آمنة مطمئنة في السَّابع و العشرين من جمادى الآخرة سنة ١٤١٩ هجرية الموافق التاسع عشر من أكتوبر سنة ١٩٩٨ ميلادية وهو ابن ثلاث وستين سنة " يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفۡسُ ٱلۡمُطۡمَئِنَّةُ ٱرۡجِعِيٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرۡضِيَّةً

فَٱدۡخُلِي فِي عِبَٰدِي وَٱدۡخُلِي جَنَّتِي ". ويقول رسول الله ﷺ : " إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلّا من ثلاث : صدقة جارية أو ولد صالح يدعو له أو علم ينتفع به " .

أبناؤه

ومن سعادات الشيخ البازي رحمه الله تعالى أن له أبناءً أربعة كل واحد منهم عالم فاضل بعلوم قديمة وعصرية داخلية وخارجية بتوفيق الله عزّوجلّ . و بأدعية الوالد المشفق و بتوجهه التام و تعليمه وتربيته كل واحد منهم أنموذج له و مصداق لكلمات النبوة على صاحبها ألوف التحية من أنه إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث صدقة جارية أو ولد صالح يدعو له أوعلم ينتفع به . فكأنّ المرحوم يقول على لسان الحال :

تلك آثارنا تدل علينا فانظروا بعدنا إلى الآثار

و صحّ ما قيل : إن الولد سرّ لأبيه ، وكل إناء يترشح بما فيه .

فالأكبر منهم الشيخ محمد زبير الروحاني البازي خريج الجامعة الأشرفية بلاهور وفاضلُها ذهب إلى السعودية وكمّل تعليمه في مكة المكرمة بجامعة أمّ القرى و عاد إلى الوطن فناب مناب الوالد الفقيد بالجامعة الأشرفية . و الثاني منهم محمد عزير الروحاني البازي خريج الجامعة الأشرفية بلاهور . كان يدرس بالجامعة الأشرفية بعد فراغه من دروس الحديث للطلبة الواردين من أوروبّا وغيرها باللغة الإنكليسية . ثم رحل إلى أمريكا لإعداد رسالة الدكتوراه (بي ، أيج ، دي) وفّقه الله لتحصيلها و تكميلها .

و الثالث منهم محمد زهير الروحاني البازي و الرابع عبدالرحمن الروحاني البازي وكلاهما في مرحلة الاستفادة العلمية في رحاب الجامعة الأشرفية . وفّق الله الجميع لما يحب و يرضى .

و الله أسأل أن ينفعنا بعلوم شيخنا الجليل وأن يجعل علومه من الصدقات الجاريات والباقيات الصالحات لنا و للأجيال القادمة .

ثم بعد هــذا البيان نسطر فيما يلي رسالة المحقق المدقق صاحب التصانيف الكثيرة البديعة الشيخ الروحاني البازي رحمه الله تعالى . و يبحث فيها الشيخ البازي رحمه الله تعالى عن حياته و أحواله و عن خدماته الدينيّة

والعلميّة تحديثًا بنعم الله تعالى وشكرًا له . ندرجها هٰهنا بتمامها و بعبارتها من غيرزيادة ونقص رومًا لتحصيل مطلوب الطالبين لتراث السلف الصالحين .

هذه رسالة الشيخ البازي رحمه الله تعالى و سمّاها

كتيب
الحياة و بعض النشاطات الإسلامية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على رسوله خاتم الأنبياء محمد و على آله وأصحابه أجمعين .

أمّا بعد . فهذه خلاصة ترجمتي و ذكر بعض خدماتي في الإسلام والدعوة الإسلامية و في ميدان العلم و التاليف و غير ذلك .

ثم إن أحوالي و شئوني في هذا الموضوع تتنوع أنواعًا متعددة :

١ - منها بيان حياتي و ترجمتي بالاختصار .
٢ - و منها بيان مناظراتي في ردّ أهل البدع المرتكبين أعمالاً تخالف التوحيد .
٣ - و منها بيان مناظراتي الواقعة بيني و بين الكفرة النصارى وغيرهم .
٤ - و منها بيان مناظراتي الواقعة بيني و بين علماء الفرقة القاديانية أتباع غلام أحمد مرزا المتنبي الكذّاب الدجّال .
٥ - و منها بيان مناظراتي الواقعة بيني و بين منكري الأحاديث النبوية .
٦ - و منها بيان مناظراتي الواقعة بيني و بين أهل الرفض و التشيع .

٧ - و منها ذكر مَن أسلم و مَن آمن من الكفرة بدعوتي و إرشادي .
٨ - و منها ذكر ما خدمت العلم الإسلامي والمسلمين بتدريس جميع الفنون الإسلامية .
٩ - و منها ذكر مَن تابوا و أصلحوا من المسلمين بعد ما كانوا مجرمين سارقين تاركين للصلوات و الصيام .
١٠ - و منها ذكر أسفاري للإرشاد والدعوة الإسلامية وإصلاح المسلمين .
١١ - و منها ذكر ما خدمت العلم والدين بتاليف كتب كثيرة في فنون شتّى بلغات متعددة .

و كل ذلك محض فضل الله تعالى و توفيقه و إعانته و هدايته ولا حول ولا قوة إلّا بالله . و ما ذكرت هذه الأحوال إلّا شكرًا لله عزّ و جل و تحديثًا بنعم الله تعالى لا تكبرًا و فخرًا . أعاذني الله تعالى من الفخر و التكبر .

ما بال مَن أوله نطفة و جيفة آخره يفخر

ترجمتي و بعض أحوال نشأتي

أنا محمد موسى ابن الزاهد التقي المولوي شير محمد البازي . مولدي قرية كَتّهْ خَيْل . و كٹه خيل قرية من مضافات مديرية دَيْرَهْ إسماعيلْ خَان في إقليم سرحد من باكستان . كان جدّنا الأعلى من سُكّان بلدة غَزْنِي أو من سكّان حواليها من ولاية أفغانستان و اسم جدّنا هذا السيّد الشيخ أحمد الروحاني وقبره في سفح جبل من جبال غزني يزار و مشهور في تلك البلاد و كان من كبار أولياء الله تعالى .

و كذلك كان أبي الكريم من الصالحين الزاهدين أهل التقوى و العبادة و من أهل الكشف والمعرفة الباطنيّة . و كان أبي دائم الاستغراق في مراقبة الله و صفاته و أمور الآخرة ، و مع فقره كان جوده و سخاؤه مشهورًا . و لا يزال أهل قريتي كٹه خيل

و حواليها من القرى يذكرون قصص جوده وكرمه العجيبة بطريق الاستعجاب والحيرة . قرأ والدي بعض الكتب الدينية على بعض العلماء في قرية كٹه خيل .

مات أبي في مرض طويل مرض اجتماع الماء في البطن والمعدة . وكنتُ عند موت والدي صغيرًا ابن خمس سنين أو أصغر .

وعند زيارتي لقبر والدي سمعت مرارًا من داخل قبره تلاوة القرآن الشريف خصوصًا تلاوة سورة الملك التي هي منجية تلاوة واضحة جيدة بلسان فصيح و صوت حسن يأخذ بمجامع القلوب ويجذبها كأنّه مزمار من مزامير آل داود . وكنت أشعر بخوف و قشعريرة أوّلًا و كانت أمّي تشجّعني وتقول لي : لا تخف . فاستأنستُ بالتّلاوة و زال الخوف من سماع تلاوة القرآن من داخل قبره . وهذا من عجائب الكرامات .

و في كتب التاريخ أنّ بعض الناس كانوا يسمعون من قبر ثابت البناني العارف بالله تلاوة القرآن الشريف .

ثم بعد موت أبي ربتني والدتي الذاكرة لِله كثيرًا الصالحة الصائمة القائمة لِله تعالى وسبحانه .

ثم إن أبي و أمي من بني هاشم من السَّادات . وهذه منقبة منيفة عظيمة . ما أحسنها وما أجلها إن وفقني الله تعالى وسبحانه للطاعات والصالحات . فكل أمر مرهون بأعماله ونيّاته يوم القيامة .

وقاسينا مصائب كثيرة في زمن الصغر بعد موت الوالد رحمه الله تعالى .

قرأت علوم الدين بأمر والدتي رحمها الله تعالى و إرشادها حسب وصية أبي رحمه الله تعالى .

قرأت أوائل كتب الفقه و جميع كتب الفارسية على بعض علماء القرية . و هذا وفق طريق تعليم ديارنا في باكستان حيث يلزم للطالب قراءة الكتب الفارسية مثل كتاب پنج گنج و جلستان و بوستان لسعدي وغير ذلك من الكتب . ومع اشتغالي

بهذه الدروس زمن الصغر كنت أخدم أمي وأساعدها في أمور تتعلق بداخل البيت وخارجه . وكنت أشتغل بجمع العلف لبعض دواب البيت وخدمة إتيان الماء من بعيد . وكان الماء في بعض الأوقات على مسافة ثلاثة أميال .

ثم خرجت بإشارة بعض العلماء لتحصيل العلم إلى بلدة عيسى خيل . وهذا أوّل خروجي لطلب العلم حينما كان عمري أقل من إحدى عشرة سنة .

فبدأت بعلم الصرف و حفظت عدة كتب منه في أشهر عديدة على شيخي فضيلة الشيخ محمد رحمه الله تعالى بإشراف المفتي محمود رحمه الله تعالى .

ثم ذهبت معه إلى قرية أباخيل من قرى مديرية بَنُّون حين انتقاله إليها . فمكثت في أباخيل سنتين و حفظت هناك جميع كتب الصرف إلى الفصول الأكبرية و كتب النحو إلى الكافية و أوائل كتب المنطق على المولوي جان محمد و على المفتي الكبير الشهير في العالم المولوي محمود رحمه الله عزوجل .

ثم ذهبت مع الشيخ المفتي المذكور إلى قرية عبد الخيل . فبقيت معه هناك نحو سنتين وقرأت عليه شرح الجامي ومختصر المعاني وكتب المنطق إلى سلم العلوم والمقامات الحريرية و أصول الشاشي وشرح الميبذي لهداية الحكمة و شرح الوقاية في الفقه و بعض كتب القراءة و التجويد .

ثم سافرت إلى أَكَورَهْ خَتَكْ . و هي بلدة معروفة من مضافات مديرية بشاور . و مكثت هناك في جامعة دارالعلوم الحقانية نحو سنتين و قرأت هناك جميع كتب المنطق إلّا القاضي مبارك وجميع كتب الفلسفة من الطبعيات والالٰهيات و أقليدس و كتب الميراث و أصول الفقه إلّا التلويح شرح التوضيح للتفتازاني و قرأت المطول و جميع كتب الأدب العربي .

وسافرت من أكوره ختك في الإجازات السنوية إجازات شهر رمضان إلى بلدة راوَلْبِنْدِي . فقرأت ترجمة القرآن الشريف و شرحه و تفسيره على المفسر الموحّد

الكبير جامع الفنون مولانا غلام الله خان رحمه الله تعالى .

ومولانا الشيخ غلام الله خان رحمه الله تعالى كان رئيس الموحّدين وأهل السنة والجماعة وكان من أشدّ أعداء المبتدعين ، وكان سيفًا مسلولاً على رؤوس أصحاب البدعة . مضى عمره في الجهاد معهم . جزاه الله خيرًا و أدخله جنة الفردوس .

ثم ذهبت إلى ملتان و دخلت في الجامعة الكبيرة قاسم العلوم . فمكثت فيها ثلاثة أعوام وتخرجت من جميع العلوم من الفقه والحديث والتفسير والمنطق والفلسفة والأصول وعلم التجويد وعلم القراءة قراءات السبع ، و قرأت جميع الكتب المهمّة الباقية .

ثم عينت أستاذًا و مدرسًا في المدرسة الجامعة مطلع العلوم في بلدة كَوئِتَهْ من إقليم بلوجستان إلى مدة . وكنت في جامعة مطلع العلوم رئيس جميع الشيوخ المدرسين في هذه الجامعة .

ثم عينت ريئس المدرسين والشيوخ في جامعة إسلامية في بلدة بورَيوالَهْ من إقليم بنجاب .

ثم انتقلت إلى جامعة قاسم العلوم بملتان من إقليم بنجاب وكنت فيها الأستاذ الأعلى .

ثم إلى الجامعة الأشرفية ببلدة لاهور من إقليم بنجاب وهي أشهر وأكبر جامعة في دولة باكستان .

فأنا من سنة ١٩٧١م إلى هذا الزمان شيخ الحديث والتفسير و الفقه و الفنون في هذه الجامعة الكبيرة و مشغول بالتدريس فيها .

القسم الأوّل من منن الله تعالى على هذا العبد الضعيف

ثم إن لِلّٰه تعالى وسبحانه عليّ في باب العلم مننًا ونعمًا لا تعدّ ولا تحصى . خصّني بأمور علمية شريفة و منن عظيمة منيفة من بين علماء هذا العصر . أقول هذا تحديثًا بنعمة الله الكريم وشكرًا لجزيل آلائه لافخرًا و رياءً ، وكيف يفخر مَن أوله نطفة وآخره جيفة و بين يديه القبر وعقبات الآخرة لا يدري فيها مصيره و فيها يسئل عن ذرة من أعماله .

ما بال مَن أوله نطفة و جيفة آخـره يفخر

١ – فممّا مَنَّ الله تبارك وتعالى به عليّ أني ما سكنت في مدرسة وجامعة للتحصيل إلاّ وأنا كنت أسبق الطلبة و فوقهم في نتائج الامتحانات والاختبارات . وما سبقني في ذلك أحد منهم بل ما ساواني منهم طالب قط . وهكذا كان حالي إلى أن تخرجت من العلوم كلها حتى أن بعض الطلبة من الرفقاء كانوا يجتهدون إلى غاية ويحفظون كتب الدرس للامتحان خفية كي يفوقوني في حلبة المسابقة مسابقة امتحانية لكن ما نجح أحد بمرامه . هذا . ولِلّٰه الحمد . وحتى أن الشيوخ والطلبة كانوا يتحيرون ويتعجبون من شدة ذكائي و قوة حافظتي و سعة مطالعتي و إحاطتي بما في كتب الدرس زمن التعليم . وهنا قصص من هذا الباب كثيرة أطوي عنها الكشح اختصارًا .

٢ – و ممّا مَنَّ الله تبارك وتعالى به عليّ أني كثيرًا ما كنت أحل المسائل المشكلة في الفنون أو العبارات الصعبة في الكتب حلاًّ يندمغ به الإشكالات في زمن الطلب والتحصيل و قد عجز عن حلها المدرسون الكبار بل أساتذتي العظام . فكانوا يختبرونني بأسئلة استصعبوها أو عجزوا عن حلها و يمتحنونني في الدروس بمواضع صعبة من العبارات في الكتب التي قد قضوا عليها بالغلط وأنا لا أعرف حالهم . فكنت أحلها بداهةً و أقرر تقريرًا ينتفي به إشكال الكلام و ينحل المرام . فيتعجبون تعجبًا . و كل ذلك بإحسان و إلهام من الله تعالى وسبحانه و لا فخر . و هذا أمر غريب قلما رآه أحد من

العلماء في المتعلمين. و هنا غير واحد من الأخبار والقصص المتعلقة بهذا الباب أترك ذكرها.

٣ - و ممّا مَنَّ الله تبارك وتعالى به عليّ أن الخصلة المذكورة لي باقية إلى الآن بل ازدادت ازديادًا بتوفيق الله تعالى و إحسانه. ولِلّه الحمد والمنة. فأذكر بتوفيق الله تعالى أثناء الدروس للطلبة و في التصنيفات توجيهات و أسرارًا من عند نفسي في حل المعضلات العلمية و المغلقات من فنون شتّى كالتفسير والحديث والفقه والأصول والمنطق والفلسفة وعلم الأدب العربية وغير ذلك. فلي توجيهات جيدة وتقريرات قوية في غير واحد من مغلقات هذه العلوم تعانق القلوب وتصافح الأذهان وتدخل الأذن قبل الإذن قد خلت عنها الزبر. و مصنفاتي و دروسي شاهدا عدل على ذلك. و مَن شك فليرجع إلى كتبي نحو "بغية الكامل" و "فتح العليم" و "فتح الله" وغير ذلك.

٤ - و ممّا مَنّ الله تعالى به عليّ أنه وفّقني بفضله و كرمه لاستخراج أجوبة كثيرة خلت عنها الزبر واستنباط غير واحد من توجيهات و وجوه ما فتق بها الآذان من قبلي. وذلك عند حل سوال علمي مهم و دفع مشكلة علمية قوية. حتى أني ربما أذكر في حل سوال واحد نحو عشرة وجوه من الأجوبة و التوجيهات أو نحو عشرين أو أكثر إلى عدة مآت. و كتبي تنبئك ماسطرت إن طالعت و حققت، و يثلج بها صدرك إن فتشت و دققت.

و هذا الاستكثار من الأسرار المكتومة و الدقائق المكنونة و العلوم السنية والوجوه العلية نعمة من الله تعالى عظيمة. ولا يقدر على الاستكثار هذا إلّا مَن رزق سعة العلم و بسط المطالعة و دقّة النظر و ذاكرة قوية و ذهنًا غوّاصًا بفضل الله وكرمه. و إن شئت مصداق ذلك فارجع إلى بعض تصانيفي. فذكرت في كتَابي "فتح العليم" نحو مائة و تسعين جوابًا و توجيهًا لحل الإشكال العظيم في تشبيه حديث "كما صليت على إبراهيم" مع أسرار و دقائق علمية كثيرة من هذا الباب.

حتى قال بعض العلماء بعد رؤية " فتح العَليم " : ما سمعنا أن أحدًا من العلماء القدماء ذكر لمسألة علمية هـذا القدر من عدد الأجوبة والتوجيهات بل ولا نصفها. و قال بعض كبار أئمة الحرمين الشريفين عند مطالعة " فتح العليم ": إن أمثال هذه التحقيقات لا يقدر عليها عامة علماء العصر ، و إنما كان هذا شان العلماء قبل خمسمائة سنة أو أكثر من ذلك.

وأنهيت في " فتح الله " وجوه خصائص الجـلالة إلى ما ينيف على سبعمائة و خمسين خاصة . فلا يطلع أحد من الفضلاء على هذا الكتاب إلّا و هو يتعجب من جمع هذه الخصائص الكثيرة . أقول هذا تحديثًا ولا فخر .

ورأيت في السلف الشيخ العلامة ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى ممتازًا في هذه الخصلة السنية حيث سلك في غير واحد من كتبه هذا المسلك من ذكر أجوبة و وجوه كثيرة لحل سوال واحد أو إيضاح مطلب واحد . فأنا متبع منهجه وسالك سبيله و إن كنت قليل البضاعة ذاقلم مكسور وصدر مصدور و أنى للظالع أن يدرك شأو الضليع .

أسير خلف ركاب النجب ذاعرج مؤملا جبر ما لاقيت من عوج

فإن لحقت بهم من بعد ماسبقوا فكم لرب السما في النَّاس من فرج

و إن ظللت بقفر الأرض منقطعا فما على عرج في ذاك من حرج

و حق و الحق أحق أن يحق أن البعيد قريب إذا التقى العزم و التّوفيق كما أن القريب بعيد إذا تلاقى التفريط و التعويق .

٥ - و ممّا مَنّ الله تعالى به عليّ تصنيفي لكتب كثيرة في فنون شتّى . وسهل الله لي طريق التاليف والتصنيف و أسباب ذلك بتوفيقه و فضله . فصنفت نحو مائة كتب في فنون مختـلفة من التفسير والحديث والمنطق والفلسفة والهيئة و النجوم القديمة و الحديثة و علم المرايا و علم الأبعاد و الصرف والنحو و سائر العلوم العربية و البلاغة و علم التاريخ وغير ذلك . وأقول كما قال بعض القدماء من العلماء : ما من مسألة مهمة

من مهمات الفنون و العلوم إلاّ و أنا أستطيع بفضله تعالى وكرمه أن أؤلف فيها كتابًا كبيرًا أو رسالة بتوفيق الملك المنعام . و الحمد لله على إحسانه و كرمه .

٦ - وممّا أنعم الله تعالى به عليّ في باب التصنيف أن جعل تسويدي للتصانيف تبييضـًا لها ومسودتي مبيضة على ما جمعت علومًا كثيرة وحوالات على كتب الأئمة متوفرة . ولله الحمد و المنة و لا فخر .

و هــذه خصلة نادرة الوجود مَنّ الله تعالى وسبحانه بها عليّ فيما بين العــلماء الكبار . فإن المصنفين أغلبهم يسودون أولاً بجمع المسائل من غير رعاية ترتيب و من غير لحــاظ تحسين ونحو ذلك ثم يرجعون و يكررون النظر فيها فيبيضون بتغيير ما كتبوا أوّلاً و إيقاع نبذ من المحو و الإثبات فيها . و كون المسودة مبيضة قل مَن يتصف بها . و يعدّ هذا الوصف من النوادر و يورد في أثناء المدائح .

ولذا قال الشيخ عبد الحي اللكنوي رحمه الله تعالى : و إني أحمــد الله حمدًا كثيرًا على أنه جعلني فيما بين علماء عصري متصفًا بهذه الصفة و جعل مسوداتي لمؤلفاتي مبيضة أو كالمبيضة . انتهى . قال الجلال السيوطي رحمه الله تعالى في طبقات النحاة عند سرد أحوال العلامة قطب الدين الشيرازي شارح حكمة الإشراق و القانون و التحفة الشاهية و نهاية الإدراك : إن مسودته مبيضة . انتهى .

٧ - و ممّا مَنَّ الله تعالى به عليّ التبحر في العــلوم كلها النقلية و العقليــة من التفسير و الحديث والفقه والكلام والأصول و المعاني والبيان و النحو والصرف و الاشتقاق و اللغة العربية و سائر علوم العربية وما يتعلق بذلك و المنطق و الطبعيات والإلهيات وعلم السماء والعالم والهندسة وعلم الهيئة القديمة اليونانية والهيئة الحديثة الكوبرنيكسية . و لي تصانيف في هذه العلوم و تعاليق على كتبها .

بل أعرف بالضبط و المعرفة الجيدة غير واحــد من الفنون التي لا يعرفها علماء العصر فضـلاً عن التبحر و التمهر فيها . و مشايخي الكبار وأكابر علماء العصر الذين هم

في مرتبة مشايخي يعترفون لي بذلك . و ربما جعلوني حكمًا في تحقيق بعض المسائل المختلفة المهمة و ربما فوضوا إليّ تحقيق مباحث مهمة معضلة عجز عن تحقيقها علماء الزمان عن آخرهم و طلبوا مني بسطها و تحقيقها ، فحققتها بالأدلة المقنعة و استقصيت الكلام فيها بالأدلة الشافية الكافية بتوفيق الله تعالى و فضله . فسلموا لذلك و أعجبهم ما ذكرت و عملوا بوفق ما حررت و حققت . ولله الحمد و المنة .

و بالجملة سهل الله تعالى لي هذه العلوم لاسيما العلوم العقلية من المنطق والفلسفة بأنواعها حيث وهب لي فيها مقام المجتهد المطلق . فأبحث في فصولها و أبوابها وأحكامها وأسبابها بالنقض والإبرام و بذكر الحقائق السنية و إيراد الدقائق العلية حسب أصول المعقول كأني مجتهدها و مؤسسها و أخوض في مباحث لم يخض فيها أحد قبلي وأستنبط علومًا وأسرارًا لم يطمثهن أحد من قبلي وأستنبط خرائد لم يطمثهن أحد غيري .

و أبدي في الدروس بين حلقات الطلبة و العلماء من النكات المخفية والعلوم المستورة ما يظن السامع أن عمري مضى في هذا الفن الواحد و في استحكامه . و هكذا حال درسي لجميع كتب الفنون العقلية والنقلية . و هكذا يحسب سامع كل درس لي في جميع الفنون . و ذلك لكثرة ما يسمع من النقض و الإبرام على وفق الأصول و ضبطي للأصول و الفروع ، و لكثرة ما يقرع سمعه من بدائع اللطائف و لطائف البدائع . ولله الحمد و لا فخر .

ذكرت نبذًا ممّا مَنّ الله به عليّ تحديثًا بالنعم و ترغيبًا للطلبة والعلماء في جمع العلوم و هدايةً لهم إلى مسالك الفنون و اشارةً لهم إلى أن من جدّ وجد و من دقّ الباب و لَجَّ وَلجَ . و لنعم ما قيل :

بجد لا بجد كُل مجد وهل جد بلاجد بمجد

هذا . والله أعلم و علمه أتم و فضله أجل و نعمه أكمل .

٨ – تبليغ الإسلام و الدعوة إليه و ترغيب الناس إلى الإسلام و إلى الشرائع الدينية والعلوم الإسلامية و ترهيبهم من الكفر و المعاصي من أهم فرائض العلماء ورثة الأنبياء .

و التبليغ نوعان :

الأوّل تبليغ الإسلام لغير المسلمين و دعوتهم إلى أن يؤمنوا بالله تعالى و يوحّدوه و يؤمنوا بصدق نبينا ﷺ و صدق ما جاء به من الشريعة .

والنوع الثاني إرشاد المسلمين العصاة المنهمكين في اتباع الهوى التاركين للصلوات المعرضين عن عمل الحسنات و الصالحات .

و كل واحد قسمان :

الأوّل باللسان و هو ظاهر .

و الثاني بالقلم كالتصانيف و إذاعة الأحكام الإسلامية و إشاعة تفصيل الموضوعات الدينية بأدلتها المقنعة في الجرائد .

هذه أربعة أنواع الإرشاد و التبليغ .

والله تعالى بفضله و منّه وفّقني للعمل بجميع أنواع الدعوة و الإرشاد . و الحمد لله و المنة .

فقد أسلم بإرشادي و جهدي المسلسل في ذلك أكثر من ألفي نفر من الكفّار و بايعوا على يدي و آمنوا بأن الإسلام حقّ و شهدوا أن الله تعالى واحد لا شريك له و دخلوا في دين الله فرادى و فوجًا .

حتى رأيت في بعض الأحيان أسرة كافرة مشتملة على عشرة أشخاص فصاعدًا أسلموا و بايعوا للإسلام على يدي بإرشادي في وقت واحد و ساعة واحدة . والحمد لله ثم الحمد لله .

و في الحديث : لأن يهدي الله بك رجلاً واحدًا خير لك مما تطلع عليه الشمس و تغرب .

خصوصًا أسلم بإرشادي وتبليغي نحو خمسين نفرًا من الفرقة الكافرة الملحدة القاديانية أصحاب المتنبي الكذّاب الدجّال مرزا غلام أحمد .

و أسلم غير واحد من الفرقة الكافرة طائفة الذكريين بإرشادي ونصحي و بما بذلت مجهودي وقاسيت المشقة الكبيرة في الإرشاد و التبليغ .

والفرقة الذكرية فرقة في بلادنا لايؤمنون بكون القرآن كتاب الله تعالى ولا يحجون إلى كعبة الله المباركة بل بنوا بيتًا في ديار مكران من ديار باكستان يحجون إليه و لهم عقائد زائغة .

وأمّا إرشادي المسلمين العصاة التاركين لأداء الزكاة والصلوات والصوم وغيرها فله نتائج طيبة و أحسن و أحسن . ولِلّه الحمد والفضل و منه التوفيق . فقد تاب آلاف من المجرمين المجاهرين بالفسق من الرجال والنساء وأصبحوا من مقيمي الصلوات و توجهوا إلى أداء الزكاة والصوم والأعمال الصالحة ، و تبدلت حياتهم و انقلبت أحوالهم . ولا أحصي عدد هولاء التائبين لكثرتهم .

خدمتي الإسلامية في المناظرات

٩ – قد اتفقت لي مناظرات كثيرة لسانية مشافهة في المجالس و قلمية أي بالرسائل مع غير واحد من الكفرة الفجرة .

و ألقيت نفسي لهذا المرام الإسلامي في مهالك ومقاتل تستنتج القتل غالبًا وكان الناس يظنون فيها أن المفسدين الكفرة يحتالون في قتلي لكن إلى الآن حفظني الله عزوجل ، كيف و مَن كان لِلّه كان الله له . فالحمد لله و له الفضل . نعم أصابني من الكفرة و الفجرة مصائب كثيرة . والله حسبي نعم المولى و نعم النصير .

مناظراتي مع القاديانيّين الكفرة

١٠ – ناظرت كثيرًا و مرارًا علماء القاديانية فرقة أصحاب المتنبي الكافر الدجّال غلام أحمد مرزا . وهزمتهم و دمغت أقوالهم و أدلتهم التي اعتمدوا عليها .

و رأيت غير مرة أن نفرًا منهم بعد المنَاظرة جاؤا إليّ و أسلموا و أيقنوا أن ذلك المتنبي مرزا غلام أحمد كافر دجّال .

و أخبروني أن القاديانيين يقولون في مجالس خلواتهم : إنّ الشيخ محمد موسى البازي رجل منطقي فلسفي نحوي متكلم محدث مفسر جامع للفنون و العلوم كلها . ما ناظرنا أحدًا أجمع و أكبر علمًا من هذا الشيخ محمد موسى البازي . ولله الحمد و المنة .

مناظراتي مع النصَارى

١١ – ناظرت غير واحد من كبار علماء النصارى و أبطلت ما يزعمون من إلٰهيّة عيسى عليه الصلاة والسلام و أثبتُّ بأدلّة كافية شافية أن عيسى عليه الصلاة والسلام عبد الله و رسوله و أنه حيّ في السماوات .

مناظراتي مع أهل التشيع و الروافض

١٢ – ناظرت كثيرًا كثيرًا في بلاد شتّى الروافض و الشيعة و رددت خرافاتهم وأباطيلهم و كشفت عن عقائدهم الزائغة و أثبتُّ بأقوال أئمتهم و حوالات كتبهم المعتبرة و الدلائل العقلية و الآيات و الأحاديث بطلان ما زعموا و اعتقدوا . و هذا أمر طويل .

مناظراتي مع طائفة غلام أحمد برويز منكر حجية الأحاديث النبوية

١٣ – في باكستان و الهند فرقة للزنادقة و الملاحدة يقولون : إن القرآن يكفي لمعرفة جميع أمور الشريعة المحمدية .

و يقولون : إنه لا حاجة إلى التمسك بالسنة النبوية . و يقولون : إن الأحاديث النبوية في الصحاح الستة وغيرها كلها باطلة وضعها أعداء الإسلام و ضعفاء المسلمين (أعاذنا الله من شرهم) . وصنفوا في ذلك كتبًا كثيرةً ولهم أتباع كثيرون في دول متفرقة .

و قد اتفقت لي مناظرات كثيرة مع كبيرهم غلام أحمد برويز الزنديق . و ذلك في مجالس و مواقع كثيرة خصوصًا في مجالس ذوي العلم و النهى مجالس محكمة القضاة و وكلاء القضاة ماهري العلم الجديد .

فإن هذا الزنديق المذكور أضلّ ناسًا و قضاة و وكلاء القضاة و غيرهم . و بعد مناظراتي معه تابوا ورجعوا إلى الإسلام وإلى أن السنة النبوية لا غنى عنها في الإسلام .

وكانت لهذا الزنديق غلام أحمد برويز ردود و اعتراضات على الأحاديث النبوية والآثار و على بعض الأصول الإسلامية عجز عن جوابها كثير من العلماء فأبطلتها و دمغتها بما فتح الله تعالى عليّ حتى اطمأنت قلوب الناس الموجودين في تلك المجالس . ولله الحمد و منه التوفيق .

مناظراتي مع أهل البدعة

١٤ – في بلادنا أصحاب البدعة كثيرون . و لهم شوكة و قوة و كثرة . و قد وقعت بيني و بين علمائهم مناظرات ومباحثات رددت فيها على بدعاتهم وخرافاتهم و رسومهم التي اخترعوها وجعلوها جزءً للإسلام و لأحكامه .

وهذه المناظرات بعضها لسانية وقعت في محافل الناس و بعضها قلمية . و أبطلت مزعوماتهم الباطلة و رسومهم المدمرة بأدلة قوية منقولة و معقولة . ولله الحمد و المنة .

أسفاري للتبليغ والدعوة الإسلامية

١٥ – سافرت إلى بلاد نائية في أطراف دولتنا باكستان بل إلى دول خارجة أسفارًا

كثيرةً و ذلك للإرشاد و تبليغ أحكام الإسلام والدعوة الدينية . وألقيت هناك خطابات كثيرة في مجالس حافلة .

والحمد لله تعالى على ما رأيت لهذه الأسفار فوائد كثيرة ونتائج طيبة ، إذ صلحت الأحوال الدينية لآلاف الناس و تابوا من ترك الصلوات و ترك الصوم و ترك الفرائض ومن جرائم كثيرة كانوا يرتكبونها وتوجهوا إلى الأعمال الصالحة . فا لحمد لله ثم الحمد لله .

خدمتي الإسلامية العلمية بالتصنيف

١٦ – تصانيفي بعضها باللغة العربية و بعضها بلغة الأردو و بعضها بالفارسية وغيرها من الألسنة . ثم إن بعضها مطبوعة وبعضها غير مطبوعة لعدم تيسر أسباب الطباعة . و بعضها صغار و بعضها كبار وبعضها في عدة مجلدات .

وقد وفّقني الله تعالى للتصنيف في جميع الفنون الرائجة قديمًا وحديثًا في علماء الإسلام رضي الله عنهم مثل فنّ علم التفسير و فنّ أصوله و علم رواية الحديث و علم الفقه و أصوله و علم اللغة العربية و الأدب العربي و علم الصرف و علم الاشتقاق و علم النحو و علم الفروق اللغوية و علم العروض و علم القافية وعلم أصول العروض و في الدعوة الإسلامية والنصائح و علم المنطق و علم الطبيعي من الفلسفة و علم الإلهيات و علم الهيئة القديمة و علم الهيئة الحديثة و علم الأخلاق و علم العقائد الإسلامية وعلم الفرق المختلفة و علم الأمور العامة و علم التاريخ و علم التجويد و علم القراءة . ولله الحمد و المنة .

وكذلك درست بتوفيق الله تعالى في المدارس والجامعات كتب أكثر هـذه الفنون إلى مدة . ولله الحمد والمنة .

القسم الثاني من منن الله تعالى على هذا العبد الضعيف

هذا . ولله تعالى وسبحانه عليّ في باب العلم والتبليغ و خدمة الإسلام والمسلمين نعمًا و مننًا لا تحصى . ولله الحمد . ذكرت عدة من هـذه النعم في القسم الأوّل من هذا

الكتيب الخاص .

و أذكر نبذًا من شئوني و أحوالي من هذا الموضوع في القسم الثاني .

و لم أرد من ذكر هذه المنن إلاّ تحديثًا بآلاء الله تعالى شكرًا لجزيل نعمه لا فخرًا و رياءً . وكيف يفخر مَن حاله ما قال الشاعر :

ما بال مَن أوله نطفة و جيفة آخره يفخر

١ – فممّا أنعم الله تعالى و سبحانه عليّ أنني في جميع المدة المذكورة من قبل أي مدة التدريس و التعليم (بل في زمان تحصيل العلم و طلبه أيضًا) ما زلت مبلغًا مذكرًا واعظًا آمرًا بالمعروف ناهيًا عن المنكر .

فما زلت و لا أزال ألقي الخطابات تبليغًا و عظةً في مجالس و حفلات هائلة كبيرة مزدحمة مشتملة على آلاف السامعين من الخواص والعوام . وأسافر لهذا الموضوع إلى بلاد نائية في أقاليم باكستان و أرجائها لطلب الناس إيّاي و لغير طلبهم . و رأيت لهذه المواعظ و الخطابات نفعًا كثيرًا و خطاباتي هذه باللغة الشعبية الأردو و غيرها .

٢ – وممّا أنعم الله جَلّ جلاله وعمّ نواله عليّ أنني ما زلت خطيبًا للجمعة في بعض المساجد الكبيرة الجامعة مواظبًا على إلقاء خطاب و موعظة من قبيل النصيحة والتبليغ والأمر بالمعروف و النهى عن المنكر بلغة الشعب الباكستاني في كل جمعة قبل صلاة الجمعة غالبًا و بعدها في بعض الأيام . و ذلك في مجمع حافل و جم غفير من السامعين المستمعين . و رأيت الناس يأتون لسماع مواعظي من أطراف البلاد وحدانًا و أفواجًا و ذلك في كل يوم جمعة .

و ظهر لخطاباتي و مواعظي بفضل الله تعالى وسبحانه نفع كثير و تاثير غريب في القلوب . ولله الحمد . قال الله تعالى : وَ ذَكِّرْ فَإِنَّ ٱلذِّكْرَىٰ تَنفَعُ ٱلْمُؤْمِنِينَ .

حتى تاب ببركة ذلك من المعاصي و فعل المنكرات آلاف من الفسقة الفجرة العصاة من تاركي الصلوات والصوم والحج و غير ذلك من الفرائض ، و من السارقين

و قطاع الطريق و من الخائنين والغاصبين و آكلي الربا والمقترفين للفحشاء والمنكر ومن الروافض السابّين أصحاب رسول الله ﷺ و من الفرقة المبتدعة الضالّة وغير هؤلاء من الطغاة .

٣ – و ممّا أنعم الله تعالى وسبحانه عليّ أنه وفّقني لخدمة العلم والإسلام والمسلمين وخصّني لهذا الشغل الديني الإيماني و عصمني من الأمور الدنيوية كالتجارة و نحو ذلك من الأمور التي تعوق عن خدمة الإسلام والعلم والمسلمين . و الحمد لله جل مجده على أن لم يحبب إليّ مكاسب الدنيا و مجلبة الأموال و حطام الدنيا الفانية اللاهية . فإن حبّ الدكاكين و بناء المصانع و تحصيل العقار و إحياء الأراضي والبساتين بالزرع و صرف العمر في ذلك و مضي الأوقات الغالية في السوق و هيشاتها غرور و خسارة .

أين هذه الأمور الفانية من العلم الديني و التصنيف و تدريس الحديث النبوي و التفسير و مطالعتهما و من الخدمة في سبيل الإسلام و المسلمين .

٤ – و ممّا أنعم الله جلّ وعلا عليّ أن أوقاتي كلها أو جلها ليلاً و نهارًا مشغولة في أمور ثلاثة . ولله الحمد و المنة .

الأمر الأوّل : ذكر الله تعالى وسبحانه والدعاء في الخلوة و الجلوة وما يقتضيانه أساسًا و فرعًا .

الأمر الثاني : الخدمة في سبيل الإسلام والمسلمين والتذكير وإلقاء الخطابات و العظة والإنذار و التبشير و الترغيب و الترهيب و إصلاح الأمة و الدعوة إلى الله تعالى و الإرشاد إلى صراط مستقيم صراط الذين أنعم الله تعالى عليهم . ولله الحمد و المنة .

الأمر الثالث : العلم من باب التدريس والمطالعة لكتب الحديث والتفسير والفنون المختلفة و كتابة العلوم و تحرير المسائل و الأسرار و المباحث و التفكر في ذلك .

فما نمت حياتي على الفراش (ما خلا زمن السفر والمرض) إلّا وأكتب العلم وأبحاثه . فإذا تعبت من الكتابة أستريح على الفراش مضطجعًا و آخذ كتابًا أطالعه

و بيدي قلم أعلم به على مواضع الحوالة في التصنيف والتاليف وهكذا إلى أن يغلبني النوم فأضع الكتاب و أنام .

هذا ديدني و عادتي المستمرة . ولذا لاتزال توجد ذخيرة كبيرة من الكتب عند رأس فراشي .

ولا أذكر في حياتي إلّا ما شاء الله تعالى (وإلّا نادرًا بل أندر) أني نمت على الفراش مثل نوم عامة الناس من غير مطالعة كتاب . ولله الحمد والفضل .

٥ – و ممّا أنعم الله تعالى وسبحانه عليّ أنه وفقني للتاليف و التصنيف و حبب إليّ ذلك . فما تمضي أوقاتي كلها أو جلها إلّا في ذكر الله تعالى وعبادته وطاعته و في العلم وخدمته والمطالعة والجمع والتاليف و التصنيف و الترصيف .

فألفت كتبًا كثيرةً في كل فنّ . وهذا الأمر نادر في هذا الزمان فقلّ مَن صنّف في فنون كثيرة .

حتى أرى كثيرًا من العلماء متحيرين متعجبين عن جمعي للفنون و تمهري في تلك الفنون الكثيرة و عن تصنيفي في جلها . ولله الحمد و المنة .

٦ – و ممّا أنعم الله تعالى به عليّ أنه وفقني في زمن التحصيل وطلب العلم و في زمن التدريس بعده إلى الآن للمجاهدة في حفظ الكتب والمسائل و لبذل المجهود في مطالعة أسفار العلوم و استفراغ الطاقة في توسيع دائرة الاطلاع على العلوم و الفنون .

ولا آلو جهدًا في الجمع والمطالعة للكتب و ربما ينفجر عليّ الفجر الصادق في الليالي الطويلة و أنا مشغول في المطالعة و التاليف و أسهر سهرًا من غير أن تذوق عيناي النوم .

فأقوم واضعًا للقلم و الكتاب إلى صلاة الفجر . هكذا حالي الآن و كذا كانت حالي و عادتي في زمان طلب العلم . ولله الحمد و المنة و الفضل .

كيف و قد قال الإمام القاضي أبو يوسف رحمه الله تعالى : العلم لا يعطيك بعضه إلّا إذا أعطيته كله . أي كل الأوقات . وحكي عن بعض كبار المشايخ أنه كان يطالع الكتب ساهرًا سائر الليل فإذا انحلت له معضلة دينية و مشكلة علمية قال : أين هذه اللذائذ لأبناء الملوك . وأشار إلى لذة حل المشكلات من المسائل و الأبحاث .

و حكي أن الإمام محمد بن الحسن رحمه الله تعالى كان يطالع الكتب و يشتغل بحل الأبحاث العلمية سائر الليل . و كان يدفع النوم بالماء البارد و يقول : النوم من الحرارة فلابد من دفعه بالماء البارد .

و ما أحسن ما قيل :

فمن رام المنى ليلا يقوم ومن طلب العلى سهر الليالي
يغوص البحر من طلب اللآلي

٧ – و ممّا أنعم الله جل مجده عليّ و الحمد لله على ذلك حمدًا كثيرًا برؤيتي في زمان طلب العلم مبشرات كثيرة .

و في الحديث المرفوع الصحيح : لم يبق من النبوة إلّا المبشّرات . قالوا : و ما المبشرات يا رسول الله ؟ قال : الرؤيا الصالحة يراها المؤمن أو ترى له .

و أخرج الترمذي عن أنس رضي الله عنه مرفوعًا : أن الرسالة و النبوة قد انقطعت فلارسول بعدي ولا نبي . قال : فشق ذلك على الناس . فقال : لكن المبشرات . فقالوا : يا رسول الله ! و ما المبشرات ؟ قال : رؤيا المسلم و هي جزء من أجزاء النبوة .

و أخرج الترمذي عن عبادة بن الصَّامت رضي الله عنه قال : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قوله تعالى " لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ". قال : هي الرؤيا الصالحة يراها المؤمن أو ترى له .

و أخرج الترمذي عن أبي الأحوص عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : مَن

رآني في المنام فقد رآني فإن الشيطان لا يتمثل بي .

فرأيت في أيَّام طلب العلم النبي ﷺ مرارًا و بشّرني ببشارات متعـددة . منها البشرى بأنّ الله تعالى وسبحانه يجعلك من العـلماء و يوفقك للتاليف والتصنيف في فنون كثيرة ، و أوصاني بالتقوى و الورع .

و ها أنا معترف بالقصور و العجز و التواني و الكسل .

و إنما الرؤيا تسر وما أشرت إلى المنامات المباركة إلاّ لأنها تسر المؤمنين وأن كل مؤمن يفرح بها .

و إلاّ فمعتقدي و معتقد أسلافنا الكرام أن مناط النجاة و مدار الفـلاح في الدارين التوحيد و التقوى و الأعمال الصالحـة و اتباع أحكام الشريعة الغراء الإسلامية . فأدعو الله تعالى وسبحانه أن يغفر زلاّتي و يستر عوراتي و أن يجعلني من العلماء الصالحين لا من العـلماء المفسدين و أن يعصمني من البدعة و الحدث في الإسلام . إنه تعالى بالإجابة جدير و على كل شيء قدير .

٨ - وممّا أنعم الله عزوجل به عليّ أنه هيّأ لي أسباب التعليم و سنى لي أسباب التدريس و مجالس التلاميذ الجمّ الغفير و جعلني مدرسهم و أستاذهم في فنون العلم سيما في فني التفسير و الحديث . و هذه نعمة لله تعالى عظيمة . ولله الحمد و المنة .

و كلّ شيء رهين أسبابه حسب قضاء الله تعالى و مجالس الدراسة و التدريس ومحافل الطلاب من أسباب العلم و الإرشاد و التبليغ كما لا يخفى .

وحكي أن بعض الكبار من العلماء السالفين لم يرزقوا مجالس الطلاب وحرموا رونق الدرس فكانوا يتأسفون لذلك طوال حياتهم .

و الحمد لله تعالى حمدًا لا نهاية له على أن يسر لي أسباب إشاعة العلم و شرفني بمجالس دروس مستمرة حاوية على جم غفير من التلاميذ وحبب دروسي إليهم ومنحني

حظًّا وافرًا من شهرة حسنة جذابة لقلوب طلبة العلم إلى القراءة والدخول في صفوف دروسي و صيتة وافية جلابة للمتعلمين عطشى الفنون لاسيما عطشى فني التفسير والحديث حيث يأتون إلى جامعتنا الأشرفية لسماع دروسي وللقراءة عليّ فوجًا فوجًا من كل فجّ عميق و من بلاد نائية بل من دول أخرى خارجة عن باكستان أيضًا .

حتى أن جماعة طلابي وتلاميذي في درس الحديث النبوي حديث النبي ﷺ الموجودين في جامعتنا الأشرفية للقراءة عليّ كتب الحديث المبارك في هذه السنة ١٤٠٦-١٤٠٧ھ و كذا في كل سنة أكثر و أكبر عددًا من طلبة الحديث الموجودين في كل جامعة من دولة باكستان . و هكذا حال دروسي الحديثية كل سنة في هذه الجامعة .

٩ – و ممّا أنعم الله تبارك وتعالى به عليّ أن تلاميذي الواردين لدي لتحصيل العلم و قراءة الفنون عليّ لاسيما فن الحديث المبارك ليسوا من دولة باكستان فحسب .

بل يأتون كل سنة للقراءة والدخول في جامعتنا الأشرفية من دول كثيرة غير باكستان أيضًا من الهند و إيران و أفغانستان و الجزائر و ماليزيا و بورما و بنغله ديش و الفيلبين و يوغنده و نيجيريه وغينيه و نيروبيه و غير ذلك من دول قارة أفريقيا .

و من بلاد سمرقند ، بخارا ، تاشقند الداخلة في دولة الاتحاد السوفيتي .

١٠ – وممّا أنعم الله جل جلاله عليّ أن منحني التمهر في العلوم الشائعة كلها وحباني الحذاقة و الإتقان لجميع الفنون الذائعة المشهورة في أسلافنا الكرام من العرب والعجم منذ ألف سنة فصاعدًا و في فنون نصاب التعليم الرائج في بلاد الهند و باكستان و افغانستان و غيرها المسمى بالدرس النظامي والنصاب النظامي .

و ذلك فضل الله و كرمه ، فله الحمد و الفضل .

و هذه أسماء الفنون التي أعرفها بالضبط و أتقنها و تدرس و تعلم في جامعات بلادنا ومدارسها وكانت تدرس وتحصل في عهد أسلافنا العظام منذ ألف سنة فصاعدًا :

علم الحديث ، علم التفسير ، علم الفقه ، علم أصول التفسير ، علم أصول

الحديث ، علم أصول الفقه ، علم العقائد ، علم التاريخ ، علم الفرق المتخالفة ، علم اللغة العربية ، علم الأدب العربي المشتمل على اثني عشر فنًّا و علمًا كما صرح به الأدباء ، علم الصرف ، علم الاشتقاق ، علم النحو ، علم المعاني ، علم البيان ، علم البديع ، علم قرض الشعر ، علم المنطق ، علم الفلسفة الأرسطوية اليونانية ، علم الإلهيات من الفلسفة اليونانية ، علم الطبيعيات من الفلسفة اليونانية ، علم السماء والعالم ، علم الرياضيات من الفلسفة اليونانية ، علم تهذيب الأخلاق ، علم السياسة المدنية من الفلسفة ، علم الهندسة أي علم أقليدس اليوناني ، علم الأبعاد ، علم الأكر ، علم اللغة الفارسية و الأدب الفارسي ، علم العروض ، علم القوافي ، علم الهيئة أي علم الفلك البطليموسي اليوناني ، علم التجويد للقرآن ، علم ترتيل القرآن ، علم القراءات .

١١ – وممّا أنعم الله تعالى به عليّ أني أعرف ، بفضل الله و كرمه ، بطريق الضبط والإتقان و الحذاقة غير واحد من فنون و علوم لا يعرفها عامة علماء هذا الزمان فضلا عن المهارة و الحذق فيها . و من هذه الفنون و العلوم علم الهيئة الكوبرنيكسية و هو علم الفلك الجديد و هو علم لطيف شريف مهم يعرف به كثير من الآثار المخفية في الكون و تنحل به كثير من مشكلات القرآن ومعضلات الحديث و يعرف به عجائب قدرته تعالى و علا و غرائب ملكه و ملكوته و يطلع به على جميل نظام العلويات و السفليات .

و هذا العلم علم الفلك الجديد والفلسفة الحديثة خصني الله تعالى به من بين عامة علماء الإسلام بفضله تعالى و كرمه . ولله الحمد .

١٢ – وممّا أنعم الله عزوجل به عليّ أنه وفّقني توفيقًا بتسهيل الأسباب ، برحمته و فضله و كرمه ، أن درست جميع الكتب الشائعة في نصاب تعليم بلادنا و دروسها الموسوم بالدرس النظامي و بالنصاب النظامي المشهور الجاري في جامعاتنا و مدارسنا .

وأكثر هذه الكتب مغلقة جدًّا جدًّا لاتنحل بأنامل الأنظار بل تحتاج إلى

المهارة التامة والملكة العلمية الراسخة . و بلغ صعوبة عبارات بعض هذه الكتب و دقة مطوياتها إلى حدّ لا يقدر على تدريسها و تفصيل مجملاتها و تبيين معضلاتها و نشر مطوياتها و إظهار مكنوناتها و تنقيح أبحاثها و توضيح مسائلها إلّا شرذمة من الفضلاء و طائفة قليلة من كبار العلماء الجامعين للفنون و العلوم .

ثم إن هذه الكتب كتب دروس جامعاتنا أكثرها للقدماء و الأقدمين من العلماء الذين صنفوها قبل ٣٠٠ سنة أو ٤٠٠ سنة أو ٥٠٠ سنة أو ٦٠٠ سنة أو ٧٠٠ سنة أو ٨٠٠ سنة أو ٩٠٠ سنة أو ١٠٠٠ سنة فصاعدًا .

و معلوم أن مصنفات القدماء أصعب بحثًا و بيانًا و حلًّا .

ولا تدرس في جامعات بلادنا و مدارسها مؤلفات المتأخرين فضلا عن مؤلفات المعاصرين .

ثم إن هذه الكتب درستها مرات كثيرة و بعضها درستها أكثر من عشر مرات و البعض أكثر من عشرين مرة و ذلك في سنين مختلفة و جامعات و مدارس متعددة .

نعم الآن اختص درسي بالتفسير و الحديث و بعض الفنون . فتمضي أكثر ساعاتي في تدريس كتب الحديث المبارك و التفسير و في بعض الساعات أشتغل معهما بتدريس كتب بعض الفنون أيضًا .

و هذه أسماء بعض الكتب التي درستها في أعوام مختلفة :

فمن علم الحديث المبارك : الصحاح الستة الصحيحان للبخاري و مسلم رحمهما الله تعالى ، والسنن للنسائي عليه الصلاة والسلام ، وأبي داؤد رحمه الله تعالى ، وابن ماجه رحمه الله تعالى ، والجامع للترمذي رحمه الله تعالى ، وكتاب الشمائل للترمذي عليه الصلاة والسلام ،

والموطأن للإمامين مالك رحمه الله تعالى ومحمد رحمه الله تعالى ، و شرح معاني الآثار للطحاوي رحمه الله تعالى ، و مشكوة المصابيح و غير ذلك .

و من علم التفسير : تفسير الجلالين ، و تفسير البيضاوي ، و تفسير القرآن بتمامه .

و من علم أصول الحديث : نخبة الفكر ، شرح نخبة الفكر ، و المقدمة المنسوبة إلى السيد السند رحمه الله تعالى و غير ذلك .

و من علم الفقه : كتاب الخلاصة ، و القدوري ، و نور الإيضاح ، و كنز الدقائق ، و شرح المستخلص ، و شرح الياس ، و الوقاية ، و شرحها المشهور بشرح الوقاية بمجلداته الثلاث ، و مختصر الوقاية ، و كتاب الهداية أربع مجلدات و غير ذلك .

و من علم أصول الفقه : أصول الشاشي ، نور الأنوار شرح المنار ، كتاب الحسامي ، تنقيح الأصول ، مع شرح التوضيح لصدر الشريعة رحمه الله تعالى ، التلويح شرح التوضيح للتفتازاني مجلدان كبيران و غير ذلك .

و من علم العقائد : كتاب العقائد النسفية ، شرحه للتفتازاني رحمه الله تعالى ، عقائد عزيزية مع شرحها لشاه عبدالعزيز رحمه الله تعالى ، حاشية الخيالي على شرح العقائد ، المواقف لعضد الدين رحمه الله تعالى ، شرح المواقف للسيد السند رحمه الله تعالى و غير ذلك .

و من علوم المعاني والبيان والبديع : كتاب تلخيص المفتاح ، شرحي التلخيص المختصر والمطول للتفتازاني وغير ذلك .

و من علم المناظرة : كتاب الرشيدية ، مناظرة عضدية مع شرحها و غير ذلك .

و من علم الأدب العربي : نفحة العرب ، نفحة اليمن ، المقامات الحريرية ، ديوان أبي الطيب المتنبي ، ديوان الحماسة لأبي تمام ، السبع المعلقات ، مقامات بديع الزمان ، ديوان حسان رضي الله عنه وغير ذلك .

و من علم العروض و القافية : محيط الدائرة ، الكافي مع شرحه .

و من علم الفلسفة اليونانية : هداية الحكمة ، الهدية السعيدية ، شرح العلامة

الميبذي لهداية الحكمة ، شرح الصدر الشيرازي لهداية الحكمة و هو شرح مبسوط جدًّا ، الشمس البازغة كتاب كبير ضخم مفصل ، إشارات ابن سينا ، شرح الطوسي لإشارات ابن سينا ، شرح الرازي للإشارات و غير ذلك .

و من علم المنطق : إيساغوجي و شروحه الكثيرة مثل كتاب قال أقول وغيره ، بديع الميزان ، ميزان المنطق ، التهذيب للتفتازاني رحمه الله تعالى ، شرح التهذيب لملاّ عبد الله رحمه الله تعالى ، شرح التهذيب للمحقق الدواني رحمه الله تعالى ، شرح شرح التهذيب لمير زاهد الهروي رحمه الله تعالى ، شرح غلام يحي رحمه الله تعالى على الزاهد ، كتاب التعريفات المنطقية ، الرسالة القطبية للقطب الرازي رحمه الله تعالى ، شرحها لمير زاهد رحمه الله تعالى ، وشروح شرح مير زاهد الكثيرة ، الرسالة الشمسية ، شرحها المسمى بالقطبي لقطب الدين الرازي رحمه الله تعالى ، سلم العلوم لمحب الله رحمه الله تعالى ، بحر العلوم شرح سلم العلوم ، شرح السلم لملاّ حسن رحمه الله تعالى ، شرح السلم لحمد الله رحمه الله تعالى ، شرح السلم للقاضي محمد مبارك رحمه الله تعالى وغير ذلك .

و من علم الصرف كتب كثيرة منها : كتاب زرّادي ، و كتاب دستور المبتدي ، و علم الصيغة ، وصرف مير ، والزنجاني ، و مراح الأرواح ، و صرف البهائي ، و ميزان الصرف ، و فصول أكبرية ، والشافية لابن الحاجب رحمه الله تعالى و غير ذلك .

و من علم النحو : نحو مير ، شرح مائة عامل ، هداية النحو ، الكافية لابن حاجب رحمه الله تعالى ، الفوائد الضيائية شرح الكافية للجامي رحمه الله تعالى ، الألفية لابن مالك رحمه الله تعالى بشروحها ، حاشية الفوائد الضيائية للشيخ عبد الغفور رحمه الله تعالى و غير ذلك .

و من علم التجويد و القراءات المتواترة و غير المتواترة : كتاب الفوائد المكية ، اللمعات ، جمال القرآن ، التسهيل ، المقدمة للإمام الجزري رحمه الله تعالى ، الشاطبي رحمه الله تعالى في بيان القراءات المتواترة ، إجراء القراءات المتواترة و غير ذلك .

و من علم الحساب : كتاب خلاصة الحساب للبهاء العاملي رحمه الله تعالى ، شرح الخلاصة للشيخ عصمة الله رحمه الله تعالى و غير ذلك .

و من علم أصول تفسير القرآن : كتاب علوم القرآن ، كتاب جواهــر القرآن للشيخ غلام الله عليه الصلاة والسلام ، الفوز الكبير .

و من علم الفلك اليوناني و علم الأبعاد : التشريح للبهاء العــاملي ، التصريح للشيخ لطف الله المهنــدس رحمه الله تعالى ، السبع الشداد لابن كمال الدين حسين الطباطبا عطاءالله رحمه الله تعالى ، ملخص الجغميني ، شرح الملخص للفاضل الرومي ، نيل البصيرة في نسبة سبع عرض الشعيرة ، الإفادة الخطيرة في مبحث نسبة سبع شعيرة و غير ذلك من كتب علم الهيئة الأرسطوي البطليموسي اليوناني . هذا . ولا تدرس في جامعات بلادنا و معاهدنا إلاّ الهيئة القديمة الأرسطوية اليونانية .

و أمّا الهيئة الحديثة الكوبرنيكسية فلا يعرفها أحد من علماء الإسلام غير هذا العبد الضعيف محمد موسى البازي .

و من علم الفلك الجديد الكوبرنيكسية درست عدة من مؤلفاتي في هذا الفن بلغات متعددة مثل كتابي الهيئة الحديثة ، و كتابي الفلكيات الجديدة ، و كتابي سير القمر و عيد الفطر و غير ذلك .

ولا يوجد لأحد من علماء الإسلام تاليف في هذا الفن فن علم الفلك الحديث سوى هذا العبد الضعيف محمد موسى البازي .

١٣ – و ممّا أنعم الله عزّ وجلّ عليّ أنه خصني بالمهارة في فني علم الفلك الجديد و علم الفلك القديم من بين علماء الإسلام .

فلايوجد أحد منهم هو ماهر في هذين الفنين كليهما غيري . أقول هذا تحديثًا بنعم الله تعالى وشكرًا لا فخرًا . ولله الحمد و المنة .

و صنفت في هٰــذين العلمين كتبًا أكثر من ثلاثين كتابًا ما خلا تأليفي في فنون أخر . ولله الحمد و الفضل .

١٤ – وممّا أنعم الله تبارك وتعالى به عليّ أنه اتفق العــلماء علماء باكستان بتدريس بعض

مؤلفاتي من علم الفلك الجديد في الجامعات والمدارس حتمًا ولزومًا وأدخلوها في نصاب كتب التعليم لازمًا في بلادنا .

إذ لا يوجد لديهم كتاب آخر مناسبًا للتدريس في هذا الفن و لم يفوزوا بسفر آخر في هذا العلم أنسب و أحسن و أجمع من كتبي .

و هذا أمر غريب قلما يكون له نظير في الهند و باكستان و أفغانستان وغيرها .

لأن علماء هذه البلاد يأنفون و يترفعون من تدريسهم التلاميذ مؤلفات العالم المعاصر لهم .

١٥ - و ممّا أنعم الله تعالى وسبحانه عليّ اعتماد غير واحد من كبار علماء الدول والممالك و معولهم عليّ و على علمي و استحسانهم مباحثي العلمية و تحقيقاتي الفنية و تآليفي في العلوم .

و العلماء ورثة الأنبياء عليهم الصلوات والتسليمات . فاعتمادهم على شخص علمًا و دينًا سعادة لذلك الرجل لا تساجل و كرامة لا تماثل . و في ذلك وقائع و حكايات متعددة سارة .

و من تلك الواقعات حكاية و واقعة العالم الكبير الحبر المحقق العلامة الإمام صاحب مكارم الأخلاق فضيلة الشيخ عبد الله بن حميد رحمه الله تعالى رئيس مجلس القضاء الأعلى في المملكة السعودية إذ أهديت أنا بعض كتبي بيد رجل أمين إلى فضيلة الشيخ المذكور رئيس مجلس القضاء . فقال الشيخ المذكور عند استلام الكتب لذلك الرجل الأمين : أهذا هو محمد موسى البازي الذي هو جامع علوم الفنون كلها و الذي هو أشهر علماء الدنيا في علم الفلك خاصة ؟ قال الرجل الأمين : قلت : نعم . ثم قال له الشيخ المكرم المذكور : أما أرسل إليّ بيدك الشيخ البازي بعض تآليفه في علم الفلك ؟ قال الأمين : قلت : لا .

هـذا الذي كتبه إليّ ذلك الرجل الأمين في رسالته بعد المقابلة مع الشيخ

المذكور الإمام عبد الله بن حميد رحمه الله تعالى .

ثم إن الشيخ المذكور الإمام عبد الله بن محمد بن حميـد رحمه الله تعالى أرسل إلى هذا العبد الضعيف البازي خطابًا بل غير واحد من رسائل و خطابات (كما أرسلت إليه في الرد رسائل) تدلّ على رابطة المحبة لله تعالى القوية بيني و بينه (ولله الحمد) و طلب مني بعض تصانيفي في علم الفلك .

و كنت أحب الشيخ الإمام المذكور صاحب مكارم الأخلاق كثيرًا كما كان هو يحبني كثيرًا . وكانت هذه المحبة لله تعالى . وكانت هذه الرابطـة رابطة المحبة مبنية على حب العـلم و على حب العلماء . وكانت باقية مستمرة إلى أن توفي رحمه الله تعالى وتبقى في يوم القيامة وإلى أن نقوم عليها إن شاء الله تعالى في المحشر . و ما أحسن ما قال الإمام الشَّافعي رَحمه الله تعالى شانه : نعم الوصلة بين العلماء العلم .

وهـذه صورة خطاب واحد للشيخ العلامة المحترم عبد الله بن محمد بن حميد رحمه الله تعالى أدرجها هنا أنموذجًا من بين رسائل خطابه الكثيرة المرسلة إليّ .



المملكة العربية السعودية
وزارة العدل
مجلس القضاء الاعلى

الرقم ١/١٢٧١
التاريخ ٧/٨/١٣٩٩هـ
المشفوعات ٢ نسخ ٦

من عبد الله بن محمد بن حميد الى حضرة الأخ المكرم الشيخ محمد موسى استاذ الحديث والتفسير والفقه وسائر العلوم في الجامعه الاشرفيه سلمه الله
لاهور : باكستان

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . . وبعد :

فقد وصلني خطابكم الكريم المتضمن للافاده عن صحتكم وعافيتكم نحمد الله على نعمه ونسأله شكرها والمزيد منها .

هديتكم القيمه وهي مؤلفكم الثمين كتابان قيمان وصلا شكرالله لكم واكثر فوائدكم النافعه وسأقرأ الكتابين ان شاء الله وأكتب لكم عن مرئياتي فيهما ويصلكم هدية ارجو قبولها الا وهي كتاب (التبيان في اقسام القرآن) للعلامه ابن القيم . وكتاب (السياسه الشرعيه والحسبه) لشيخ الاسلام ابن تيميه وهي كتب نافعه في بابها واذا يمكنكم بعث شيئا من مؤلفاتكم في علم الفلك أكون شاكرا .

والسلام عليكم . ،،،،،

رئيس مجلس القضاء الأعلى



عبد الله بن محمد بن حميد

ن / س

١٦ – و ممّا أنعم الله تعالى شانه عليّ أنه وهب لي حظًّا وافرًا من الشهرة المقبولة والصيتة المسموعة بين علماء باكستان في جميع العلوم الإسلاميه من التفسير والحديث و الفقه وغير ذلك من الفنون سيما في علم الفلك القديم و الجديد حتى أن كثيرًا من العلماء الذين هم معمرون و في درجة شيوخي وغيرهم يستفتونني في مسائل عويصة و مباحث علمية مشكلة عسيرة .

و حتى أنهم قد جعلوني حكمًا في عدة من المسائل العالمية المهمة التي اختلفوا فيها و كثر فيها القيل و القال .

من تلك المسائل المختلف فيها اختلافهم في مقدار وقت الصبح في باكستان بل في بعض ممالك أخرى أيضًا اختلافًا أفضى إلى القتال والسباب اختلفوا في أن وقت الصبح من طلوع الفجر الصادق إلى طلوع الشمس ما مقداره و كم هو ؟

و كذا اختلفوا في أن انحطاط الشمس تحت دائرة الأفق عند بدء الفجر الصادق كم درجة ؟

و يتفرع على هذا التشاجر الاختلاف في نهاية الليل ونهاية السحور وغاية جواز الأكل والشرب ليلاً في شهر رمضان .

فقال كل منهم بما ارتأى و بما استبان له و بدا و رمٰى كل واحد منهم عن قوسه بنبله و أتى بما استطاع من طله و وبله .

و يبتني على هذا الاختلاف غير واحد من الأحكام و كذا اختلفوا في مقدار وقت المغرب و في نهاية الشفق الأحمر و منتهى الشفق الأبيض و بداية وقت العشاء و غير ذلك .

ثم لما بلغ سيل الاختلاف الزبى استنبأوني مرارًا فرادٰى و أفواجًا .

ثم حكموني و فوضوا تحقيق الحق إليّ و أصروا عليّ و الحوا . فحققت ما هو

الحق والصواب عندي والله الموفق و هو المستعان .

فانقادوا لما فصلت و أوضحت و سلموا ما أبرمت وحررت و اعترفوا بصحة ما كتبت وهذبت وانقضى الشر و النزاع و صلح الأمر . ولله الحمد و المنة و الفضل .

١٧ – وممّا أنعم الله تبارك وتعالى عليّ أن كثيرًا من فضلاء الممالك النائية والقريبة وعلمائها مازالوا ولايزالون يستفتونني (كما أن غير واحد من فضلاء باكستان يستفتونني) في بعض مسائل عويصة وأبحاث معضلة لاسيما مسائل رؤية الهلال هلال عيد الفطر وغيره وما يترتب على ذلك ، و مسائل أوقات الصلوات الفجر و العشاء و غيرها ، و وقت بداية الصوم و نهايته ، و مباحث سمت القبلة المتعلقة بعلم الفلك و علم الحديث وما يبتني على هذه المسائل و الأبحاث من الأحكام الشرعية .

ومن هؤلاء العلماء المستفتين بعض علماء الهند وفضلاء لندن وإنكلترا و بعض ممَالك أوروبا حيث تأتي إليّ منهم رسائل الأسئلة و الاستفتاء تترى .

و إذا تأخر مني الردّ لرسائلهم و على أسئلتهم لكثرة أشغالي العلمية يكتبون إلى بعض كبار رجال باكستان و علماءها مستشفعين بهم إليّ طالبين أن أرد على رسائلهم و أسئلتهم و أن أكتب إليهم أجوبة ما استفهمونيها وأن أحل ما استعجم عليهم .

هذا . و ما توفيقي إلاّ بالله تعالى شانه .

١٨ – و ممّا أنعم الله تعالى و تبارك به عليّ أنه كره إلى نفسي الغيبة أكل لحوم الإخوة المسلمين . ولا ريب أن الغيبة سم ناقع و مرتع و خيم . فطوبى لمن عصمه الله عزوجل من هذه الفتنة العمياء والآفة الصماء . فلا أتذكر أني اغتبت أحدًا أو ذكرت عيوبه على ظهر الغيب إلاّ مَن جاز ذكر عيوبه شرعًا مثل الفجرة المجاهرين و المبتدعين و نحو ذلك .

ولا أزكي نفسي على الله تعالى بل أردت التحديث بنعمة الله تبارك و هو الهادي و المستعان والموفّق .

ولقد وصل إليّ (بل ما زال يصل عليّ) خبر بعض العلماء المصاحبين إيّاي والفضلاء المستكثرين الجلوس لدي أنهم يثنون عليّ على ظهر الغيب هذه الخصلة الصالحة النادرة في هذا الزمان و أنهم يتحيرون من شدّة تنزيهي ساحتي و لساني عن الغيبة المحرمة و طيّ كشحي عن هذه السيئة و المعرة .

و إنهم يقولون : هذه عادة غريبة في هذا العصر إذ قلّما تجالس أحدًا إلّا و تراه مولعًا بالغيبة و أكل لحوم المسلمين مستوليًا عليه هذه العادة السيئة . هذا . ولله الحمد والمنة .

١٩ – و ممّا أنعم الله عَزَّوَجَلَّ به عليّ أنه هداني في باب العقائد إلى الصراط المستقيم صراط عقائد السلف الصالح و أئمة الإسلام الكبار المقتدى بهم من الصحابة رضوان الله عليهم والتابعين و من بعدهم من الذين اتبعوهم بالإحسان ، وعصمني من عقائد تنافي التوحيد في ذات الله تعالى و في صفاته فلاشريك له تعالى في ذاته و صفاته .

و إنه هو المستعان في الأمور كلها و إنه هو قاضي الحاجات المجيب للدعوات و إنه الذي يجب علينا أن ننادي إليه في المصائب و النوائب فلا كاشف للمصائب إلّا هو و إنه لا يعلم الغيب إلّا هو .

و إن الخلق عن آخرهم فقراء إلى الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ محتاجون إليه ولا شافي للأمراض إلّا هو . وإنه لامانع لما أعطى ولا معطي لما منع ولا ينفع ذا الجد منه الجد . فهذا هو صراط مستقيم .

كما أخرج أصحاب السنن عن إسماعيل عن سليمان بن حرب عن حماد عن عاصم بن بهدلة عن أبي وائل عن عبد الله قال : خطّ لنا رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يومًا خطًّا طويلًا و خطّ لنا سليمان خطًّا طويلًا و خطّ عن يمينه و عن يساره فقال : هذا سبيل الله منها . ثم خطّ لنا خطوطًا عن يمينه و يساره و قال : هذه سبل و على كل سبيل منها شيطان يدعو إليه .

ثم تلا هذه الآية " وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ".

و عن عمر بن سلمة الصمداني رحمه الله تعالى قال : كنّا جلوسًا في حلقة ابن مسعود رضي الله عنه في المسجد و هو بطحاء قبل أن يحصب . فقال له عبيد الله بن عمر بن الخطاب وكان أتى غازيًا : ما الصراط المستقيم يا أبا عبد الرحمن ؟

قال : هو و ربّ الكعبة الذي ثبت عليه أبوك حتى دخل الجنة . ثم حلف على ذلك ثلاث أيمان ولاء . ثم خطّ في البطحاء خطًّا بيده و خطّ بجنبيه خطوطًا و قال : ترككم نبيّكم صلى الله عليه وسلم على طرفه و طرفه الآخر في الجنة . فمن ثبت عليه دخل الجنة و مَن أخذ في هذه الخطوط هلك .

٢٠ – وممّا أنعم الله تبارك وتعالى به عليّ حفظي لحرمة أشياخي أحياء وأمواتًا . فما زرت أحدًا منهم إلّا و أرى خدمته والتواضع له في الكلام والمعاملات والجلوس في مجلسه بطريق الأدب من الواجبات عليّ .

و أعتقد أن رضاه سعادة لي في الدارين . و روي عن علي رضي الله عنه أنه قال : أنا عبد مَن علّمني حرفًا واحدًا إن شاء باعني و إن شاء تركني .

و أعتقد أن الذي حصل لي من العلم إنما هو من المادة التي أعطانيها شيخي .

و أنا مع كثرة التلاميذ وشهرتي بين العلماء إذا زرت واحدًا من شيوخي ولو كان من صغار العلماء الغير المشهورين (هذا باعتبار الظاهر و إلّا فكل شيخ أكبر شانًا من تلميذه) أساعده حسب استطاعتي من وجوه شتّى و أخدمه في المجلس خدمة تلميذ صغير لشيخ كبير تواضعًا وأداءً لبعض حقوقه وطلبًا لدعائه و رضائه . و أعد هذه الخدمة لنفسي مسرةً و فخرًا و سعادةً و سيادةً .

و أكبس جسده و إن وجدت فرصة أمسح الزيت على رأسه مع حضور تلاميذي . ولا أنقبض ولا أخجل من خدمة الشيخ لأجل حضور طلبتي بل أفرح فرحًا

على أن الله تعالى وفّقني لخدمة الشيخ .

٢١ – و ممّا أنعم الله تبارك و تعالى به عليّ أنه وفّقني لإحياء السنة المطهرة و أعطاني حظًّا من تبليغ السنة و إشاعتها و حبّب إلى نفسي هذا الشغل المبارك عملًا و فعلًا و قولًا .

و جعلني محدثًا شارحًا لأحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ومفسرًا لكتابه العظيم المجيد وأستاذًا للحديث و التفسير و مدرسهما .

فلا تمضي أكثر أوقاتي و ساعات ليلي و نهاري إلاّ في تدريس الحديث و التفسير و مطالعتهما وتحريرهما و التفكر فيهما .

حتى أن تدريسي كتب الحديث فقط (فضلًا عن تفسير القرآن و تدريس التفسير وغيره) ينتهي في بعض الأيام إلى خمس أو ست من الساعات متواليًا في كل يوم . فأتكلم على شرح الأحاديث المطهرة روايةً و درايةً و سندًا و متنًا و استنباطًا للمسائل الفقهيّة و استخراجًا للنكات والأسرار العلميّة و الأدبيّة والدينيّة في مجلس مزدحم من التلاميذ ست ساعات أو خمس ساعات متتابعًا . ولله الحمد الكثير والشكر .

و أرجو من سعة رحمة الله تعالى أن يتقبل مجالسي هذه العلميّة التدريسيّة بقبول حسن و أن يحشرني يوم القيامة في زمرة مَن وردت في حقهم آثار و رويت في فلاحهم أخبار مرفوعة سارة مبشرة تورث الطمانينة .

كما روى أبوسعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في حجة الوداع : نضّر الله امرأً سمع مقالتي فوعاها . فرب حامل فقه ليس بفقيه . رواه ابن حبان في صحيحه وغيره .

وعن ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعًا : نضّر الله امرأً سمع منّا شيئًا فبلّغه كما سمعه . فرب مبلّغ أوعى من سامع . رواه أبوداود و الترمذي .

و روي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اللهم ارحم خلفائي . قلنا : يا رسول الله ! و مَن خلفاؤك ؟ قال : الذين يأتون من بعدي يروون أحاديثي و يعلمونها الناس . رواه الطبراني في الأوسط .

و روي عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا : إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلّا من ثلاث : صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له . رواه مسلم .

٢٢ - و ممّا أنعم الله جل شانه به عليّ أنه كره إلى قلبي البدعة و الحدث في الإسلام أشدّ كراهية .

و المبتدعون العاكفون على القبور المنادون غير الله تعالى عند الشدائد و المصائب المقترفون للسيئات و الحدث في الدين كثيرون في بلادنا بل في جميع بلاد الدول . و الحمد لله تعالى حمدًا كثيرًا على أن عصمني من البدعة و من حبّ المبتدعة الضالّة و من صحبتهم و الركون إليهم . و الحمد لله جل شانه على أن جلعني من أهل السنة و الجماعة و هداني إلى حبهم و حبّ صراطهم الصراط المستقيم و أرشدني إلى التمسك بسنة النبي صلى الله عليه وسلم . فقد روى البيهقي عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعًا : مَن تمسّك بسنّتي عند فساد أمتي فله أجر مائة شهيد .

و عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مَن أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو ردّ . رواه البخاري و مسلم .

و عن العرباض بن سارية رضي الله عنه مرفوعًا : إيّاكم و المحدثات فإن كل محدثة ضلالة . رواه أبو داود و الترمذي .

و روى ابن ماجه عن ابن مسعود رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إيّاكم و محدثات الأمور فإن شرّ الأمور محدثاتها و إن كل محدثة بدعة و إن كل بدعة ضلالة .

التجنب عن السياسة

٢٣ - وممّا أنعم الله تعالى به عليّ أنه حفظني عن أيّ علاقة بالسياسة . و أحمد الله تعالى على أن كره إليّ السياسة و الدخول في هذا الميـدان من أوّل زمن تحصيل العلم و تعلمه إلى هذا الزمان .

وما زلت ولا أزال أوصي تلاميذي بالاحتراز من السياسة . والله تعالى حبّب إليّ العلم ومطالعة الكتب و خدمة العـلم و المسلمين من جهة التعليم و التدريس و التاليف .

و أشكر الله جلّ و علا على أن عصمني من الدخول في حلبـة السياسة . وما أحسنَ ما قيل : السياسة نار تضرم دارًا دخلتها .

و قد جربنا أن مَن دخل في السياسة حرم الترقي في العلم و في خدمة العلم و حرم رونق التعليم و التصنيف و التاليف و التدريس . هذا . ولله الحمد .

هذا . والحمد لله ربّ العالمين و الصلاة والسلام على رسوله محمد و آله و أصحابه و مَن اتبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

محمد موسى البازي

استاذ الحديث و التفسير بالجامعة الأشرفية ، لاهور ، باكستان .

انتهت رسالة العلاّمة الشيخ البازي رحمه الله تعالى المشتملة على أحواله و ترجمته . والآن نذكر مؤلّفات الشيخ البازي رحمه الله تعالى تكميلاً لإفادة التائقين للفنون و قضاءً لشوق المشتاقين للعلوم . و ذلك حسبما يناسب الكلام و يقتضيه المقام .

فهرستُ مؤلفات الروحـاني البَازي

أعلى الله درجاته في دارالسّلام و طيّب آثاره

ندرج ههنا مؤلفات المحدّث المفسّر الفقيه الرحلة الحجّة الشهير في الآفاق جامع المعقول و المنقول أمير المؤمنين في الحديث العلامة الأوحدي و الفهامة اللوذعي الشاعر اللغوي الأديب الشيخ مولانا محمد موسى الروحاني البازي وآثاره العلمية الخالدة . رَحمه الله تعالى رحمة واسعة .

قال الشيخ الروحاني البازي رحمه الله تعالى في بعض مؤلفاته : تصانيفي بعضها باللغة العربية وبعضها بلغة الأردو وبعضها بالفارسية وغيرها من الألسنة ثم إن بعضها مطبوعة وبعضها غير مطبوعة لعدم تيسر أسباب الطباعة . و بعضها صغار و بعضها كبار و بعضها في عدة مجلدات .

وقد وفّقني الله تعالى للتصنيف في جميع الفنون الرائجة قديمًا وحديثًا في علماء الإسلام رحمهم الله تعالى مثل فنّ علم التفسير و فنّ أصوله و علم رواية الحديث و علم الفقه و أصوله و علم اللغة العربية و الأدب العربي و علم الصرف و علم الاشتقاق و علم النحو و علم الفروق اللغوية و علم العروض و علم القافية وعلم أصول العروض و في الدعوة الإسلامية والنصائح و علم المنطق و علم الطبيعي من الفلسفة و علم الإلهيات و علم الهيئة القديمة و علم الهيئة الحديثة و علم الأخلاق و علم العقائد الإسلامية وعلم الفِرق المختلفة و علم الأمور العامة و علم التاريخ و علم التجويد و علم القراءة . ولله الحمد و المنة .

وكذلك درست بتوفيق الله تعالى في المدارس والجامعات كتب أكثر هـذه الفنون إلى مدة . ولله الحمد والمنة .

هذه أسماء نبذة من تصانيف الشيخ البازي رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ في العلوم المختلفة و الفنون المتعددة من غير استقصاء

في علم التفسير

١ - شرح و تفسير لنحو ثلاثين سورةً من آخر القرآن الشريف . هو تفسير مفيد مشتمل على أسرار و علوم .

٢ - أزهار التّسهيل في مجلّدات كثيرة تزيد على أربعين مجلّدًا . هو شرح مبسوط للتفسير المشهور بأنوار التنزيل للعلامة المحقّق البيضاوي .

٣ - أثمار التكميل مقدمة أزهار التسهيل في مجلّدين .

٤ - كتابُ علوم القرآن . بيّن فيه المصنف البازي رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ أصول التفسير ومباديه و علومه الكلية وأتى فيه بمسائل مفيدة مهمة إلى غاية .

٥ - تفسير آية " قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ " الآية . ذكر فيه المصنف البازي رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ من باب سعة رحمة الله غرائب أسرار و عجائب مكنونة مشتملة عليها هذه الآية نحو سبعين سرًّا و هذه أسرار لطيفة مثيرة لساكن العزمات إلى غرفات نيرات في روضات الجنّات . فتحها الله عَزَّ وَجَلَّ على المصنف وقد خلت عنها زبر السلف والخلف . ولله الحمد و المنة .

٦ - كتاب تفسير آيات متفرقة من كتاب الله عَزَّ وَجَلَّ و هو مجموعة خطابات

تفسيرية كان المصنف البازي يلقيها على الناس و يذيعها بوساطة الراديو في باكستان و ذلك إلى مدة .

٧ - كتاب ثبوت النّسخ في غير واحد من الأحكام القرآنية و الحديثية و حكم النسخ و أسراره ومصالحه . رسالة مهمة جدًّا فيها أسرار النسخ ما خلت عنها الكتب . كتبها المصنّف البازي دمغًا لمطاعن غلام أحمد برويز رئيس طائفة الملاحدة المنكرين حجيَّة الأحاديث النبويّة في الأحكام الإسلامية . أبطل فيها المصنف البازي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ اعتراضات هذا الملحد على الإسلام وعلى حكم النسخ . و ذلك بعد ما اتّفقت مناظرات قلميّة و خطابيّة بين المصنّف و بين هذا الملحد غلام أحمد و أتباعه .

٨ - فتح اللّٰه بخصائص الاسم اللّٰه . كتاب بديع كبير في مجلدين ضخمين ذكر فيه المصنف البازي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ نحو سبعمائة و خمسين من خصائص و مزايا للاسم اللّٰه (الجلالة) ظاهرية و باطنية لغوية و أدبية و روحانية و نحوية و اشتقاقية و عددية و تفسيرية و تاثيرية . و هو من بدائع كتب الدنيا ما لا نظير له في كتب السلف والخلف ولا يطالعه أحد من العلماء أصحاب الذوق السليم والطبع المستقيم إلّا و هو يتعجب مما اجتهد المصنف البازي في جمع الأسرار و البدائع .

٩ - رسالة في تفسير "هدًى للمتّقين" فيها نحو عشرين جوابًا لحلّ إشكال تخصيص الهداية بالمتّقين .

١٠ - مختصر فتح اللّٰه بخصائص الاسم اللّٰه .

في علم الحديث

١ - شرح حصّة من صحيح مسلم .

٢ - شرح سنن ابن ماجه .

٣ - كتاب علوم الحديث . هذا كتاب مفيد مشتمل على مباحث و علوم من باب أصول الحديث رواية و دراية .

٤ - رياض السنن شرح السنن و الجامع للإمام الترمذي رحمه الله تعالى في مجلدات كثيرة .

٥ - فتح العليم بحلّ الإشكال العظيم في حديث " كما صلّيت على إبراهيم" . هذا كتاب كبير بديع لا نظير له . فتح الله تعالى فيه برحمته وفضله على المصنف البازي أبوابًا من العلوم ما مستها أيدي العقول وما انتهت إليها عقول العلماء الفحول إلى هذا الزمان . ذكر المصنّف في هذا الكتاب لحلّ هذا الإشكال العظيم نحو مائة و تسعين جوابًا . قال بعض العلماء الكبار في حق هذا الكتاب : ما سمعنا أن أحدًا من علماء السلف و الخلف أجاب عن مسألة دينية و معضلة علمية هذا العدد من الأجوبة بل ولا نصف هذا العدد .

٦ - أجر الله الجزيل على عمل العبد القليل .

٧ - كتاب الفرق بين النبي والرسول . هذا كتاب بديع لطيف ذكر فيه المصنف البازي أكثر من ثلاثين فرقًا بين النبي و الرسول مع بيان عجائب الغرائب و غرائب العجائب و بدائع الروائع و روائع البدائع من باب علوم متعلقة بحقيقة النبوة و بشان الأنبياء عليهم الصلاة والسلام . و هذا الكتاب لا نظير له في الكتب .

٨ - كتاب الدعاء . كتاب كبير نافع مشتمل على أبحاث مهمة لا غنى عنها .

٩ - النفحة الربانية في كون الأحاديث حجة في القواعد العربية . هذا كتاب كبير أثبت فيه المصنف البازي أن الأحاديث حجة في باب العربية و اللغة . و هو من عجائب الكتب .

١٠ - مختصر فتح العليم .

١١ – كتاب الأربعين البازية .

١٢ – الكنز الأعظم في تعيين الاسم الأعظم . كتاب جامع في هذا الموضوع لم تر العيون نظيرَه في كتب المتقدّمين و لم يقف أحد على مثيله في أسفار المتأخّرين .

١٣ – البركات المكيّة في الصلوات النبوية . كتاب بديع مبارك ذكر فيه المصنف البازي أكثر من ثمانمائة اسم محقَّق من أسماء النبي صلى الله عليه وسلم في صورة الصلوات على خاتم النبيّين صلى الله عليه وسلم .

١٤ – كتاب كبير على حجيّة الأحاديث النبويّة في الأحكام الإسلامية . كتبها المصنّف دمغـًا لمطاعن طائفة الملاحدة المنكرين حجيّة الأحاديث النبويّة في الأحكام الإسلامية .

في علم أصول الفقه

١ – شرح التوضيح والتلويح . التوضيح والتلويح كتاب مغلق دقيق محقق جدًّا في أصول الفقه و يدرس في مدارس الهند و باكستان و أفغانستان وغيرها . وهو كتاب عويص لايفهم دقائقه وأسراره إلاّ الآحاد من أكابر الفن فشرحه المصنف البازي شرحًا محققا و أتى فيه ببدائع النفائس و نفائس البدائع .

في علم الأدب العربي

١ – شرح مفصل لديوان أبي الطيّب المتنبي .

٢ – شرح آخر مختصر لديوان أبي الطيب .

٣ – خصائص اللغة العربيّة و مزاياها . هو كتاب ضخيم نفيس لا نظير له في بابه فصل فيه المصنف البازي رحمه الله تعالى الفضائل الكلية و الجزئية لهذه اللغة المباركة

و أتى فيه بلطائف وغرائب و بدائع و روائع تسرّ الناظرين و تهزّ أعطاف الكاملين و حق ما قيل : كم ترك الأول للآخر .

٤ - رشحات القلم في الفروق . هذا الكتاب مما يحتاج إليه كل عالم ومتعلم لم يصنف في هذا الموضوع أحد قبل ذلك أثبت فيه المصنف البازي علومًا و حقائق الفروق و دقائق الحدود و لطائف التعريفات للمصدر الصريح والمصدر المأوّل وحاصل المصدر واسم المصدر وعلم المصدر والجنس و اسم الجنس وعلم الجنس و الجمع و اسم الجمع و شبه الجمع والجنس اللغوي والفقهي والعرفي والمنطقي والأصولي و نحو ذلك من المباحث المفيدة إلى غاية .

٥ - شرح ديوان حسان رضي الله عنه .

٦ - الطوبٰى . قصيدة في نظم أسماء الله الحسنى شهيرة طبعت في صورة رسالة مستقلة أكثر من خمس و عشرين مرة استحسنها العوام والخواص و استفادوا منها كثيرًا .

٧ - الحسنٰى . قصيدة في نظم أسماء النبي صلى الله عليه وسلم طبعت في صورة رسالة منفردة مرارًا .

٨ - المباحث الممهدة في شرح المقدمة . رسالة نافعة في مباحث لفظ المقدّمة الواقع في الخطب .

٩ - ديوان القصائد . مشتمل على أشعاري و قصائدي .

في علم النحو

١ - بُغية الكامل السامي شرح المحصول والحاصل لملاّ جامي . هذا شرح مبسوط محتو على مباحث و حقائق متعلّقة بالفعل و الحرف و الاسم و حدودها وعلاماتها و وقوعها محكومًا عليها و بها وغير ذلك من أبحاث تتعلّق بهذا الموضوع . و هذا كتاب لا نظير له في كتب النحو . فيه بدائع و حقائق

خلت عنها كتب السلف و الخلف . و كتب بعض كبار العلماء في تقريضه : هذا الكتاب غاية العقل في هذا الموضوع . و من أراد أن يطلع على حقائق الاسم و الفعل و الحرف فوق هذا و أكثر من هذا فليستح .

٢ - التعليقات على الفوائد الضيائية للجامي . هـذا شرح الكتاب للعلامة ملاّ جامي . و هو كتاب معروف و متداول في ديار باكستان و الهند و أفغانستان و بنغله ديش و غيرها و يدرس في مدارسها .

٣ - النجم السعد في مباحث " أمّابعـد " . هذا كتاب مفيد لطيف بيّن فيها المصنف البازي رحمه الله تعالى مباحث فصل الخطاب لفظة " أمّابعد " و أوّل قائلها و حكمها الشرعي و إعرابها و ما ينضاف إلى ذلك من المباحث المفيدة و ذكر نحو ١٣٣٩٧٤٠ وجهًا و طريقًا من وجوه إعراب و طرق تركيب يحتملها "أمّابعد". و هذا من عجائب اللغة العربية فانظر إلى هذه الكلمة المختصرة و إلى هذه الوجوه الكثيرة .

٤ - لطائف البال في الفروق بين الأهل و الآل . هو كتاب صغير حجمًا كبير مغزى نافع جدًّا لا مثيل له في موضوعه . جمع فيه المصنف البازي فروقًا كثيرة و مباحث و دقائق يجهلها كثير من الناس و يحتاج إليها العلماء .

٥ - نفحة الرّيحانه في أسرار لفظة سبحانه . رسالة مفيدة مشتملة على أسـرار هذه اللّفظة .

٦ - الطريق العادل إلى بغية الكامل .

٧ - كتاب الدرّة الفريدة ، في الكلم التي تكون اسمًا وفعلًا و حرفًا أو حوت قسمين من أقسام الكلمة الثلاثة . ذكر المصنف رحمه الله تعالى في هذا الكتاب الذي هو نظير نفسه كلمات تكون اسمًا مرة و حرفًا حينا و فعلا مرة أخرى . و هذا من غرائب كتب الدنيا و مما لا مثيل له .

٨ - رسالة في عمل الاسم الجامد .

٩ - النهج السهل إلى مباحث الآل و الأهل . كتاب نافع لأولى الألباب و سِفر رافع لدرجات الطلّاب لم تسمح في هذا الموضوع قريحـة بمثاله و لم ينسج في هذا المطلوب ناسج على منواله . كتاب فريد جمع أبحاث الأهـل و الآل منها الفروق بين هذه اللفظين التي بلغت أكثر من خمسة و ثلاثين فرقًا و منها الأقاويل في أصـل الآل و منها المباحث و الأقوال في محمل آل النبي صلى الله عليه وسلم والمراد بهم و غير ذلك من المباحث المفيدة المهمّة جدًّا .

١٠ - رسالة بديعة في حقيقة المشتق .

١١ - رسالة في حقيقة الفعل .

١٢ - رسالة في حقيقة الحرف .

في علم الصرف

١ - كتاب الصّرف . هو كتاب نافع على منوال جديد .

٢ - التصريف . كتاب دقيق في هذا الفن لا نظير له .

٣ - كتاب الأبواب و تصريفاتها الصغيرة و الكبيرة .

في علمي العروض و القوافي

١ - الرّياض الناضرة شرح محيط الدّائرة .

٢ - العيون الناظرة إلى الرياض الناضرة . هذا كتاب لطيف و مفيد جدًّا مشتمل على أصول هذا الفنّ و أنواع الشعر و ما يتعلّق بذلك من البدائع و الحقائق الشريفة .

٣ - كتاب الوافي شرح الكافي . هذا شرح مبسوط للكتاب المشهور بالكافي .

في اللغة العربيّة

١ – كتاب الفــروق اللغوية بين الألفاظ العربية هو كتاب نافع جدًّا لكل عالم و متعلم و بغية مشتاقي الأدب العربي أوضح فيه المصنف فروق مآت ألفاظ متقاربة معنى .

٢ – نعم النّول في أسرار لفظة القول . كتاب مفيد فصلت فيه أبحاث و مسائل متعلقة بلفظة القول و مادة " ق ، و ، ل " . و أتى فيه المصنف البازي أسرارًا و أثبت بالدلائل أن هذا البناء بحر فحدث عن البحر ولا حرج .

٣ – كتاب زيادة المعنى لزيادة المبنى . ذكر المصنّف فيه أن زيادة المادة و الحروف تدلّ على زيادة المعنى وأتى بشواهد من القرآن والحديث واللغة وأقوال الأئمة .

٤ – فتح الصمد في نظم أسماء الأسد المعروف بلقب نظم الفقير الروحاني في رثاء الشيخ عبدالحق الحقّاني . هذه قصيدة فريدة لا نظير لها في الماضي قد جمع فيها المصنف ما ينيف على ستمائة من أسماء الأسد و ما يتعلق بالأسد و هي في رثاء المحدّث الكبير مسند العَصر جامع المعقولات و المنقولات شيخ الحديث مولانا عبدالحق رحمه الله تعالى مؤسّس جامعة دارالعــلوم الحقانية ببلدة أكوره ختك .

٥ – كتاب كبير في أسماء الأسد و ما يتعلق بالأسد .

٦ – رسالة في وضع اللغات .

في النصائح و الدعوة الإسلامية العامة

١ – تعليم الرفق في طلب الرزق .

٢ – استعظام الصغائر .

٣ – تنبيه العقلاء على حقوق النساء .

٤ - ترغيب المسلمين في الرزق الحلال و طِعمة الصالحين .

٥ - منازل الإسلام .

٦ - فوائد الاتفاق .

٧ - عدل الحاكم و رعاية الرعية .

٨ - جنة القناعة .

٩ - أحوال القبر و ذكر ما فيها عبرة .

١٠ - الموت و ما فيه من الموعظة .

١١ - مَن العاقل و ما تعريفه و حدّه .

١٢ - التوحيد و مقتضاه و ثمراته .

في علم التاريخ

١ - تحبير الحسب بمعرفة أقسام العرب وطبقات العرب . كتاب مفيد فيه بيان طبقات العرب وتفصيل أقسامهم و ما ينضاف إلى ذلك .

٢ - الصحيفة المبرورة في معرفة الفرق المشهورة . بيّن المصنف البازي في هذا الكتاب أحوال الفرق في المسلمين و تفاصيل مؤسس كل فرقة .

٣ - مرآة النّجباء في تاريخ الأنبياء . هذا كتاب تاريخي مشتمل على أهم واقعات الأنبياء وتواريخهم عليهم الصلاة والسلام .

٤ - التحقيق في الزنديق . رسالة لطيفة فيها تفصيل تعريف الزنديق و تحقيق لفظه و بيان مصداقه من الفرق الباطلة و حقق فيه المصنف البازي رحمه الله تعالى مستدلًّا بالكتاب و السنة وأقوال الأئمة الكبار أن الفرقة القاديانية أتباع المتنبي غلام أحمد الكذاب الدجال من الزنادقة و أنه لا يجوز إبقاؤهم في

الدول الإسلامية بأخذ الجزية عنهم بل يجب قتلهم .

٥ - عبرة السائس بأحوال ملوك فارس . فصل المصنف البازي رحمه الله تعالى فيه تراجم ملوك فارس حسب ترتيب تملكهم وأحوال طبقتي ملوكهم الكينية والساسانية و ما آل إليه أمرهم و في ذلك عبرة للمعتبرين .

٦ - غاية الطلب في أسواق العرب . كتاب أدبي تاريخي ذكر فيه المصنف البازي تواريخ الأسواق المشهورة في العرب و ما يتعلق بذلك الموضوع من حقائق أدبية .

٧ - إعلام الكرام بأحوال الملائكة العظام . بلغة أردو .

٨ - تراجم شارحي تفسير البيضاوي و مُحشّيه .

٩ - الطاحون في أحوال الطاعون .

١٠ - النظرة إلى الفترة . كتاب صغير مهم تاريخي في مصاديق زمن الفترة و أقسامها بأحكامها وما يتعلق بهذا الموضوع .

١١ - تاريخ العلماء و الأعيان .

١٢ - ترجمة سلمان الفارسي رضي الله عنه .

١٣ - توجيهات علمية لأنوار مقبرة سلمان الفارسي رضي الله عنه . كتاب بديع بيّن فيه المصنف رحمه الله تعالى نحو ثلاثين توجيها علميا لأنوار قبر سلمان الفارسي رضي الله عنه .

في علم المنطق

١ - شكر الله على شرح حمد الله للسنديلي . كتاب حمد الله شرح سلم العلوم للشيخ العلامة حمد الله السنديلي كتاب كبير مغلق دقيق محقق جدًّا في المنطق وهو مما يقرأ و يدرس في مدارس الهند و باكستان و أفغانستان و غيرها

لازما و لا يفهم دقائقه و أسراره إلّا بعض أكابر الفن وللمصنف البازي رحمه الله تعالى شهرة في حل هذا الكتاب فشرحه شرحا محققا و أتى فيه ببدائع .

٢ - التعليقات على شرح القاضي مبارك لسلّم العلوم . كتاب القاضي مبارك كتاب نهائي في المنطق و أشهر كتاب في هذا الفن قد اشتهر بين العلماء و الطلبة بأنه عويص و عسير فهما لأجل العبارات الدقيقة الجامعة للأسرار العلمية و أنه لا يقدر على تدريسه و فهمه إلّا القليل حتى قيل في حقه : كاد أن يكون مجملا مبهما . و هذا الكتاب يدرس في مدارسنا و جامعاتنا فشرحه المصنف البازي شرحًا مبسوطا و سهل فهمه للعلماء و الطلبة .

٣ - التعليقات على سلّم العلوم .

٤ - التعليقات على شرح مير زاهد على ملاّ جلال .

٥ - الثمرات الإلهاميّة لاختلاف أهل المنطق و العربية في أن حكم الشرطية هل هو بين المقدم والتالي أو هو في التالي . بيّن المصنف البازي ثمرات و نتائج اختلاف الفريقين المذكورين في محل القضية الشرطية هل هوفيما بين الشرط و الجزاء أو في الجزاء فقط و فرع على ذلك غير واحد من أدقّ مسائل الحنفية و الشافعية و غير ذلك من الأسرار و هو كتاب عويص لا يفهمه إلّا الآحاد من أكابر الفن ولا نظير له .

٦ - شرح مبحث الوجود الرابطي من كتاب حمد الله (باللغة العربية) .

٧ - شرح بحث الوجود الرابطي من كتاب حمد الله (بلغة الأردو) .

٨ - التحقيقات العلميّة في نفي الاختلاف في محلّ نسبة القضيّة الشرطية بين علماء المنطق وعلماء العربية . هذا كتاب لانظير له عويص لايفهمه إلّا بعض الأفاضل الماهرين في المعقول و المنقول حقق فيه المصنّف البازي أن هذا

الاختلاف وإن كان مشهورًا مسلّما لكن الحق أنه لا خلاف بين هاتين الطائفتين وأن محل النسبة إنما هو بين الشرط و الجزاء عند كلا الفريقين أهل المنطق و أهل العربية و أيّد المصنف مدعاه هذا بإيراد حوالات كتب النحو و ذكر أقوال أئمة النحو و حقق ما لا يقدر عليه إلّا مَن كان ذامطالعة وسيعة جدًّا .

في الطبعيات و الإلٰهيات من الفلسفة

١ - تعليقات على كتاب صدرا شرح هداية الحكمة للعلامة الصدر الشيرازي .

٢ - تعليقات على كتاب مير زاهد شرح الأمور العامة .

في علم الفلك القديم اليوناني البطليموسي

١ - شرح التصريح على التشريح . هــذا شرح جامع مبسوط لكتاب التصريح المشهور المتداول في مدارس الهند و باكستان و أفغانستان و غيرها .

٢ - التعليقات على شرح الجغميني . هــذه التعليقات جامعة لمسائل علم الفلك القديم مع ذكر مسائل الفلك الحديث بالاختصار . و كتاب شرح الجغميني متداول في دروس مدارسنا .

٣ - نيل البصيرة في نسبة سُبع عرض الشعيرة . فصّل المصنف البازي رحمه الله تعالى في هذا الكتاب العجيب مسائل مشكلة ومباحث مغلقة منها أن الجبال هل تضر في الكروية الحسية للأرض أم لا ، بحث فيه المصنف على تعيين أعظم الجبال ارتفاعًا في الزمان الحاضر و في العهد القديم ثم بيّن نسبة أعظم الجبال ارتفاعًا إلى قطر الأرض بيانًا شافيًا .

٤ - كتاب أبعاد السيّارات و الثوابت و أجامهنّ حسبما اقتضاه علم الفلك القديم

البطليموسي .

٥ - كتاب وجوه تقسيم الفلاسفة للدائرة ٣٦٠ جزء قد أجمع الفلاسفة منذ أقدم الأعصار على تقسيم الدائرة إلى ثلاثمائة و ستين درجة ولايدري الفضلاء فضلاً عن الطلبة تفصيل وجوه ذلك . فذكر المصنف البازي في هذا الكتاب الذي هو نظير نفسه وجوهًا كثيرة غريبة بديعة قد شرح الله تعالى لها صدره و تفرد بها حيث لم يخطر إلى الآن هذه الوجوه على قلب أحد من العلماء .

في علم الفلك الحديث الكوبرنيكسي

١ - الهيئة الكبرى . كتاب كبير مفصّل .

٢ - سماء الفكرى شرح الهيئة الكبرى . هذا شرح لطيف مفيد جدًّا صنف المصنّف الروحاني البازي رحمه الله تعالى هذا المتن الهيئة الكبرى بإشارة جمع من أكابر العلماء و أماثل الفضلاء ثم شرحه أيضًا بطلبهم و إشارتهم .

٣ - الشرح الكبير للهيئة الكبرى .

٤ - كتاب الهيئة الكبيرة . كتاب كبير جامع لمسائل الفن لا نظير له .

٥ - أين محلّ السماوات السبع . هذا كتاب نفيس مُهِمّ لم يصنّف أحد قبل هذا في هذا الموضوع . صنّفه المصنّف البازي لدفع مطاعن المتنوّرين و الفجرة حيث زعموا أن بنيان الإسلام صار متزلزلا و قصره أصبح خاويًا ، إذ بطلت عقيدة السماوات السبع القرآنية لأجل إطلاق السفن الفضائية و الصواريخ إلى القمر و إلى الزهرة وغير ذلك من السيارات فدمغ المصنف في هذا الكتاب العظيم مطاعنهم بأدلة مقنعة و أثبت أن هذه الأسفار الفضائية تؤيد الإسلام و أصوله و أنها لا تصادم السماوات القرآنية .

٦ - هل للسموات أبواب (باللغة العربي) .

٧ - هل للسموات أبواب (بلغة الأردو) .

٨ - هل الكواكب و النجوم متحركة بذاتها (باللغة العربي) .

٩ - هل للنجوم حركة ذاتية (بلغة الأردو) .

١٠ - كتاب السدم و المجرات و ميلاد النجوم و السيارات (باللغة العربي) .

١١ - هل السماء و الفلك مترادفان (باللغة العربي) .

١٢ - السماء غير الفلك شرعًا (بلغة الأردو) . حقق المصنف في هذين الكتابين اللطيفين البديعين أن السماء تغاير الفلك شرعًا و أن السماء فوق الفلك و أن النجوم واقعة في أفلاك لا في أثخان السماوات . واستدلّ في ذلك بنصوص إسلامية كثيرة و بأقوال كبار علماء علم الفلك الجديد وبأقوال أئمة الإسلام .

١٣ - عمر العالم و قيام القيامة عند علماء الفلك و علماء الإسلام (بلغة الأردو) .

١٤ - الفلكيّات الجديدة . من عجائب كتب الفن كتاب جامع لأصول هذا الفنّ لانظير له ولكونه جامعًا متفردًا في موضوعه وأسلوب بيانه قرره علماء دولتنا في نصاب كتب المدارس والجامعات وجعلوا تدريسه لازمًا في جميع الجامعات و المدارس .

١٥ - كتاب أسرار تقرر الشهور و السنين القمرية في الإسلام .

١٦ - كتاب شرح حديث " أن النبي عليه الصلاة والسلام كان يصلي العشاء لسقوط القمر لليلة ثالثة ".

١٧ - التقاويم المختلفة و تواريخها و أحوال مباديها و تفاصيل ذلك .

١٨ - أين مواقع النجوم هل هي في أثخان السموات أو تحتهن عند علماء الإسلام و عند أصحاب الفلسفة الجديدة .

١٩ - قدرالمدّة من الفجر إلى طلوع الشمس . هذا كتاب دقيق لايفهمه إلاّ المهرة . ألّفه المصنّف عند تحكيم أكابر العلماء إيّاه في هذه المسئلة الكثيرة الاختلاف وقد اختلف العلماء والعوام في هذه المسألة كثيرًا حتى أفضى الأمر إلى الجدال و القتال و ذلك إلى عدة سنين فجعلوا المصنف البازي حكمًا و التمسوا منه أن يحقق الحق و الصواب فكتب المصنف هذا الكتاب و أوضح فيه الحسابات الدقيقة لسير الشمس فاستحسن العلماء هذا الكتاب جدًّا و اعتقدوا صحة ما فيه و عملوا على وفق ما حقق المصنف و ارتفع النزاع و اضمحل الباطل .

٢٠ - هل السماوات القرآنية أجسام صلبة أو هي عبارة عن طبقات فضائيّة غير مجسمة . هذا كتاب مهم و بديع جدًّا .

٢١ - هل الأرض متحرّكة ؟ هذا كتاب مفيد جدًّا جمع فيه المصنف البازي أقوال علماء الإسلام وآراء الفلاسفة من القدماء و المحدثين مما يتعلق بهذا الموضوع .

٢٢ - كتاب عيد الفطر و سير القمر . فيه أبحاث جديدة مفيدة مهمة مثل بحث المطالع و تقدم عيد مكة على عيد باكستان بيوم أو يومين . كتبها المصنف البازي رحمه الله تعالى دمغًا لمطاعن المتنورين الملحدين على علماء الدين بأنهم لا يعرفون العلوم الجديدة .

٢٣ - القمر في الإسلام و الهيئة الجديدة و القديمة .

٢٤ - قصة النجوم . هو كتاب ضخم .

٢٥ - كتاب الهيئة الحديثة . كتاب كبير جامع للمسائل و الأبحاث . أوّل كتاب ألّف باللغة العربية في هذا الفن في ديار الهند و إيران و أفغانستان و باكستان وغيرها و مع هذا هو أوّل كتاب صنّفه المصنّف البازي رحمه الله تعالى في هذا الفنّ .

٢٦ - شرح الهيئة الحديثة (بلغة الأردو) .

٢٧ - الهيئة الوُسطى (باللغة العربي) .

٢٨ - النجوم النُشطى شرح الهيئة الوسطى (بلغة الأردو) .

٢٩ - الهيئة الصغرى (باللغة العربي) .

٣٠ - مدارالبشرى شرح الهيئة الصغرى (بلغة الأردو) .

٣١ - ميزان الهيئة .

في الموضوعات المتفرّقة

١ - كتاب أسرار الإسراء إلى بيت المقدس قبل العروج إلى السماء . هذا كتاب لطيف جامع لكثير من الحكم و الأسرار في الإسراء إلى بيت المقدس .

٢ - الخواصّ العلميّة للاسمين محمد و أحمد اسمي نبيّنا صلى الله عليه وسلم .

٣ - كتاب الحكمة في حفظ الله الكعبة من أصحاب الفيل دون غيرهم . ذكر المصنف البازي رحمه الله تعالى في هذا الكتاب الصغير أسرارًا و حكمًا مخفية في حفظ الله تعالى بيت الله من أصحاب الفيل دون غيرهم من أصحاب الحجّاج الظالم ومن الملاحدة الباطنية . و هذه الأسرار لا توجد في الكتب . صنفه البازي باقتراح بعض أكابر العلماء .

٤ - كتاب الحكايات الحكميّة .

٥ - فردوس الفوائد . كتاب كبير في عدة مجلدات .



كلاهما لإمام المحدّثين نجمِ المفسّرين زبدةِ المحقّقِين

العلاّمة الشّيخ مولانا مُحمّد موسى الرُّوحانى البازى

رحِمهُ اللهُ تعالى وأعلى درجاته فى دار السّلام

إدارةُ التّصنيف والأدب

بسم الله الرحمن الرحيم

اعادة النظر قبل الطبعة الخامسة

لما طبع هذا الكتاب المسمّى. ببغية الكامل السامى شرح المحصول والحاصل للجامى . اقبل عليه العلماء والطلبة اقبالاً اعظم مما كان متوقّعًا. و نفدت النسخ منه في مدّة قليلة .

ثم طبع مرّة ثانية ثم مرّة ثالثة و رابعة . و انتهت النسخ منه في زمان قليل و كثر طلب العلماء و الطلبة له و اقترحوا الطبعة الخامسة .

و كنت منتظرًا لفرصة اسرّح النظر في مضامينه مرّة ثانية . و أُعيد التدبُّر في بعض مباحثه كرّتين فوجدتُّ بحمد الله و توفيقه فرصةً قبل شهر رمضان سنة ١٤١٤هـ .

فبدأت فيما اردتُّه و شرعت فيما قصدتّه من النظر و التدبّر في تحرير مسائل هذا الكتاب و تهذيب أبحاثه مرة ثانية .

لكن قبل اكمال هذا المقصود قدّر الله تعالى لى السَّفر الى الحرمين الشريفين لاداء العمرة في شهر رمضان المبارك . فاكملت ما كنت بصدده في الحرمين الشريفين مكة المباركة و المدينة المنوّرة . و لله الحمد و المنّة .

و بعد ما فرغت من امر النظرة الثانية في هذا الكتاب و ما اقتضته من المحو و الاثبات تفكّرت فيه . فرأيته كأنّه كتاب آخر يغاير كتاب بغية الكامل .

و ذلك لكثرة ما وقع فيه من التصرّف في أساليب عباراته و في تقرير مباحثه و ترتيب مسائله و الاطناب و الاختصار لبعض مطالبه و ما ينضاف الى ذلك من زيادة أبحاث شريفة مطنبة و بدائع و نكات غريبة مسهبة لم تكن موجودة من قبل في اصل الكتاب .

و هذه الزيادات في ظنيّ اكثر من ثُلث اصل الكتاب . فلولا المشاركة في بعض العبارات و التوافق في عدّة مباحث لجعلته كتابًا آخر مستقلاً باسم جديد غير اسم بغية الكامل .

فليتنبّه القرّاء الكرام لهذه الزيادات والتغييرات في اصل الكتاب.

و اسأل ا لله تعالى ان يَتقبَّله قبولاً حسنًا و أن يَجعله مباركًا نافعًا لاهل العلم . و هو مُجِيب الدَّعوات و على كل شئ قدير . و صلّى ا لله تعالى على نبيّه محمّد و آله و اصحابه اجمعين .

الفقير العاجز **محمد موسى** عفا ا لله عنه

١٠ شوال سنة ١٤١٤هـ

المدينة المنوّرة



تقريظ العلامة المحدّث الحجّة الشهير في الآفاق
شيخ المشايخ جامع المعقول و المنقول اميرالمؤمنين في الحديث
مولانا عبدالحق (رحمه الله تعالى) مدير الجامعة المشهورة
دارالعلوم الحقانية ببلدة اكوره ختك

الحمد لله العلى المتعالى على نعمائه المتتالية . و آلائه المتوالية . و على عطاياه الجليلة و مِنَنِه الجزيلة . و نصلّى و نسلّم على رسوله الذى أرسله بالهدى و دين الحق ليظهره على الدين كله و أيّده بنصر منه و بالمؤمنين . و أزّر أزْره باعجاز كتابه المتين . و لسان الذين يُلحِدون إلَيه اعجميّ و هذا لِسان عربىّ مبين .

فاح كلامه الطيب بعبقات الحجج الظاهرة. وفوحات المعجزات الباهرة . كيف لا و ما كان ينطق عن الهوى ان هو الاّ وحى يُوحى . و كان افصح العرب و العجم بيد انه من قريش .

فعلَتْ فصاحةُ كلامه و فاقت بلاغة مرامه على فصاحة كُلِّ فصيح اللسان و بلاغة كل بليغ البيان .

و على آله و اصحابه الذين ورثوا الكتاب و الهدى و العلم مع التقوى . وسعوا سعيًا حثيثًا في نشر احكام الشريعة ومسائلها وفي كشف اسرار النصوص و دلائلها فصارت امّته امّةً وسطًا عالمة . و اصبحت ملّته ملّة قيّمة سالمة .

اما بعد . فانّ النحو من أهمّ العلوم الادبيّة واجلّ الفنون العربيّة. به يكشف عن وجوه اعجاز كلام الله تعالى كما أنّ به تبدو الحِكم

المكنونة و الاحكام المكتومة و الاسرار العربيّة المخفيّة . و النكات الاعرابيّة العليّة في كلام ا لله تعالى و كلام رسوله ﷺ . فلولا النحاة الثقات ونحو الفضلاء الأثبات لاستعجمت على العجم آيات ا لله البيّنات و عجزت العرب العرباء عن معرفة طرائق الاعراب و وجوه القراءات .

و لمّا اراد ا لله تعالى أن يحفظ كتابه المجيد وكلامه الحميد و أن يصون الآيات من التحريفات الى يوم التناد و ابد الآباد كما نصّ عليه في كتابه الكريم . قلّب قلوب طائفة من العلماء الالبّاء و عطف أفئدة جماعة من المهرة الادباء منذ القرن الاوّل الى أن يصرفوا أعمارهم. ويبذلوا مجهودهم في خدمة لسان كتابه الكريم و لغة احاديث رسوله العظيم .

فافرغوا وسعهم و بذلوا جهدهم في خدمة الفنون الادبيّة و العُلوم العربيّة من اللغة والنحو والصرف والمعانى و البيان و البَدِيع كشفًا و توضيحًا و تفسيرًا و تأويلاً .

فللّه دَرّهم ثم لله درّهم شكر ا لله تعالى سعيهم و جزاهم عن الاسلام و المسلمين خيرًا .

و من تلك الطائفة الرحمانيّة و الجماعة الموفّقة الربّانية اخونا في ا لله الفاضل الاجلّ نخبةالاقران والاماثل الذكىّ الالمعىّ المتوقّد من الكرماء الخُلصان و الاخوان الخلاّن مولانا المولوى محمد موسى الروحانى البازى بلّغه ا لله تعالى اِلى ذُروة العُلى .

فهو لا يزال مُشمّرًا عن ساق الجِدّ لاذاعة العلوم الادبيّة العربيّة و اشاعة الفنون الدينيّة و العقليّة . منفقًا شبابه و عزيز عمره في التدريس و التاليف و التعليم و التصنيف .

ثم انّ لهذا المؤلّف الكريم مزايا دينيّةً جميلةً ومناقب علميّةً جليلةً مَنَّ الله تعالى بها عليه و خَصَّه بها و هو الآن في عنفوان شبابه .

و كان هذا المولّف المذكور في زمن تعلّمه قد تعلّم و درس في جامعتنا دارالعلوم الحقانيّة الى مدّة و قرأ و مكث فيها سنين عِدّة . وكان هو مدّة دراسته و زمن قراءته و تعلُّمه في جامعتنا دارالعلوم الحقانيّة فائقًا على الأقران ذكاءً و علمًا .

و كانت آثار النجابة عليه ساطعةً باهرةً و امارات الكرامة عليه نَيِّرة ظاهرةً .

و كانت خصاله الطيّبة الجميلة و شمائله الطاهرة الجزيلة و شدّة شغفه بالعلم و مداومته على حفظ الكتب و مطالعتها و مواظبة اقباله على الأخذ و الاستفادة تنبئ عن مآله العزيز الحميد و عن مستقبله العلى السعيد .

هذا وقد ابتهجت اشدَّ الابتهاج و سررت غايةَ السرور اذ رأيتُ كتابه الاغرّ و مُولَّفه الانور " **بغية الكامل شرح المحصول و الحاصل** " مع حاشيته " **الطريق العادل** " لهذا المؤلّف . و قد طالعتُ عدّة مواضع من هذا الكتاب الاجلّ و المؤلَّف الامثل .

و هو كتاب لا نظير له في الباب . حيث يحتوى على غرر فوائد المنقول . و درر فرائد المعقول .

فالحقّ ان هذا الكتاب لحسن ترتيبه و سهولة تبويبه يغني عما سواه السائل و المسؤول و حرىّ بان يتلقّى بكل القبول .

و اسأل الله تعالى أن يتقبّله قبولاً حسنًا و أن يجعل سعى مؤلّفه

مشكورًا و عملَه هذا مبرورًا و أن يبارك الله تعالى في بقيّة حياته و أن يُوفّقَه توفيقًا بعد توفيق لخدمة الدين القويم و نشر العلوم النبويّة . و صلّى الله تعالى على نبيّه أوّلاً و آخرًا .

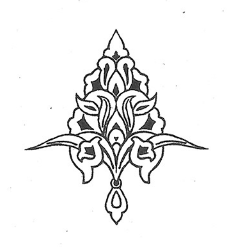
(مولانا) **عبد الحق عفى عنه**

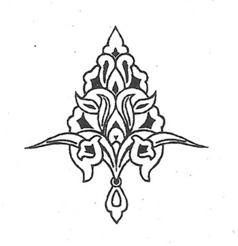
مدير جامعة دارالعلوم الحقانيّة

اكوره ختك . مديرية بشاور .

باكستان .

٣٠ جمادى الثانية سنة ١٣٨٣هـ



تقريظ العالم الكبير المحقق المدقّق المحدّث المفسّر شيخ المشايخ مولانا شمس الحق الافغانى (رحمه الله تعالى) الاستاذ سابقًا في الجامعة الشهيرة جامعة دارالعلوم بديوبند (الهند) و الوزير سابقًا في دولة قلات

الحمد لله و الصلاة و السّلام على رسوله محمد و آله و اصحابه اجمعين . اما بعد .

فان من اجل الكتب النحوية التي طالعتها كتاب " **بغية الكامل السامى شرح المحصول والحاصل للجامى** " و هذا الكتاب اعجبني كثيرًا و زاد في علمى كبيرًا .

كتاب جامع لمباحث الاسم و الفعل و الحرف و بدائعها و حاوٍ على اسرار هذه الاقسام الثلاثة للكلمة و روائعها . ومشتمل على دقائقها و حقائقها . و غرائبها و عجائبها .

كتاب بديع لا نظير له و سفر رفيع لامثال له . و من شكّ فيما سطرنا فليخبرنا بمثاله او بما يقاربه في هذه التدقيقات . و يشابهه في تلك التحقيقات . و لن يجد اليه سبيلاً و لا في كتب السلف له مثيلاً .

فسبحان الله من مؤلّفه. ثم سبحان الله من مصنّفه. على اظهار هذه المكنونات و ابداء هذه المخفيّات و تحرير هذه المكتومات .

من اين اتى بها و من اين وجد اليها سبيلاً . وجدانًا ليس وراءه مطّلع لناظر . ثم كيف هذّبها و جمعها جمعًا ليس فوقه مرتقًى لصاعد .

وما حيّرنى كتاب كما حيّرنىهـذا الكتاب الانيق . وما أدهشني سِفر كما ادهشني هذا السفر الدقيق .

فهذا الكتاب عندى في موضوعه غاية العقل الانسانى و بغيتـه . و نهاية الفكر البشرى و نهمته .

ثم انى حاوٍ على مسائل النحو كلها ودرّست كتبه مدّة مديـدة. و طالعت كتب مكتبات الهند و باكستان و مكتبات دوّل متعـددة من دول العجم و العرب . فلم ار لهـذا الكتاب اللطيـف نظيرًا . و لـن يـراه احد غيرى .

فمن اراد مباحث الاسم والفعل والحرف اكثر من هذا او اجلى و ادقّ و اشفى من هذا فليستح .

ثم انّى بفضل ا لله و توفيقه من سعة مطالعتي لكتب النحو و مـا فيها من المسائل كنت اظنّ مـن الامـور المتعـذّرة وجـود كتـاب نحـوىّ و مطالعة سفرجديد من اسفار النحو يفيدنى علمًا جديدًا . ويزيد في علمى زيادةً .

لكنّ كتاب بغية الكامل حيّرنى وسرّنى كثيرًا . فقد افادنى علمًا بمسائل كثيرة ما كنت ادريها و كشف ا لله تعالى به علىّ فوائد كبيرة مـا خطرت على بالى . و انجدنى دقائق و بدائع ما كنت اعرفها من قبل .

و ليست المبالغة في المدح من عادتى . لكن كتاب بغيـة الكـامل فاجأنى بدقة بالغة ما كنت اظنّها شيئًا مذكورًا و امرًا موجودًا .

فكتبتُ ما كتبتُ وما كتبت الاّ حقًّا. وسوف يصدّقني من طالع هذا الكتاب بدقة و انصاف . و سيقول : كم ترك الاوّل للآخر .

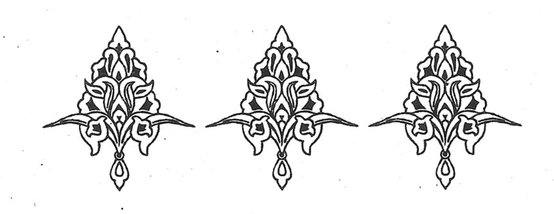
و يزيدنى حيرةً و عجبًا انّ مؤلّفه العلامة المحقق الجامع للمعقـول والمنقول **محمد موسى الروحانى البازى** (حفظه ا للّٰه تعالى من كل آفة) من الشباب بل هو في عنفوان شبابه..

فاذا كانت مثل هذا نتائج عنفوان شبابه . فقيسوا عليهـا ثمـرا ت علومه في بقيّة حياته . اللّهم زد فزد و لا تنقص .

و ارجو له في المستقبل ان يصير امام علماء عصره . و ا للّٰه علـى كلّ شيءٍ قدير. وصلّى ا للّٰه على خير خلقه محمد وآله واصحابه اجمعين .

(شيخ التفسير مولانا) **شمس الحق الافغانى** (غفرله)

(بلدة) بهاولبور ٥ محرم سنة ١٣٨٤هـ



تقريظ استاذ العُلماء و الفضلاء المحدّث الكبير العلاّمة بقيةُ السّلف و مرجع الخلف الرحلة مولانا المحترم خيرمحمّد مدير جامعة خيرالمدارس مُلتان (رحمه ا لله تعالى)

الحمد لله حمدًا يليق بشانه و جلالـه . و الصلاة و السّلام على خاتم انبيائه و اصحابه و آله . امابعد .

فان فنّ النحو قد نشأ من عهد الصحابة و التابعين و فصّله بعد ذلك شيئًا فشيئًا قرن بعد قرن من المتأخرين .

حتي وصل العهد الى الفوائد الضيائية المشحونة بـدرر مكنونـة و فوائد مهمة . و ادخل فيها مؤلفها العلام بحث " الحاصل و المحصـول " و هو مغلق على طلبة الزمان . لانه مملو من مسائل المعقول .

فشمّر عن ساق الجدّ الى تسهيله . و شرحه . مع فوائد بديعـة . و زوائد مهمة . و عبارات عجيبة و اشارات منيفة عالم اللغة العربيـة . و فـاضـل النـكات الادبيـة سمّى كليـم ا لله البـارى مـولانـا محـمـد مـوسى الروحانى البازى .

وفقه ا لله لما يحب و يرضى . و جعل آخرته خيرًا من الاولى .

و ا لله اسأل ان يجعله تبصرةً للطالب المبتدى و تذكـرة لـلراغب المنتهى . آمين ثم آمين .

العبد الراجى الى رحمة ربه الصمد الاثيم

خَيرمحمّد عفا عنه ا لله الاحد

٢٣ ربيع الاول سنة ١٣٨٣ھ

تقريظ العلامة الاوحَدِى الفهَامَة اللوذعى مولانا المولوى عبدا لله الغزنوى الديرى صاحب التعليقات على الجامى

الحمد لله و كفى و سلام على عباده الذين اصطفى . اما بعـد . فقد اطلعت على كتاب هونسيج وحده ونظير نفسه مسمى "**بغية الكامل في بحث المحصول و الحاصل**" كتاب عظيم جليل و على جلالـة مصنفـه ادلّ دليل .

و حق ان يقال في حقّه " انه صحيفة الهاميّة . ونكات ملكوتية . و اسرار كشفيّة ناسوتية . تعـانق القلـوب . و تطرب الاذهـان . و تسر الاخوان .

خلت عنها زبر القدماء و المتـأخرين . لم تـر العيـون مثلـه و لـن تراه في العالمين .

و مـا كنـت اظـنّ ان احـدًا مـن علمـاء الزمـان يستطيع هــذه الاستطاعة . و يحلّ هذه المقامة . كنت اظـنّ ان مثـل هـذه الابـواب قـد سدّت بعد المحقق المولى عبدالحكيم السيالكوتى رحمه ا لله تعالى .

لكن بمطالعة بغية الكامل علمنا ان ا لله فتحها و خصّ مؤلفـه بـه من بين العلماء حيث يغوص في قاموس الكلام و ناموس المرام فيسـتخرج لآلى ونكاتٍ عوالى . ويبتكر تقريرات مونقة . ويبدع تحريرات معجبـة . على فحوى قول الشاعر :

وانى وان كنت الاخير ولادةً اتيت بما لم تستطعه الاوائل

و لعمرى من اراد معرفة حقيقة الاسم و الفعل و الحرف حق المعرفة بدون هذا الكتاب فليستجِ .

ثم هذا مع ما نذوق حلاوة لكلامه الفصيح تشرب القلوب و تهزّ اعطاف العقول .

فهاك كتابًا كبيرًا مملوًا من نوادر استخرجت و بدائع استنبطت ان هو الاّ ضالّة النحوى المحقق . حيث يجدها فهو احق بها .

فلو راه السيّد و الجامى لقالا للمؤلّف : لم يفهم مرامنا حق المعرفة احد سواك . ولو رآه سيبويه لقال له : حقّقت في النحو . و المبرد لقال له : حويت علوم صدرى و اسرار علومى . و ابن هشام لقال : فُقتَ في النحو . و الامام الرازى لقال : انت امام المعقول المنقول .

و اقول على وجه البصيرة ليس لبغية الكامل نظير في النحو منذ الف و ثلاثمائة سنة . و يكفى هذا الكتاب الواحد لتفوّق المؤلّف عند علماء العصر بكمال ذهانة و تمام فطانة .

و كيف لا . و مؤلّفه الفاضل العلامة الاديب الفلسفى المنطقى الرياضى الفلكى فريد دهره الجامع لكل فنّ صاحب المؤلفات الكثيرة البديعة في فنون شتي المولوى محمد موسى الروحانى البازى شيخ المعقول و الادب و الفقه و الرياضى و الحديث في جامعة قاسم العلوم ببلدة ملتان . منحه الله التوفيق مزيدًا و الصحة كاملة و العافية تامّة . آمين .

و انا العبد الضعيف

عبدالله الغزنوى ثم الديرى

ربيع الاوّل ١٣٨٣هـ

تقريظ العلامة مخدوم العلماء جامع العلوم والفنون امام النحو مولانا غلام رسول الفونتوى (رحمه الله تعالى) و فونته قرية من مضافات ملتان الشهير في اقليم فنجاب بسيبويه الوقت ما زالت فيوضه جارية

بسم الله الرّحمن الرّحيم . الحمد لله ربّ العالمين و العاقبة للمتقين و الصّلاة و السلام بحيث لا تحد ولا تعد على خير الانام وسيّد ولد آدم خاتم الانبياء و المرسلين و على اصحابه المتأدّبين بآدابه و آله الهادين المهديين . اما بعد .

فانّ علم النحو قد نشأ من عهد الصحابة كما روى عن على كرم الله وجهه و قد قيل في بيان ضرورته في جميع العلوم : الصرف امّ العلوم و النحو ابوها . لا شئ من العلوم من التفسير و الحديث و الفقه و غيرها الا و هو محتاج اليه .

و ان كتاب الفوائد الضيائية للعارف الجامى كان وافيًا لحلّ الكافية للعلامة المشتهر في المشارق و المغارب الشيخ ابن الحاجب و مشتملاً على درر مكنونة و نكات مغلقة .

لا سيما بحث " الحاصل و المحصول " حيث كان منطويًا على تدقيقات معقولية و لم يَحُم حول حلّه احد من الاكابر و الاصاغر .

و ان كتاب بغية الكامل السامى في شرح المحصول و الحاصل للجامى الذى صنّفه العلامة الفهامة جامع المعقول و المنقول مولانا محمّد موسى مدّ الله فيوضه و وفّقه زيادة توفيق و جزاه الله عنا خير الجزاء

كتاب جليل . مشتمل على حلّ " الحاصل و المحصول " للجامى بطرز غريب و جديد .

و قد طالعت بعض مقاماته مع الموانع من المطالعة من المرض و الشغل بالدرس فوجدته صحيحا لائقًا للتحسين .

قد سبق مصنفه في حلّه غاية السبق مصنفى حواشى الجامى و شروحه . و حقّ ان يقال في حقه و الحق احقّ ان يتّبع انها تحقيقات الهامية و اسرار كشفيّة .

و اسأل الله تعالى ان يجعله مقبولاً حتي يصير لحما و دما لكل ناظر فيه من الخواص و العوام . و ان ينفع به المبتدين و المنتهين . آمين .

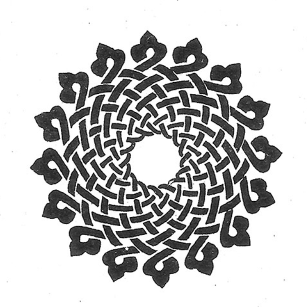
و انا العبد الاحقر المدعو

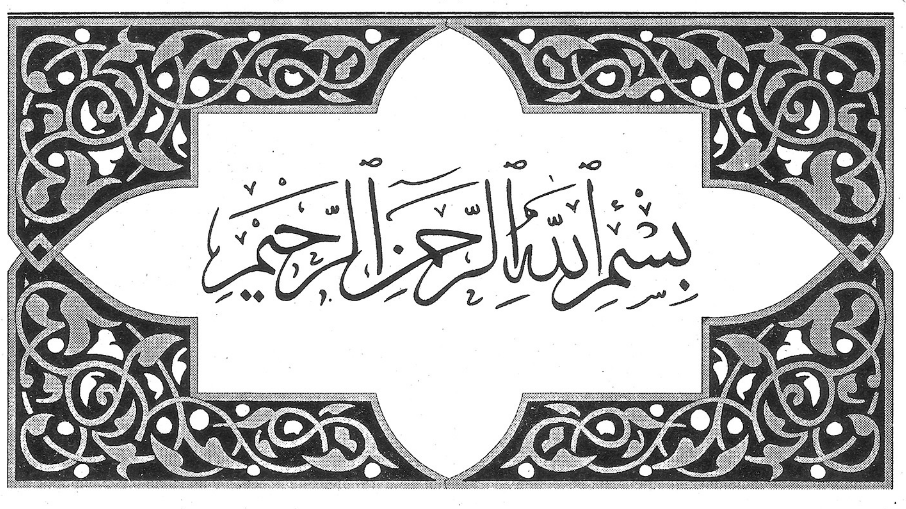
بغُلام رسُول الفونتوى

حررت هذا التقريظ المختصر

سنة ١٣٨٣ه ثلاث وثمانين و ثلاثمائة بعد الالف

ثالث ربيع الثانى مِن الهجرة





الحمد لله الذى جعل نحو النحو نحوًا مغنيًا حاويا كافيا نحوَ انحاء العلوم الذى يتفجّر من كل اصل منه أفنان و فنون .

و تمييزًا كاملاً وافيًا شافيًا بين الاشباه والنظائرللرسوم ماينشقّ عن كل دوحة منه خيطان و غُصُون .

و أعرب به على افئدة العلماء العوائد اللاهوتيّة و الفوائد الضيائيّة من اسرار الكتاب و السنة والمنظوم ما ينفجر من كل قاموس منه آلاف العيون.

و هدى به الادباء لا كهداية حيارى في الصحارى و الفيافه بضياء النجوم .

و الصلاة والسلام على منبع العلوم الذى في ذاته كل كمال و جمال مضموم . و شانه اعظم من منطقة البروج و له المقام المعلوم . و على آله و اصحابه الذين هم هالات البدر المكتوم و سلاليم العلوم .

امّا بعد فيقول العبد الضعيف محمد موسى الروحانى البازى ابن العالم ذى الشان الممجّد العارف الاخلد الملاشيرمحمد منحه الله الفردوس وقصور العسجد : ان كتاب الفوائد الضيائية للجامي رحمه الله تعالى

شرح كافية ابن الحاجب رحمه الله تعالى اشهر من قفانبك و اجلى من الشمس على رابعة النهار . كتاب جليل وعلى جلالة مصنفه ادلّ دليل .

وكان فيه بحث "**المحصول والحاصل**" المتعلق بحقيقة الاسم والفعل و الحرف بغية الكامل السامى و نهمة المفضول والفاضل النامى و في مثله قال قائل هو اصدق من القطا : كل الصيد في جوف الفرا .

و قد شرحه العلماء على حدة قديمًا وحديثًا وسعوا الى حله سعيا حثيثا . الاّ انهم لم يحرزوا دقائقه ولم يبرزوا حقائقه ولم يعمروا دمنه و لم يفرعوا قننه و لم يقنصوا شوارده و لم ينظموا قلائده .

فاقترح منّى تاليف كتاب في شرح هذا البحث كثير من المشتغلين لدىّ بهذا الكتاب وكتب الادب . حين سمعوا منّى عند الدراسات اسرارًا مكنونة و دقائق مصونة . ظنّا منهم انها عرائس ابكار كأنّهنّ الياقوت و المرجان لم يطمثهنّ انس قبلى و لاجانّ .

فنمقت عدّة كراريس آناء الليل و النهار . و وضعت له شرحًا يشفى غلّة الكبار و الصغار . و بيّنت مقاصد هذا البحث و مبانيها ما غفل عنه كل مدرّسيه و شارحيه و ابرمت مراميها ما لم يخطر على بال احد من مصلحيه و جارحيه .

و سمّيته "**حاجة المفضول والفاضل في بحث المحصول و الحاصل**" فلما اشتهر صيته بين المتعلمين جعلوه قيد عيانهم . وهو ميعة تصانيفى و اول تآليفى في عنفوان الشباب .

ثم توافدت علىّ بعد أُمّةٍ ركائب الطلب من كل جانب و ندبني كثير من العلماء منهم مدرس و طالب ان اطبعه و عن الضياع امنعه .

فانتدبت لهذا المطلب وانبريت . غِبَّ ما ا لله استخرت . و اليراع بريت . و الاقلام المغمودة اخترطتُّ . و المفلولة شحذت و اصلحت . و الدواة الغائرة طويت و حبّرت . و المداد الكدير سودت و مددت . و الصحف المطويّة نشرت . و القريحة الشاردة روّضت . و الفكر القاصر استنجدت . و العقل الفارغ استجديت . و البدن الكسلان جهدتُّ . و الليل المكفهرّ امتطيت . و الاسفار جالست . و النكات و استنباطها خادنت . و محافل الاخوان عدة ايام جانبت .

و هذا مع اعترافي : بان هذا امر له شان خطير و قدر كبير لا ينهض باعبائه الاّ من يكون حاذقا يرقم في الماء . و ماهرًا اصنع من سرفة واسبح من السمكة في الداماء .

و لايعلو له الا من يكون ضليعًا . و انّى له من يكون مثلى رضيعًا . و هيهات هيهات ان يدرك الظالع شأو الضليع .

و انّى مقرّ بما في الباع من القصر . و ان هذا زمان لايعرف ورد من صدر . و في الامثال التي هى حريّة بان تنمق بالتبرة . لو قلت تمرة لقالوا لك جمرة . و لو اتيت ببديع الارى للمزوك بغرائر الشرى . و اين الحنظل من العسل . و اين سراب الجندل من الرحيق السلسل .

و أرى حولى أحزاب الحسّاد يحصدون الحصاد . وا لله اتوكّل و استوهب خيره في الدنيا و المعاد . و توخّيت بعونه و قوته أن أرمى ما في كنانتي من السهام . لعل ا لله يجعلها رمية من غير رام . و يجعل بكتابى العلماء على ثلج صدور و يقين . و يربط به قلوبهم على سكينة و نور مبين .

و لم ارد الرجم بالغيب ولا الرمى بالليل . و لم ارم اشتهار العيب و النقص في الكيل . بل اتيت بمباحث سافر المحيا ابين من فلق الصديع . رجاء ان تسرى مسرى غرقد و بقيع .

و أفرغت الوسع في تحقيق الكلام . و بذلت المجهود في تدقيق المرام. مولعًا بايراد غرائب ونوادر مايصافح اَريَحِيّة الالبّاء لعلهم يرغبون. منهومًا بسطر عجائب و بوادر ما يعانق قلوب الأذكياء عسى سوادهم يكثرون .

و رحتُ و غدوت بفكرى في شعاب مضامينها . و روّضت قريحتي النادّة في رحاب ميادينها .

و كان يختلج في صدرى . و يتلجلج في روعى . ان اسرّح النظر في شرحى الاوّل للمحصول والحاصل مرتين . و ارجع البصر في مباحثه كرتين . و لاازيد و لاانقص منه الا يسيرًا سطرةً او سطرتين .

لكن بعدالخوض في الشرح عنّ لى ان اشرحه شرحًا آخر مفصّلاً. ليأخذ كل بحث من الكلام ما يظل به مكملاً .

و فتح الله علىّ . والحمد لله والمنّة . في اثناء ذلك ابواب تحقيقات خلت عنها الاسفار . و كشف لى عن نكات نحويّة . و حقائق فعليّة و اسميّة و حرفيّة . ما سامر بها احد في الاسمار . في مصر من الامصار . و قطر من الاقطار .

و ان كنت في ريب ممّا ادعينا فعليك بمطالعته حق المطالعة . و مع كتب اخرى مقابلته حق المقابلة .

لاسيما مباحث حقيقة الاسم و الفعل والحرف . فسوف تنادى :

ان هذا الكتاب لحظيرة ملئت علمًا . و للعلوم نعم الخزانة و الكِنف . و ها هو بمرأى منك و مسمع .

فقد جاء . بحمد ا لله و منه . كتابًا اعز من الكبريت الاحمر . صغير حجمه وعلمه من فلك الثوابت اكبر. وصفحاته من ازاهير الرياض انضر .

فان زهد فيه الصغار والمتعلمون. فسوف يجعله قيد عيانهم الكبار و المعلّمون . و ان حرم جداه الاغبياء. فسيثلج به صدور الاذكياء . و يُضحى قرة أعين للالبّاء .

و لا شك ان كتابى هذا لكونه من أصعب الكتب المؤلفة في النحو و أعسرها ليس بقريب المتناول و لا مستريض الانقياد . و لابليّن المأخذ و لاسهل الارتياد . فهو بعيد المرام . و ابىّ الزمام . و عزيز الملتمس . و بعيد المقتبس .

و لكون مطلبه صعبًا و شديدًا ومرتقاه وَعرًا و كؤودًا يتعسّر على المتعلّمين والعلماء غيرالاكابر فهم مباحثه بجذافيرها ويستعجم . ويعتاص عليهم ادراك مغزاه و السلوك في مسالكهٌ باجمعها و يستبهم .

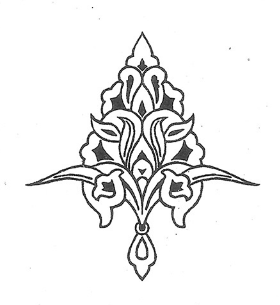
و لا تنقاد مسائله باسرها . و لا تسهل مقاصده عن آخرها الاّ على الاكابر الافاضل . و لايتمكّن من الاهتداء الى مذاهبه بتمامها و من تعقل مطالبه برمّتها الا الاذكياء الأماثل .

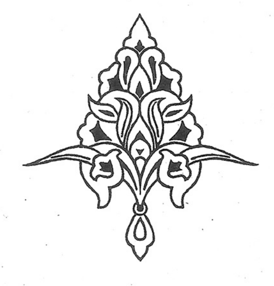
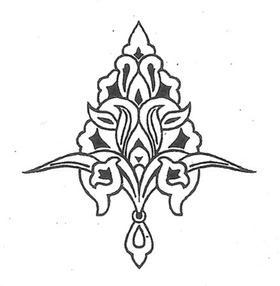
وسمّيته "**بُغية الكامل السامي في بحث المحصول والحاصل للجامى**"

ثم انى ضمّنته ابحاثا بديعة . و مسائل نفيسة منيعة . زائدة على شرح الكلام . احاطةً لا طراف المرام. و افضت في شعاب ما كنت عزمت ان

اجتابها . ولكنِ للكلام شعاب و شجون . و شعاف وغصُون . و الشـئ بالشئ يذكر .

اللهم هـذه بضاعتي المزجاة اجعلهـا مفيـدة مقبولـة و ذخـرًا لى في العاقبة انك على كل شئ قدير و بالاجابة جدير .



المقَدّمات

لامندوحـة قبل الخوض في الشرح من وضع عدة مقدمـات تبصرة لمن يتبصّر و تذكرة لمن يتذكر فاقول : و اياه استعين .

المقدمـة الاولى

للكلمـة ثلاثة اقسـام اسم و فعل و حرف . و زاد احمـد بن صابر ابوجعفر النحوى للكلامة قسمًا رابعًا سماه "الخالفة" وهذا القسم هو اسماء الافعال. صرّح به السيوطى [1] رحمه الله تعالى في بغية الوعاة في طبقـات

---

(١) **قولى السيوطى** : آخر حفاظ الحديث علىوجه الارض. صرّح به الخفاجى في نسيم الرياض . اسمه عبدالرحمن بن الكمال ولد بعد المغرب ليلـة الاحد مستهل رجب سنة ٨٤٩هـ.

و قـال هو : رزقت الـتبحر في سبعـة علوم . الـتفسير و الحديث و الفقـه و النحو و المعانى و البديع و البيان .

و الـذى وصلت اليه من هـذه العلوم لم يصل اليه و لا وقف عليه احـد من مشايخى فضلا عمن دونهم . الا الفقه. فشيخى فيه اوسع نظرًا منيّ . و دون هذه علوم كثيرة اعرفها .

و اما الحساب فهو اعسر شئ عليّ و ابعده عن ذهني . و اذا نظرت في مسألة تتعلق به فكأنما أحاول جبلاً احمله .

و قد كملت عندى آلات الاجتهاد . أقـول ذلك تحدّثا بنعمـة الله . انتهى كلامه .

و لم يكـن عارفا بعلم المنطق . و كان يكرهـه و كتب في تحريمـه كتاب المشرق في تحريم المنطق .

و عدّ لهِ الاستاذ بروكلمان ٤١٥ مصنفا. والعلامة فلوغل ٥٦٠ مصنفا . و الاستاذ

اللغويين والنحاة ص١٣٤ وشرح جمع الجوامع ج١ و ايضا ج٢ ص١٠٥ و هذا القسم عند الجمهور مندرج في الاسم .

فالجمهور على ان الكلمة جنس تحته ثلاثة انواع . الاسم و الفعل و الحرف . خلافًا للامام الفرّاء .

حيث نقل عنه ان لفظة " كلا " خارجة عن هذه الانواع الثلاثة. وانها ليست واحدًا من هذه الانواع الثلاثة. بل هى بين الاسماء والافعال.

كذا ذكر العلامة خالد بن عبد الله الازهرى رحمه الله تعالى في التصريح شرح التوضيح ج١ ص٢٥ .

ثم انّ تعريف ما سوى الاسم من القسمين سهل و يسير . و أما تعريف الاسم و حدّه بحيث يكون سالمًا عن الايرادات و الاشكالات و جامعًا مانعًا عسير وامرخطير دونه بيض الانوق وخرط القتاد . ولاينبّئك مثل خبير . و لذا ترى كلمات الائمة فيه مختلفة .

و قيل : ان سيبويه [١] رحمه الله تعالى ماكان يعرف حدّ الاسم.

جميل بك ٥٧٦ مصنفًا . و ابن اياس ٦٠٠ مؤلف .

و كان بينه و بين الحافظ السخاوى منافسة و خصومة . مات في سحر ليلة الجمعة تاسع عشر جمادى الاولى سنة ٩١١هـ . كذا في تعليقات ملحقة بآخر مزهر اللغات للسيوطى.

(١) **سيبويه** : هو عمرو بن عثمان قنبر لقب سيبويه. ومعناه رائحة التفاح فقيل : كانت امه ترقصه بذلك في صغره . و قيل : كان من يلقاه يشم منه رائحة الطيب . فسمّى بذلك . و قيل : كان يعتاد شم التفاح . و قيل : لقب به للطافته . لان التفاح من اطيب الفواكه . كذا في بغية الوعاة .

و قيل : لحسن اخلاقه و عظمة علمه كان محبّبا في الناس فلقبوه بذلك تشبيهًا بالتفاح . و قيل : لكثرة افادته العلوم في كل حين شبّهوه بالتفاح . و علومه برائحته . و

قلت : و يشهد لهذا صنيعه في كتابه (١) الكبير في النحو . فانى طالعته فرأيته بحث عن الاسم و لم (٢) يذكر له تعريفًا . مع انه ذكر فيه تعريف

قيل : لكونه حسن التصنيف شبّهوه بالتفاح . و كتابه العظيم برائحته . و قيل : لاتقانه علوم الخليل رحمه الله تعالى و نشره اياها شبهوه برائحته . و المراد من التفاح الخليل .

و قيل : تلقيبه به غاشية الٰهيّةونظرة رحمانيّة جعله الله مشهورًا به من حيث لم يعلموا وجه ذلك جزاءً وسمة لقبوله عند الله تعالى .

و ورد بغداد فوقع بينه وبين الكسائى مناظرة في مجلس يحيى البرمكىفي قول العرب: قد كنت اظن الزنبور اشدلسعة من العقرب فاذا هو هى او هو اياها .

فقال سيبويه : فاذا هو هى . و لايجوز النصب . و قال الكسائى: اخطأت . العرب ترفع ذلك و تنصبه .

فحكّموا الاعراب فصوّبوا الكسائى . فخرج سيبويه الى شيراز و لم تطل مدته بعد ذلك . فمات غمًّا بشيراز .

قال الخطيب : و عمره اثنتان و ثلاثون سنة . و قيل : نيف على الاربعين سنة ١٨٠هـ . و قيل : ولادته سنة ١٢١هـ و وفاته سنة ١٦١هـ .

فـــائدة

قال السيوطى في البغية : سيبويه اربعة . المشهور الاول عمرو بن عثمان . و الثانى محمد بن موسى المصرى . و الثالث محمد بن عبدالعزيز الاصبهانى . و الرابع ابو الحسن على بن عبدالله الكوبى المغربى . انتهى .

(١) **قولى كتابه** : لم يوضع في النحو مثل كتابه . و قال بعض الائمة : من اراد ان يؤلّف كتابا اكبر و احسن من كتاب سيبويه فليستح . و كان يقال : قرأ فلان الكتاب . فيعلم منه انه كتاب سيبويه .

وكان المبرد اذا أراد مريد ان يقرأ عليه كتاب سيبويه. يقول له : بل ركبت البحر . تعظيما لكتاب سيبويه و استصعابا لما فيه .

(٢) **قولى لم يذكر الخ** : قال سيبويه في مستهلّ كتابه بعد التسمية : هذا باب علم ما الكلم من العربيّة .

الفعل و الحرف كليهما .

و لا وصمة على سيبويه و غيره في الجهل بحدّ الاسم . فان الاسم اظهر الاقسام الثلاثة و اعلاها . و الشئ كثيرًا ما يكون بسبب شدة وضوحه اصعب حدًّا و ادراكًا . ألا ترى أنّ الشمس اضوأ ما يكون عند الاستواء و لا تدركه الابصار . و النور اشهر شئ و كذا السرور . لكنّ تنقيح حقيقتيهما عسير .

و نقل عن سيبويه ابن فارس(١) في فقه اللغة: ان الاسم نحو رجل و فرس . ثم قال ابن فارس : و هذا عندنا تمثيل . و ما اراد به التحديد . انتهى كلامه . وحكى عن سيبويه ناس : ان الاسم هو المحدّث عنه . قال ابن فارس : و هذا اشبه بالقول الاول . لانّ " كيف " اسم و لايجوز ان

فالكلم اسم و فعل و حرف جاء لمعني ليس باسم ولا فعل . فالاسم رجل و فرس و حائط و اما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ احداث الاسماء . و بنيت لما مضى و لما يكون و ما هو كائن لم ينقطع . انتهى بلفظه .

(١) **قولى ابن فارس** : هو احمد بن فارس اللغوى القزويني . كان نحويا على طريقة الكوفيين استاذ البديع الهمدانى صاحب المقامات و الصاحب بن عباد كان شافعيًا فتحول مالكيًا .

قال الصاحب : استاذنا ممن رزق حسن التصنيف . و كان جوادًا ربما يهب ثيابه . صنّف المجمل في اللغة . وفقه اللغة . و فتاوى فقيه العرب . و تفسير اسماء النبي ﷺ . و مسائل في اللغة يغالى بها الفقهاء .

و منه اقتبس الحريرىّ صاحب المقامات ذلك الاسلوب . و وضع المسائل الفقهيّة في المقامة الحربيّة . و هى مائة مسألة .

قال الذهبي : مات سنة ٣٩٥هـ بالرىّ . كذا ترجم له السيوطى في البغية .

يحدّث عنه .

و افرغ الوُسع في حدّالاسم ائمّةالنحاة كالكسائى (١) والمبرد (٢)

---

(١) قولى الكسائى : هو على بن حمزة الامام إبو الحسن الكسائى من ولد بهمن بن فيروز امام الكوفيين في النحو و اللغة واحد القراء السبعة .

سمّى الكسائى لانه احرم في كساء . و استوطن بغداد .

قال الخطيب : تعلم النحو كبيرًا و سببه انه جاء الى قوم . و قد أعيا . فقال : قد عييت . فقالوا له : تجالسنا و انت تلحن . لانك ان اردت انقطاع الحيلة فقل : عييت . و ان اردت من التعب . فقل : اعييت . فانف من هذه الكلمة . و قام من فوره . و لزم معاذ الهراء ثم دار في البوادى و قد انفد خمس عشرة قنينة حبرًا في الكتابة عن العرب سوى ما حفظ .

اخذ عنه الفراء وقال الفراء : قال لى رجل . ما اختلافك الى الكسائى . و انت مثله في النحو . فاعجبتني نفسى فاتيته و ناظرته مناظرة الاكفاء فكأنى كنت طائرا يغرف بمنقاره من البحر .

مات بالرىّ هو و محمد بن الحسن صاحب ابى حنيفة رحمهم ا لله تعالى في يوم واحد و كان خرج مع الرشيد .

فقال الرشيد : دفنت الفقه و اللغة في يوم واحد . وذلك سنة ١٨٩هـ او ١٨٣هـ . و قيل ١٩٢هـ . و من شعره :

ايها الطالب علمًا نافعا اطلب النحو ودع عنك الطمع
انما النحو قياس يتبع و بها في كل فن ينتفع
و اذا ما ابصر النحو الفتى مرّ في المنطق مرًا فاتسع

(٢) المبرد : هو محمد بن يزيد الازدى البصرى ابوالعباس المبرد امام العربية ببغداد . اخذ عن المازنى . و ابى حاتم السجستانى .

و روى عنه اسماعيل الصفار ونفطويه . كان بليغا صاحب نوادر . قال السيرافي : ما رأى المبرد مثل نفسه و لما صنّف شيخه المازنى كتاب الالف و اللام . سأل المبرد عن دقيقه و عويصه فاجابه باحسن جواب .

فقال له : قم فانت المبرد بكسر الراء اى المثبت للحق . فغيّره الكوفيّون و فتحوا الراء .

و له من التصانيف معانى القرآن . والكامل . والردّ على سيبويه . وكان بينه و بين الامام ثعلب من المنافرة ما لا يخفى . و كان المبرد يفحمه لفصاحته . و في ذلك قيل :

ايا طالب العلم لا تجهلن — و عذ بالمبرد او ثعلب

تجد عند هذين علم الورى — فلاتك كالجمل الاجرب

علوم الخلائق مقرونة — بهذين بالشرق و المغرب

كذا في نزهة الالبّاء و غيره .

(١) **الاخفش** : هو سعيد بن مسعدة ابو الحسن الاخفش الاوسط احد الاخافش الثلاثة المشهورين .

قرأ النحو على سيبويه . و كان اسنّ منه . و كان معتزليًا . كذا في البغية . قال : و لما ناظر سيبويه الكسائى و رجع وجه الىّ و عرّفني خبره و مضى الى الاهواز فوردت بغداد فناظرت الكسائى في مسجده و بين يديه الفراء و الاحمر وغيرهما و سألته عن مائة مسألة فاجاب بجوابات خطأته في جميعها . فاراد اصحابه الوثوب علىّ فمنعهم. وقال لى : با لله انت ابو الحسن سعيد بن مسعدة ؟ فقلت : نعم . فقام الىّ . وعانقني . و اجلسني الى جنبه . و قرأ الكسائى عليه كتاب سيبويه سرًّا . مات سنة عشر . و قيل : خمس عشرة . و قيل : احدى و عشرين و مائتين .

فـــائدة

اعلم : ان الاخافش احد عشر . اشهرهم ثلاثة عبدالحميد بن عبدالمجيد . و سعيد الاوسط . و على بن سليمان الاصغر .

و الرابع احمد بن عمران . و الخامس احمد بن محمد الموصلى . و السادس خلف بن عمر . و السابع عبدا لله بن محمد .

و الثامن عبدالعزيز بن احمد . و التاسع على بن محمد الشاعر . و العاشر على بن اسماعيل الفاطمى . و الحادى عشر هارون بن موسى . كذا قال السيوطى .

(٢) **ابن الشجرى** : هو هبة ا لله بن على ابو السعادات المعروف بابن الشجرى . قال ياقوت : نسب الى بيت الشجرى من قبل امه. وقيل : لانه كان في بيته شجرة وليس في البلد

عن كل واحد منهم تعريف للاسم . و كل ذلك غير سالم عن الخدشات القويّة عند المحققين .

وانّا سطرنا تلك التعريفات في تضاعيف تعريفات كثيرة في كتابنا " تعريفات الاسم " و هو كتاب بديع الاسلوب نفيس الاسرار لابدّ عنه لكل نحويّ .

قال شيخ الاسلام ابن تيميّة (١) رحمه الله تعالى : ان النحاة لما

غيرها .

كان اوحد اهل زمانه . و فرد اوانه . قرأ على الخطيب التبريزى . صنّف كتاب الامالى و هو كتاب نفيس . و كتاب الحماسة . ضاهى به حماسة ابى تمام الطائى . مولده ببغداد في رمضان سنة ٤٥٠هـ . و مات في سادس رمضان سنة ٥٤٢هـ . و هو كان معاصرًا للزمخشرى .

(٣) **الزمخشرى** : هو محمود بن عمر الزمخشرى ابوالقاسم جارا الله كان واسع العلم غاية في الذكاء معتزليًا مجاهرًا في مذهبه حنفيًّا في الفروع .

ولد سنة ٤٩٧هـ . ولقب جارا الله. لما انه جاور مكة مدة ولقب بفخرخوارزم ايضًا. و كان اذا مشى القى عليه ثيابه الطوال . فيظن من يراه انه اعرج . و له من التصانيف الكشاف . و الفائق . و المفصّل في النحو . و المقامات . و المستقصى في الامثال . و ربيع الابرار . واطواق الذهب . و صميم العربية . و شرح ابيات الكتاب . و الانموذج في النحو . و الرائض في الفرائض . والكلم النوابغ . والقسطاس في العروض . والاحاجى النحوية . مات يوم عرفة سنة ٥٣٨هـ . كذا في البغية .

ومن العجائب ان الامام عمر بن محمد النسفى صاحب العقائد دق باب الزمخشرى . فقال : من بالباب ؟ قال : عمر . قال : انصرف . قال : عمر لا ينصرف . قال : اذا نكّر صرف . كذا في النبراس .

(١) **ابن تيميّة** : هو الامام شيخ الاسلام تقى الدين ابوالعباس احمد بن تيمية الحرّانى . المتوفي سنة ٧٢٨هـ .

دخل متأخروهم في الحدود و ذكروا للاسم سبعين حَدًّا لم يصحّ شئ منها. انتهى كلامه .

المقدّمة الثانية

اختلفوا في حقيقة الحرف . و ذكروا فيها مذاهب متعدّدة .

المذهب الاول مذهب الجمهور و هو انه يدل على معني في غيره او بغيره .

و **المذهب الثانى** مسلك التفتازانى (١) رحمه الله تعالى و هو انه

كان بحرًا في العلوم و الفنون لايجارى و لا يماثل . جامعًا للمنقول و المعقول . نظير نفسه . فريد الدهر . من أذكياء العالم .

و كان متورّعًا . تقيًّا . زاهدًا في الدنيا . مجاهدًا في سبيل الله . دامغًا للبدعات . لا يخاف في الله لومة لائم . له مؤلّفات فريدة كثيرة مقبولة . رحمه الله تعالى رحمةً واسعةً .

(١) **التفتازاني** : نسبة الى تفتازان بلدة بخراسان . ولد فيها سنة ٧٢٢هـ . و توفي يوم الاثنين ٢٢ من المحرم سنة ٧٩٢هـ بسمرقند .

قال القارى في طبقات الحنفيّة : هو عمر بن مسعود سعدالدين . له التآليف الدالة على مزية فطنته .

و وقعت بينه و بين السيد السند رحمهما الله تعالىمناظرات في مجلس التيمور لنگ . منها في اجتماع الاستعارة التبعيّة و التمثيلية في قوله تعالى : اولٓئك على هدًى من ربهم . قال به السعد و انكر السيد اجتماعهما .

و منها في ان الغضب سبب الانتقام ام بالعكس . وكان الحكم بينهما نعمان الدين الخوارزمى المعتزلى . فرجح رأى السيد .

فاشتهر ذلك فاغتم السعد فلم يبق بعد هذه الواقعة الا قليلاً . و كانت وقعة البحث

سنة ٧٩١هـ . وارتفع عند التيمور مقام السيد . وجعله من خواص مجلسه. وحط منزلة السعد.

و قيل في تاريخ وفاته : طيّب الله ثراه . و هذا اكثر بواحد . و علماء التاريخ لا يعتدون بمثل هذه الزيادة بأسًا .

ثم قدم الشيخ محمد بن الجزرى فجرى بينه وبين السيد مناظرة في سنة ٨٠٦هـ فغلب الجزرى فرفع الامير منزلته على منزلة السيد . وهذا الكل من سوء فهم الامير. فان الافحام في مسألة واحدة لا يوجب نقصانا في علم العالم . قال الحافظ السيوطى : وكان في لسان السعد لكنة . و مات بسمرقند سنة ٧٩١هـ .

و ذكر ابن الخطيب قاسم الرومى في روض الاخبار المستخرجة من ربيع الابرار. انه فرغ من شرح الزنجانى حين كان عمره ١٦ سنة في شعبان سنة ٧٣٨هـ. ومن شرح التلخيص المطول في صفر سنة ٧٤٨هـ بهراة . و من اختصاره سنة ٧٥٦هـ بعجد ون .

ومن شرح الرسالة الشمسية في جمادى الاخرى سنة ٧٥٧هـ بمزارجام . ومن التلويح في ذى القعدة سنة ٧٥٨هـ بگلستان و تركستان .

ومن شرح العقائد النسفيّةفي شعبان سنة ٧٦٨هـ. ومن حاشية شرح مختصر الاصول سنة ٧٧٠هـ . و من رسالة الارشاد سنة ٧٧٤هـ بخوارزم . و من مقاصد الكلام و شرحه في ذى القعدة بسمرقند سنة ٧٨٤هـ .

و من تهذيب المنطق و الكلام في رجب سنة ٧٨٩هـ . و من شرح المفتاح في شوال من السنة المذكورة . كل ذلك بسمرقند .

و شرع في تاليف الفتاوى الحنفية يوم الاحد التاسع من ذى القعدة سنة ٧٦٩هـ بهراة . و في تاليف مفتاح الفقه سنة ٧٧٢هـ . و في شرح تلخيص الجامع الكبير سنة ٧٨٦هـ كلها بسرخس . و في شرح الكشاف في ٨ ربيع الآخر سنة ٧٨٩هـ .

فـــائدة

اختلفوا في انه هل كان حنفيا او لا . قال العلاّمة عبدالحى رحمه الله تعالى فجعله صاحب البحر الرائق حنفيا ذكره في ديباجة فتح الغفار شرح المنار و الطحطاوى في حواشى الدر المختار و الملا على القارى في طبقات الاحناف .

و الصحيح انه شافعي وسبب المغالطة تصانيفه في الفقه الحنفى. هذا . و الله اعلم .

يدل على معني بنفسه . قال العلامة الامير على في حواشى " شرح [١] شذور الذهب في معرفة كلام العرب " لابن هشام صاحب المغني : قال السعد . الحرف يدلّ على معني بنفسه وانه مستقل وضعًا موضوع للامر الكلى المطلق . و عدم استقلاله في الاستعمال من حيث انه لايستعمل الاّ في جزئىّ . فمن ثم حكم بحرفيّته . و ايضًا لقبوله علامة الحرف . انتهى كلام الامير .

و في الاشباه [٢] و النظائر للسيوطى رحمه الله تعالى : المذهب المذكور مذهب الشيخ بهاءالدين بن النحاس [٣] حيث قال ابن النحاس: ان الحرف يدل على معني في نفسه .

و الفرق عند ابن النحاس ان الاسم و الفعل يفهم منهما خال الافراد عين ما يفهم حالة التركيب . بخلاف الحرف . لانّ المعني المفهوم

---

(١) حواشى شرح شذور الذهب ص٦ ط مصر .

(٢) الاشباه ج٣ ص٤ .

(٣) **ابن النحاس** : هو محمد بن ابراهيم بن محمد الامام ابوعبدا لله بهاء الدين بن النحاس النحوى شيخ الديار المصرية في علم اللسان . ولد سنة ٦٢٧هـ .

هو تلميذ ابن يعيش . كان له خبرة بالمنطق و اقليدس . وكان متورّعًا . وكان بعض القضاة اذا انفرد بشهادة حكّمه فيها وثوقًا بدينه .

و له اوراد من العبادة والتلاوة والذكر و الصلاة . ولم يتزوج ولم ياكل العنب قط . قال : لانى احبّه فآثرت ان يكون نصيبى في الجنة. مات سنة ٦٩٨هـ . قال ابن حيّان تلميذه: و لم يصنف شيئا الا ما املاه شرحًا على المقرب . كذا في البغية .

قلت : هذا ابن النحاس غير ابن النحاس احمد بن محمد المصرى تلميذ الاخفش و المبرد و النسائى رحمهم الله تعالى . فانه صاحب تصانيف كثيرة كالكافي في النحو واعراب القرآن و غير ذلك .

من الحرف حالة التركيب اتمّ من المعني المفهوم منه حالة الافراد . و تبعه ابوحيان في شرح التسهيل . انتهى كلامه .

و **المذهب الثالث** للسيد السند رحمه ا لله تعالى حيث ذهب الى انه لا معني للحرف اصلاً لا في نفسه و لا في غيره . و الّف في ذلك رسالةً مفردة . صرّح بمذهب السيّد الحافظ السيوطى رحمه ا لله تعالى في الاشباه.

و تفصيل ذلك في رسالتنا البديعة في معني الحرف و حقيقته . هذا و قد خفى مثل هذه المباحث على كثير من الافاضل فضلاً عن الطلبة.

المقدّمة الثالثة

لابدّ من البحث عن معني كلمة " في " لذكرها في حدود الاسم و الفعل و الحرف .

فاقول : و با لله التوفيق . اختلفوا في ان كلمة " في " للظرفية الحقيقية فقط اولها و للمجازيّة ايضًا . و معني الظرفية المجازية مطلق الملابسة . و من المجازية قوله تعالى : و لكم في القصاص حياة .

و الثانى مختار ابن هشام رحمه ا لله تعالى في المغني . قال الفاضل نور محمد المدقق رحمه ا لله تعالى : الى الاوّل يميل كلام ابن الحاجب رحمه ا لله تعالى في الكافية حيث قال : وبمعني على قليلاً . ولو كانت عنده للظرفية المطلقة لكانت هذه الصورة داخلة فيها . و كلامه في اماليه في شرح هذا القول مائل اليه . كما لا يخفى على الناظر فيه .

و ذهب البعض الآخر الى الثانى . و يشير ظاهر كلام الرضى الى ترجيحه . حيث حكم بكون كلمة " في " بمعني الباء او على او اللام من

موارد الظرفية المجازية. انتهى كلامه . هذا فانه ينفعك في البحث الآتى .

المقدّمة الرابعة

الوجود على ثلاثة انحاء . الوجود الخارجى و الوجود الذهني و الوجود في نفس الامر . وهو اعم مطلقًا من الوجود الخارجى ومن وجه من الوجود الذهنيّ . فانّ الكواذب موجودة في الذهن لا في نفس الأمر . كذا في كتب المعقول .

ثم ان المتكلمين انكروا الوجود الذهني و قالوا : هو معدوم لا ثبوت له. والاّ لزم كون الذهن حارًّا عند تصور النار او باردًا عند تصور البرودةِ و اللازم باطل . و اثبته الفلاسفة . فمنهم من قال : بحصول الاشياءِ بانفسها في الذهن وهو المحقق . ومنهم من قال : بحصول الاشباح في الذهن . و تفصيل هذا البحث في مؤلّفاتى المنطقيّة .

المقدّمة الخامسة

الوضع على ثلاثة اقسام .

الاول ما يكون الوضع و الموضوع له كليهما عامّين .

و **الثانى** ان يكونا خاصّين .

و **الثالث** ان يكون الوضع عامًّا و الموضوع له خاصًّا .

و **الرابع** عكس الثالث . لكن لا وجود له عند المحققين .

و محصول الكلام: ان الواضع اما ان يتصوّرالمعني الكلّى للموضوع له عند الوضع فهو الوضع العام . فان وضع اللفظ لهذا المعني العام

فالموضوع له ايضًا عام كوضع لفظ الانسان للمعني الكلى .

و ان جعل هذا المعني الكلى آلة للجزئيات و واسطة لمعرفتها و وضع اللفظ لهذه الجزئيّات خاصّةً . فالموضوع له خاصّ و الوضع عام . كوضع الضمائر و المبهمات .

فان الواضع تصوّر اوّلاً في وضع لفظ " هذا " مثلاً المعني العام اى ما يصح ان يشار اليه مفردًا ثم وضع لفظ " هذا " لجزئىّ جزئىّ .

و امّا ان يتصوّر المعني الخاصّ و يضع اللفظ لهذا المعني الخاصّ فالوضع خاصّ و الموضوع له ايضًا كذلك . كوضع زيد لمسماه .

المقدّمة السادسة

اعلم انهم اختلفوا في الموضوع له للالفاظ على أقوال.

القول الأول : قال الفارابى و ابن سينا . ان الموضوع له انما هى الصور الذهنيّة . لانها الحاصلة في الذهن بالذات . فمعني اللفظ عندهما عبارة عماحصل في الذهن . و يرد عليهما ان من المعانى ما لايحصل في الذهن كذات الله تعالى .

القول الثانى : قال الطوسى و السيد السند رحمهما الله تعالى الموضوع له هى الاعيان الخارجيّة . لانها مناط الاستعمال . فمعني اللفظ عندهما امر خارجى .

و يشكل بمعانٍ لاتحصل الا في الذهن كالعلم والمعقولات الثانية .

القول الثالث : قيل : الموضوع له هى المعانى من حيث هى هى. و هو مختار المحققين و منهم المحقق الشيخ محبّ الله مؤلّف سلّم العلوم .

تنبيه . عدّ بعض العلماء الامام الرازى رحمه ا لله تعالى مع الفرقة الثانية . و قال : انّه قائل بوضع الالفاظ للامور الخارجية .

قلت : هذا لايصحّ عندى . حيث صرّح في مقدمة تفسيره ان المعني اسم للصورة الذهنيّة . لانه اسم لما عناه العانى . وذلك بالذات هو الامور الذهنيّة . انتهى كلامه . الاّ ان يكون قد اختار ذلك في كتاب آخر له .

المقدمة السابعة

اورد الامام الرازى رحمه ا لله تعالى في تفسيره الكبيرشبهات صعبة على تعريف الحرف و على تعريف الاسم الذى ذكره الزمخشرى في المفصّل ولايخفى على المتفطن انّ تعريف الزمخشرى وتعريف ابن الحاجب للاسم متحدان . فما يرد على احدهما يرد على الآخر .

و هذه عبارة الامام الرازى رحمه ا لله تعالى حيث قال : قال الزمخشرى في المفصّل . الاسم ما دلّ على معني في نفسه دلالة مجرّدة عن الاقتران .

و اعلم : ان هذا التعريف مختلّ من وجوه .

الوجه الاوّل : انه قال في تعريف الكلمة : انها اللفظ الدال على معني مفرد بالوضع . ثم ذكر فيما كتب من حواشى المفصّل . انه انما وجب ذكر اللفظ لانا لو قلنا : الكلمة هى الدالة على المعني . لانتقض بالعقد و الخط و الاشارة .

فيقال له : هذا الكلام ان كان حقا فهو متوجه على تعريف

الاسم . فان العقد و الاشارة و الخطّ كذلك . مع انها ليست اسماء .

و **الوجه الثانى** : ان الضمير في قوله " في نفسه " اما ان يكون عائدًا الى الدال او الى المدلول او الى شئ ثالث .

فان عاد الى الدال صارالتقدير . الاسم ما دل على معني حصل في الاسم. فيصير المعني . الاسم ما دل على معني هو مدلوله . وهذا عبث .

ثم مع ذلك فينتقض بالحرف . فانه لفظ يدل على مدلوله .

و ان عاد الى المدلول صارالتقدير " الاسم ما دلّ علىمعني حاصل في نفس ذلك المعني " وذلك يقتضىكون الشئ حاصلاً في نفسه . و هو محال .

فان قالوا : ان معني كونه حاصلاً في نفسه . انه ليس حاصلاً في غيره . فنقول : فعلىهذا التفسير ينتقض الحدّ باسماء الصفات و النسب . فان تلك المسميات حاصلة في غيرها . انتهى كلامه . وطويناه على غرّه .

ثم قال بعد ورقة : قالوا : الحرف ما جاء لمعني في غيره . و هذا لفظ مبهم . لانهم ان ارادوا أنّ الحرف " ما دل على معني يكون المعني حاصلاً في غيره و حالاً في غيره " لزمهم ان تكون اسماء الاعراض و الصفات كلها حروفًا .

و ان ارادوا به انه الذى دل على معني يكون مدلول ذلك اللفظ غير ذلك المعني . فهذا ظاهر الفساد .

و ان ارادوا به معني ثالثًا فلابدّ من بيانه . انتهى كلام الامام الرازى رحمه الله تعالى .

هذا بيان التمهيد و بعد تمهيد هذه المقدمات اشرع في تحقيق المرام

و شرح الكلام . فاقول و با الله التوفيق .

ان قلتَ : ما الباعث على ايراد الشيخ الجامى رحمه ا لله تعالى بحث المحصول و الحاصل في شرح الكافية . و ليس من عادته ايراد مثل هذه المباحث العسيرة . و لا مِن صنيعه ذكر مثل هذا الاطناب و التفصيل في هذا الكتاب ؟

قلتُ : حثّته على ايراده و تحريره عدة امور مهمّة .

الامر المهمّ الاوّل : لمّا كان اخراج الحرف عن حدالاسم بقوله " في نفسه " اراد الشيخ الجامى رحمه ا لله تعالى ان يبيّن مفهوم هذا القيد اى " كون المعني في نفسه " ليتضح كونه مخرجًا .

و حاصل البيان ان معناه انه مستقلّ و ملحوظ في ذاته غير محتاج الى الغير . و انفهام هذا المعني من الظرف بعيد ظاهرًا فاحتيج الى هذا التفصيل .

المهمّ الثانى : يستفاد من اخراج الحرف بهذا القيد المذكور من حدّ الاسم انّ الحرف ما دلّ على معني في غيره . و الشئ بالضدّ يذكر فاراد الشارح الجامى رحمه ا لله تعالى ان يبيّن المراد من " كون المعني في غيره " اذ ظاهر هذا الكلام يدل على خلوّالحرف عن المعني . فيكون الحرف مهملاً . و هو باطل .

كما يدلّ ظاهر هذا الكلام على ان ذلك الغير له معنيان معناه الموضوع له . و معني الحرف . و هذا بعيد . و ايضًا يحتاج الى بيان المراد من الغير .

و محصول الدفع ان معني ذلك انه غير مستقل ملحوظ تبعًا لذلك

الغير محتاج الى ذكره . فاذا ذكر ذلك الغير معه دلّ الحرف على المعني . فالدال هو الحرف لا الغير . فلا يكون الحرف خاليا عن المعني . ولا الغير دالاّ على معنيين .

و المراد من " الغير " المتعلق للحرف لا ما يغايره من كل وجه فلا اشكال .

المهمّ الثالث : لما كان اخذ ذلك المعني المتقدّم آنفا من قوله " في نفسه " و " في غيره " مبهمًا و غير ظاهرٍ نظرًا الى كلمة " في " الظرفية حيث ليس ههنا ظرف و مظروف . و بعيد ما بين المشرق و المغرب و شتّان ما بين السماء و الارض .

وكان مفهوم استقلال المعني وعدمه ايضًا غير واضح عند الطلبة . بيّن لذلك مثالاً اذ بالمثال يصير الغائب مشاهدًا. ويضحى المعقول محسوسًا و يظلّ العسير يسيرًا و لذا كثرت الامثال في كلام الحكماء بل في كلام الله و كلام الرسول .

و اشار الى المثال بقوله " كما ان في الخارج موجودًا الخ " و ملخّصه انّ الاسم كالجوهر . والحرف كالعرض . والمراد من كون المعني في نفسه . انه مستقل في الذهن . كما انّ المراد من كون الجوهر قائمًا بذاته و موجودًا في ذاته . انه مستقل في الوجود في الخارج .

و المراد من كون المعني في غيره . انه غير مستقل و محتاج الى المتعلق في الذهن اى في لحاظ الذهن . كما انّ المراد من كون العرض قائمًا بغيره و موجودًا فيه . انه غير مستقل في الخارج و محتاج الى المحل .

المهمّ الرابع : بيان انّ التغاير بين المعني الاسمى و الحرفي انما هو

بالاعتبار و بلحاظ العقل .

اومأ اليه اوّلاً اجمالاً بقوله : و معقول هو مدرك الخ . و ثانيًا تفصيلاً بقوله : فالابتداء الخ .

و محصّله انّ المعني الواحد قد يكون اسمًا اذا لوحظ في ذاته . و قد يكون حرفًا اذا لوحظ تبعًا و آلة للغير . وسيأتى تفصيله فتلوّم و لاتعجل في الردّ .

المهمّ الخامس : و هو من اهمّ المهمّات و اكبرها . ردّ على ابن النحاس و السعد التفتازانى رحمهما الله تعالى ومن قفا اثرهما حيث قالوا كما ذكرنا في المقدمة الثانية : ان الحرف مثل الاسم و الفعل يدل على معني في نفسه .

و تفصيل الردّ ان بين الحرف و الاسم مثلاً فرقًا من حيث المعني بالاستقلال و عدمه .

و من حيث اللفظ حيث يحتاج لفظ احدهما في الدلالة الى المتعلق دون الآخر .

و من حيث الحكم حيث يصلح احدهما لان يحكم عليه وبه دون الآخر .

و من حيث الاستعمال انفهامًا و افهامًا اذ يحتاج الحرف في ذلك الى الغير دون الاسم .

و من حيث الوضع .

فهذه فروق خمسة اشار الشيخ الجامى رحمه الله تعالى الى الاحتياج انفهامًا في قوله قبيل الحاصل : و لايمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه الخ .

و الى الاحتياج افهامًا بقوله : و لا ان يدل عليه الا بضمّ كلمة الخ . و الباقى ظاهر .

المهمّ السّادس : بيان انفع خواص الاسم و اميز خواصّ الحرف . مع ذكر وجه ذلك .

فمن خواصّ الاسم انه يصلح ان يحكم عليه . و من لوازمه انه يصلح ان يحكم به . و وجه ذلك كونه مستقلاّ .

ومن خواص الحرف انه لايصلح لهما . ووجهه كونه غير مستقل. اشار الجامى رحمه الله تعالى الىهذا المهمّ . في المحصول اجمالاً وفي الحاصل تفصيلاً و التكرار للاهتمام و الاعتناء بشان هذا المهم .

المهمّ السّابع : تضعيف قول من عرّف الاسم : بانه مايصلح ان يحكم عليه ويحدّث عنه . كما نقله ابن فارس عن سيبويه على ما ذكرناه في المقدمة الاولى . وحكاه الامام الرازى رحمه الله تعالى عن بعض الائمة سوى سيبويه . مع الايماء الخفى الى ان هذا القول مع ضعفه ليس ببعيد كل البعد .

اشار الشارح الجامى رحمه الله تعالى الى هذا المهمّ اولاً اجمالاً بقوله : ملحوظًا في ذاته يصلح ان يحكم عليه الخ .

و ثانيًا تفصيلاً في " الحاصل " بقوله : و ذلك المعني الكلى الخ .

و بيان التضعيف ان صلاحية معني الاسم لان يحكم عليه متفرعة على لحاظه بالذات و حكم من احكامه . و التعريف بالحكم و الفرع مع وجود الاصل ومع امكان التعريف بالاصل ضعيف و خلاف الاولى .

ثم ان التعريف بهذا الحكم و ان كان ضعيفًا لكنه ليس ببعيد كل

البعد . لكونه مرتبطًا بذلك الاصل و لازمًا له . و اشار الى هذا بذكر قوله : يصلح ان يحكم عليه الخ متصلاً بقوله ملحوظًا في ذاته . هذا وا لله اعلم .

المهمّ الثامن : دفع عدة اعتراضات و اشكالات اوردها ملك المتكلمين الامام الرازى رحمه ا لله تعالى في تفسيره الكبير على تعريف الزمخشرى للاسم و على تعريفهم للحرف على ما ذكرنا في المقدمة السابعة . وهى اعتراضات دقيقة عويصة لا تنحلّ بانامل الانظار وظواهر الافكار . و قد قيل : كلام الامام امام الكلام . يتوجّه اليه كل صغير و كبير من الانام . و هذا هو الباعث الكبير بل الاكبر عندى لايراد الجامى رحمه ا لله تعالى بحث المحصول و الحاصل .

و ها انا اسرد اعتراضات الامام الرازى رحمه ا لله تعالى سردًا مع الاشارة الى جواب كل واحد منها اجمالاً . و امّا تفصيل الاجوبة فسيأتى في اثناء شرح الكلام .

الاشكال الاول انّ تعريف الاسم لعدم ذكر "اللفظ" فيه منقوض بالخط والعقود والاشارات . فتدخل هذه الامور في الاسم مع انها ليست باسماء . فدفعه الجامى رحمه ا لله تعالى بان كلمة " ما " عبارة عن " اللفظ " .

الاشكال الثانى ان ضمير قوله " في نفسه " راجع عند البعض الى الاسم. فعلى هذا يصير معناه . انّ الاسم ما دلّ على معني الاسم. و هذا عبث .

الاشكال الثالث انّ الحرف ايضًا يدل على معني في نفسه اى يدل

على معني الحرف . فيكون اسما .

فدفعهما الشارح اولاً اجمالاً بقوله : و هذا هو المراد بقولهم . ان للاسم و الفعل معني الخ .

و ثانيًا تفصيلاً بقوله : ان المراد بكينونة المعني في نفسه الخ .

و وجه الدفع ان المراد من " كينونة المعني في نفس الكلمة " . دلالتها عليه من غير احتياج الى الغير . لاستقلالها . و هذا المعني ليس بعبث . و لايدخل فيه الحرف .

الاشكال الرّابع ان ضمير قوله " في نفسه " عند البعض الآخر راجع الى المعني . فيلزم ظرفيّة الشئ لنفسه . و هذا باطل .

فاجاب الشارح الجامى رحمه الله تعالى اولاً بذكر كلام ابن الحاجب رحمه الله تعالى في الايضاح : بانه من قبيل قولهم . الدار في نفسها حكمها كذا . اى باعتبار النظر الى نفسها لا باعتبار امر خارج عنها .

و ثانيًا بذكر كلام السيّد رحمه الله تعالى : بانه من قبيل قولهم : الجوهر قائم بذاته وموجود في حدّ ذاته. اى غير محتاج الى المحل . وفصّله تفصيلا لا مزيد عليه .

و حاصله انه كما لايلزم ظرفيّة الشئ لنفسه في هذه الامثلة. لعدم ارادة الظرفية . كذا لاتلزم في حدّ الاسم .

و ثالثًا بقوله في آخر البحث : ان المراد بكينونة المعني في نفسه . استقلاله بالمفهوميّة .

الاشكال الخامس قولهم " ان معناه حاصل في نفسه " ان ارادوا

بذلك انه ليس حاصلاً في غيره . يخرج عنه الصفات والنسب لحصولها في الغير .

و الجواب ان المراد منه الاستقلال بالمفهوميّة و عدم الاحتياج الى الغير في التعقّل و عدم كونه آلة للحاظ الغير . والصفات لا تكون محتاجة في التعقل الى الغير . و ان احتاجت الى الغير في الوجود الخارجيّ . و النسب لاتكون آلةً في اللحاظ للغير . و ان احتاجت اليه في التعقل .

الاشكال السّادس قولهم في تعريف الاسم " انه مستقل بالمعلوميّة اى المفهوميّة ". لا يصحّ . لان الحرف ايضًا كذلك . لكونه معلومًا . و كل معلوم مستقل بالمعلومية .

فالحرف مستقل بالمفهوميّة . لان الشئ ما لم يتصوّر ماهيته امتنع ان يتصور مع غيره . و اذا كان تصوّره في نفسه متقدما على تصوره مع غيره كان مستقلاّ بالمعلومية . هذا اعتراض قوىّ .

و حلّه الشارح رحمه الله تعالى بماحاصله ان المراد من الاستقلال معني آخر سوى ما ذكره الامام واخصّ منه وهو " ان لايكون تعقله تبعًا و آلة للغير " .

فهب انّ الاسم و الحرف مستقلاّن بمعني انهما حاصلان في الذهن بالذات الا ان الحرف غير مستقل بمعني كونه ملحوظًا تبعًا و آلة للغير بخلاف الاسم . فلايختلّ حدّ الحرف جمعًا و لا حدّ الاسم منعًا .

اشار الشارح الى هذا الجواب اولاً اجمالاً بقوله : هو مدرك قصدًا ملحوظًا في ذاته الخ . و بقوله : مدرك تبعًا و آلة لملاحظة غيره الخ .

و ثانيًا تفصيلاً بقوله : فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدًا و

بالذات الخ . و بقوله : اذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير و البصرة الخ .

و ثالثًا بقوله " في الحاصل " و ذلك المعني الكلى يمكن ان يتعقل قصدًا و يلاحظ في حد ذاته الخ . فزيادة نحو قوله : قصدًا و ملحوظًا في حد ذاته . و قوله : تبعًا و آلة للحاظ الغير . لدفع مثل هذا الاشكال فتدبّر . هذه اشكالات على حد الاسم .

الاشكال السّابع على حدّ الحرف . قال الامام الرازى رحمه ا لله تعالى : ان ارادوا بقولهم في تعريف الحرف " انّه ما جاء لمعني في غيره " انه حال في الغير . لزمهم ان تكون اسماء الاعراض و الصفات كلها حروفًا . و هذا باطل .

و ان ارادوا به انه يدل على معني يكون مدلول ذلك اللفظ غير ذلك المعني . فهذا ظاهر الفساد .

و ان ارادوا به معني ثالثا فلابدّ من بيانه .

و الجواب : انهم ارادوا معني ثالثًا . و هو " كونه محتاجًا الى الغير و تبعًا له " كما في قولهم وجود العرض للغير . قال ابن سينا : وجود الاعراض في انفسها هو وجودها لمحالها . اى محتاجة في الوجود الى المحال و تابعة لها .

الاشكال الثامن ايضًا على حدّ الحرف . و هو قولهم " ان الباء مثلاً تفيد الالصاق " ما المراد منه ؟ لان الالصاق ان كان معني مستقلا صار الحرف اسمًا . لاستقلال معناه . و ان كان غير مستقل صار الاسم حرفًا لعدم استقلال معناه .

و الجواب : انّ الالصاق معنًى كما ان الابتداء معنيً . فاذا لاحظه العقل قصدًا وبالذات فهو معنًى اسميّ ومستقلّ ومدلول للفظ "الالصاق".

و اذا لاحظـه تبعًا و جعله آلة لتعرف الـغير و حالة للمرور و زيد كما في " مررت بزيد " مثلاً فهو معني حرفي غير مستقل ومدلول حرف " الباء " .

ثم التعبير عن المعني الحرفي بالالصاق لضيق العبارة. كالابتداء فانه معني اسمى في لحاظ و حرفي في لحاظ آخر .

و اشار الى تفصيله بقوله: فالابتداء مثلا الخ . وستمرّ عليك هناك اجوبة اخرى لنا . فافهم فانه بحث نفيس .

و اجاب الامام الرازى رحمه الله تعالى عن هذا الاشكال فقط. و لم يذكـر جـواب اشـكال آخـر . بقـولـه : انا ندرك التـفرقـة بين قـولـنا "الالصاق" و بين حرف "الباء" في قولنا : كتبت بالقلم فنريد بالاستقلال هذا القدر . انتهى .

و انت تعـلم ان هـذا جـواب مبـهم مجمل لايغني و لايكفى لدفـع الاشكال المذكور آنفًا .

الاشكال التاسع انّ كم و كيف و متي و اذا و مـا الاستفهامية و الموصولات كلها اسماء . مع انّ مفهوماتها غير مستقلّة محتاجـة الى الغير .

و الجواب : انّ احتياجهافي الاستعمال لا في اصل المعني الموضوع له. فانها في الاصل مفهومات كليّة مستقلّة ملحوظة في ذاتهـا . و هى لا تحتاج الى المتعلق الاّ اجمالاً و تبعًا .

اشار الشارح الجامى رحمه الله تعالى الى هذا الجواب اوّلاً بقوله :

فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل الخ . و ثانيًا بقوله : و الحاصل الخ .

و ثالثا بقوله في الآخر : و بماسبق من التحقيق ظهرانه لايختل حدّ الاسم الخ .

فهذه الاسماء كالاسماء اللازمة الاضافة المحتاجة الى الغير استعمالاً لا اصلاً .

المهمّ التّاسع : انه لما ارجع الجامى رحمه الله تعالى ضميرقوله " في نفسه " الى ما دل لا الى المعني . حدث ههنا سوالات فاراد الشارح دفعها .

الاول ما وجه الترجيح ؟

الثانى انه خالف كلام ابن الحاجب رحمه الله تعالى في الايضاح حيث ارجع الضمير المجرور الى المعني . فقد شرح الجامى رحمه الله تعالى كلام ابن الحاجب رحمه الله تعالى بما لايرضاه ابن الحاجب .

الثالث كون المعني في نفس الكلمة قليل الجدوى . كما صرّح به عبدالغفور محشى شرح الجامى .

و الرابع ان الحرف ايضًا كذلك. حيث يدلّ على معني هو مدلول الحرف . كذا قال عبدالغفور رحمه الله تعالى .

و الخامس ان بين كلامه وكلام ابن الحاجب في الايضاح تدافع .

و الجواب عن الاول ان وجه الترجيح الموافقة لكلامه السابق في وجه الحصر . فان الضمير هناك راجع الى ما دلّ بلاريب .

و عن الثانى ان هذه مخالفة الى خير و دقيقة نافعة و هو اولى من محض توافق العبارتين .

و عن الثالث والرابع والخامس ان المراد من كون المعني في الكلمة. دلالتها على المعني من غير احتياج الى ضمّ كلمة لاستقلالها . و مآل هذا التقدير و تقدير ارجاع الضمير الى المعني واحد . و هو الاستقلال . فلا تدافع . و لا يكون الكلام قليل الجدوى . و لا يدخل فيه الحرف .

اشار الى الجواب عن هذه الثلاثة اوّلاً اجمالاً بقوله : و هذا هو المراد بقولهم . انّ للاسم و الفعل معني كائنًا الخ .

و ثانيًا تفصيلاً بقوله : اذا عرفت هذا علمت ان المراد بكينونة المعني الخ .

المهمّ العاشر : بذل المجهود و إفراغ الوُسع في انشاء حدٍّ للاسم بحيث يكون جامعًا و مانعًا سالمًا عن الايرادات و الشبهات . ليندفع ما قال شيخ الاسلام ابن تيميّة رحمه الله تعالى كما سبق في المقدمة الاولى و الامام ابن الانبارى رحمه الله تعالى في سرّ العربيّة : انه لايصحّ شئ من حدود الاسم . و كذا ما اورد الامام الرازى رحمه الله تعالى في تفسيره حيث ذكر حدودًا كثيرة للاسم ثم ابطلها كلها .

و ليندفع نسبة الوهن الى النحو . والجهل الى النحاة . و ایّ وهنٍ اوهن للنحو من ان لايوجد فيه حدّ صحيح للاسم . و ایّ جهل اجهل من ان لايعرف النحاة بل ائمتهم تعريفه . مع ان اكثر مباحثهم مباحث الاسم . و هذا امر مهمّ .

فتصدّى له اوّلاً السيّد السند رحمه الله تعالى و تشبث لاثبات المرام باصول الفلسفة .

و ثانيًا الجامى رحمه الله تعالى فنقل في المحصول كلام السيّد . و

في الحاصل فصّله و طبّقه باصول النحو بما لامزيد عليه . فللسيّد والجامى رحمهما الله تعالى منّة عظيمة على النحاة وقليل من العباد يشكرون. فللّه درّهما حيث اتيا لكل اريب بنهمة وارب . فما احرى ان يرقم بشذور الذهب .

المهمّ الحادى عشر : بيان انّ تعريف ابن الحاجب رحمه الله تعالى للاسم احسن و اصحّ و انّ ماسواه رسوم و تعريف بالعلامات .

و حاصل مايفهم من فحوى كلامه الطويل انّ للمعني الاسمى و الحرفي مراتب متعددة .

ففى المرتبة الاولى يصير مدركًا و معلومًا و يشترك في هذا معني الاسم و الحرف كليهما .

و في المرتبة الثانية يكون ملحوظًا قصدًا او تبعًا .

و في المرتبة الثالثة يكون مستقلاًّ او غير مستقلٍ .

و في المرتبة الرابعة يصلح لان يحكم عليه وبه اولا .

و في المرتبة الخامسة يوضع له اللفظ اسم او حرف .

و في المرتبة السادسة يستعمل اللفظ فيدل عليه وحده اولا بل يحتاج الى ضمّ كلمة اخرى .

و في المرتبة السابعة يقبل لفظه الدال عليه العلامات الاسميّة او الحرفيّة .

فاحسن التعريفات مايشير الى المرتبة الاولى التي هى اصل وماسواه متفرع عليه ثم الاحسن فالاحسن و ابعدها مايؤمى الى المرتبة السابعة ثم الابعد فالابعد .

فمن عرّف الاسم بانه مايقبل اللام والتنوين ونحو ذلك كما حكاه ابن الفارس عن الفراء . فقد نظر الى المرتبة السابعة .

و من عرّفه بانه مايدل على المعني بلااحتياج الى ضمّ كلمة اخرى فقد اعتبر المرتبة السادسة . والى هذه المرتبة يرجع تعريف ابن الحاجب في الكافية على تقدير رجوع ضمير في نفسه الى الكلمة .

و من عرّفه بانه مايحدّث عنه . كما حكى عن سيبويه . و قد سبق في المقدمة الاولى فاعتمد على المرتبة الرابعة .

و من عرّفه بانه مايكون معناه مستقلاً بالمفهوميّة . فقد اعتدّ بالمرتبة الثالثة .

و من عرّفه بانه مايدل على معني مستقلّ بالمفهوميّة . كما حكاه الرازى عن بعضهم . فقد احسن حيث اعتبر المرتبة الثالثة التي هى قريبة من الاصل المطلق . مع اعتبار المرتبة السادسة التي هى مدار الافادة و الاستفادة . اذ الافادة و الاستفادة لاتكونان الاّ بالاستعمال و الدلالة .

و من عرّفه كابن الحاجب و الزمخشرى بانه مايدل على معني حاصل في نفسه . بارجاع الضمير المجرور الى المعني . فقد احسن غاية الاحسان وتعريفه احسن التعريفات كلها حيث لاحظ المرتبة الثانية . فان معني قوله " في نفسه " انه ملحوظ في ذاته مستقل بالمفهوميّة . و ايضًا لاحظ المرتبة السادسة . حيث قال " مايدل " فاخذ الاصلين في التعريف الاصل المطلق و اصل الافادة و الاستفادة أى المرتبة الثانية و السادسة .

ان قلت : ان ضمير في " نفسه " عند الشارح راجع الى ما دلّ اى الى الكلمة . فتعريف ابن الحاجب على هذا التقدير راجع الى اعتبار

المرتبة السادسة . كمامضى . فكيف يصح قولك : انه احسن التعريفات؟ و ان الشارح بصدد اظهار احسنيّته ؟

قلت : هب . انه لايكون احسن نظرا الى صنيع الشارح اوّلاً الاّ انه مع قطع النظر عن صنيع الشارح يحتمل ارجاع الضمير الى المعني فيكون هذا التعريف احسن . وهذا القدر يكفى لصدق ما ادّعينا . اشار اليه الجامى بقوله: بعد الحاصل في الحصة الخامسة من الكلام . ولذا ذكر الضمير تنبيهًا على صحة ارادة كلا المعنيين .

ثم ان قلت : فلم ارجع الشارح الجامى رحمه الله تعالى الضمير الى الكلمة ؟

قلت : ليوافق كلامه ههنا ماسبق في وجه الحصر. و لما سيأتى في شرح قوله قبيل الحاصل : وهذا هوالمراد بقولهم . ان للاسم والفعل الخ .

المقدّمة الثامنة

لابدّ ههنا من ذكر عبارة شرح الكافية للمحقق المدقّق الجامى رحمه الله تعالى . المشتملة على بحث "المحصول والحاصل" المتعلق بشرحها و بسط مسائلها و اسرارها كتابى هذا بغية الكامل .

كى يسهل للقارى و المطالع فهم شرحها و تفصيل مباحثها و المراجعة اليها واستحضار مافيها من المسائل في الذهن عند شرحها وبسط اسرارها .

و هذه هى تلك العبارة . قال المحقق الجامى رحمه الله تعالى :

ومحصوله ما ذكره بعض المحققين حيث قال : كما ان في الخارج

موجودًا قائما بذاته و موجودا قائمًا بغيره .

كذلك في الذهن معقول هو مدرك قصدًا ملحوظًا في ذاته يصلح ان يحكم عليه و به .

و معقول هو مدرك تبعا و آلة لملاحظة غيره . فلا يصلح لشئ منها .

فالابتداء مثلاً اذا لاحظه العقل قصدًا و بالذات كان معني مستقلا بالمفهوميّة ملحوظًا في ذاته . و لزمه تعقل متعلّقه اجمالا و تبعًا من غير حاجة الى ذكره .

و هو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط . فلا حاجة في الدلالة عليه الى ضم كلمة أُخرى اليه لتدل على متعلقه .

و هذا هو المراد بقولهم : ان للاسم و الفعل معنيً كائنًا في نفس الكلمة الدالة عليه .

و اذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير و البصرة مثلاً و جعله آلة لتعرف حالهما كان معني غير مستقل بالمفهومية .

و لا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه بخصوصه . و لا ان يدل عليه الا بضم كلمة أخرى دالةٍ على متعلّقه .

و الحاصل انّ لفظ " الابتداء " موضوع لمعنيً كلى . و لفظة " من " موضوعة لكل واحد من جزئياته المخصوصة المتعلقة من حيث انها حالات لمتعلقاتها و آلات لتعرُّف احوالها .

و ذلك المغني الكلى يمكن ان يتعقل قصدًا . و يلاحظ في حد

ذاته فيستقل بالمفهوميّة . و يصلح ان يكون محكومًا عليه و به .

و اما تلك الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية . ولاتصلح ان تكون محكوما عليها و بها .

اذ لابد في كل واحد منهما ان يكون ملحوظا قصدًا . ليمكن ان يعتبر النسبة بينه و بين غيره .

بل تلك الجزئيات لا تتعقل الا بذكر متعلقاتها لتكون آلات لملاحظة احوالها .

و هذا هو المراد بقولهم : انّ الحرف كلمة تدل على معنيً في غيرها .

و اذا عرفت هذا علمت انّ المراد بكينونة المعني في نفسه استقلاله بالمفهومية .

و بكينونة المعني في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية .

فمرجع كينونة المعني في نفسه و كينونته في نفس الكلمة الدالة عليه الى امرٍ واحدٍ و هو استقلاله بالمفهومية .

ففى هذا الكتاب الضمير المجرور الذى في " نفسه " يحتمل ان يرجع الى " ما " الموصولة التي هى عبارة عن الكلمة . و هذا هو الظاهر . ليكون على طبق ما سبق في وجه الحصر من كينونة المعني في نفس الكلمة .

و يحتمل ان يرجع الى المعني . و لذا ذكّر الضمير تنبيهًا على

صحة ارادة كلا المعنيين .

و لكن عبارة المفصل ظاهرة في المعني الاخير . و هو ارجاع الضمير الى المعني لعدم مسبوقيتها بما يدل على اعتبار كينونة المعني في نفس الكلمة .

و لهذا جزم المصنف رحمه الله تعالى هناك برجوعه الى المعني .

و بما سبق من التحقيق ظهرانه لا يختل حد الاسم جمعًا . و لا حد الحرف منعا بالاسماء اللازمة الاضافة . مثل " ذو " و " فوق " و " تحت " و " قدّام " و " خلف " الى غير ذلك .

لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة في حد ذاتها لزمها تعقل متعلقاتها اجمالاً و تبعًا من غير حاجة الى ذكرها .

لكن لما جَرَتِ العادة باستعمالها في مفهوماتها مضافةً الى متعلقات مخصوصة . لانها الغرض من وضعها . لزم ذكرها لفهم هذه الخصوصيات . لا لاجل فهم اصل المعني . فهى دالة على معانيها معتبرةً في حد انفسها لا في غيرها . فهى داخلة في حد الاسم لا في الحرف .

انتهى كلام الجامى رحمه الله تعالى المشتمل على المحصول و الحاصل .

و بعد ذكر هذه المقدّمات . نشرع في المقصود. وهو شرح عبارة المحصول و الحاصل للمحقّق المدقق عبدالرحمن الجامى رحمه الله تعالى .

و عبارة الجامى هذه متعلّقة بحدّ الاسم و تعريفه اوّلاً و بالذات .

و بحدّى الحرف و الفعل ثانيًا و بالتبع .

فاقول و با لله التوفيق و بيده ازمّة التحقيق و التدقيق :

قال الشارح المحقّق الجامى رحمه ا لله تعالى .

﴿ **و محصوله** ﴾ (١) ههنا امور متعدّدة مهمّة محتوية على مسائل و ابحاث تنفع العلماء و المتعلمين .

الامر الاوّل : هذا عطف على قوله : قال المصنف في الايضاح الخ . او على قوله: الاسم ما دلّ الخ . بناءً على خلط الشرح مع المتن .

و لايبعد ان يقال : الواو للابتداء و هى الواو التي تأتى في بدء الكلام كما هو عادة صاحب الهداية. حيث يأتي بها في اوائل الابواب و الفصول . نقله صاحب العناية عن بعض شيوخه .

و منه عندى الواو الواردة في بدء ديوان ابى الطيّب المتنبّى . وقد اشكل شانها على كثير من العلماء الادباء .

الامر الثانى : الضمير المجرور في قوله " محصوله " راجع الى ما قاله ابن الحاجب رحمه ا لله تعالى . فيكون المحصول متعلقًا بكلام ابن الحاجب او راجع الى ذلك وما قاله الشارح جميعًا . فهو تفصيل وتوضيح لكلاميهما . و الثانى اولى و ادخل في المرام كما لايخفى على من نظر في المهمّات السابقة . و في الاوّل تضييق العطن . او هو راجع الى ابن الحاجب .

---

(١) **محصوله** : اعلم : ان ههنا الفاظًا يستعمل في هذا المعني . يقال : محصل الكلام . و مفاده . و توضيحه . و تفصيله . و ملخصه . و جملته . و حاصله . و خلاصته . و بيانه . و نحو ذلك .

الامر الثالث : ان قلت : لفظ المحصول مصدر ام لا وما التحقيق في ذلك ؟

قلت : فيه أقوال متعددة مبنيّة على اصول و مآخذ قويّة .

القول الاوّل . ان يكون بمعني الرأى . فهو اسم غير مصدر . فالضمير الى ابن الحاجب . اى رأيه في حد الاسم و حقيقته ما ذكره و فصّله بعض المحققين فهو مأخوذ من قولهم : " مالِفلانٍ محصول و لا معقول " . اى لارأى له و لاتمييز .

القول الثانى . ان يكون اسمًا (١) بمعني اسم الفاعل . اى الحاصل كالبقيّة بمعني الباقى . يقال كما في الصحاح : حاصل الشئ و محصوله بقيّته .

القول الثالث . ان يكون مصدرًا بمعني (٢) الفاعل . كما في

---

(١) **قولى اسمًا** : كثر استعمال بعض الاسماء الغير المشتقات في معني المشتقات : فمنها ما قالوا : ان وزن فُعلة بضم الاول لمقدار ما يفعل مرة . نحو " لقمة " اى ما يلقم مرة. و "اكلة" اى ما يؤكل مرة .

و وزن فِعال . بكسر الفاء لما يفعل نحو لباس لما يلبس . و كتاب لما يكتب . و امام لما يؤتم به .

و فُعالة بالضم لما هو فضلة .

(٢) **بمعني الفاعل** : قال الامام الثعالبي في سر العربيّة : فصل في اقامة الاسم و المصدر مقام اسم الفاعل والمفعول . تقول العرب : رجل عدل . اى عادل . و رضًا . اى مرضىّ . و بنو فلان لنا سلم . اى مسالمون . و حرب . اى محاربون .

و في القرآن . لكن البرمن آمن با لله . انتهى . و منه خلق . اى مخلوق .

و في شرح الرضى للشافية . قد يوضع اسم الفاعل مقام المصدر نحو . قم قائمًا . اى قيامًا كما يوضع المصدر مقام اسم الفاعل . نحو رجل عدل . و صوم . و منه قوله :

قولهم : العلم حصول الصورة اى الصورة الحاصلة. و زيد عدل . اى عادل على طريق المجاز في الطرف .

القول الرابع . ان يكون مصدرًا بمعناه المصدرىّ . نحو قولهم في مثل هذه المباحث : " توضيح الكلام و تفصيله و تلخيصه " . و البيان البيان و مثل هذا كثير .

ان قلت : فعلى تقدير المصدريّة و إبقائه على المعني المصدرى كيف يصح حمل ما بعده عليه ؟

قلت : قد ذكرت انه نحو قولهم : توضيح الكلام و تفصيل الكلام . و هناك يصح الحمل بلاريب . فهنا ايضًا يصحّ بلا مرية .

هذا على تقدير جعل " ما " موصولة . و يحتمل عندى كونها مصدريّة . فصحّ الحمل لكونه حمل مصدر على مصدر. ومعناه . حصول ما سبق ذكرُ بعض المحققين و تقريرُه له .

---

* كفى بالنأى من اسماء كاف *

اى كافيًا اى كفاية و قوله :

الم ترنى عاهدت ربى و انني لبين رتاج قائم و مقام

على حلقة لااشتم الدهر مسلما و لا خارجا من فيّ زور كلام

قال سيبويه : معناه . و لا يخرج خروجًا .

و قال عيسى بن عمر : هو حال من معطوف على الحال الذى هو لا اشتم اى لا شاتما و لا خارجًا . انتهى .

و قال الفيومى : قد يأتى اسم الفاعل بمعني المصدر سماعًا . نحو قم قائمًا اى قيامًا . انتهى .

فـــائدة

ان قلت : مـا تحقيق هـذا المـصدر اى المحـصول على وزن مفعول و مـا تفصيلـه ؟ و هـذا الـسوال تكلم به كـثير من المشتغلين لدىّ بكتب النحو .

فاجبتُ : بانه ينقاس مصـدر [١] الثلاثى المزيد على وزن مفعولـه قال ابوحيان : فـان كان لازمـا جعل كانه متعدٍ . وبني منه وزن مفعوله نحو " اغدودن البعير مُغدودَنًا " انتهى .

و امّـا من المجرّد فثبت عـدة الفاظ . ففى المـزهـر ج٢ ص٨٤ انّ المصدر على هذا الـوزن لم يأت الاّ مجلـود ومعقـول . و فيـه ص٢٤٦ . و محلوف و ميسور و معسور ايضًا . نقله عن الغريب المصنف . انتهى . و فيه ج١ ص٣٣٧ . من سنن العرب اقامـة المفعول مـقام المصدر نحو قوله تعالى : بايّكم المفتون اى الفتنة . انتهى .

و في الشافية ان ما جاء على مفعول من المـصادر فقليل . انتهى .

قال العبد الضعيف : الذى حصل لى على هـذا الـوزن حسب ما

---

(١) **قولى مصدر** : قال ابو حيّان : يأتى اسم الزمان و المكان و المـصدر ايضًا من الفعل المزيد كاسم مفعوله .

فمكرّم يصح ان يكـون مصدرًا و ظرف زمان و مكان . قال تعالى : و مزّقنهم كل ممزّق . اى كل تمزيق و هو مطرد .

قال ابن بابشاذ : كل فعل اشكل عليك مصدره فابن المفعل منه بفتح الميم في الثلاثى و بضمها في الرباعى . و ما زاد على ذلك فحكم مصدره حكم اسم مفعوله .

و في التنزيل : و لـقد جاءهم من الانبـاء مـا فيـه مزدجر . اى ازدجار . و قـل رب ادخلني مدخل صدق و اخرجني مخرج صدق . اى ادخال صدق و اخراج صدق .

استقريت كلام الادباء عدة الفاظ. فمنها الستة المذكورة. ومنها المنقول. ذكره الفيومى . و منها المحصول . و المرفوع . و الموضوع . نوعان من السير . و المكروهة . والمصدوقة. ذكرها الرضى مع الكلام في البعض .

و منها مشعور . و موعود . و منها مكذوبة . ذكره العيني في شرح البخارى ج١ ص٢٥٦ في حديث ثلاث من خصال المنافق .

القول الخامس . ان يكون اسم المفعول من حصل الشئ اذا ثبت.

ان قلت : لا يجيئ اسم المفعول من الابواب اللازمة . و حصل الشئ . لازم .

قلت : يجيئ بقله منها. كما تجيئ بقلة الصفة المشبّهة من المتعدى. و هما طرفا الكلام اى ضدان . و هم ربّما يقيسون الضدّ بالضدّ (١) .

---

(١) **قولى الضد** : استفتانى بعض الادباء . و قال : كيف حملوا الضدّ على الضدّ و ما تفصيل ذلك ؟

فافتيته بما اضعه هنا تذكرةً للاخوان و تبصرةً للخلاّن . و هذه عبارة الفتوى .

كثر حمل الضد بالضد في الادب . و سائر العلوم . و كذا معرفة احدهما بآخر .

فمنه انّ المتكلّمين اختلفوا في الايمان. هل هوتصديق فقط او مركب ؟ فقال العيني : يجب ان يكون تصديقا فقط . كما هومذهب الاحناف. فيكون محله القلب . لان الكفر الذى هو جحود محله القلب فقط . انتهى .

و منه ان النحاة اختلفوا في " دخلتُ " . هل هو متعدٍّ او لازم . و في ان ما بعده مفعول به او فيه ؟

فقال الرضى : هو لازم لكونه ضد " خرجت " اللازم . انتهى .

ومنه ما في شرح الرضى للكافية في بحث التمييز ص١٩٠ . ان نحو. مثل زيد رجلاً . مثال التمييز عن مقاييس غير مشهورة . ولا موضوعة . واما "غيرك انسانا" و "سواك رجلاً". فمحمول على مثلك بالضديّة . انتهى . بتغيير .

و طريقه ان ينقل بابه اللازم الى المتعدى ثم يشتق منه اسم المفعول و في الصفة المشبّهة بالعكس . قال العلامة الجلبي في حواشي التلويح : الرحيم من الاسماء الحسني صفة مشبّهة من المتعدى بنقله عند ارادة الاشتقاق الى الباب اللازم . و مثل هذا فليعمل العاملون في نظائره . كالنصير و نحو ذلك . انتهى بحاصله . و حسبك من القلادة ما احاط بالجيد . فاعرفه فانه مقام ربما يشتبه على الاعلام .

القول السادس . ان يكون من قبيل

* و قد حيل بين العير و النزوان *

كما قالوا : ان تركيب " المفعول معه " من هذا القبيل . فالمفعول ما لم يسمّ فاعله في مثل هذا انما هو الضمير الراجع الى مصدر العامل . اى

و منه انهم اختلفوا في باب . طال يطول . اختلافًا كثيرًا فقال الامام الفيومى : يعدّ من باب . قرب . حملاً على نقيضه على ما قيل . انتهى .

و منه ما قال هو ايضًا : فعالة بالضم لما هو فضلة . و بني . النقاوة . بالضم و هو المختار وان لم يكن من الباب حملا على ضده. لانهم قديحملون الشئ على ضده كما يحملونه على نظيره . و احسن ما يكون ذلك في الشعر . انتهى .

و هذا باب طويل يعرفه المتضلع في الادب وكثر في ذلك كلام الشعراء . قال المتنبي:

و نذيمهم و بهم عرفنا فضله   و بضدها تتبين الاشياء

و قال بشار :

و كن جوارى الحيّ ما دمت فيهم   قباحًا فلما غبت صرن ملاحًا

و قال ابو تمام :

وليس يعرف طيب الوصل صاحبه   حتي يصاب بنأيٍ او بهجران

انتهى باختصار .

حيل الحيلولة . و فُعِل فعل . و حُصِل حصول . و التفصيل في شروح كلام الجامى في المفعول معه فراجعها .

و قال الفاضل عبدالحكيم رحمه الله تعالى في حواشى المطول ص١١٢ : في قولهم : ضرب يوم الجمعة او في يومها في المجهول : اسناد الى مصدر الفعل حقيقة . فان معناه وقع الضرب فيه . بخلاف الجمهور حيث قالوا : ان اليوم نائب الفاعل انتهى بتغيير .

القول السابع . مذهب سيبويه . و هو انه اسم المفعول و اصله المحصول به او عليه . يقال في المجهول اللازم : حُصِل به او عليه . يُحصَل به او عليه فذاك محصول به او عليه .

كما يُقال : شُرِف به يُشرف به فذاك مشروف به . ثم استعمل بلا ظرف لكثرة الاستعمال . كما يقال : مفعول . في المفعول به . مجرّدًا عنه لكثرة الدوران .

القول الثامن . هو نحوالقول السابع . الاّ ان المحذوف هناك امران الجار و المجرور . و هنا امر واحد و هو " الجار " فقط و جعل الضمير مستترا فيه بطريق الحذف و الايصال .

و هذا الطريق اظهر من ان يخفى على احد و اشهر من قفانبكِ .

و منه قوله تعالى : و اختار موسى قومه . اى من قومه .

صرّح بذلك الرضى في شرح الشافية حيث قال : و انكر (١)

---

(١) و انكر : حقق المحققون ثبوت المصدر على مفعول . و انكروا على انكار سيبويه . قال ابن الحاجب في الشافية : و ما جاء من المصادر على مفعول . كالميسور . و المعسور . و المجلود . و المفتون . فقليل . انتهى .

سيبويه مجيئ المصدر على وزن المفعول . و جعل الميسور و المعسور صفة للزمان اى الزمان الذى يوسرُ ويعسرُ فيه . على حذف الجار . كقولهم : المحصول اى المحصول عليه . انتهى بتغيير قليل .

فهذه العبارة يحتمل القولين . الثامن ظاهرًا . و السابع بتقدير المعطوف اى و المجرور بعد قوله : على حذفِ الجار .

القول التاسع . ان يكون بمعني المآل والمرجع.صرّح به الامام (١)

قال الرضى : معانيها اليسر . و العسر . و الصبر . و الفتنة . على الترتيب .

و خالف سيبويه غيره مجئ المصدر على وزن المفعول . وجعل الميسور . و المعسور . صفة للزمان الذى يوسر فيه و يعسر فيه على حذف الجار . كقولهم : المحصول . اى المحصول عليه .

و كذا قال في المرفوع . والموضوع . نوعان من السير . قال : هو السير الذى ترفعه الفرس و تضعه اى تقويه و تضعفه .

و كذا جعل المعقول بمعني المحبوس المشدود اى الفعل المشدود والمقوى . وجعل الباء في . بايّكم المفتون . زيادة و المفتون هو الجني .

والمجلود . الصبر الذى يجلد فيه اىيستعمل فيه الجلادة . انتهىكلام الرضى ص٦١ .

و قال الفيومى : و نقل بعضهم عن سيبويه . انه منع مجئ المصدر موازن مفعول . و انه تأوّل ما ورد من ذلك فتقدير . معسوره . و ميسوره . عنده . وقت فيه يعسر . و يوسر . و الاول اى مجيئه هو المشهور في الكتب . انتهى بحذف .

(١) **قولى الامام** : هو الامام عبدالرحمن بن عيسى بن حماد الهمذانى كاتب بكر بن عبدالعزيز بن ابى دُلف كان شيخا صالحًا .

و في معجم الادباء . انه كان اماما في اللغة و النحو ذا مذهب حسن . و كان كاتبا سديدًا شاعرًا فاضلاً .

له مصنفات قليلة كثيرة الفائدة . منها كتاب الالفاظ الكتابية . و هو صغير الحجم لا يستغني عنه طالب الكتابة .

الهمذانى رحمه الله تعالى في كتابه " الالفاظ الكتابية " حيث قال في باب [١] الفاظ تأتى بمعني عاقبة الامر ومآله : يقال . سيغتبط بذلك اذا آلت الامور مآلها و رجعت الى محصولها وحقائقها :

فعلى هذا معني قول الجامى : " محصوله " اى مرجعه و مآله ما ذكره الخ .

القول العاشر . ان يكون بمعني الحقيقة . و لايبعد ان يتلقى هذا

قال الصاحب بن عباد: لو ادركت عبدالرحمن مصنف كتاب الالفاظ لا مرت بقطع يده .

فسئل عن السبب . فقال : جمع شذور العربية الجزلة في اوراق يسيرة فاضاعها في افواه الصبيان و رفع عن المتأدبين تعب الدروس و الحفظ الكثير و المطالعة الكثيرة الدائمة . انتهى .

و كانت وفاته سنة ٣٢٠هـ موافق سنة ٩٣٠م . و الهمذانى معاصر لقد امة الذى ذكره الحريرى في مقاماته " و ان المتصدى بعده و لو اوتى بلاغة قدامة " المتوفي سنة ٣٣٧هـ . ورأيت لقدامة كتاب "جواهر الالفاظ" في مجلد ضخمٍ صنّفه بمقابلة كتاب الهمذانى " الالفاظ الكتابيّة " ففصّل . و الهمذانى اجمل . و ليس هذا البديع الهمذانى صاحب المقامات . هذا .

(١) **قولى باب** : ذكر في هذا الباب عدة الفاظ . اذكرها ههنا على الاختصار . اذ لا يخلو ذكرها عن الفائدة . قال : باب عاقبة الامر .

يقال : قد استوبل فلان عاقبة امره . و استوخم غبّ امره . و استمرّ ثمرة رأيه . و هذا امر و بيل العاقبة . و ذميم العاقبة . و مخوف العقبي . و وخيم الغبّ . و المغبة . و مرّ المجتني و بشع الثمرة . و لا تؤمن عواطفه . و رواجعه . و تبعاته . و سوابقه . و لواحقه . و رواهنه . و رواهقه . و روادفه . و تواليه . و قُصراه . و قُصاراه . و عقباه . واحد .

و يقال : ما اعقب هذا الفعل الا ندمًا . و لا اورث الا حسرة . و لا نتج الاّ شرّا . و لا اثمر الا مكروها . و لا كسب الا ضررا . ولا القح الا شرّا . و ما استثمر هذا الفعل الا ضررًا . انتهى ما في الالفاظ الكتابيّة ص١٨٩ .

المعني من فحوى العبارة المذكورة للهمذانى رحمه ا لله تعالى .

القول الحادى عشر . ان يكون اسم الفاعل الذى لا ينقاس . و معني " محصوله " حاصله . فلفظ " محصول " اسم فاعل غير قياسى .

و الدليل على ما قلنا . اللغة . واستعمال العرب الأقحاح و الفصحاء . فهما شاهدا عدل لنا حيث يعلم منهما المعني الاصلى لاىّ لفظ كان . و قالوا : الاستعمال دليل الوضع و محطّه .

و لفظ المحصول يرادف " الحاصل " لغةً واستعمالاً فهو صيغة اسم الفاعل على وزن المفعول .

امّا اللغة فقال الامام الفيومى في المصباح : حاصل الشئ ومحصوله واحد . و في المنجد : المحصول الحاصل و يقال : هذا محصول كلامه اى مفاده . و في المختار : حاصل الشئ و محصوله بقيّته . و في القاموس : المحصول الحاصل . وفي الدستور وهو كتاب في اللّغة معتبر جدًّا : حاصل و محصول . لما يحصل .

و اما الاستعمال فلانّ مصاقع الخطباء والشعراء من العرب العرباء و البلغاء يستعملون لفظ " محصول " في موضع لفظ " حاصل " و نحوه يقال : حاصله و محصوله و مفاده و محصّله .

فـــائدة جليلة

اعلم : ان بعض ائمة اللغة لم يذكر لفظ " المحصول " في عداد المصادر كالامام الفيومى (١) رحمه ا لله تعالى و غيره . فعلم ان كونه

---

(١) **قولى كالامام الفيومى** : هو احمد بن محمد بن على الهمذانى الفيومى الاصل الحموى الشافعى يعرف بابن ظهير و بخطيب الدهشة .

مصدرًا مختلف فيه .

و في المزهر ج٢ ص٨٤ للحافظ السيوطى رحمه الله تعالى : لم يأت مصدر على مفعول الاّ قولهم : فلان لامعقول له ولا مجلود . اى لا عقل له و لا جلد . انتهى .

و اما كونه بمعني الحاصل فلم يختلف فيه اثنان . فحمل الكلام على المتفق اولى .

فـــائدة

ثم الذين يقولون بمصدريته يذكرونه اوّلاً في المصادرثم يقولون : " المحصول الحاصل " . فصنيعهم يشهد ان المستعمل بمعني الحاصل ليس بمصدر .

ثم ان سبب اصرارهم على كونه مصدرًا ثبوته مصدرًا . لكني اقول : ان ثبوت معني للفظٍ في موضع لايستلزم ثبوته له في جميع الموارد .

فـــائدة جليلة

ان قلت : هل ثبت اسم الفاعل في كلام العرب على وزن

نشأ بالفيوم واشتغل و مهر وتميّز بالعربيّة عند ابى حيان . ثم ارتحل الى حماة فقطنها . و لما بني الملك المؤيد اسماعيل جامع الدهشة قدره في خطابتها . و الفيومى نسبة الى فيوم العراق . لا فيوم مصر .

و كان فاضلا عارفا باللغة و الفقه . و جمع في ذلك كتابا سماه . المصباح المنير في غريب شرحِ الكبير . جمع اصله كما في كشف الظنون من نحو سبعين مصنّفا .

فرغ من تاليفه في شعبان سنة ٧٣٤هـ . وتوفي سنة ٧٧٠هـ . وترتيب كتابه كترتيب المغرب للحنفيّة . و قال ابن حجر في الدرر الكامنة : و كأنه عاش الى ما بعد سنة ٧٧٠هـ . و قيل : توفي سنة ٧٦٠هـ .

مفعول ؟

قلت : نعم . قال العصام في بحثه من حواشى شرح الجامى : و قد يأتى اسم الفاعل على وزن المفعول كقوله تعالى : انّه كان وعدُه مأتيًّا . انتهى . و في الصحاح قوله تعالى : كان وعدُه مأتيًّا اى آتيا كما قال تعالى : حجابًا مستورًا اى ساترًا . انتهى ما في الصحاح .

وقال الامام الثعالبي المتوفي سنة ٤٣٠هـ . في سرّالعربيّة ص٣١١ : فصل في الفاعل الذى يأتى بلفظ المفعول . كما قال تعالى: انه كان وعدُه مأتيًّا اى آتيًا . وكما قال تعالى : حجابًا مستورًا أى ساترًا . انتهى كلام الثعالبي رحمه الله تعالى .

و قال ابن فارس : حكى ابن السكيت ان من سنن العرب ان تأتى بالمفعول بلفظ الفاعل نحو " سر كاتِم " اى مكتوم " و ماء دافق " اى مدفوق . و بالفاعل بلفظ المفعول نحو " عيش مغبون " اى غابن .

و قال به الحافظ السيوطى رحمه الله تعالى ايضًا كما في المزهر ج١ ص٣٣٥ .

و في المنجد : حزن الرجل فهو محزون .

و في روض الانف للعلاّمة السهيلى رحمه الله تعالى ج٢ ص٢٢٦ قولهم : الهدى معكوف اى عاكف . انتهى .

و روى البخارى عن انس رضي الله عنه مرّ النبيّ صلى الله عليه وسلم بتمرة مسقوطة اى ساقطة .

هذا ما عندى فالمختار عندى ان "مسقوطة" في هذا الحديث بمعني

ساقطة . و قال ابن مالك رحمه الله تعالى في شواهد التوضيح في معني هذا الحديث اى مسقطة و لا فعل له . انتهى . شواهد ص١٢٨ . هذا في الثلاثى المجرّد .

ومثله في المزيد ايضًا. قال الامام احمدبن محمد الهمذانى الفيومى : وبعض اسماء الفاعلين جاء علىصيغة اسم المفعول . لانّ فيه معني المفعولية نحو احصن الرجل فهو مُحصَن بفتح الصاد اذا تزوّج . و جاء الكسر في الصاد على الاصل . و الفج بمعني افلس فهو مُلفَج بفتح الفاء . و اسهب اذا اكثر كلامه فهو مسهَب بفتح الهاء . انتهى .

و في كتاب " ليس " ص٥ لابن خالويه [١] النحوى المتوفي سنة ٣٧٠ھ : ليس في كلام العرب افعل فهو مفعَل (على اسم المفعول) الاّ ثلاثة حروف ثم ذكر الحروف الثلاثة المذكورة . و قال : و في الحديث . " ارحموا مفلَجيكم " و هذا قول ابن دريد .

و وجدت حرفًا رابعًا. و هو . اجرأشّت الابل فهى مجرأشَّة بفتح الهمزة اذا سمنت و امتلأت بطونها . انتهى .

---

(١) **ابن خالويه** : ابو عبدالله بن خالويه . كان من كبار اهل اللغة . اخذ عن ابى بكر ابن دريد و نفطويه و ابن الانبارى .

قال : و حدثنا نفطويه عن ابى الجهم عن الفراء انه سمع اعرابيا يقول : قضت علينا السلطان . فقال ابن خالويه : السلطان يذكر و يؤنث و التذكير اعلى و من انثه ذهب به الى الحجة .

صنف كتبا كثيرة منها . كتاب ليس . و هو كتاب نفيس . و شرح مقصورة ابن دريد . و كتاب في اسماء الاسد . و ذكر له فيه خمسمائة اسم كان معاصرًا للمتنبّى صاحب الديوان .

و من العجائب العلميّة ما في حواشى كتاب " ليس " روى عنه انه وجد هذا الحرف الرابع بعد سبعين سنة . انتهى . فتفكّر .

﴿ **ما ذكره بعضُ المحَقّقِين** ﴾ وهو السيّد السند رحمه ا لله تعالى .

ههنا سوالات مهمّة سألني عنها كثير من المشتغلين لدىّ بقراءة هذا الكتاب .

السوال الاوّل : هل يصحّ اطلاق البعض المضاف الى الجمع على واحد و المتبادرحينئذٍ اطلاقه على متعدد ؟

قلت : نعم . قال تعالى : تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض . و المراد من البعض الاول محمد صلى الله عليه وسلم . صرّح به المفسرون .

السوال الثانى : لم ابهم مصداق البعض و هو السيّد السند رحمه ا لله تعالى حيث قال : " بعض المحقّقين " و لم يصرّح باسمه ؟

قلت : لم يذكر اسمه بل ابهمه ابهامًا لوجوه متعددة .

الوجه الاوّل اشارة الى ارتضاء الشارح بهذا التحقيق . فان نسبة عنوان البحث الى المحقّقين علامةالارتضاء عندهم. صرّح به بعض المحققين في حواشى شرح العقائد النسفيّة .

و **الوجه الثانى** التعظيم والتنويه بشان السيّد رحمه ا لله تعالىحيث جعله من المحقّقين .

و **الوجه الثالث** تقرير البحث الآتى في القلوب و تحقيقه . فانّ كلام المحققين احق الكلام كما ان كلام الملك ملك الكلام . و قصدُ ان يصغى اليه . فان الناس على دين ملوكهم .

و حاصله البيان بالبرهان كما قالوا : في "اكرمتُ صديقك" فانه

يدلّ على كون الصداقة علة للاكرام . و لهذه النكتة قال تعالى : يا ايها الناس اعبدوا ربّكم . و لم يقل " اعبدوا الله " .

و **الوجه الرابع** تفخيم شانه و اشارة الى انه لشهرته كما قيل :

لسنا نُسمّيك إجلالاً و تكرمةً   فقدرك المعتلى عن ذاك يكفينا

اذا انفردتَّ وماشوركتَ في صفة   فحسبُنا الوصفُ ايضاحًا و تبيانا

و كما قيل :

و اقول بعض الناس عنك كناية   خوف الوشاة و انت كل الناس

و **الوجه الخامس** شهرة نسبة هذا البحث الى السيد المذكور استغنته عن ذكر اسمه . حيث ذكره في حواشى المطول . و حواشى الرضى . و غير ذلك من كتبه كرسالته الوضعية بعبارات متقاربة ولولا خوف الاطالة لاوردناها بقضّها و قضيضها .

السوال الثالث : ما الفرق بين المحقق والمدقق ؟ وقد اولع العلماء و المتعلمون بهذا السوال و جوابه .

و **الجواب** : ان الفرق بين المحقق و المدقق من وجوه .

الوجه الاول : ان المدقق اعلى شانًا من المحقق . فان المحقق من يثبت المسائل النظرية بالدلائل و المسائل الضروريّة بالتنبيهات . و المدقق ذلك مع ذكر الاستنباطات عنها سواء استنبطها هو او غيره .

الوجه الثانى : المحقق من يدرك الحقائق و المدقق من يدرك الدقائق . و فرق بين الحقيقة و الدقيقة .

فان الحقيقة للشئ الاصل له . و الدقيقة ما في ذلك الاصل من النكت و الاسرار . فعلى هذا صحّ ان يقال : فلان مدقق المحققين لا ان

يقال : هو محقق المدققين .

الوجه الثالث : المحقق العالم بالمسائل المدللة كالمقلّد العالم . و المدقق العالم بها من دلائلها و مآخذها كالمجتهد .

الوجه الرابع : هنا ستة ألقاب منها محقق . مدقق . امام . علاّمة. بحر العلوم . عالم الفن . فامام الفن هو المجتهد له المطلق . و المدقق هو المجتهد فيه . و المحقق له من يكون من اصحاب التخريج . و العلاّمة هو الماهر فيه مع التفوق في سائر الفنون . فهو و بحر العلوم بمعنًى . و العالم به من يكون بارعًا فيه و له قدم تكون لأعلامه فارعة .

فهذه خمس طبقات . فمن الاولى ابوحنيفة وصاحباه في الفقه . و ابوالاسود الدئلى في النحو رحمهم الله تعالى . اصحاب تأسيس قواعد الاصول و استنباط احكام الفروع .

و من الثانية الطحاوى و الكرخى في الفقه . و الخليل و سيبويه و الكسائى و الفراء و الاخفش و غيرهم في النحو رحمهم الله تعالى . فهم يقدرون على الاجتهاد في المسائل التي لارواية فيها عن اهل الطبقة الاولى. و على الاستنباط حسب اصول قرروها فهم اهل التدقيق .

و من الثالثة اصحاب التخريج كابى بكر الرازى في الفقه و كالمازنى و المبرد و الزجاج في النحو رحمهم الله تعالى و غير ذلك من اصحاب التحقيق . فهم لاحاطتهم بالاصول يقدرون على تفصيل قول مجمل ذى وجهين و حكم مبهم محتمل الامرين .

و من الرابع اصحاب الترجيح من المقلدين كالقدورى و صاحب الهداية في الفقه . و كابى على الفارسى و السيرافي و السكاكى في النحو

و بعض علوم الادب رحمهم الله تعالى . فشانهم تفضيل بعض الروايات على بعض آخر . بقولهم : هذا اصحّ و اولى روايةً و اوضح درايةً .

و من الخامسة طبقة العلماء القادرين على التمييز بين الاقوى و القويّ و الضعيف كصاحب الوقاية و المختار في الفقه . و كابن جني و الزمخشرى و ابن الحاجب و ابن الشجرى و ابن هشام و ابن مالك و ابوحيان رحمهم الله تعال في النحو . فهم العلماء به .

فلا يقال لابن الحاجب " رحمه الله " مثلاً علامة . و لذا قال العصام في حاشية شرح قول الجامى رحمه الله تعالى (للعلامة المشتهر الخ) : في وصف ابن الحاجب بالعلامة نظر . لان هذا انما يناسب فيما بين العلماء بمن جمع جميع اقسام العلوم كما هوحقها من العقلية والنقلية. و ليس ابن الحاجب الاّ من العلماء في العلوم النقلية .

و لذا خصّ (١) من بين العلماء قطب الدين الشيرازى بالعلامة . حيث سبق العلماء كلهم في جميع اقسام العلوم . مامن علم الاّ و هو فيه

---

(١) **قولى خصّ** الخ . قال العلامة محمد امير في شرح شذور العرب لابن هشام ص٣ : التاء في علامة لتاكيد المبالغة لا للمبالغة . لانها حاصلة بصيغة فعال .

اقول : و ردت هذه التاء في غير صيغ المبالغة كراوية اى كثير الرواية كما في الاشمونى . فالاحسن ان يقال : انها للمبالغة . اذ التاكيد اتفاقى من مجامعة الصيغة . لابحسب اصل الوضع .

ثم اشتهر ان العلامة من حاز المعقول و المنقول .

قلت : لعله من قولهم . الشئ اذا اطلق انصرف لاكمله و الاّ فالعلامة كثير العلم . و لو بفنّ واحد . و اما دعوى ان العلامة حقيقة لم يثبت الا للقطب الشيرازى فمحل تأمل . انتهى .

اوحديّ و ما من مقصد الاّ وهو فيه ألمعيّ . و كأنه بني كلامه على عدم الاعتداد بالعلوم العقلية . انتهى بتغيير .

الوجه الخامس : المحقّق للفنّ العالم به . و المدقّق له المدرك له .

و الفرق بين التحقيق و التدقيق كالفرق بين الرؤية و الادراك . ففى الرؤية يحصل العلم بالشئ بدون احاطة . و في الادراك يتأتّى العلم بالشئ مع الاحاطة به . و يستلزم الثانى الاول و لا عكس . فرؤية ا لله ثابتة و ادراكه اى الاحاطة به منتف قال تعالى : لا تدركه الابصار. كذا في كتب العقائد .

الوجه السادس : المحقق من له ملكتان ملكة الفهم و ملكة الافهام . اذ تحقيق مسألة مثلاً لايكون الاّ بالفهم اوّلاً ثم بالافهام ثانيًا .

و المدقق من له ملكة الفهم اعم من ان تكون له ملكة الافهام او لا بان يكون دقيق النظر غيرقادر على كمال الافهام ..فعلى هذا الوجه المحقق اعلى من المدقق .

الوجه السابع : المحقق من يقرر المسائل . و المدقق من يحررها و يهذبها . و ربّ رجل علمنا انه يقدر على التقرير دون التحرير . كخير اللحقة بالمهرة ميرباقرداماد فان دأبه اطناب مملّ مخلّ لاخذ المقصود من كلامه المغلق .

الوجه الثامن : المحقق من يحقق المسائل الحقة الثابتة عند اهل الفنّ و يعقلها . و المدقق من يعقل المسائل الغريبة الغير المعروفة عند عامة اهل العلم ايضًا .

الوجه التاسع : مدقق الفن مجتهده المطلق كالفارابى للمنطق ولذا

اشتهر بالمعلّم الثانى . و محققه المجتهد فيه كابى على بن سينا له .

الوجه العاشر : المحقق العارف بظواهر العلوم . و المدقق العارف ببواطنها و دقائقها .

و ليس المراد بالظواهر ما يكون غلطًا في نفس الامر كما يقال : هذا الكلام حقّ ظاهرًا و باطل في نفس الامر . بل المراد بالظواهر الحق المتبادر الى الذهن بدون امعان نظر . فالفرق بينهما مثل الفرق بين العالم و الصوفي الصالح العارف با لله .

و النسبة بين الحقيقة و الدقيقة كالنسبة بين الشريعة والطريقة . و بين الاسلام و الايمان . و بين اللسان والقلب . والكلام انما هو في الفؤاد و اللسان عليه دليل .

الوجه الحادى عشر : المحقق من يعرف مراد عبارات القوم . و المدقق من يعرف مرادهم منها بعد التفتيش .

فالمحقق في المنطق مثلاً من يعلم ان العلم هو الصورة . و المدقق من يقول ان العلم عندهم هى الحالة الادراكيّة . وتسمية الصورة علمًا مجاز . كما قال به المدقق محبّ ا لله البهارى رحمه ا لله تعالى في السلّم .

الوجه الثانى عشر : المحقق العارف بالقضايا الكليات و جزئيّاتها الظاهرة . و المدقق العارف بجزئيّاتها الخفيّة ايضًا .

الوجه الثالث عشر : الامام و المدقق و المحقق والعلامة في الفنون على الترتيب كالحاكم و الحجة و الحافظ و المحدّث عند المحدّثين .

فالحاكم من احاط بجميع الاحاديث و ما لها و ما عليها . و تحته الحجة . وهو من احاط علمه بثلاثمائة الف حديث . و الحافظ من احاط

بمائة الف حديث . و المحدّث دونه و هو المشتغل بالحديث روايةً و درايةً الجامع للرواة و الروايات .

و المراد ههنا مطلق التشبيه بهم في المراتب الأربع اذ لايعلم اعداد مسائل الفنون كما يعلم عدد الاحاديث .

الوجه الرابع عشر : المدقق وصف باعتبارالنظرفقط. لاختصاصه بوصف الدقة . و المحقق وصف باعتبار الأقوال الحقة . و المذهب الحق . و العقيدة الحقة . و الدين الحق .

و يؤيده قول السعد رحمه الله تعالى في شرح العقائد : ان الحق يطلق على هذه الاربعة . و يقابله المخطئ في ذلك . و المدقق يقابله الظاهرىّ .

الوجه الخامس عشر : المدقق وصف باعتبار مطابقة نظره الدقيق لنفس الامر . و المحقق وصف باعتبار مطابقة الواقع لأقواله . مأخوذ من الحق الذى هو وصف الواقعة .

الوجه السادس عشر : المدقق وصف باعتبارالدلائل . فان الدقيق انما يكون النظر . والمحقق وصف باعتبار النتائج التي تحققت و ثبتت بهذه الدلائل . فالانسان بعد تدقيق النظر يحقق النتائج و يثبتها .

﴿ **حيث قال** ﴾ كلمة "حيث" للمكان اى ذكره في موضع قال فيه . او لتعليل الحكم السابق اى محصوله ما ذكره السيّد لانه قال الخ . مبنيّة على الضمّ لازمة الاضافة الى الجمل و مثلها كلمة " اذ " هذا عند الجمهور . و اما عند الكسائى فينقاس اضافتها الى المفرد ايضًا كقول الشاعر :

* ببيض المواضى حيث لىّ العمائم *

قاله ابن هشام في اوضح المسالك .

ثم في بنائها مع اضافة هى من خواصّ الاسم اشكال .

و **الجواب** : ان اضافتها لعدم ظهور اثرها في المضاف اليه كلا اضافة .

﴿ **كما انّ** ﴾ ههنا مسائل متعدّدة استصعبها المدرّسون و المتعلمون .

المسألة الاولى : مثل هذا التركيب من معضلات استعجمت على كثير من الافاضل .

و حلّه ان الكاف جارة و في حقيقة لفظة " ما " وجوه متعددة .

الوجه الاوّل ان تكون كافّة كما في " ربّما و قلّما و طالما " و منه . ربما يودّ الذين كفروا . و قولهم : كن كما انت . قال ابن هشام : و منه قوله تعالى : اجعل لنا الها كما لهم الهة .

و **الوجه الثانى** ان تكون موصولة و مابعدها صلتها . و المناسب على هذا ان يقدر بعدها فعل يؤخذ من فحوى كلمة " انّ " اى كالذى حقق انّ في الخارج الخ . قال ابن هشام : ويحتمل ذلك قوله تعالى : كما لهم الهة . و التقدير كالذى هو لهم الهة .

و **الوجه الثالث** ان تكون نكرة تامة. وقوله : انّ في الخارج الخ . بدل عنه او عطف بيان . وعلى الاوّل والثالث يجب ان يقدر " انّ " قبل قوله : في الذهن معقول الخ . صرّح به العلامة الصبان .

و **الوجه الرابع** ان تكون مصدريّة بعدها فعل محذوف . لان

حرف المصدر لايدخل على مثله . و التقدير كما ثبت انّ الخ . و على هذا يقدر " ثبت انّ " قبل قوله : في الذهن معقول الخ . صرّح به العلامة الشيخ الصبان في حواشى شرح السلم المنظوم ص٢٩ للشيخ الملوى رحمه الله تعالى .

المسألة الثانية : اعلم . ان التشبيهات تعين على فهم المراد لا سيّما المبتدئين في الفنّ .

فاقول : لك ان تشبه المعني المستقلّ و غير المستقل بعدة أمور تيسيرًا لفهم المعني الاسمى و الحرفي .

الامر الاول ما في الشرح . ذكره السيد . و حاصله التمثيل و تشبيه المعقول بالمحسوس .

و تفصيله ان لنا ظرفين ظرف الذهن و ظرف الخارج . و الموجودات نوعان ذهنيّة وخارجيّة . و المعني من الموجودات الذهنية . ثم ان الذهن مع ما فيه مخفى و غائب عن حواسنا والخارج مع ما فيه ظاهر لها .

ثم يعلم كل انسان ان الموجودات الخارجية بعضها مستقلّ غير محتاج الى المحل . و هو الجوهر كالجسم . و بعضها محتاج الى المحلّ غير مستقلّ وهو العرض كالسواد . فالجسم مستغن عن المحل. والسواد محتاج الى الجسم الذى هو محلّ له . و هذا ظاهر .

ثم يقال في الاول : انه موجود قائم في ذاته و بذاته . و في الثانى انه موجود في غيره و قائم بغيره .

ثم لما كان هذا ظاهرًا كما قلنا . و كان المعني الموجود في الذهن

ايضًا قسمان كذلك الاّ انه ليس بظاهر . شبّهه بالموجود الخارجى تشبيه الخفى بالظاهر . و قال : كذلك في الذهن الخ .

اى المعني المعقول في الذهن قسمان الاول مستقل غير محتاج و هو الملحوظ في ذاته , هو الاسم و الفعل . و الثانى غير مستقلّ محتاج الى المتعلق و هو الملحوظ تبعًا و آلة للغير و هو الحرف .

ثم يقال في الاوّل انه معني حاصل في ذاته وبذاته . و في الثانى انه معني حاصل في غيره و بغيره .

و كما لايلزم ظرفية الشئ لنفسه هناك لايلزم هنا ايضًا . فلا اشكال على ابن الحاجب بارجاع الضمير المجرور الى المعني .

الامر الثانى ما ذكره ايضًا السيّد رحمه الله تعالى في حواشى المطول . و هو التشبيه بالمرآة و المرئى .

والمنظور في التشبيه الاول (اى التشبيه بالمرآة) الاستقلال وعدمه في الوجود. وفي الثانى (اى التشبيه بالمرئىّ) الرؤية والمشاهدة . مع بيان المحكوم عليه و به و اللحاظ بالذات وتبعًا . و قال الملاجمال رحمه الله تعالى : هذا التشبيه اقرب بفهم المبتدى .

و هذه عبارة السيد قال فيها ص٢٣١ : اعلم انّ نسبة البصيرة الى مدركاتها كنسبة البصر الى مبصراته .

و انت اذا نظرت في المرآة و شاهدت صورةً فيها فلك هناك حالتان . احداهما ان تكون متوجها الى تلك الصورة مشاهدًا اياها قصدًا جاعلاً المرآة حينئذٍ آلة في مشاهدتها اياها .

و لا شك ان المرآة مبصرة في هذه الحالة لكنها ليست بحيث تقدر

بابصارها على هذا الوجه ان تحكم عليها و تلتفت الى احوالها .

و الثانية ان تتوجه الى المرآة نفسها و تلاحظها قصدًا (كما اذا اردت شراء المرآة فتكون صالحة لان تحكم عليها . و يكون الصورة المرئيّة فيها حينئذٍ مشاهدة تبعًا غير ملتفت اليها) .

فظهر ان المبصرات مايكون تارة مبصرًا بالذات . و أُخرى آلة لابصار الغير . فقس على ذلك المعانى المدركة بالبصيرة اعني القوى الباطنة .

و استوضح ذلك من قولك " قام زيد " و قولك " نسبة القيام الى زيد " اذ لاشك انك تدرك فيهما نسبة القيام الى زيد . الاّ انها في الاول مدركة من حيث انها حالة بين زيد و القيام و آلة لتعرف حالهما .

فكأنها مرآة تشاهدهما بها مرتبطًا احدهما بالآخر . و لذلك لا يمكنك ان تحكم عليها او بها مادامت مدركة على هذا الوجه .

و في الثانى مدركة بالقصد ملحوظة في ذاتها . بحيث يمكنك ان تحكم عليها او بها .

فهى على الوجه الاول معني غير مستقل بالمفهوميّة . و على الثانى معني مستقل بها .

وكما يحتاج الى التعبير عن المعانى الملحوظة بالذات المستقلة بالمفهوميّة يحتاج الى التعبير عن المعانى الملحوظة بالغير . التي لا تستقل بالمفهوميّة . انتهى كلام السيد رحمه الله تعالى . وطويناه على غرّه .

الامر الثالث التشبيه بالوضوء و الصلاة . فكما ان الصلاة عبادة مستقلة . والوضوء عبادة تبعًا ومن حيث كونه شرطًا لها وآلةً لصحتها .

كذلك معني الاسم و الفعل مستقل . و معني الحرف تابع و آلة لهما . و لايستعمل الحرف بدون الاسم و الفعل . كما ان الوضوء لا يصحّ تكراره المحض و اعادته مرةً بعد أخرى بدون الصلاة و نحوها .

بل قال العلامة ابن عابدين الشامى رحمه الله تعالى في ردالمحتار : ان تكرار الوضوء بدون الصلاة اونحوها من العبادات التي لاتجوزبغير الوضوء بدعة. انتهى .

الامر الرابع : تشبيه معني الاسم و الفعل و الحرف على الترتيب بموضوع العلم الالٓهى و الرياضى و الطبيعى .

و تفصيل ذلك ان الموجودات ثلاثة اقسام . الاوّل مالايفتقر في الوجود الخارجى و الوجود الذهني اى التعقل الى المادة كالاآله . و العلم باحواله علم الٓهى . و الثانى ما يفتقر فيهما كالانسان و الجسم . و العلم باحواله هوالعلم الطبيعى . والثالث مايفتقر في الخارج فقط دون التعقل . كالكرة . و العلم باحواله هو العلم الرياضى .

ثم الكلمة ايضًا على ثلاثة اقسام . فالاسم مثل الالهى لا يحتاج في التعقل و الوجود الخارجى اى في الاستعمال و المحاورات الى الغير اى الى غير الاسم نحو" زيد قائم " فانه كلام مفيد بدون ضم غير الاسم اليه و هو الفعل و الحرف .

و الفعل نظير الرياضى يحتاج في الاستعمال الى ذكر الاسم و هو الفاعل .

و الحرف كالطبيعى يفتقر في الوجود الخارجى اى في الاستعمال و التعقل كليهما الى الغير .

فائدة جليلة

ثم كما ان اعلى المدارج في العلوم انّما هوالعلم الالهى . ولذا سمّى بالعلم الاعلى. ثم العلم الرياضى ولذا سمّىالعلم الرياضى بالعلم الاوسط.

اسفلها العلم الطبيعى . و لذا سمّى العلم الطبيعى بالعلم الادنى .

كذلك اعلى مراتب الكلمة الاسم ولذا سمّى بالاسم من السمو و هو العلو . و لذا يصلح لامرين ان يحكم عليه و به .

و ادناها الحرف و لذا سمى بالحرف . و هو الطرف . لكونه على طرف . و لذا لايصلح لواحد منهما .

و اوسطها الفعل فيصلح منهما لواحد . و هو ان يحكم به .

فان قلتَ : لم لم يعكس الامر في الفعل بان يصلح للحكم عليه دون الحكم به ؟

قلتُ : لان المحكوم عليه اصل لكونه موصوفا و ذاتا . و المحكوم به تابع لكونه صفة . والوجود الخارجىاصل للوجود الذهني الظلى غالبًا. و الفعل مستقل في الوجود الذهني فقط . فيناسبه ان يصلح من بين هذين الحكمين لما هو ظلّ و تبع فقط . و هو الحكم به . هذا فانه لطيف .

فـــائدة

قال العبد الضعيف الروحانى: قد نبع من هذا البيان وجه تسمية الاسم اسمًا ماخوذا من السمو بمعني العلو . و لن تجده عند غيرنا .

و قد تحيّر كثير من العلماء الاعلام في وجه تسمية الاسم على مذهب البصريين . مع انهم يرجحون مذهب البصريّة .

حتي ادعى بعضهم انه لايعلم وجه قوىّ للتسمية علىهذا القول .

فرجحوا مذهب البصريّين بالنسبة الى التصريفات . و مسلك الكوفيين بالنسبة الى وجه التسمية. لكونه ظاهرًا. وحتي خبط فيه العلامة البيضاوى رحمه الله تعالى . كما لايخفى على من طالع بحث البسملة في تفسيره .

﴿ **في الخارج** ﴾ المقابل لظرف الذهن . و هو المراد هنا . و هو خبر مقدم " لانّ " و " موجودًا " اسم لها مؤخّر .

فــــائدة

للخارج عندهم معان عديدة . منها ما ذكرنا .

و منها نفس الامر يقال : هذا الحكم ثابت في الخارج اى نفس الامر بدون فرض فارض . و يقابله الفرض .

و منها المحكى عنه الذى يكون للخبر دون الانشاء . و يقابله الحكاية . كقولهم في حدّ الخبر . هو مايكون لنسبته خارج تطابِقُه اولا تطابقه .

و منها العرضى . و يقابله الداخل . و هو الذاتى .

﴿ **مَوجُودًا** ﴾ **ان قلت** : السوفسطائية يُنكرون الموجودات الخارجية و العلم بها فكيف التشبيه بها ؟

قلتُ : اتفق العقلاء على ثبوت الموجودات الخارجيّة و لا عِبرة بِشرذمة قليلةمن الحكماء كالسفهاء الذين سفهوا انفسهم وضلّوا سبيلهم. على انّ المحقق الطوسى (١) انكر في حواشى كتاب المحصل للرازى

---

(١) **قال الطوسى** في حواشى المحصّل للرازى ص٢٣ : اقول . ان قومًا من الناس يظنون ان السوفسطائية قوم لهم نحلة ويتشعبون الى ثلاث طوائف . اللا ادرية . والعنادية . والعندية . و اما اهل التحقيق فقد قالوا : هذه اللفظة من لغة اليونانيين . معناه علم الغلط .

وجود السوفسطائية .

فـــائدة

ههنا قول آخر هو حق عند الصوفية . و هو انه لا وجود في الخارج الاّ لله تعالى و ما سواه سراب . و هى مسألة وحدة الوجود . و نحن لاّ نعتقد صحة وحدة الوجود .

﴿ **قائِمًا بذاته** ﴾ **ان قلت** : ما مصداق القائم بذاته ؟

قلت : يقال له . العين و مصداقه عند الفلاسفة شيئان الجوهرو الواجب تعالى . و عند المتكلمين ثلاثة أشياء الجسم و الجزء له الذى لا يتجزّى والواجب تعالى. والاولى ان لايدخل فيه الواجب و يُقيّد بالممكن بدليل مقابله .

فـــائدة

خالف هذا الحكم المتقدّم النجار من المعتزلة حيث قال : العالم أعراض مجتمعة و لاوجود للاعيان الممكنة و يقرب قوله : من قول الصوفيّة .

﴿ **و موجودًا** ﴾ آخر فانّ النكرة اذا اعيدت يرادبها معني آخر .

قالوا : و ليس يمكن ان يكون في العالم قوم ينتحلون هذا المذهب . بل كل غالط سوفسطائى في موضع غلطه .

و كثير من الناس يتحيّرون و لا مذهب لهم اصلاً . وقد رتب ايرادات و اسئلة ذلك المتحيرون من طلبة العلم . و اسندوها الى السوفسطائية . و الله اعلم بحقيقة الحال . انتهى باختصار .

﴿ **قائمًا بغيره** ﴾ [١] و عارضا له .

ان قلت : ما مصداق " الغير " و ما اسمه ؟

قلتُ : يقال له . العرض و هو المصداق له .

ان قلتَ : ما مفهوم الغيريّة و ما معناها ؟

قلت : الغيريّة عند الفلاسفة التغاير مفهومًا . فيكون الشئ غير شئ اذا خالفه مفهومًا . و المتغايران المتخالفان مفهومًا سواء ينفكّ احدهما عن الآخر في الخارج كالحجر والانسان اولا كالانسان والناطق.

و عند المتكلّمين الغيرية بمعني جواز الانفكاك . فالصفات اللازمة لموصوف تغاير الموصوف عند الفلاسفة للقطع بتغاير المفهومات . و اما عند المتكلّمين فليست بمغايرة له . لعدم جواز الانفكاك خارجًا .

والمراد من الغير في الشرح اصطلاح الفلاسفة . حيث قال " قائما بغيره " فاطلق القول بالمغايرة بين العرض و محله . و هذا انما يصح

---

(١) **المراد بالغير الذات** . وهى ما يقوم بنفسه فيشمل الجوهر و العرض ايضًا . بناءً على جواز قيام العرض بالعرض . كما هو مذهب البعض . وان منعه المتكلّمون . فمعروض العرض امران تارةً يكون جوهرًا . و تارة عرضًا .

قال عبدالحكيم في حواشى المطول ص٢٩٧ . في تفصيل حد الصفة للرضى . انها تابع دال على ذات و معني : المراد بالذات ما يقوم بنفسه . و لا يرد الحركة الشديدة . و السريعة . و البطيئة . فانها ذات بالنسبة الى ما يقوم بها . و ان كانت قائمة بالغير بالنسبة الى موصوفها . انتهى .

و قال السيد في حواشي المطول ص١٦١ : ان للذات معانى. احدها الحقيقة . فيتناول الجواهر والاعراض . والثانى القائم بذاته فلا يتناول الاعراض . والثالث المستقل بالمفهومية . اى المعني الملحوظ بالذات . و هذا معني ما قالوا : الذات ما يصحّ ان يعلم و يخبر عنه . انتهى .

على مذهبهم .

ان قلت : ما معني القائم بذاته و القائم بغيره ؟

قلتُ : عند الفلاسفة معني القائم بذاته من الممكنات ان يكون مستغنيًا عن محل يقوم به . و معني القائم بغيره اختصاصه به بحيث يصير الاول نعتا و الثانى منعوتا . كقولك في السواد القائم بالجسم : جسم اسود . فيطلق العرض عندهم على صفات ا لله تعالى .

و اما عند المتكلمين فمعني الاول اى القائم بذاته ان يتحيّز بذاته اى يحصل في المكان قابلاً للاشارة و غير تابع تحيّزه لتحيّز شئ آخر .

و معني الثانى اى القائم بغيره ان يتحيّز بحيث يكون تحيّزه تابعًا لتحيز محلّه و موضوعه . و هو الجوهر . فلا يطلق عندهم العرض على صفات ا لله لعدم التحيز .

فـــائدة

اتفق جمهور العقلاء على وجود العرض في هذا العالم خلافًا لابن كيسان من المعتزلة حيث زعم ان العالم أعيان و لا وجود للاعراض . و قول ابن كيسان هذا مكابرة .

﴿ **كذلك في الذهن** ﴾ ههنا مسائل متعدّدة نافعة .

المسألة الاولى . هذا الكلام من هنا الى سطرتين مشبّه مؤخر. و قوله : كما انّ في الخارج الخ . مشبه به مقدّم كما تقول : كاسد زيد . و لا يجتمع " كما " و " كذلك " الاّ و يقدّم المشبّه به .

المسألة الثانية . هنا اشكال لهج به الطلبة كثيرًا في مثل هذه المواضع . وهو ان كلمة " كذلك " للتشبيه فايرادها بعد قوله : " كما "

تكـرار و لغو .

و **الجواب** عن هذا الاشكال العويص المشهور من وجوه .

الوجه الاول ان كلمة "كذلك" لتاكيد (١) التشبيه السابق صرّح به الشيخ الصبّان .

ان قلت : من اينَ احتيج الى التاكيد ؟

قلت : لتقديم المشبّه بهِ . والاصل تاخيره . و لبعد مبدئه من مبدأ المشبّه . و لبعد الكاف التشبيهيّة عنه و ليمتاز بالفصل بها بين المشبّه به و المشبّه . و لذا يورد غالبًا الكاف التشبيهيّة في الوسط .

---

(١) **قولى لتاكيد** : و نظير اجتماع كلمتي التشبيه كاجتماع الفائين في قول ا لله تعالى : فبذلك فليفرحوا . قال الواحدى : الفاء الثانية زائدة . كما في قول الشاعر :

* فاذا هلكت فعند ذلك فاجزعى *

فالفاء في " فاجزعى " زائدة كذا في الخازن .

و في خلاصة الكشاف . الفاء الاولى مرتبطة بماقبلها . و الثانية بفعل محذوف .

و قيل : الفاء الاولى زائدة . وفي المدارك . الفاء داخلة على معني الشرط كأنه قيل : ان فرحوا بشئ فليفرحوا بذلك . انتهى . و في البيضاوى ايضًا كذلك .

و نظير تاكيده لطول المشبه و بعد الكاف . قوله تعالى : و لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا و يحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب .

قال العلامة الآلوسى والامام الرازى رحمهما ا لله تعالى : قوله: فلا تحسبنهم . تاكيد لتحسبنّ . الاول . والعرب كما قال الزجاج : اذا اطالت القصة تعيد " حسبت وما اشبهها " اعلامًا بان الذى جرى متصل بما قبله و توكيد له .

فتقول : لا تظنن زيدًا اذا جاءك و كلمك بكـذا و كـذا فلا تظنّه صادقا . توكيدًا و توضيحًا . و الفاء زائدة . كما في قوله :

* فاذا هلكت فعند ذلك فاجزعى *

فقوله . بمفازة مفعول ثان للفعل الاوّل . انتهى كلامه بتصرف .

الوجه الثانى ذكر كلمة " كذلك " لتوهم عدم ذكر حرف التشبيه . كما قد يتوهم غير المذكور في حكم المذكور نحو . ايراد الفاء بعد قولهم " و بعد " على توهّم " امّا " والتوهم باب وسيع ولنا فيه جزء مفرد اتينا فيه بلطائف و اسرار .

ثم ان بُعد قوله " كما " عنه يزيد التوهم قوةً و بهاءً و رشاقةً .

الوجه الثالث ان الكاف في " كما " للتقييد دون التشبيه . فلا تكرار .

كما قال بعض شرّاح المطوّل : ان الكاف في قوله " الغرابة كما يفهم من كتبهم كون الكلمة الخ " للتقييد. راجع المطول ص٢٤ وهامش شرح الصدر لهداية الحكمة من بحث الهيولى .

الوجه الرابع ما قيل : ان الكاف للتشبيه و " كذلك " لكمال التشبيه . كما يقال : فلان فَعَلَ فِعلَ فلان حَذو النعل بالنعل . فنفس التشبيه علم من قوله : فعل فعل فلان . و ما بعده لتكميله .

ومن هذا القبيل قولهم : فلان اشبه بابيه من الليلة بالليلة . والتمرة بالتمرة . و القُذّة بالقُذّة . و الغراب بالغراب . صرّح به الامام الهمذانى رحمه الله تعالى .

الوجه الخامس ان الكاف في " كما " للتشبيه في صفة مّا و " كذلك " لبيان ان التشبيه في الصفات المذكورة من القيام بالذات و بالغير و استعمال " في " و غير ذلك .

و لذا لايستعمل لفظ " كذلك " اولا يغلب الاّ في المشبّه به المقدّم مع بعض صفاته . فلا يقال : كزيد كذلك عمرو. و وجه ذلك ان اسماء

الاشارات يشاربها الى الاشياء مع بعض صفاتها .

المسألة الثالثة . المراد من الذهن القوى الدماغيّة الرأسيّة. هذا عند ارباب المعقول . و عند المحدثين و الفقهاء هو القلب . و هو في الجانب الايسر من الصدر . و هو مستقرّ العقل و العلم عندهم . و عند الفرقة الاولى مستقر العقل و العلم انما هو الدماغ .

﴿ **معقول** ﴾ **ان قلت** : يجب اسقاط كلمة " معقول " اذ هو ما حصل في العقل . و هو لا يكون الا كليّا . و المعني الذى نحن بصدده قد يكون جزئيا و محسوسًا بالحواس ؟

قلت : المراد منه هنا مطلق المعلوم و المدرك بالحواس الظاهرة و الباطنة و بغيرها . و وجه الاطلاق ان العقل ملاك جميع الادراكات . او يقال : الحواس آلات للعقل و المدرك لجميع الادراكات سواء كانت بالحواس او غيرها انما هوالعقل كما صرّح به المحققون راجع شرح العقائد للسعد وغير ذلك (بل المدرك هو النفس عند الفلاسفة والعقل والحواس آلات لها) فيصح اطلاق معقول على جميع المدركات بدون تأويل . و للاشارة الى هذا الدفع زاد بعده قوله (١) : ﴿ **هو مدرك** ﴾ فهو تفسير معنوى لما قبله و الاّ فالمعقول لا يدرك ثانيًا .

﴿ **قصدًا** ﴾ مفعول مطلق اى ادراكًا قصديًّا او حال من ضمير مدرك .

---

(١) قولى قوله : ولو لا هذه النكتة لكفى ان يقال : كذلك في الذهن معقول قصدًا الخ.
ان قلت : فلم لم يكتف بقوله . في الذهن مدرك . باهمال معقول .
قلت : للاشارة الى ما ذكرنا ان العقل اصل .

﴿ **ملحوظًا في ذاته** ﴾ صفة ثانية للادراك المحذوف اى ادراكًا ملحوظًا في ذاته او حال و هو الاولى .

فان قلت : ما فائدة زيادة قوله : ملحوظًا في ذاته . بعد قوله : قصدًا . و الظاهر يقتضى انه عبث ؟ و هذا السوال اداره االمشتغلون لدىّ فيما بينهم كثيرًا .

و الجواب عندى من هذا السوال اللطيف من وجوه متعددة .

الوجه الاول ان تغاير المراد ثابت. فلاعبث . لان قوله " قصدًا " يدل على كون الادراك مقصودا بناءً على جعله مفعولاً و قوله " ملحوظًا في ذاته " يدل على كون المدرك مقصودا بناء على جعله حالاً .

الوجه الثانى بالعكس مع عكس البناء .

الوجه الثالث الاحتراز عن معني الحرف. اذ الحرف ايضًامقصود. الاّ انه ليس ملحوظًا في ذاته . فخرج به الحرف عن حدّ الاسم .

و توضيحه ان للقصدِ مَعنيين . الاول لحاظ الشئ في ذاته . فالملحوظ في ذاته هو المقصود في ذاته . و هو المعني العرفي . و يقابله التبع و التابع . يقال : هذا مقصودى لا ذاك .

والثانى المعني اللغوىّ . وهو التوجّه الى الشئ بنوع ارادة . يقال : قَصَده و اليه . اراده و توجّه اليه فهو مقصود .

و معني الحرف ايضًا مقصود بهذا المعني . لانه حاصل في الذهن . اذ لا حجر في التصور . والحصول في الذهن لاَ يكون بدون الالتفات اليه و ارادة حصوله فيه .

و ايضًا هو موضوع له فلا بدّ فيه من قصده تعيين اللفظ له .

الوجه الرابع انه اتى به للمشاكلة اللفظية مع مقابله . حيث قال فيه " لملاحظة غيره " فهو من قبيل جزاء سيّئة سيئة مثلها .

الوجه الخامس اتى به ليتعلق به الظرف و هو " في ذاته " فان تعلقه به من الفهم اقرب و في اللسان احسن بالنسبة الى تعلقه بقوله " قصدًا " .

الوجه السادس و هو الاحقّ بالقبول . انه اتى به لتكميل تطبيق الكلام بالمثال باستعمال نحو كلمة " في " ففى المثال قيل : "القائم في ذاته و بذاته . والقائم بغيره" وهنا يقال : "الملحوظ في ذاته و بغيره و لغيره" .

الوجه السابع انه علة لكون المدرك اوالادراك قصدًا اى لما ان المدرك ملحوظ في ذاته كان مقصودًا كما يقال : في مقابله اى انما كان المدرك تبعًا لكونه آلة لملاحظة الغير . و الشئ بالضدّ يعرف .

الوجه الثامن الاشارة الى ان الفرق بين المعني الاسمى و الحرفي باللحاظ والاعتبار كما سبق في المهم الرابع المذكور في المقدمات. فراجعه

الوجه التاسع الاشارة الىاستقلاله المراد من كون المعني في نفسه. فهو بيان له . اى المراد من كون المعني في نفسه الاستقلال و اللحاظ في ذاته و عدم الاحتياج . كما فصّلت في المهمّ الاول المذكور في المقدّمة السابعة في اوائل هذا الكتاب فانظر فيه .

الوجه العاشر الاشارة الى وجوب اعتبار قيدين في معني الاسم. و هما القصد و الاستقلال اى اللحاظ في ذاته كما لا مندوحة في المعني الحرفي عن قيدين التبعيّة و الآليّة. و لايغني ذكر احدهما عن الآخر فذكر الاوّل و قال : قصدًا . و الثانى و قال : ملحوظًا في ذاته .

الوجه الحادى عشر اراد بيان مرتبة يتفرّع عليها صلاحيّة المعني للحكم عليه و به . و تفصيل ذلك سبق في المهم الحادى عشر .

الوجه الثانى عشر انه اراد به دفع السوال السادس للامام الرازى رحمه الله تعالى . و قد ذكرناه في المهمّ الثامن في اوّل هذا الكتاب .

الوجه الثالث عشر انه للاحتراز عن المعني الحرفي. لوجود القصد بالتبع فيه . لان مطلق القصد يعمّ القصد بالذات و بالعرض .

قال السيد في حواشى المطول في بحث التقوّى ص١٠٣ : و الحق في الجواب أن يقال : ان مطلق القصد يتناول القصد بالذات و القصد بالتبع . انتهى .

و هذا غير الجواب الثالث لبنائه على المعني العرفي واللغوى بخلاف هذا . و لا يذهب عليك ان بعض هذه الاجوبة يرجع الى بعض في بادى النظر . نعم ان دقّقت النظر يحصل لك الفروق الدقيقة والاسرار اللطيفة.

﴿ **يَصلح** ﴾ مضارع معلوم من باب فتح لا من الافعال ﴿ **ان يحكم** ﴾ اى لان يحكم بتقدير اللام .

ان قلت : فما وجه حذف اللام ؟

قلت : حذف الجارّ مع " اَن " و " اَنّ " كثير منقاس . صرّح به الجامى في بحث التحذير .

ان قلت : فهو اذاً من قبيل قوله تعالى : و اختار موسى قومه اى من قومه ؟

قلت : لا . فان هذا باب آخر يسمّى باب الحذف و الايصال

لا ينقاس . صرّح به النحاة . بخلاف ما نحن [١] فيه . والفرق ظاهر عند من له ذوق اساليب الكلام .

ومن ذلك الباب قوله تعالى: تبغونها عوجًا. اى تبغون لها. ومنه :

فتولى غلامهم ثم نادى   اظليمًا اصيدكم ام حمارًا

اراد اصيد لكم .

ان قلت : لم لم يكتف الشارح بقوله " يحكم عليه و به " بدون زيادة قوله " يصلح " و ما النكتة في زيادته ؟

قلت : فيه نكتة دقيقة . و هى انه بصدد بيان المعانى الموضوع لها للكلمات . و بالوضع يثبت صلاحيتها لهما اى للحكم عليها و بها او عدمهما. ولا يثبت به وقوعهامحكوما عليها وبها اوعدم وقوعها كذلك.

---

(١) **قولى ما نحن** : فانّ ما نحن فيه من باب الاضمار . و قوله تعالى . من باب الحذف . قال العلامة عبدالعزيز البخارى في شرح اصول فخر الاسلام البزدوى المسمى بكشف الاسرار ج١ ص٧٨ :

الاضمار ما له اثر في اللفظ كقوله . وبلدة . اى و ربّ بلدة . وقوله . االله لافعلن . بالجرّ . والحذف بخلافه . كقوله تعالى : واختار موسى قومه . اى من قومه . و قول الرجل : االله لافعلنّ.كذا . بالنصب . وقد يتوسع فيطلق احدهما على الآخر . انتهى بتغيير . و يسمّى هذا اضمارًا لغويًا .

و للاضمار اقسام ثلاثة سوى ما ذكرنا . قال العلامة عبدالعزيز في كشف الاسرار ج١ ص٧٦ :

اعلم : ان عامة الاصوليين جعلوا ما يضمر في الكلام لتصحيحه ثلاثة اقسام . ما اضمر ضرورة صدق المتكلم . كقوله عليه السلام : رفع عن امتي الخطأ . الحديث . و ما اضمر لصحته عقلاً نحو. قوله تعالى : واسئل القرية. وما اضمر لصحته شرعًا . كقول الرجل: اعتق عبدك عني بالف . و سمّوا الكل مقتضى . انتهى .

فالواضع يجعلها بحيث تستعدّ لهما او لا تستعدّ . و اما كونها محكومًا عليها او بها بالفعل فالحاكم به العقل دون الواضع . لان الحكم بشئ على شئ يحصل بقصد المتكلم دون الواضع للغة .

و هذا كما قال السعد رحمه الله تعالى في المطول باحثا في الاسناد العقلى : ان الحاكم به هو العقل دون الوضع . لان اسناد كلمة الى كلمة شئ يحصل بقصد المتكلم دون الواضع. فان " ضرب " مثلا لايصير خبرًا عن زيد بواضع اللغة . بل بمن قصد اثبات الضرب فعلاً له .

و انما الذى يعود الى الواضع انه لاثبات الضرب دون الخروج و في الماضى دون المستقبل . انتهى .

﴿ **عليه و به** ﴾ ههنا ابحاث متعددة نافعة جدًّا اذكرها تبصرةً .

البحث الاوّل : **إن قلت** : ما وجه صلاحية الاسم للحكم عليه و به ؟

قلت : وجه ذلك ان الصالح لهما لا يكون الا ما هو ملتفت اليه بالذات . بداهة انّ النفس مجبولة على انها ما لم تلتفت الى شئ قصدًا لا تتمكّن من الحكم .

البحث الثانى : قال شراح السلّم : انّ الاسم من خواصّه كونه محكومًا عليه . و من لوازمه ان يكون صالحًا للحكم به . و الفعل من لوازمه الحكم به و عدم كونه محكومًا عليه .

البحث الثالث : ان قلت : ما مصداق المحكوم عليه و به ؟

قلت : يدخل في مصداق " المحكوم عليه " الفاعل . و نائبه . و المبتدأ . و الموصوف . و ذوالحال . والمميَّز . كذا في الدراية شرح الهداية

النحوية . و المقدم . اى الشرط . كذا في السلّم .

و أما المفاعيل الاربعة اى المفعول به و المفعول فيه و المفعول معه و المفعول له فليست محكومًا عليها صراحة . الاّ انها دخلت فيه تاويلاً . فان كل واحد منها كأنه حكم عليه بوقوع الحدث عليه . او فيه . او معه . او له .

نعم لايدخل فيه " المفعول المطلق " لكونه حدثا يحكم به لاعليه .

و كذا دخل فيه المضاف اليه . في نحو غلام زيد حيث حكم فيه على زيد بثبوت الغلام له و نسبته اليه . راجع البحث الرابع الآتى . ففيه تصريح الايمة بما قلنا .

و اما " المحكوم به " فدخل فيه الفعل . و المفعول . و الخبر . و القسم الثانى من المبتدأ ؛ نحو أضارب زيد عمرًا . و التالى . اى الجزاء . و الحال . و التمييز . و المضاف . و الصفة .

ثم الدليل على كون الصفة و الجزاء و الحال من باب المحكوم به تصريحاتهم لاسيما حيث قالوا : انّ الانشاء لا يقع حالا . و لا صفة . ولاجزاءً . الاّ بتقدير " مقول و نحوه " مثل التقدير في المحمول الانشائى . لان كلها اخبار وحكاية والانشاء لا يصلح للاخبار والحكاية عن المحكى عنه .

و قال السعد رحمه الله تعالى : قالوا : الاوصاف قبل العلم بها اخبار . كما انّ الاخبار بعد العلم بها اوصاف .

و يدلّ على ثبوت الحكم في المركبات التقييدية قول المحقق الثانى العلامة التفتازانى رحمه الله تعالى : في المطول . حيث نقل عن البعض انه

لا فرق بين النسبة في المركب التام و غيره الاّ بانه ان عُبّر عنها بكلام تام يسمّى خبرًا و تصديقا . كقولنا " زيد انسان " او بكلام ناقص يسمّى مركبًا تقييديًا و تصورًا كما في قولنا " يا زيد الانسان او الفرس " .

و ايّاما كان فهو امّا مطابق فيكون صادقا او غير مطابق فيكون كاذبًا " فيا زيد الانسان " صادق " و يا زيد الفرس " كاذب و " زيد الفاضل " محتمل . انتهى .

و انت تعلم : ان المطابقة للمحكى عنه و عدمها لا يكون الاّ بوجود الحكم و المحكوم عليه و به ففى " يا زيد الانسان " حكم بثبوت الانسان لزيد " فزيد " محكوم عليه و" الانسان " محكوم به وذلك صادق و في . يا زيد الفرس . حكم بثبوت الفرس له كذلك . و ذلك كاذب .

و كذا يدل على ثبوت الحكم في المركبات الناقصة اى المركبات التقييديّة ما قال المحقق الشيخ عبدالغفور في شرح الفوائد الضيائيّة لملا جامى رحمهما الله تعالى : ان الحكم المتعلق بالمضاف قديعتبر قبل الاضافة ثم يعتبر الاضافة . كما يقال في : علامة الرجل لحيته . ان معناه علامة الرجل اللحية . و اللحية مضافة اليه مختصة به . فالاضافة لتاكيد الحكم . انتهى .

فانظر كيف اثبت الحكم في الاضافة و تاكيده . و وجود الحكم يقتضى وجود المحكوم عليه و به .

فلا يرد ما اعترض الفاضل العصام رحمه الله تعالى : حيث قال : لا يخفى انه كما لايصلح الملحوظ تبعًا ان يكون طرفا للحكم . كذلك لا يصلح ان يكون طرفا لنسبة توصيفيّة كانت او اضافية او تعليقية .

فالاولى ان يوسع الدائرة بحيث يستفاد منها اختصاصُ الموصوفية و كون الشئ صفة و مضافا و مضافًا اليه و مفعولاً و ملحقًا به بماسوى الحرف . انتهى بتغيير .

قلت : وجه عدم الورود انّ دائرة كلام الشارح وسيعة شاملة لكل ما يجب شمولها له . لان المراد من " الحكم " المعني اللغوى الشامل لجميع النسب لا المعتني الاصطلاحى و هو . النسبة التامة .

و نظير تعميم الحكم ما عمّم الفاضل عبدالغفور رحمه الله تعالى الاسناد في بحث الفاعل فقال : المراد من الاسناد في قوله . الفاعل ماasnد اليه . النسبة ناقصة كانت او تامة خبرية او انشائية مثبتة كانت او منفية محققة او مفروضة . انتهى . وطالع البحث الرابع الآتى يزد فؤادك ثلجًا .

البحث الرابع : اعلم : انّ المتبادر من المحكوم عليه . المبتدأ و الفاعل . عند الاطلاق ومن المحكوم به . الفعل والخبر . و هكذا " المسند و المسند اليه " و قد يراد بكل ذلك المعني الاعمّ كما سبق في البحث الثالث .

ثم من لطائف الادب وبدائع مطالب ذوى الارب انّ المحكوم عليه قد يطلق على المحكوم به و بالعكس . و يطلق المسند على المسند اليه و بالعكس . وكذا المضاف يطلق على المضاف اليه وبالعكس . هذا خلاف ما اشتهر .

و هذه حوالات و نقول متعددة لاقوال العلماء الكبار تؤيّد ما ذكرت . أدرجهاهنا لزيادة طمانينة قلوب الناظرين في هذا الكتاب .

فمما يدلّك على ذلك قول السكاكى حيث قال في المفتاح في

المسند السببى : هو ان يكون مفهوم المسند مع الحكم عليه بانه ثابت للشئ . انتهى .

فهذا تصريح بانّ المسند اى المحكوم به يطلق عليه المحكوم عليه .

و قال المحقق عبدالغفور رحمه الله تعالى والفاضل عبدالحكيم رحمه الله تعالى و غيرهما من كبار العلماء في بحث الفاعل و كون المبتدأ امّ المرفوعات : ان ما عدا المبتدأ من المرفوعات بل الفضلات من المفعول فيه و له و الحال و غير ذلك كل ذلك يصلح ان يردّ اليه . انتهى .

وقال العلامة الچلپى في حواشى المطول ص١٣٧ في المسند السببى: ان كل جزء من أجزاء الكلام فضلة كان او عمدة يكون محكومًا عليه ضمنا بما هو له . فالمسند مثلا حكم عليه بانه ثابت للمسند اليه . و المفعول به حكم عليه بانه واقع عليه الفعل . انتهى بزيادة .

و قال السيد رحمه الله تعالى في شرح المفتاح في بحث تعريف المسند السببى : كل جزء من أجزاء الجملة عمدة كانت او فضلة قد حكم عليه ضمنًا بما هوله. فالمسند قدحكم عليه بانه ثابت للمسند اليه . والمفعول به قد حكم عليه بانه واقع عليه الفعل وقس على ذلك . انتهى.

و في الخضرى شرح ابن عقيل في بحث الاضافة : و يسمّى الاول مضافًا و الثانى مضافًا اليه و قيل : بالعكس و قيل : كل منهما لكل منهما . انتهى .

و في الهمع : الاول قول سيبويه . لان الاول هو الذى يضاف الى الثانى فيستفيد منه تخصيصًا او غيره . انتهى . فالاقوال ثلاثة .

و قال الحافظ السيوطى رحمه الله تعالى في الهمع : و تجرى هذه

الاقوال في المسند و المسند اليه . فقيل المسند الاول مبتدأ كان او غيره و المسند اليه الثانى . و قيل : عكسه . و قيل : يجوز ان يقال . كل منهما في الاول و الثانى . و الاصحّ قول رابع . ان المسند المحكوم به و المسند اليه المحكوم عليه .

و تجرى هذه الاقوال ايضًا في البدل والمبدل . والاصح هنا ان الثانى البدل و الاول المبدل منه . كما يؤخذ من مبحثه . انتهى .

البحث الخامس : اعترض عليه الفاضل العصام في شرح الجامى بان الاولى ان يقال " يصلح لان يكون مسندًا و مسندًا اليه " مكان ما قال الجامى رحمه الله تعالى "يصلح ان يحكم عليه و به". ليكون وجهًا لتخصيص الاسناد بالاسم و الفعل . انتهى .

قلت : بل الاولى عندى ما قال الشارح الجامى رحمه الله تعالى و ذلك لوجوه متعددة دقيقة لطيفة .

الوجه الاول : انما قلنا : انّ الاولى ما قال الشارح الجامى رحمه الله تعالى : لانّ "الحكم" اشمل من "الاسناد" و ادخل في توسيع الدائرة . حيث لا يتحاشون عن اطلاق لفظ "الحكم" في الاضافات وبعض التوابع كالصفات و الفضلات و غير ذلك كما لاح لك من البحث الرابع .

بخلاف " الاسناد " فان غاية ما يعمّم الاسناد ما قلنا في البحث الثالث : ان يدخل فيه النسبة الناقصة ايضًا .

و اما تعميمه بحيث يشمل نسبة الفضلات والملحقات فلا يصحّ .

الوجه الثانى : وعلى التسليم فهو محض حكم عقلىّ لم يثبت عن السلف و هم العمدة في مثل هذا : بخلاف تعميم الحكم فانه منقول عن

السلف. كما صرّح به السكاكى رحمه الله تعالى في كلامه السابق ذكره في البحث الرابع .

الوجه الثالث : و على تسليم تعميم الاسناد عنهم . فلم يثبت عنهم و لا يكاد اطلاق المسند اليه و المسند على نحو الفضلات .

الوجه الرابع : ومع هذا اى عدم ثبوت اطلاقهما على الفضلات يمجّه الذوق السليم والطبع المستقيم لاشتهارهما في الفاعل والمبتدأ والخبر و الفعل .

بخلاف اطلاق المحكوم عليه و به على الفضلات حيث ثبت كما نقلنا عَن السيد و الچلپى رحمهما الله تعالى و غيرهما في البحث الرابع تعميم المحكوم عليه . فيقاس عليه المحكوم به . لكونهما اخوان اضافيّان لا يتحقق احدهما الاّ ويتحقق الآخر فايّ الامرين يكون محكومًا عليه يكون الآخر محكومًا به .

الوجه الخامس : لانّه لو قال يصلح ان يكون مسندًا اليه و به لتبادر الذهن الى المعني الخاص الغير المراد . وهو طرفا الكلام التام فقط او الناقص ايضًا. لكثرة دورانهما ودوران الاسناد في المتن اى كتاب الكافية بهذا المعني المخالف لتوسيع الدائرة .

بخلاف ما قال الشارح الجامى رحمه الله تعالى . حيث لم يثبت دوران المحكوم عليه و به في المتن في المعني الغير المراد .

الوجه السادس : و ايضًا مقصود الشارح الجامى رحمه الله تعالى ذكر ما يتفرّع على المعني . والمعني انما يوصف بالحكم عليه وبه. لابكونه مسندًا اليه و مسندًا . فانهما من اوصاف الالفاظ في عرفهم .

صرّح به السعد رحمه الله تعالى في اوائل بحث الاسناد الخبرى من شرح التلخيص . و من ههنا خطّأ من عرّف الاسناد بانه الحكم بمفهوم لمفهوم ثبوتًا او نفيًا .

ان قلت : مراد السعد التفتازانى رحمه الله تعالى ما يراد به في عرف اهل المعانى لا النحاة و كلامنا في عرف النحاة لا في عرف اهل المعانى .

قلتُ : ان الدليل الذى ذكره الفاضل عبدالحكيم رحمه الله تعالى يشهد باشتراك هذا العرف . حيث قال في شرحه للمطول ص٨٢ : انما كانا من اوصاف الالفاظ. لان احوالهما المبحوث عنها انماتعرض للالفاظ كالذكر و الحذف و كونه معرفة ضمير او اسم اشارة و علمًا و نكرة و كون المسند اسما او فعلاً او جملة و الفصل بين لفظيهما .

و ما قيل : ان الخواصّ و المزايا انما تعتبر اوّلاً في المعانى . فاللائق باصطلاح اهل المعانى ان يعتبر المسند و المسند اليه من اوصاف المعانى فليس بشئ . لاستلزامه ان لا يكون علم المعانى باحثا عن احوال اللفظ . انتهى باختصار .

فكما يبحث في علم المعانى عن ذكرهما او حذفهما و نحو ذلك يبحث عن ذلك في النحو ايضًا . فالمسند و المسند اليه عند جميع اهل العربية من اوصاف اللفظ .

الوجه السابع : و ايضًا كلام الشارح هنا على منهاج اهل المنطق و نمط اصحاب المعقول . و هم لا يسمّون بالمسند اليه و المسند .

بلِ يسمّون الجزء الاول من الحمليّة موضوعًا و الثانى محمولاً . و

من الشرطيّة الجزء الاول مقدما و الثانى تاليًا . و من مطلق القضيّة الجزء الاوّل محكومًا عليه والثانى محكومًا به . كما صرّح به الشيخ المحقق محبّ الله رحمه الله تعالى و شراح كلامه في بحث القضيّة . هذا . و الله اعلم و لله الحمد و المنّة .

الوجه الثامن : و ايضًا الاسناد و الحكم كلاهما خاصّ بالاسم و الفعل . محتاج كل واحد الى وجه و دليل . فمن اين اولوية ما ادّعاه العصام رحمه الله تعالى ؟

ان قلت : مراده . ليطابق كلامه ما سيأتى من ذكر الاسناد في خواصّ الاسم . مع ذكر وجه ذلك .

قلت : قول العصام في عبارة الاعتراض المتقدم " بالاسم والفعل " بذكر الفعل . يردّ هذه الارادة . اذ لم يذكر في هذا الكتاب الاسناد من خصائص الفعل .

و على تقدير تسليم ان مراده هذا و ذكر " الفعل " استِطرادًا نقول : ان الشارح ذكر هناك الاسناد مع وجه التخصيص . فلو ذكره هنا ايضًا لكان ذكره هناك تكرارًا. فذكر الشارح قدس سرّه ههنا الحكم دون الاسناد لان التاسيس اولى من التاكيد و التكرار . هذه وجوه ثمانية دقيقة نافعة جدًّا لاهل العلم الهمنيها ربّى . و لله الحمد .

الوجه التاسع : اجاب البعض عن اعتراض المولى العصام رحمه الله تعالى : ان المراد من " المحكوم عليه وبه " هو المسند اليه و المسند به . من قبيل ذكر الخاصّ و ارادة العام . انتهى .

اقول : هذا لا يصحّ . بل لو عكس القول و قال : ارادة الخاص

و ذكر العام . لكان له وجه . فان المحكوم عليه وبه يطلقان على المقدّم و التالى في الشرطيّة على مذهب المنطقيين و لا يقال لهما : المسند اليه و المسند .

البحث السادس : اعلم : ان للمحكوم عليه عدة ألقاب . الاول الموضوع . و الثانى المبتدأ . والثالث المحكوم عليه . والرابع المسند اليه . و الخامس الذات . و السادس المحدّث عنه . و السابع المخبر عنه .

قال السيد في التعريفات : و يسمّى الاول مبتدأ و مسندًا اليه و محدّثًا عنه .

و الثامن الفاعل للفعل و ما يشبهه . و التاسع المقدم في الجملة الشرطيّة على مذهب المنطقيين القائلين بان الحكم في الشرطيّة انما هو بين المقدم و التالى .

و امّا على مذهب اهل العربية فالمقدم قيد للمسند في الجزاء وليس المقدّم بمحكوم عليه .

و لى رسالتان مفردتان بديعتان في اختلاف هاتين الطائفتين في محل الحكم في القضية الشرطية اوردت فيهما ثمرات اختلافهم و نتائج افكارهم ما خلت عنه الزبر و هما من رسائلنا المنطقية .

و العاشر المحكوم به . و الحادى عشر المسند .

ثم اعلم انّ المحكوم به ايضًا له ألقاب كثيرة كما ان للمحكوم عليه ألقابًا كثيرة جمعتها من كتب القوم .

فالاول المحمول . و الثانى الخبر . و الثالث المحكوم به . و الرابع المسند به . والخامس الصفة . والسادس المحدّث به . و السابع المخبر به .

و الثامن الحديث .

قال السيد في تعريفاته ص٢ : و الثانى يسمّى خبرًا و حديثا و مسندًا . انتهى .

و التاسع الفعل وما يشبهه هذا للفاعل. العاشر التالى في الشرطيّة. و الحادى عشر المحكوم عليه . والثانى عشر المسند . والثالث عشر المسند اليه . كما ذكرنا في البحث الرابع .

البحث السابع : المفهوم من هذا الكلام ان كل ما هو مدرك قصدًا و ملحوظ في ذاته يصلح ان يحكم عليه و به . و هذا باطل . لان معني الفعل مدرك قصدًا و ملحوظ في ذاته مع انه لا يصلح لان يحكم عليه . و يجاب عن هذا الاشكال بعدّة أجوبة دقيقة .

الجواب الاول : انّ قوله "يصلح الخ" قضية مانعة الخلو . و الواو بمعني " او " اى هذا المعني لا يخلو عن صلاحيّة احدهما . واما الاجتماع فجائز و ليس بواجب .

ففى الاسم اجتمع الصلاحيّتان احدهماكونه محكومًا عليه والثانى كونه محكومًا به . و في الفعل تتأتى الصلاحية الواحدة فقط و هو كونه محكومًا به : فلا اعتراض .

و اما مجيئ الواو بمعني " او " فكثير في كلام العرب و العلماء . قال ابن هشام في المغني : منه قولهم في التقسيم . الكلمة اسم و فعل و حرف . قاله ابن مالك في التحفة . و منه .

* كما الناس مجروم عليه و جارم *

و منه قولهم : جالس الحسن و ابن سيرين . اى او ابن سيرين . و

منه قول الشاطبي في باب البسملة : وصِل واسكتا. قال شارحوا كلامه : المراد . او اسكتا .

قال ابن مالك رحمه الله تعالى في شواهد التوضيح في شرح الصحيح للبخارى ص٧٦ : وكما استعملت " او " بمعني الواو استعملت الواو بمعني " او " وعلى ذلك حمل على بن الحسين رضى الله تعالى عنهما قوله تعالى: مثني و ثلاث و رباع . انتهى .

الجواب الثانى : انّ المذكور حكم الاسم فقط . فلا يرد عدم صدقه على الفعل .

و وجه ذلك انّ تحقيق الشارح هذا و ان كان يعم الاسم و الفعل و الحرف الا ان المنظور له في هذا البحث الطويل و الباعث عليه بيان الفرق بين الاسم و الحرف فقط . لانّ المقام مقام حدّ الاسم . وكان فيه قيد " في نفسه " مخرجًا للحرف الذى معناه في غيره . فاحتيج الى توضيح معني المخرِج و المخرَج و بيان حقيقتي الحرف و الاسم .

و يدلّ على ذلك كلامه في اثناء البحث اشارةً و تصريحًا . فانّه مَثّل اوّلاً بالابتداء الاسمى و الحرفي في قوله : فالابتداء الخ .

و ثانيًا حصّل معناهما بقوله : و الحاصل الخ بذكر وضع الاسم و الحرف و لم يذكر وضع الفعل .

و ثالثًا قال في آخر البحث : و بما سبق من التحقيق ظهرانه لا يختلّ حدّ الاسم جمعًا و لا حدّ الحرف منعًا الخ .

فالمقصود بالذات من هذا البحث انما هو الفرق بين حقيقتي الاسم و الحرف فقط .

نعم حصل من هذا التحقيق معرفة شان الفعل ايضًا بانه المدرك قصدًا الملحوظ في ذاته . لاشتراكه مع الاسم في قيد قوله " في نفسه " و للاشارة الى هذا الاشتراك قال قبل الحاصل : و هذا هو المراد بقولهم : ان للاسم و الفعل معني كائنًا في نفس الكلمة . انتهى .

الاّ ان معرفته غير مقصودة . و فرق بين ان يكون الشئ حاصلاً من الشئ من غير قصد و بين ان يكون مقصودًا منه .

صرّح بالفرق بين الحاصل و المقصود التفتازانى في شرح تلخيص المفتاح المختصر . و احاله الى دلائل الاعجاز للشيخ عبدالقاهر . راجع مختصر المعانى ص٩٣ .

الجواب الثالث : على التسليم و تسليم ان الواو للجمع اقول و با لله التوفيق : انه اثبت لمطلق المعني الملحوظ في ذاته حكمين . و هو أن يصلح لان يحكم عليه وبه . لا للمعني الملحوظ المطلق .

و فرق بين مطلق الشئ . و الشئ المطلق . فانّ الاوّل مع حكمه يتحقق بتحقق بعض افراده . والثانى لايتحقق الا بتحقق جميعها . فيكفى لصدق هذه القضيّة صلاحيّة الاسم فقط لكلا الحكمين .

الجواب الرابع : ان معني الفعل باعتبارذاته يصلح لان يحكم عليه و به جميعًا الاّ ان الواضع وضعه لان يكون محكومًا به ابدًا .

و فيه نظر لان ذات الامور الاصطلاحيّة كالفعل انما هو ما وضعه الواضع له . فلما وضع الفعل لمعني يكون مسندًا ابدًا صحّ ان يقال : ان ذاته من حيث انها ذات لا تصلح لان يحكم عليها . اللهم الاّ ان يقال : ان تقييده بان يكون مسندًا داخل في العنوان فقط . فالموضوع له مطلق

المعني .

الجواب الخامس : ان الفعل يصلح ان يحكم عليه و يخبر عنه عند بعض المحققين كالامام الرازى رحمه الله تعالى واتباعه وهذا القدر يكفى.

قال الامام في تفسيره الكبير ج١ ص١٨ : ما خلاصته اتفق النحويّون على ان الفعل لا يصحّ الاخبار عنه . اذ لا يجوز ان يقال : ضرب قتل .

و هذا باطل . لان المثال الواحد لا يكفى لاثبات القانون . و الاّ يلزم ان يكون الاسم مثل الفعل . اذ لا يقال " جدار سماء " .

و لان في قولنا : ضرب فعل . المخبر عنه ان كان اسمًا كان حكم الفعل عليه كذبًا. وان كان فعلاً كان الفعل من حيث انه فعل مخبرًا عنه.

و لوقوعه مخبرًا عنه في كلام الله .

ثم قال فيه ج١ ص١٨٣ في تفسير قوله تعالى : سواء عليهم أانذرتهم ام لم تنذرهم الآية : ان سواء خبر مقدم . و اانذرتهم . الآية . مبتدأ . و هو فعل . ثم اطنب في تقرير مرامه .

و قال فيه ج٥ ص١٣٠ في قوله تعالى . ثم بداهم من بعد ما رأوا الأيت ليسجننّه حتي حين : ان قوله " بداهم " فعل . و فاعله قوله : ليسجننه . و لا دليل على تاويلات النحاة في هذه المقامات . هذا فذلكة كلامه المطنب المسهب .

و منه ما ورد في الحديث "زعموا مطيّة الكذب" و قولهم "تسمع بالمعيدىّ خير من ان تراه " برفع " تسمع " و لم يريدوا اللفظ بل المعني . صرّح به الحافظ السيوطى رحمه الله تعالى في شرح جمع الجوامع ج١

ص٥ .

الجواب السادس : الحكم ضربان لفظى ومعنوىّ . والاول يجرى في الفعل ايضًا فيصح به وقوعه محكومًا عليه . ومنه قولهم : ضَرَبَ فِعل . و في الحديث : زعموا مطية الكذب .

و لا يجب لصحة كلام الشارح صلاحيته لجميع انواع المحكوم عليه . كما لا يجب لصدق قول اهل المنطق " التصور يتعلق بكل شئ " تعلق جميع اقسام التصور بكل شئ . اذ لا يتصور كنه البارى تعالى. هذا.

و اول من قسّم الاسناد الى اللفظى و المعنوى ابن مالك رحمه ا للّٰه تعالى في شرح التسهيل .

قال الشيخ يسين في شرح الالفيّة ج١ ص٧ : و في الشاطبي ان القرافي و ابن هانئ وافقا ابن مالك في اثبات الاسناد اللفظى و خالفوا جميع النحاة حيث لا اسناد عندهم الا المعنوى . انتهى .

ثم يرد على هذا الجواب و الجواب الخامس ان على هذا يصلح الحرف ايضًا لان يحكم به او عليه . فلا يصح قوله بعد هذا : انه لايصلح لهما .

اللهم الا ان يقال الاسناد المعنوى قوى و اصل و اللفظى بخلافه . فالمنفى من معني الحرف الاول فقط . اذ نفى الاسناد القوى عن الحرف لضعف معناه لا يستلزم نفى الاسناد الضعيف و لايقتضيه . فصحّ قوله : انه لا يصلح لهما . مع ثبوت الاسناد اللفظى له .

و امّا المثبت للمعني الملحوظ في ذاته . فهو الاصلى و الفرعى كلاهما بقرينة ان اثبات الحكم القوىّ له لقوّة معناه يقتضى اثبات الحكم

الفرعى الادنى بطريق الاولى . هذاما عندى وا لله اعلم فتأمّل فانّه دقيق .

الجواب السابع : عند المحقق القاضى البيضاوى رحمه ا لله تعالى و من نحا نحوه . يصحّ ان يخبرعن الفعل اخبارًا معنويًا .

وطريقه ان الفعل عندئذٍ يستعمل في جزء معناه تجوّزًا وهو الحدث فصحّ الاخبار عن الفعل في الجملة . و هذا القدر يكفى . و بني عليه البيضاوى قوله تعالى : سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم . و لا تحسب ان الفعل عندئذٍ يكون اسمًا . اذ هو لا يؤوّل لفظه بالاسم كما يؤوّل به حين دُخول حروف المصدر عليه . بل هو فعل لفظًا و معنًى . ثم جرّد لاحد مدلوليه بدون التصرف في لفظه . و الاّ لم يكن مجازًا . فتأمّل . و يجاب بهذا قولهم : تسمع بالمعيدى خير من ان تراه .

الجواب الثامن : ان الفعل عندصاحب الكشاف ومن تبعه يصلح ان يحكم عليه حكمًا معنويًا رومًا الى المعني . و خرّج عليه كثيرًا من الآيات كقوله تعالى : سواء عليهم ءانذرتهم ان لم تنذرهم . وغير ذلك .

ففى هذا الوجه لا يُخصّ الفعل ببعض معناه و لا يجرّد . كما هو طريق البيضاوى رحمه ا لله تعالى. بل يبقىلفظ الفعل مع دلالته على جميع معناه الاّ انه ينظر فيه الى المصدر . فالمحكوم عليه هو الفعل مع المعني . و رجّحه الخفاجى رحمه ا لله تعالى على طريق البيضاوى .

قال الزمخشرى: وقد وجدنا العرب يميلون في مواضع من كلامهم مع المعانى ميلاً بيّنامن ذلك قولهم : لاتاكل السمك وتشرب اللبن . برفع تشرب . معناه لا يكن منك اكل السمك و شرب اللبن . و ان كان ظاهراللفظ على ما لا يصحّ من عطف الاسم على الفعل . انتهى .

هذا خلاصة ما ذكره الخفاجى رحمه الله تعالى في شرحه الكبير لتفسير البيضاوى ج١ ص٢٦٨ .

الجواب التاسع : هذا الجواب مبنيّ على مقدمة. وهى ان المذكور حكم من احكام المعني الملحوظ في ذاته. والبحث عن صلاحيّة الفعل لهذا الحكم وعدمها مسبوق بالبحث عن الفعل بانه هل هوَ داخل في الملحوظ في ذاته اولا .

و ان المراد من الملحوظ في ذاته الاستقلال من كل وجه اى بالمعني المطابقى او المراد منه الاستقلال في الجملة . اى اعمّ من ان يكون بالمعني المطابقى او التضمني .

و على الاول يراد في مقابله الآليّة و التبعيّة في الجملة . و على الثانى يراد في مقابله الآلية و التبعية من كل الوجوه كما هو مقتضى التقابل . و لا يلزم الواسطة .

و بعد ذكر التمهيد فاعلم انّ الجواب يصحّ بايّ احتمال شئت .

فاقول : اذا اريد به الاستقلال من كل الوجوه . لا يدخل الفعل فيه اى في الملحوظ في ذاته . فلا جناح في خروجه عن حكمه ايضًا .

اذ المعني المطابقى للفعل كما انه لا يصلح ان يحكم عليه . كذلك لا يصلح ان يحكم به . بل يدخل الفعل في مقابله . لملاحظة آليته و كونه تبعًا في الجملة اى بالنظر الى النسبة الداخلة فيه و صحّ القول : بان العفل لا يصلح للاخبار عنه وبه بالنظر الى النسبة فتأمّل . فعلى هذا كان سوال السائل لغوًا .

قال السيد رحمه الله تعالى في حواشى المطول ص٢٣٤ : و اما

مجموع معني الفعل المركب فهو غير مستقل بالمفهوميّة . فلا يصحّ ان يقع محكومًا به فضلاً عن ان يقع محكومًا عليه. كما يشهد به التامل الصادق. انتهى .

فـــائدة

من هنا[1] علم ضعف مـا اشتهر مثل اشتهـار قفانبك علـى ألسـنة العلماء ان الفعل وضع لان يحكم به .

و وجـه الـضعف انه اسم لمجموع الامـور الثلاثة وهذا المجمـوع لا يكون مسندًا فضلاً عن ان يسند ابدًا فما هو مشهور علـى الألسـنة فهـو عندى كلام ظاهرىّ لافهام المبتدئين و تعليمهم لا تحقيقى .

ان قيل : لعل مرادهم من " الفعل " في قـولهم : الـفعل وضـع لان يحكم به . المعني التضمني . و هو الحدث . لا مجموع الامور الثلاثة .

قلت : ارادة المعني الـتضمني منه خلاف الـتبادر . و على الـتسليم فخلاف ما يساق له عادة مثل هذا الكلام .

الجواب العاشر : انه اذا أُريد بـه الاسـتقـلال في الجملـة . فمعني الفعل داخل فيه وفي حكمه . اذ معناه التضمّني و هو الحدث يصلح نظرًا

---

(١) **قولى من هنا** : كما قـال الـعلامة الشنوانى : **ان قلت** : لم اطبقـوا على تاويلـه مـع صدوره عمن يوثق بعربيته . و هلا قالوا : انه فعل وقع محكومًا عليه .

قلت : لاجماعهم على ان الحدث المدلول عليه الفعل لا يكون الا مسندًا ابدا. فجعله مسندًا اليه خرق لاجماعهم . انتهى .

فهذا كلام ظـاهرى لعـدم المنافاة بين كون الحدث مسندًا و بين كـون الـفعل مسندًا اليه . لان الاول جزء و لا يجب اتحاد حكم الجزء و الكل . الا تـرى الى وقـوع الجملة مسندًا مع ان بعض اجزائها مسند اليه .

الى ذاته ان يحكم عليه و به .

الجواب الحادى عشر : ان معني الفعل ليس بقسم مستقل للمعني. فلا يدخل في هذين القسمين للمعني . لا في الملحوظ في ذاته . لوجود النسبة فيه . ولا في الملحوظ تبعًا و آلةً للغير . لثبوت الحدث فيه .

فالفعل مركب من المعني الاسمى والحرفي. فتقسيم مطلق المعني مع قطع النظر عن كونه مدلولا لللفظ ثنائىّ .

ثم كما ان المعني الاسمى و الحرفي يحتاج الى التعبير عنه كذلك المعني الفعلى المركب منهما يحتاج اليه. ولهذا صارت اقسام الكلمة ثلاثة. و كذا صارت اقسام المعني المقيّد بكونه مدلول اللفظ ثلاثة . و صار تقسيمهما ثلاثيّا .

و امّا مع قطع النظر عن دالّه و قطع ربط المعني بلفظه فالمعني ضربان . و الضرب الثالث و هو معني الفعل مركب منهما .

و لما لم يدخل الفعل في الاسم و الحرف . فلا وصمة في عدم صدق احكامهما عليه .

هذا فانه دقيق وبالحفظ حقيق خلت عنه زبر السالفين والآخرين. ومن سوانح اوقات وردفيها ان لربّكم في دهره نفحات الا فتعرّضوا لها . الحديث .

الجواب الثانى عشر : هذا المذكور من الاجوبة المتقدمة هو النهج الذى جاريت به القوم طلقًا طلقًا . و سايرتهم ذملانا و عنَقًا . و انجدت الاخوان ما يورث فطانةً و حذقا . و الاّ فتباين المقسم مفهومًا و احكامًا للاقسام لا يضرّ بل هو واقع .

الا ترى ان الكلمة اسم و مستقلة يحكم عليها و بها و كذا معناها . و لا كذلك أقسامها . فان الفعل لا يحكم عليه . و الحرف غير مستقل لا يحكم عليه و به .

و الا ترى ان المفهوم كلى . مع انه مقسم للكلى و الجزئى . و الجزئى يُقابل الكلى .

فههنا المدرك قصدًا الملحوظ في ذاته مقسم للمعني الاسمى و الفعلى . و المذكور بعده و هو قوله " يصلح ان يحكم عليه و به " بيان حكم المقسم مع قطع النظر عن الاقسام . فلا وَصمة في . ان لا يصلح الفعل لهذا الحكم بتمامه اذ لا يجب جريان احكام المقسم على كل قسم له و بالعكس سواء كانت الاحكام لفظيّةً او معنويّة .

هذا آخر البحث السَّابع . فاحفظه و تفكر فيما فيه حقّ التفكر فقد اتينا فيه بنفائس و بدائع لا تجدها في غير هذا الكتاب .

البحث الثامن : ان قلت : للاسم و الفعل و الحرف خواصّ و احكام كثيرة . فما وجه تخصيص هذين الحكمين بالذكر بان اثبتهما للملحوظ في ذاته و نفاهما عن مقابله . و المراد من الحكمين الحكم عليه و به .

قلت : هذا اشكال قوى و له اجوبة متعدّدة نذكرها فيما يلى .

الجواب الاول : المنظور هنا ذكر الاحكام المعنويّة . و ليس عندهم حكم معتوى بحيث يميّز بين المعنيين سواهما فخصّهما بالذكر . و اما سائر الخواصّ المذكورة في كتب النحو فلفظيّة .

الجواب الثانى : على التسليم فالمقصود هنا ذكر حكم معنوىّ

يشترك فيه المعني الاسمى والفعلى. وهما قسما الملحوظ في ذاته . ويميّزهما عن معني الحرف و لا يشترك الاسم و الفعل الاّ في حكم صلاحيتهما للحكم عليه او به .

ثم اعلم ان بين هذا التوجيه و بين التوجيه السابق فرقًا دقيقًا و يمكن القول باتحادهما .

الجواب الثالث : على التسليم فالمحكوم عليه من اعلى خواصّ الاسم و انفعها . فخصّه بالذكر. ثم ذكر معه المحكوم به . تعميمًا للفائدة و تكميلاً للعائدة . لكونهما اخوان اضافيّان لا يوجد احدهما بدون الآخر . ثم نفاهما عن المعني المقابل للملحوظ قصدًا لاكمال المقابلة .

قال الحافظ السيوطى رحمه الله تعالى في شرح جمع الجوامع ج١ ص٥ : من علامات الاسم الاسناد اليه . و هو من انفع علاماته اذ به يعرف اسميّة التاء من ضربتَ . انتهى .

وقال ابن هشام في شرح متنه . قطر الندى وبلّ الصدى ص٩ . وللاسم علامة معنويّة وهو الحديث عنه (اى الحكم عليه) وهذه العلامة انفع العلامات المذكورة للاسم . وبها استدل على اسميّة التاء في ضربتُ. الا ترى انها لا تقبل " ال " ولا تلحقها التنوين و لا غيرهما من علامات الاسم سوى الحديث عنه فقط . انتهى .

الجواب الرابع : حدّ كثير من العلماء الاقسام الثلاثة للكلمة بهما اى بالحكم عليه و به اثباتًا او نفيًا . فَعُلِم انّ لهما دخلاً شديدًا في حقائق الاقسام الثلاثة للاسم . و انهما عندهم بمنزلة الذاتيات لها تمييزًا .

كما قال الرازى رحمه الله تعالى في تفسيره ج١ ص١٨ : اعلم

ان تقسيم الكلمة الى هذه الاقسام الثلاثة من وجهين . الاول ان الكلمة اما ان يصحّ الاخبار عنها و بها و هى الاسم . و اما ان لا يصحّ الاخبار عنها و لكن يصحّ الاخبار بها و هى الفعل . و اما ان لا يصحّ الاخبار عنها و لا بها و هو الحرف . انتهى .

فهذا وجه الحصر و انت تعلم ان حدود الاقسام تعلم من وجه الحصر .

الجواب الخامس : انّه اِتّباع لسيّد زمرة النحاة سيبويه . حيث عرّف الاسم بانه هوالمحدّث عنه . كما نقل عنه ابن فارس في فقه اللغة .

و كفى بذلك فضلا و مزيّة للمحكوم عليه و جعله مدارًا لحدّالاسم . و كلام الامام امام الكلام . و الناس على دين ملوكهم ان خيرًا فخير و ان شرًا فشرّ . وباقى البيان والتقرير مثل ما سبق في الجواب الثالث .

الجواب السادس : انّما خصّهما بالذكر لدفع تَوهُّمٍ ناشئ من مثل قولهم الكثير الدوران : ضرب فعل . و مِن حرف جرّ . وهذه من .

و حاصل التوهّم انّ الاقسام الثلاثة كلها تصحّ ان تقع محكومًا عليها وبها . و لم يتحقق مثل هذا التوهم السائر في سائر العلامات و الاحكام و الخواصّ .

و وجه الدفع ان مناط الحكم عليه و به انما هو المعني الملحوظ في ذاته وعدمه. فالاسم بالمعني المطابقى والفعل بالمعني التضمني يصلحان لهما لكونهما ملحوظين في ذاتهما .

و الحرف بالمعني المطابقى و الفعل كذلك اى بالمعني المطابقى لا

يصلحان لهما اى للحكم عليه و به . لانتفاء اللحاظ في الذات . و "من" و "ضرب" في القولين السابقين اسمان و سيأتى بيان ذلك .

الجواب السابع : ان فيه ردًا على من عرّف الاسم بانه ما يقع محكومًا عليه . منهم سيبويه . و نقله الامام الرازى عن البعض في تفسيره حيث قال : الناس ذكروا في حد الاسم وجوهًا منها ان الاسم هو الذى يصح الاخبار عن معناه . انتهى .

و وجه الردّ انّ صلاحيته للحكم عليه متفرّعة على اللحاظ في الذات و مسبوقة به رتبةً . و التعريف بالفروع مع امكانه بالاصل خلاف الطبع و العقل .

و ايضًا يكون من باب الرسوم لا الحدود . قال الامام الرازى رحمه الله تعالى : اعلم ان صحة الحكم على ماهيّة الشئ حكم يحصل له بعد تمام ماهيته فيكون هذا التعريف من باب الرسوم لا من باب الحدود. انتهى .

﴿ **و معقول** ﴾ آخر ﴿ **هُو مُدرَك** ﴾ قد عرفت فائدة ذكر قوله : مدرك . بعد قوله : معقول ﴿ **تبعًا** ﴾ مفعول مطلق اى ادراكًا تبعيًّا بان يكون الملتفت اليه قصدًا و بالذات ادراك متعلقه و حصوله في العقل . و يكون ادراك معني الحرف وحصوله فيه ملتفتا اليه تبعًا و بالعرض بواسطة المتعلق .

او حال من الضمير في قوله : مدرك. اى تابعًا بان يكون المتعلق مدركًا مقصودًا بالذات. والمعني الحرفي مدركًا تابعًا له اى مقصودًا بالتبع.

و هذا كالعرض فانه تابع للجوهر في الوجود . و كذا وجود

العرض لوجود الجوهر . وكالوضوء فانه تابع في كونه عبادة لنحو الصلاة ممّا لا يصحّ بدون الطهارة . و كذا فعله لفعلها . فقوله : تبعًا . هنا في مقابلة قوله : قصدًا . هناك و قوله : ﴿ **آلة لملاحظة غيره** ﴾ في مقابلة قوله : ملحوظًا في ذاته . فمناط المعني الحرفي امران التبعيّة و الآليّة .

ثم اعلم : انّ ههنا مباحث ثلاثة تتعلق بالمعني الحرفي و حقيقة الحرف .

البحث الاول : المرادمن التبعيّة في الالتفات والملاحظة أن يكون ملاحظة العقل اياه و التفاته اليه بتبعية امر آخر هو ملتفت اليه بالذات . كالابتداء الذى هو آلة لملاحظة السير مثلا .

و ليس المراد التبعيّة في الوجود الذهني بان يكون حالاً في السير و يكون السير له محلاً على ما وهم . اذ ليست الصورة العقليّة للابتداء الجزئى حالّةً و حاصلةً في الصورة العقليّة للسير .

فانّ لكلّ واحد منهما صورة عقلية موجودة على حدة في العقل . الاّ ان حصول احدى الصورتين في العقل و التفاته اليها بتبع الآخر فاحداهما مقصودة تبعًا و الاخرى مقصودة بالذات .

كما انّ مشاهدة المرآة عند مشاهدة المرئىّ بالتبع فاحدهما مشاهد تبعًا و الآخر مشاهد قصدًا .

البحث الثانى : ان قلت : لم اتى بقوله . وآلة لملاحظة غيره . بعد قوله . مدرك تبعًا . و ما الفائدة في ذلك ؟

قلتُ : اتى به لبيان امور اربعة دقيقة لطيفة هى من الحكم التي هى ضالة العلماء و المتعلمين حيث وجدوها اخذوها و عضّوا عليها

بالنواجذ .

الامر الاول : الاشارة الى حقيقة الحرف بانه لابد لها من امرين التبعيّة و الآليّة . و لا يكفى القيد الاوّل .

ففيه ردّ على من اكتفى بالقيد الاوّل في حد الحرف . و قال : ان المراد من كون المعني الحرفي في غيره . ان يكون تابعًا له . و لايوجد بدون ذلك الغير . كما لا يخفى على من طالع كتب النحو .

الامر الثانى : دفع سوال استصعبه العلماء. وهو انه يلزم دخول المعانى الالتزاميّة و مدلولات دلالة الالتزام في المعانى الحرفية . لكون المدلولات الالتزاميّة تابعةً للمعانى المطابقيّة كما ان المعانى الحرف تابعة للغير و اللازم باطل .

و وجه الدفع انّ المعانى الالتزامية ليست بآلات لملاحظة المعانى المطابقيّة . و ان كانت تابعةً لها في الادراك .

اويقال : انّ المدلولات الالتزامية لاتدخل في حدّ المعانى الحرفية. لانّ المراد من قوله : تبعًا . ان يكون المعني الحرفي مقصودًا بالتبع . كما ذكرنا سابقًا .

و المعني الالتزامى و ان كان مدركًا بالتبع في مثل الصورة المذكورة الاّ انه لا يجب ان يكون مقصودًا بالتبع .

هذا على مسلك اهل الميزان الذين لايعتبرون في الدلالة القصد . بل يعتبرون الفهم فقط .

واما على قول اهل العربيّة حيث يشترطون فيه القصد والارادة . و هو مذهب ابن سيناء شيخ اهل المعقول كما ذكره الشيخ العصام رحمه

ا لله تعالى في بحث تعريف الاسم . فلا اشكال عندهم . اذ لا تدخل المعانى الالتزامية في المعانى الحرفية لانّ المدلول الالتزامى يكون عندهم مقصودًا بالذات بخلاف المعني الحرفي .

الامر الثالث : مثل الثانى دفع اعتراض . و هو دخُول المعني التضمني في معني الحرف . لكون المعني التضمنىّ تابعًا في الادراك للمعني المطابقى .

و وجه دفعه و سائر البيان مثل ما سبق في المعني الالتزامى .

الامر الرابع : دفع اشكال اورده الامام الرازى رحمه ا لله تعالى. و هو انّ الأعراض و الصفات تابعة لمحالّها و موصوفاتها فتكون الاعراض و الصفات معانى حرفية . و اسماؤها حروفًا و اللازم باطل .

و وجه الدفع ان الاعراض و الصفات و ان كانت تابعة لمحالها و موصوفاتها . الاّ انها ليست آلات لملاحظة الغير . هذا بالنظر البادى .

واما بالنظر الغائر فليست بتابعةٍ بالمعني الذى أريد في شرح المعني الحرفي فضلاً عن ان تكون آلاتٍ لان مرادنا من التبعيّة في الحرف التبعية في القصد و في الارادة و اللحاظ . و الاعراض و نحوها توابع في الوجود الخارجى فقط لا في القصد و اللحاظ .

البحث الثالث : ان قلت : كيف يكون الشئ آلة لملاحظة امر يغايره ؟

قلت : المراد بالغير المتعلق لا ما يغايره مطلقا و يباينه من كل وجه كما سيجئ .

﴿ **فلا يَصلَح** ﴾ المعني المدرك تبعًا و آلة للغير ﴿ **لشئ منهما** ﴾

اى المحكوم عليه و به اذ الصالح لهما لا يكون الا ما هو ملتفت بالذات بداهة . فان كل انسان يجد من نفسه عند عدم الالتفات الى شئ قصدًا عدم التمكن من الحكم عليه او به . و يجد عند الالتفات الى شئ قصدًا التمكن منه .

و النفس مجبولة على انها ما لم تلتفت الى الشئ قصدًا لا تتمكن من الحكم عليه و به .

الا ترى في الامور المبصرة اى المتعلقة بالبصارة انك حين رؤية وجهك في المرآة تتمكن من الحكم على الوجه لكونه مرئيًّا قصدًا . و لا تتمكن من الحكم على المرآة لكونها مرئيةً تبعًا. فكذا حال الامور المتعلقة بالبصيرة .

اعلم ان ههنا نكات . متعددة نافعة دقيقة .

النكتة الاولى : ان قلت : لم قال في الحرف " فلا يصلح الخ " بايراد الفاء و في مقابله اى في الاسم قال " يصلح " بلا ايراد الفاء و ما النكتة في ذلك ؟

قلت : الجواب من وجوه ثلاثة . الاول انه لمحوضة التفنّن في الكلام .

الوجه الثانى : ان صلاحية الاسم للحكم عليه و به او للحكم عليه فقط كانها داخلة في سنخ حقيقته و ماهيّته . مثل دخول الذاتيات في الذات . و لذا حَدّ الاسم سيبويه و كثير من العلماء بانه ما يصلح لان يحكم عليه . كما سبق في المقدمات و المهمات . فلا يناسب ذكر الفاء في حد الاسم اذ الفاء تدل على تغاير ما بعدها لما قبلها .

بخلاف الحرف . فانّ عدم صلاحيته لهما ليس بمثابة الذاتيات لـه لكون الحرف وجوديًّا . و العدم مطلقًا لا يدخل في ذات الوجودى .

فزاد الفاء في بيان الحرف تنبيهًا على انه غير داخل في معناه و لا كالداخل فيه بل هو حكم من احكام الحرف وخارج عن ذات الحرف و حقيقته .

ان قلت : هم يقـولـون في تعريف الحرف . انه مـا لا يدل على معناه في نفسه و نحو ذلك . و هذا يدل على دخول العدم فيـه و على انّ الحرف عدميّ .

قلت : لا ريب في ان الحـرف وجـوديّ اى مـن المـوجـودات الذهنيّة . يدلّ عليه قوله " و معقول هو مدرك تبعًا الخ " .

و لكونه من اقسام الوجودى و هو " الكلمة " .

و دخول النفى والعدم في العنوان لا يدلّ على دخوله في المعنون.

و الاّ كان الاسم ايضًـا عدميًّا لقولهم في حـدّه : ما لا يقترن مـعناه باحـد الازمنة الثلاثة . و لما يعلم من وجه حصر الكلمة في اول كتاب الكافية .

و قال الامـام الـرازى رحمه الله تعالى في تفسيره ج١ ص٣١ : الكلمة امـا ان يكون معناهـا مستقـلاً اولا . و هـذا الاخير هـو الحرف . فامتياز الحرف عن الاسم و الفعل بقيد عدميّ .

ثم نقول : الاوّل امّـا ان يدلّ على الزمـان المعين له اولا . الثانى الاسم . فامتاز الاسم عن الـفعل بقيد عدمى . و امّـا الـفعل فـان مـاهيته متركبة من القيود الوجودية . انتهى باختصار .

و **الوجه الثالث** : مـا قـالـوا : ان الحكـم على الاسـم مـن انفـع

خواصّه و اعلاها .

فعلى تقدير تسليم ان كون الاسم صالحًا للحكم عليه و بـه ليس له ذاتيا و لا كالذاتى نقول : ان الصلاحية للحكم عليه وبه خاصّة للاسم لها رابطة تامّة بالاسم كأنها من لوازم ماهية الاسم فيناسبها الوصل وترك الفاء ايذانا بذلك . ولا كذلك معني الحرف .

النكتة الثانية : اعترض الامام الرازى رحمه الله تعالى على القول المشهور : ان الحرف لا يقع محكومًا عليه و بـه . باعتراض غريب و هـو وقوع التناقض في مثل هذا القول المشهور .

حيث قال رحمه الله في تـفـسيره : ان قـولكـم " المعني الحـرفي المعقول تبعًا و آلـةً لا يصلح لهمـا " . حكم عليه بانـه لا يحكـم عليـه . و ذلك متناقض .

فان قالوا : المخبر عنه. بانه لايخبر عنه . هو هذا اللفظ. فنقول : المخبر عنه فيه ان كان اسمًا فالاسم يصحّ كونه مخبرًا عنه و محكومًا عليه . فلا يصحّ الحكم عليـه بانه لا يحكم عليـه و لا يخبر عنه . و ان كان حرفًا فقد صار الحرف محكومًا عليه . انتهى بتغيير .

و **الجواب** عن هذا التناقض من وجوه . منها ان المحكوم عليه في القول المذكور مفهوم قـولـه : المعني الحرفي . و هـو معني اسمى . و صدق عليه الحكم بانه " لا يصلح لهما " باعتبار المعنون الـذى هو معروض هـذا المفهوم . و هو المعني الحرفي الغير المستقلّ .

و حاصل الجواب اختيار الشق الاول. وهو ان المخبر عنه اسم . و القول بان صدق الحكم عليه انما هو بالنظر الى افراده . فالحكم و سلبه

بالاعتبارين .

هذا ما اختاره المحقق محبّ الله رحمه الله تعالى في نظائره . و هو مبنيّ على مذهب المحققين ان المحكوم عليه في القضيّة الحمليّة هو الطبيعة الكليّة الحاصلة في الذهن بالذات لا الافراد .

النكتة الثالثة : سألني بعضُ الافاضل و قالوا ما تفصيل وجوه التشبيه المشتركة بين الامر المحسوس الذى هو مشبّه به و المعقول الذى هو مشبّه في عبارة الشيخ الجامى رحمه الله تعالى التي اسلفنا شرحها المطنب في الاوراق المتقدمة ؟

و يجدر بنا أن نعيدتلك العبارة ههنا. تيسيرًا لاستحضارمضمونها في أبحاث يلى ذكرها . و استحضار المشبّه و المشبّه به فيها . و تسهيلاً لفهم وجوه التشبيه المندمجة في الأجوبة القادمة الدقيقة الصعبة .

و العبارة المشار اليها هذه . قال الجامى رحمه الله تعالى :

كما أن في الخارج موجودًا قائمًا بذاته وموجودًا قائمًا بغيره . كذلك في الذهن معقول هو مدرك قصدًا ملحوظًا في ذاته يصلح ان يحكم عليه و به . و معقول هو مدرك تبعًا و آلة لملاحظة غيره فلا يصلح لشئ منها . انتهت العبارة .

و بعد ما سمعت السوّال اللطيف مع العبارة المعادة للجامى رحمه الله تعالى .

اقول بتوفيق الله تعالى في جواب هذا السوال و حلّه : يعلم بعد تدقيق النظر و تعميق الفكر انّ التشبيه بين هذين المشبّه والمشبّه به مترتّب على عِدّة وجوه بديعة نفيسة يلى ذكرها مُفصّلاً .

الوجه الاوّل : وجود امرين في كل طرف . و انتفاء امر ثالث هنا و هناك .

فالحاصل في كل طرف منقسم الى امرين . القائم بذاته و القائم بغيره في ظرف الخارج . والملحوظ في ذاته والملحوظ لغيره في ظرف آخر اى في الذهن .

الوجه الثاني : تقسيم كل حاصلٍ في كل ظرف الى المستقل و غير المستقل .

الوجه الثالث : ان احد الامرين في كل ظرف محتاج الى الآخر في ذلك الظرف .

الوجه الرابع : ان احدهما في الكل مستغنٍ عن الآخر في ظرفه.

الوجه الخامس : ان المحتاج منهما في كل ظرف امر معين . اى المحتاج احدهما على التعيين لا على سبيل البدل . و كذا المستغني .

فكل واحد من المعني الحرفي هنا والعرض هناك محتاج. والملحوظ في ذاته اى الاسمى و الفعلى هنا و الجوهر هناك مستغن و مستقل .

الوجه السادس : انّ احتياج القسم المحتاج منهما في كل ظرف انما هو الى القسم المستغني لا الى امر ثالث خارج منهما .

فالمعني الحرفي انما يحتاج الى الملحوظ في ذاته. والعرض الى الجوهر الذى هو محله .

ثم اعلم ان هذا مبنيّ على القول : بانّ العرض لايقوم بالعرض .

الوجه السابع : انّ استغناء القسم المستغني منهما في الكل انماهو عن نظائره الجنسيّة المشتركة معه في جنس الاستغناء لا عن المحتاج اذ

استغناؤه عنه معلوم لا يحتاج الى البيان .

و اما بالنظر الى نفس الامر فعن المحتاج ايضًا فالجوهرمستغن عن المحل اى عن الجوهر فقط او عن الجوهر و العرض كليهما .

الوجه الثامن : استغناءالمحتاج منهماعن نظائره الجنسيّة. فالحرف مستغن عن الحرف و العرض عن العرض .

الوجه التاسع : ان الاحتياج ثابت للمحتاج ابدًا . و كذا الاستغناء متحقق للمستغني دائمًا . لا انّه قد يكون محتاجًا بالذات و قد يكون مستغنيًا بالذات .

و الاّ يلزم انقلاب الحقيقة . و هو باطل . و هل سمعت جوهرًا صار عرضًا او بالعكس و هل قرع سمعك ان معني اسميا صار معني حرفيا او بالعكس .

ان قلت : معانى الحروف تصير معاني اسميّةً عند العلم بالكنه و بالوجه كما قاله المحققون .

قلت : تلك المعانى حينئذٍ اسميّة من اوّل الامر . لا انها كانت حرفيّة ثم صارت اسميّة . كما يظنّ و سيأتى الكلام عليه مفصّلاً فانتظر .

ان قلت : بعض الاسماء والافعال يصيرحرفًا نحو "هو" في الفصل عند الخليل و " كان " الناقصة في بعض المواضع . و بالعكس كقولهم : في نحو . من عن يمينه . انّ كلمة " عن " اسم بمعني . من جانب يمينه .

قلت : كلامنا في المعانى . لا في الألفاظ الدالة على المعانى .

الوجه العاشر : ان الاحتياج اقتضاء ذات المحتاج . و كذا الاستقلال و الاستغناء استدعاء ذات المستقل في كلا الظرفين والطرفين .

فكما ان العرض مقتضى ذاته الاحتياج الى الجوهر الذى يكون محله . كذلك الحرف بالنسبة الى المتعلق . و كما ان الجوهر مقتضى ذاته الاستغناء و الاستقلال . كذلك المعني الملحوظ في ذاته .

الوجه الحادى عشر : كما انّ احتياج العرض انتج له حكمًا. و هو انه لا يصلح ان يوجد في الخارج بدون المحل . و انّ استغناء الجوهر اثبت له حكمًا . و هو انه يصلح ان يوجد في الخارج بدون المحل .

كذلك احتياج المعني الحرفي انتج له حكمًا . و هو انه لا يصلح ان يحكم عليه و به . و استقلال المعني الملحوظ في ذاته اثبت له حكمًا . و هو انه يصلح ان يحكم عليه و به .

فقول الشارح : يصلح ان يحكم عليه و به . يشبه وجود الجوهر بدون المحل . و قوله " فلا يصلح لهما " يشبه عدم وجود العرض بدون المحل .

الوجه الثانى عشر : كما انّ حكم ما هو مستغن في الخارج وجوديّ . و حكم ما هو محتاج عدمى . كذلك حكم ما هو مستقل في الذهن وجوديّ . و حكم ما هو محتاج عدميّ .

الوجه الثالث عشر : كما ان للعرض وجودًا في نفسه غير انه تابع للغير حيث لا يوجد بدونه . و هو رأى جمهور المحققين .

خلافا لمحبّ الله مؤلف سلم العلوم و أتباعه حيث قال الشيخ محب الله في السلم : لاوجود للعرض سوى وجود المحلّ . فالوجود واحد و الموجود اثنان العرض و الجوهر الذى هو محلّه .

و قول الجمهور هو الصواب . فللعرض وجود . و لا يلزم من

كونه تابعًا في الوجود للغير ان لايكون له و جود .

كذلك الحرف له معني موضوع لـه في نفسه يدلّ عليـه . الاّ انـه تابع للمتعلق لا يجئ بدونه . و هو مذهب الجمهور .

خلافًا للسيّد رحمه الله في بعض أقـوالـه حيث قـال : ان الحرف ليس لـه معني لا في نفسـه ولا في غيره . كـما صرّح به الحافـظ السيوطى رحمه الله تعالى في الاشباه و النظائر .

الوجه الرابع عشر : كما انّ بعض الاعراض لا يكون له وجود سوى وجود المحل كالوجود . فـانه عرض في المـوجود و ليس له وجود . و الاّ يلزم الـدور او التسلـسل في الـوجـودات . كـما صرّح به اصحـاب المعقول .

كذلك بعض الحروف يكون مهملاً لامعني له اصلاً . كالحروف الزائدة التي لا معني لها و لا فائدة سوى تزيين الكلام . و هذا ظاهر .

الوجه الخامس عشر : على تقـدير تسليم مذهب الـسيّد السند رحمـه الله تعـالى في الحرف و قـول محبّ الله رحمه الله تعـالى في الـعرض فوجـه التشبيه انّ الحرف لا معني له اصلا . و العرض لا وجود له اصلا . حيث وجد بوجود محله فتشابها .

فاعرف فان هذين الـقولين و تشابههما في جنب قـولى الجمهور في العرض و الحرف من اللطائف والـعجائب والنوادر والغرائب و العلماء و المتعلمون منهومون بالغرائب و النوادر فلذا ذكرتهما .

الوجه السادس عشر : كما ان الـعرض لا ينتقل عن محلـه و لا يكاد . كما ثبت في كتب المعقول . و الجوهر ينتقل من محل الى محل .

كذلك الحرف يكون مبنيًّا لايختلف اعرابًا. والاسم يكون معربًا في الاصل ينتقل من اعراب الى اعراب . و هذا الوجه و ان كان اجنبيًا هنا الاّ انا ذكرناه تشحيذًا للاذهان .

الوجه السابع عشر : كما انه يقال : ان الجوهر قائم بذاته و في ذاته . وهذا اشهر من قفانبك و اشهر من الشمس. و لايلزم ظرفيّة الشئ لنفسه . فان معناه المستغني عن الغير اى المحلّ .

كذلك يصحّ ان يقال : في الاسم انه الدالّ على معني في نفسه . بارجاع الضمير المجرور الى المعني . ولا يلزم ظرفيّة الشئ لنفسه . اذ معناه المستغني عن الغير المستقلّ بالمفهوميّة .

و كما يقال في العرض انه قائم بغيره و حاصل فيه . و معناه انه محتاج اليه في الوجود. كذلك يصح ان يقال في الحرف انه دال على معني حاصل في غيره . و المراد انّه محتاج اليه في التعقل .

ثم اعلم ان هذا الوجه لفظى معتبر بالنظر الى العبارة في الطرفين اولاً . ثم اخذ المعني منهما ثانيًا .

الوجه الثامن عشر : ما ذكره المحقق عبدالغفور رحمه الله تعالى حيث قال : و يظهر منه وجه آخر لاستعمال كلمة "في" .

و هو انه لما شابه المعني الحرفي التابع للغير العرضَ القائم بالجوهر التابع له صحّ ان ينسب الى ذلك الامر بلفظة " في " كما ينسب العرض الى محله بلفظة " في " .

و المعني المستقل لما شابه الجوهر صحّ ان يقال: انه كائن في نفسه بمعني انه لم يكن في غيره . كما يقال ان الجوهر قائم بذاته بمعني انه غير

قائم بغيره . انتهى .

هـذا فاغتنم هـذه الـوجـوه الـدقيقة فانهـا من نفائس غالية و من خصائص عالية لهذا الكتاب .

﴿ **فالابتداء** ﴾ اى المعني الذى هو الابتداء ﴿ **مثلاً** ﴾ .

ههنا مسائل اربع نافعـة اذكرهـا رومًـا لـزيادة الـنفـع و تكميل الافادة .

المسألة الاولى : اعلم ان هذا البحث منقسم الى ست حصصٍ .

الحصّة الاولى من قوله : و محصوله .

و الثانية من قوله : فالابتداء مثلاً .

و الثالثة من قوله : و الحاصل انّ الخ .

و الرابعة من قوله : و اذا عرفت هذا علمت انّ المراد الخ .

و الخامسة من قوله : ففى هذا الكتاب الخ .

و السادسة من قوله : و بما سبق من التحقيق ظهر الخ هذا .

المسألة الثانية : جرت عادة المصنفين بذكـر المثال الجـزئى بعـد بيان القانون الكلى تنويرًا و توضيحًا .

فالشارح رحمه الله تعالي لما بيّن الاصل الكلى. وهو ان الملحوظ في ذاته يصلح ان يحكم عليه و به . و الملحوظ لغيره لا يصلح لهما . اورد لذلك مثالاً جزئيًا فقال : فالابتداء مثلاً الخ . فالفاء للتفريع .

المسألة الثالثة : حاصل هذه الحصةالثانية للبحث ان الابتداء مثلاً معني يلاحظه العقل بلحاظين . لحاظ اسميّ . و لحاظ حرفيّ .

فاذا لاحظه باللحاظ الاسمى . وهو اللحاظ قصدًا و بالذات فهو

يوصف بعدة اوصاف اسميّة .

الاول انه ملحوظ في ذاته .

و **الثانى** انه مستقلّ بالمفهومية .

و **الثالث** ان تعقل متعلقه لازم له .

و **الرابع** ان ذلك التعقل اجمالىّ .

و **الخامس** ان ذلك الاجمالىّ تابع غير مقصود .

و **السادس** انه لا يحتاج الى ذكر المتعلق في القلب و الذهن .

و **السابع** انه بهذا الاعتبار مدلول الاسم فقط . و هو لفظ " الابتداء " .

و **الثامن** ان هذا اللفظ لايحتاج في الدلالة الى ضمّ كلمة اخرى.

و اذا لاحظه باللحاظ الحرفي . وهو اللحاظ تبعًا وآلة فهو ينعت بنعوت حرفيّة . و هى

الاول انه ملحوظ تبعًا .

و **الثانى** انه حالة للمتعلق و هو السير و البصرة مثلا في قولنا : سرت من البصرة الى الكوفة .

و **الثالث** انّه آلة لمعرفة حالهما .

و **الرابع** انه غير مستقلّ بالمفهوميّة .

و **الخامس** انه يحتاج في الانفهام الى ذكر متعلقه فلا يتعقل الا بذكره .

و **السادس** انه لابدّ من ذكر المتعلق بخصوصه اى بالتفصيل فلا يتعقل الا بذكره بالتفصيل .

و **السابع** انه لا يمكن ان يتعقل الاّ بذكره بخصوصه .

و **الثامن** انّه يحتاج اليه في الافهام. فلايدلّ عليه الاّ بضم متعلقه.

و **التاسع** انه لا يمكن ان يدلّ عليه الاّ بضم كلمة أخرى دالة على متعلقه . هذا و لله الحمد و المنة .

المسألة الرابعة : ان قلت : ما الباعث على ذكر هذه الحصة الثانية ؟

قلتُ : الباعث عليه امور مضى منا ذكر بعضها في اثناء الشرح.

الامر الاول توضيح ما سبق و تفصيله .

الامر الثانى ذكر مثال جزئى للقانون الكلى السابق .

الامرالثالث بيان ان معني الملحوظ في ذاته انه مستقلّ بالمفهومية. و معني الملحوظ لغيره انه غير مستقل بها . فتقول على هيئة الشكل الاول من الاشكال الاربعة لبرهان القياس الاقترانى المركب من الصغرى و الكبرى .

معني كينونة المعني في نفسه انه ملحوظ في ذاته . و الملحوظ في ذاته هوالمستقل بالمفهومية. ينتج ان معني كينونة المعني في نفسه هوالمستقل بالمفهومية . و كذا في الملحوظ لغيره .

ففيه ردّ لاعتراض يرد على الحصة الاولى من البحث . و هو ان تفسير كون المعني في نفسه . باللحاظ في ذاته . و تفسير كونه في غيره . باللحاظ لغيره تفسير بالمبهم . لابهامه و بعده عن أذهان المبتدئين .

الامر الرابع دفع تَوهُّم يترتب على توهم امرين .

الامر الاول انّ معني الاسم لما استقلّ لا يحتاج الى متعلق اصلا .

و الامر الثانى ان معني الاسم كالابتداء مثلاً مثل الحرف لابد له من متعلق اذ لايتعقل الابتداء بدون متعلق. فما الفرق بين الاسم والحرف و بين المعني الاسمى و الحرفي ؟

فاشار الى دفعه بقولـه : لزمـه تعقل متعلقه اجمالاً و تبعًا الخ . في بيان الاسم . و بقوله : لا يمكن الخ . في بيان الحرف .

فقوله : لزمه لدفع الامر الاول .

و قوله : اجمالاً و تبعًا . في بيان الاسم . وقولـه : بخصوصه . في بيان الحرف لدفع الامر الثانى .

اى ان الفرق بالاجمال و التفصيل و بالتبعيّة و القصدية .

فمعني الابتداء الاسمى ملحوظ في العقل قصدًا و بالذات . ومعني الابتداء الحرفي ملحوظ في العقل تبعًا للغير .

و امّا تعقّل المتعلق فهو واقع في الحرف قصدًا و تفصيلاً و بخصوصه . و في الاسم تبعًا و اجمالاً و من غير حاجة الى ذكر المتعلق بخصوصه . فتأتّى الفرق الواضح .

و لك ان تقول : في الفرق بين المعني الاسمى و المعني الحرفي . و في الفرق بين تعقّل المتعلق في الاسم و تعقّل المتعلق في الحرف ان تعقل المتعلق في الاسم لازم . لا انه محتاج اليه. كالزوجيّة تلزم الاربعة ولاتحتاج الاربعة اليها .

و امّا في الحرف فمحتاج اليه . و لـذا قال في بيان الاسم : لزمه تعقل متعلقه الخ . و في بيان الحرف : لا يمكن ان يتعقل الخ .

ان قلت : معني الكلامين واحد .

قلت : كلاّ . و انما يكـون واحـدًا لـو قـال في بيان الحرف : لا يمكن ان يتعقل الاّ مع ذكر متعلقـه او الاّ مـع متعلقـه بايـراد . مـع . بدل الباء . و اذ ليس فليس .

اذ فرق بين التعقل مع الشئ والتعقل به . فان الاول يصدق على تعقّل اللازم مع الملزوم دون الثانى .

لان الباء السببيّة تستدعى التقدّم و التأخّر و المذكور في بيان الاسم . لزمه تعقل متعلقه . و اللزوم يؤدى مؤدى لفظ " مع " و في بيان الحرف " الباء " اى لا يمكن ان يتعقل الحرف الا بذكر متعلقه الخ .

الامر الخامس بيان المراد من قوله " في نفسه " علىتقدير ارجاع الضمير الى الكلمة اشار اليه بقوله : و هذا هو المراد بقولهم : انّ للاسم و الفعل الخ .

الامر السادس بيان حال دالّه . اشار اليه بقوله : وهذا هو المراد بقـولهم الخ . و بقـولـه : فلا حاجـة في الـدلالـة عليـه الخ . و حاصلـه ان باستقلال المعني يستقل دالّه فلا يحتاج الى ضمّ ضميمة .

الامر السابع دفـع مـا يـرد على تقريـر الـشارح . حيث ارجـع الـضمير المجرور الى الكلمـة . بيان الـورود انه خالف ابن الحاجب الـقائل بارجاع ضمير " في نفسه " الى المعني و شرح كلامه بما لا يرضاه .

و بيان الدفع ان المراد واحد فلا يعبأ باختلاف المرجعين للضمير.

الامر الثامن بيان الفرق في الاستعمال و الذكر في العبارات بعد معرفة الفرق بين الاسم و الحرف في المعني .

و حاصل البيان انه اذا ذكر الاسم كلفظ "الابتداء" مثلا لايحتاج

الى ذكز المتعلق . بخلاف الحرف "كمن" مثلاً فانـه يحتاج الى ذكـر المتعلق في الاستعمال .

الامر التاسع بيان الفرق بين المعني الاسمى والحرفي المأخوذين من اللفظ و غير المأخوذين منه. بعد بيان الفرق بينهما بلا اخذهما من اللفظ فقط في الحصة الاولى من البحث . ففى هذه العبارة اعاد ذكر الفرق السابق للتوضيح مع ذكر فرق آخر .

و توضيحه ان المعني نوعان . احدهما المأخوذ من اللفظ المدلـول له . و هذا المعني مؤخر من اللفظ الدال . و ثانيهما ما حصل في الذهـن بلا اخذه من اللفظ . و هذا مقدم على اللفظ الدالّ عليه .

اشار الشارح الى المعني الاسمى المقدم بقوله : فالابتداء اذا لاحظه الخ .

و الى المعني الاسمى المؤخر بقوله : فلا حاجة في الدلالة الخ .

و الى المعني الحرفي المقدم بقولـه : و اذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير و البصرة . و الى المعني الحرفي المؤخر بقوله : ولايمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه .

الامر العاشر بيان ان المرادمن الغيرفي معني الحرف انماهو المتعلق.

الامر الحادى عشر بيان انّ متعلق الحرف هنا في نحو قولنا : سرت من البصرة الى الكوفة . السير والبصرة كلاهما لاالمعني المشهور اذ متعلقه على المشهور سرت فقط و سيأتى تفصيله منّا في موضعه .

الامر الثانى عشر كانت الآليّة المذكورةسابقًا مجهولة. فوضّحها هنا بان المراد منها الآليّة لمعرفة حال المتعلق .

الامر الثالث عشر تحقيق ان الفرق بين المعني الحرفي والاسمى انما هو باللحاظ و الاعتبار .

و حاصله انّ معني الابتداء حرفي بلحاظ . و اسمىّ بلحاظ آخر . هذا ما سطرناه سابقًا في المهمات ان الفرق بينهما بالاعتبار و اللحاظ .

و اوضَح منه ما ذكر السيد رحمه الله تعالى في حواشى المطوّل بعد ذكر مثال مشاهدة المرآة و المرئىّ .

حيث قال : فظهر انّ المبصرات ما يكون تارة مبصرًا بالذات. و اخرى آلة لابصار الغير . فقس على ذلك المعانى المدركة بالبصيرة اعني القوى الباطنة . انتهى .

و قد ذكرنا كلامه هذا سابقًا عند شرح قوله : و محصوله . فراجعه .

قال العلامة الفاضل عبدالعزيز الفرهارى رحمه الله تعالى صاحب النبراس في العقائد . في رسالة له مفردة : ان معانىالاسم والفعل والحرف ليست بمتباينة . كما ترى من اتحاد معانى الافعال و اسماء الافعال . نحو بعد و هيهات . انتهى كلامه الشريف . و سنعود اليه ان شاء الله . و العود احمد .

فاندفع بهذا ما يتوهم من التشبيه تغايرهما بالذات مثل تغاير الجوهر و العرض بالذات .

الامر الرابع عشر ما ذكرته في شرحى الآخر . و هو انه كان لسائل ان يسأل و يقول : ما وجه صلاحيّة المعني الاوّل اى الاسمى لان يحكم عليه و به . دون الثاني اى المعني الحرفي ؟

فاجاب بقوله : فالابتداء الخ . ملخصه ان المعني الاول اسمى مستقل فيصلح لهما . و المعني الثاني حرفي غير مستقل فلا يصلح لهما .

فاحفظ هذه النكات الفنيّة البديعة . و الاسرار العلميّة الرفيعة . فانها من نفائس خصائص هذا الكتاب . و لله الحمد و المنة .

و تفكر في دقّتها الدقيقة . وعماقتها العميقة . كى تعرف كيف يخوض الذهن في عبارات الكتب . لاستخراج مكنونها . و استنباط مخزونها . و نبش مدفونها . بتوفيق ا لله تعالى و فضله .

﴿ **اذا لا حظه العقل** ﴾ المراد من العقل مطلق القوى الباطنة فيعمّ الحواس الخمس الباطنة ايضًا كما صرّح به السيّد السند رحمه ا لله تعالى في حواشى المطوّل . لان المعانى ربما تكون جزئيات . و الجزئيات لا يدركها الاّ الحواسّ الباطنةدون العقل اذ العقل انما يدرك الكليات فقط على ما هو مذهب المحققين .

او يقال : المراد العقل نفسه . و لا يرد ذلك الايراد . لان العقل هو المدرك عند البعض . و سائر القوى من الحواس آلات له . كما هو مذكور في علم الكلام . و قد سبق البحث فيه فراجعه .

فـــائدة

ظاهر هذه العبارة اشارة الى اختيار انّ واضع الالفاظ كلها هو المخلوق اى الانسان او الجن و غيرهما . لانّ العقل لا يصحّ اطلاقه عليه تعالى .

و هذا رأى اكثر اهل النظر كما قال ابن جني في الخصائص . و هو مذهب ابى هاشم . كما صرّح به الامام الرازى رحمه ا لله تعالى في

المحصول . حيث قال : الالفاظ اما ان تدلّ على المعانى بذواتها او بوضع الله اياها او بوضع الناس او بكون البعض بوضع الله تعالى والباقى بوضع الناس .

و الاول مذهب عباد بن سليمان .

و الثاني مذهب الامام الاشعرى و ابن فورك .

و الثالث مذهب ابى هاشم .

و الرابع مذهب الاستاذ ابى اسحاق الاسفرايني رحمهم الله تعالى.

انتهى .

و احتجّ القائلون بان الواضع هوالانسان ويسمّى مذهبهم بمذهب الاصطلاح . كما في الخصائص لابن جنّى (١) : بان اصل اللغة لابدّ فيه

---

(١) **قولى ابن جنّى** : هو ابوالفتح عثمان بن جني الموصلى. كان ابوه جني مملوكًا روميا لسليمان بن فهد الازدى . فهو اذن من ابناء يونان . كان من احذق اهل الادب و النحو و الصرف .

و علمه بالتصريف اقوى من علمه بالنحو . و سببه انه كان يُقرئ النحو في جامع الموصل فمرّ به ابو على الفارسى فسأله عن مسألة في التصريف فقصر فيها . فقال ابو على : زببتَ قبل ان تحصرم . فلزمه من يومئذ مدة اربعين سنة و اعتني بالصرف . و لما مات ابو على تصدر ابن جني مكانه ببغداد في دمية القصر .

ليس لاحد من ايمة الادب في فتح المغلقات و شرح المشكلات ما له سيما في علم الاعراب .

و كان يحضر ابا الطيب المتنبي و يناظره من غير ان يقرأ عليه شيئًا انفةً . و كان المتنبي يقول فيه : هذا رجل لا يعرف قدره كثير من الناس .

و كان ممتّعًا باحدى عينيه . و ما اظرفه حين يقول لبعض اصدقائه .

صدودك عني و لا ذنب لى　　دليل على نية فاسده

فقد و حياتك مما بكيت　　خشيت على عيني الواحده

من المواضعة بان يجتمع حكيمان فصاعدًا فيضعوا لكل شئ سمةً و لفظًا .

و الله تعالى منزّه عن المواضعة اذ لابد مع المواضعة من ايماء و اشارة بالجارحة . انتهى باختصارٍ .

واما القائلون بان الواضع هوالله تعالى ويسمّى مذهبهم بمذهب التوقيف فاحتجّوا بوجوهٍ .

منها ما نقله ابن جني في الخصائص عن شيخه المعتزلى النحوى ابى على الفارسى حيث قال : انه قال لى ابو على يومًا . اللغات من عند الله . و احتج بقوله تعالى : و علّم آدم الاسماء كلّها . انتهى كلامه .

و منها ما ذكره الحافظ السيوطى رحمه الله تعالى في المزهر ج١ ص١٧ . و هو قوله تعالى : ومن اٰيٰته خلق السمٰوٰت والارض و اختلاف ألسنتكم و الوانكم . اذ المراد من الألسنة اللغات . انتهى باختصار .

و منها ما ذكره الامام الرازى رحمه الله تعالى في تفسيره و نقله عنه السيوطى رحمه الله تعالى حيث قال : قال الامام . ان وضع الالفاظ للمعانى لايمكن الا بالقول. فلوكان ذلك القول بوضع آخر من جانبهم . لزم ان يكون كل وضع مسبوقًا بوضع آخر لا الى نهاية . و هو تسلسل باطل . فوجب الانتهاء الى ما حصل بتوقيف الله تعالى . انتهى .

قال ابن الحاجب رحمه الله تعالى في مختصره : الظاهر من هذه

و لو لا مخافة الا اراك لما كان في تركها فائده

ولد ابن جني بالموصل قبل سنة ٣٣٠هـ . و توفي يوم الجمعة ٢٨ صفر سنة ٣٩٢هـ ببغداد . صنف الخصائص في النحو . و سر الصناعة و شرحين على ديوان المتنبي . و المذكر و المؤنث . و غير ذلك . كذا في وفيات الاعيان و معجم الادباء .

الاقوال قول ابى الحسن الاشعرى رحمه الله تعالى . انتهى .

فــــائدة

قال السيوطى رحمه الله تعالى : اذا قلنا بقول الاشعرى رحمه الله تعالى ان اللغات كلها توقيفيّة. ففى الطريق الى علمها مذاهب حكاها ابن الحاجب و غيره .

احدها بالوحى الى بعض الانبياء عليهم الصلاة و السلام .

و الثانى بخلق الاصوات في بعض الاجسام .

و الثالث بعلم ضرورىّ خلقه في بعض الناس حصل به افادة اللفظ للمعني . انتهى كلامه .

﴿ **قصدًا** ﴾ مفعول مطلق اى ملاحظةً قصديّةً . او حال اى حال كونه مقصودًا . ﴿ **و بالذات** ﴾ اى لاحظه بالذات بان لا يكون آلة للغير .

ان قلت : ما الحاجة الى قوله : بالذات بعد قوله : قصدًا ؟

قلتُ : قيل . انه لمحض التاكيد . و قيل . لمحض التفسير و التوضيح .

و عندى ان هذا كلام من لم يخض قاموس الكلام و لم يغص ناعوس المرام فالصواب ان يقال : انه للتاسيس و هو اولى من التاكيد .

احترز به عن المعني الحرفي. لدخوله في قوله " قصدًا " لان مطلق القصد يشمل القصد بالتبع . كما نقلنا عن السيّد سابقًا .

بل اقول : القصد بالذات ايضًا موجود في الحرف لثبوت الوضع فيه . و هو تعيين شئ لشئ . و ذا لا يكون الا بان يتوجه الانسان الى

المعني بالذات و يضع لـه اللـفظ . و التوجـه الى الشئ و القصد و الارادة كلها متحدة او متقاربة .

و من هنا لاح لك انه لا فـرق بين الاسـم و الـفعل و الحرف في التوجه و القصد الى كل واحد عند الوضع .

فالمراد من قوله : بالذات. اللحاظ بالـذات. او الملحوظ بالذات. بان لا يكون آلة .

و بهذا اجبت بعض المشتـغلين لـدىّ بقراءة هذا الكتاب المسمّى بالفوائد الضيائية حين سألني و قال : لم لم يقل الشارح " قصدًا بالذات " بدون الواو .

ثم قـد سبق بعض الـبيان في شرح الحصة الاولى . فراجعه . هذا ما عندى و لعلّ عند غيرى احسن من هذا .

﴿ **كان** ﴾ جواب اذا : وكان . بمعناه او بمعني صار . و الثـانى اليق بما سبق ان الـفرق بالاعتبار و اللحاظ ﴿ **معنًى** ﴾ فيـه اشـارة الى ان الالفاظ موضوعة للصور الذهنيّة. حيث اطلق المعني على الصورة الذهنيّة.

فائدة جليلة

قال العبد الضعيف : ههنا اشكال قوىّ . و هو ان هـذه العبارة كلها من قوله : ومحصوله . الى قوله . والحاصل . للسيّد السند رحمه ا لله تعالى بادنى تغيير . ذكرها في حواشى المطول و الرضى و غيرهما .

و انّى اتعجب منهـا الى غايـة . لان مبناهـا على ان المعني عبـارة عن الصورة المعقولة كما لا يخفى .

مع انّ مذهب السيّد السند رحمـه ا لله تعالى على مـا ذكره غير

واحد من العلماء : ان المعانی عبارة عن الاشياء الخارجيّة . و ان الالفاظ موضوعة للاشياء الخارجية دون الصور الذهنية . كما ذكرنا في المقدمة السادسة في اول هذا الكتاب .

و لا يمكن ان يجاب ان كلامه مبني على مذهب القوم . لا على مذهبه المختار عنده .

لمخالفة هذا الجواب لسياق كلامه و سباق عبارته .

و لان بناء الكلام على القول الغير المختار في عدة مواضع بدون اشارة الى ما هو مختاره مما لا يعقل . لا سيما في مواضع التحقيق الذى افتخر به السيد السند رحمه الله تعالى و اوصى به .

ان هذا الاّ شئ عجاب . مهجور هجر نعيق الغراب . و هجر الورود الى الآل و السراب

* فلن يصلح العطار ما افسده الدهر *

فقول السيد في حواشى المطول ص٢٣٨ بعد الكلام الطويل في معني الاسم و الحرف و الفعل .

و انّما اطنبنا الكلام في هذه المباحث كل الاطناب لنثبّت فيها فؤادك . و لتستضئ منها في مواضع اخرى . انتهى بحذف . شاهد صدق على ان هذا التحقيق مختاره. كما انه شاهد عدل على الافتخار والايصاء بهذا البحث و التحقيق .

فلا جواب اللّهم الاّ بتغليط النسبة المشهورة اليه .

او بالتاويل كما قال بعض شراح سلّم العلوم : ان المراد من الامر الخارجى . الخارج عن خصوص اللحاظ . و هو الموجود في نفس الامر

فالموضوع له هو الامر من حيث هو هو . كما هو قول محبّ الله . و هذا التاويل عندى لا يقطع عرق الاشكال . لان به يطابق مذهب السيّد مذهب الشيخ محبّ الله رحمه الله تعالى . و الشيخ محبّ الله لا يقول بالوضع للصور الذهنية بخصوصها .

و الذى يخطر بالبال بالهام الملك المفضال ان لفظ الخارج و الخارجى في بيان مذهب السيّد السند " ان اللفظ وضع للامر الخارج او للامر الخارجىّ " . بمعني الامر الذهني .

و على هذا يؤول مذهبه الى ان اللفظ وضع للامر الذهني و الصورة الذهنية . و يندفع الاشكال القوىّ المتقدّم .

ان قلت : كيف يصحّ اطلاق الخارج و الخارجىّ على الامر الذهنىّ . و الذهنىّ و الخارجىّ متناقضان ؟

قلت في حلّه بتوفيق الله و فضله : عندى لاطلاق الخارج و الخارجى على الامر الذهنىّ ثلاث طرق .

الطريقة الاولى : ان المراد منه المعني الخارج من اللفظ دائمًا. اى في الاستعمال . فاللفظ و ان كان قالبًا للمعني الاّ انه لابدّ من تصوّر المعني في العقل قبل التلفظ باللفظ .

فهذا المعني المقدم على التلفظ خارج عن اللفظ . و هو الكلام النفسى. هذا عند الافهام والتفهيم . وكذا لابد من تقدم تصور هذا المعني مع العلم بالوضع عند الانفهام من كلام الغير . و الاّ استحال الانفهام و الفهم .

الطريقة الثانية : ان المراد منه المعنيالخارج من اللفظ عند الوضع

لا دائمًا .

و توضيحه ان عند ارادة الوضع يلاحظ العقل اوّلاً المعانى ثم يوضع لها الالفاظ . فهذه المعانى امور ذهنية مقدمة على الالفاظ. خارجة عن الالفاظ عند بدء الوضع . وان كانت هذه المعانى في ما لايزال داخلة في الالفاظ دخول الشئ في القالب .

ان قلت : فلم عبّر السيد رحمه الله تعالى عن هذه المعانى بالامور الخارجة و ما السرّ في وصفها بالخروج ؟

قلت : على الخبير سقطت و عند ابن بجدته اتيت . عبّر السيد عن المعانى بالامور الخارجة لوجوه .

الوجه الاوّل التنبيه على انّ المراد من المعانى في قولهم : الالفاظ وضعت للمعانى هى المعانى المتقدمة . لا المتأخرة المدلولة للالفاظ . و الاّ صار المعني . انها وضعت للمعانى الموضوع لها . و هو لغو من الكلام او تحصيل حاصل .

الوجه الثانى التنبيه على انّ مرتبة المعني قبل مرتبة اللفظ فلو لم يتأتّ المعني في الذهن قبل اللفظ لم يتأتّ التعبير و الفهم .

الوجه الثالث التنبيه على انه يمكن خروج المعني و انفصاله من اللفظ كما في المتصوّرات و القضايا المعقولة . و لا عكس اذلا يمكن ان يتلفظ . بضرب . مثلاً ولا يدلّ هذا اللفظ على معناه . و الا صار مهملاً و هو ظاهر . هذا للعارف بالوضع .

الوجه الرابع التنبيه على وجود الكلام النفسى . لانه هو المعني المتصوّر قبل التكلم بالكلام .

الوجه الخامس التنبيه على دليل الكلام النفسى . وهو من اقوى الادلّة عليه .

ملخص الدليل ان عند الوضع لا بدّ من تقدم حصول المعانى في القلب او العقل حسب الالفاظ . ثم تجعل الالفاظ سماتٍ و دلائل على تلك المعانى وموضوعة لها ولا يمكن انكار ذلك . و الاّ استحال الوضع . و لا معني للكلام النفسى الاّ هذا . ان الكلام لفي الفؤاد و اللسان دليل عليه .

الطريقة الثالثة : ان المراد من " الخارج " المذكور في عبارة بيان مذهب السيد رحمه الله تعالى انما هو المعني الذى اطلق على المحكى عنه و اريد في قولهم في تعريف الخبر : ان الخبر ما يكون لنسبته خارج تطابقه او لا تطابقه . اى خارج من الاخبار و الحكاية .

فالخارج بهذا المعني عام اريد به الامر الذهني . و اطلاق العام بحيث يراد به الخاصّ شائع .

فالسيّد رحمه الله تعالى اطلق " الخارج " اشارة الى انه كما لابدّ للجملة الخبريّة من المحكى عنه الخارج من الجملة تطابقه او لا تطابقه . كذلك لابدّ في الالفاظ المفردة من معني خارج من الالفاظ موضوع لها تطابقه او لا تطابقه .

فهذا المعني الخارج الموضوع له للمفردات و التصورات بمثابة المحكى عنه للاخبار و التصديقات .

فان قلت : هل تتأتى المطابقة و عدمها في التصورات ؟

قلت : نعم . صرّح به الفاضل الخيالي في حواشى شرح العقائد

في بحث حد العلم . و صرّح به السيد السند ايضًا في مواضع من كتبه .

فاذا رأيت حجرًا من بعيد فحصل منه في العقل صورة الحجر فهى مطابقة له . حصلت منه في العقل صورة الانسان فهى غير مطابقة للحجر .

و في احتمال التصوّرات للصدق و الكذب كلام للعلماء موضعه قبيل بحث الاسناد من المطول و حواشيه للسيد رحمه الله تعالى ص١٧ .

هذا ما خطر ببالى لتوجيه كلام السيّد السند رحمه الله تعالى . و لن تجده عند غيرنا . و ان كنت في ريب مما ادعيناه فارجع الى شروح تصورات السلّم للقاضى و حمد الله و بحر العلوم و غيرها فانك تصدر منها . و حاشا ان تفوز بما قلنا و ادّعينا . و لله الحمد و المنّة .

فـــائدة

ثم لك ان تجعل بهذه الطرق الثلاثة المتقدّمة مذهب السيد السند رحمه الله تعالى مطابقًا لمذهب الشيخ محبّ الله رحمه الله تعالىالمختار عند كثير من العلماء .

و مذهب محبّ الله رحمه الله تعالى انّ الالفاظ موضوعة للمعانى من حيث هى هى . دون الصور الذهنية او الخارجيّة .

و انما وجّهنا مذهب السيّد السند رحمه الله تعالى بهذه الطرق الثلاثة البديعة و رجعناه الى مذهب الشيخين الشيخ ابى على بن سينا و الشيخ الفارابى القائلين بوضع الالفاظ للصّور الذهنيّة . ضرورة توقّف بحث المحصول و الحاصل على مذهبهما في الظاهر .

فائدة شريفة

ان قلت : المتكلمون منا ينكرون الوجود الذهني كما سبق في المقدمات . فلا يكون لهذا البحث عبرة عندهم بل لا مجال له .

قلت : بناء هذا البحث على مذهب الفلاسفة. واختاره المحققون المتأخرون من المتكلمين كالسيّد و التفتازانى . كذا في النبراس .

او يقال : نسبة الانكار عن الوجود الذهني مطلقًا الى المتكلمين لا يصح لان الامام الماتريدى رحمه الله تعالى قائل به . كما صرّح به بحر العلوم في شرح السلّم. او يقال : المراد من المعانى المعقولة الكلام النفسى. و هم قائلون به .

﴿ **مستقلاً بالمفهوميّة** ﴾ اى غير محتاج الى الغير في المفهوم و المعني مستغنيًا في المفهوم و المعني عن تصور الغير .

فائدة

ان قلت : لم قيّد الاستقلال بالمفهوميّة و ما السرّ فيه ؟

قلتُ : قيده به لبيان ما هو المراد من الاستقلال فانّ الاستقلال عدة أقسام .

القسم الاول الاستقلال بالمفهوم و المعني . و هو المراد هنا . و هو يوجد في الاسم دون الحرف . و يقابله عدم الاستقلال بالمفهوم اى الاحتياج في المفهوم .

و **القسم الثانى** الاستقلال بالدلالة . و هو متحقق في الاسم و الحرف جميعًا . صرّح به الرضى وعبد الغفور وغيرهما رحمهم الله تعالى.

و **القسم الثالث** الاستقلال باللحاظ بالذات . و هو اخصّ من

الثانى . حيث لا يوجد في الحرف و اخص من الاوّل ايضًا .

فمتي تحقق الثالث تحقق الاوّل و لا عكس كلّيًّا كمفهوم الكنه و الوجه في العلم بكنهه و بوجهه حيث جُعِلا آلتين لملاحظة ذى الكنه و ذى الوجه . وكمفهوم الوصف العنوانى في قولنا كل انسان كذا . حيث جعل مرآة لملاحظة الافراد . فالمفهوم في الكل مستقلّ . الا انه غير ملحوظ بالذات . و يقابله عدم الاستقلال في اللحاظ .

هذا بالنظر الى ظاهر ما اشتهر و شاع و الاّ فكل اسم ملحوظ في ذاته . و له بيان مفصل يأتى بُعيد هذا فتلوّم .

و **القسم الرابع** الاستقلال بالافادة و الاستفادة . وهو متأتّ في الاسم دون الحرف . و يقابله عدم الاستقلال فيهما .

قال القاضى محمد مبارك رحمه الله تعالى في شرح الحواشي الزاهديّة على شرح المواقف ص١١٠ : اعلم انّ الاستقلال وعدمه قد يكون بحسب الافتقار في افادة المعني و استفادته الى ضمّ امر خارج و الاستغناء عنه . انتهى كلامه . و طويناه على غرّه .

و في حواشيه على هامشه القلميّة عندى لبعض الفضلاء ان الافتقار في الافادة و الاستفادة متحقق في الحرف . انتهى .

و **القسم الخامس** الاستقلال بالوجود الخارجى . كاستقلال الجوهر و يقابله عدم الاستقلال به . مثل العرض .

و **القسم السادس** الاستقلال بالوجود الذهني . وهو متحقق في الاسم و الحرف كليهما .

و **القسم السابع** الاستقلال بالتحصّل في الذهن . و يقابله عدم

الاستقلال في التحصل الذهني. وهذا الاستقلال موجود في الافراد النوعيّة والشخصيّة كالانسان و زيد دون الجنس . حيث لاتحصّل له بدون النوع كما هو مذكور في كتب المعقول . و هـذا الاستقلال ثابت للاسم دون الحزف . صرّح به السيد رحمه الله تعالى في حواشى المطول .

و **القسم الثامن** الاستقلال بالادراك . و يقـابلـه عدم الاستقلال فيه . كادراك المرآة عند ادراك المرئى . فـالاول غـير مستـقل في الادراك و الثانى مستقل فيه .

و **القسم التاسع** الاستقلال بالقصد بالذات. قال العلامة القاضى محمد مبارك رحمه الله تعالى في شرح الحواشى الزاهدية على الامور العامّة من شرح المواقف ص١١٠ : اعلم انّ الاستقلال وعدمه قد يكون بحسب جواز تعلق القصد بالذات و عدم جـواز تعلقه به كذلك و ان لم يفتقر في الافادة الي الامر الخارج . انتهى .

و **القسم العاشر** الاستـقلال بالثواب و الاجر كاستقلال الصّلاة مثلاً في الاجر و الثواب بالنسبة الى الـوضوء فـان الـوضـوء تابـع و شرط للصلاة و هذا الامر يستلزم كونه تابعًا للصلاة في الاجر .

القسم الحادى عشر الاستقلال في التلفّظ و عدم الاستقلال في التلفّظ .

فكلّ كلمة هى مشتملة على حرفين فصاعدًا مثل "زيد" و "مع" و "من" و "قـد" فهى مستقلّة تلفّظًا . حيث يتلفّظ بهـا عند ارادة ذكرهـا من غير حاجـة الى ضمّ حرف الهاء و الحاقها بها . كما لا يخفى على من له ادنى علاقة باللغة العربية .

بخلاف الكلمة المفردة . اى التي تكون حرفًا واحدًا . مثل الباء الجارة . و اللام الجارة . و صيغة الامر الحاضر من . وأى يَئِى .

فانّ المعروف الشائع الحاق الهاء للسكت و الوقف بها فيقال : ءِه . بصيغة الأمر و . بِه . و . لِه . عند التكلم بمسمى الباء و اللاّم و هكذا .

فهذا النوع من الكلمة غير مستقل في التلفّظ و التكلم اذ يحتاج غالبًا الى الحاق هاء السكت .

القسم الثانى عشر الاستقلال و عدم الاستقلال بالمعنى الذى يستعمل في الضمائر .

حيث تقول النحاة : ان الضمير المنفصل مستقل بنفسه . و الضمير المتصل غير مستقل بنفسه .

و المراد ههنا من الاستقلال عدم احتياج كلمة الى كلمة أخرى قبلها .

و المراد من غير الاستقلال احتياج كلمة الى كلمةاخرى مذكورة قبلها .

و ان شئت فقل بعبارة اخرى : ان المراد من اللفظ الغير المستقل ما يكون لما قبله كالجزء و كالتتمة . و المراد من المستقل ما هو على خلافه .

و ان شئت فقل : المراد من اللفظ المستقل ما يجوز فصله في الاستعمال عما قبله . و من غير المستقل ما لا يجوز فصله عما قبله .

قال المحقق ابن الحاجب رحمه الله تعالى في كتابه المسمّى بالكافية

في بيان الضمير : و هو متصل و منفصل . فالمنفصل المستقل بنفسه . و المتصل غير المستقل انتهى كلامه .

قال الرضى في شرح الكافية ج٢ ص٦ : يعني بالمستقلّ بنفسه . انه لا يحتاج الى كلمة أخرى قبله يكون كالتتمة لها .

بل هو كالظاهر . سواء انفصل عن عامله نحو أن لا تعبدوا الاّ اياه . وما ضربت الا اياك . او اتصل به نحو ما انت قائما عند الحجازية.

و ذلك لانه يجوز استقلاله بنفسه وفصله عن عامله. نحو ما اليوم انت قائما . فليس كالجزء مما قبله . و الا لم يجز انفصاله عما قبله . و المتصل ما يتصل بعامله الذى قبله . و يكون كالتتمة لذلك العامل و كبعض حروفه . انتهى .

القسم الثالث عشر استقلال اللفظ وعدم استقلاله في الاستعمال و التحاور .

و هذا كما قالوا في باب التاكيد . انّ لفظ " اجمع " مستقل في التاكيد . و لذا يستعمل منفردًا .

و امّا " اكتع " و " ابصع " و " ابتع " فهى غير مستقلة . و لذا لا يجوز استعمالها الاّ مع أجمع .

و يؤيد ذلك ما قيل : لا معني لهذه الكلمات الثلاث في حال الافراد . فهذا باب يسمى اتباعا .

و فائدة الاتباع تزيين الكلام لفظا و تقويته معنيً . و ان لم يكن له في حال الافراد معني نحو قولك : حسن بسن فسن . وشيطان ليطان . و جائع نائع . و خبيث نبيث .

راجع لتفصيل هذا المرام شرح الرضى للكافية ج١ ص٣٣٣ و شرح الجامى للكافية ص٢٢٣ .

و من هذا القبيل "سعديك" المفعول المطلق المثنيّ اى اسعادًا بعد اسعاد . قال السيوطى رحمه الله تعالى في الهمع و الجمع ج١ ص١٨٩ : و لا يستعمل " سعديك " و حده بل يستعمل تابعًا " للبيك " كعوله بعد " ويله " و يجوز ان يستعمل " لبيك " وحده . انتهى .

القسم الرابع عشر الاستقلال و عدم الاستقلال في التصرفات بيعا و شراءً و اعطاءً و اعتاقًا و نحو ذلك .

فالمراد من المستقلّ ههنا عدم الاحتياج الى اذن الغير وعدم توقف تصرفاته و معاملاته و عقوده على اذن الغير .

و هذا كالمالك . فانه مستقلّ في التصرفات فيما يملكه اعطاءً و بيعًا و شراءً و اعتاقًا و وقفًا و هبةً و غير ذلك من المعاملات المالية . و كذا تصرّفه في النكاح و التزويج من نفسه .

و من غير المستقل هوالذى يحتاج في جواز امثال هذه التصرفات و المعاملات المذكورة المتعلقة بالنفس او المال شرعًا الى اذن الغير .

كالعبد فانه غير مستقلّ في هذه الامور المتقدّمة . بل يحتاج في جعل هذه التصرفات و المعاملات المذكورة تامّة نافعة شرعًا بحيث يترتب عليها الآثار و النتائج الى اذن المالك .

اعلم ان هذا النوع من الامور والعقود الدينيّة والتصرفات العرفية لا من الامور اللفظية . ذكرتُه انموذجًا للمتعلّمين و المعلّمين . كى يهتدوا به الى ما لم نذكره من انواع الاستقلال وعدمه في الامور الشرعية والعقود

الدينية و العرفية .

إذ هناك انواع كثيرة من هذا الباب في المسائل الفقهية. و الامور الشرعية طوينا الكشح عنها احالةً الى اذهان الاذكياء و افكار الالبّاء .

و القدر المذكور من انواع الاستقلال و ضدّه يكفينا في هذا المقام .

فعضّ على هذه الاقسام بالنواجذ و تفكّر فيها . واحفظها فانك لن تراها مجموعة في غير هذا الكتاب . و لله الحمد و المنّة .

و في حواشى شرح القاضى محمد مبارك رحمه الله تعالى لحواشى مير زاهد الهروى رحمه الله تعالى على الامور العامة من شرح المواقف ص١١٠ ذكر لغير الاستقلال ثلاثة أقسام فقط حيث قال فيها :

ان عدم الاستقلال له ثلاثة معان . في الوجود " كالعرض " . و في الافادة " كالحرف " . و في القصد " كالنسبة " .

و عدم استقلال الجزء لايستلزم عدم استقلال الكل على الاولين اذا كان المحتاج اليه داخل الكل .

كما في المركب من الجوهر و العرض عند الاشراقى . و كما في معني المشتق عند الجمهور. لان المعتبر في هذين المعنيين الاحتياج الى الامر الخارج . بخلاف المعني الثالث .

﴿ **ملحُوظًا في ذاته** ﴾ بان لا يكون آلةً لملاحظة الغير لاجل استقلاله مفهومًا و معنًى و استغنائه عن الغير .

ان قلت : ما فائدة زيادة قوله . ملحوظًا في ذاته . بعد قوله " مستقلاً بالمفهوميّة " .

قلتُ : فيه فوائد متعدّدة و كلها دقيقة بديعة نافعة لا سيما لمحبّى علم النحو و الادب .

الفائدة الاولى الاشارة الى جواز استعمال كلمة "في" في المفهوم المستقل الاسمىالذى نحن بصدده. وقبل هذا لم يوجد تصريح بالاستقلال. و لا بالمعني الاسمى بخصوصه . بل ذكر المعني الملحوظ في ذاته العام .

او يقال : كرّر الاشارة الى جواز ذلك نظرًا الىمراتب المتعلمين. فلا يرد انّ هذه الاشارة قد علمت مما سبق .

الفائدة الثانية انّ المستقل بالمفهوميّة قد يكون ملحوظًا في ذاته بالفعل و قد لا يكون ملحوظا في ذاته . كمفهوم الكنه في العلم بالكنه . و كلاهما اسمى .

فاشار بزيادة هذه العبارة الى انّ مفهوم الابتداء الاسمى من ايهما هو .

ههنا اشكال عويص يدهش الا فاضل و الاماثل . و هو ان المفهوم المستقل هذا هو مفهوم الاسم . و هو انما يكون ملحوظًا في ذاته فكيف يصحّ انه قد لا يكون ملحوظا في ذاته ؟

وايضًا هذا يستلزمكون مفهوم واحدٍ اسميًا وحرفيًا باعتبار واحد. هذا خلف .

قلتُ وبا لله التوفيق : ما ذكرته انما هوبدء حال المستقلّ واصله. و امّا في الاستعمال بعد ذلك فيجوز كينونة مفهوم مستقل آلة لملاحظة مستقل آخر .

فاذا لوحظ بالذات اولاً اىعند الوضع اصبح مستقلاً. ثم يستمرّ

استقلاله و ان لم يبق اللحاظ بالذات .

بل بداهة العقل حاكمة بان المعني المستقل مستقل و ان لم يبق عقل ما و لا لحاظ العقل ايّاه فضلاً عن بقاء اللحاظ بالذات .

ونظيره في الشرعيّات النكاح يتوقف في البدء علىوجود الشهود فلا ينعقد بدونهم . و اما في بقائه فلا يتوقف عليهم . بل هو باق و ان انعدم عن بسيط الارض سائر الناس كعنقاء مغرب . هذا ما عندى . و لنا عود اليه ان شاء الله تعالى و العود احمد .

الفائدة الثالثة اشارة الى بيان علّة استقلال الاسم و استغنائه عن الغير و حاصله ان سبب استقلال الاسم و علة استغنائه هو اللحاظ في ذاته .

الفائدة الرابعة ما في كنديا على حواشى عبد الغفور ص٥٥ انه دفع ايراد يرد على قوله : مستقلاًّ بالمفهوميّة . لانّ المتبادر منه ان لا يكون المعني مدلولاً تضمنيًّا و المعني الحرفي ايضًا كذلك . فانتفى الفرق بين الاسم و الحرف .

و وجه الدفع ان المراد بالاستقلال هو الملحوظيّة قصدًا . و هذا ليس بمتحقق في المعني الحرفي . انتهى كلامه بتصرف قليل .

الفائدة الخامسة ما ذكره المدقق نور محمد رحمه الله تعالى في حواشى عبدالغفور : و هو ان فيه اشارة الى انه لم يرد بالمفهوميّة المعني المتبادر . و هو المفهوميّة من اللفظ . حتي يرد منع الملازمة . انتهى .

الفائدة السادسة ما قال المحقّق عبد الغفور رحمه الله تعالى : انه تفسير له . و المتبادر من التفسير ما يكون لمحض التوضيح لا لنكتة

اخرى سوى التفسير .

و يرد عليه ما قيل : ان قول الشارح فيما سيأتى . و يلاحظ في حد ذاته فيستقل بالمفهوميّة . يمنع كونه تفسيرًا فيما نحن فيه .

﴿ **لزمه** ﴾ اى المعني المستقل ﴿ **تعقل** ﴾ تصور ﴿ **متعلقه** ﴾ سيأتى في الابحاث القادمة معني المتعلق و ما اريد منه في امثال هذا الموضع فانتظر .

فائدة

هذا دفع ايراد وهو ان الابتداء الاسمى ايضًا لايتعقل بدون المتعلق فلا فرق بينه و بين الحرفي .

و حاصل الدفع انّ تعقل المتعلق لازم مع الاسمى . لا انه محتاج اليه للمعني الاسمى . و فرق بين المحتاج اليه للشئ و بين اللازم له . الا ترى ان الزوجيّة تلزم الاربعة في التعقل و لاتحتاج الاربعة اليها في التعقل. بل الامر بالعكس في الاحتياج في هذا التصور بخصوصه .

فائدة

ان قلت : اللزوم نوعان احدها لازم الماهيّة . والثانى لازم الشئ بالنظر الى احد الوجودين الخارجى او الذهنىّ . فمن اىنحو هذا اى تعقّل المتعلق مع المعني الاسمى ؟

قلت : هو اى لزوم تعقل المتعلق من قبيل لازم الماهية . و يحتمل ان يقال هو لازم الوجود الذهني .

ان قلت : اللزوم قسمان بيّن و غير بيّن فمن اىّ قسم هذا ؟

قلت : هذا من البيّن .

ان قلت : البيّن نوعان . فمن ایّ نوع هو ؟

قلتُ : هو من قبيل البيّن بالمعني الاخصّ. وهو الذیيلزم تصوره من تصور الملزوم. فان مفهوم الابتداء يلزمه تصور المبتدأ . وما يبتدأ منه. اذ لا يتحصل مفهوم الابتداء بدونهما .

﴿ **اجمالاً** ﴾ مفعول مطلق . ای تعقلاً اجماليًا او لزومًا اجماليًا . او حال ای حال كون المتعلق مجملاً لا مفصّلاً مخصوصًا .

فـــائدة

ثم اعلم : ان هذا اشارة الى الجواب الآخر للفرق بين تعقل المتعلق في الحرف و في الاسم . ففی المعني الحرفي تعقل المتعلق تفصيلی . و في الاسمی اجمالی . هذا اذا جعل مفعولاً مطلقًا للتعقل .

و ان جعل حالاً فهو اشارة الى الجواب الثالث .

و ملخصه انّ على تقدير تسليم الاحتياج الى المتعلق في المعني الاسمی يقال : ان الاحتياج الى مطلق المتعلق و مجمله كلا احتياج . قال عبد الغفور رحمه الله تعالى : لان المتعلق الاجمالی الذی لا يتصور الابتداء بدونه . و هو شئ ما . مفهوم من لفظ " الابتداء " بطريق الالتزام .

و ان جعل مفعولاً مطلقًا للفظ " لزم " كان اشارة الى الجواب الرابع . و بيانه ظاهر .

﴿ **تبعًا** ﴾ عطف على " اجمالاً " و اعرابه اعرابه و بيانه بيانه فتفكر و تدبّر .

فـــائدة

فيه اشارة الى الجواب الخامس في الفرق بين المعني الاسمی و المعني

الحرفي .

و محصّله انّ تعقّل معني الاسم يكون قصدًا و بالذات . و تعقّل متعلقه تبعًا . و اما تعقل المعني الحرفي و متعلقه فبالعكس . هذا اذا جعل " تبعًا " مفعولاً مطلقًا للتعقل .

و ان جعل حالاً فهو اشارة إلى الجواب السادس في الفرق بين المعني الاسمى و المعني الحرفي . اى المتعلق في المعني الاسمى تابع للمعني الاسمى و المعني الاسمى متبوع للمتعلق . و امّا في المعني الحرفي فالمتعلق فيه متبوع و مقصود بالذات . و المعني الحرفي تابع له .

و ان جعل مفعولاً مطلقا . للزم. اى لزومًا تبعيًا . فهو اشارة الى الجواب السابع في الفرق بينهما هذا و لا تشمئزّ من رجع بعض الاجوبة الى بعض اذ لا جناح في ذلك عند كثرة الاجوبة .

﴿ **من غير حاجة الى ذكره** ﴾ اى الى ذكر المتعلق . في هذا الكلام اشارة الى الفرق الثامن و الجواب الثامن .

و محصوله ان معني الحرف يحتاج الى ذكر المتعلق . ومعني الاسم لا يحتاج الى ذكر المتعلق .

فائدة شريفة

اعلم : ان هذه الأجوبة الثمانية مبنيّة على الفرق بين المعني الاسمى و المعني الحرفي بالنظر الى تعقّل المتعلق في كلا المعنيين .

و ههنا اجوبة اخرى مفيدة لم نذكرها. وكل هذه الأجوبة مهمّة دقيقة لا تجدها مجموعةً في غير هذا الكتاب .

الاّ انّ الاجوبة المذكورة قد تفرّقت في تضاعيف عبارات اخرى

مغايرة لها و انتشرت و لم تترتب متوالية .

و لتكميل الافادة و تسهيل استحضار السؤال و الاجوبة متوالية في الذهن ناسب لنا ان نكررها و نعيدها متّسقة مترّتبة . و العود احمد .

فأقول وا لله حسبي ونعم الوكيل : قال الشارح الجامى رحمه ا لله تعالى في المعني الاسمى كالابتداء مثلاً : لزمه تعقّل متعلقه اجمالا تبعًا من غير حاجة الى ذكره . انتهى كلام الجامى .

اشار الشارح الجامى رحمه ا لله تعالى في هذه العبارة الى دفع إشكال صعب .

و هو ان الابتداء على وفق ما صَرَّح الشارح الجامى رحمه ا لله تعالى نوعان حرفيّ و اسميّ .

وكما انّ المعني الحرفي أى الابتداء الحرفي لايتعقّل بدون متعلّقه .

كذلك المعني الاسميّ أى الابتداء الاسمى مثلاً لا يتعقّل بدون المتعلّق . فما الفرق بين المعني الاسمى و المعني الحرفي ؟

هذا بيانُ الاشكال و السؤال و توضيحه . و قد مرّ ذكره من قبل .

ثم انّ لهذا الاشكال المهمّ أجوبةً متعدّدةً دقيقةً لطيفةً تدلّ هذه الاجوبة على الفروق اللطيفة بين المعني الاسمى والمعني الحرفي باعتبار المتعلق و تعقّله .

فكل جواب في الحقيقة مشتمل على الفرق بين تعقّل المتعلّق في المعني الحرفي و المعني الاسمى .

الجواب الاوّل ما اشير اليه في عبارة الشارح الجامى رحمه ا لله

تعالى المذكورة بذكر لفظ " لزم " في بيان المعني الاسمى . و بذكر لفظ " لا يمكن الخ " في العبارة القادمة في بيان المعني الحرفي .

و خلاصة الجواب ما تقدّمت ان تعقّل المتعلق متحقّق وجوبًا في كلا المعنيين الاسمىّ و الحرفيّ . إلاّ انّه لازم مع الاسميّ . و ليس بمحتاج اليه للمعني الاسمى .

و امّا في المعني الحرفيّ فتعقّل المتعلّق محتاج اليه للمعني الحرفي .

و بون بعيد بين المحتاج اليه للشئ و بين اللازم له . ألا ترى أنّ الوترية تلزم الثلاثة في التعقل و التصوُّر . و لاتحتاج الثلاثة اليها في التعقل و التصوّر .

الجواب الثانى هذا الجواب متفرّع على الفرق الثانى بين المعنيَين الاسمى و الحرفي . و اشير اليه بقوله : " اجمالاً " اذا جعل لفظ " اجمالاً " مفعولاً مطلقا للتعقّل .

حاصلُ الجواب ان تعقل المتعلق في المعني الحرفي تفصيليّ حيث لابدّ من ذكر المتعلق بخصوصه . و امّا تعقّل المتعلق في المعني الاسمى فاجماليّ .

الجواب الثالث في الفرق الثالث ملخّصه انّا سلّمنا تحقّق الاحتياج الى المتعلق في المعني الاسمي ايضًا كما انّ الاحتياج الى المتعلق ثابت في المعني الحرفي .

لكن بين الاحتياجين فرقًا واضحًا . و هو ان الاحتياج في الاسم الى مطلق المتعلق و مجمله .

و امّا المتحقّق في المعني الحرفي فهو الاحتياج الى متعلق مخصوص

مفصَّل . فالفرق واضح . و اندفع الاشكال .

هذا الجواب مبنىّ على كون لفظ " اجمالاً " حالاً من المتعلّق . او من التعقُّل .

الجواب الرابع في الفرق الرابـع. هذا الجواب مترتب على جعل لفظ " اجمالاً " مفعولاً مطلقًا لـفعل " لزم " اى لزومًا اجماليًّا لا تفصيليًّا .

تفصيل الجواب ان تعقُّل المتعلّق و ان كان لازمًا و واجبًا في كلا المعنيين الاسمىّ و الحرفيّ . لكن هـذا التعقّل في المعني الاسمىّ اجمالىّ . و في المعني الحرفي تفصيلىّ .

فبين لزوم تعقُّل المتعلق في المعني الاسمى و الحرفي فرق جلىّ . فلا إشكال .

الجواب الخامس في الـفرق الخامس . اشـار اليه الشارح بقولـه "تبعًا" بجعلـه مفعـولاً مطلـقًا للتعقُّل . ايضاحُـه ان تعقُّل المتعلّق و ان كان لازما و ثابتًا في كلا المعنيين الاسمى و الحرفي .

لكـنّ بينـهما فـرقًا جليًّا و هـو انّ تعقُّل المتعلّق في المعني الاسمى متحقق تبعًا و في المعني الحرفي ثابت قصدًا و بالذات .

الجواب السادس في الفرق السادس . هذا الجواب متفرّع على جعل لفظ " تبعًا " مفعولاً مطلقًا لفعل " لزم " اى لزومًا تبعيًّا .

و محصَّلـه ان لـزوم تعقّل المتعلّق في المعني الاسميّ لازم لزومًا تبعيًّا اذ المعني الاسمىّ في اصل الوضع مستغنٍ عن المتعلق و عن تعقّله .

بخـلاف المعني الحرفي حيث يحتـاج في اصل الـوضع الى المتعلّق . فيلزم فيه تعقّل المتعلق و ذكره اصالة و حقيقةً .

الجواب السابع في الفرق السابع . تفصيله ان تعقّل المتعلق في المعني الاسمى تابع للمعني الاسمى . والمعني الاسمى متبوع للمتعلق ولتعقّله . و في المعني الحرفي متبوع و اصل ومقصود بالذات و المعني الحرفي تابع له .

هذا الجواب يدور على كون " تبعًا " حالاً من المتعلق او من تعقل المتعلق .

الجواب الثامن في الفرق الثامن بين المعني الاسمىّ و الحرفي . اشار اليه الجامى رحمه الله تعالى بقوله " من غير حاجة الى ذكره " .

و محصوله ان معني الحرف يحتاج الى ذكر المتعلق بخصوصه و معني الاسم لا يحتاج إلى ذكر المتعلق بخصوصه .

الجواب التاسع في الفرق التاسع بين المعنيين الاسمىّ و الحرفي . ملخّصه ان المعني الاسمى يحتاج الى ذكر المتعلق . او الى تعقُّل المتعلق . لاجل تكميل الغرض من وضع اللفظ للمعني الموضوع له . لا لاجل توقّف معناه الاصلى الموضوع له على ذكر المتعلّق او على تَعقُّل المتعلّق .

و اما المعني الحرفي فيحتاج الى ذكر المتعلّق . او الى تعقُّله لاجل توقّف فهم معناه الاصلى الموضوع له على المتعلق او على تعقّله .

صرّح بهذا الفرق الفاضل عبدالحكيم رحمه الله تعالى في موضع آخر في حواشى التعليقات للشيخ عبدالغفور رحمه الله تعالى على شرح الجامى للكافية .

و بالجملة فرق كثير بين الاحتياج الى شئ لتكميل الغرض

من المعني الموضوع لـه . و بين احتياج نفس المعني الموضوع لـه الى ذلك الشئ .

الجواب العاشر في الفرق العاشر بين معني الاسم ومعني الحرف.

توضيحه ان احتياج المعني الحرفي الى المتعلق انما هو لاجل دخول المتعلّق او تعقّله في المعني الحرفي الموضوع له .

وذلك لكون الحرف موضوعًا للمعني الجزئى الملحوظ فيه المتعلق الجزئى المخصوص .

ففى المعني الحرفي احتياج شديد الى المتعلّق . حيث دخل المتعلق في ذات المعني الحرفي اى في ذات معناه الموضوع له للحرف .

بخلاف احتياج المعني الاسمىّ الى المتعلق او الى تعقُّله. فانه احتياج خفيف غير شديد . اذ لم يلاحظ المتعلق في المعني الاسمى ملاحظةَ الامر الداخل في ذات الشئ .

الجواب الحادى عشر في الفرق الحادى عشر بين المعني الاسمى و المعني الحرفي . انّ الاحتياج الى المتعلّق في المعني الحرفي انّما هو بحسب التعقُّل اى بحسب حكم العقل . حيث يستدعى تعقّلُ المعني الحرفي ذكر المتعلق وجوبًا و حتمًا .

ايضاحُ هذا الكلام انّ الحرف اذا تعقّله العقل و خلّى هو و طبعه يحكم العقل حكمًا بيّنًا بانّ الحرف يحتاج في فهم معناه الحقيقى الموضوع له من اللفظ الى ذكر متعلقه باللسان او في العبارة المكتوبة .

بخلاف معني الاسم فان العقل اذا تعقّله و خلّى هو و طبعه يحكم العقل ان فهم المعني الاسمى الموضوع له من اللفظ لايحتاج الى ذكر المتعلق

بخصوصه لسانًا او كتابةً .

بل يقتضى تعقُّلُ المعني الاسمى الاستغناء عن ذكر المتعلق و عدم الاحتياج اليه لكون الاسم مستقلاًّ بالمفهوميّة .

و بعبارة اخرى انّ المعني الاسمى اذا تعقّله العقل . و خلّى هو و طبعه يحكم العقل بان هذا المعني لا يحتاج عند الاستعمال في فهمه من اللفظ الى ذكر المتعلق باللسان .

هذا واغتنم هذه الاجوبة وما فيها من الفروق . فانها من سوانح الوقت . ومن اعزّ نفائس هذا الكتاب و خصائصه . و لله الحمد و المنّة .

فـــائدة

ههنا شك قوىّ . و هو انّ عدم احتياج تعقل المعني الاسمى الى ذكر المتعلق ظاهر و بديهىّ فنفيه ههنا لغو من الكلام .

و ايضًا يستلزم ثبوت احتياج تعقل الابتداء المخصوص الحرفي الى ذكره و هو باطل اذ لا يحتاج تعقله الى ذكره فضلاً عن ذكر متعلقه .

و اجاب المحقق عبدالغفور رحمه ا لله تعالى . بان المراد من التعقل تعقّل السّامع . فالسامع لا يحتاج في الابتداء الكلى الى ذكر المتعلق . و يحتاج اليه في الابتداء المخصوص. لان تعقل النسبة المخصوصة بخصوصها لا يتصور بدون تصور الطرفين بخصوصهما . و ذلك التعقل لا يمكن الا بذكر المتعلق بخصوصه صريحًا لكونه ملتفتًا بالذات .

والاحسن في الجواب عندى ان يقال : المراد بالذكر ذكر القلب و هو مرادف للتعقل ظاهرًا . فيكون معناه ان تعقل المعني ألاسمى لا يحتاج الى تعقل متعلقه بخصوصه . فالذكر بضم الذال لا بكسرها .

وهذا كما قال الفاضل المدقق الخيالى رحمه الله تعالى في تعريفهم للعلم : انه صفة يتجلّى بها المذكور لمن قامت هى به : ان كلمة "المذكور" يصحّ ان يكون من الذكر بالضمّ و هو ما يكون بالقلب .

قال العبد الضعيف البازى : انى بعد ما وجّهت كلام الشارح بهذا التوجيه رأيت ان الفاضل اللاهورى رحمه الله تعالى ذكره في حواشيه على حواشى المحقق عبدالغفور رحمه الله تعالى .

فحمدت الله حمدًا لما وافق توجيه صاحب القلم المكسور و الصدر المصدور توجيه العلامة صدر الصدور و بدر البدور بل بحر البحور . فلا تسأل عما حصل لى من السرور . و لله الحمد و المنّة .

قال العبد الضعيف البازى : و لى جواب آخر . وهو انّ الذكر بكسر الذال . و هو ما يكون باللسان .

ومعني عدم احتياج الاسم الى ذكر المتعلق في التعقل انه اذا تعقله العقل و خلّى هو و طبعه يحكم العقل بان هذا المعني لا يحتاج عند الاستعمال و عند كونه مدلولا لداله و عند فهمه منه الى ذكر المتعلق باللسان بخلاف الحرف . و قد مرّ بيانه قبيل هذا .

و نظيره ما قالوا : ان الصورة الجوهريّة في الذهن جوهر . و ان كانت في الحال قائمة بالموضوع وهو الذهن . لصدق حد الجوهر عليها . و هو ما لا يحتاج في وجوده الخارجى الى الموضوع . اذ العقل يحكم على هذه الصورة الذهنية الجوهرية انها اذا وجدت في الخارج لا تكون محتاجة الى الموضوع .

فـــائدة

قـال صاحب حاشيـة كنـديا على حاشيـة عبدالغفور : ان هـهنا اشكالاً . و هـو انه لو كان المتعلق الاجمالى كافيا في الـفهم . فايّ حاجـة الى ذكره في المعني الحرفي ؟

فاشار الشارح الى جوابه بقوله : تبعًا من غير الخ . و حاصله ان المتعلق في المعني الاسمى غير ملتفت اليه بالـذات فيكفى تصوره الاجمالى . بخلاف المعني الحرفي فان المتعلق فيه ملتفت اليـه بالـذات فلا يكفى تصوره الاجمالى . بل لابدّ له من الذكر ليحصل التفصيل . انتهى بتغيير يسير .

فـــائدة

ان قلت : معني الابتـداء الاسمى لا يستعـمل بـدون المتـعلق فما الفرق ؟

قلت : لا يخفى على المتفطن استخراج الجواب لـه ممّا سبق . ثم هنا لا يبعد ان يقال : ان قوله . من غير حاجة الخ . يتعلق بالتعقل .

﴿ **و هو** ﴾ اى معني الابتداء بهذا الاعتبار اسمى ﴿ **مدلول لفظ الابتـداء** ﴾ الـذى هـو اسم ﴿ **فقط** ﴾ بـشرط لا شئ اى ليس مـدلـول حرفٍ ككلمة " من " .

ثم ان للمتـعلمين ههنا سـوالاً . و هـو ان هـذا المعني الاسمى قـد يكون مدلول لفظ آخر سوى الابتداء . كالبدء . والشروع . و الافتتاح. و نحو ذلك.فلا يصحّ قوله . فقط . على الحصر .

قلت : الحصر بالنسبة الى الحرف بقرينـة البحث . ثم انّ فيـه لنا تحقيقًا لطيفًا مطنبًا ذكرناه في الشرح .

﴿ **فلا حاجة في الدلالة عليه** ﴾ اى على الابتداء الاسمى ﴿ **الى ضمّ كلمة اخرى** ﴾ كالسير و البصرة مثلاً ﴿ **لتدلّ** ﴾ تلك الكلمة الاخرى ﴿ **على متعلقه** ﴾ اى متعلق الابتداء الاسمى لكونه مستقلاً بالمفهوميّة .

ههنا ابحاث متعددة نافعة جدًّا للمدرّسين و المتعلمين يناسب ادراجها في هذا الموضع تبصرة و افادة .

البحث الاوّل : اعلم ان معني الابتداء المستقل بعد ملاحظته بالذات قد يقيّد بمتعلق مخصوص فتقول مثلا : ابتداء سيرى البصرة . و قد لا يقيّد . و كلاهما معني اسميّ .

قال السيد رحمه الله تعالى في حواشى المطوّل : اذا تمهّد هذا فاعلم : انّ الابتداء مثلاً معنيً هو حالة لغيره و متعلق به . فاذا لاحظه العقل قصدًا و بالذات كان معني مستقلاً بنفسه ملحوظًا في ذاته . صالحًا لان يحكم عليه و به . و يلزمه ادراك متعلقه اجمالاً و تبعًا . و هو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء .

و لك بعد ملاحظته اجمالاً على هذا الوجه ان تقيّده بمتعلق مخصوص فتقول مثلاً : ابتداء سيرى البصرة . و لا يخرجه ذلك عن الاستقلال و صلاحيّة الحكم عليه و به . انتهى بلفظه .

و انما لا يخرجه ذلك التقييد عن الاستقلال لان مفهوم الابتداء مع تقييدك ايّاه ملحوظ قصدًا . و التقييد ملحوظ تبعًا لتخصيصه . فهو ابتداء جزئيّ ملحوظ قصدًا .

البحث الثانى : انّ عدم الاحتياج في الاسم الى ضم كلمة انما

هو في الدلالة على معناه الافرادى . كالابتداء و الانتهاء و الاستفهام .

و اما على معناه التركيبى كالفاعليّة و المفعوليّة و نحوهما فهو و الحرف سواء في تحقق الاحتياج الى الغير .

الا ترى ان دلالة " زيد " على الفاعلية في قولك : جاءنى زيد . بواسطة "جاءنى" صرّح به جلبي رحمه ا لله تعالى في شرح المطول في بحث الوضع من علم البيان .

البحث الثالث : اعلم ان قول الجامى الشارح رحمه ا لله تعالى في هذا الكلام : لتدلّ الخ . علة للدلالة. فيلزم تعليل الشئ بنفسه . ذكره الفاضل اللاهورى رحمه ا لله تعالى .

و يجاب عن هذا السؤال اللطيف البديع باربعة اجوبة فاحفظها فانها نافعة .

الجواب الاوّل ما يعلم من فجوى قول الفاضل عبدالغفور غفر ا لله له ان قوله : لتدلّ . من . دلّ . اللازم يقل : دلّ اللفظ على معناه . اذا افاده . وقوله : الدلالة عليه . من " دلّ " المتعدى يقال : دلّه على كذا . جعله دالاً . ودلّه على كذا اذا هداه اليه . وفي حديث ابى مسعود الانصارى رضي الله عنه ان رجلاً قال لرسول ا لله صلى الله عليه وسلم : احملني (اى اعطني حمولة) فقال : ما عندى . فقال رجل : انا ادلّه على من يحمله . فقال رسول ا لله صلى الله عليه وسلم : من دلّ على خير فله مثل اجر فاعله . رواه مسلم . فالاوّل و هو " انا ادلّه " من المتعدى و الثانى و هو " من دلّ على خير " من اللازم و على هذا فتغايرا . فلا يلزم تعليل الشئ بنفسه . و معناه فلا حاجة في جعل المتكلم لفظ الابتداء دالاً الى ضم كلمة لتدلّ الخ .

و **الجواب الثانى** ما ألقى في قلبي وهو ان قولـه : لتدل الخ علـة للضمّ لا للـدلالـة . و المعني انه في الحـرف يضمّ كلمة اخرى لتـدل الخ و ههنا اى في الاسم لا حاجة الى ضمها .

و **الجواب الثالث** ايضًا مـا القى في قلبي وهو انه علة للحاجة . لا للدلالـة . و المعني ان الحاجـة اى في الحرف الى ضمّ كلمـة انمـا تكـون لتدل تلك الكلمة الخ . و هذه الحاجة منتفية ههنا اى في الاسم .

و يشهد على صحـة هـذا الجواب ان هـذا الـكلام يفيـد و يصحّ بدون ذكر كلمة " الدلالة و الضم " بانّ يقال فلا حاجة الى كلمة اخرى لتدلّ الخ .

و **الجواب الرابع** ما القى في روعى ايضًا بتوفيق ا لله تعالى وهو ان الـلام للـعاقبـة . لا للتعليل . كما في قـولـه تعـالى : جعل لكم الارض فراشا . و ما خلقتُ الجنّ و الانس الا ليعبدون . عند الا شاعرة .

و المعني لاحاجة في تعقل معني الاسـم و استعمالـه الى ضـمّ كلمة اخرى بحيث تكون عاقبة ذكره ان تدل الخ .

البحث الرابع : اعلم انّ لفظى الدلالـة و الحاجـة المذكـورين في حدّى الاسم والحرف من اوصاف اللفظ دون المعني على ما هو الـظاهر .

فيصير المعني انه لاحاجـة لللفظ في دلالته على الابتداء اذا لاحظه الـعقل قصدًا و بالـذات الى ضم كلمـة . و يفـهم منـه انه اذا لاحـظه من حيث انه حالة بين السير و البصرة مثلاً كان اللـفظ الـدال عليه محتاجًا في الدلالة عليه الى ضمّ كلمة . فيلزم القصور في دلالة الحرف و قد سبق انه لا قصور الا في معني الحرف دون لفظه : فافهم .

فالجواب اوّلاً : انّ الدلالـة صفـة للمتـكلم . لانهـا مـن " دلّ " المتعدى فالقصور في دلالة الحرف بالمعني الـذى هـو صفـة المتكلم لا ينافي عدم القصور في دلالته بالمعني الذى هو صفة اللفظ .

و **الجواب ثانيًا** : ان لـفظ " الـدلالـة " جـاز ان يكـون مصدرًا مجهولاً . فهو صفة للمعني . والحاجة ايضًا صفـة للمعني . فلا غبار عليه .

و لا يرد شيء. لان احتياج المعني تـصورًا والتفاتًا الى الغير يستلزم احتياجه فهمًا من اللفظ الى ذلك الغير. وهذا يستلزم نوع قصور في دلالة اللفظ . فتدبّر و سنعود اليه و العود احمد .

البحث الخامس : الاولى ان يجعل لفظ " الدلالة " في قوله . فلا حاجة في الدلالة الخ . من المتعدى بل هو المراد هنا .

و تفصيله ان الدلالـة تجيئ بمعني كـون الـشئ دالاً وبمعني جـعـل الشئ دالاً . و الاول مرتب على الثانى اذ اللفظ انما يكون دالاً بعد جعل الواضع اياه دالاًّ . و الدلالـة الثانيـة صفة الواضع او المتكلم . فتوقفه ايضًا مرتب على توقف الثانى و التوقف بالذات انما هو للثانى فيراد ههنا المعني الثانى . هذا وا لله اعلم .

البحث السادس : ههنا سوال مشهور لبعض المحققين . وهو ان قوله "من غير حاجة الى ذكره" مغنٍ عن قوله "فلا حاجـة في الدلالـة الخ" فذكره بعده لغو و تكرار .

والجواب عن هذا السّؤال اللطيف المشهور بين العلماء من وجوه متعدّدة نذكرها في السطور القادمة .

الجواب الاول ما ذكره المدقق نور محمّد رحمه الله تعالى في

حاشية تعليقات الشيخ عبدالغفور رحمه الله تعالى على شرح الجامى .

وهو ان المراد من القول الاول وهو " من غيرحاجة الى ذكره " عدم احتياج الاسم لفهم المتعلق في الصورة المذكورة الىذكره بضم كلمة اخرى لتدل على المتعلق .

و ان كلمة " من " في هذا القول اى قوله : من غير حاجة الى ذكره . ابتدائيّة اتصاليّة متعلّقة بقوله " لزمه تعقل متعلقه اجمالاً و تبعًا " و انها للدلالة على اتصال المسبب بملزوم السبب .

فان اللزوم المذكور يستلزم مجموع كون لفظة " الابتداء " دالةً عليه . وكون المتعلق ملتفتًا بالتبع الذى هو سبب لعدم الاحتياج المذكور. انتهى كلامه .

و المراد من القول الثانى . و هو قوله فلا حاجة في الدلالة عليه الى ضم الخ . عدم الاحتياج لفهم معني الابتداء الىذكر المتعلق . فافترقا . و اندفع الا يراد .

قال العبد الضعيف الروحانى : عندىلهذا السؤال اجوبة اخرى ايضًا في دفع التكرار و بيان الفروق في المراد من كلمتي " الحاجتين " المذكورتين في عبارة الجامى المتعلقة ببيان المفهوم الاسمى .

الحاجة الاولى في قوله "من غير حاجة الىذكره" اى ذكر المتعلق.

والحاجة الثانية في قوله "فلا حاجة في الدلالة عليه الى ضمّ كلمةٍ أُخرى اليه لتدلّ على متعلّقه" .

اسرد هذه الاجوبة ههنا لتكون للعلماء تذكرة و للطلبة عدّة و نصرة .

فاقول وبا لله التوفيق : قدسلف **الجواب الاول** وقدعرفته هناك.

والجواب الثانى ان لفظ "الحاجة" في القول الاول صفة التعقل. و في القول الثانى صفة اللفظ . فافترقا .

والجواب الثالث ان الحاجة في القول الاول صفة الادراك و التعقل . و في القول الثانى صفة المعني . فتغايرا .

والجواب الرابع ان المحتاج اليه في القول الاول الذكر بالضم و هو الادراك . و في القول الثانى الذِكر بكسر الذال و هو باللسان .. فاختلفا .

والجواب الخامس ان القول الاول لعدم الاحتياج في الانفهام . اى فهم السامع للمعني . و القول الثانى لعدم الاحتياج في الافهام اى افهام المتكلم المعني .

و ان شئت فقل : القول الاوّل لبيان الاستفادة و القول الثانى لبيان الافادة .

و يدل على ذلك ما سبق منا انّ الدلالة في القول الثانى من دلّ المتعدى .

و ان شئت فقل : الحاجة في الاول صفة السامع . و في الثانى صفة المتكلم . بمعني ان المتكلم لا يحتاج في دلالته اى جعله لفظ الابتداء دالاً الى ضمّ كلمة الخ .

والجواب السادس انّ القول الاول لبيان استقلال المعني اذ لا ذكر هناك للفظ . و القول الثانى لبيان استقلال الدالّ .

و اورد الفاء في الثانى اشارة الى ان استقلال الدال فرع استقلال

المعني و نتيجة له .

والجواب السابع ما محصوله ان المعني نوعان .

الاوّل ما حصل في الذهن قبل التلفظ . و يقال له : الكلام النفسى .

و الثانى ما حصل في الذهن بعد التلفظ بكلام . و يقال له : مدلول اللفظ بالفعل . و لكل معني تعقّل . فالتعقل ايضًا قسمان . و قد سبق منّا توضيح ذلك فتدبّر .

فاقول : القول الاوّل لبيان عدم احتياج المعني الاول . و القول الثانى لبيان عدم احتياج المعني الثانى . فتشكر .

والجواب الثامن قد مضى في البحث الاول قبيل هذا ان معني الابتداء الاسمى قد يقيّد و قد لا يقيّد .

فاقول : القول الاول لبيان الثانى اى ما لا يقيّد و القول الثانى لبيان الاول اى ما يقيّد . ليحصل الاستقلال للاسم من كل وجه . و ليندفع ما يتوهم ان ما يقيد هو محتاج و غير مستقل . و قد سبق التوضيح فارجع اليه .

والجواب التاسع في القول الاول نفى الحاجة عن المعني الاسمى بالذات اى بمعني . لا بشرط شئ . اى مع قطع النظر عن التعقل بنوعيه و عن الدلالة .

و في القول الثانى نفى الحاجة عنه بمعني . بشرط شئ اى بالنظر الى الدلالة اى دلالة اللفظ عليه . هذا .

والجواب العاشر القول الاول باعتبار التعقل و القول الثانى

باعتبار الدلالة .

تنبيه : اعلم : ان في عدم الاحتياج باعتبار الدلالة بحثًا مضى في البحث الرابع قبيل هذا . فارجع اليه . و سيأتى مسلكنا المختار . فانتظر فانه بحث نفيس .

والجواب الحادى عشر هب ان القولين بمعني واحد الاّ انّه كرّر اقتداءً بابن الحاجب المصنّف رحمه الله تعالى حيث قال في بدء الكافية بعد ذكر وجه الحصر للكلمة في الاقسام الثلاثة : و قد علم بذلك حدّ كل واحد منها .

و قال الجامى رحمه الله تعالى في وجه التكرار هناك : و لله در المصنف حيث اعتبر تفاوت مراتب طبائع الطلبة من الذكى و المتوسط . هذا حاصله .

والجواب الثانى عشر ان القول الاول مجمل . والثانى مفصّل . كما يعلم ذلك من النظر في العبارة . و المجمل لا يغني غناء المفصّل نعم لو كان الامر بالعكس لكان للاعتراض مجال .

تنبيه : اعلم : انّ بعض الاجوبة المذكورة مبنىّ على فرض ان هذه العبارة للجامى . و قد ذكرنا انها الى قوله " والحاصل " للسيّد (١)

---

(١) **قولى للسيّد** : هو على بن محمد بن على المعروف بالسيد الشريف . والسيد السند الجرجانى عالم نحرير قد حاز قصبات السبق .

و في التحرير ولد في جرجان في ٢٢ من شعبان سنة ٧٤٠هـ وصرف مناه نحو العربية حتي قيل : انه علق على الوافية شرح الكافية في صباه .

حكى انه حضر مجلس قطب الدين محمد الرازى بهراة ليقرأ عليه شرحه للرسالة الشمسية و شرح المطالع فرأى الرازى فكره يجول في المنطق . كضوء البارق المتألق . و شاهد

من نفسه الضعف .

فارسله الى المولى مبارك شاه المنطقى و كان تلميذه و ماهرًا متوطنًا بمصر . فتوجه السيد الى خدمة مبارك شاه . فقرأ عليه شرح الشمسية و شرح المطالع .

و كان من شركائه فيهما محمود بن اسرائيل الشهير بابن قاضى سماوه . و الحاج باشا صاحب التسهيل . فبلغ رتبة الكمال و توطّن شيراز .

و لما تسلط تيمور الاعرج و قدم شيراز اعطى السيد الامان بسبب عرض وزيره .

و كان سعد الدين التفتازانى صدر صدور مجالس تيمور لنگ . و كان تيمور يرجح السيد و كان يقول فرضنا انهما سيان في الاصل و العرفان . فللسيد شرف النسب . فانشرح صدر السيد و اقدم على افحام التفتازانى .

و في حبيب السير لغياث الدين . ان السيد ولد سنة ٧٤٠ﻫ بقرية طاغو من اعمال استر آباد . و فرغ من التحصيل في ادنى مدة .

و لما كان شاه شجاع الدين بن مظفر مقيمًا بقصر زرد سنة ٧٧٠ﻫ . اراد السيد ان يتشرف بملازمته فلبس لباس اهل العسكر .

و قال لسعدالدين التفتازانى . وكان يذهب الى السلطان شجاع : انى رجل غريب ماهر في الرمى . ارجو ان تسعى في حقى عند السلطان ليتيسّر لى الملاقاة .

فركب السعد و مشى السيد معه حتي وصلا الى باب القصر . فاوقفه السعد على الباب . و دخل على شجاع . و ذكر اوصافه .

فطلبه السلطان . و قال له : ارنى كمالك في الرمى . فاخرج السيد جزءً فيه اعتراضات على المصنفين من نتائج طبعه و اعطاه السلطان .

و قال : هذه سهامى و صنعتي فاطلع السلطان على منزلته و عظّمه و ذهب به معه الى شيراز . و فوّض اليه تدريس دار الشفا .

و لما قدم تيمور سنة ٧٨٩ﻫ شيراز امره ان يذهب الى سمرقند . فلما مات تيمور رجع الى شيراز و مات هناك سنة ٨١٦ﻫ .

و في الفوائد البهيّة ان السيد لما وصل الى قطب الدين ليقرأ عليه شرح المطالع . و كان الشارح عند ذلك بلغ من عمره ١٢٠ سنة . و سقط حاجباه على عينيه من الكبر فرفع حاجبيه بيديه عن عينيه و نظر الى السيد .

رحمه الله تعالى بتصرف ما .

الاّ ان الامر سهل لكثرة مثل هذا الفرض في المؤلفات . و يقال ههنا : ان الجامى تصرّف في كلام السيد بحذف و زيادة في مواضع فعدم تصرفه في هذا التكرار و وضعه اياه ههنا كما هو يدل على انه يرتضيه . فكأنه كلامه . فلابدّ له من نكتة . فيصح الوجوه المذكورة . هذا ما عندى و الله اعلم بالصواب و علمه اتمّ .

﴿ **و هذا** ﴾ اى الاستقلال بالمفهومية لكونه ملحوظًا في ذاته و عدم الاحتياج في الدلالة الى ضمّ كلمة ﴿ **هو المراد** ﴾ في هذا المقام .

ان قلت : لم لم يقل . هوالمعني بدل "المراد" وما السرّ في ذلك ؟

قلت : لو قال . هو المعني. لكان كذبًا في الظاهر لان الاستقلال

فقال له : انا ضعيف . فان اردت ان تسمع شرح المطالع منّى . فاذهب الى مبارك شاه . و هو يقرئك كما سمع منيّ .

و كان مبارك شاه غلامًا للشارح رباه و هو صغير في حجره و علمه . فلما قرأ مبارك شاه كتاب الاستاذ الذى كتبه للسيد قبله .

و قال : نعم الا انه ليس لك درس مستقل و ليس لك قراءة اصلاً . ولا آذن لك في التكلم . بل تقنع بمجرد السماع . فرضى الشريف .

و قد ابتدأ الشرح المذكور رجل من اولاد الاكابر بمصر . فحضر الشريف الدرس معه .

فخرج مبارك شاه ذات ليلة الى صحن المدرسة يدور فيها اذ سمع في حجرة صوتا فاستمع .

فاذا الشريف يقول : قال الشارح كذا . و قال الاستاذ كذا . و انا اقول كذا . و قرأ كلمات لطيفة اعجبها مبارك شاه حتي رقص من شدة طربة. فاذن للسيد ان يقرأ. ويتكلم. و يفعل ما يريد . و سوّد الشريف حاشية شرح المطالع هناك .

وعدم الاحتياج المذكورين كلاهما ليس معني قولهم هذا بل هو مراد لهم.

توضيح الكلام ان المعني للكلام في الظاهر يطلق على مفهومه الصريح اللغوى و على ظاهر مدلوله بخلاف المراد من الكلام فانه ما يحصل من الكلام و ما سيقَ له الكلام و ان لم يكن ظاهر مدلوله .

و بعد تمهيد هذا لا يخفى الفرق بين . معني قولهم المذكور. و مرادهم منه .

فان . معناه . انّ اللفظ قالب للمعني و هو مدلول له . و المراد منه . الاستقلال و عدم الاحتياج المذكورين . و عليك بهذه النكتة فيما يأتى .

﴿ **بقولهم** ﴾ اى بقول النحاة ﴿ **انّ للاسم و الفعل معني كائنًا في نفس الكلمة الدّالة عليه** ﴾ اى على المعني . حاصله ان مآل ارجاع الضمير الى المعني كما فعل ابن الحاجب رحمه الله تعالى و ارجاعه الى الكلمة كما فعله الشارح رحمه الله تعالى و غيره واحد . و هو استقلال المعني بالمفهومية .

فائدة نفيسة

ان قلت : ما اراد الشارح بهذا القول المذكور (وهذا هوالمراد بقولهم الخ) و ما الذى حمله على ذكره ؟

قلتُ : حثّه على تطريسه و حضّه على ادراجه ههنا عدة امور ادركتها بعد التدبر بتوفيق الله تعالى و هو حسبي و نعم الوكيل .

الامر الاول دفع ما يرد على الجامى رحمه الله تعالى بان البيان السابق انما يصح لو رجع ضمير قوله " في نفسه " الى المعني . وقد ارجعتَه

الى الكلمة لا الى المعني .

و وجه الدفع ان مآل ارجاع الضمير الى المعني و ارجاعه الى الكلمة واحد . و هو الاستقلال بالمفهوميّة . فان استقلال المعني يدل على استقلال الدال و بالعكس .

الامر الثانى دفع لطيف لما يتوهم ان الشارح الجامى رحمه الله تعالى لعله متوحد في الارجاع المذكور و متفرد فيه . و مخالف للقوم في هذا الصنيع . و مخالفتهم بلا باعث قوىّ مستهجن .

و وجه الدفع ان هذا ليس قوله منفردًا وليس هو فيه متفرّدًا . بل هو قول النحاة . و لذا قال : قولهم . و لم يقل : قولى . مع ان الظاهر . قولى .

الامر الثالث اشارة لطيفة دقيقة الى وجه اختيار الارجاع المذكور اى ارجاع الضمير في قوله "في نفسه" الى الكلمة دون "المعني" على ما هو مختار ابن الحاجب رحمه الله تعالى .

و بيانه ان الشارح انما اختاره ليماشى به عامة النحاة بل جميعهم وليوافق قوله قولهم الذى يدل على ماهو المختار عندهم ولذا قال "قولهم" اى جميع النحاة او عامتهم و لم يقل : قول بعضهم . فكأنّ هذا قول جميعهم حقيقةً او ادعاءً .

و لذا اعترض الحافظ السيوطى رحمه الله تعالى في شرح جمع الجوامع ج١ ص٤ على ابن الحاجب رحمه الله تعالى حيث قال بعد ارجاع الضمير الى الكلمة : و من جعل الضمير المتصل . بنفس و غير . راجعًا للمعني كابن الحاجب فقد ابعد . انتهى كلامه .

الامر الرابع دفع ما يرد على الشارح من مخالفته لابن الحاجب رحمه الله تعالى في مرجع الضمير فان الشارح جعل ضمير " في نفسه " و "في غيره" راجعًا الى الكلمة اى اللفظ الدال . و ابن الحاجب رحمه الله تعالى جعله راجعا الى المعني . فالشارح شرح كلام ابن الحاجب بما لا يرتضيه ابن الحاجب رحمه الله تعالى .

بيان الدفع انّ المآل واحد . و هو الاستقلال . فلا جناح في المخالفة صورةً لنكتةٍ بعد اتحاد المراد .

الامر الخامس ردّ ما يرد على الجامى و على قولهم انّ " في " للظرفية و الظرف انما يكون زمانًا او مكانا . و الكلمة ليست بشئ من ذلك .

و تقرير الرد ان المراد من . كون المعني في نفس الكلمة . دلالتها على المعني من غير حاجة الىضمّ كلمة اخرى اليها. لاستقلاله بالمفهوميّة. فمرجعهما واحد . و هو الاستقلال . كذا قال الجامى في بحث الفعل .

و ان شئت فقل : ان كلمة " في " تأتى للظرفية الاعتباريّة ايضًا. كما سبق منا في المقدمات . و الكلمة ظرف اعتبارىّ لمعناها . و لذا شاع ان الالفاظ قوالب المعانى .

و ان شئت فقل : هذا الكلام مبنىّ على المجاز و هو التشبيه بالظرف .

الامر السادس دفع ما اورده الامام الرازى رحمه الله تعالى ان معناه ان الاسم يدل على معني الاسم و هذا عبث .

الامر السابع دفع ما اورده الامام ايضًا ان الحرف ايضًا يدل

على معني الحرف فيكون اسمًا و هو باطل .

و قد ذكرنا هذين السوالين مع ايضاح الجواب في المهم الثامن .

فولّ وجهك شطره .

و ذكرهما المحقق عبدالغفور رحمه الله تعالى ايضًا نقلاً عنه . و لم يعرف شراح كلامه انهما منقولان عن الامام .

الامر الثامن دفع ايراد و هو ان المتبادر من كون المعني " في الكلمة " انه مدلول لها و يفهم قياسًا عليه ان مفهوم كونه " في غيرها " في حد الحرف . انه مدلول للغير . و ليس كذلك .

و حاصل الدفع ان مرادهم من ذلك الاستقلال بالمفهومية . فيفهم قياسًا مرادهم من كونه " في غيرها " و هو كونه متعقلاً بالنسبة الى الغير و غير مستقل بالمفهومية . كذا قال الجامى رحمه الله تعالى في بحث الحرف .

و ان شئت فقل : هذا الكلام مبني على التشبيه . و بيانه ان الحرف اذا انتقل الى الذهن وحده لم ينتقل معه معناه . اى بدون ضم ضميمة فكأنّ قالب الحرف كظرف خال . فلا يقال : معناه فيه . بل يقال : ان معناه في غيره . اذ بالغير يظهر . قاله المحقق عبد الغفور رحمه الله تعالى . هذا و يفهم هذا السؤال من فحوى كلام الامام الرازى رحمه الله تعالى . راجع السؤال السابع من المهم الثامن مما ذكرنا في المقدّمات .

الأمر التاسع دفع لطيف لما يظنّ ان الفعل غيرمستقل بالمفهوميّة و محتاج الى الغير .

نظرًا الى تخصيص الشارح في العبارات المتقدّمة الابتداء الاسمى

بالاستقلال وجعله اياه مستقلاً. و لم يذكر ان الفعل ايضًا مستقلّ كالابتداء الاسمى .

و نظرًا الى ان الفعل كالحرف في الظاهر لاحتياجه الى ضميمة تدل على الفاعل .

قال السيّد السند رحمه الله تعالى في رسالته الوضعية : الفعل و الحرف يشتركان في الاحتياج و الآليّة . انتهى باختصار .

و محصول الدفع ان الفعل مثل الاسم و لذا جمعهما النحاة في قولهم المذكور .

الامر العاشر اعلم : انا فصلنا سابقًا ان الباعث الاكبر على ايراد الشارح هذا البحث دفع اعتراضات عسيرة للامام الرازى رحمه الله تعالى على تعريف الاسم للزمخشرى . و هو و تعريف ابن الحاجب رحمه الله تعالى له واحد .

فاقول : في هذا الكلام اى و هذا هو المراد الخ اشارة الى الجواب عن اعتراضات الامام الرازى بتقدير ارجاع الضمير المجرور الى الكلمة . كما ان فيما سبق بيان جواب عنها بتقدير ارجاع الضمير الى المعني . هذا و الله اعلم بالصواب و اليه المرجع و المآب .

فائدة شريفة جليلة نادرة

قد آن لنا ان نزفّ الى الخلّان البحث في استقلال الفعل و في حقيقته وذكر المذاهب في حقيقته فان الموضوع نعم الموضوع وهو حسبي ، و قد الفت رسالة بديعة لا نظير لها في هذا الموضوع و لله الحمد و المنّة .

ملخص رسالتي انهم اختلفوا في حقيقة الفعل ومعناه الموضوع له

وفي ان استقلال الفعل بالمفهوميّة باى معني هو . و لهم في ذلك مذاهب .

المذهب الاول : مذهب جمهور النحاة و اهل العربيّة : قال الجمهور : ان الفعل موضوع للامور الثلاثة الحدث و الزمان و النسبة الى الفاعل .

و قالوا ان الفعل مستقل بالمعني التضمني الذى هو حدث و هو المعني المصدرى . و اما بالنظر الى المعني المطابقى فهو غير مستقل مثل الحرف .

قال سيّد المحققين في رسالته الوضعيّة : ان الفعل و الحرف يشتركان في انهما يدلاّن على معني باعتبار كون المعني للغير و حالاً من احواله و آلة لتعرّف حاله . اذ قد سبق ان معني الحرف النسبة المخصوصة من حيث كونها حالة بين طرفيها . وآلة لتعرف حالهما . وان جزء معني الفعل و هو النسبة كذلك اى كالحرف . انتهى

علم من هذا القول المذكور للسيّد رحمه الله تعالى ان كون الفعل باعتبار المعني المطابقى غير مستقل انما هو لاجل كون النسبة الى الفاعل داخلة فيه و جزءً لمعناه المطابقى . والنسبة معني حرفي غير مستقل فالنسبة هى التي جعلت الفعل باعتبار المعني المطابقى غير مستقلّ .

و قال السيد رحمه الله تعالى في حواشى المطول ص٢٣٤ : و اما مجموع معني الفعل المركب فهو غير مستقل بالمفهومية . فلا يصح ان يحكم به فضلاً عن ان يقع محكومًا عليه كما يشهد به التامل الصادق . انتهى .

المذهب الثانى : قال بعض المحققين و منهم المدقق الشيخ العلامة

المنطقى الفلسفى مير زاهد الهروى رحمه ا لله تعالىان الفعل مستقلّ باعتبار المعني المطابقى .

ثم اختلفوا في توجيه هذا المرام . و لكل وجهة هو موليها في الكلام . و كلّ يرمى عن قوسه بنبله عند الاصطدام . فقال غير واحد من الافاضل في توجيه هذا المذهب و تفسيره : ان الفعل في هذا المذهب موضوع للامور الثلاثة الملحوظة باللحاظ الواحد المجمل . فهو مستقلّ لا يحتاج الى الغير لعدم امتياز النسبة بالفعل التي تحتاج الى الفاعل .

نعم اذا فصّل ذلك المجمل وامتازت النسبة احتاج الفعل الى الغير.

فمعني الفعل عند مير زاهد الهروى رحمه ا لله تعالى امر اجمالى يحلّله العقل الى امور ثلاثة الحدث و النسبة الى الفاعل و الزمان . و نظيره في المعقولات القضيّة فانها مستقلةباللحاظ الاجمالى وغير مستقلة باللحاظ التفصيلى .

وفي المبصرات الحبل . الا ترى الى قوته مع انه فتل من الشعرات التي هى اوهن من بيت العنكبوت . و هذا بيان ما هو مختار مير زاهد الهروى رحمه ا لله تعالى .

وايّد كلامه تلميذه القاضى محمد مبارك رحمه ا لله تعالى في شرح شرحه للامور العامة من شرح المواقف ص١١٢ حيث قال القاضى محمد مبارك رحمه ا لله تعالى: ان المفرد لايدلّ على التفصيل . لان العالم بالوضع اذا سمعه يلتفت الى ما وضع له دفعةً . فان فصّله الى أجزائه لم يكن ذلك التفصيل ناشئًا من لفظ المفرد بل احدثه السامع من عند نفسه . انتهى كلامه بلفظه .

المذهب الثالث : قال بعض الافاضل : ان الفعلموضوع لحدث مقيّد بالزمان و هذا معناه المطابقى و قال : ان الفعل مستقل في المعني المطابقي غير محتاج الى الغير .

و النسبة الى الفاعل خارجة عن المعني الموضوع له للفعل . انما جاءت من هيئة تركبه مع الفاعل . كما في الجملة الاسميّة . اذ لا يخفى على المنصف انه لا يناسب جعل هيأة زيد قائم متضمنة للنسبة و جعل هيأة ضرب زيد لغوًا .

و انما التزم ذكر الفاعل مع الفعل لان الفعل يؤدى معني الحدث على وجه يكون مستعدًّا لان ينسب الى شئ . فيلزم اسناده الى شئ لئلا يكون احضاره على هذا الوجه لغوًا .

هذا ما اختاره المولى الشيخ العصام رحمه الله تعالى وافتخربه . و قال : انه مما الهمنيه ربّى و شرح له صدرى و رزقني نصره و هو جدير بذلك .

المذهب الرابع : قال بعض المحققين : ان الفعل موضوع للامور الثلاثة . و انه مستقلّ مفهومًا .

ثم وجه هذا المحقق استقلال الفعل و عدم احتياجه مع دخول النسبة فيه ان الماخوذ في مدلوله هى النسبة الى الفاعل المعيّن اجمالاً لا تفصيلاً .

و النسبة الاجمالية مفهومة من الفعل مع الحدث و الزمان . فلا حاجة الى ذكره كما لاحاجة الى ذكر المتعلق للابتداء الاسمى . لكونه مفهومًا معه . و انما المحتاج الى ذكر الفاعل تفصيل النسبة . و النسبة من

حيث التفصيل غير داخلة في مدلول الفعل . هذا ما اختاره الفاضل المحقق عبدالحكيم اللاهورى رحمه الله تعالى .

المذهب الخامس : قال بعض الفضلاء : ان الفعل موضوع للامور الثلاثة احدها النسبة الى الفاعل اجمالاً لا الى الفاعل المعين تفصيلاً. و باقى البيان مثل ما سبق .

اقول : لعلّ هذا المذهب داخل في بعض المذاهب المتقدمة . فتفكّر .

المذهب السادس : قال العبد الضعيف الروحانى : توخّيت ان اسير خلف ركاب النجب ذا عرج . فتضرعت في حضرة الله ذى الرحموت ان يكشف لى حجابًا عن هذه المسألة .

فالقى في روعى ما استيقنت انه سر مكنون من اسرار الملكوت . و حق مصون من حقائق اللاهوت . فان كان صوابًا فهو فيض من ذى العظمة و الكبرياء والجبروت . و الاّ فمن اوهامى و وساوس الطاغوت .

فاقول و اياه استعين : انه نعم المولى و نعم النصير و نعم الموفق .

مقدمة : اذكر اوّلاً مقدّمة يتوقف عليها بيان المرام و افهام هذا المذهب البديع الدقيق و فهمه .

اعلم : ان المراد من " الغير " في قولهم : انّ المستقل لا يحتاج الى الغير . و غير المستقل يحتاج الى الغير . الكلمة المغايرة . في التلفظ و التكلم . بحيث يكون التلفظ باحدهما غير التلفظ بالآخر .

لا بان يكون التلفظ باحدهما عين التلفظ بالثانى. والاّ لا يكون مغايرًا . فكلمة " من " انما تحتاج الى البصرة مثلاً . و هى تغايرها لفظًا .

و هذا ظاهر .

وبعد تمهيدها اقول : ان الفعل عندى مستقلّ بالمفهوميّة باعتبار المعني المطابقى .

و انه موضوع للامور الاربعة الحدث و الزمان و الفاعل المجمل و النسبة الى الفاعل .

و ان استقلال الفعل اقوى من استقلال الاسم .

و لتوضيحه لنا طرق متعددة توصل الى المطلوب . فللسالك ان يسلك ايها شاء و لكلّ وجهة هو موليها .

الطريقة الاولى ما ذكرته في شرحى الكبير للمحصول و الحاصل . و في غير واحد من مؤلفاتى .

و تفصيله انّ العبرة في سائر الاحكام اللفظية وغير اللفظية لصيغة الواحد المذكر كضَرَبَ ويَضرِبُ . اذ الواحد اصل المثني والمجموع و مقدم عليهما طبعًا . و الذكر قيّم على الانثى . فكذا لفظه على لفظها .

و لذا استعمل في القرآن و السنة و كلام البلغاء صيغ الذكور و اريدت النساء ايضًا تبعًا معهم . و قالوا : اذا اردت التعداد بلا لحاظ المعدود قلت . واحد . اثنان . ثلاثة . اربعة . بصيغ المذكر .

و ذكّر صيغ الملائكة مع ان الملائكة لا تتذكر و لا تتأنث . و يذكّر الله جل جلاله وتعالى . و تنزّه عن نقص التذكير والتانيث . هذا .

بل العبرة لصيغة الواحد الغائب الماضى . اذ بها يعدّ جميع الباب ثلاثيًا او رباعيًا مجردًا او مزيدًا .

فالحكم على باب ضَرَبَ المشتمل على مآت الصيغ بانه ثلاثى

مجرد انما يصح نظرًا الى كلمة " ضَرَبَ " فقط و الاّ فكل صيغة سواها زائدة على ثلاثة احرف و هذا ظاهر .

فثبت انّ كلمة " ضَرَبَ " مثلاً اصل . فينظر في استقلال الفعل و عدمه ايضًا الى صيغة " ضَرَبَ " و صيغة " ضَرَبَ " عند وقوعها خبرًا لمبتدأ مستقلة غير محتاجة الى الغير .

فانك اذا قلت " زيد ضَرَبَ " مثلاً كان فاعل الفعل ضميرًا مستترًّا فيه فتمّ معناه بدون ضمّ ضميمة . فالفعل في مثل هذا التركيب لا يحتاج الى الغير . اى الى المغاير في التلفظ .

ان قلت : الفعل في مثل هذه المواضع يحتاج الى الغير الذى هو كلمة " هو " المستترة فيه .

قلت : كلمة " هو " المنويّة في الفعل اى في " ضَرَبَ " ليست غير الفعل . اذ قد سبق ان المراد من " الغير " الغير في التلفظ .

و كلمة " هو " المنويّة مما لا يتلفظ به . بل لا يمكن التلفظ به . بل لم يوضع له لفظ يدل عليه . وانما عبّروا عنه باستعارة الضمير المنفصل له نحو " هو " و ليس المنوى في الفعل لفظ " هو " لان " هو " منفصل . و المنوىّ متصل . و الا كان المنوى منفصلاً و هو باطل .

بل ليس المنوىّ من مقولة اللفظ و الحرف . بل ليس من مقولة الصوت ايضًا الذى هو اعم من اللفظ . لثبوت الصوت للبهائم دون اللفظ . صرّح بهذا الرضى و الجامى و شراح كلامه رحمهم ا الله تعالى في حد الكلمة .

ارأيت ان المنوىّ اذ لم يكن من قبيل اللفظ والصوت كيف يغاير

الفعل في التلفظ .

فثبت ان الفعل في مثل هذه التراكيب لا يكون محتاجًا الى الغير .

و يدل الفعل في مثلها على اربعة امور . الحدث . و الزمان . و الفاعل . و النسبة الى الفاعل .

و ايضًا ثبت ان الفعل موضوع لهذه الامور الاربعة لدلالته عليها.

ان قلت : اذا كان فاعل الفعل اسمًا ظاهرًا يكون الفعل محتاجًا الى الغير نحو " ضَرَبَ زيد " .

قلتُ : هذا سؤال لطيف مهمّ و انا ادفعه بتوفيق ا لله بعدة اجوبة .

الجواب الاول : هذا ليس باحتياج . اذ لا يجب كون فاعل الفعل ظاهرًا . نعم لو وجب كونه ظاهرًا لكان للاعتراض مجال. اذ المعتبر الاحتياج الدائم الى الغير و هو منتف عن الفعل .

و لذا قالوا : باستغناء الجوهر عن المحل مع كون الجوهر موجودًا في محلٍ خاص . و وجهه ان الجوهر ينفكّ عن هذا المحل الخاص الى محل خاص آخر و هكذا . بخلاف العرض حيث لا يسوغ انفكاكه عن محلّه الخاصّ كما صرحوا به .

الجواب الثاني : او يقال : هب ان الفعل يحتاج الى الغير في بعض الاستعمالات الجزئية و ذلك عند كون فاعله اسمًا ظاهرًا لكن اذا لم يقدح الاحتياج في جميع الاستعمالات كما في الاسماء اللازمة الاضافة كيف يقدح الاستعمال الجزئى . فما هو الجواب في استقلال الاسماء

اللازمة الاضافة هو جوابنا في الفعل و استقلاله .

الجواب الثالث : اويقال : المراد الاستقلال في المفهوم ولا ينافيه الاحتياج في الاستعمال .

ان قلت : استقلال المفهوم يعلم من الاستعمال كما لايخفي على المتفطن .

قلت : هب ويكفيه الاستعمال الذى يكون فيه الفاعل ضميرًا .

محصوله انا سلمنا ان استقلال المفهوم يعلم من الاستعمال و نقول : ان للفعل استعمالين .

الاوّل كون فاعله ظاهرًا و هو قرينة على ان الفعل غير مستقل و انه محتاج الى الغير الذى هو الفاعل .

و الاستعمال الثانى كون فاعله ضميرًا مستترًا فيه . و هذا الاستعمال دليل على كون الفعل مستقلاً غير محتاج الى الغير .

فكما ان اوّل الاستعمالين يشير الى عدم استقلال الفعل. كذلك ثانى الاستعمالين دليل صادق على انّ الفعل مستقلّ غير محتاج الى الغير . و هل هذا الاّ تدافع .

و حلّ التدافع و الاشكال انا نرجح جانب الاستقلال لقوّته فهو يعلو و لا يعلى .

ولوجود نظائر تؤيّده كالابتداء . فانه مفهوم مستقل اسميّ و يعرض له المعني الحرفي اى عدم الاستقلال لعارض وضعه للابتداء الجزئى الذى هو مدلول كلمة " من " .

فحصحص من هذا البيان انّ " ضَرَبَ " مستقل بالمفهوميّة غير

محتاج الى الغير .

ثم جعل جميع اصناف الفعل مستقلاً طردًا للباب .

و لان اتحاد افراد النوع الواحد و اصنافه و تشاركها في الحكم و المقتضى واجب و تخالفها في الاستقلال ممنوع عقلاً و استقراءً .

ان قلت : لو كان الدال على الفاعل هو الفعل نفسه من غير اعتبار امر آخر معه كما قلت . لكان الفعل مفيدًا لمعني الجملة فلا يرتبط مع الفاعل الظاهر في نحو" ضَرَبَ زيدٌ " كذا قال المدقق الفاضل نور محمد رحمه الله تعالى و غيره .

قلتُ : هذا اعظم مستندهم و اقوى دلائلهم لاثبات احتياج الفعل . و هو عندى اضعف من بيت العنكبوت .

و يجاب عن مستندهم و دليلهم هذا بأجوبة متعددة .

الجواب الاوّل : هب ان الفعل مفيد لمعني الجملة في مثل " أضرِبُ " المتكلم و " إضرِبْ " الامر و نحو ذلك و لا يرتبط مع الظاهر حيث لايجوز انّ يكون فاعل صيغة المتكلّم والامر الحاضر وصيغة المخاطب مطلقًا اسمًا ظاهرًا و يكفى لاثبات مسلكنا هذا القدر من الاستغناء عن الارتباط بالاسم الظاهر .

الجواب الثانى : ان المأخوذ في الفعل هو الفاعل اجمالاً . فلا ينافي ارتباطه مع الفاعل الظاهر المعين اذ لا ينافي الداخل الماخوذ في شئ مجملاً ان يرتبط مع الغير الخارج منه للتعيين .

الجواب الثالث : ان يحمل الفعل عند الارتباط مع الظاهر على التجريد . فالفعل يدل على الفاعل الداخل في معناه و مدلوله لكنه جرّد

عن الفاعل في نحو " ضَرَبَ زيدٌ " كما جرّد فعل " وُضِعَ " عن المعني في قولهم : الكلمة لفظ وضع لمعني . على ما صرّحوا به .

و التجريد باب اوسع من فلك القمر . و ليس التجريد بابعد من جعل الفعل محتاجًا . فارجع البصر كرّتين فيما فصّلنا لينكشف لك الحجاب .

الجواب الرابع : قالوا : ان متعلق الابتداء الاسمى مفهوم اجمالاً مع الابتداء و ان لم يكن المتعلق داخلاً في مفهوم الابتداء فينبغى ان لا يرتبط الابتداء بالمتعلق الظاهر بل لا يجوز . مع انّ ارتباط الابتداء بالمتعلق الظاهر سائغ وجائز في الاستعمال فما هو جوابهم فيالابتداء فهو الجواب في الفعل .

الجواب الخامس : يمكن ان يقال : ان زيدًا في " ضَرَبَ زيدٌ " لتعيين الفاعل المجمل في الفعل . وليس "زيد" بفاعل و انما سمّوا زيدًا فاعلاً عملاً بالظاهر كما هو دأبهم . و اعراضًا عن الدقائق العقلية المحضة . و تسهيلاً على المتعلمين .

اذ الظاهر المتبادر ان " زيدًا " فاعل . و ان القول : بامر مجمل هو فاعل للفعل و انّ " زيدًا " لتعيين المجمل لا انه فاعل دقيقة عقليّة تجعل المبتدى متحيّرًا و ان كانت هذه الدقيقة مطابقة للواقع .

الجواب السادس : هب ان ارتباط " ضَرَبَ " بالاسم الظاهر في قولنا " ضَرَبَ زيدٌ " دل على ان الفعل لايدل بنفسه على الفاعل . الاّ ان عدم ارتباطه بل عدم صحة ارتباطه بالاسم الظاهر في قولنا : زيدٌ ضَرَبَ. دلّ على ان الفعل يدل بنفسه على الفاعل بلا انضمام الغير . فما وجه

الترجيح عند كم ؟

الجواب السابع : هب دلّ ذلك الارتباط على ما قلتم . لكن عدم الارتباط بل عدمجواز الارتباط بالفاعل الظاهر في جميع صيغ المتكلّم و المخاطب نحو . أضرِب . نَضرِب . تَضرِب . تَضرِبين . مذكّرًا و مؤنثًا مفردًا و جمعًا و مثنًّى دلّ دلالـةً أوضح و أقوى و اجلى من تلك الدلالـة على انّ الفعل يدلّ بنفسه على الفاعل . وعلى ان الفاعل داخل في مفهوم الفعل و جزء لمعناه الموضوع له .

فقولكم : بان الفاعل ليس بداخل في مفهوم الفعل و ليس بجزء لمعناه الموضوع له ترجيح المرجوح . و هو باطل .

فان اجبتم بان عدمصحـة ارتباط صيغ المتكلم والمخاطب بالاسم الظاهر الفاعل انما هو لاجل امر عارض مخصوص . نجيب بمثل ذلك في صحّة ارتباط الفعل بالاسم الظاهر الفاعل الذى هو " زيد " في نحو قولنا " ضَرَبَ زيد " .

الجواب الثامن : لابدّ اوّلاً قبل شرح الجواب الثامن اللطيف من ذكر تمهيد . و هو ايضاح الاعتراض المذكور في صورة القياس الاستثنائى الشرطى .

فاقول و الله المستعان : ايضاح الاعتراض المتقدّم في ردّ مسلكنا انّ الفعل لو دلّ على الفاعل لكان الفعل كالجملة التامّة . و لم يصحّ ارتباط الفعل مع الفاعل الظاهر في نحو " ضَرَبَ زيدٌ " .

لكنّ التالى باطل . اذ لاشك في صحة قولنا "ضَرَبَ زيدٌ" باسناد الفعل الى الفاعل الظاهر . فينتج ان المقدّم ايضًا باطل .

ثم انه يعلم من فحوى هذا الدليل ان مناط النقض و الابرام من الطرفين صحّة ارتباط الفعل بالاسم الظاهر الفاعل و عدم صحة هذا الارتباط .

فصحّة ارتباط الفعل بالاسم الظاهر الفاعل تبطل مسلكنا . كما قال المعترض في الاعتراض المذكور .

و عدم صحّة ارتباط الفعل بالاسم الظاهر الفاعل يؤيّد مسلكنا. و يثبت مدّعانا ان الفاعل جزء لمفهوم الفعل مثل الحدث . و داخل في معني الفعل الموضوع له .

و بعد بسط هذا التمهيد . نقول وبا لله التوفيق ومنه التوقيف في شرح الجواب الثامن : ان هذا المناط يرجّح مسلكنا و يقوّيه . و يصدق ما ادّعينا ان الفعل دالّ بنفسه على الفاعل . كما انه دالّ على الحدث و الزمان .

تفصيل المقام بحيث ينحلّ به المرام ان صيغ الفعل تسعة أصناف الغائب و المخاطب و المتكلم .

ثم كل واحدٍ منها امّا واحد او مثنًّى او مجموع فهذه تسعة أصناف بضرب ثلاثة في ثلاثة .

ثم الكل اما مؤنث او مذكر فهى ثمانية عشر صنفا بضرب تسعة في اثنين .

و جواز ارتباط الفعل مع الفاعل الظاهر انما هو في صنفين فقط الواحد من الغائب و الغائبة .

ثم لا يخفى عليك ان هذا الارتباط لصيغتي فعل الغائب و الغائبة

بالفاعل الظاهر المسند اليه ليس بواجب بل جائز . لا مطلقًا و دائمًا بل في حالة واحدة فقط من حالتيهما .

اذ لصيغتي فعل الغائب و الغائبة حالتان في الاستعمال .

الحالة الاولى ان تكونا مسندتين الى الاسم الظاهر الفاعل مثل " ضَرَبَ زيدٌ " و " ضَرَبَتْ هندٌ " .

و الحالة الثانية ان تكونا مسندتين الى الضمير المستتر فيهما نحو " زيد ضَرَبَ " و " هند ضَرَبَتْ " .

و ارتباط صيغتي الغائب و الغائبة بالاسم الظاهر الفاعل مختصّ بالحالة الاولى فقط . و امّا الحالة الثانية فهذا الارتباط فيها منتفٍ بل مستحيل .

فاستبان انّ الارتباط بالاسم الظاهر المسند اليه في صيغتي الغائب و الغائبة و ان كان متحقّقًا . لكن امره ضعيف و ناقص لا قويّ و لا شديد . لكونه جائزًا فحسب لا واجبًا . و لكونه في حالة واحدة من حالتيهما لا مطلقًا .

هذا بيان حال الصنفين الغائب والغائبةمن أصناف الفعل الثمانية عشر .

و اما بقيّة الاصناف الستة عشر . فلا يجوز أن ترتبط بالاسم الظاهر المسند اليه . اذ يمتنع اظهار فاعل صيغ المخاطب مطلقًا و صيغ المثنيّ و الجمع مثلاً . فالرجلان في " يَضرِبان الرجلان " ليس بفاعل . و هكذا حال بقية الصيغ . و هذا ظاهر .

فالعجب كل العجب كيف اعتبروا ارتباط صنفين من أصناف

الفعل و اقتصروا في الاعتماد عليهما و في بناء مسلكهم و هو ان الفعل محتاج الى الغير . و لم يعتبروا باستغناء باقى الاصناف من الارتباط . و كيف سوّغوا جعل الكثير تابعًا لحكم القليل . و لم يعكسوا . ان هذا لشئ عجاب .

و كيف صيّروا الضعيف اصلا للقوى . فان وصف الارتباط في الصنفين ضعيف حيث ينفك هذا الارتباط عنهما كما اذا كان فاعلهما ضميرًا نحو . زيد ضرب .

و وصف الاستغناء عن الغير في الاصناف الباقية قوىّ لا يجوز ان ينفكّ عنها . فقولهم غير معقول .

فالصواب ان يجعل الاكثر الاقوى اصلاً . والاقل الاضعف تبعًا . و حكم الاكثر هو الاستغناء عن الغير فيكون حكم الاقلّ كذلك . ومثل ما قالوا : من ان الفعل محتاج الى الغير تبعًا لاحتياج الصنفين المذكورين و اغماضًا عن الاصناف الستة عشر المستغنية عن هذا الارتباط كمثل الذى هدم مصرًا و بني قصرًا و فر من المطر و قام تحت الميزاب .

تنبيه : سألني بعض الطلبة خلاصة مسلكنا بحيث يمتازعما سواه فقلت : فذلكته ان الفعل يدل على امور اربعة . و انه وضع لهذه الامور الاربعة . و انه مستقل بالمدلول المطابقى . و انه مستقل في التفصيل و الاستعمال ايضًا . كما هو مستقل في المعني الاجمالى الذهني .

بخلاف مذهب السيّد الزاهد رحمه الله تعالى حيث لا يستقل عنده الا في الاجمال دون الاستعمال .

و انه اقوى استقلالاً من الاسم كما سيجئ فلا يحتاج الى ضم

ضميمة . و بما قلنا اندفع ما يرد بوجود النسبة الغير المستقلة في الفعل المقتضية لعدم استقلال الفعل .

و وجه الدفع ان المراد من الاستقلال عند النحاة الاستقلال بالمفهوميّة بحيث لايحتاج الى ضم ضميمة . وهذا الاستقلال حاصل للفعل و لمفهومه بناءً على ما هو مسلكنا . فوجود النسبة في الفعل لا يضرّ استقلاله . و ما قالوا : ان المركب من المستقلّ و غير المستقلّ غير مستقل فبحث منطقى لايدور عليه مسائل النحو .

الطريقة الثانية : ان الفعل بجميع أبوابه و أصنافه مستقل غير محتاج الى الغير .

اما نحو " ضَرَبَ و ضَرَبَتْ " من المفرد للغائب و الغائبة مضارعًا كان او ماضيًا او غيرهما فبيانه ما سبق .

و امّا نحو." ضَرَبْتَ ويَضرِبون " مما الفاعل فيه ضمير بارز متصل فهو ايضًا غير محتاج الى غيره. لان تلك الضمائر البارزة ليست غير الفعل في التلفظ غيريّة مستقلّة .

اذ لا يخفى على المتفطّن المتوقد ان التلفظ بتاء " ضَرَبْتَ " على حدة او نون " ضَرَبْنَ " على حدة لغو من الكلام و مهمل لا معني له .

و انّما عبروا عنه بنحو " انت و هنّ " فبطريق الترادف او الاستعارة تسهيلاً لطريق التفهيم والتعليم . لاسيما المبتدئين من المتعلمين. لا لانه هو . كما لا يخفى .

و الدليل عليه ما قال الملا جمال رحمه الله تعالى في نظائره ان نحو " انت و هنّ " منفصل وما نحن فيه هو متصل . فلو كان المتصل نحو انت

و هن لكان منفصلاً . و هو باطل .

و الاولى ان يقال : ان ذلك امر بديهى لا يحتاج الى دليل . الاّ ان يكون المذكور تنبيهًا .

فهذه الضمائر المتصلة كالجزء من لفظ الفعل . والشاهد الصادق على جزئية هذه الضمائرمن الفعل تسكينهم لام الفعل في نحو " ضَرَبْتُِ " صيغةالمخاطب والمخاطبة والمتكلم من الماضى لئلا يجتمع اربعة متحركات متوالية فيما هوكلمة واحدة او فيما هوبمنزلة كلمة واحدة. و هم صرّحوا بهذا .

قال في مراح الارواح : ان قيل . لم أسكنت الباء في مثل "ضَرَبْنَ و ضَرَبْتَ " اى في جمع المؤنّث و الواحد المخاطب و المخاطبة و نحو ذلك .

قلنا : حتي لا تجتمع اربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة .

لانها ضمير الفاعل . والفاعل كالجزء من الفعل . واجتماع اربع حركات في كلمة واحدة مستثقل . فلذلك أسكنت الباء .

و من ثم لايجوز العطف على ضمير الفاعل بغير التاكيد فلا يقال " ضَرَبْتَ و زيد " بل يقال " ضَرَبْتَ انت و زيدٌ " . و ذلك لانه كناية من الفاعل . و الفاعل مع الفعل بمنزلة كلمة واحدة . فلو عطف على الضمير يلزم العطف على بعض الكلمة و ذا ممتنع . انتهى بزيادة من شرحه الحنفيّة ص٤٥ .

و بالجملة حصحص من البيان المذكور انّ الفاعل داخل في

مفهوم الفعل و جزء من معناه الموضوع له . و هو مسلكنا الذى نحن بصدد ايضاحه و اثباته .

و سنح ان الفعل مستقلّ مفهومًا غير محتاج الى الغير اى الى ما هو مغاير للفعل في التلفُّظ و الاستعمال .

وانما احتياج الفعل في الامثلة المتقدّمة وهى " ضَرَبْنَ ، ضَرَبْتَ ، يَضرِبون " و نحو ذلك كاحتياج لفظة " ضَرَبَ " الى الباء و احتياج كلمة "زيد" الى حرف " د " .

و هذا النوع من الاحتياج لا يقدح في استقلال الفعل . كما لا يقدح هذا النوع من الاحتياج في استقلال الاسم . لان القادح فيه انما هو الاحتياج الى المغاير تلفظًا .

و على تقدير تسليم نوع مغايرتها كما يتبادر الى الذهن اقول : هى لا عين الجزء من الفعل . و لا غير الجزء منه . كما يشهد به اسكان اللام في هذه الصيغ المذكورة فعلى هذا التقدير ايضًا لايكون الاحتياج الى الغير .

وعلى تسليم انها كلمات مغايرة للفعل اقول : لانتفاء ظهور اثر هذه المغايرة لعدم جواز قطع كل واحد منهما عن الآخر و عدم صحة انفراد هذا عن ذاك في التلفظ و الاستعمال و غير ذلك من الاحكام اللفظيّة اصبحت هذه المغايرة كلا مغايرة . و صارت كالمعدوم .

فلم يكن احتياج الفعل الى هذه الضمائر المتصلة احتياجًا الى الغير و ثبت ان الفعل مثل الاسم في الاستقلال و الاستغناء .

و نظير هذا ما قالوا : ببناء كلمة " حيث " على الضمّ مع لزوم

اضافتها الى الجملة .

ثم لما ورد عليهم ان الاضافة خاصة الاسم وهى تمنع البناء على ما اجمعوا عليه . فبناء " حيث " خلاف الاجماع .

اجابوا ان اضافة "حيث" كلا اضافة . لعدم ظهور اثر الاضافة. و هو الجرّ في المضاف اليه . كذا قال ابن هشام في مغني اللبيب .

الطريقة الثالثة : ان يقال في اتّساق صيغ الفعل و تنضيدها : ان الاصل لفظ المتكلم . ثم لفظ المخاطب . كما هو معتبر عند بعض اهل العربيّة من النحاة و غيرهم .

فصيغة المتكلم لاسيما متكلم المضارع نحو " أضْرِب و نَضْرِب " لا تحتاج الى الغير . و كذا صيغة المخاطب خصوصًا مخاطب المضارع لا تحتاج الى الغير .

"فأضْرِب" صيغة المضارع المتكلم تدل على امور اربعة الحدث و الزمان و الفاعل و النسبة الى الفاعل بلا ضمّ ضميمة فضلاً عن احتياجها الى ضمّ ضميمة .

ثم ان جعل صيغة " أضْرِبُ " المتكلم محتاجةً الى لفظة " انا " المضمرة فيها صريح البطلان .

كيف و ضمير "انا" فيما نحن فيه ليس بشئ متحصّل ممتاز تلفظًا حتي يحتاج اليه الفعل .

و على تسليم احتياجه الى ضمير " انا " فضمير " انا " ليس غير الفعل فلا يصحّ ما قالوا : ان الفعل محتاج الى الغير الذى هو الفاعل و قالوا لاجل هذا : ان الفعل لا يكون مستقلاً بالمعني المطابقى .

و ليت شعرى كيف غفلوا عن هـذه الصيـغ . و ليت شعرى ما يكون توجيـه مغايرة مثل " انا " و " نحن " و " انت " المضمرة في افعالها لافعالها . فـارجـع البـصر كـرّتين الى مـا سنح لك في الطريقـة الاولى فلا نعيده .

ثم على تسليم اضمار هذه الضمائر و مغـايرتها لافعالها ينبغى ان تكون الضمائر محتاجة الى أفعال أضمرت هى فيها . لكون الافعال اصولاً متضمنة لها . و بمنزلة الظروف الحاملة لهذه الضمائر وبمثابة المحالّ للضمائر الحالّة القائمة بها .

و الشائع المسلّم بين الناس و المتبادر الى الـذهن انمـا هـو احتـياج المظروف المحمول الى الظرف الحامل له لا بالعكس .

و احتياج الامور الحالّـة القائمـة بالمحلّ الى المحلّ لا بالـعكـس . و احتياج الفرع المتضمَّن (اسم المفعول) الىالاصل المتضمِّن (اسم الفاعل) لا بالقلب و العكس .

و ايضًا اجمع العلماء و العقلاء على انّ الاضعف الأحـوج الأدنى لا يتضمَّن الاقوى المستغني الأعلى .

و لذا قالت الحنفيّة : ان اقتداء المفترض خلف الامـام المتـنـفل لا يجوز . اذ الامام ضامن للمقتدى و صلاته ضامنة لصلاة المقتـدى صحّةً و فسادًا .

لقوله عليه الصلاة و السلام : الامـام ضامن . و المتـنـفّل ادنى و اضعف حالاً و شانًا من المفترض .

فلا يصحّ اقتداء المفترض بالمتنفّل . لان الادنى لا يتضمن الاعلى

و لا يتحمّلـه . و الاضعف لا يمكن ان يكفل الاقوى و يحمله في ضمنه .

فظهر من هذا البيان الواضح المدلّل انا لو سلّمنا اضمار الضمائر المسند اليها مثل " انا " و " انت " في افعالها . و سلّمنا ايضًا مغائرة الضمائرلافعال اضمرت هى فيها لا يثبت ما ينافي مذهب هذا العبد الضعيف و يخالفه .

اى لا يثبت كون الفعل غير مستقلّ بالمعني المطابقى . و كونه محتاجًا الى الغير الذى هو ضمير الفاعل المستتر فيه .

بل يثبت كون الفعل مستغنيًا . وظرفًا للضمير مستقلاًّ . و اصلاً متضمّنًا للفاعل . و كون الضمير الفاعل المستتر فيه محتاجًا الى الفعل احتياج الفرع المحمول المظروف الحالّ الى الاصل الحامل الظرف المحلّ .

الا ترى انه تدور " انا " و " نحن " و " انت " المضمرة المستترة في صيغ المضارع مثلا عدمًا وحصولاً بافعالها فان تلفظ بكلمة " تَضْرِب " المخاطب و بكلمة " أضْرِب " المتكلم مثلاً يقال حصل ضمير " انت " و ضمير " انا " و الا فلا .

و هذا برهان قاطع على ان الضمائر هى المحتاجة لا الافعال . و دليل واضح على انّ الاحتياج وصف الضمائر لا وصف الافعال . فثبت مدعانا و مذهبنا .

ثم ان الخصم ان لم يعترف بصحة جميع ما ادعينا و ذكرنا و لم ينسلّم احتياج هذه الضمائر الفواعل الى افعالها . فلا اقلّ من ان يسلّم ان هذه الافعال مستغنية غير محتاجة الى الضمائر .

تنبيه : ثم ان استقلال الأفعال و استغناءها يزيدهما قوّةً و شدةً

وجوبُ كون هذه الضمائر الفواعل مضمرة في افعالها اذلايسوغ اظهارها و لا ان يكون فواعل هذه الافعال اسماءً ظاهرةً .

فان قلت : اظهار ضمائر المتكلم و المخاطب من المضارع غير ممنوع . فيجوز ان يقال في قولنا " أَضْرِبُ " المتكلم : اضرب انا . و في قولنا " تَضْرِبُ " المخاطب : تَضْرِب انت . باظهار الضمير الذى هو فاعل . فلا يصحّ ما ذكرت .

قلتُ : قد اجمع النحاة عن آخرهم ان كلمة " أنا " في " أَضْرِب انا ". تاكيد للفاعل المستتر في الفعل . و ليس بفاعل للفعل .

و كذا كلمة " نحن " في "نَضْرِب نحن" و كلمة "انت" في "تَضْرِب انت" وفي "إضْرِبْ انت". فكل ذلك من قبيل التاكيد بالاجماع.

قال العبد الضعيف الروحانى البازى : هذا مما يطربني جدًّا . و يسرّنى سرورًا متناهيًا .

لكونه مؤيّدًا صريحًا لصحة مذهبي الذى الهمنيه ربىمن ان الفعل يدل بنفسه على الفاعل . و ان الفاعل جزء معناه الموضوع له . و داخل في مفهومه اللغوى . و ان الفعل لا يحتاج الى الفاعل الغير . اى المغاير للفعل تلفظًا و استعمالاً .

و كيف لا يطربني ما في هذه الطريقة الثالثة . و كيف لا يهزّأعطافي ابتهاجًا . و فاعل هذه الصيغ المتقدّمة مستور غاية الستر .

و لم يزل و لا يزال مستورًا مكنونًا . و لم يكن و لا يكون شيئا مذكورًا و لفظًا مسموعًا . و لم يظهر في وقت من الاوقات بل لا يمكن اظهاره .

و لم يستطع بشر و لن يستطيع احد من الجن و الانس على اظهاره و ظهوره بان يتكلم به منفردًا و يتلفّظ به وحده . و ان يفكّه عن فعله و ان يفرّق بينه و بين فعله المسند اليه .

و ما يفكّه عن الفعل مثل "انا و انت" فهو تاكيد للفاعل و ليس بفاعل كما تقدم .

مع انّ الفعل لابدّ له من وجود الفاعل . و هذا يستلزم حقّيّة مذهبنا و يستنتج تصويب مسلكنا في حقيقة الفعل .

و اما الالف في " أَضْرِبُ " المتكلم و النون والتاء في " نَضْرِبُ " المتكلم و " تَضْرِبُ " المخاطب فعلامات المضارع وليست بضمائر حقيقة و ان صرح به البعض و الا يلزم تقدّم الفاعل على الفعل و هو باطل عندهم .

و فذلكة التقرير ان هذه الطريقة متفرّعة علىاعتبار صيغة المتكلم الواحد و مع الغير و المفرد المخاطب من المضارع لامن الماضى . فهذه الصيغ لا تحتاج الى الغير . و هى اصول فجعل الفعل بجميع ابوابه مستقلاً طردًا للباب . او يثبت ذلك ببيان مرّ في الطريقة الاولى و الثانية و الامر سهل .

الطريقة الرابعة : هى مثل الطريقة الثالثة و الاولى الاّ انها مبنيّة على انكار اضمار الضمائر في نحو " زيدٌ ضَرَبَ " و " أَضْرِبُ " و " نَضْرِبُ " و " تَضْرِبُ " و " إضْرِبْ " .

فاقول : ان نحو "أَضْرِب" المتكلم مثلا يدل على امور اربعة وهى الحدث و الزمان و الفاعل و النسبة الى الفاعل . و لا ضمير فيه منويًا و

لا شئ دل على هـذه المدلولات على حـدة مـا خـلا مجموع الحروف الاربعة الالف و الضاد و الراء و الباء .

و انا الى الآن لاافهم استتار الضمير " كهو " مثلاً في " ضَرَبَ " و لا أدرى كيف هو ؟ و كيف يمكن استتار لفظ في لفظ آخر ؟ و انما قلنا استتار لفظ في لفظ لان كلامنا في الالفاظ .

فالاستتار و الستر يترّتب على مـا هـو من قبيل الظرف و الوعاء والكيس والغطاء والقربة ونحو ذلك ممّا هو من الامور المحسوسة بالحواسّ.

و الفعل ليس ظرفًا و لا كيسًا و لا شيئًا من نوع ذلك .

فانّى للفعل " كَضَرَبَ " مثلاً أن يستر في ضمنه الضمير الفاعل كهو مثلاً .

و انّى لضمير " هو " مثلاً ان يلج في الفعل ويكتمن و يستتر فيه عن اعين الناس و أسماعهم .

أتحسب ان كلمة " ضَرَبَ " الفعل الماضى مثلاً غطاء ككساء مُدَّ على ضمير " هو " وأسدل عليه فغطّاه . او ظرف و وعاء أُدخل في جوفه ضمير " هو " فستره . فاصبح الضمير فيه مستترًا مكنونًا .

أم تحسب لفظ " ضَرَبَ " الفعل الماضى غرارة او صرّة كمنوا في داخلها ضمير " هو " وشدّوها بالوكاء فصار الضمير فيها مختفيًا مكمونا.

او تظنّ لفظ " ضَرَبَ " الفعل الماضى كيسًا اوصندوقًا اولجوا فيه ضمير " هو " و كتموه فيه فغاب فيه الضمير و اختفى .

خلاصة الكلام انه ليس في قولنا "ضَرَبَ" مثلاً لفظ سوى ما هو مركّب من "ض – ر – ب" .

فمن اين ساغ لهم دعوى انّ ههنا لفظًا آخر ايضًا دالاًّ على الفاعل و هو لفظ " هو " المستتر في الفعل اى في " ضَرَبَ " .

. هل اوحى الله تعالى الى احد و أطلعه على غيبه بانّ في لفظ هذا الفعل لفظًا آخر و هو الضمير المستتر . سبحان الله . ان هذا الاّ أمر إمر و شئ نكر .

فظهر من هذا الكلام الحق ان استتار الضمائر في الافعال نحو " هو " في " ضَرَبَ " مثلاً من باب الامور الانتزاعية الذهنية التي لاوجود لها بانفرادها في الخارج و لا تحقّق لها في نفس الامر .

و ليس من باب الامور العينيّة او الانضمامية التي هى موجودة في الخارج و متحصّلة في الواقع .

ان قلت : الالفاظ قوالب المعانى فيسوغ تشبيهًا ان يقال : ان ضمير " هو " مستتر في الفعل استتار المظروف في الظرف .

قلتُ : اوّلاً على هذا ثبت مدعانا . و هو ان الفعل مستقل بالمفهوميّة . لا يحتاج الى الغير . لان عدم استقلاله انما كان لاحتياجه الى الفاعل الذى هو غيره . وفاعله فيما نحن فيه بالاتفاق الضمير المضمر.

و انت قد قلت : ان الضمير داخل في الفعل ومدلول له . فثبت ما قلنا : ان الفعل يدل على الفاعل وان الفعل لايحتاج في ذلك الى الغير . اى الى لفظ مغاير للفعل تلفظًا .

و ثانيًا انّ النزاع في استتار لفظة " هو " في كلمة " ضَرَبَ " و المنظور المسلم عندالقوم انّ الالفاظ انما هى قوالب للمعانى . لا للالفاظ . فكلمة " ضَرَبَ " تكون قالبًا للمدلول و المعني لا للفظة " هو " فلا يصحّ

نظرًا الى كون الالفاظ قوالب ايضًا ان يقال : باضمار ضمير في فعل . اى باضمار لفظ " هو " في " ضرب " .

و بعد اللتيّا و التي لا يصحّ القول باضمار الضمير في الفعل حقيقةً . و لا بان يولج لفظ في لفظ بحيث يندمج فيه و ينعدم تلفّظًا .

فان قلت : اتنكر ما اطبقوا عليه حيث قالوا : ان في " ضَرَبَ " ضميرًا مستترًا هو فاعله . و هو كلمة " هو " و في " نَضْرِب " " نحن " و في " تَضْرِبُ " " انت " و هكذا ؟

قلت : لا ننكر ذلك .

ان قلت : فما مرادهم ؟ والظاهر ان بين قولهم وقولك تناقضًا .

قلتُ : انما قالوا في الظاهر باضمار الضمائر تصحيحًا للقوانين اللفظيّة . و تسهيلاً للضوابط العربية . و تعميمًا للقواعد النحوية . و تيسيرًا لطريق التعليم . لا سيما للمبتدئين .

فهم لما وضعوا قانون انه لابد للفعل من فاعل. وقانون ان الفاعل لابد و ان يكون اسمًا . ثم لم يجدوا " لأَضْرِبُ " المتكلم مثلاً فاعلاً على وفق ما وضعوا و أسّسوا اضطرّوا الى ان قالوا : باضمار لفظة " انا " فيه تصحيحًا لما وضعوا .

و لو لا اضطرّتهم هذه الضرورة ما تفاوهوا بهذا القول اى قول الاضمار في الفعل .

اذهم يستيقنون انّ "أَضْرب" المتكلم لايمكن ان يولج فيه كلمة و يسترها ستر الظرف للمظروف و ستر الصندوق لما فيه .

كيف لا و كلمة " انا " مثلاً المضمرة في " أَضْرِبُ " ما زالت

مستورة و لا تزال و لـمّا تبدُ ساعةً و لن تبدو حتي يراها النحاة . و هـذا مجمع عليه عندهم .

فمن اين علم النحاة اضمارها في الفعل ؟ و لم يشهد احد الوضع حتي يشاهد ان الواضع أولَج كلمة " انا " في " أَضْرِبُ " .

فقصة الاضمار اخبار عن غيب لا يعلمـه الاّ ا لله تعـالى . أفترى ان ا لله اوحى الى هـؤلاء الايمـة النحـاة حتي يـصحّ قـولهم . كلاّ . ان ا لله لا يطلع على غيبه الاّ من ارتضى من رسله .

و ايضًا اتفقوا على ان المضمر ليس من قبيل اللفظ و لا من قبـيل الصوت . فثبت ان ائمـة النحاة لم يريـدوا باضمار "انا" مثلا في "أضرِبُ" المتكلم اضمار هـذه اللفظة حقيقـةً . لاجماعهم على انهـا ليست من قبيل اللفظ . و الاّ وقع التناقض في اقوالهم .

فما قلنا : انه لا اضمار في " أَضْرِبُ " مثلا هو ايضًا قـولهم . الاّ ان هذا القول يستخرج من عباراتهم بنظر دقيق بعـد التـفتيش و الفحص البالغ . و قد خصّني ا لله بان شـرح صـدرى لهذا الفحص . فللّه الحمد .

ثم ان ما قالوا : باضمـار الـضمائر صحيـح ايضًا . الاّ انـه لبيان نكات بعد الوقوع لا لبيان الواقع . اذ لا يعلمه الا ا لله .

فارادوا به اصلاح ما اصطلحوا و تعميم ما وضعـوا و واضعـوا . و تسهيل ما اسّسوا من القوانين . شكر ا لله سعيهم و جزاهم في الـدارين خيرًا . و انا ايضًا قائل بهذا في باب التعليم و سالك معهم هـذا السبيل .

فان قلت : اذالم يكن في " أَضْرِبُ " ضمير " انا " فمـا فاعلـه ؟

قلتُ : فاعله امر معقول يفهم من الفعل دال هو عليـه . صـرّح بـه المـلا

عصام رحمه ا لله تعالى في بحث حد الكلمة و سيأتى البحث عليه .

و نظيره ما قال اصحاب المنطق : ان قولنا . حيوان ناطق . حدّ تام للانسان مشتمل على ذاتياته برُمّتها . مع انهم قالوا : لا يعلم ذاتيات الحقائق المتأصلة الاّ ا لله . فوقع التدافع في قوليهم .

و وجه الدفع ان القول الثانى هوالحق والصواب . والقول الاوّل مبنىّ على تواضعهم و اصطلاحهم على ان سمّوا ذلك حدًا تاما اجراءً للاحكام الاصطلاحيّة و تسهيلاً لطريق التعليم و التدريب و تيسيرًا لامر الفهم و الافهام و لم يريدوا انه حدّ له في الواقع و نفس الامر .

ففى سلم العلوم ص٩٩ . في بحث المعرف و الحدّ . و التحديد الحقيقى عسير . فان الجنس مشتبه بالعرض العام . و الفصل بالخاصة . و الفرق من الغوامض . انتهى بلفظه .

و في شرحه لبحر العلوم رحمه ا لله تعالى ص١١٩ . و في الحد لابدّ من علمها و لذا اسقطه الاشراقية عن الاعتبار . انتهى .

و قال القاضى في شرح السلّم ص٢٦٢ . قوله : و الفرق من الغوامض . و لهذا قيل انا لا نعرف حقيقة شئ من الاشياء و انما نعرفها بالخواصّ و اللوازم دون حدودها الحقيقية . انتهى .

و في شرحه ضياء النجوم ص٩٩ . التحديد الحقيقىبحيث يعرف كنه الاشياء الموجودة و لا يبقى ريب في ان هذا كنه في الواقع مشكل اشكالاً تامًّا . لا يقدر عليه البشر و لا يعلمه كما حقّه الاّ خالق القوى و القدر . او من افاضه عليه من صاحب القوّة القدسيّة و القلب المنوّر .

لان الحقيقة لا يعرف الاّ بالجنس الواقعى و الفصل الواقعى . و

عرفانهما بحيث لا يبقى ريب و اشتباه متعذر .

حيث لا يعلم في الواقع ان الحيوان جنس ذاتى للانسان او الماشى ؟ و كذلك لا يعلم في الواقع ان الناطق فصل ذاتى للانسان ام الضاحك ؟

و انما قلنا : بحسب الواقع . لان بحسب المفهومات الاصطلاحية المعلومة معلوم جزمًا ان الحيوان جنس للانسان . و الناطق فصل له . انتهى بتصرف .

و لهذه الغموضة و الدقة في التحديد الحقيقى قال باقر العلوم في الصراط المستقيم : انا لا نعرف حقيقة شئ من الاشياء . و انما نعرفها بالخواص و اللوازم دون حدودها الحقيقية . انتهى كلام الباقر .

فائدة مهمّة شريفة

لكثرة دوران الضّمير المستتر في هذا البحث و لتوقف فَهم هذا التّحقيق البديع الانيق على معرفة حقيقة الضمير المستتر ناسَب لنا ههنا البحث في ماهيّة الضّمير المستَتر . و تحقيق حقيقته بذكر بعض اقوال الايمّة .

فاقول و الله المستعان : يتعلّق بالضّمير المضمر في الفعل نحو " ضَرَبَ " مثلاً في قولنا : زيد ضَرَبَ . امور عديدة .

الامر الاول : الضمير المستتر عند الجمهور ليس من مقولة الحروف و لامن مقولة الاصوات . قال المحقق عبدالغفور رحمه الله تعالى في حاشية الجامى : و لا ادرى انه من أىّ مقولة هو . انتهى .

خلافًا للعلامة العصام رحمه الله تعالى حيث قال : ان الضمير

المستتر ليس من مقولة متعيّنة بل تارة يكون واجبًا . و تارة ممكنًا جسمًا و عرضًا . و تارة من مقولة الصوت . اذا رجع الضمير الى الصوت . انتهى كلامه في حواشى الفوائد الضيائيّة ص٣٦ .

الامر الثانى : الضمير المستتر من باب المعقول و المنوى . لا من قبيل المحذوف عند الجمهور . لان المحذوف كالمذكور فانّ الحذف عبارة عن اسقاط من الكلام استغناءً بالقرينة .

خلافًا لابن الحاجب رحمه ا لله تعالى فان الحذف و الاضمار متساويان عنده حسبما زعم الشيخ عبدالغفور رحمه ا لله تعالى في حواشى شرح الجامى ص٢٥ .

حيث قال : قال المصنّف اى ابن الحاجب في الايضاح. ان المستتر هو المحذوف لكن عبّر عن المحذوف الذى هوالفاعل بالمستتر صونًا لِللسان عن حذف الفاعل . انتهى ص٢٥ .

و ردّ على الشيخ عبدالغفور رحمه ا لله تعالى الفاضل عبدالحكيم اللاهورى رحمه ا لله تعالى في حواشى شرح عبد الغفور . و قال : ان ابن الحاجب لا يقول بالمساواة بين المحذوف والمضمر بل هو يوافق الجمهور .

و هذه عبارة اللاهورى يقول : قال ابن الحاجب في الايضاح . لما كان باب المفعول باعتبار مفعوليته خكمه الحذف من غير تقدير قيل . عند عدم التلفظ به : محذوف في كل موضع .

و لما كان الفاعل باعتبار فاعليته حكمه الوجود عند عدم التلفّظ به حكم بانه موجود .

و الاّ فالضمير في قولك "زيدٌ ضَرَبَ" في الاحتياج اليه كالضمير

في قوله تعالى : ولكم فيها ما تشتهى انفسكم . و ان كان احدهما فاعلاً و الآخر مفعولاً . انتهى كلام ابن الحاجب في الايضاح .

ففهم منه الشيخ عبدالغفور رحمه الله تعالى ان الفرق بين المنوىّ و المحذوف مجرّد اصطلاح . و الاّ فهما متساويان في كونهما محذوفين عن اللفظ معتبرين في المعني .

و ليس كذلك . بل مراد ابن الحاجب رحمه الله تعالى ان عند عدم التلفّظ بالفاعل يحكم بوجوده و يجعل في حكم الملفوظ . لدلالة الفعل عليه عند تقدّم المرجع فهو معتبر في الكلام دالّ على الفاعل فيكون منويًّا .

بخلاف المحذوف فانه حذف من الكلام استغناءً بالقرينة من غير جعله في حكم الملفوظ . و من غير اعتبار اتّصاله بما قبله . فيكون محذوفًا غير منوىّ . و ان كانا مشتركين في احتياج صفة الكلام الى اعتبارهما .

فعلى هذا البيان يكون كلام ابن الحاجب رحمه الله تعالى موافقًا لما قاله القوم . انتهى كلام الفاضل اللاهورى بلفظه .

الامر الثالث : لم يوضع للمنوى اى للضمير المستتر لفظ خاصّ به :

فكما لا يكون الضمير المستتر مذكورًا بنفسه لا يكون مذكورًا بعبارة خاصّة دالّة عليه .

لكن جعلوا مثل "هو" و "انت" كناية عنه . فهو عارية لكونهما مرفوعين مثل ذلك المقدّر المنوى .

او من قبيل حذف المضاف اى ان مرادهم من هذا التعبير ان مثل

هذين اللفظين (هو و انت) منوىّ و مضمر .

فهذا التعبير لضيق العبارة على النحاة لانه لم يوضع لهذين الضميرين مثلاً لفظ فعبّروا عنهما بلفظ المرفوع اى بلفظ "هو" و "انت" اضطرارًا و من اضطرّ غير باغ و لا عاد فلا اثم عليه .

قال المحقق الملا جمال رحمه الله تعالى في حاشية شرح الجامى ص٢٤ : و الدليل عليه انّ " هو و انت " منفصل و المنوى متّصل .

فلو كان المنوى " هو " و " انت " لكان منفصلاً و انه خلاف الاجماع .

و لقائل ان يقول : جاز ان يكون المنوى " هو " و " انت " الاّ انه ما دام غير متلفظ متّصل و اذا صار متلفظًا صار منفصلاً .

فالاختلاف بكونه متّصلاً مرّةً ومنفصلاً اخرى باختلاف صفته .

و الاولى ان يقال " الدليل عليه انه لو كان المنوىّ " هو و انت " لزم ان يكون " هو و انت " محذوفًا في مثل " ضَرَبَ " و " إضْرِبْ " اذ لا نعني بالمحذِوف سوى ما ترك التلفّظ به مع كونه مرادًا .

و قد اتّفقوا على ان الفاعل في " إضْرِبْ " و " ضَرَبَ " ليس بمحذوف . كيف وحذفه بلا سدّ شئ مسدّه غير صحيح . هذا ما ذكره بعض الافاضل . انتهى كلام المحقق جمال رحمه الله تعالى بلفظه .

قال الرضى في شرحمضمرات الكافية ج٢ ص٨ : وقول النحاة. ان نحو " زيد ضَرَبَ " الفاعل فيه مضمر . اى ضَرَبَ هو . و كذا في " هند ضَرَبَتْ " اى ضَرَبَتْ هى .

انما اضطرُّوا الى هذين الضميرين عند التصريح بالمقدّر فيهما

لضيق العبارة عليهم .

لانـه لم يوضع لهذين الضميرين لـفظ فعبّروا عنهما بلفظ المرفوع المنفصل . لكونه مرفوعًا مثل ذلك المقدّر . لا ان المقدّر هو ذلك المصرّح به .

و كيف ذا و يجوز الفصل بين الفعل و هـذا المصرّح به نحو " ما ضَرَبَ الا هو " فان قلت بل المفصول المصرّح به غير المتّصل فهوتحكُّم . انتهى بلفظه .

الامر الرابع : قال الرضى في شرح الكافية ج٢ ص٨ . نقلاً عن بعض النحاة : ان الضمير المقدّر في " ضَرَبَ و ضَرَبَتْ " صيغتي الغائب و الغائبة ينبغى ان يكون اقلّ من الف " ضَرَبَا " نصفه او ثلثه .

و ذلك لان ضمير المفرد ينبغى ان يكـون اقـلّ من ضمير المثنيّ . انتهى . اى ينبغى ان يكون اخفّ من ضمير المثنيّ .

الامر الخامس : قـد بـدا من البـيان المتـقدم بالبراهين ان الضمير المقدَّر اى المستتر غير ملفوظ حقيقةً .

ان قلت : فمن ایّ الوادى هو . و مـا حكمـه في باب التلفّظ ؟

قلت : هو من قبيل الملفوظ حكمًا صرّح بـه العـلاّمة الجامى و غيره من المحقّقين .

قـال المحقّـق العلامـة الجامى رحمـه ا لله تعـالى في اوائـل شـرح الكافية : و اللفظ الحقيقى كزيد و ضرب . و الحكمى كالمنویّ في " زيدٌ ضَرَبَ و إضْرِبْ " اذ ليس المنویّ من مقولـة الحـرف و الصوت اصلاً و لم يوضع له لفظ .

وانما عبّروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له من نحو "هو" و "انت" و أجروا عليه احكام اللفظ فكان لفظًا حكمًا لا حقيقةً .

و المحذوف لفظ حقيقةً . لانـه قـد يتلفظ بـه الانسان في بـعـض الاحيان . انتهى كلامه .

اى قـد يمكن ان يتلفّظ الانسان بالمحذوف في بعض الاحيان . و كل مـا هو كذلك فهو لـفظ حقيـقىّ فالمحذوف لـفظ حقيـقى . بخلاف الضمير المقدّر فانه لفظ حكمىّ عند الجمهور .

خلافًا للشيخ العلاّمة العصام رحمه ا لله تعالى فانـه لـفظ حقيقىّ عنده لثبوت وضع اللفظ له . كذا يفهم من حواشيه لشرح الجامى .

حيث قال فيها : لايخفى انه اذا وضع اللفظ لما يتلفظ به الانسان حقيقـةً او حكمًا فـهـو لـفظ حقيـقى فالمستكنّ في " إضْرِبْ " ايضًا لـفظ حقيقي . انتهى .

الامر السادس : الـضمـير المسـتـتر كالجزء و التتمّة لما قبلـه اى للفعل و ما يشبهه و لذا يعدّ ضمـيرًا متّصلاً غير مستـقلّ بنفسـه تلـفظًا و استعمالاً . وامّا الضمير المنفصل فهو مستقلّ بنفسه في التلفظ والاستعمال و لا يكون كالجزء و التتمة لما قبله .

قال ابن الحاجب رحمه ا لله تعالى : و هـو اى الـضمير متـصل و منفصل فالمنفصل المستقلّ بنفسه و المتصل غير المستقلّ . انتهى .

قال الرضى في شـرح الكافيـة ج٢ ص٦ : يعني بالمسـتـقل بنفسه انه لا يحتاج الى كلمة اخرى قبله يكون كالتتمّة لها .

بل هو كالظاهر سواء انـفصل عن عاملـه نحو " ان لا تعبـدوا الاّ

اياه " و " ما ضربت الاّ ايّاك " او اتّصل به نحو " ما انت قائمًا " عند الحجازيّة .

و ذلك لانه يجوز استقلاله بنفسه و فصله عن عامله . نحو " ما اليوم انت قائمًا " فليس كالجزء ممّا قبله . و الاّ لم يجز انفصاله عمّا قبله .

والمتّصل ما يتصل بعامله الذى قبله ويكون كالتتمة لذلك العامل و كبعض حروفه .

فالضمائر المستترة في نحو " زيد ضَرَبَ . و يَضْرِبُ " و " هند ضَرَبَتْ . و تَضْرِبُ . و إضْرِبْ " امرًا . و " أَضْرِبُ . و نَضْرِبُ . و تَضْرِبُ " في خطاب المذكّر .

و في الصفات نحو " زيد ضارب " و " الزيدان ضاربان " و " الزيدون ضاربون " و " هند ضاربة " و " الهندان ضاربتان " و " الهندات ضاربات " و " انت ضارب " و " انتما ضاربان " و " انتم ضاربون " و " انت ضاربة " و " انتما ضاربتان " و " انتنّ ضاربات " و " انا ضارب " و " نحن ضاربون " الى آخر تصاريفها كلها متّصلة .

و ليس المستتر فيها ما يبرز في نحو " زيد ضرب هو و عمرو " و " اسكن انت و زوجك الجنّة " و " هند زيد ضاربته هى " .

بل البارز في الجميع تاكيد للفاعل لا فاعل . و هو منفصل بدليل قولك "زيد ضرب اليوم هو و عمرو" و "اسكن اليوم انت و زوجك" و "هند زيد ضاربته اليوم هى" . انتهى كلام الرضى بلفظه .

الامر السابع : الضمير المقدّر امر معقول اعرضوا عن ذكره . و اعتبر الواضع مع الفعل حين عدم ذكر الفاعل الظاهر امرًا آخر عبارة عما

تقدّم . كالجزء و التتمة لما قبله .

و اكتفى بذكر الفعل عن ذكره . كما في الترخيم بجعل ما أبقى دليلاً على ما ألقى. نص عليه الشيخ الرضى رحمه ا لله تعالى. قاله الفاضل اللاهورى رحمه ا لله تعالى في حاشية عبدالغفور .

الامر الثامن : اختَلَفُوا في انّ الضّمير المقدَّر امر معدوم او موجود .

فقال الفاضل عبد الحكيم اللاهورى السيالكوتى رحمه ا لله تعالى: انه امر موجود .

واختار استاذه المحقق العلامة الملا جمال رحمه ا لله تعالى في حاشية شرح الجامى انه معدوم . وحمل الملا جمال ما قال الشيخ الجامى في شرح الكافية : ان الضمير المنوى المقدّر ليس من مقولة الحرف والصَّوت اصلاً. على ان الضمير المقدّر شئ غير موجود .

حيث قال هذا العلامة في شرح قول الجامى . اذ ليس من مقولة الحرف و الصوت اصلاً .

يعني لا يحمل على المنوى الحرف و الصوت قطعًا . فلا يقال : انه حرف او صوت . كما يقال في اللفظ الحقيقى .

فلا يدخل تحت مقولة اللفظ بالفعل .

و لم يوضع للتعبير عنه لفظ اصلاً فلا يدخل تحته بالقوّة ايضًا . كما في المحذوف .

فاذًا هو اى الضمير المستتر امر اعتبارىّ لا وجود له في الذهن ايضًا . لان الموجود الذهني عبارة عن مثال الوجود الخارجى فلابد له من

الوجود الخارجى .

ثم قال : ثم ان مقصود الشارح الجامى رحمه الله تعالى من نفى ما يحتمل ان يكون المنوىّ ايّاه . هو نفى كونه موجودًا . انتهى الحاشية القلميّة لملا جمال ص٢٣ .

قال الشيخ عبد الحكيم رحمه الله تعالى في ردّ ما ادّعاه شيخه الملا جمال . بعد بسط احوال الضمير المقدّر . و اثبات انه لفظ حكمًا . و اثبات الوضع الحكمى فيه :

و بما ذكرنا ظهر فساد ما قيل : انه معدوم. فلا يكون داخلاً في شئ من المقولات .

و وجه الفساد انه ان اراد انه معدوم مطلقًا فباطل. لتعلّق الوضع به و اثبات اتصاله .

و ان اراد انه معدوم عن اللفظ و ان كان موجودًا في نفسه فلا يفيد . انتهى كلام الفاضل عبدالحكيم رحمه الله تعالى .

و ايضًا قال الفاضل عبدالحكيم رحمه الله تعالى قبل الكلام المذكور . في بسط الكلام في تحقيق الضمير المستتر . لا شك ان "ضَرَبَ" في "زيد ضَرَبَ" يدل على الفاعل ولذا يفيد التقوّى بسبب تكرار الاسناد بخلاف "ضَرَبَ زيد" .

فلا يقال في قولنا "زيد ضَرَبَ" ان فاعله هو المتقدّم . كما ذهب اليه البعض و منعوا وجوب تاخير الفاعل .

فامّا ان يقال : ان الدال على الفاعل هو الفعل بنفسه من غير اعتبار امر آخر معه . و هو ظاهر البطلان .

(**قال العبد الضّعيف البازى** : الحكم بالبطلان بالنظر الى رأيه.

و الى مذهب الجمهور القائلين : بانّ الفعل لا يدلّ بنفسه على الفاعل .

و انّ الفاعل ليس جزءً من مدلول الفعل .

و ان الفعل يحتاج الى الفاعل المغاير تلفّظًا للفعل غالبًا .

و امّا بالنظر الى مذهبنا انّ الفعل يدل بنفسه على الفاعل .

و انّ الفاعل جزء رابع من مدلول الفعل .

فلا بطلان في هذا الشقّ بل هوَ حقّ نافع في اصلاح كثير من الضَّوابط الصعبة . و فيه التفصّى عن كثير من الاعتراضات فتفكّر)

و الالكان الفعل فقط مفيدًا لمعني الجملة . فلا يرتبط مع الفاعل في نحو " ضرب زيد " .

فلابدّ ان يقال : ان الواضع اعتبر معالفعل حين عدم ذكر الظاهر امرًا آخر عبارة عمّا تقدّم كالجزء و التتمّة له .

و اكتفى بذكر الفعل عن ذكره . كما في الترخيم بجعل ما ابقى دليلاً على ما ألقى . نصّ عليه الشيخ الرضى رحمه ا لله تعالى . فيكون الضمير المقدّر كالملفوظ .

و لـمّا لم يَتعلّق غَرض الواضع في افادة ما قصده من اعتباره بعينه لم يعتبره بخصوصيّة كونه حرفًا او حركة اى هيأة من هيئات الكلمة .

بل اعتبره من حيث انه عبارة عما تقدّم. وكالجزء له . فلم يكن الضمير المستتر داخلاً في شئ من المقولات .

و لا يكون من قبيل المحذوف اللازم حذفه لانه معتبر بخصوصه .

و بما ذكرنا لك ظهر دخول الضمير المستتر في تعريف الضمير

المتصل لكونه لفظا حكميًّا موضوعًا لغائب تقدّم ذكره . وكالجزء مما قبله بحيث لا يصح التلفظ الحكمى الا بما قبله .

فظهر فساد ما قيل : من ان الضمير المستتر هو الفاعل المعقول . انتهى كلام عبدالحكيم رحمه الله تعالى بحذف .

قلت : القائل . بانه فاعل معقول . هو المحقق العصام رحمه الله تعالى .

الامر التاسع : لكون الضمير المقدّر لفظا حكميًّا يجرى عليه الاحكام اللفظيّة .

من تعلُّق الوضع به . و اعتبار اتّصاله بالفعل . و جعله قسمًا من الضّمير المرفوع المتّصل . و الاسناد اليه . و العطف عليه . و تاكيده . و الابدال عنه . و كونه ذا حال الى غير ذلك .

الامر العاشر : قد عرفت من البيان المذكور آنفًا ان الضمير المقدّر غير ملفوظ حقيقةً . بل لا يتمكن احد من البشر من التلفظ به مع ظهور آثاره في الكلمات من الاحكام اللفظية .

و نظيره عندى في الامور المتعلقة بالاجسام . القوة الجاذبة . السارية في العالم الجسمانى بقضه وقضيضه الرابطة للاجسام بعضها ببعض ربطًا بحيث يدور بتاثيرها الغريب النجوم والكواكب بعضها حول بعض.

و بالجملة للجاذبية آثار غريبة محيّرة ظاهرة لكن الجاذبية نفسها لا تظهر و لا يمكن ان يشاهده البشر .

الامر الحادى عشر : **قال العبد الضعيف البازى** : ان الامور المتقدّمة تبتني على اصول توافق مذهب الجمهور من اهل النحو القائلين :

بانّ الفعل تحتاج الى الغير الذى هو الفاعل .

و وجه قولهم ذلك انّهم لم يجدوا في نحو قولهم "زيد ضَرَبَ" مثلاً الغير سوى "زيد" لكن "زيدًا" لا يصحّ ان يكون فاعِلاً للفعل لتقدّمه على "ضرب" و الفاعل لا يجوز ان يتقدم الفعل عند الجمهور خلافا للبعض .

فالضرورة اضطرّتهم الى القول : بان مصداق الفاعل الغير في هذا القول هو الضمير المقدّر .

ثم اجروا على الضمير المقدّر تلك الامور المذكورة من قبل . و ارتكبوا التكلفات البعيدة و التاويلات المنكرة .

كيف وفي اجراء امور متعددة من تلك الامور المتقدّمة اشكالات مستصعبة .

و من الاشكالات المستصعبة المحيّرة إجراء الاحكام اللفظيّة على الضمير المقدّر و جعله لفظًا حكميًّا .

و لذا كثر في هذا البحث القيل و القال و الجواب و السوال و النقض و الابرام لبسط هذا الكلام .

و اما بالنظر الى مسلكى في حقيقة الفعل. فالفاعل جزء من الفعل و من مفهومه . و الفعل لا يحتاج الى الغير .

و اذا انتفى احتياج الفعل الى الغير انتفت قصّة الضمير المقدّر .

كيف و الضمير المقدّر انما قالوا به . لكونه مصداقًا للغير المحتاج اليه الفعل .

و لما انتفى احتياج الفعل الى الغير و استغني عنه الفعل انتفى الضمير المقدّر و انعدم . و استغني عنه الفعل مطلقًا .

و لما استغني الفعل عن الضمير المقدّر صار بحث الامور المتقدمة عبثا .

و ثبت انّ الفعل في قولنا " زيد ضَرَبَ " مثلاً بنفسه يدلّ على الفاعل ولا حاجة الى القول بوجود الضمير المقدَّر في قولنا " زيد ضَرَبَ " اذ الفعل بنفسه مستقلّ و مرتبط بالمبتدأ و هو " زيد " ههنا .

كما ان الفعل بنفسه يدل على الزمان و على الحدث من غير حاجة الى ضم الزمان و تقييده به مثلاً .

فهو مستغن عن الفاعل . و عن تقدير الغير اى الفاعل . كما انه مستغن عن الحدث والزمان اى عن لفظ مغاير يدل على الزمان والحدث.

ثم انّ اجراء الاحكام اللفظية المتعلّقة بالفاعل كالاسناد والابدال و العطف و نحو ذلك يؤيّد مذهبي في حقيقة الفعل .

و هو ان الفاعل كالمذكور الحكمى في ضمن الفعل مثل ذكر الزمان و الحدث و النسبة في ضمن الفعل لكونه مدلولاً للفعل .

فالفعل عندى يدل بالوضع علىالمعني الفاعلى بطريق الوضع العام و الموضوع له الخاصّ مثل وضع الضمائر و اسماء الاشارات .

اعني ان الفعل الغائب يدلّ على معني الضمير الغائب . و الفعل المخاطب يدلّ على معني الضمير المخاطب. والفعل المتكلم يدل على معني الضمير المتكلّم .

و بهذه الدلالة ارتبط " ضَرَبَ " بالمبتدأ في قولنا " زيد ضَرَبَ " و على هذا القياس .

الطريقة الخامسة : هذه الطريقة مبنيّة على قياس الفعل على

المشتقّ كالضارب و الكريم و الابيض و الاسود و غير ذلك من الصفات المشتقة .

و لابدّ اوّلاً من ذكر مقدّمة تمهيدًا و توطئةً للبحث المقصود .

بيان المقدّمة انّ المشتقّ وُضع عند الجمهور لامور ثلاثـة. الحدث. و الذات . و النسبة الى الذات التي هى فاعل للمشتق .

فالمشتقّ اذا اطلق يراد به هـذه الامـور الـثلاثة لانّ الواضع وضع المشتق لها .

قال المحقق السيد مير زاهـد الهروى رحمـه الله تعـالى في شـرح شرح التهذيب الجلالى في المنـطق ص١٤١ : اعلم . ان في المشتق اقوالاً .

القول الاوّل : انه مركب من الذات والصفة والنسبة بين الذات و الصفة .

فالمشتقّ على هذا مجموع امور ثلاثة . و هو الـقـول المشهور بين الجمهور . وذهب اليه اهل العربية كارباب النحو والمعانى . انتهى كلامه بزيادة قليلة .

و قال بعـض محشّيه : فالمشتـقّ موضوع لمعناه الموضوع له بحيث يدلّ بجوهره على الصفة . و بهيئـته على الـذات المبهمة الصالحة للصدق على الذوات كلها . و النسبة .

لكن النسبة هنا نسبة تقييديّة ملحوظة بالتبع . و المقصود بالذات هو الذات المقيّدة بكونها محلاًّ للوصف . انتهى .

و بعد ذكر هذا التمهيد نقول في شرح قياس حقيقـة الفعل على حقيقة المشتق . و قياس وضع الفعل على وضع المشتـق : ان النـظير يأنس

بالنظير و يميل اليه و يقاس حكمه على حكمه . و المشتق نظير الفعل في امور عديدة .

الامر الاول الدلالة على المبدأ اى على الحدث او المشتق منه .

الامر الثانى الدلالة على النسبة الى الفاعل و الموصوف .

الامر الثالث تحقّق الوضع النوعى حيث وضع مطلق وزن "فاعل" لاسم الفاعل ومطلق وزن "فعيل" و "افعل" للصفة المشبّهة . ومطلق وزن "مفعول" لاسم المفعول . و هكذا حال جميع المشتقات .

و اَمَّا الفعل فهو ايضًا يدلّ على الحدث . و على النسبة الى الفاعل .

و وُضِعَ بِالوَضع النوعى لمعناه فوضع وزن " فَعَل " بفتح الاول و الثانى للماضى المعلوم . و وزن " فُعِل " بضمّ الاوّل و كسر الثانى للماضى المجهول . و وزن " يفعل " للمضارع . و على هذا القياس .

بقى امر الذات اى الفاعل الموصوف بالحدث و المبدأ . فاتّفق جمهور اهل العربيّة من ارباب النحو و المعانى

على دخول الذات في المعني الموضوع له للمشتق .

و على ان الذات جزء المعني الموضوع له للمشتق .

و على ان المشتق يدلّ على امور ثلاثة احدها الذات .

فينبغى ان يقال : بدخول الفاعل (الذات الموصوفة) في المعني الموضوع له للفعل ايضًا . و بكون الفاعل جزء من مفهوم الفعل الموضوع له ايضًا .

قياسًا للفعل على المشتقّ .

و نظرًا الى انه اعلى و اقوى شانًا من المشتق .

فلما كانَ المسند اليه (الذات والفاعل) جزءً من المعني الموضوع له للمشتقّ و هو ادنى و اضعف ناسب ان يكون جزءً من المعني الموضوع له للفعل ايضًا بطريق الاولى . لكونه اعلى و اقوى .

فهذا القياس يؤيّد صريحًا مسلكى و يُصوّب مذهبي في حقيقة الفعل . و يردّ ما اختاره الجمهور في ذلك و ينافيه .

فان مسلكى في حقيقة الفعل ان الفاعل داخل في المعني الموضوع له للفعل و جزء منه كما ان الفاعل و الموصوف داخل في المعني الموضوع له للمشتق عند الجمهور .

و اما مسلك الجمهور في حقيقة الفعل فالفاعل خارج عن المعني الموضوع له للفعل .

و العجب من جمهور ارباب النحو و المعانى كيف اجترأوا و اقدموا . فادخلوا الذات و الفاعل في المعني الموضوع له للمشتق . و هو اضعف و ادنى من الفعل . و نعم ما فعلوا و لم يحجموا .

و كيف فشلوا و جبنوا عن القول بمثل هذا في حقيقة الفعل . فاخرجوا الفاعل عن المعني الموضوع له للفعل . و لم يجعلوه جزءً منه . و بئس ما اختاروه و ما جبنوا عنه .

فلزمهم استقلال المشتق . واحتياج الفعل وعدم استقلاله . و هم التزموا ذلك .

مع انّ الاوفق بمقتضى العقل و بمقتضى الحال هو عكس ذلك و لا اقلّ من ان يكون المشتق و الفعل كلاهما مستقلاّن .

فانهم صرّحوا ان الصفات المشتقّات كالابيض تحتاج الى موصوفاتها .

و صرّحوا بان الصفة لابد لها من موصوف في العبارة مذكور او محذوف . و قالوا ان المحذوف كالمذكور .

و صرّحوا ان الصّفة لاتستغني عن الموصوف الاّ في صورة واحدة.

و هى صورة الغلبة اى غلبة الاسميّة على الصفة مثل الدنيا و الصالحة و العقبي .

ففى صورة الغلبة لا تحتاج الصفة المشتقة الى اعتبار وجود الموصوف .

بخلاف الفعل فانّه يستعمل كثيرًا في العبارات بدون اعتبار فاعل مذكور او محذوف في العبارة . كما اذا كان الفاعل ضميرًا مستترًا في الفعل مثل " أضرب " المضارع المتكلم و مثل " إضرب " الامر الحاضر .

و الضمير المضمر في الفعل ليس من باب المذكور في العبارة و لا من باب المحذوف .

وكيف يعدّ الضمير المستتر مذكورًا في العبارات مع كون التلفظ به ممتنعًا كما سبق تفصيله في الطريقة الرابعة .

و كذا كيف يعدّ الضمير المستتر محذوفًا و هم صرّحوا بان المحذوف كالمذكور . كما صرّحوا بان حذف الفاعل ممنوع .

و استتار الضمير امر رائج شائع .

فسنح ان الضمير المستتر ليس من قبيل المحذوف . و لا من قبيل المذكور . بل هو شئ معقول خالص . و امر ذهنيّ محض ومنويّ بحت .

و بالجملة هو من الامور الذهنية الانتزاعية .

تنبيه : لما ثبت ان الفعل مستقل بالمعني المطابقى يدلّ على امور اربعة . و لا يحتاج الى الغير ثبت ان استقلاله بالمدلول المطابقى اقوى من استقلال الاسم . اذ الاسم و ان كان يفيد معناه بلا ضم ضميمة . الا انه لا يفيد افادة تامة بدون ضمها . كالابتداء اذا ضممته بالغير و قلت : ابتداء سيرى البصرة . افاد افادة تامة . و الاّ فلا . فالاسم محتاج في هذا المعني الى الفعل . او الى اسمٍ آخر .

بخلاف الفعل . فانه في عامة الاستعمالات يفيد فائدة تامة و يؤدى مؤدّى الجملة الخبريّة "كأضرب" المتكلم . او الانشائيّة "كإضرِب" الامر .

ثم انما يعد الفعل من المفردات دون الجمل . نظرًا الى ظاهر لفظه حيث لا يدل جزؤه غالبًا على جزء معناه . كضرب و نضرب و تضرب فان النون و التاء حرفا المضارعة . فحكموا على جميع الافعال بالمفرد طردًا للباب .

و اما بالنظر الى المعني فالفعل جملة كما قال المنطقيّون في نحو " أضرب و نضرب " .

و يؤيّد ما ذكرنا من قوة الفعل . ان الاسم كلما يصير بمعني الفعل يفيد فائدة تامة مثل الفعل . فلا يحتاج هو ايضًا عندئذٍ الى ضم ضميمة في ذلك . كاسماء الافعال .

ولو فرض فعل بحيث يصير بمعني الاسم لم يؤدّ مؤدّى الجملة على ما يشهد به الفطرة السليمة و التأمل الصادق .

ارأيت " تسمع " في قولهم : تسمع بالمعيدى خير من ان تراه . فانه لا تفيد بدون خبره . و هو " خير " .

و الا ترى الى المضارع مع " أن " المصدريّة حيث لا يفيد فائدة تامة بدون ضم ضميمة . و وجه ذلك صيرورة الفعل بمعني الاسم بسبب دخول حرف " أن " عليه .

هذا و قد اطنبنا كل الاطناب في هذه المسألة لتهذيبها لكونها غريبة لم تقرع الاسماع قبل اليوم .

فدونك نكتة منقّحة واضحة المقدمات محققة مبنية على القواعد النحويّة و المشهورات الصحيحات العربيّة .

و ارجو ممن كان له قلب و القى السمع وهو شهيد . ولم يتخذه عصبية ان يذعن لما استبان له من الحق . و ان يجعلها ضالّته . و الحكمة ضالة العالم البارع حيث يجدها يخطفها و يحفظها . هذا آخر ملخّص رسالتي في حقيقة الفعل . و لله الحمد .

فـائدة

ههنا بحث نفيس توخّيتُ ذكره لمناسبته لما سبق . فاقول : قال الكسائى رحمه الله تعالى . حذف الفاعل جائز . و قال غيره من الائمة كسيبويه و الخليل رحمهم الله تعالى : لا يجوز .

و المختار عندى مذهب الكسائى . لان العلامة الجار بردى و غيره من الافاضل صرّحوا ان عند التعارض في مسألة نحويّة يرجّح قول القراء على قول النحاة لعلوّ شان القراء . و نقل ذلك عن ابن الحاجب رحمه الله تعالى ايضًا .

والكسائى رحمه الله تعالى من القراء السبعة الذين انكار قراءتهم كفر بواح . و لم يبلغ سيبويه مع علوّ كعبه عن فلك البروج هذا المبلغ .

و لوجوه اخر تستنبط من كتب القوم وليس هذا موضع بيانها .

و لما ان ايمة النحو ايضًا قائلون في نحو المواضع المذكورة في بحث حقيقة الفعل بالحذف صورة . حيث يكون الفاعل فيها ضميرًا مستترًا . اذ ليس معني حذف لفظ سوى عدم وجوده في اللفظ مع اعتباره في المعني فالحذف الاستتار كالاخوين كما لا يخفى .

بل الحذف اعلى شانًا من الاضمار . اذ في الحذف يمكن التلفظ في وقتٍ مّا . بخلاف عامّة اقسام الاضمار .

فالمحذوف كما صرّح الجامي وغيره من باب الملفوظات حقيقةً . و المضمر في نحو " زيد ضَرَبَ " و " انا أَضْرِبُ " من وادى المعقولات ما لا يمكن التلفظ به .

و الاوّل اجلّ و اقوى من الثانى . فليت شعرى كيف سوّغوا ادنى الامرين في الواقع و ابعدهما عن اللفظ و اثقلهما و اصعبها عقلاً . و هو اضمار الفاعل . و انكروا اعلاهما حالاً و اقربهما الى اللفظ و اخفّهما ثقلاً و هو حذفه .

فالفاعل في نحو " أَنا أَضْرِبُ " عندهم غير مذكور. اذ ليس ههنا لفظ دال عليه .

قال ابن الحاجب رحمه الله تعالى في الايضاح : ان المستتر هو المحذوف . لكن عبروا عن المحذوف الذى هو فاعل بالمستتر صونًا للسان عن حذف الفاعل . كذا نقله المحقق عبدالغفور رحمه الله تعالى في شرح

الفوائد الضيائية.

و قال الفاضل العصام رحمه الله تعالى في حواشيه على الفوائد الضيائية : فليس في نحو " إضرِب " الامر الاّ الفاعل المعقول من غير ان يكون فاعل مذكور .

﴿ **و اذا لاحظه** ﴾ اى معني الابتداء ﴿ **العقل** ﴾ واعتبره اعتبارًا صحيحًا و تصوّره و تعقله تعقلاً تامّا من غير تأثر من مقاومة المغالطات الوهمية .

فائدة مهمّة

اعلم : ان العلماء استصعبوا هذا الموضع موضع تقسيم الابتداء الى المعني الاسمى و الحرفي . فرمى كل عن قوسه بنبله . و في الامثال التي سار ساريها أعط القوس باريها . و طال نزاعهم و ظل الجدل بينهم على اشدّه و اشتدّ الحجاج و اللجاج حتي وقعت فيه مناظرات كثيرة كما سمعنا عن غير واحد من المشايخ .

فمنها مناظرة اتفقت بين الفاضل الشيخ احمد من علماء ديره غازى خان و مولانا الكبير صاحب العلوم اللدنية عبدالعزيز الفرهارى مؤلف النبراس شرح شرح العقائد رحمهما الله تعالى .

و الفرهار قرية من قرى ملتان قريبة من بلدة مظفرجر في اقليم بنجاب من باكستان كما ان ديره غازى خان بلدة من اقليم بنجاب .

حكىان المحقق مولانا الشيخ عبدالعزيز رحمه الله تعالى وسبحانه كتب اليه الشيخ احمد رحمه الله تعالى عدة اسئلة . منها سوال تقسيم الابتداء الى المعني الاسمى و الحرفي . فكتب في حلّ اسئلته المحقق مولانا

عبدالعزيز (١) رحمه الله تعالى و سبحانه رسالة . نذكر تلك الاسئلة

---

(١) **قولى عبد العزيز** : هو العلامةالكبير بل الامام ذوالشان العظيم نادرة الزمان سلطان القلم و البيان كان آية من آيات الله بلا فرية و نادرة من نوادر الدهر بلا مرية .

هيهات لايأتى الزمان بمثله ان الزمان بمثله لبخيل

داهية من الدواهى . وباقعة من البواقع . كم من عوارف هو ابن بجدتها . وكم من فنون هو ابو عذرتها .

وان اقسم احد ان ارض اقليم فنجاب من باكستان لم يولد فيها مثله منذ خلق الله هذه الارض و دسّاها لكان باراً حسب ما نعلم من التاريخ .

صنّف كتباً في كل فن ما يحيّر الالباب . و كان يتقن علوماً كثيرة لا يعرفها احد من معاصريه .

و صرّح هو انّ الله كشف علىّ هذه العلوم بلا تعلم و تحصيل . فكان يعرف غرائب العلوم كالسحر و علم النجوم و الاوفاق وعلم سيميا و ريميا و الجفر و الطب و غير ذلك سوى ما كان يعرف من العلوم الشرعية . و له كتب في كل فن .

و هو اوسع علماً و ادق نظراً من مولانا عبدالحى اللكنوى رحمه الله تعالى في العلوم الشرعية سوى ما زاد عليه معرفة غرائب الفنون الاّ ان كتب مولانا عبدالحى نشرت حيث سخّر له الله السلطان نواب ملك مملكة حيدرآباد و لم يتسنّ مثله لمولانا عبدالعزيز فضاعت جميع تصانيفه . فالويل على سلاطين هذه الديار .

نعم بعض تصانيفه توجد قلمية . عند بعض العلماء في هذه الارجاء . فمن تصانيفه كتاب الأيمان قلمية . و كتاب عظيم مسمّى بجواهر العلوم كتب فيه مسائل من علوم شتي و النبراس . و اسطرنوميا الكبير . و اسطرنوميا الصغير .

و السر المكتوم في علم النجوم . مطبوع موجود عندى . و اليواقيت في معرفة المواقيت . و سر السماء و رسالتان في الخسوف و الكسوف . و الياقوت . و كوثر النبيّ في اصول الحديث . و اسماء الرجال و هو كتاب عجيب طبع في سنة ١٣٨٣ﻫ .

و الناهية عن ذمّ معاوية . و مؤلفات كثيرة في الهيئة . و في الطب . و المنطق . و الفقه .

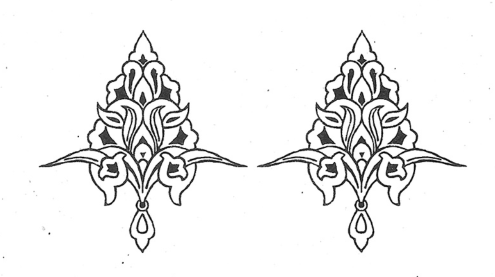
و كان بينه و بين المولوى الشيخ احمد من علماء ديره غازىخان منافرة . و كان

الصعبة و الرسالة القيمة فيما يلى تكميلاً للافادة و تتميمًا للاستفادة .

هذه رسالة اسئلة الشيخ الفاضل احمد الديروى التي ارسلها الى الشيخ المحقق عبدالعزيز رحمهما الله تعالى .

ذكر الشيخ احمد في اوّلها عبارة قليلة فارسيّة طلب فيها أجوبة هذه الأسئلة و حلّها من الشيخ عبدالعزيز رحمهما الله تعالى .

ثم سطر اسئلة ستة بالعربيّة .

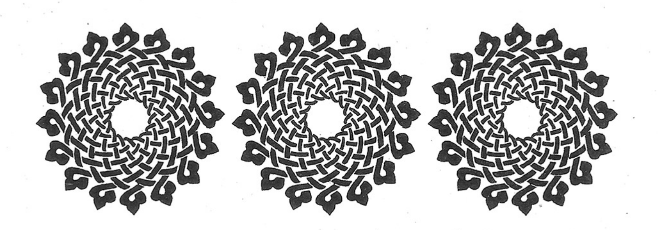




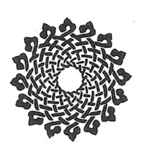
الشيخ احمد يحسده لما رأى رجوع الطلبة اليه مع صغر عمره . مات بعد سنة ١٢٣٩ﻫ بقليل .

و اخبرنى المولوى غلام رسول الديره غازيخانى رحمه الله تعالى ان الشيخ سحره فمات من سحره . و كان الفاضل عبد العزيز يقول : لو علمت قبيل سحره لدفعته . اذ كان الفاضل عبدالعزيز ايضًا يعرف السحر .

و هو مدفون بفرهار قرية صغيرة من مضافات ملتان وكان عمره عند الموت ثلاثين سنة او اثنتين و ثلاثين سنة .



رسالة الشيخ احمد الديروى المشتملة على الاسئلة



مولوى را بعد از ابلاغ تحائف سلام معلوم بادكه حلّ اين اسئله بخط فرحت نمطِ خويش نوشته ارسال فرمايند . بيّنوا تعلموا والسلام مع الاكرام .

((الاسئلة الستة للشيخ احمد الديروى رحمه الله تعالى))

السوال الاول : المعقول الثانى ما يكون الذهنُ ظرفَ عروضه و لا يكون بحذائه امر في الخارج .

يرد على هذا التعريف انه نصَّ الشيخ في الشفاء بعدم الفرق بين

الموجود و الوجود و الممكن و الامكان في كون كلّ منها معقولاً ثانيًا . مع انه لا يصدق هذا التعريف على الموجود و الممكن لصدقهما على " زيد " الموجود .

السوال الثانى : الحمد . مصدر المعلوم او القدر المشترك . فيه نظر . لانّ المصدر المعلوم من مقولة الفعل . والمجهول من مقولة الانفعال.

و هما جنسان عاليان لما تحتهما من الاعراض . و المقولات كلها متباينة و اخذ ذاتىّ مشترك من المتباينين لا يجوز .

السوال الثالث : ما التعبير عن معني الحمد على تقدير كونه قدرًا مشتركًا .

السوال الرابع : قال السيّد السند و من تبعه كصاحب الفوائد الضيائية و الفاضل اللاهورى و غيرهم رحمهم ا لله تعالى : انّ الابتداء من حيث هو هو اى من حيث هو ملحوظ في حدّ ذاته معني اسمىّ مدلول لفظ الابتداء .

و من حيث انّه حالة بين السير و البصرة و ملحوظ تبعًا لتعرّف حالهما من جهة كون احدهما مبتدأً و الآخر مبتدأً منه معنيً حرفيّ غير مستقل بالمفهوميّة .

فالابتداء الكلّى معني اسمىّ و الابتداء الجزئى الذى هو حصّة منه معنيً حرفي . فيرد عليه انه يلزم كون المعني الحرفي فردًا للمعني الاسمى و هو في غاية السخافة .

السوال الخامس : اعلم . انّ ارتفاعَ النقيضين نقيض للنقيضين فانّ نقيض كل شئ رفعه . و استحالة احد النقيضين يستوجب وجوب

الآخر .

فلزم ان يكون النقيضان واجبين . و هو مستلزم لاجتماعهما .

السوال السادس : اعلم . ان العدد كالعشرة امّا يتركب عما تحته من الاعداد كستّةٍ و اربعة . او ثمانيةٍ و اثنين . او خمسة و خمسة .

و معلوم انّ التركيب من بعض هذه الصور الثلاث دُون بعض ترجيح بلا مرجّح . اذ تركبها من ستة و اربعة ليس باحرى و اولى من تركبها من ثمانية و اثنين .

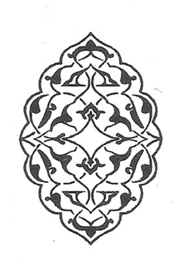
و ان تركب من جميع ما تحته. يلزم ان يكون للشئ الواحد امور كل منها تمام ماهيّته . و هو ضرورى الاستحالة .

و اما يتركّب عن الوحدات العشرة . فاما ان يعتبر معها الهيئة الصورية اولا .

و على التقديرين لا شك ان الوحدة امر اعتبارى . كما صرح به الشيخ . و ان الصورة الاجتماعية امر انتزاعىّ اعتبارىّ .

فكيف يصحّ كونُ العدد الذى هو من الاعتباريّات من اقسام الكم الذى هو من اقسام الموجود .

((انتهت الاسئلة الستّة للشيخ احمد رحمه الله تعالى .))



ثم بعد هذه الاسئلة نسطر فيما يلى رسالة المحقق العلامة الشيخ عبدالعزيز الفرهاروى صاحب التصانيف الكثيرة البديعة (رحمه الله تعالى).

و قد ذكر العلامة عبدالعزيز في هذه الرسالة اوّلاً حلّ اسئلة الشيخ احمد الديروى رحمهما الله تعالى . ثم سطر فيها من عنده اسئلة و ايرادات صعبة نحو خمسمائة و اربعين سوالاً طلب حلّها من الشيخ احمد رحمه الله تعالى .

يقول الشيخ عبدالعزيز رحمه الله تعالى :

بسم الله الرحمن الرحيم

و بعد الحمد والصلاة . فايّها الفاضل الامجد و الذكى الاوحد . قد نظرنا في كتابك فتعجّبنا من سوالك و خطابك .

أ تزعم ان تفحمنا بهذه المسائل . و كم ما الّفت في علومها من الرسائل فاعلم انّا لا نفتخر بذكاء وعقل ولا نختال بمزيد فضل . بل نحمد من الهمنا علوم الاولين و الآخرين و اختارنا بذلك من بين المعاصرين .

فعلمنا من علوم القرآن و الاصوليين ثمانين . و من علوم الحديث و الفقه تسعين . و من علوم الادب عشرين . و من الطبيعيّة اربعين . و من الرياضى ثلاثين . و من الالهى عشرة . و من الحكمة العمليّة ثلاثة . فالمجموع نحو مائتين و سبعين علمًا بين فنّ صغير في كراسة . و علم كبير

في مجلدات ضخمة .

و بالجملة ليس العلم التحصيلىّ المتداول الاّ نصف عشر العلم الذى اعطانيه ا لله تعالى بل عشر عشرة بل اقل . ثم وفقنا لتهذيبها حتي اقترحنا في اكثرها مؤلفات فائقة .

ولقد اخبرنا فاضل ثقة قدم من الدهلى بان الافرنجيين لهم شغف عظيم بتعلّم علم اسطرنوميا فلا يجدون من يعرفه في اقاصى ممالكهم بعد النداء في امصارها و التفحص البالغ في اقطارها .

فحمدنا ا لله تعالى على ما قد الّفنا في هذا العلم كتابًا جليل القدر يتحيّر فيه ابرخوس . و يذعن ببراهينه بطليموس .

و لعلك تزعم انّ ما ذكرنا تكلّف و جزاف . و لو صاحبتنا و استفدت منا لعرفت انه حق صراف . و تعجبت من علوم لا عينك رأتها و لا اذنك سمعتها . و ذلك فضل ا لله يؤتيه من يشاء و ا لله ذوالفضل العظيم .

ثم الواجب على كل من يطلب العلم ان يستفيد العلوم منا و ان يسبق على انحلالنا بالاستفاضة منا كما قال الشاعر

اقول لصاحبي والعيس تهوِى بنا بين المنيفة فالضمار
تمتَّع من شميم عرار نجد فما بعد العشيّة من عرار

و لكن الحسد مركوز في جبلّة اكثر طلاب العلم . و لذا قيل : لا يسمع شهادة العلماء المعاصرين بعضهم على بعض .

ثم انا لمّا رأينا سوالك امتحانا بل امتهانًا اعرضنا اوّلاً عن الجواب فانّ التأدّب مع الكبراء اقرب الى الصواب من المباحثة التي تجلب

الداء و الصداع و توجب العداوة و النزاع .

و لكن لما اجتمع اصحابنا الاذكياء على الملامة في ترك الجواب و زعموا انّ السامعين يحملونه على العجز لا على رعاية الآداب فكتبنا بعض الوجوه من جوابها . و الله اعلم بخطائها و صوابها .

السّوال الاوّل : ملخّصه ان الشيخ ابن سينا قال : الموجود و الممكن من ثوانى المعقولات كالامكان و الوجود . مع ان نحو " زيد " يحاذيهما في الخارج .

قلنا : هذا سوال مشهور . و اجاب عنه الفضلاء بوجوه .

احدها ما ذكره السيد الزاهد في حواشى شرح المواقف و تبعه شراح السلم كفيروز و كوفاموى . و هو ان معني نفى المحاذات هو ان لا يوجد فرد المعقول في الخارج فافراد الموجود والممكن في الحقيقة حصصها التي يكون الممكن و الموجود ذاتيا لها و لا شك انها مفهومات اعتباريّة لا الاعيان الموجودة .

(و ثانيها) ما حقّقه بعض الاذكياء و افرد فيه رسالة . و هو انا لا نعني بنفى المحاذات ان لا يصدق المعقول على امر خارجىّ .

بل المراد ان لا يكون الاتصاف بالوجود الخارجى مقدّما على اتّصاف المهيّة بالمعقول سواء كان متاخّرا عنه كالممكن . فانّ الماهيّة قبل الوجود الخارجى ممكنة . او كان الاتصافان معًا . كالموجود . فقد حقق في شرح التجريد ان الوجود يقوم بالماهيّة من حيث هى . لا بالموجودة اذ هو تحصيل الحاصل و لا بالمعدومة اذ هو اجتماع النقيضين .

(وثالثها) ما قيل : ان للقدماء في المعقول الثانىمصطلحات .

و لذا يقع فيها الخبط . فمنها انه ما يعقل تبعًا لغيره ولو محمولاً على امر خارجى .

و الشيخ ابن سينا ذهب الى هذا المصطلح . و الموجود و الممكن من حيث المفهوم كك . و لكنّ صحة هذا الجواب موقوفة على النظر في سياق كلام الشيخ ابن سينا رحمه الله تعالى .

السّوال الثانى : خلاصته انّ الحمد عندهم مصدر معلوم او مجهول او قدر مشترك . و ذا مشكل .

لانّ المعلوم من الفعل . والمجهول من الانفعال . والمقولات التسع اجناس عالية . فلا يكون بينهما ذاتى مشترك .

(علّل السائل الاشكال بالتباين و هو حشو لا مدخل له بل هو ينافي مطلوبه اذ التباين لا يوجب عدم اشتراكهما في ذاتىّ كالفرس و الانسان)

قلنا : لا نسلّم انهما من الانفعال والفعل الذين هما من مقولات الاعراض . و ان اوهمه تسامح بعضهم .

و ذلك امّا اوّلاً فلانّ المفهومات المصدرية اعتباريّة . لا اعراض موجودة .

و امّا ثانيًا فلانه لو تمّ لزم قيام العرض بالواجب سبحانه . اذ هو حامد و محمود .

و امّا ثالثًا فلانه يلزم انفعال الواجب عن مصنوعاته اذا حمدوه . و الكل باطل قطعًا . و هذا كاف في حسم مادة الاشكال .

و لو اردنا تكثير المنوع كما هو دأب المناظرين لطال الكلام . و

لنذكر جملة منها . فنقول : لا نسلّم ان الفعل و الانفعال عرضان . بل موهومان كسائر المقولات النسبية عند المتكلمين .

ولو سلّم فلا نسلّمانهما متغايران بل متحدان. والفرق بالاعتبار. كما حققه التفتازانى في منهيّات التلويح .

و لو سلّم فلا نسلّم انهما جنسان عاليان . بل النسبة جنس عالٍ لهما و للوضع و متي و الاين و الاضافة و المِلك . كما ذهب اليه غير واحد من الحكماء و منهم شيخ الاشراق .

السّوال الثالث : ما التعبير عن الحمد المشترك ؟

قلنا : لا يلزم ان يكون لكل مفهوم لفظ يعبّر عنه . كما قيل في تفسير الدلالة : انّ فهم المعني من اللفظ صفة اللفظ وكذا انفهام المعني منه الاّ انّه لتركّبه لا يشتق منه اسم الفاعل . انتهى .

و قال الفلاسفة في بحث العلة البسيطة : انّ المصدرية نفسها . و لكن يتعذر التعبير عن حقيقة الامر .

و لو سلّم تبرّعًا فهو التلبّس بالحمد .

و قيل : يعبّر عن المعلوم بالحامدية . و عن المجهول بالمحمودية . و عن المشترك بالحمد . معرى عن اعتبار نسبته الى فاعل او مفعول .

السّوال الرابع : ملخّصه ان السيد السند رحمه الله تعالى زعم انّ معني الابتداء الاسمى كليّ . و معني الابتداء الحرفي جزئيّ . و جعل المعني الحرفي فردا للمعني الاسمى سخافة .

قلنا : لا شك انّ الاسم و الفعل والحرف انواع متباينة لا يجتمع اثنان منها في مادة .

و اما معانيها فليست بمتباينة . كما ترى من اتحاد معانى الافعال واسماء الافعال . نحو "بعد وهيهات" فحيث جاز الاتحاد فالكلية و الجزئية اسهل .

السّوال الخامس : حاصله ان نقيض كل شئ رفعه . فارتفاع النقيضين نقيض للنقيضين. واستحالته توجب وجوبهما فيلزم اجتماعهما.

قلنا : لارتفاع النقيضين معنيان .

احدهما سلب مفهومين متناقضين عن شئ . و هو بهذا المعني محال . و لكنه ليس نقيضًا للنقيضين .

و ثانيهما كون مفهومين بحيث لا تناقض بينهما . و هو بهذا الاعتبار والمعني نقيض للنقيضين . ولكنه ليس محالاً. كالانسان والحيوان. فالمغالطة انما نشأت من عدم الفرق بين المعنيين .

السّوال السّادس : ملخصه بعدحذف الهذيان انّ العشرةمركّب من الوحدات العشر كما حكى عن ارسطو و هى اعتبارية فهو اعتبارى مع انه من الكم (قال البازى لا يخفى ان هذا التلخيص غير تامّ) .

قلنا : انما وجد الاشكال من الخلط بين مذهبين متناقضين .

فان جمهور الحكماء على ان الوحدة موجودة . لانها جزء من الواحد الموجود .

و اكثر المتكلمين على انها اعتباريّة . و الا لكانت واحدًا من الموجودات . فلها وحدة . وهلم جرًّا فيتسلسل . وللجانبين ادلّة و منوع لا نشتغل بها .

ثم فرع الحكماء على وجود الوحدة ان العدد المركب من

الوحدات موجود .

و فرع المتكلمون علىاعتباريّة الوحدة انّ العدد اعتبارى. كسائر انواع الكم من الخط و السطح والجسم التعليمى و الزمان . كما حقّق في الكلام .

امّا القول بانّ الوحدة اعتبارية والعدد موجود. فقول لا قائل به.

و لو لا انّ التطويل ليس من عادتنا لذكرنا من الاجوبة وجوهًا كثيرة . ولكن فيما ذكرنا كفاية للمحققين . و الحمد لله رب العالمين .

ثم ان المحققين من اصحابنا يريدون ان نكتب نبذة من اسئلة علوم شتّى .

فمن علم التفسير : ما قال البيضاوى في تفسير قوله تعالى : سبحن الذى اسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى . استحالةً مدفوعة بما ثبت في الهندسة ان ما بين طرفي قرص الشمس ضعف ما بين طرفي كرة الارض مائة و نيفًا و ستين مرة . ثم ان طرفها الاسفل يصل (موضع طرفها الاسفل يصل) موضع طرفها الاعلى في اقل من ثانية . انتهى .

و فيه بحث اما اوّلاً فلانها نسبة الجرمين لا القطرين . و اما ثانيا فلانه لا دليل على هذا الوصول .

(على الهامش و لو استدلّ بسرعة حركة المحدّد لكان افضل . فانّ ما استدل به لا يكاد يثبت منه المطلوب)

و من علم الحديث : قد اجمع العلماء انّ كل حديث روى في صلاة ليالى رجب . وليلة الرغائب . ونصف شعبان . وليالى الاسبوع .

و ايامه . و عبادات يوم عاشوراء خلا الصوم . و التوسعة على العيال .
و الكحل موضوع باطل .

وقد اجمع الاصوليون والمحدثون والفقهاء على انّ رواية الموضوع حرام مغلظ حتي قال غير واحد منهم . ان نسبة الحديث الى الشارع بلا تحقيقه ذنب و لو كان صحيحًا في نفسه . كمن فسر القرآن برأيه فوافق وجهًا صحيحًا .

و هذا الكل مبيّن في علوم اصول الحديث . و ثبت عن امامنا الاعظم رحمه الله تعالى انه ترك التحديث خوفًا من قليل تغير في لفظ الحديث .

فمابال المشائخ الكرام من الاولياء والاقطاب واصحاب الكشف قد ذكروا هذه الاحاديث الباطلة في كتب اورادهم . كما في غنية الطالبين المنسوبة الى الغوث الاعظم . و اوراد شيخ الشيوخ السهروردى و غيرها .

((و منه على الهامش حديث الصوم صحيح . و في التوسعة و الكحل خلاف . و لكن المحصول ان حديث التوسعة سنده حسن . و حديث الكحل موضوع او ضعيف .

و كذا على الهامش . قد ندمت على كتابة هذا السوال . لانّ الناس لا يعرفون غلم الحديث . و لا الوعيد العظيم الصحيح الوارد على من يروى الحديث الموضوع . و لا القواعد التي يعرف بها الصحيح عن الموضوعات .

فاخاف من سوء تأمّل الناظرين ان يسارعوا الى مصادمة اجماع

المحدثين غافلين عن ان مدار صحة الحديث و سقمه انما هو على علماء الحديث . و لا يعارضهم قول غيرهم . سيّما في ما اجمعوا .

و امّا القول بتجويز رواية الموضوع في الترغيب و الترهيب فقول الزنادقة . و منه على الهامش ثالثًا . لا ينبغى الجواب بالقدح في احد الجانبين فالقدح في المحدثين يقلع اصل علم الدين و في الاولياء الكمل مهلك .))

و من علم الفقه : قدّروا الحوض المدوّر بثمان و اربعين ذراعًا . او باربع و اربعين . او بستّ وثلاثين . وقالوا : هو الصحيح المبرهن عند علماء المساحة .

فما البرهان عليه ؟ و من اجابها بالبرهان الذى ذكره البرجندى في شرح مختصر الوقاية فليحقق لنا برهان مقدّماته . فانه ذكرها غير مبرهنة .

(ب) معرفة وقت الظهر من المهمات . و القواعد المشهورة لا تطابق بلادنا . فانا قد دققنا فخرج اعظم الفئ تسع اقدام و نصف . و اصغرها خمسة اسداس قدم .

و الاستخراج المذكور في شرح الوقاية و غيرها تعب عظيم لا يحصل منه الا فئ الزوال لعرض واحد بعد ترصّد ظل نصف النهار سنة كاملة .

و لذا اضطرّ الفقهاء الى قواعد النجوم . فاستثنوا قواعد معرفة الفئ عن تحريمه .

فهل عندك قاعدة يعرف بها فئ الزوال لجميع بلاد الربع

المسكون في ليلة واحدة بلا نظر الى شمس او ظل من غير تعب .

فانا استخرجنا بعون الله سبحانه لذلك قاعدة و الّفنا فيها رسالة سميناها اليواقيت في معرفة المواقيت .

(ج) قال الفقهاء : ان قال المولى لعبده . ان صدقت غدًا فانت حرّ . فلم يتكلم غدًا الا بقوله : لستُ ابدًا بحرّ لاتعليقًا ولاتنجيزًا .

فان فرضناه صدقًا عتق بحكم التعليق . ولكن يلزم كذب الكلام من عتقه (على الهامش . لان منطوق الكلام نفي عتقه) .

و ان فرضناه كذبًا لم يعتق بحكم التعليق . و لكن يلزم صدق الكلام من عدم عتقه . و على كل حال يجتمع الصدق و الكذب معًا .

(على الهامش. وذلك لان فرض صدق هذا الكلام يستلزم العتق للتعليق . و العتق يستلزم كذب الكلام لمخالفة المنطوق . و كذبه يستلزم عدم العتق . لعدم وجود التعليق . و عدم العتق يستلزم صدق الكلام لمطابقة المنطوق منه) و العتق و الحرّية معًا .

فعليك بالتامل . فقد سمعنا فيه كثيرًا من هذيان النظار . و لم نسمع بجواب يشفي و يكفى .

(د) يؤجل الحاكم العنين سنة قمرية . و قيل سنة شمسية . و في جامع الرموز هى ثلاثمائة وخمسة و ستون يومًا وخمس ساعات وخمس و خمسون دقيقة و اثنتاعشرة ثانية برصد بطليموس . و تسع و اربعون دقيقة بالرصد الا يلخانى . انتهى . فكيف يعرف الراصد بالقاعدة مقدار السنة الشمسية ؟

و لها قاعدة شريفة ذكرناها في اسطرنوميا الكبير بعون الهادى

جلّ شانه .

و **من علم الكلام** : ذكروا في جواب الجبريّة ان العلم تابع للمعلوم . و فيه انه غير صحيح في العلم الفعلى (بل يصح في الانفعالى كالعلوم الحادثة . منه) .

و اما اعتذارهم عنه كما في حواشى شرح العقائد بان المطابقة ملحوظة من جهة العلم لا من جهة المعلوم كالفرس و صورته . فانما يتم لو كانت المعلومات موجودة في الازل . (بل يلزم سبق المعلومات على علمه تعالى بالذات لكونه تابعًا لها و ذاباطل قطعًا . منه) .

و ليحسن التأمل فيه . فقد زعم بعض المعتزلة من اشكاله ان البارى سبحانه لا يعلم الاشياء قبل وجودها . نعوذ با لله من الضلال .

(**ب**) ذكر صاحب المواقف في البرهان الترسى ما حاصله ان المسدّس في الدائرة ينقسم الى ستة مثلّثات متساوية الاضلاع. فما برهانه؟

(على الهامش .:و لنرشدك بالاجمال اليه وهو ان القوائم الاربع اذا قسّمت على ستة خرج ثلثا قائمة فافهم . منه)

و **من علم القرآن** : حرّم السلف مخالفة الامام في الرسم و قالوا هو اعلى درجة صحة الخطّ و الاّ لزم اتفاق الصحابة في القرآن على ما لا يليق به .

فما السبب في نحو لا الى الله تحشرون. لاوضعوا خلا لكم . مما يزلّ فيه الناظر و يضلّ غير الماهر ؟ و ما الباعث على اثبات الالف مع إيهامها الخطأ في الظاهر ؟

و **من علم المنطق** : قال الشيخ في منطق الاشارات كما ان الشئ

قد يعلم تصورًا ساذجًا . مثل علمنا لمعني المثلّث . و قد يعلم تصوّرًا معه تصديق . مثل علمنا ان كل مثلث فان زواياه مساوية لقائمتين .

كذلك الشئ قد يجهل من طريق التصوّر الى ان يعرّف مثل ذى الاسمين . و المنفصل . و قد يجهل من طريق التصديق الى ان يتعلّم . مثل كون القطر قويّا على ضلعى القائمة التي يوترها . انتهى . فما شرح كلامه . وما البرهان على تساويهما (اى القائمتين) وزوايا المثلث وعلى قوة قطر القائمة على ضلعيها ؟

و من علم سمع الكيان : اجمعوا على صحة التكاثف بالدليل و التجارب . و بطلان التداخل و لا فرق بينهما .

(ب) طفرة النظام صحيحة فقد برهن اقليدس علىانّ الزاوية الحادة الحاصلة بين محدّب الدائرة والخط المستقيم القائم علىطرف قطرها (المماسّ لها) اصغر من كل حادة مستقيمة الخطّين . فاذا فرضنا خطّا يتحرّك الى الدائرة بعد الانطباق على العمود . مع ثبات طرفه على نقطة التماس حصل زاوية اعظم منها من غير تساويهما . مع ان الطفرة باطلة بالاجماع .

(ج) النسبة الصحيحة ثابتة . لان نسبة المربع الى المربع كنسبة الضلع الى الضلع مثناة فاذا تساوى ضلعا القائمة كان نسبة ضلعها الى وترها نسبة تبلغ مثناها الضعف . و هى لا توجد في الاعداد فيثبت اتصال المقادير و يبطل الجزء .

ومن علم السماء والعالم : القمر متحرك بالاستدارة باجماعهم. و المحو ثابت بالحسّ . و هذا تنافٍ فهل من وجه يدفعه ؟

و **من علم الهيئات** : كيف يعرف وقت الخسوف والكسوف و مقدارهما قبل وقوعهما ؟

و هذا ضرورى على العلماء ردًّا على البراهمة الذين يجلبون تقويمهما من الهند . و يزعمونها منزلة من العرش . فيضلون المسلمين .

و هذا الامر هو الذى بعثنا على النظر في علم الزيج . و اخرج بعض علماء الحديث معرفتهما عن بعض الصحابة كما في شرح المشكوة للقارى الهروى . فهوعلى هذا من العلوم الماثورة شرعًا (على الهامش . لنا في معرفتهما رسالتان لم تسبق بعديلهما و الحمد لله . منه) .

(**ب**) كيف يعرف ليلة الهلال من قبل. وهو ضرورىّ . لانه من القواعد المشروعة . قال صاحب الاشباه في كتاب الصوم لا باس عند اصحابنا بالاعتماد عليه .

و خالفهم بعض الفقهاء و استدلّوا بانه تكلّم بالغيب كالكاهن و المنجم و تصديقهما محذور شرعًا .

و لكن في دليلهم نظر فصلناه في مرام الكلام .

و بالجملة هى قاعدة لاينبغى بالفقيه جهلها . وان كان الاعتماد عليها رواية مرجوحة في المشهور .

و ان نظرنا الى جلالة قدر صاحب الاشباه . وقوله عند اصحابنا فهى رواية راجحة . و لكن لا ادعى رجحانها لاجل جمهور الفقهاء (على الهامش . له قاعدة شريفة ذكرناها في سرالسماء اما قاعدة الهجروبود و نحوها فباطلة والنسبة الى مدينة العلم غير صحيحة . منه) .

و **من علم الهندسة** : ما الدليل على انّ نسبة الكرة الى الكرة

كنسبة مكعب القطر الى مكعّب القطر ؟ .

(ب) ما البرهان على انّ نسب جيوب الزوايا في المثلث كنسب اضلاعه الموترة لها ؟

(ج) كيف يضعّف المكعب باخراج اربعة خطوط على التناسب . و يقال : فعله افلاطون لرفع الوباء من بني اسرائيل . و لكن بتحريك المسطرة . كما في الفواتح شرح ديوان على المرتضى رضي الله عنه . فانه لا يناسب الصناعة بل بالبرهان الخطوطى ؟

و من علم الأُكُر : ما الدليل على القطاع السطحى ثم القطاع الكروى الذى هو انفع علوم الهندسة في صناعة المجسطى . و كان قدماء الفلاسفة يخلصون به .

(و على الهامش . منه هذا هو القطاع السطحى و

مدعاه ان نسبة جا الى اه مؤلفة من نسبة جء الى ءر و نسبة رب الى به والقطاع الكروى قسىّ من دوائر عظام تقاطعت كذلك ودعواه ان النسبة بين جيوبها كذلك . منه)

و من علم المجسطى : كيف يعرف مقادير الجيوب . والاوتار . و الظلّ المعكوس . و المستوى . و الميل الاول . و الثانى . و مقادير المطالع . و الطوالع . بالبرهان ؟ فهى ثمانية اسئلة . و لست اسأل المصطلحات الصرفة المذكورة في نحو شرح الجغميني . بل اطلب طرق معرفتها بالبراهين الخطوطيّة .

(ب) كيف علموا بعد مراكز الحوامل و مراكز المعدّلات

للمسير و المحاذات عن مركز العالم (و هى ثلاثة عشر سوالاً) ؟

(ج) كيف عرف مقادير المركز والخاصة للسيّارة . وموضع اوجاتها في زمن معلوم بالبراهين الهندسيّة (و هى عشرون مسألة) ؟

(د) كيف علموا التعديل الاول و الثانى و دقائق الحصص و الاختلاف للمتحيرة و القمر ؟ . فهى ضروريّة على ادنى مَن يطلب التقويم . و هى نحو عشرين سوالاً .

(هـ) كيف يعرف مبدأ النطاقات بالبرهان ؟ .

(و) و ما البرهان على معرفة قسيّ رجوعات المتحيرة ؟ . و هى خمسة اسئلة .

(ز) كيف عرف تشابه حركة بعض الافلاك . و ابعاد مراكزها . و كيفيات تركّبها ؟ .

فانه صادر عن براهين هندسيّة بلا تخمين ومجازفة . والعالم بالهيئة و الافلاك هو مَن يستحكمها الى ان يمكنه تجديد الرصد . لكن الدعوى سهل . و الخروج عن العهدة اعزّ من بيض الانوق .

و الحمد لله على نعمائه فان لنا مؤلفات كثيرة فيما ذكرنا . و لكن لم نجد من يفهمها فضلاً عمن يستحكمها و يستحسنها .

و من علم التسطيح و الاسطرلاب : ما البرهان على تقارب المقنطرات على الاسطرلاب في جهة القطب الظاهر و صغر البروج الشماليّة على عنكبوته ؟

(ب) كيف يعرف تقويم المتحيّرة بالاسطرلاب بتقريب لا يبعد عن التحقيق و لو كانت ذا عرض كثير ؟

و **من علم الحساب** : ما البرهان على ان مساحة المثلث المنفرج الزاوية بضرب العمود المخرج منها على وترها في نصف الوتر ؟

(**ب**) ما الدليل على ان مساحة سطح الكرة اربعة امثال مساحة اعظم دائرتها .

(**ج**) ما الدليل على انّ شظيّة العضاوة توضع على " مه " فيكون ظل الشاخص مثله ؟

و **من علم الستين** : ما السبب في انّ الضرب المنحطّ يجعل الدرج دقائق . و القسمة المنحطة تجعل الدقائق درجًا ؟

و **من علم سونطاكسيس** : ما العلة في تخالف تقويمى الهند و اليونان بالدرجات مع توافق الخسوفات و الكسوفات ؟ والحال انّ اهمال الدقائق فيها يوجب التفاوت الفاحش .

و **من علم احكام النجوم** : احكام البروج على طبق صورها . و الصور منتقلة على التوالى . فيلزم بطلان الاحكام . و انتقال البروج بانتقال صورها . و كلاهما خلاف الاجماع .

(**ب**) كيف يسير الهيلاج و الكدخداه . وهما كوكبان لهما عرض بين الوتد الطالع و الرابع ؟ .

(**ج**) قالوا : لا يخلو الكوكب عن قوة و ضعف معًا فما يرجح احدهما على الآخر ؟ فان الاحكام و الاختيارات متفرعة عليها .

و **من علم المناظر** : برهنوا على ان الجسم في الماء يرى اعظم . فما بال الوتد القائم على سطح الارض في الماء يرى اصغر . اذا وقع الشعاع على سطح الماء بزاوية حادة ؟ .

و من علم المرايا : مـا السبب في ان الوجه في المرآة المقعّرة يرى منكوسًا . و المحدبة صغيرًا ؟ .

(ب) ما العلة لما ثبت ان مـرآة افرنجيّـة يرى الوجـه فيها مـن بعدٍ منكوسًا . و من قرب مستويا . و مـا بينهما يفقـد الشبـح . و هـذا عجيب ؟

و من علم قرسطون : ما السبب في ان اختلاف اطوال الاعمدة وجهاتها يحدث حركة دوريّة ؟

و من علم الطب : ما البرهان على القاعدة المذكورة في الموجز و غيره لمعرفة درجة المركب و شربته .

(ب) ذكر غير واحد من الاطباء ان ايـام المحاق غيرمعتـبرة في البحران . فيلزم انه اذا ابتدأ المرض . و القمر على بُعدٍ اثنتي عشرة درجـة خلف الشمس كان اليوم . السادس آخر الرابوع الاول . و اليـوم التاسع آخر السابوع الاول . و هذا في غاية االبـطلان . فهل لـه وجـه صحـة ؟

(ج) مـا تفسير التوجيه الذى ذكره شارح الاسباب في رؤيـة الصغير كبيرًا وبالعكس من امراض العين ؟ وما سبب العطاف الخطوط ؟

و من علم الجفر و الوفق : رسم الاوفاق واعمال الجفر موقوفة على معرفة اوضاع الكواكب و هى كثيرة . ولمعرفتها قواعـد . فانا سائل عن معرفة اوضاعها كلها بساعاتها و دقائقها .

فان السيارات سبـع . و اوضاع مـا بينها قران . و تسديس . و تثليث . و تربيع . و مقابلة . و تناظر اعتدالىّ . و تناظر انقلابىّ .

و كل منها يتحقق لكوكـب على احد وعشرين وجهًا . فحاصل

الضرب مائة و سبع و اربعون .

فاذا زدنا عليها معرفة اوقات شرف الكواكب . و وبالها . و دخول البيت . و الهبوط . و الرجوع . و الوقوف . و الحد . و الوجه . و البنهرج . و بلوغ الاوج . و الحضيض . ومجاسدة الرأس . و الذنب . وقران الكيد . ودخول الطريقة المحترقة . والنيرة . وقران كفّ الخضيب . حصل مائة و عشرين سوالاً آخر .

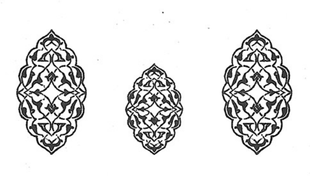
ثم اذا زيد عليها معرفة دخولها في البيوت الاثني عشر . من التسوية و حلول كل منها في منازل القمر الثمانية و العشرين . حصل نحو مائتين و ثمانين سوالاً آخر .

فالكل نحو خمسمائة و اربعين سوالاً . و لابدّ لمن يدعى الجفر و الوفق ان يعرفها . فان اعمالها موقوفة عليها . و من لم يعرفها فليس من دعوى هذين العلمين في شئ .

و من ادّعى معرفة شئ مما ذكر بدون الزيج و التقويم فقد ضلّ ضلالاً بعيدًا .

ولذا اضطرّ اهل الدعوة من المشايخ العظام الصوفية الى هذا العلم. و لنكتف من الايرادات على هذا القدر ففيها كفاية . و استغفر ا لله العلى العظيم .

تمّت رسالة الفاضل عبد العزيز الفرهارى



يقول العبد الضعيف الروحاني البازي : هذه رسالة فارسية ارسلها الشيخ المحقق عبد العزيز رحمه الله تعالى الى الشيخ احمد رحمه الله تعالى وجدتها مكتوبة في آخر الرسالة المخطوطة القلميّة المتقدمة فاثبتها ههنا تكميلاً للافادة .

فائده معلوم حضرات علماء کرام باد که فضیلت مرتبت ملا علی محمد مراسلتے رسانید وگفت که حضرت مرجع الافاضل مجمع الفضائل افتخار العلماء سند الفضلاء مولوی شیخ احمد زید علمه در باب این فقیر اہانتے فرمود۔ بتلمیذ امر کرد که چند اعتراض بسبیل امتحان بنگارد چوں بجناب کرامت انتساب حضرت مولانا موصوف رعایتِ ادب دانسته اولاً از جواب چشم پوشی کردم لیکن عزیزاں بر ملامت برخاستند و بریں سوء ادب برگماشتند لہٰذا جواب اسئله مرقوم وبقدر شش صد سوال از علم مجسطی واصول الهیئة ومقدمات جفر وعلم اوفاق که افتخار مولوی حضرت بدیں علوم است اجمالاً بقلم آورد وبقدر سی وچہار از دیگر علوم۔ حالا بر حضرت اوشاں لازم که یا جواب برنگارند یا طعنه وعیب گیری بگذارند۔ اگر در جواب گویند که ما ایں علوم نخواندیم الزامے عظیم است زیرا که چوں ترک جواب یک مسئله در الزام عالم کفایت دارد نادانستنِ علوم عظیمه که ہر یک از آنہا مشتمل بر ہزارہا مسائل اند الوف الزامات خواہد بود، واگر جواب فرمایند که بعضے ازیں علوم شرعاً ممنوع است موجه نباشد ازانکه بعضے فقہاء علم نجوم وجفر ورمل ومنطق وفلسفه ہمه را در تعداد تحریم آورده ومحققاں چوں امام غزالی وغیره حلّت وحرمت آنہا را بر عقائد ونیات موقوف داشته پس بعضے را حرام دانستن وببعضے افتخار کردن معنی ندارد وبالجمله ایں فقیر بفہم وکیاست خود افتخار ندارد ولکن از حکمتِ الٰہی وافضال بے مثالش متعجب که اقسام علوم دقیقه بر ذہن ایں قاصر که در صغر سن بکم فہمی موسوم بود بلا تعلم منکشف گردانید واز قدرتش حیران که معاصرین را بخیال تعصّب از استفادۂ آں محروم ساخت۔ خیریت خالد از حضرت مولوی صاحب وسائر علماء امجاد امید وار است که اسئله واجوبه بطور انصاف مطالعه فرمایند واز مکارمے وعنایت دور ندارند۔ والسلام۔

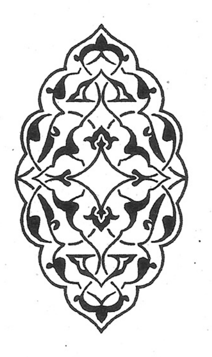
عبد العزیز

يقول العبد الضعيف البازى : تمت رسالة المحقق الشيخ عبدالعزيز الفرهارى رحمه الله تعالى . المشتملة على حلّ اسئلة الشيخ الفاضل احمد الديروى رحمه الله تعالى . و على اسئلة عويصة له اكثر من خمسمائة سوال اوردها على الشيخ الفاضل احمد الديروى .

و هى رسالة قيمة نافعة جدًّا للعلماء وطلبة العلم المحبّين للحقائق العلميّة النفيسة الرفيعة . المولعين بالدقائق الفنّية الشريفة البديعة . الراغبين في الاسئلة العلميّة العويصة و في اجوبتها الشافية .

المفتّشين لمناظرات القدماء و مذاكرات المحدثين الفضلاء .

نقلت هذه الرسالة الجامعة عن مسوّدة قلمية مخطوطة مملوكة للشيخ الفاضل المولوى غلام رسول (رحمه الله تعالى) الديروى عضو مجلس الشورى لجامعة قاسم العلوم بملتان في باكستان .






فصل

بعد ذكر المناظرة القلميّة و المناقشة العلمية و المباحثة الفنّيّة بين الشيخين المذكورين في المراد بالابتداء الذى هو مقسم المعني الحرفي و الاسميّ وغير ذلك من الابحاث نعود الى ما كنّا بصدد بسطه. والعود احمد.

و نرجع الى ذكر أجوبة الاشكال المشهور في معني الابتداء الذى هو مقسم الابتداء الاسمى و الحرفي . و الرجوع انفع .

فاقول وبا لله التوفيق وهو الهادى الى التحقيق : انّ الشيخ الجامى رحمه ا لله تعالى قسم في هذا المقام الابتداء الى المعني الاسمى و الحرفي .

و فيه اشكال مستصعب مشهور . و لهذا الاشكال تقريرات متعدّدة .

منها ما ذكره الشيخ العصام رحمه ا لله تعالى حيث قال : **ان قلت** : يفهم من هذا الكلام انه لا فرق بين مفهوم الابتداء و مفهوم " من " الاّ بملاحظة الاوّل قصدًا . و الثانى تبعًا .

كيف و قد قال فيما بعد : اذا لاحظه العقل من حيث هو حالة الخ .

فجعل الضّمير راجعًا الى ما جعله مدلول الابتداء . مع ان مدلول " الابتداء " كلىّ . و مدلول " من " جزئى .

قلت : مدلول " من " مدلول الابتداء من حيث انه اضيف الى السير والبصرة . و ليس افراد الابتداء الاّ حصصًا و ليس بافراد حقيقيّة . انتهى بلفظه .

و **منها** ما ابتكرته وهو اصعبها و قد غفلوا عنه . وهو ان قوله : فالابتداء . اشارة الى المقسم و هو مصدر افتعال و قد قسّم معناه الى الاسمى و الحرفي .

و هذا يستلزم تقسيمه الى نفسه و ضده .

و تقسيم المعني المستقل الى المعني المستقل و غير المستقل .

و تقسيم المعني الاسمى الى الاسمى و الحرفي . و الكل باطل .

توضيحه انّه عبّر عن المقسم بلفظ "الابتداء" الذى هو اسم . ثم قسّم معني الابتداء الى ما يدل عليه لفظ "الابتداء" وهو نفسه . هذا باطل واحد . حيث ثبت في موضعه ان تقسيم الشئ الى نفسه و غيره باطل . و الى ما هو معني حرفي . وهو قسيمه و ضدّه فظلّ قسيمه قسمه . و هو باطل ثان .

و حاصل الاعتراض ان الابتداء في المقسم لا يشمل الا الاسمى . فكيف يصح تقسيمه اليه و الى الحرف .

و ان شئت فقل : المقسم يجب ان يعم الاقسام . و " الابتداء " لكونه اسمًا لا يعمّ المعني الحرفي فكيف جعل مقسمًا له .

و لحلّه اجوبة متعددة لطيفة بديعة فاستمع لتفصيلها .

الجواب الاوّل : ما اختاره المولى العصام رحمه الله تعالى و قد ذكرناه قبيل هذا .

و تفصيله ان الابتداء الاسمى كلى و مدلول "من" الابتداء الجزئى الاضافي الذى يسمى حصّةً . لان جزئيات الابتداء المصدر لا تكون الا جزئيات اضافية و حصصًا لمفهومه .

فيصح ان يطلق لفظ "الابتداء" ويؤخذ منه معني اعم اى الابتداء المطلق على مذهب مير زاهد الهرویّ رحمه الله تعالى. فان المقسم عنده في كل موضع انما هوالشئ المطلق لامطلق الشئ كما صرّح هو به في كتبه . ثم يقسّم الى مطلق الابتداء اى الكلى . و الى الجزئى المقيد اى الحصة .

و فرق بين الابتداء المطلق الذى هو موضوع القضية الطبعيّة . و مطلق الابتداء الذى هو موضوع المهملة .

و لما كانت الحصة عين الكلى مع عارض . صحّ اطلاق الكلى عليها و اخذه بحيث يشملها حقيقة . مثل شمول الانسان لافراده الحقيقيّة حقيقةً .

فثبت التغاير بين القسمين و المقسم فلا يلزم تقسيمه الى نفسه و الى غيره .

و الحرف داخل في المقسم فلا يلزم تقسيمه الى ضده .

و ايضًا هو اى الحرف على تقابله باعتبار يصحّ ان يلج في المعني الاسمى باعتبار آخر . لانه كالحصة منه و التغاير اعتبارى .

تنبيـــــه : اعلم . ان اجوبة الاشكال المذكور انما تدور على ان يؤخذ من لفظ " الابتداء " الذى هو مقسم معنيً يصحّ ان يصدق على

الاسمى و الحرفي . او معني يصحّ ان يجعل مقسمًا لهما . فعليك بحفظ هذا الاصل ليسهل عليك فهم الاجوبة القادمة .

الجواب الثانى : مثل الاول بيانًا الاّ ان المقسم هناك الابتداء المطلق على ما هو مسلك السيد مير الزاهد رحمه الله تعالى . و القسم منه هو مطلق الابتداء .

و ههنا يعكس الامر فيجعل مطلق الابتداء مقسمًا و الابتداء المطلق قسمًا . و هذا كما قالوا ان الانسان النوع فرد من الانسان مطلقًا كما لا يخفى على من له مسكة بعلم المنطق .

الجواب الثالث : ليس هذا تقسيمًا حقيقيا حتي يرد ما ورد. بل هو كما يقال الانسان اما ان يكون مطلقًا من القيد فهو كلى او مقيدًا به فهو جزئى و شخص او فرد .

الجواب الرابع : ان مثل هذا التقسيم ذائع واشهر من قفانبك . و صحيح بداهةً حيث يفهم منه كل ذكيّ و غبيّ المعني المراد . فلا ينظر الى تدقيقات زائدة كما هو دأب السلف . ولايحتاج تصحيحه الى دليل .

الا ترى الى ما ذكرنا في الجواب الثالث . لان الانسان الذى هو مقسم عين القسم الاول ظاهرًا و المقسم كلىّ و القسم الثانى ضدّه .

الجواب الخامس : هومبنىّ على ما قاله السيد السند في حواشى المفتاح للسكاكى و غيره . و نقله عنه المحقق عبدالغفور بلفظ " قيل " و لم يعرف شراح كلامه قائله . و الله اطلعني عليه .

و ملخّصه ان معني كلمة " من " ليس من جزئيات الابتداء كما قال العصام رحمه الله تعالى و غيره . بل ملزومه . و الابتداء من لوازمه .

قال السيد رحمه الله تعالى : ما حاصله ان ما يعبّر به عن معانى الحروف كالابتداء و الظرفية و الاستفهام في معني " من " و " في " و " الهمزة " فهو من لوازم معانى الحروف .

فعلى هذا لايبعد ان يذكر لفظ " الابتداء " في المقسم بحيث يدلّ على معناه مع الاشارة الى ملزومه بقرينة السياق و المقام .

و هذا القدر يكفى لذكر مرجع الضمير في قوله : و اذا لاحظه العقل من حيث الخ .

الجواب السادس : ماذكره صاحب حواشي الكنديا على حواشى عبدالغفور و هو مبنيّ على الاستخدام الغير المشهور .

حيث قال : يراد بالابتداء الاول معناه الكلى . وبالابتداء الثانى اعني المضمر في قوله : و اذا لاحظه العقل الخ . الابتداء الجزئى انتهى .

و حاصله ان الموجود هنا صورة التقسيم لا حقيقته . فليس ههنا ابتداء واحد جعل معناه مقسمًا . بل اريد في كل موضع ابتداء آخر .

الجواب السابع : هو متفرّع على التضمين فيدلّ لفظ الابتداء على المعني الاسمى . و هذا ظاهر . و على المعني الحرفي ايضًا بطريق التضمين .

و في التضمين لا تخرج الكلمة عن معناها الموضوع له . و الاّ كان مجازًا . صرّح به الجلبي في حواشى التلويح . بل هو اى التضمين في كل كلمة تدل تلك الكلمة على معناها . و تؤدى مؤدى الاخرى ايضًا بدليل خارجى كصلة و نحوها . و اكثر ما يكون دليله الصلة الاّ انها لا تجب .

بل كل ما يؤدى مؤدى الصلة و يدل دلالتها كالسياق والتقسيم كما فيما نحن فيه صحّ ان يكون دليلاً للتضمين .

يدلك على ما قلت حدّهم للتضمين . حيث قالوا كما في المغني ج٢ ص١٩٣ : قد يشربون لفظًا معني لفظ . فيعطونه حكمه . و يسمى ذلك تضمينًا . و فائدته ان تؤدى كلمة معني كلمتين انتهى .

الجواب الثامن : اريد من لفظ "الابتداء" معنيان الاسمى والحرفي على مذهب من يجوز الجمع بين الحقيقة والمجاز. كما هو مذهب الشافعى رحمه الله تعالى رحمة واسعةً .

الجواب التاسع : دلّ لفظ " الابتداء " علىمعني يشمل الاسمى والحرفي بطريق عموم المجاز . كما هو مذهب الاحناف .

الجواب العاشر : قولنا : الابتداء كذا و كذا . من قبيل قولهم : الواو حرف قسم . و الباء حرف جرّ . مع انّ الواو اسم . كما انّ الباء اسم . فكما يصح هذان الحكمان المتضادان على المبتدأ الواحد يصح فيما نحن فيه .

و تلخيصه انّ "الابتداء" اسم . و مصداق معناه قد يكون اسميّا . و هو في اللحاظ الاول . و قد يكون خرفيًا . و هو في اللحاظ الثانى . فيصحّ ان يثبت له حكمان متضادان بلحاظين .

و نظيره قولهم : الواو حرف قسم . معبّرًا به عن حرف " و " و يصحّ ان يقال : ان المبتدأ في هذا القول اسم و هو " الواو " و لذا اعرب اعراب الاسماء .

فلا يرد ان " الابتداء " اسم فكيف يدل على المعني الحرفي .

و وجـه عـدم الـورود انّه يجوز ان يدل الاسم على الحرف . فلا يبعد ان يدل الابتداء بواسطة هذه الدلالة على المعني الحرفي . فتأمل .

الجواب الحادى عشر : مـا ذكـره العلامـة اللـوذعى الـفاضـل عبدالعزيز صاحب النبراس رحمـه الله تعـالى في جواب سـوال الشيخ احمد المذكور من قبل رحمه الله تعالى . حيث قال : لا شك ان الاسم و الفعل و الحرف انواع متباينة لا يجتمع اثنان منها في مادة . وامّا معانيها فليست بمتباينـة . كما ترى من اتحاد معـانى الافعـال و اسماء الافعـال نحو بعـد و هيهات . فحيث جاز الاتحـاد جـاز ان يـقسم معني الابتـداء الى الاسمى و الحرفي . انتهى بتغيير و زيادة .

الجواب الثانى عشر : كثر تعبيرهم عن معني كلمة "من" بلـفظ " الابتداء " . فيقولون : انهـا موضوعة للابتداء الجزئى . و انها تدل على ابتداء الغاية . ونحو ذلك حتي صار لـفظ " الابتداء " مع كونه اسمًا حقيقة عرفيّة نحويّة في المعني الحرفي . كما انه حقيقة لغويّة في المعني الاسمى . قال السيّد السند رحمه الله تعـالى في حواشيه على المطول ص٢٦٧ : ان المجاز بسبب كثرة الاستعمال قد يصير حقيقة عرفيّة . انتهى .

فعلى هـذا يقال : اطلق ههنـا لـفظ " الابتـداء " و اريـد بـه كلا المعنيـين الاسمى و الحـرفي . بنـاءً على مذهب من يجوّز الجمـع بين معانى المشترك كالامام الشافعى رحمه الله تعالى و ليس المقام فقهيًـا حتي يضحى هذا خروجًا عن المذهب او ميلاً الى التلفيق .

الجواب الثالث عشر : قيل : اخـذ عنه المعنيان بطريق الكناية .

الجواب الرابع عشر : اخذ من لفظ " الابتـداء " المعنيـان على

سبيل التعريض .

قال السيد رحمه الله تعالى في شرحه للمطوّل ص٣٦٥ :

ان قلت . ایّ فرق بين الكناية و التعريض .

قلتُ : حاصل الفرق انه اعتبر في الكناية استعمال اللفظ في غير ما وضع له . و في التعريض (كما في قولك لست انا بجاهل اذا قصدت التعريض بشخص معين بالجهل) استعماله فيما وضع له . مع الاشارة الى ما لم يوضع له من السياق .

و التحقيق ان اللفظ المستعمل فيما وضع له فقط هو الحقيقة المجردة . و يقابله المجاز . لانه المستعمل في غير الموضوع له فقط .

و الكناية اللفظ المستعمل بالاصالة فيما لم يوضع له و الموضوع له مراد تبعًا .

و في التعريض هما مقصودان الموضوع له من نفس اللفظ و المعرّض به من السياق . انتهى بتغيير .

الجواب الخامس عشر : معني الحرف " كمن " مثلاً في العلم بالكنه اسمی متحد مع معني لفظ " الابتداء " فيصحّ التعبير عنه بالابتداء . ثم تقسيمه الى الاسمی فقط بلحاظ . و الى الحرفي فقط بلحاظ آخر كالعلم بكنهه و يكفی للمقسم هذا القدر من اشتراك الاقسام فيه .

الجواب السادس عشر : هذا الجواب الزامی . و هو ان في قولهم : المفهوم اما كلی او جزئی . تقسيم المفهوم الى كلیّ و هو نفسه . اذ معني المفهوم كلیّ . و الى قسيمه و هو الجزئی . و كذا في قولهم : الكلمة اسم او فعل او حرف .

لان المقسم و هو الكلمة اسم . و معناه اسمى فكيف قسّم الاسم الى اسم و فعل و حرف . فما هو جوابهم ههنا هو جوابنا فيما نحن بصدد شرحه .

تنبيه : اعلم : ان الاجوبة السابقة تدور على ان المراد من قوله . فالابتداء . لفظه الدال على المعني .

الجواب السابع عشر : المراد من قوله : فالابتداء . المعني الذى هو ابتداء . فهو مأخوذ لا بشرط شئ قسّم الى قسميه .

و توضيحه انّ لفظ " الابتداء " قد يذكر و يراد به الدال . اى الافتعال المركب من " ا ب ت د ا ء " و قد يذكر و يراد به المدلول لا اللفظ الدال على المعني . و ان كان المذكور في هذا التقدير ايضًا لفظ الابتداء . فالفرق بالمراد لا في التعبير و العبارة . لضيق العطن المورث للشجن .

والمذكور ههنا من الباب الثانى اى المراد المدلول والمعني لا اللفظ و ذلك لوجوه .

الوجه الاول قول الشارح " مثلاً " حيث يدل لفظ " مثلاً " على انه مثال لما سبق .

و لم يذكر قبله الا المعني المعقول و تقسيم المعني الى الملحوظ في ذاته و الملحوظ تبعًا . و المثال انما يكون من افراد الممثل له . و الممثل له هو المدلول و المعني ههنا .

والوجه الثانى قوله "اذا لاحظه العقل" ولو لم يرد المعني بل اريد اللفظ لقال : لاحظ معناه .

والوجه الثالث قوله " كان معني مستقلاً " الا ترى كيف حكم على اسم كان وهو ضمير "الابتداء" بالمعني . ولولا هذا لكان الصواب ان يقول : كان دالاً على مستقل .

والوجه الرابع قوله : و هو (اى الابتداء) بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء . والاّ يلزم دلالة لفظ على لفظ . و هو غير مراد في هذا المقام .

و لهذه النكتة لـمّا اضطرّ الشارح الجامى رحمه الله تعالى الى ذكر الابتداء في ثلاثة مواضع زاد قبله كلمة "لفظ" في الموضعين الاخيرين دون الاول ففيه اشارة واضحة الى انه اريد بالابتداء في الموضع الاول المعني لا اللفظ .

والوجه الخامس ان هذا كلام السيد السند رحمه الله تعالى و قد صرّح السيّد به حيث قال في شرح المطول ص٢٣٢ : اعلم . ان الابتداء مثلاً معنيً هو حالة لغيره و متعلق به فاذا لاحظه العقل قصدًا الخ . ثم قسّمه السيد رحمه الله تعالى الى قسمين كما ذكره الشارح الجامى رحمه الله تعالى .

و نظير ما قلنا من ذكر اللفظ و ارادة معناه الظرفية و الانتهاء في قولهم : ان معني كلمة " في " الظرفية و معني " الى " الانتهاء . وهكذا في بيان معانى سائر الحروف .

الا ترى الى حمل الظرفية و الانتهاء على المعني و لو كان المراد لفظهما . لكان الصواب في العبارة ان يقال : ان معني " في " مدلول الظرفية و هكذا " و اذ ليس فليس " ثم التعبير فيهما بالالفاظ و بالاسماء

مع كونهما حرفين لضيق العبارة .

و من نظائر ذلك قولهم : ان عامل المبتدأ و الخبر معنوى و هو " الابتداء " ليس المراد من " الابتداء " هذا اللفظ و الاّ كان العامل لهما لفظيّا .

فان قلت : ما الفرق بين الارادتين مع ان المعني متأتّ على كلا التقديرين ؟

قلتُ : بين الارادتين فرق كثير . الا ترى ان بارادة المعني يصحّ الحمل في قولهم : معني كلمة " في " الظرفية. لا بارادة لفظ الظرفية الدال على المعني .

و الا ترى الى ما قلنا في العامل المعنوى للمبتدأ فانه لو اريد اللفظ اصبح عامله لفظيًّا . و هو باطل .

و ايضًا عند ارادة المعني من اللفظ يكون المعني هو المنظور مطلقا سواء دلّ عليه هذا اللفظ ام غيره .

و عند ارادة اللفظ مع المعني يؤخذ المعني مقيّدًا بهذا اللفظ .

و يبدو ثمرة اختلاف الارادتين في غير ما موضع .

ففى قولهم : الفعل يدل على الحدث والزمان و النسبة . لو اريد بالحدث المعني صحّ الكلام . و يعبّر عنه بالضرب تارة كما في " ضرب " و بالنصرة حينًا كما في " نصر " و بالكرامة طورًا كما في " كرم " .

و لو اريد به هذا اللفظ المركب من " ح ، د ، ث " مع معناه العام لانحصر الفعل في باب هذه المادة . و لكان الكلام كذبا . لان "ضرب" الماضى مثلاً انما يفيد الضرب و لا يفيد معني مادة الحدث الذى

هو ضدّ القدم ونحو ذلك . و الاّ دلّ الفعل على امور اربعة بالنظر الى مذهب الجمهور في الفعل القائلين بان الفعل يدل على امور ثلاثة .

و اذا عرفت هذا فنقول : المراد من قوله "فالابتداء" المعني الذى هو ابتداء اى حالة لغيره و متعلق به كما قال السيد رحمه الله تعالى . و قد ذكرنا عبارته . فمعني الابتداء هوالمقسم المأخوذ لابشرط شئ . فهذا المعني الذى هو مقسم اما ان يكون معني اسميًّا وهو المأخوذ بشرط شئ . اى بشرط اللحاظ في ذاته و بشرط الاستقلال . و امّا ان يكون حرفيًّا و هو المأخوذ بشرط لاشئ . اى بشرط عدم اللحاظ في ذاته و بشرط عدم الاستقلال .

و ان شئت فقل بالعكس . فالاسمى بشرط لا شئ . اى بشرط عدم الآليّة . و الحرفي بشرط شئ . اى بشرط الآليّة .

و ان شئت فاجعل كل واحد بشرط شئ . فعلى هذا لا يرد ما يرد .

و لا تشمئزّ من رجوع بعض الاجوبة الكثيرة الدقيقة المذكورة الى بعض . فمنا لك الاختيار في ذلك والامر بيدك . هذا ما عندى و لله الحمد والمنة . فخذه وتشكر فانه من نفائس الابحاث ولا تجده في غير هذا الكتاب .

فائدة شريفة لطيفة غريبة

اعلم : ان الشارح جعل المدار لهذا الباب ملاحظة العقل . ففيه ردّ لمذهب المعتزلة حيث اشترطوا في كون الكلمة مفيدة ان تكون مركبة من حرفين فصاعدًا .

قال الامام الرازى رحمه الله تعالى في تفسيره : و ردّ هذا المذهب بقولهم " ق ، و ، ع " .

و اجابوا بانهما مركبتان تقديرًا اذ اصلهما " عى ، و ، قى " .

و ردّ بان ذلك مقدر . و اما الواقع فحرف واحد .

و ايضًا نقضوه بحرف التعريف . و هو اللام . و بنون التنوين .

و وجه ردّ قول المعتزلة في كلام الشارح الجامى رحمه الله تعالى ان مناط هذا الباب انما هو ملاحظة العقل . فما لاحظه العقل مستقلاًّ كان او غير مستقل قصدًا كان او تبعًا دلّ عليه لفظ اىّ لفظ كان من الفعل او الاسم او الحرف . و لا يحتاج المعني في صيرورته مفادًا و مدلولاً لكلمة ايّة كلمة كانت الى شرط آخر لفظى . و هو ان تكون مركبة من حرفين فصاعدًا كما زعم المعتزلة . هذا و الله اعلم .

لطيفة نفيسة

يناسب ذكر فائدة لطيفة ههنا . والشئ بالشئ يذكر . و هى ان الحركة قد تكون كلمة مفيدة اى تقوم الحركة مقام الكلمة .

قال الشيخ يسين رحمه الله تعالى في شرحه للتصريح ج١ ص٩ : انى تفكرت فوجدت فعل الامر من " وأى يأى " اذا وعد لا يبقى منه الا حركة على حرف آخر .

لانك اذا امرت تقول " إيا زيد " و تقف عليه بهاء السكت . فتقول " إه " و عند سكون ما قبلها ينقل حركتها الى ما قبلها و تحذف الهمزة . فتقول " قلِ يا زيد " ويلغز في " قالتِ زيدًا " اى " قالت إزيدًا " و يلغز ايضًا :

حاجيتكم نحاتنا ومن علم　　من كل حبر اواديب اوفهم

مامفرد حرف جرى من الكلم　　ثلاثة انواعه كلاّ ترم

فان تاء قالتِ في التركيب المذكور حرف. وحركتها قامت مقام الفعل و مقام فاعله . وهو اسم . فقامت مقام انواع الكلم الثلاثة . انتهى كلامه بتصرف .

﴿ **حالة بين السير و البصرة مثلاً** ﴾ ههنا فوائد متعدّدة بعضها نحوية و بعضها تاريخيّة .

الفائدة الاولى

معني كونه حالة بينهما . انه نسبة بينهما و موجب لانكشاف حال احدهما بالنسبة الى الآخر . مثل كون النسبة التامة بين الموضوع و المحمول . فكما ان الموضوع والمحمول لايرتبط احدهما بالآخر ما لم تتأت النسبة بينهما . كذلك السير والبصرة مثلا لايرتبط احدهما بالآخر بدون معني كلمة " من " .

فلو قلت : سرت البصرة . لكان لغوًا من الكلام .

ففيه اشارة الى انّ معني "كونه ملحوظًا تبعًا" ان يكون حالة بين السير و البصرة مثلا مثل تبعيّة النسبة بين الموضوع والمحمول وكونها حالة لهما .

الفائدة الثانية

قال الشيخ المدقق نور محمد رحمه الله تعالى : يعني لاحظه بوجه يصير هو حالة رابطة بينهما في نفس الامر . لا انه اعتقده كذلك . فانه يصير حينئذٍ محكومًا عليه . و هو يقتضى الملاحظة القصديّة .

الفائدة الثالثة

ان قلت : لم قال بين السير والبصرة . و لم يقل بين الشيئين . و هل في ذلك التعبير سرّ ؟

قلتُ : نعم خصّ الامرين الجزئيّين ههنا و هو السير و البصرة اشارة الى انّ الموضوع له في وضع الحروف خاصّ .

و الى ان الجزئية لازمة للملاحظة التبعيّة الآليّة . فثبت به ان الابتداء الحرفي جزئى .

ففيه ردّ من قال : ان الموضوع له في الحروف عام كما سيأتى .

و ردّ ما قال الفاضل عبدالحكيم رحمه الله تعالى في شرح المطول ص٤٥٣ : و حاصله ان كلام النحاة كابن الحاجب و غيره يدل على ان معني الحرف غير متحصل في نفسه . و انما تحصُّله باعتبار غيره . و اما انه جزئى فكلاّ .

فمعني " من " معني الابتداء من حيث انه حالة لتعرف حال متعلقه . فلذا وجب ذكر متعلقه . و حينئذٍ لا حاجة الى القول بالوضع العام و الموضوع له الخاص . و وجه الردّ ظاهر .

فالمعني الحرفي حال للمتعلق الخاصّ . و كلّما هو كذلك فهو لا يتعقل بدونه . ينتج انه لا يتعقل بدونه .

امّا الصغرى فبيانها سبق . و اما دليل الكبرى فلدخول المتعلق في معناه الموضوع له دخول الذاتيات في الذات فلا يتعقل بدونه مثل عدم تعقل الذات بدون الذاتيات .

ففيه اشارة الى دليل ما سيأتى من قوله : ولايمكن ان يتعقل الخ .

و قوله : غير مستقل الخ . و هما اشارتان فمجموع الاشارات اربع .

و فيه اشارة خامسة مهمّة الى تفسير المتعلق الذى يحتاج اليه الحرف. وبيانه ان المراد من المتعلق السير والبصرة كلاهما لا السير وحده و لا مجروره و هو " البصرة " و سيأتى تفصيله فى الحاصل عند قوله : حالات لمتعلقاتها .

الفائدة الرابعة

ان قلت : ما بال النحاة يكثرون ذكر البصرة و الكوفة في الاستشهادات من بين سائرالبلاد ؟ وما وجه شهرة مثال " سرت من البصرة الى الكوفة " و لم قدموا البصرة على الكوفة ؟

قلتُ : هذا السوال مما دار على ألسنة الطلبة كثيراً و هو مما لا يعبأ به . الاّ انا نتوجه الى جوابه لتطمئن قلوبهم و يندفع قلقهم .

فاقول : لابد قبل الجواب من بيانبعض شؤون البصرة والكوفة و احوالهما و تاريخ مبدأ تمصيرهما . ففى تاريخ الملة ج٢ ص١٣٧ . ان تعمير البصرة وتمصيرها كان قبل تمصير الكوفة بسنتين بامر عمر رضي الله عنه في خلافته . انتهى .

وفي نزهة المجالس للصفورى الشافعى ج١ ص٢٤٣ البصرة بفتح الباء وضمها وكسرها بنيت سنة ١٧هـ . قال السمعانى : هىقبة الاسلام لم يعبد بارضها صنم قط . حكاه البرماوى في شرح البخارى . انتهى .

و في معجم البلدان لياقوت الحموى ج١ ص٤٣٠ . البصرة بصرتان العظمى بالعراق و هى المرادة اذا اطلقت . و اخرى بالمغرب .

قال المنجمون : العظمى التي بالعراق طولها ٧٤ درجة و عرضها ٣١ درجة في الاقليم الثالث . وكان تمصيرها سنة ١٤هـ قبل الكوفة بستة اشهر .

و لما دخلها على كرّم ا لله وجهه بعد وقعة جمل ارتقى المنبر . فقال : يا اهل البصرة ! يا بقايا ثمود ! يا اتباع البهيمة ! يا جند المرأة ! رغا فاتبعتم . و عقر فانهزمتم .

اما انى لااقول ما اقول رغبة ولارهبة منكم غير انى سمعت رسول ا لله ﷺ يقول : تفتح ارض يقال لها : البصرة اقوم ارض ا لله قبلة . قارئها اقرأ الناس . وعابدها اعبد الناس . وعالمها اعلم الناس . ومتصدقها اعظم الناس صدقة . منها الى قرية يقال لها : الأُبُلّة اربعة فراسخ . يستشهد عند مسجد جامعها و موضع عشورها ثمانون الف شهيد . الشهيد يومئذ كالشهيد يوم بدر معى .

و في رواية انى سمعت رسول ا لله ﷺ يقول : اما علمت ان جبريل حمل جميع الارض على منكبه الايمن فاتانى بها الا انى وجدت البصرة ابعد بلاد ا لله من السماء . و اقربها من الماء . و اخبثها ترابًا و اسرعها خرابا . الحديث .

قال الاصمعى رحمه ا لله تعالى : سمعت الرشيد يقول. نظرنا فاذا كل ذهب و فضة على وجه الارض لا يبلغ ثمن النخلة في البصرة .

و سميت بصرة لوجوه . قال ابن الانبارى : البصرة الارض الغليظة . و قال قطرب : هى الارض الغليظة التي تقلع و تقطع حوافر الدواب .

و قيل : البصرة حجارة رخوة فيها بياض . وقال ابن الاعرابى : البصرة حجارة صلاب فسميت بذلك لغلظها و صلابتها . كما يقال : ثوب ذو بُصر . اذا كان شديدًا .

و قال ابن القطامى : المسلمون حين نظروا اليها من بعيد و ابصروا الحصى قالوا : ان هذه ارض بَصرة يعنون حصبه . فسميت بذلك. و قيل : البصرة الطين العلك . و قيل : الارض الطيبة الحمراء .

و قال شرحبيل : لان فيها حجارة سوداء صلبة . وهى البصرة. و قال الاصبهانى : سمعت موبذ بن اسوهشت يقول : البصرة تعريب "بس راه" لانها كانت ذات طرق كثيرة .

و اما الكوفة فتمصيرها بعد البصرة سنة ١٩هـ ، و قيل سنة ١٨هـ ، و قيل سنة ١٧هـ . و في البداية لابن كثير ج٧ ص٧٤ . ان المسلمين لما فتحوا فارس اقاموا بالمدائن عاصمة فارس فاستوخموها . و تغيّرت الوانهم . لكثرة ذبابها . و غبارها .

فكتب سعد رضي الله عنه بذلك الى عمر رضي الله عنه . فكتب عمر رضي الله عنه ان العرب لا يصلحها من البلدان الاّ ما اصلح الشاة و البعير . فلا تجعل بيني و بينهم بحرًا .

فبعث سعد رضي الله عنه حذيفة رضي الله عنه وسلمان بن زياد رضي الله عنه يرتادان للمسلمين منزلاً مناسبًا لاقامتهم فمرّا على ارض الكوفة فاعجبتهما فنزلا وصلّيا هنالك .

و دعا كل واحد . من جملة دعائهما : اللّهمّ بارك لنا في هذه الكوفة . فعمروا الابنية اول اول من القصب فاحترقت . فبنوها باللبن

بامر عمر رضي الله عنه بشرط ان لا يسرفوا . انتهى بتغيير .

قال ياقوت في معجم البلدان ج٤ ص٤٩٢ : تنازع اهالى البصرة و الكوفة في تفضيل كلٍ بلده عند عبدالملك .

فقال الحجاج بن يوسف : ان لى بالبلدين خبرًا . فقال : امّا البصرة فعجوز شمطاء بخراء دفراء اوتيت من كل حليّ .

و اما الكوفة فبكر عاطل عيطاء لا حلى لها و لا زينة . فقال عبدالملك : لا اراك الاّ قد فضّلت الكوفة .

و كان على كرّم الله وجهه يقول : الكوفة كنزالايمان و حجة الاسلام و سيف الله و رمحه يضعه حيث شاء والله لينتصرنّ الله باهلها في شرق الارض و غربها كما انتصر بالحجاز .

و كان سلمان رضي الله عنه يقول : اهل الكوفة اهل الله . وهى قبة الاسلام يحنّ اليها كل مؤمن .

و اما مسجدها فقد ورد فيه فضائل كثيرة . روى ان رجلاً اتى عليًّا كرّم الله وجهه فقال : يا امير المؤمنين ! هذه راحلتي و زادى اريد هذا البيت . اعني بيت المقدّس .

فقال عليّ رضي الله عنه : كل زادك . و بع راحلتك . و عليك بهذا المسجد مسجد الكوفة . فانه احد المساجد الاربعة. ركعتان فيه تعدلان عشرًا فيما سواه . و في زاويته فار التنور .

و عند الاسطوانة الخامسة صلى ابراهيم عليه السلام . وقد صلى فيه الف نبيّ . و الف وصيّ . وفيه عصا موسى عليه السلام . و الشجرة اليقطين .

و فيه هلك يغوث و يعوق . و هو الفاروق . و فيه مصلى نوح عليه السلام و وسطه على روضة من رياض الجنة .

و فيه ثلاث اعين من الجنة تذهب الرجس و تطهّر المؤمنين . لو علم الناس ما فيه من الفضل لاتوه حبوًا .

و كان على رَضِيَ اللهُ عَنْهُ اذا اشرف على الكوفة قال :

يا حبّذا مقالنا بالكوفه   ارض سواءٍ سهلة معروفه

تعرفها جمالنا العَلوفه

طول الكوفة ٦٩ درجةً و نصف و عرضها ٣١ درجة و ثلثان في الاقليم الثالث .

و في تفسير ابن كثير ج٢ ص٤٤٥ . وقوله تعالى : وفار التنور. قال مجاهد و الشعبي . كان هذا التنور بالكوفة . انتهى .

و في تفسير الجمل ج٢ ص٣٩٦ . و كان من حجارة و كانت حواء تخبز فيه و صار الى نوح . و كان ذلك في الكوفة على يمين الداخل مما يلى باب كندة . و في البيضاوى . كان في موضع مسجدها . انتهى .

و سمّيت كوفة. لاستدارتها اخذا من قول العرب : رأيت كُوَفانًا للرميلة المستديرة . وقيل : لاجتماع الناس بها من قولهم : تكوف الرمل. اذا ركب بعضه بعضا .

و قيل : اخذت من قولهم . هم في كوفان . اى في بلاء و شرّ . و قيل : لانها قطعة من البلاد من قولهم . قد اعطيت فلانا كيفة اى قطعة انقلبت الياء واوًا .

وقال ابوالقاسم : سميت بموضعها. لان كل رملة يخالطها حصباء

تسمّى كوفة . و قيل : لان جبل ساتيدما يحيط بها كالكفاف عليها .

و قال ابن الكلبي : سميت بجبل صغير في وسطها كان يقال له : كوفان . قاله ياقوت .

و في مختار الصحاح . الكوفة الرملة الحمراء. وبها سميت الكوفة كوفة .

و في تاريخ الادب العربى للزيات ص٣٦٥ . و اشبع الكلام في النحو علماء المصرين البصرة و الكوفة و تنافسوا فيما بينهم . و اشتدّ الحجاج و اللجاج بين الفريقين . و كان لكل منهما مذهب يؤيّده . و الخلفاء العباسيون آثروا الكوفيين. انتهى بحاصله .

ثم ان النحو وضع و دوّن في الكوفة دوّنه ابوالاسود الدئلى . بامر علىّ كرّم ا لله وجهه . وفي تاريخ الملة . وكان كل واحد من البصرة و الكوفة معسكرًا لافواج المسلمين .

و قسّم عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ العراق . و جعل على ناحية منها سعد بن ابى وقاص رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ . و على اخرى عتبة بن غزوان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ . و مركز الاولىٰ الكوفة . و الثانية البصرة .

فكانتا عاصمتين لفتوحات العجم و بهما تعلق امورهم . و قضاياهم بلا واسطة . والمدينة المنورة كانت مسكن الخليفة تأتى الاحكام منها الى حاكميهما ثم منهما تذاع في البلاد .

اذا عرفت هذا فاقول : اختصاص البصرة والكوفة بالدوران فيما بين النحاة في الامثلة لوجوه .

الوجه الاول . خصّتا بذلك لكونهما مركزين لهما بلا واسطة

و مقامى خليفتي خليفة المؤمنين . و المدينة المنوّرة كانت بعيدة عنهم . و كانت الاحكام تصل من المدينة المنورة اليهم بواسطتهما. ومعلوم ان اسماء الملوك و المراكز مما يكثر دورانه على الألسنة .

الوجه الثانى . كانتا مركزين للنحو و علمائه . بحيث لا يضاهيهما في ذلك بلد .

الوجه الثالث . كانتا معسكرى افواج المسلمين لايجاريهما في هذا بلد .

الوجه الرابع . اسّسهما المؤمنون . و ببركتهم اصبحتا من اكبر البلاد واشهرها مع قرب احدهما من الآخر حتي لاتزيد مساحة ما بينهما على نحو خمس درجات . و هذا البعد لا يعدّ بعيدًا نظرًا الى المراكز .

الوجه الخامس . خصّصهما النبي ﷺ بالذكر ونبّأ عن حاليهما. كما ذكرنا من حديث عليّ رضي الله عنه . مع ما مصّرهما المسلمون . و ليس فيما مصّروه ما يحاكيهما في هذه الخصوصيّة . و هذا القدر يكفى لدورانهما على الالسنة .

و امّا تاخير الكوفة وتقديم البصرة في المثال المذكور و هو "سرت من البصرة الى الكوفة" فمتفرّع على جعل الكوفة مرجعًا ومبتغًى. فان السفر انما يكون الى منتهى يكون مرادًا ومقصودًا للسالك .

ثم انما جعلت الكوفة مرجعا و مبتغى مقصودًا لوجوه متعدّدة استخرجتها بعد التفكر و التدبّر .

الوجه الاول . جعلت الكوفة مرجعًا لكونها افضل من البصرة باعتبار اول حاكمها الذى هو سعد بن ابى وقاص رضي الله عنه و هو احد

العشرة المبشرة فهو افضل من اول حاكم البصرة و هو عتبة رضي الله عنه . اذ فضل المكان بالمكين . و الاحرى الخروج و السير من المفضول الى الافضل لا بالعكس .

والوجه الثانى . ان الكوفة افضل بالتنور الذى كان فيها. وايضًا ذكر التنور في القرآن و بواسطته ثبت ذكر الكوفة في القرآن وما له نوع ذكر في القرآن بدون ذمّ كان ذا نوع فضل .

والوجه الثالث . الكوفة فضلت لكون مسجدها من الاربعة التي يرتحل اليها . كما ورد في الحديث الصحيح لا رحال الاّ الى ثلاث مساجد . و برواية علىّ رضي الله عنه المذكورة هو رابعها لو صحّ روايته .

ثم لمناسبة لفظ الارتحال في الحديث خصّوا السير من بين جميع الافعال . و قالوا : سرت من البصرة الى الكوفة .

الوجه الرابع . فضّلت الكوفة لانّ النحو دوّن فيها اول اوّل بامر علىّ رضي الله عنه .

الوجه الخامس . اخرّت الكوفة لتأخّر تاسيسها من البصرة .

الوجه السادس . أخرت لمذمة على رضي الله عنه اهل البصرة بقوله: يا يقايا ثمود الخ المذكور من قبل فناسب ان يرتحل عن البصرة الى الكوفة لا بالعكس .

الوجه السابع . لمذمة رسول الله صلى الله عليه وسلم ارض البصرة كما روينا ان جبريل حمل جميع الارض . و فيه . اخبثها تربًا . اضحت البصرة حريّة بان يرتحل عنها لا اليها .

الوجه الثامن . كان ابوحنيفة رحمه الله تعالى يسكن الكوفة . و

في حقه قال النبي ﷺ : لو كان العلم بالثريا لناله رجل من اهل فارس . و عامة اهالى العراق اتباعه كانوا يرتحلون اليه في حياته و الى تلاميذه بعد وفاته لتحصيل العلوم و الفتاوى من كل فج عميق و شقّ سحيق حتي من البصرة ايضًا . فجرى على الالسنة " سرت من البصرة الى الكوفة " .

الوجه التاسع . ظلت الكوفة في خلافة على رضي الله عنه عاصمة بلاد المسلمين . و قاعدتها . ومسكن الخليفة بانتقال على كرّم ا لله وجهه اليها. وقد ثبت ان الناس على دين ملوكهم وحيث اقاموا اليه سلوكهم . فسار اليها كل ضليع و رضيع . و توجه اليها كل رفيع و وضيع . من بلاد نائية و ارجاء قاصية حتي من البصرة ايضًا . و كانوا يقولون : سار فلان الى الكوفة . وسار فلان وفلان من البصرة اليها حتي اشتهر السير من البصرة اليها .

اعلم ان هذه الوجوه الاربعة وجوه لتخصيص السير من بين سائر الافعال ايضًا .

الوجه العاشر . قدمت البصرة لان حروفها التركيبيّة و هى الباء و الصاد و الراء متقدّمة على حروف الكوفة . و هى الكاف و الواو و الفاء حسب الترتيب المشهور في حروف الهجاء .

هذا ما رُمنا ان نسطره للطلبة لا للعلماء . حيث كثر تفاوههم بهذا السوال عند القراءة لديّ . فَذُقه انت .

و كأنّى بك استيقنتَ ان ا لله لا يُجرى على ألسنة هذه الامة شيئًا اجمعوا عليه الاّ وفيه نكات . و هم لا يعلمون . وهذا من فضل ا لله على هذه الامة الوسط . و لله الحمد و المنة .

﴿ **و جعله** ﴾ عطف على قوله لاحظه ﴿ **آلة** ﴾ اى واسطة ﴿ **لتعرّف حالهما** ﴾ اى لمعرفة حالهما .

ان قلت : الابتداء حال لهما كما سبق. فلو كان آلة لحالهما لزم آليّة الشئ لنفسه . .

اجيب : هب الاّ ان التغاير الاعتبارى يكفى . فالابتداء الحرفي من حيث هو هو اى من حيث ملاحظة العقل اياه آلة لمعرفة نفسه . من حيث كونه حالاً لهما . و نسبة بينهما . موجب لانكشاف احدهما بالآخر . قاله الفاضل عبدالحكيم رحمه الله تعالى . ومآله تسليم آليّة المعني الحرفي للحرفي .

و قال الفاضل نور محمد رحمه الله تعالى : الابتداء الحرفي آلة للابتداء المطلق الكلى من حيث المأخوذ من هذا الكلى المحمول على الطرفين و هو المبتدأ اى السير و المبتدأ منه و هى البصرة .

و قال البعض : ان الآلة هو الابتداء مثلاً من حيث انه حال خاص . و ذو الحالة هو الابتداء ايضًا . لكن لا من حيث الخصوص بل من حيث هو عام فيلزم آلية الخاص للعام فلا اشكال .

قال العبد الضعيف الروحانى : الذى يخطر بالبال . و الله اعلم بحقيقة الحال . ان المراد من الحال في قوله : حالهما . غير المراد من كلمة " الحالة " في قوله : حالة بين الخ .

فالمراد من الحال ههنا الصفة التي يشتق منها وصفان محمولان على الطرفين كالمبتدأ و المبتدأ منه المشتقان من الابتداء كما ان الاسناد آلة و واسطة لصيرورة الطرفين مسندًا و مسندًا اليه فلولا كلمة " من "

في قولنا . سرت من البصرة . لما صار السيز مبتدأ ولاالبصرة مبتدأ منها .

ففى هذا الكلام تنبيه مهمّ على ان آلية " من " لهما باعتبار كونهما موصوفين بالمبتدأ و المبتدأ منه لا لذاتيهما .

فلا يرد ان معني " من " ليس آلة للبصرة و السير . فلا يصح قولهم . و اشار اليه الشارح الجامى رحمه الله تعالى فيما سبق ايضًا حيث قال : حالة بين السير و البصرة . بزيادة كلمة " بين " .

تنبيه : ثم اعلم . ان تعقل المعني الحرفي متقدم على تعقل البصرة و السير الموصوفين . اذ ما لم يتصور الابتداء لا يسمى هذا مبتدأ و ذاك مبتدأ منه . و اما باعتبار الذات فهما متقدمان على المعني الحرفي .

و لهذه النكتة يقدم علماء البيان احوال الاسناد علىاحوال المسند و المسند اليه . صرّح به العلاّمة الثانى المحقق التفتازانى رحمه الله تعالى . فاندفع ما يرد ان تبعيّة المعني الحرفي تقتضى التأخر وآليّته تستدعى التقدم. و له جواب آخر . فتأمل .

فائدة

ان قلت : الواسطة على عدة اقسام . فالموجودة ههنا من اىّ قسم ؟

قلتُ : الموجود في معني الحرف هو القسم الاول من الواسطة في الثبوت . فالحرف سفير محض لوصف هذا بالمبتدأ . ووصف ذلك بالمبتدأ منه . و لا يوصف الحرف نفسه بشئ من المبتدأ و المبتدأ منه . كالصبّاغ لصبغ الثوب و كالوكيل بالتزويج فانه معبّر بين الزوجين و لا يوصف الوكيل بانه زوج .

ان قلت : لم لم يقل . و آلة لتعرف حالهما بالرفع عطفًا على "حالة" و ما السرّ في زيادة قوله : جعله ؟

قلتُ : فيه اشارة الى ان كونه آلة انما هو بفعل آخر للعقل سوى لحاظه له من حيث انه حالة بينهما . و ليس احد عملى العقل داخلاً في الآخر .

و اشار بتقديم " اللحاظ " على " الجعل " الى ان الشئ انما يصير اوّلاً حالاً . ثم يصير آلة .

ان قلت : فلم لم يقل . آلة لحالهما بلا ايراد لفظة " التعرف " و ما النكتة في ايرادها ؟

قلتُ : اشار الى شان المعني الحرفي في نفس الامر . فان الحرف آلة لهما في المعرفة . لا في شئ آخر من الامكان و الحدوث و الوجود اى امكان وجود وصف المبتدأ و المبتدأ منه لهما . هذا .

﴿ **كان** ﴾ اى الابتداء بهذا اللحاظ ﴿ **معني غير مستقل بالمفهوميّة** ﴾ ليس المراد من المفهوميّة المفهوميّة من اللفظ اذ لم يسبق هنا ذكر اللفظ حتي يقال اراد مدلوله . بل المراد الحصول الذهني مطلقًا و المعني الذى يتقدم المعني المدلول للفظ . كما فصّلنا قبل هذا فتأمّل .

قيل : هذا يصدق على المدلول التضمني الحاصل في ضمن المطابقى ؟

و اجيب : بانه فرق بين الحصول الذهني و الالتفات بتبع معني آخر وبين الحصول في ضمن معني آخر والحرف غيرمستقل بالمعني الاول. والمدلول التضمني غير مستقل بالمعني الثانى وهو غير مراد هنا فلا ايراد .

قال العبد الضعيف : إن اريد بهذا السوال والجواب تحقيق المقام فبها . و الاّ فالمدلول التضمني لا يدخل في المعني الحرفي . و ان اُخذ قوله " غير مستقل " بالمعني العامّ لانّ قوله : كانَ معنيً غير مستقل الخ . تالٍ في القضيّة الشرطية و عموم التالى لا يقتضى ادخال الغير في المقدم . كما في قولنا : لو كان هذا انسانًا كان حيوانًا .

ثم انّ الشارح الجامى رحمه الله تعالى فرّع على عدم الاستقلال حكمين . كما فرّع حكمين على استقلال الاسم. ذكر الاول بقوله : لا يمكن الخ . و الثاني بقوله : و لا ان يدلّ عليه الخ .

﴿ **لا يمكن ان يتعقل الاّ بذكر متعلقه** ﴾ متعلق الحرف هو السير و البصرة مثلاً .

ان قلت : كيف لا يمكن تعقل الحرف و تصوّره و قد ثبت انه لا حجر في التصور ؟

قلتُ اوّلاً : المراد انه لا يمكن ان يتحصل الحرف بدون المتعلق كما قالوا : انّ الجنس لا يتحصّل بدون النوع لا ذهنًا ولا خارجًا . كما قال السيّد رحمه الله تعالى في حواشى المطول ص٢٣٢ : فما لم يذكر متعلق الحرف لا يتحصّل فرد من ذلك النوع هو مدلول الحرف لا في العقل و لا في الخارج و انما يتحصل بمتعلقه فيتعقل بتعقله . انتهى .

و التحصّل غير التصور كما لا يخفى على من له ذوق بالمعقول و علم المنطق و الفلسفة اليونانية .

ان قلت : فعلى هذا يلزم ان يكون المعني الجنسى حرفيًّا و الدال عليه حرفًا . و هو باطل .

قلتُ : المعني الجنسى و ان كان مثل الحرف في عدم التحصل بدون الغير الاّ انّه ليس بآلة للغير .

و **ثانيًا** : انما لا يمكن تعقل الحرف بدون المتعلق لدخول المتعلق الخاص في معناه و حقيقته . نظرًا الى كون الموضوع له خاصًا . كما لا يمكن ان يتصور الذات بدون الذاتيات .

و **ثالثا** : ان سلمنا عدم دخول المتعلق في معني الحرف فلا اقلّ من ان يكون المعني الحرفي من الامور الاضافية و النسبيّة .

فكما يتوقف تصوّر المعني النسبي على تصور ما نسب اليه . كذلك يتوقف المعني الحرفي على تصور المتعلق .

قال الفاضل اللاهورى رحمه ا لله تعالى : الحروف روابط[1] بين الاسماء و الافعال . فكذا معانيها روابط بين المعانى .

---

(١) **روابط الخ** : اشتهر على السنتهم ان الحروف روابط بين الاسماء والافعال. و لى فيه نظر قوىّ فانّ كثيرًا منها كحروف الاستفهام و قد و الالف و اللام و نحو ذلك ليست بروابط بينهما كما لا يخفى على المتفطن . نعم يصدق قولهم في حروف الجرّ .

ثم بعد نمق هذه الاسطر. رأيت العلامة محمد امير صرّح بما قلت. في حواشى شرح شذور الذهب لابن هشام . قال ابن هشام : المعانى ثلاثة . ذات . و حدث . ورابطة للحدث بالذات . فالذات الاسم . و الحدث الفعل . و الرابطة الحرف . انتهى كلامه .

قال العلامة محمّد امير في حواشيه ص٦ : لانعلم ان الحروف روابط بين الحدث و الذات . بل تكون رابطة بين الذاتين نحو " زيد في الدار " على ما صرح به بعضهم . و ان امكن هنا ان يقال : ان هنا حدثا باعتبار المتعلق .

و اما انا فاقول : كثير من الحروف ليست رابطة اصلا . كقد . وسوف . و همزة الاستفهام . و حروف التاكيد . والنفى . والعرض . وادعاء الرابط فيها تعسف . نعم حروف الجرّ روابط . انتهى كلامه .

وان شئت فهم المسألة المذكورة وتسهيله فتفكر في توقف النسبة الثابتة في الجملة الخيرية و الانشائية على تعقل الطرفين و على ذكرهما . و تفكر في توقف وجود العرض على وجود المحل . و تفكر في توقف الصفة على وجود الموصوف و نحو ذلك و له امثلة كثيرة .

وهل رأيت ابنًا قبل ان يولد والده . اوغدًا بدون انقضاء امس . او نهارًا بدون طلوع الشمس .

فائدة شريفة

اشتهر على ألسنتهم ان الحروف روابط بين الاسماء والافعال . و لى فيه نظر قوىّ . فانّ كثيرًا من الحروف كحروف الاستفهام و قد و الالف و اللاّم و نحو ذلك ليست بروابط بينهما . كما لا يخفى على المتفطن . نعم يصدق قولهم هذا في حروف الجرّ .

ثم بعد نمق هذه الاسطر رأيت العلامة محمد امير رحمه الله تعالى صرّح بما قلت في حواشى شرح شذور الذهب لابن هشام . قال ابن هشام : المعانى ثلاثة . ذات . وحدث. ورابطة للحدث بالذات. فالذات الاسم . و الحدث الفعل . و الرابطة الحرف . انتهى كلامه .

قال العلامة محمّد امير رحمه الله تعالىفي حواشيه ص٦ : لانسلم ان الحروف روابط بين الحدث والذات . بل تكون رابطة بين الذاتين نحو زيد في الدار . على ما صرح به بعضهم . و ان امكن هنا ان يقال : ان هنا حدثا باعتبار المتعلق .

و اما انا فاقول : كثير من الحروف ليست رابطة اصلا . كقد و سوف و همزة الاستفهام و حروف التاكيد و النفى و العرض . و ادعاء

الرابط فيها تعسف . نعم حروف الجرّ روابط . انتهى كلامه .

مسألة مهمّة : اعلم : ان في هذا الكلام اشكالاً مشهورًا . و هو ان تعقل معني الحرف لا يتوقف على ذكر المتعلق . بل يتوقف على تصور المتعلق . فالاولى حذف لفظ " ذكر " و ايراد لفظ " تصور " بدله .

و تفصيله ان الى قوله : والحاصل . عبارة السيّد السند رحمه ا لله تعالى بادنى تصرف . و قد ذكر السيد مثل هذا الكلام في عدة مواضع .

الموضع الاول ما ذكرته قبيل هذا في السوال السابق من عبارته في حواشى المطول .

و قال فيها في مقام آخر : فقد اتضح ان ذكر متعلق الحرف انما وجب ليتحصّل معناه في الذهن . انتهى .

و قال في حواشى شرح الرضى بعد عبارة طويلة : لا يمكن ان يتعقل (اى معني الحرف) الا بعد ذكر متعلقه . انتهى .

و اعترض على قوله : فما لم يذكر متعلق الحرف لا يتحصل الخ الفاضل اللاهورى رحمه ا لله تعالى في شرح المطول ص٤٥٣ حيث قال فيه : ان المناسب للسابق و اللاحق ان يقول : فما لم يحصّل . كما في شرح الشرح حيث قال : و معلوم انه لا يحصل خصوص النسبة و تعيينها لا في العقل ولا في الخارج الا بتعيين المنسوب اليه . اذ لا دخل للذكر في التحصيل و التعقل . انتهى .

و **الجواب** عن اعتراض الفاضل عبدالحكيم رحمه ا لله تعالى من وجوه متعددة .

الجواب الاول ان معني توقف تعقل معني الحرف على ذكر

المتعلق ان العقل يحكم عند تصور المعني الحرفي . انه اذا استعمل لابد له من ذكر المتعلق . و هذا معني صحيح لا غبار عليه . فتأمل .

و قد مرّ مثل هذا الجواب في المعني الاسمى . و ذكرنا هناك توضيحه فراجعه .

الجواب الثانى ما ذكره عبدالحكيم في شرح المطول حيث قال : و غاية التوجيه ان يقال . المراد انه ما لم يذكر متعلق الحرف لا يتحصل فرد من ذلك النوع الذى هو مدلول الحرف . من حيث انه مدلوله . و حينئذٍ يحتاج الى ذكر المتعلق . انتهى .

الجواب الثالث ما اختاره الفاضل عبدالغفور رحمه الله تعالى . وحاصله ان المراد تعقل السامع . ولا ريب ان تعقل السامع موقوف على تصور المتعلق المخصوص الموقوف على ذكره بخصوصه . فتأمل .

الجواب الرابع و هو المختار عندى ان المراد من "الذكر" الذكر القلبي . و قد مضى مثل هذا البحث فراجع .

فلا يرد ما قال الشيخ نور محمد المدقق رحمه الله تعالى : ان الذكر القلبي لا يصحّ لانه في مقابلة قوله : من غير حاجة الى ذكره . و المراد بالذكر هناك لسانى . فرعاية المقابلة تقتضى ان يكون المراد من الذكر ههنا لسانيًا .

و وجه الدفع انا اخذنا من الذكر هناك ايضًا قلبيًا . فراجعه .

فـــائدة

اعلم : ان المراد من التعقل تعقل معناه الافرادى لا التركيبى . و اما احتياج تعقل المعني التركيبى فالاسم و الحرف سواء في الاحتياج الى

الغير . هذا و قد سبق بيانه في الاسم .

﴿ **و لا ان يُدَل** ﴾ بصيغة المجهول ﴿ **عليه** ﴾ الجار و المجرور في موضع الرفع على النيابة ﴿ **الاّ بضمّ كلمة اخرى** ﴾ المراد الكلمة اللغويّة اى ما يتكلم به فتعمّ الكلمة و الكلمتين فصاعدًا . او المراد ان ادنى ما يضمّ كلمة .

و قال المدقق نور محمد رحمه الله تعالى : ان الاحتياج الى كلمة يشمل الاحتياج الى مركب فالاحتياج الى كلمة لازم للحرف بخلاف الاحتياج الى مركب اى ما فوق الكلمة كالكلمتين فانه قد يكون و قد لايكون ﴿ **دالة على متعلقه** ﴾ ههنا ابحاث متعدّدة مفيدة للعلماء والطلبة الاذكياء المشتغلين بهذا الكتاب .

البحث الاول : **ان قلت** : قوله . و لا ان يدلّ عليه الا بضمّ كلمة الخ تكرار . اذ قوله . ولايمكن ان يتعقّل الاّ بذكر الخ قبل هذا مغن عنه .

و **الجواب** من وجوه متعددة نذكر منها ههنا سبعة وجوه و اجوبة .

الجواب الاوّل : ان قوله . لا يمكن ان يتعقل الخ يفيد امتناع انفهامه بدون ذكر المتعلق . و قوله : و لا ان يدل عليه الخ يفيد امتناع افهامه بدون ضمّه .

الجواب الثانى : ان دوران الكلام انما يكون بين ثلاث فرق من الناس . فقوله : اذا لاحظه العقل الخ بالنظر الى المتكلم . و قوله : و لا يمكن ان يتعقل الخ بالنظر الى المخاطب . و قوله : و لا ان يدلّ الخ بالنظر

الى الغائب .

الجواب الثالث : الاشياء تعرف باضدادها و تقاس بها . و ضد المعني الحرفي هوالمعني الاسمى . والمذكور في المعني الاسمى ثلاث مقامات . و قد شرحناها . فالاحرى ان يعتبر في المعني الحرفي ايضًا ثلاث مقامات .

فالمقام الاوّل هناك اى في المعني الاسمى قوله : اذا لاحظه قصدًا الخ . و يقابله في الحرفي قوله : اذا لاحظه العقل من حيث هو حالة الخ .

و المقام الثانى هناك قوله : لزمه تعقل متعلقه اجمالاً الخ . ويقابله ههنا قوله : و لا يمكن الخ .

و المقام الثالث في المعني الاسمى قوله : فلا حاجة في الدلالة عليه الخ . و يقابله ههنا قوله : و لا ان يدلّ عليه الخ . فلا تكرار . و يعلم بالمقابلة فائدة كل جملةٍ .

الجواب الرابع : قد سبق مرارًا ان المعني نوعان .

احدهما مقدم على التلفظ بالكلام الدال عليه. وهو الذى يسمّى الكلام النفسى .

و المعني الثانى مؤخر و هو مدلول الكلام من حيث انه مدلوله .

فقوله : لايمكن الخ بيان لاحتياج المعني الحرفي النفسى اى الاول.

وقوله : ولا ان يدلّ عليه الخ يفيد احتياج المعني الحرفي المدلول اى الثانى.

الجواب الخامس : قوله . و لا يمكن الخ لاثبات حاجة الحرف بالنظر الى ذاته : و قوله : و لا ان يدل الخ لاثبات حاجة الحرف باعتبار الاستعمال في المحاورات .

الجواب السادس : قوله . و لا يمكن الخ لبيان احتياج المدلول و

المعني . و قوله : و لا ان يدلّ الخ لبيان احتياج الدالّ على المعني . و هو اللفظ . فتدبّر .

الجواب السابع : هب هو تكرار اتى به اقتداءً بالمصنّف . حيث عرّف المصنف الاقسام الثلاثة للكلمة ثلاث مرات . و قد مدحه الشارح الجامى رحمه الله تعالى به .

فحذا الشارح الجامى رحمه الله تعالى حذوه في تثليث الذكر . فذكر عدم استقلاله اوّلاً بقوله : اذا لاحظه الى قوله كان معني غير مستقلّ . و ثانيا و ثالثا بهاتين الجملتين .

و لله دَرُّه . حيث اعتبر تفاوت طبائع الطلبة الذكى و المتوسط و الغبي . هذا و ان رجعت البصر كرّتين الى ما سبق في الابتداء الاسمى انكشف لك اجوبة أخرى اذ بضدها تتبيّن الاشياء .

البحث الثانى : اعلم : انّ للمعني الحرفي عدة درجات منضدة .

الدرجة الاولى نفس المعني . و فيه ثلاثة اعتبارات .

الاوّل اعتبار ذاته مطلقًا. مع قطع النظر عن كونه مدلول اللفظ. اشار اليه بقوله : و اذا لاحظه العقل الخ .

و الاعتبار الثانى كونه مفهومًا من اللفظ انفهامًا . و رمز اليه بقوله : و لا يمكن ان يتعقل الخ .

و الاعتبار الثالث كونه مفهومًا منه افهامًا . و أومأ اليه بقوله : و لا ان يدلّ الخ .

الدرجة الثانية عدم استقلاله في هذه الاعتبارات الثلاثة . والبيان البيان .

الدرجة الثالثة لعدم استقلال المعني الحرفي مقامات متعددة معرفتها نافعة .

المقام الاوّل ان يكون المعني الحرفي حالة و تابعًا للمتبوع مطلقًا .

اشار اليه بقوله : من حيث هو حالة .

و المقام الثانى ان يكون تابعا للمتبوع الخاصّ . قصد اليه بقوله : بين السير و البصرة . كما سنح لك من قبل مفصّلا .

و المقام الثالث ان يكون آلة للغير . أومض اليه بقوله : و جعله آلة .

و المقام الرابع ان تكون آليته للغير في المعرفة . لا في شئ آخر . نبّه عليه بقوله : لتعرّف حالهما .

و المقام الخامس ان يكون آلة لمعرفةحال الغير اى لمعرفة صفةٍ من‌صفات الغير . لا لمعرفة ذات الغير و كنهه . كآليّة الكنه لمعرفة ذات ذى الكنه . رمز اليه بقوله : حالهما حيث لم يقل لتعرفهما .

البحث الثالث : المناسب ان يقول بعد هذه العبارة . و هو بهذا الاعتبار مدلول لفظ " من " كما ذكر في الاعتبار الاول . و قال : و هو بهذا الاعتبار مدلول لفظ " الابتداء "

الاّ انه تركه لنكتة . و هى ان لا يلزم الاتحاد بين المعني الاسمى و الحرفي بل صوّر فيه هذا الاعتبار فقط. كذا قال الفاضل عصمة الله رحمه الله تعالى .

قال المؤلف الروحانى : الجواب عندى . انما تركه احالة على فهم القارى . لان الضدّ يعرف بالضدّ .

البحث الرابع : اعلم . انه يرد على حدّ الحرف اشكال قويّ بالنظر الى الاسماء المشتركة كعين و قرء . ذكره بجوابه الشيخ المحقق ابن الحاجب رحمه الله تعالى في اماليه . ناسب ذكره و ذكر جوابه ههنا .

فاقول : قال الشيخ المحقق ابن الحاجب رحمه الله تعالى في اماليه ج٣ ص١٠١ . اذا أورد على قولنا . في حدّ الحرف . ما دلّ على معني في غيره . الاسماء المشتركة .

فانها لايفهم مدلولها الا بالقرينة . و كذلك الحرف . فانه لا يفهم معناه الا بذكر متعلقه معه .

فجوابه انّ الاسماء المشتركة ليس من شرط استعمالها لفظ آخر يقترن بها . بل قد يكون قصد المتكلم الابهام .

و من ثم يجئ كثير من المشتركات يجوز فيها الامران . اعني كل واحد من مدلوليها . كقوله تعالى " ثلثة قروء " . و ليس كذلك في الحرف فانه لايستقيم ان تقول : خرجت من . انتهى كلام ابن الحاجب رحمه الله تعالى بلفظه .

﴿ **والحاصل** ﴾ ههنا مسائل متعدّدة مفيدة للمبتدين و المنتهين .

المسألة الاولى : لما فرغ من بيان الحصة الثانية منحصص الكلام الستّ شرع في بيان الحصة الثالثة فقال : و الحاصل .

المسألة الثانية : من قوله : والحاصل الخ . عبارة الشارح الجامى رحمه الله تعالى . و ما قبله كان عبارة السيّد السند رحمه الله تعالى الاّ انّ عبارة الجامى ايضًا مأخوذة من كلام السيّد في رسالته الوضعيّة و شرح المفتاح و غيرهما . و سيأتى منّا ذكر بعض الحوالات في اثناء الشرح .

المسألة الثالثة : اللام في "الحاصل" عوض عن المضاف اليه . اى حاصل ما سبق . كما هو مذهب الكوفيين اذا كان المضاف اليه ضميرًا كما في قوله تعالى : فانّ الجنّة هى الماوى . و سوّغ الزمخشرى تعويضها من الظاهر ايضًا . وخرّج عليه قوله تعالى : و علّم آدم الاسماء . اى اسماء المسمّيات . كذا في الاتقان للسيوطى رحمه الله تعالى .

المسألة الرابعة : قوله : و الحاصل الخ . مبتدأ . و ما بعده الى قوله : و اذا عرفت هذا . خبره .

فانظر الى هذا الخبر الطويل و جملة واحدة طويلة .

و اعجب منه انّ ألفية ابن مالك رحمه الله تعالى في النحو جملة واحدة خبرية . و انها كلها مفعول به . لقال " في اولها " فتفكر في هذا المفعول به المشتمل على الف بيت . و قد ألغز فيه بعض الادباء فقال :

حاجيتكم معشر جمع نبلا　　المعربين مفردًا و جملا

ماالف بيت غير شطر علقت　　بوتد منها رقيتم للعُلا

فكلها مقولة لقال في اولها و هو :

قال محمّد هو ابن مالك　　احمد ربّى الله خير مالك

و لهذا نظائر كثيرة لايخفى استخراجها على الأذكياء بعد التدبّر.

و من بدائع اللطائف العلميّة النحويّة ان جميع القرآن كذلك أى جملة واحدة خبرية او انشائيّة .

بل كل كتاب مثل صحيح البخارى و الجامع للترمذى كذلك جملة واحدة .

فانّ الظرف اى بسم الله الخ متعلق بفعل محذوف مثل أقرأ و نحو

ذلك .

ثم ما بعد البسملة من . الحمد لله الى آخر القرآن . منصوب محلاًّ على انّه مفعول به لأقرأ . اى أقرأ متبرّكًا بالتسمية الحمد لله رب العالمين الى آخر القرآن .

ثم فعل " أقرأ " مع فاعله ومفعوله جملة خبريّة او انشائية ان قدّر " إقرأ " امرًا .

و على هذا فقِس كل كتابٍ و البيان البيان .

المسألة الخامسة : ملخص " الحاصل " الفرق بين لفظة " من " و معناها و بين لفظ " الابتداء " و معناه بالوضع .

فلفظ " الابتداء " موضوع للمعني الكلى . بدون ان يجعل تبعًا و آلة للغير فيكون مستقلاً بالوضع . والمستقل بالوضع يصلح ان يحكم عليه و به .

و لفظة " من " موضوعة لجزئيات هذا المعني الكلى بحيث تكون هذه الجزئيات حالات و آلات لمتعلقاتها فتكون غير مستقلة بالوضع . و كلما كان كذلك فهو لا يتصور ما لم يتصور معه ما هو مستقلّ بالذات و متبوع و ذو آلةٍ . و كلما كان كذلك فهو لا يصلح لان يحكم عليه و به . ينتج ان هذه الجزئيات اى المعانى الحرفيّة لاتصلح لان يحكم عليها و بها .

ان قلت : مضمون " الحاصل " يخالف مضمون " المحصول " اذ مضمون " المحصول " يدل على ان الابتداء امر واحد اذا لاحظه العقل قصدًا كان معني اسميًّا . واذا لاحظه من حيث انه حالة بين السير والبصرة

مثلاً كان مدلولاً حرفيًا .

و مضمون " الحاصل " يفيد انّ الابتداء الكلى مدلول اسمى . و جزئياته مدلول حرفي . ولاشك ان الجزئيات مغايرة للكلى . قاله الفاضل عبدالحكيم رحمه الله تعالى .

و **الجواب** عن هذا السوال و الاعتراض من وجوه متعددة .

الوجه الاول : ما ذكره الفاضل عبد الحكيم رحمه الله تعالى مستخرجًا من فحوى كلام الشيخ عبدالغفور رحمه الله تعالى . و هو ان جزئيات الابتداء جزئيات اضافية لكونها حصصا له .

و الحصّة عبارة عن كليّ عرض له خصوصيّة بحيث تكون الخصوصيّة خارجة عنه . ثم ان الكلى بتلك الخصوصيّة لا يصير جزئيًّا حقيقيًّا .

و الفرق بين الحصة و الكلى اعتبارى . فصح ان الابتداء المطلق مدلول اسمى . و الابتداء من حيث انه حالة بين السير و البصرة مدلول حرفي . مع كونه جزئيا اضافيًّا اى حصّة له ايضًا فلا مخالفة .

و **فيه** انّ كلامه يدل على ان الجزئى الحقيقى يكون مخالفا لكليّه بالذات . مع ان المذهب المحقق انه يخالف الكلى بالاعتبار . اذ التشخص ليس بجزء . وذاتياتهما واحدة. فالفرق بين الكلى والجزئى انما هو باعتبار العارض فقط .

الوجه الثانى : هذا الوجه مبني على ان الجزئيات تغاير الكلىّ بالذات . و قد اثبتنا في شرح بحث " المحصول " ايضًا المغايرة بالذات . حيث قلنا : ان المعني الحرفي ملزوم الابتداء الاسمى . فوافق

"الحاصل" "المحصول" و اندفع اشكال المنافاة بين بحث "المحصول" و بحث "الحاصل" .

و **فيه** انه على هذا الوجه جاء المخالفة من وجه آخر . حيث ثبت في بحث "المحصول" انّ احدهما لازم للآخر . و في بحث "الحاصل" ان احدهما كلى للآخر .

اللّهمّ الا ان يقال: الكلى لازم لجزئياته . فلا مخالفة .

و انما اجبنا . باللّهمّ . لانّ المذكور في " المحصول " اللازم بمعني الخارج . لا مطلقًا حيث جعلنا قول اللزوم هنالك مقابلاً لقول الكليّة و الجزئيّة .

الوجه الثالث : يجعل عبارة الشارح الجامى رحمه الله تعالى هناك على الاستخدام بان يراد بالابتداء الاوّل في (المحصول) المعني الاسمى الكلى . و بالابتداء الثانى (في الحاصل) المضمر في قوله : و اذا لاحظه العقل . الابتداء الجزئى. فما هو مفهوم "الحاصل" هو مفهوم "المحصول" .

راجع ما فصّلنا المقسم تحت قوله : و اذا لاحظه الخ تتجلّى لك اجوبة اخرى مهمة بادنى تأمّل . و لا نطيل الكلام باعادتها .

المسألة السادسة : ههنا شك مستطرف وسوال مستظرف اولع به الطلباء واشرب في قلوب الالبّاء ويستفتون عنه مدرسى الفوائد الضيائيّة في اثناء الدراسات .

وهو انه لم قدّم الشارح الجامى رحمه الله تعالى لفظ " المحصول " على لفظ " الحاصل " مع ان عكسه من الفهم اقرب وفي اللسان اعذب . حيث يسمون هذا البحث "بحث الحاصل و المحصول" بتقديم "الحاصل" و

ما الفرق بينهما ؟

قلتُ : الجواب عن هذا السوال المستطرف من وجوه متعددة .

الوجه الاول : ما قيل : ان محصول الكلام ما يكون اخذه من الكلام غير ظاهر . و حاصله ما يكون اخذه منه ظاهرًا .

و لما كان اخذ ما ذكر السيّد السند رحمه الله تعالى من اللحاظ قصدًا او تبعًا . و كون ذلك مدارًا لصلاحيّة الحكم و عدمها . و تقسيم الابتداء الى قسمين. ولزوم المتعلق لهذا اجمالاً . واحتياج ذاك اليه تفصيلاً. و غير ذلك من الاحكام المسطورة فى بحث "المحصول" غيرَ ظاهر . عبّر عنه بالمحصول . و اخذ ما فى بحث "الحاصل" و فهمه كان ظاهرًا فعبّرعنه بالحاصل .

الوجه الثانى : المحصول ما فيه نوع ابهام . والحاصل ما لايكون فيه ابهام . فقدّم المبهم المجمل لتقدمه طبعًا. اذ التفصيل يكون بعد الابهام.

الوجه الثالث : السيّد رحمه الله تعالى يكثر استعمال لفظ المحصول في كتبه كما لا يخفى على من طالع كتبه . و استقرينا موارده . فرأينا ان اكثر ما استعمله في معني المراد و المرجع .

و المرجع غير الحاصل . الا ترى ان مرجع ارجاع الضمير في " نفسه " الى المعني و الى الكلمة واحد . مع ان حاصل كل واحد على حدةٍ و متغاير . اذ حاصل الاول الاستقلال بالمفهومية . و حاصل الثانى دلالتها عليه من غير حاجة الى الغير .

و بالفاظ اخرى مرجع الكلام يحتاج في كونه مرجعًا الى دليل او بيان . و حاصله لا يحتاج الى ذلك . فقدم المحصول . لان ما ذكره السيّد

رحمه الله تعالى يرجع الى ما ذكر سابقًا من قول ابن الحاجب و الشارح رحمهما الله تعالى .

الوجه الرابع : " المحصول " على قول سيبويه صيغة اسم المفعول اى المحصول عليه . و قد مضى هذا البحث منّا .

ففيه مدخل لفعل الغير و ارادته . فيكون المحصول بمعني المقصود. و يوافق هذا المعني استعمال السيد رحمه الله تعالى و القوم .

و فرق بين المقصود من الكلام وبين الحاصل منه . اذ لا يجب ان يكون الحاصل منه مقصودًا .

قال التفتازانى في مختصر المعانى ص٩٣ في بحث العطف : فرق بين ان يكون الشئ حاصلاً من الشئ و بين ان يكون مقصودًا منه . فالغرض من العطف في "جاءنى زيد فعمر" او "ثم عمرو" تفصيل المسند فقط . و ان حصل منه تفصيل المسند اليه ايضًا . هذا .

ثم قدّم المحصول لكونه مقصودًا من كلام الشارح و ابن الحاجب رحمهما الله تعالى . اذ مقصودهما ايضًا بيان الاستقلال بالمعني . و في " الحاصل " بيان الوضع . و ليس بيان الوضع مقصودًا ههنا . و لذا لم يتوجّه السيّد رحمه الله تعالى اليه في حواشى المطول و حواشى الرضى في هذا المقام .

الوجه الخامس : المحصول يجئ بمعني الرأى ايضًا فقدّمه اشارة الى ان هذا رأى ابن الحاجب . فرأيه و رأى السيّد رحمهما الله تعالى واحد و لذا اتى بالضمير و قال : محصوله . و لم يثبت لفظ " الحاصل " بهذا المعني فاخّره و لم يأت بالضمير .

ثم هذا الوجه مبنىّ على ان يكون مرجع الضمير في قوله : و محصوله . ابن الحاجب و قد مرّ منّا بيانه .

الوجه السّادس : السيّد رحمه الله تعالى ذكر هذا البحث في شرح المطول . ثم لما اراد السيّد ان يطبّق بينه و بين كلام ابن الحاجب ذكر كلامه المذكور قبل المحصول . و عنونه بالمحصول حيث قال : و هو ايضًا محصول ما ذكره الشيخ ابن الحاجب في ايضاح المفصّل الخ .

و الشارح الجامى رحمه الله تعالى لما عكس و ذكر كلام ابن الحاجب اوّلاً واراد ذكر كلامِ السيد للتطبيق . قال : ومحصوله الخ . على طبق ما قال السيّد اقتداءً به .

الوجه السابع : الامسّ بالمرام و المتحقق عند المؤلفين و الذى يقتضيه العقل السليم ان يكون حاصل الكلام في الآخر بعد جميع الملخّصات و المحصّلات .

و لا يخفى على المتفطّن المتفحص لكلام الادباء انه بعد ذكر حاصل الكلام يقبح ان يقال : و محصوله او محَصّله و نحو ذلك .

فالشارح قدمه نظرًا الى المعني و الطريقة المألوفة المطابقة لمقتضى العقل و ان كان مقتضى اللسان عكسه هذا .

الوجه الثامن : قد لاح لك مما مضى ان المهمّ الحامل و الامر الباعث على ايراد هذا البحث اشكالات الامام الرازى رحمه الله تعالى . و له كتاب في اصول الفقه سماه المحصول . و اختصره تلميذه سراج الدين الارموى و سماه التحصيل . والفاضل تاج الدين و سماه الحاصل . فكتاب الحاصل كأنه تاليف الامام لكونه منتخبًا من المحصول .

فخصّ الشارح الجامى رحمه ا لله تعالى بالذكر هذين اللفظين من بين الفاظ كثيرة تؤدّى مؤدّاهما ايماءً لطيفًا و رمزًا بعيدًا الى ان هذا البحث يتعلق بمن هو صاحب كتابى " المحصول و الحاصل " .

ثم قدم " المحصول " لتقدم تأليفه على " الحاصل ". راجع مقدمة ابن خلدون ص٤٥٥ .

هذا ما ماشيت به سوال الطلبة المنهومين به و الاّ فانى اعلم ان مثل هذا السوال قليل الجدوى . اذ لكل مؤلّف ان يختار اى لفظ شاء و يقدّم و يؤخر حسب ما يخطر بباله . ثم اعلم : ان بعض الاجوبة يغني الطلبة لا العلماء .

المسألة الرابعة : ان قلت : ما الحامل و ما الباعث على ذكر "الحاصل" اى الحصة الثالثة من البحث ؟

قلتُ : الباعث عليه امور متعددة اذكر منها ههنا عشرة .

الامر الاوّل : توضيح ما في " المحصول " بعبارة اوضح .

الامر الثانى : دفع توهّم ناشئ من بحث " المحصول " . و هو أن الابتداء كيف يكون مشتركًا بين المعني الاسمى و الحرفي ؟

و حاصل الدفع انّ الاوّل كلىّ . و الثانى جزئى منه وحصّة له . و هى الكلى المقيد بحيث يكون التقييد داخلاً والقيد خارجًا . فالفرق بينهما اعتبارى . فصحّ اشتراكه فيهما .

الامر الثالث : بيان انّ الفرق بين المعني الاسمى و المعني الحرفي . كما مرّ منّا مرارًا و سيأتى ايضًا . بالاعتبار ذاك كلىّ و هذا جزئى اضافيّ منه و حصة . و هذا لا ينافي التباين الكلى بين الاسم و الحرف .

الامر الرابع : بيان الفرق بينهما بالوضع . بانه موضوع للكلىّ او الجزئيّات بعد معرفة الفرق بينهما في " المحصول " في لحاظ الذهن و العبارة و الاستعمال .

الامر الخامس : بيان الفرق النحوى بعد معرفة الفرق المنطقى . اذ لا يخفى ان اللحاظ بالذات او تبعا . و الاستقلال بالمفهوميّة و عدم الاستقلال بها تعبيرات منطقية لا نحويّة كما لا يخفى على من له مسكة بالفنّين .

و ايضًا اثبت في بحث "المحصول" ان المعني اصل . و الدال فرع . فيصير الدالّ مستقلاً باستقلال المعني و محتاجًا باحتياج المعني . وهذا شان المنطقى لا النحوى فان النحوى انما يبحث عن الوضع . و ينظر الى اللفظ اوّلاً . لان النحو علم يبحث فيه عن احوال اواخر الكلم اعرابًا و بناءً . و لذا كان نحو " أمشى " جملة عند المنطقى و مفردًا عند النحوى .

الامر السادس : اعلم . ان للكلمات ومعانيها حالتين حالة البقاء و حالة البدء . كما ان للانسان مثلاً حالتين حالة ولادته و حالة بقائه .

ففى بحث " الحاصل " بيّن الفرق بينهما نظرًا الى بدئهما و هو الوضع . اذ الوضع مبدأ الكلمات و مبدأ معانيها المدلولة لها . و في بحث "المحصول" بيّن الفرق بينهما نظرًا الى زمان بقائهما بعد الوضع اونظرًا الى البقاء و البدء كليهما . فكلما تعقلتَ المعني الاسمى كان ملحوظًا في ذاته و مستقلاًّ . و المعني الحرفي خلافه . و هذا شان تعقلهما سواء كان في الماضى او المستقبل او الحال .

الامر السابع : في بحث "الحاصل" بيان الفرق بالنسبة الى فارق

واحدٍ . وهو الله تعالى ان كان الواضع هو الله تعالى . او اول واضع من الانسان ان كان الواضع هو الانسان .

و في بحث "المحصول" بيان الفرق بالنسبة الى فارقين كثيرين اى كل انسان متعقل ملاحظ .

الامر الثامن : دفع توهم . و هو انّ بعض الاسماء كالظروف لا يصلح ان يحكم عليه و به . فيلزم ان تكون حروفًا .

و وجه الدفع انها موضوعة للمعانى الكليّة و هى صالحة لهما بالامكان. اشار اليه بقوله : وذلك المعني الكلى يمكن ان يتعقل الخ بزيادة لفظ " يمكن " و سيأتى هذا البيان .

الامر التّاسع : يعلم من بحث " المحصول " انّ مناط اسميّة المعني و حرفيته و فعليّته تعقل العقل و ملاحظته . و يتفرّع عليه اسميّة اللفظ و حرفيته و فعليته كما لا يخفى على من نظر فيه .

فيرد عليه ان الكلمات موجودة في الازل بناء علىان الواضع هو الله تعالى . و لا يوجد تعقل العقل لحدوث الانسان فلزم وجود المقسم بدون الاقسام و هو باطل .

فدفعه في بحث "الحاصل" اولاً بما حاصله ان المناط هو الوضع . و هو موجود في الازل .

و ثانيًا على تقدير تسليم ان التعقل هو المناط ان التعقل وان كان غير ازلى . الاّ ان امكانه ازلى . و هو المراد ههنا .

وقد ثبت في كتب المعقول ان امكان كل ممكن ازلى ولايستلزم ازليّة الامكان امكان الازليّة. أومض الى هذا الجواب بقوله : وذلك المعني

الكلى يمكن ان يتعقل الخ .

و لهذا السوال اجوبة اخرى ايضًا .

منها انها كلمات بالنسبة الينا في ما لا يزال لا في الازل .

و منها انّ المراد بالتعقل هو صلاحيّته و هو متحقق فيها في الازل . و هذا يقرب من الجواب الثانى .

و منها انّ المراد من التعقل اعم من الحقيقى والحكمى . و الثانى متحقق فيها .

و منها انّ البحث مبنىّ على ان الواضع هو الانسان .

و منها انّ المراد التعقل بالفعل بالمعني المنطقى اى في احد الازمنة فيطلق على الكلمات في الازل ايضًا مع عدم وجود العقل وتعقله. اذ ذاك انّها متعقلة بالفعل فلا اعتراض .

و بمثل ذلك يجاب ما يرد ان كلمات ا لله في الازل او مطلقا غير متعقلة للانسان .

قال العبد الضعيف : قد استخرجتهذا السوال مما اورده السيّد السند رحمه ا لله تعالى على حد الكلمة بانها لفظ وضع الخ . حيث تخرج عنه كلمات ا لله . اذ لا يتلفظ بها الانسان . و لله الحمد و المنة .

الامر العاشر : و هو مهمّ نفيس وهو انّ السيّد السند والجمهور كلهم قائلون باحتياج الحرف بالوضع . و اختلفوا في البيان . فقال الجمهور : انه موضوع للامر الكلى الاّ ان الواضع اشترط في دلالته على معناه الافرادى ذكر متعلقه .

و قال السيّد : انه موضوع للجزئيات . فاحتاج كما قال السيّد

نفسه لانه نوع نسبة لا تتعيّن الاّ بالمنسوب اليه . و هو المتعلق .

فقصد الجامى رحمه الله تعالى في بحث " الحاصل " تقرير مذهب السيّد و توضيحه و يعلم من الفحوى انه مختاره .

ان قلت : فنظرًا الى هذه الوجوه يكون بحث " الحاصل " غير بحث المحصول ؟

قلت : حاصل البحث و الكلام ما يكون المراد منهما واحدًا و مآلهما الى شئ واحد و هو هنا متأتٍّ . و لا ينافيه ان يذكر في الحاصل زيادات و فوائد مع ذكر ما لها و عليها . و هذا دأب المؤلفين .

و وجه ذلك ان الحاصل يطلق على معان . الاول بيان ما ذكر اوّلاً بعبارة اوضح .

و الثانى تفصيل ما ذكر مع ذكر ما له و ما عليه و ذكر فوائد لا غني عنها في البحث .

و الثالث خلاصة ما ذكر سابقًا .

و الرابع المفهوم من الكلام و ان لم يكن غرضًا سيق لاجله الكلام . و المراد ههنا المعني الثانى فتأمل . ﴿ **ان لفظ الابتداء موضوع لمعني كلى** ﴾ فدلالته عليه بالوضع .

فائدة مهمّة

فيه ردّ على عباد بن سليمان الصيمرى من المعتزلة حيث زعم ان دلالة اللفظ لذاته اى دلالته عقليّة كدلالة اللفظ على اللافظ . و هو من عجائب المذاهب .

و في المزهر للسيوطى رحمه الله تعالى ان المحققين متوقفون في

الكل الا في مذهب عباد . فانه باطل عندهم . انتهى بزيادة .

وقال الامام الرازى في كتاب المحصول . و تاج‌الدين الارموى في كتاب الحاصل : ان عبادًا احتجّ بانه لولا الدلالة الذاتية لكان وضع اللفظ من بين الالفاظ بازاء معني من بين المعانى ترجيحًا بلا مرجّح وهو باطل .

و جوابه ان الواضع ان كان هو ا لله فلا يسئل عما يفعل . و ان كان هو الناس فلعله لتعيّن الخطران بالبال . انتهى .

و ردّه الامام الرازى ايضًا في التفسير الكبير ج١ ص١٢ . حيث قال : و ينتقض قول عباد باختصاص حدوث العالم بوقت معين دون ما قبله وما بعده . و يشكل ايضًا باختصاص كل انسان باسم علمه المعين . انتهى كلامه .

و ردّ ايضًا بان دلالته لو كانت لذاته لوجب ان لايختلف اللغات في معني لفظ واحد . لان ما بالذات لا يختلف . و اللازم باطل .

و بيان البطلان كما قال الدسوقى في حواشى‌المختصر : ان لفظة سوء معناها بالتركيّة ماء وبالفارسيّة جانب وبالعربيّة قبيح . فلو كان بين هذا اللفظ و معناه مناسبة ذاتية لدلّ على معني واحد في كل لغة .

و ردّ ايضًا بما في المطول انه لوكان الامر كذلك لوجب ان يفهم كل احد معني كل لفظ . لامتناع انفكاك الدليل عن المدلول . و لامتنع نقله من معني الى معني . هذا . و ا لله اعلم .

فـــائدة

نعم ان بعض الالفاظ قد يتفق كونه مناسبا لمعناه مثل تسميتهم القطا بهذا الاسم. حيث يشبه صوته لفظ القطا. وكذا القول في اللقلق .

و ايضًا وضعوا لفظ الخضم لاكل الرطب نحو البطيخ والقثاء . و لفظ القضم لاكل اليابس . نحو قضمت الدابة شعيرها . لان الخاء تشبه صوت اكل الشئ الرطب و القاف تشبه صوت اكل الشئ اليابس . و لهذا الباب نظائر كثيرة استخرجها ابن جني في الخصائص .

﴿ **و لفظة من** ﴾ التاء للوحدة لا للتانيث و زاد قبل الابتداء "لفظ" وقبل مِن "لفظة" لمحض التفنن مع ايماءٍ لطيف الى تانيث الحروف .

فائدة نفيسة

ههنا سوال لهج به الطلبة كثيرا . و هو انّ النحاة كثيرًا ما يمثلون بكلمة " من " عند البحث عن الحرف او عن الفرق بين معني الاسم و الحرف فما وجه ذلك ؟

و **الجواب** عن هذا السوال اللطيف عندى من وجهين .

الوجه الاول : ان كلمة " من " امّ الباب باب حروف الجرّ و حروف الجرّ اكثر الحروف استعمالاً .

و لهذا الوجه اختصت "من" من بين سائر الحروف بدخولها على الظروف و خفضها لها . قال تعالى : الم يأتهم نبأ الذين من قبلهم . و قوله : من بعد ما اهلكنا القرون . صرّح بهذا الاختصاص ابن هشام في شرح متنه قطر الندى و بلّ الصدى .

وقال العلامة السجاعى في شرحه ص١١ : اختصت كلمة "مِن" بذلك لكونها ام الباب . و لكل باب ام تختص بخاصة دون اخواتها . انتهى .

و لذا اختصت ببقاء اثرها مع حذفها قياسًا مطردًا بعد كلمة

"كم" نحو كم درهمٍ . فان الصحيح ان الجرّ "بمن" محذوفة . صرّح به ابن هشام في المغني ج٢ ص٤ في بحث ما .

الوجه الثانى : لكلمة " من " خصوصية عجيبة اختصت بسببها بالذكر . و هى انها استكملت من اقسام الكلمة . اذ تكون حرف جرّ . وفعل امر من . مان يمين الرجل . اذا كذب والـمَين هو الكذب "و اسمًا" كما قال الزمخشرى في قوله تعالى : فاخرج به من الثمرات رزقالكم. انها في موضع المفعول به .

قال الطيبى : فهو اسم . هذا و سئل ابن حجر الهيتمى رحمه ا لله تعالى عن كلمة حوت جميع الاقسام فاجاب بانها كلمة " من " .

قال العبد الضعيف : ههنا حروف اخر استكملت من اقسام الكلمة . قال العلامة السجاعى في شرح شرح القطر ص٩٤ :

و كذا كلمة " في " تكون حرف جرّ . واسمًا بمعني الفمّ في حالة الجرّ كما في حديث الصدقة . حتي ما تجعل في في امرأتك . وفعل امر من الوفاء بالاشباع . و كذا كلمة " على " افاده السيوطى رحمه ا لله تعالى .

قلت : ثم وجدتُ ثلاث كلمات استعملت كذلك .

الاولى كلمة " الى " تكون حرف جرّ . و فعل امر للاثنين من " وأل " اذا لجأ بوزن وعد . و اسمًا بمعني النعمة .

و الثانية "خلا" تكون حرف جرّ . وفعلاً ماضيا . واسمًا للرطب من الحشيش . كما افاده بعض شراح الالفيّة .

الثالثة " حاشا " استعملت حرف جرّ . و فعلاً ماضيًا . و اسما للتنزيه .

و **قلت** ملغزًا به :

يا نحاة الانام ایّ حروف　　هی اسماء تارة ثم فعل

ثم قلت مجيبًا :

تلك.من.ثم.في.على. ذی ثلاث　　جاء حقا بذاك . ياصاح . نقل

قلت جاءت . الى . لامر المثني　　ثم حرفًا و اسما به الامر يحلو

و.خلا.حرف واسم‌رطب‌حشيش　　و هو فعل و حاش فاعلم لتعلو

فـــائدة

ثم ان كلمة " من " تأتى على خمسة عشر وجها . و اختص ههنا للبحث من بينها معناها "الابتداء" لانه هوالغالب عليها . حتي ادعى جماعة انه اصل معانيها و سائرها راجعة اليه . هذا .

ثم اعلم انه قال البصريّون : انها تأتى لابتداء المكان فقط . وقال الكوفيون و الاخفش و المبرد : و لابتداء الزمان ايضًا . بدليل . من اول يوم . و في الحديث . فمطرنا من الجمعة الى الجمعة . هذا و الله اعلم .

﴿ **موضوعة لكل واحد من جزئياته** ﴾ ای جزئيات الابتداء و هی الابتداءات ﴿ **المخصوصة** ﴾ ههنا مسائل كثيرة مهمة نذكر منها ما هی اهمّ .

المسألة الاولى : المذكور في هذا الشرح للجامی مذهب السيّد السند رحمهما الله تعالى . وحاصله ان الوضع في الحروف عام والموضوع له خاصّ .

قال الفاضل اللاهوری‌رحمه الله تعالىفي شرح المطول ص٤٥٣ : و هذا (ای كون الوضع‌عامًا والموضوع له خاصًا) ما ذهب اليه قدوة

المحققين عضد الملة والدين وتبعه السيد (و بحر العلوم و محبّ الله وكثير من المتأخرين) .

و ذهب الاوائل الى ان الحروف موضوعة للمعانى الكليّة الغير الملحوظة بذاتها . فلذلك شرط الواضع في دلالتها ذكر متعلقاتها . و هذا ما اختاره [١] التفتازانى في تصانيفه . انتهى .

و اعترض بحر العلوم وغيره على مذهب الاوائل لزوم كون المجاز شائعًا بلا حقيقة . اذ لا تستعمل الحروف الاّ في الجزئيات . و هى المعانى الغير الاصليّة .

و اجاب الفاضل اللاهورى في شرح المطول . بانها انما تكون مجازًا . لو كان استعمالها فيها من حيث خصوصياتها . اما اذا كان من حيث انها افراد المعانى الكليّة فلا . انتهى .

وتمسّك اصحاب القول الاوّل باستعمالها في الجزئيات . والوضع يعلم من الاستعمال .

و بانها تحتاج الى الغير . فتكون موضوعة للجزئيات المحتاجة الى الغير للتعيين .

---

(١) **اختاره الخ** : من ههنا يعلم ان ما نسب الى السعد . و ذكرته في موضع آخر من هذا الكتاب . ان مذهبه في الحرف انه مستقل بالمفهوم . غير صحيح . و خلاف الصواب .

و قد كثر هذه النسبة اليه في كتب علماء العرب و لم ارها في مؤلفات غيرهم من علماء الهند و خراسان و السند . و صاحب الدارِ أدرى بما فيها فالذى اختاره هو انّ مذهبه مذهب الاوائل . ولو كان مختاره في التصانيف استقلال الحرف لصرّح به اللاهورى . و اذ لا فلا . و الفاضل اللاهورى هو الذى يقال في حقه :

اذا قالت حذام فصدقوها   فان القول ما قالت حذام

وبما قال بحر العلوم ابوالعياش عبدالعلى اللكنوى رحمه الله تعالى: ان الجزئيات هى المتبادرة منها عند الاطلاق . و التبادر علامة الحقيقة و الوضع . و الاشتراك خلاف الاصل .

المسألة الثانية : ثم يتفرّع على هذا الاختلاف اختلافهم في بيان احتياج الحرف . و نوسّع دائرة البحث .

فنقول : لهم في حقيقة الحرف مذاهب متعددة .

المذهب الاول : مذهب السيّد السند رحمه الله تعالى و هو انّ عدم استقلال الحرف و كونه محتاجًا انما هو لقصور و نقصان في معناه .

لانّه موضوع للجزئيّات المعيّنة فيحتاج معناه للتعيين الى المتعلق . اذ تعقل النسبة المخصوصة بخصوصها لا يتصور بدون تصور الطرفين . فعلى هذا لادخل في احتياج الحرف لاشتراط الواضع ذكر المتعلق . كما سيأتى .

و لا قصور في دلالة الحرف و لا احتياج فيها .

هذا المذهب صرّح السيّد باختياره و بكونه صوابًا في غير واحد من كتبه . و امّا المذهب الثالث الآتى ذكره فلم يصرّح السيد باختياره . نعم عزاه بعض العلماء الى السيد السند رحمه الله تعالى .

قال السيد السند رحمه الله تعالى في حواشى الرضى بعد كلام : فظهر انّ الاحتياج الى ذكر المتعلق انما هو لقصور في معناه . لالقصور في دلالته . انتهى بحذف .

و يرد عليه الضمائر و اسماء الاشارات . فان الوضع فيها عام و الموضوع له خاص . فتكون حروفا .

و الجواب ان مناط الحرفية هو اللحاظ تبعًا و آلة . و هو مفقود في الضمائر و اسماء الاشارات . فلا تكون حروفًا .

المذهب الثانى : هو مسلك الاوائل. وهو ان احتياجه الى المتعلق و عدم استقلاله . انما هو لقصور في دلالته . لا في معناه .

اذ معني " من " عندهم كليّ . مثل معني " الابتداء الاسميّ " الاّ انه غير ملحوظ في ذاته .

و وجه ذلك ان الواضع اشترط في دلالة الحرف على معناه ذكر المتعلق .

وقال الفاضل اللاهورى رحمه الله تعالى في بيان مرادهم بالاشتراط في وضع الحرف : معني اشتراطهم ذكره اى المتعلق في الدلالة ان معناه معني الابتداء من حيث انه آلة لتعرّف حال متعلقه . فلذا وجب ذكر متعلقه . فلا حاجة الى القول : بالوضع العام و الموضوع له الخاص . فانه التزام ما لا شاهد عليه . و الصواب القول بالوضع العام و الموضوع له العام .

واعترض السيّد السند رحمه الله تعالى على هذا المسلك بوجوه متعددة كما في حواشى الرضى و المطول .

الوجه الاول : انه لافائدة لهذا الاشتراط. بخلاف اشتراط القرينة في المعني المجازى .

و اجابه الفاضل اللاهورى حيث قال : قد عرفت الفائدة . و هى الاشارة الى انّ معناها مفهوم الابتداء من حيث انه آلة لتعرف حال المتعلق .

الوجه الثانى : انـه لا دليل على هذا الاشتراط . و دعوى ورود نصّ من الواضع خروج عن الانصاف .

و اجابه الفاضل اللاهورى . بان الدليل على هذا الاشتراط عدم استعماله بدون المتعلق .

و ايضًا كما انـه لا دليل على هـذا الاشتراط لا دليل على وضعه للمعني الجزئى . مع احتياجه الى الوضع العام الذى لا دليل عليه .

و امّا الاستعمال فقد عرفت انه لا يصير دليلاً على الوضع . لان استعماله في الجزئيات مثل استعمال الكلى في افراده .

الوجه الثالث : انه الـتزام ذكـر المتـعلق في الاسـتعمال . و ذلك مشترك بين الحروف و الاسماء اللازمة الاضافة .

و الجواب عن ذلك بـان ذكر المتـعلق في الحرف لتتميم الدلالة . و في تلك الاسماء لتحصيل الغاية . على ما قيل تحكم بحت .

و اجابـه الـفاضل اللاهورى رحمه ا لله تعـالى . بـان الـتزام ذكـر المتعلق لاجل كونه آلة لتعرف حاله يورث الفرق بينه وبين تلك الاسماء . فانها ملحوظة في انفسها .

الوجه الرّابع : انه يلزم حـينئذٍ ان يكون معني لفظة "من" مستقلاً بنفسه صالحًا لان يحكم عليه و به الاّ انـه لا يفهم منها وحدها . فاذا ضمّ اليها ما يتم به دلالتها وجب ان يصحّ ان يحكم عليه وبه . و ذلك باطل.

و الجـواب انّ هـذا مـبنىّ على ظن ان معني " من " هـو الابتـداء الكلى مطلقًا و ليس كذلك . بل معناه الابتداء الكلى من حيث انه آلة . فلا يرد شئ .

تنبيه مهمّ : اعلم ان في قولهم : ان احتياج الحرف لاشتراط الواضع في دلالته ذكر المتعلق نوع ابهام . فاخذ منه كل ناظر حسب فهمه معنيً يخالف معني ناظر آخر .

فالسيّد رحمه ا لله تعالى فهم منه على ما يعلم بالنظر الى كلامه في عدة كتب . انه لا قصور في معني الحرف . و انما القصور في دلالته و افادته . حيث يشترط فيه ذكر الغير .

فاعتراضه الرابع المذكور آنفًا مبني على الامر الاول . و هو انه لا قصور في معناه . وما سواه من الاعتراضات متفرّع على الامر الثانى . وهو ان القصور في دلالته . وقد صرّح هوبذلك في حواشيه على الرضى.

و كلام العلاّمة الثانى المحقق التفتازانى رحمه ا لله تعالى يدلّ صريحًا في المطول على ان المراد منه القصور في الدلالة حيث قال : على تقدير القول بهذا الاشتراط في دلالة الحرف لا يدخل وضع الحرف في تعريف الوضع . و هو تعيين اللفظ للدلالة بنفسه على معني .

و فهم الفاضل عبدالحكيم رحمه ا لله تعالى ان مرادهم من ذلك الاشتراط هو القصور في المعني فقط . كما يعلم من ظاهر كلامه السابق. او في المعني و الدلالة معًا .

و الظاهر عندى ما قال التفتازانى و اتباعه : ان هذا الكلام يدلّ على القصور في الدلالة و الافادة . و هو الذى يشهد عليه كلام القوم .

قال السيوطى رحمه ا لله تعالى في شرح جمع الجوامع ج١ ص٤ : فالحرف مشروط في افادة معناه الذى وضع له انضمامه الى غيره من اسم او غيره . و امّا نحو " ذو و فوق " فليس المتعلق مشروطا في افادة معناه .

انتهى بتصرّف .

ثم لـمّا ثبت ان مرادهم القصور في الدلالة . و لم يكن هذا عند سيّد المحققين عضد الملة و الدين والسيّد السند رحمهما ا لله تعالى وغيرهما مرضيًّا . و لابد في الحرف من الاحتياج قالوا : ان الاحتياج والقصور انما هو في معناه . واليه ذهب شراح الكافية كالجامى وعبدالغفور وغيرهما .

و توضيح ما تمسكوا به انه لا قصور الا في معناه . لاحتياجه تصورًا و التفاتًا الى الغير . و هذا الاختياج قبل الوضع . و الوضع سابق على الدلالة . و الاحتياج في الدلالة لا يكون قبل الوضع . لتأخر الدلالة عن الوضع فلا يكون الاحتياج تصورًا والتفاتا هوالاحتياج دلالةً ووضعًا.

و بعبارة اخرى ان الاحتياج موجود في المعني قبل الوضع . مع انه لا دلالة قبله . فثبت ان الاحتياج انما هو في المعني . و انه لا احتياج في الدلالة . اذ الاوّل لايستلزم الثانى .

و ايضًا تمسكوا بانّ الدلالة متفرعة على الوضع و الاستعمال . و الحرف و الاسم متساويان في هذا الاحتياج كإحتياج ضمير الغائب الى تقدم المرجع . و ضمير المخاطب و المتكلم الى الخطاب و التكلّم . و اسم الاشارة الى الاشارة . و الاسماء اللازمة الاضافة الى المضاف اليه .

و ايضًا الحرف والاسم والفعل متساوية الاقدام في الوضع . كذا قال الفاضل اللاهورى رحمه ا لله تعالى .

فان قلت : يجوز ان يثبت بسبب الوضع احتياج آخر . فيكون ذلك سببًا لقصور الدلالة .

قلنا : لم يتحقق ذلك و لم يُعلم فلا ورود .

اعلم : ان المنفى من الدلالة الاحتياج بالذات لا بالتبع . اذ الاحتياج الثابت للمعني تصورًا والتفاتًا يستلزم الاحتياج في الدلالة ايضًا .

قال العبد الضعيف الروحانى البازى : المختار عندى ان القصور انما هو في الدلالة و قصور الدلالة اذا كان باشتراط الواضع كما فيما نحن فيه يستلزم القصور في المعني ايضًا .

و المراد الدلالة بالقوة المتحققة عند الوضع . لا الدلالة بالفعل . و لهذا قالوا : الوضع يستلزم الدلالة .

وانما كان هذا القول مختارًا عندىواصحّ من بقية الاقوال لوجوه.

الوجه الاول : هذا القول مبني على لحاظ الاشتراط اى اشتراط الواضع ذكر المتعلق عند الوضع .

و له نظائر و امثال متعدّدة في النحو مسلّمة و النظير انما يقاس بالنظير و يسهّل تحققه .

فمنها ما قالوا : في اختصاص الاسم بالاسناد اليه . ان الفعل قد وضع لان يكون ابدًا مسندًا فقط . فلو جعل مسندًا اليه يلزم خلاف وضعه .

و منها قولهم : ان حروف الهجاء وُضِعَت لغرض التركيب لا للمعني .

و منها ما قالوا : ان كلمة " ذو " وضعت لغرض ان يوصل بها الى جعل اسماء الاجناس . كمال و ماء . صفات فيقال : هو ذومال .

قال السيوطى رحمه ا لله تعالى في شرح جمع الجوامع ج١ ص٤ : اما "فوق" و "ذو" ونحوهما وان لم تذكر الا بمتعلقهما . فليس مشروطا

في افادة معناها . و انما شرط ليتوصل بها الى الوصف باسماء الاجناس و بفوق الى علوّ خاصّ . انتهى .

و **منها** ما قالوا : ان الاسماء اللازمة الاضافة وضعت لمعانيها . و الغرض من وضعها استعمالها في مفهوماتها مضافة الى متعلقات مخصوصة.

فلما صحّ عندهم لحاظ هذه الشرائط المذكورة و اعتبر عندهم نسبتها الى الوضع و الواضع كما صرّح به الرضى و الجامى و غيرهما . فاىّ حرج و ايّة وصمة في اشتراط ذكر المتعلق في الوضع الحرفي ؟ و ما وجه انكار السيّد رحمه الله تعالى و احزابه عن هذا الاشتراط في وضع الحرف ؟

الوجه الثانى : المشهور ان الافراد و التركيب عند النحاة صفة اللفظ بالذات و صفة المعني بالتبع . صرّح به عبد الغفور و شارحو سلم العلوم . و فيه خلاف للرضى .

فينبغى ان يكون القصور والاستقلال صفة اللفظ بالذات. وصفة المعني تبعًا .

و القصور في اللفظ انما يكون باعتبار الدلالة . بان يكون اللفظ محتاجًا في الدلالة الى الغير. كما ان استقلال اللفظ بمعني دلالته على المعني من غير حاجة الى ضم ضميمة .

و فذلكة الكلام ان الكلمة باقسامها من قبيل المفرد و اللفظ يوصف بالافراد اوّلاً و معناه يوصف بالافراد تبعًا .

ثم هكذا الحكم فيما هو من قبيل المفردات . كالكلمة فيجب ان يوصف بالكلمة اللفظ اوّلاً فيصير اللفظ اولاً كلمة ثم تبعًا يوصف بها

معناه. ويدل عليه حد الكلمة . لفظ وضع الخ . حيث جعل اللفظ جنسًا لها . و معلوم ان المعني لا يوصَف بالتلفظ بالذات .

ثم هكذا شان انواع الكلمة . لان الجنس بحقيقته وجب ان يتحقق في الانواع . فيجب ان يوصف بالاسميّة و الحرفية و الفعلية اللفظ اولاً . و المعني تبعًا . فيصير اللفظ اوّلاً اسمًا او حرفًا . ثم المعني يصير موصوفًا بالاسم و الحرف و الفعل تبعًا .

ثم ان مدار الاسميّة الاستقلال و مناط الحرفية القصور . فيجب ان يوصف بالاستقلال و القصور اللفظ اوّلا . والمعني تبعًا . فيصير اللفظ اوّلاً مستقلا او قاصرًا ثم المعني تبعًا .

و استقلال اللفظ او قصوره كما ذكره الجامى و غيره منوط بدلالته على المعني .

فثبت ان القصور في الحرف باعتبار الدلالة اولاً . وباعتبار المعني تبعًا . كما ثبت ان الاستقلال في الاسم صفة اللفظ بالذات . و صفة المعني بالتبع .

الوجه الثالث : اجمعوا على ان الدلالة والمعني كليهما موصوفان بالقصور . و اختلفوا في ان ايهما بالذات .

فالقول الفيصل للنحوىّ ان يختار جانب اللفظ على جانب المعني و يرجح مقتضى اللفظ على مقتضى المعني لان جانب اللفظ قاضٍ على المعني في مضمار النحو . و املك للنحوىّ منه و امسّ بمرامه و ادخل بكلامه .

لان النحو علم يعرف به احوال اللفظ و مقتضى جانب اللفظ

انما هو القصور في الدلالة .

الوجه الرّابع : قد نقلنا من اتباع السيد السند رحمه الله تعالى قبيل هذا . انهم اعتبروا المعني المتقدم على ذكر اللفظ . فقالوا : الاحتياج ثابت في المعني . و هو متقدم على الوضع المتقدم على الدلالة .

فاقول : اعتبار المعني المتقدم و اجراء الاحكام عليه بحيث تسرى منه الى اللفظ مما لا ينظر اليه النحوى . انما هو من تدقيقات المناطقة و الفلاسفة الباحثين عن التصورات .

و النحوى انما ينظر الى المعني المتأخّر عن الوضع . و هو المدلول للفظ من حيث هو مدلول . ولهذا الوجه لم يذكر السيد رحمه الله تعالى هذا الدليل لمدعاه .

و رجعت بصرى كرّتين الى عدة كتبه . فلا ريب انه تنبّه لهذا الاشكال و سلّمه . بل زيادته كلمة " ذكر " في قوله : ان تعقل هذا لا يحتاج الى ذكر المتعلق . و تعقل ذاك يحتاج الى ذكره . للتنبيه على ان المراد تعقل المعني المدلول بذكر اللفظ .

فللّه درّه ثم لله درّه ما احذقه وما اذكاه . و العجب انه لم يتنبّه احد من العلماء لما نبّه بكلمة "ذكر" وظنّوا ان مراده مطلق المعني . فوقعوا في حيص بيص . و في مثل هذا حق ان يقال :

* حفظت شيئًا و غابت عنك اشياء *

هذا و لله الحمد و المنّة .

الوجه الخامس : لما ثبت ان المعتبر عند النحاة في اجراء الاحكام المعني المتأخر . فأقول على طراز ما قال أحزاب السيّد : ان الاحتياج

متقدم على المعني المدلول .

اذ تعقل السامع و انفهامه للمعني بعد الافهام وبعد الافادة و بعد الدلالة . و لا يخفى على ذى لبّ ان الحرف لا يدل و لا يفيد بدون ضم ضميمة . و انّ عدم الانفهام و الاستفادة بدون ضم ضميمة متفرع على عدم الافهام و الدلالة بدونه اى بدون ضم ضميمة . فثبت ان الاحتياج اولاً وبالذات صفة الدلالة .

الوجه السّادس : لا يخفى ان القصور و الاستقلال نكات بعد الوقوع استخرجت نظرًا الى الاستعمال والدلالة. فالاولى ان يجعل الدلالة اصلاً في ذلك . و ا لله اعلم .

هذا ما القى في قلبي والهمني ربّى واظنّه سرّا من الاسرار وحقيقة حقّة من الحقائق خصّني ا لله تعالى بها. و لله الحمد والمنّة . فخذ ماشئتَ. و لعلّ ما عند غيرى احسن مما عندى .

المذْهب الثالث : هذا مذهب السيّد السند رحمه ا لله تعالى كما عزاه اليه الحافظ السيوطى رحمه ا لله تعالى في الاشباه و لم نجده في مولّفات السيد رحمه ا لله تعالى . وهو انه لا معني للحرف لا في نفسه ولا في غيره لا قبل ضم ضميمة و لا بعده . كما حكى الحافظ السيوطى رحمه ا لله تعالى في الاشباه ج٣ ص٤ حيث قال : و اغرب من ذلك انى لما كنت بمكة المشرفة سنة ٨٦٩هـ ذكرت هذا البحث في حاشية المطاف بحضرة جماعة. و فيهم فاضل من العجم و هو مظفرالدين محمد بن عبدا لله الشيرازى رحمه ا لله تعالى فقال هذا الفاضل : ان السيّد الشريف ذهب الى ان الحرف لا معني له اصلا لا في نفسه و لا في غيره . وخالف النحاة

كلهم في قولهم : ان له معني في غيره . و الّف في ذلك رسالة .

المذهب الرابع : للشيخ بهاءالدين بن النحاس . وهو ان الحرف يدل على معني في نفسه .

و الفرق عنده ان الفعل والاسم يفهم منهما حال الافراد عين ما يفهم حالة التركيب . بخلاف الحرف لان المعني المفهوم منه حالة التركيب اتم من المعني المفهوم حالة الافراد . و تبعه ابوحيان في شرحه للتسهيل . صرّح به الحافظ السيوطى رحمه ا لله تعالى في كتاب الاشباه و غيره .

قال السيوطى في النكت : دعوى دلالة الحرف على معني في غيره . و ان كانت مشهورة بين النحاة الاّ ان ابن النحاس نازع فيها .

و زعم انه دالّ على معني في نفسه . لانّ المخاطب بالحرف امّا ان يفهم موضوعه لغةً ام لا . فان لم يفهمه فلا دليل في عدم فهمه على انّه لا معني له . لانّه لو خوطب بالاسم والفعل وهو لا يفهم موضوعهما لغة كان كذلك .

وان خوطب به من يفهم موضوعه لغةً فانه يفهم منه معني. كما اذا خوطب " بهل " من يعرف انها موضوعة للاستفهام و كذا باقى الحروف .

فاذا عرفت ان الحرف له معني في نفسه. فالفرق بينه وبين الاسم و الفعل ان فهم معناه في التركيب أتم من فهمه في الافراد بخلافهما .

قال المحقق ابن هشام رحمه ا لله تعالى في بعض تعاليقه على التسهيل : نحن قاطعون بأن نحو " ليت " يفهم منها معني التمني بمجرد النطق كما في المنصوص من الاسماء و الافعال .

و بأن من يفهم منها أحد معانيها لا بعينه . كما في المشترك من الاسماء و الافعال . فلا يتم كون معني الحرف في غيره .

و ايضًا يلزم عليه ان اسماء الشروط اسماء و حروف . لأن "مَن" تدل على العاقل . و على الشرط . فباعتبار الشرط حرف لدلالتها على معني في غيرها . و باعتبار العاقل اسم لدلالتها على معني في نفسها و قس الباقى .

ثم اجاب ابن هشام رحمه الله تعالى عن بحثه الاوّل . بان المراد بدلالة الحروف على معني في غيرها . دلالتها على معني باعتبار تعلّق ذلك المعني بأمر خارج عنه .

فاذا قلت : خرجت من البصرة. دلت "من" على ابتداء الخروج المتعلق بالمحل المخروج منه . و لم تدل على حقيقة الابتداء نفسه كما دل عليه الابتداء في قولك : اعجبني الابتداء .

و اجاب ابن هشام رحمه الله تعالى عن بحثه الثانى . بأن الكلام في الوضعى لا التضمني . ومعني " مَن " الوضعى هو العاقل فقط . انتهى كلام السيوطى رحمه الله تعالى ملخّصًا .

المذهب الخامس : هذا المذهب مختار الرضى . و هو ان الحرف وحده لا معني له اصلا .

فالحرف اذا افرد عن الغير بقى غير دال على معني . و اذا ركّب لم يتضمن هو معناه بل هو عندئذٍ موجد لمعناه في لفظ غيره . فذلك الغير متضمن للمعني الذى احدثه فيه الحرف مع دلالته على معناه الاصلى .

فاللاّم في " الرجل " أحدثت في " رجل " معني التعريف. فرجل

دال على معناه الاصلى . و متضمّن لمعني الحرف ايضًا و هو التعريف .

فالحرف كالعَلَم المنصوب بجنب شئ ليدلّ علىان في ذلك الشئ فائدة ما . هذا . و الله اعلم .

و قد تكلّم كثير من العلماء في مراد الرضى . و الله اعلم بحقائق الامور و بمرادات العلماء .

و يجدر بنا ان نذكر في هذا المقام عبارة الشيخ نجم الايمّة الشيخ الرضى رحمه الله تعالى . فانها مشتملة على بحث دقيق بديع وامثلة مؤيّدة لمسلكه غريبة . فاقول و بالله التوفيق :

قال الشيخ الرضى رحمه الله تعالى في شرح اوائل كتاب الكافية ج١ ص٩ :

ومعني الكلام على ما اخترنا اعني جعل " في نفسه " صفة لمعني . و الضمير . لما :

الاسم كلمة دلّت على معني ثابت في نفس تلك الكلمة .

والحرف كلمة دلت على معني ثابت في لفظ غيرها. فغير . صفة للفظ .

وقد يكون اللفظ الذى فيه معني الحرف مفردًا. كالمعرف باللام. و المنكر بتنوين التنكير .

وقد يكون جملة . كما في " هل زيد قائم " لان الاستفهام معنيً في الجملة . اذ قيام زيد مستفهم عنه .

و كذا النفى في " ما قام زيد " اذ قيام زيد منفى .

فالحرف مُوجِد لمعناه في لفظ غيره . امّا مقدم عليه . كما في نحو

"بصرى" أو مؤخّر عنه . كما في " الرجل " .

و الاكثر ان يكونِ معني الحرف مضمون ذلك اللفظ . فيكون متضمّنا للمعني الذى احدثه فيه الحرف مع دلالته على معناه الاصلى الاّ اَنّ هذا تضمُّن معني لم يدل عليه لفظ المتضمن . كما كان لفظ " البيت " متضمّنًا لمعني الجدار و دالاًّ عليه .

بل الدال على المضمون فيما نحن فيه لفظ آخر مقترن بالمتضمن. فرجل في قولك : الرجل متضمن لمعني التعريف الذى اَحدثه فيه اللام المقترن به .

و كذا " ضرب زيد " في " هل ضَرَبَ زيد " متضمن لمعني الاستفهام . اذ ضربُ زيدٍ مستفهم عنه و لابدّ في المستفهم عنه من معني الاستفهام و موجده فيه " هل " .

و قد يكون معني الحرف ما دلّ عليه غيره مطابقةً . و ذلك اذا كان ذلك الغير لازم الاضمار. كما دل همزة "أضرِب" و نون "نَضرِب" على معني الضميرين اللازم اضمارهما .

و قد يكون الحرف دالاًّ على معنيين كلّ منهما في كلمة . كحروف المضارعة الدالة على معنيً في الفعل و معنيً في الفاعل .

و الاغلب في معني الحرف ان يكون معني الاسماء الدالة على المعانى دون الاعيان .

و قد تكون دالة على العين ايضًا كالهمزة في " أضرِب " و نون " نَضرِب " و تاء " تَضرِب " في خطاب المذكر فانها تفيد معانى الفاعلين بعد الافعال .

ثم نقول : ان معني " من " الابتداء . فمعني " من " و معني لفظ " الابتداء " سواء . الاّ ان الفرق بينهما انّ لفظ " الابتداء " ليس مدلوله مضمون لفظ آخر بل مدلوله معناه الذى في نفسه مطابقة .

و معني "من" مضمون لفظ آخر ينضاف ذلك المضمون الى معني ذلك اللفظ الاصلى .

فلهذا جاز الاخبار عن لفظ " الابتداء " نحو . الابتداء خير من الانتهاء . و لم يجز الاخبار عن " من " لان الابتداء الذى هو مدلولها في لفظ آخر فكيف يخبر عن لفظ ليس معناه فيه بل في لفظ غيره .

و انما يخبر عن الشئ باعتبار المعني الذى في نفسه مطابقة .

فالحرف وحده لا معني له اصلا . اذ هو كالعلَم المنصوب بجنب شئ . ليدل على ان في ذلك الشئ فائدة ما . فاذا افرد عن ذلك الشئ بقى غير دال على معني اصلا .

فظهر بهذا ان المعني الافرادى للاسم و الفعل في انفسهما و للحرف في غيره .

و لا يصح الاعتراض عُلى حد الحرف بالصفات . و ذلك بان يقال : ان معني " طويل " مثلاً في " جاءنى رجل طويل " موجد لمعناه اى الطول في موصوفه حتي صار الموصول متضمنا له .

و ذلك ان معني طويل ذوطول فهو دال على معنيين . احدهما قائم بالآخر اذ الطول قائم بذو . فمعناه الطول وصاحبه . لا مجرد الطول الذى في رجل . و انما ذكر الموصوف قبله ليعين ذلك الصاحب الذى دلّ عليه طويل و قام به الطول لا ليقوم به الطول .

و امّا قولهم : النعت دالّ على معني في متبوعـه . فلكـون المتبوع معينا لذلك الذى قام به المعني و مخصصًا لـه و كـونـه اياه بل المـصدر في قولك " ضَرَبُ زيدٍ " مفيد لمعني في لفظ غيره . اعني ضاربية زيد .

لكنهم احـترزوا عن مثلـه بقولـهـم : دل . اى دل بالـوضـع و لم يوضع المصدر ليفيد في لفظ غيره معني اذ يصح ان يقول: الضرب شديد. و لا يذكر الضارب . و لا يخرج بذلك عن الوضع .

و يصح ان يعترض عليـه بالافعال . فان ضَرَبَ وضع ليـدل على ضاربية ما ارتفع به .

ولا ينـدفع هذا الاعتراض الاّ بما قال بعضهم : الحرف ما لا يدل الا على معني في غيره .

فان " ضَرَبَ " مفيد في نفسـه الاخبار عن وقـوع "ضربٍ" و في فاعله عن ضاربيته . بخلاف "من" فانها لا تفيد الا معني الابتداء في غيره. انتهى كلام الامام الرضى .

اعلم : ان في الكلام المذكور للرضى خدشات من وجوه متعددة.

اما اوّلاً . فنقول : ان الشـارح الرضى رحمه الله تعالى كما قال السيد السند رحمه الله تعالى في حواشى كلامـه تبع في هـذا المقام ما وقـع في عبارة المتقدمين من النحاة .

و لم يدقّق النظر فيها . ليطلع على مقاصدها بتمامها .

و اما ثانيًا . فقوله : و قد تكون دالّة على العين ايضًا . كالهمزة في " أضرب " الخ . فيه نظر .

لانه اذا كانت هـذه الحروف دالـة على معانى الضمائر . كانت

هى بالاسمية . و الاستقلال اولى من الضمائر المقدرة . و لا معني لجعل معانيها حاصلة في تلك الضمائر .

و **اما ثالثًا** . فقوله : فمعني " من " ومعني لفظ "الابتداء" سواء. هذا باطل قطعًا اذ لو كان معناهما واحدًا لصح الاخبار عن معني " من " كما صح عن معني " الابتداء " .

قال السكاكي : لو كان الابتداء والانتهاء والظرفية معانى "من" و " الى " و " في " مع ان الابتداء و الانتهاء و الظرفيّة أسماء لكانت هى ايضا اسماءً .

لان الكلمة اذا سميت اسمًا سميت لمعني الاسميّة لها .

و انما هى متعلقات معانيها . اى اذا افادت هذه الحروف معانى رجعت الى هذه بنوع استلزام .

و في ذلك اشارة الى ما حقّقناه من معانى الحروف .

و امّا ما يقال : من انّ الواضع اشترط في دلالة "من" على معناه ذكر متعلّقه . و لم يشترط ذلك في لفظ " الابتداء " فيرد عليه ان هذا الاشتراط مما لا فائدة له اصلاً .

و ايضا لم يرد نصّ بهذا الاشتراط .

بل يفهم ذلك من التزام ذكر متعلقات الحروف . وذلك مشترك بينها و بين الاسماء اللازمة الاضافة .

و **الجواب** : بان ذكر المتعلق في الحرف لتحصيل دلالته على معناه. و في الاسم اللازم الاضافة لتحصيل غايته من وضعه. تحكّم بحت.

و ايضا اذا كان معني "من" صالحًا في نفسه لان يحكم عليه وبه .

لكنّه لا ينفهم من لفظة " من " وحدها . فاذا ضم اليها ما يتمّ به دلالتها و فهم ذلك المعني صح ان يحكم عليه .

و ذلك مما لا يشتبه فساده على ذى مسكة في معرفة اللغة .

ثم اعلم : ان السعد التفتازانى رحمه الله تعالى بسط في المطول الكلام في شرح مباحث الحقيقة و المجاز و الوضع و حدودها .

ثم ذكر السعد اعتراضًا على تعريف الوضع بان تعريف الوضع غير جامع . لخروج الحرف عن كونه موضوعًا للمعني .

وخروجه عنه باطل لكون الحرف موضوعًا للمعني باجماع علماء العربيّة .

ثم اجاب السعد عن هذا الاعتراض . و تمسّك في دفعه بذكر مسلك الشيخ الرضى في الحرف .

ثم ردّ السيّد السند رحمه الله تعالى في تعليقاته على المطول ما اجاب به السّعد التفتازانى رحمه الله تعالى . و بسط الكلام في ذلك .

ثم ردّ الفاضل المحقّق عبد الحكيم اللاهورى رحمه الله تعالى في تعليقاته وحواشيه المتعلقة بكتاب المطوّل ماعترض به السيّد على السعد .

ولا يخلو ذكر هذه العبارات لهؤلاء الأعلام الكرام عن فوائد . و لذا نذكر ههنا كلام هؤلاء الاعلام .

و نضع اوّلاً كلام التفتازانى رحمه الله تعالى . فنقول :

قال السّعد رحمه الله تعالى في المطوّل ص٥٨٣ في تعريف الوضع و حدّه الذى ذكره صاحب تلخيص المفتاح :

الوضع . اى وضع اللفظ. تعيين اللفظ للدلالة على معني بنفسه.

اى ليدلّ بنفسه لا بقرينة تنضمّ اليه .

فخرج المجاز عن ان يكون موضوعًا بالنسبة الى معناه المجازى .

يعني انّ تعيين اللفظ المجازى للدلالة على المعني المجازى لايكون وضعًا لان دلالته انما تكون بقرينة .

فان قلت : فعلىهذا يخرج الحرف ايضًا عن ان يكون موضوعًا. لانّه انما يدلّ على المعني بغيره لا بنفسه .

فان معني قولهم : الحرف ما دل على معني في غيره . انه مشروط في دلالتها على معناه الافرادى ذكر متعلقها .

قلت : لا نسلم ان معني الدلالة على معني في غيره ما ذكرت .

بل ما اشار اليه بعض المحققين (اى الشيخ الرضى في شرح الكافية) من . انّ الحرف ما دلّ على معني ثابت في لفظ غيره .

فاللام في قولنا " الرجل " مثلا يدل بنفسه على التعريف الذى هو في الرجل . و " هل " في قولنا " هل قام زيد " يدل بنفسه على الاستفهام الذى هو في جملة " قام زيد " .

سلّمنا ذلك لكن معني الدلالة بنفسه ان يكون العلم بالتعيين كافيًا في الفهم . انتهى كلام التفتازانى بلفظه .

قال السيّد السند رحمه الله تعالى في تعليقاته على المطوّل ص٢٢٢ معترضًا على ما ذكر السّعد رحمه الله تعالى في المطوّل :

ذكر نجم الايمة . اى الرضى : ان معني قولهم . الحرف ما دل على معني في غيره . هو ان الحرف ما دل على معني ثابت في لفظ غيره . واطنب في تفصيل هذا المعني بالأمثلة التي من جملتها. لام التعريف. وهل.

فنقل الشارح اى التفتازانى ههنا ما ذكره الرضى و التجأ اِلَيه في دفع السَّوال على تعريف الوضع .

و فيه بحث . لانه ان اريد بثبوت معني الحرف في لفظ غيره . ان معناه مفهوم بواسطة لفظ الغير فذلك لا يجدى في دفع السوال .

بل هو بعينه ما قيل : من انّ دلالته على معناه الافرادى مشروطة بذكر متعلقه .

و ان اريد به ان معناه قائم بلفظ الغير فهو ظاهر البطلان . لانّ الاستفهام قائم بالمتكلم حقيقة . و متعلق بمعني الجملة .

و كذا ان اريد به قيامه بمعني غيره قيامًا حقيقيًّا فباطل ايضًا لما ذكرنا .

و لانه يلزم ان يكون مثل السواد و غيره من الاعراض حروفًا . لدلالتها على معانٍ قائمة بمعانى الفاظ غيرها .

و ان اريد به تعلقه بمعني الغير لزم ان يكون لفظ الاستفهام و ما يشبهه من الالفاظ الدالة على معانٍ متعلقة بمعانى غيرها حروفًا .

و كل ذلك فاسد كما ترى .

و اما تحقيق معني الحرف على وجه يضمحل به ذلك السوال فسنورد ان شاء الله تعالى في الاستعارة التبعية . انتهى كلام السيد السند بلفظه .

ثم ان المحقق الفاضل عبد الحكيم السيالكوتى رحمه الله تعالى ردّ في حواشيه على المطوّل ص٤٣٣ اشدّ الردّ على السيّد السند رحمه الله تعالى ما اعترض به السيد على التفتازانى رحمه الله تعالى .

و بسط الكلام في ذلك فكفى و شفى .

و نذكر عبارة الفاضل عبدالحكيم رحمه الله تعالى فيما يلى .

قال المحقق عبدالحكيم في حواشى المطول في ردّ اعتراض السيد :

قال السيد السند قدس سره : و فيه بحث الخ .

صرّح الشيخ الرضى بان المراد بثبوت معني الحرف في لفظ غيره كون الحرف مُوجِدًا لمعناه في لفظ غيره .

و ان يكون ذلك اللفظ متضمنا للمعني المدلول الذى احدثه فيه الحرف مع دلالته على معناه الاصلى .

فرجل متضمن لمعني التعريف الذى احدثه فيه اللام المقترنة به .

و كذا "أضَرَبَ زيد" متضمن لمعني الاستفهام لانّ "ضَرَبَ زيد" مستفهم عنه . فلا وجه للترديد الذى ذكره السيّد .

ولا شك في انه يجدى نفعا في دفع السؤال المذكور. لان الحرف دال بنفسه على المعني الذى احدثه في لفظ غيره .

و لولا مخافة الاطناب لنقلت كلام الشيخ بتمامه . والاعتراضات التي اوردها عليه السيّد السند في حواشيه على شرحه والجواب عنها بحيث ينكشف صبح الحق عن ظلم الشكوك . انتهى كلام الفاضل عبدالحكيم بلفظه .

ثم قال المحقق عبدالحكيم السيالكوتى رحمه الله تعالى في شرح كلام التفتازانى رحمه الله تعالى المذكور من قبل .

قوله . اى قول السعد رحمه الله تعالى : سلمنا ذلك الخ .

اى كون معني قولهم الحرف ما دلّ على معني في غيره انه مشروط

في دلالته على معناه ذكر متعلقه لكن لاينافي ذلك دلالته بنفسه .

لان المراد به ان يكون العلم بالتعيين كافيا في الفهم اى في فهم المعني عند اطلاق اللفظ فيكون شاملاً للحرف ايضًا .

لانا نفهم معني من معانى الحروف عند اطلاقها بعد علمنا بأوضاعها الاّ ان معانيها ليست بتامة في نفسها بل تحتاج الى الغير .

بخلاف معني الاسم و الفعل . كذا نقل عنه .

وفيه ان هذا المراد لايجامع التسليم المذكور. لأنه حينئذ لا يكون ذكر المتعلق مشروطا في الدلالة بل في المعني المدلول عليه .

و لذا قال في المختصر : ان النقض بالحرف وارد على من قال . ان المراد بقولهم الحرف الخ انه مشروط في دلالته ذكر متعلقه .

اللهم الاّ ان يقال : معني التسليم المذكورحمل قولهم: انه مشروط في دلالته ذكر متعلقه على اعم من ان يكون مشروطًا في نفس الدلالة او في المعني المدلول عليه .

وقال بعض الناظرين : معني قوله . سلمنا. اى سلمنا كون معني الحرف مشروطا بذكر متعلقه . و لا يخفى انه خروج عن السوق . انتهى كلام عبدالحكيم بلفظه .

ثم قال المحقق عبدالحكيم رحمه الله تعالى في ردّ ما اعترض به السيد السند رحمه الله تعالى على التفتازانى رحمه الله تعالى :

قال السيد قدس سرّه : هذا الكلام لا يجدى نفعا الخ .

لا يخفى ان فهم المعني من اللفظ تابع للوضع فان عين اللفظ بنفسه كان دالاً بنفسه و ان عينه بملاحظة غيره كان دالاً بواسطة غيره .

و لا شك ان الواضع لم يلاحظ المتعلق حين وضع الحرف لا بخصوصه و لا بعمومه .

بدليل انه يسبق الى الفهم عند اطلاق الحرف معناه بلا توقف لكن ذلك المعني لما كان جزئيا يحتاج الى متعلق يفيد جزئيته. فتدبّر. انتهى كلام الفاضل عبدالحكيم بلفظه .

المسألة الثالثة : اختلفوا في ان معني الحرف "كمن" مثلاً هل هو من جزئيات المعني الاسمى كالابتداء مثلاً اولا . فيه قولان للعلماء .

القول الاوّل : قال بعضهم : انه جزئى له . و يعلم هذا من كلام الجامى حيث قال : من جزئياته بالاضافة . و المراد من جزئياته حصصه .

و رده الفاضل عصمة الله رحمه الله تعالى بانه لو كان الامر كذلك لكانت كلمة " من " دالّةً على معني مستقل بالمفهوميّة بالتضمن . ضرورة تحقق الكلى في ضمن حصصه . فتدخل في حد الاسم . اذ المراد من كون المعني في نفسه اعم من ان يكون مطابقيا او تضمنيا .

و ايضًا ردّ بانه يستلزم حمل الابتداء الاسمى على الحرفي. ضرورة وجوب حمل الكلى على جزئياته .

و اجيب بانّ المراد بالجزئيات الجزئيات التي هى خصوصيات باعتبار دخول التقييد . فيكون ماهيّة الجزئيات هوالمعني الكلى مع التقييد. و ماهية المعني الاسمى هو المعني الكلى فقط . فلا يصحّ الحمل .

و ايضًا ردّ بان معني "من" يأبى عن الالتفات قصدًا. و "الابتداء" لا يأبى عنه . فلو كان معني " من " جزئيا له لما كان مخالفًا في مقتضيات

الذات . اذ مقتضى ذات الكلى محفوظ في الجزئيات حتمًا .

القول الثانى : قال السكاكى و السيّد السند رحمهما ا لله تعالى و من تبعهما . ان معني " من " ليس من جزئيات الابتداء . بل الابتداء من لوازمه . و ان معني " من " في نفسه يأبى عن الالتفات اليه قصدًا .

قال الفاضل اللاهورى رحمه ا لله تعالى : ان الحروف لما كانت روابط بين الاسماء والافعال فمعانيها تعلقات مخصوصة بين المعانى المستقلة آبية عن الالتفات اليها قصدًا .

لانّ النسب و التعلقات من حيث انها تعلقات بين الاطراف لا يمكن ملاحظتها قصدًا . و ما يعبّر عنها به من . الابتداء . و الانتهاء . و الظرفية . و التاكيد . فهى من لوازم تلك المعانى . انتهى .

و قال السيّد السند رحمه ا لله تعالى في شرح المفتاح : فاذا اريد التعبير عن تلك الابتداءات المخصوصة عبّر عنها بالابتداء المطلق الذى هو مشترك بينها ولازم لها لزوم المطلق للمقيّد تسهيلاً على المتعلمين . انتهى .

و قال الفاضل المدقق نور محمد (١) رحمه ا لله تعالى : ان كان مراده بقوله . ان معني "من" ليس من جزئيات الابتداء. ان معني "من" من حيث انه في لباس " من " ليس من جزئيات الابتداء فهو حق . لانّه لو

---

(١) **قولى نور محمد** : هو المدقق الملاّ نور محمد الكشميرى المشهور بنور بابا پتلو . قرأ في دهلى على حسام الدين محمد . و القاضى مستعد خان . و القاضى محمد مبارك صاحب الشرح الكبير لسلّم. ثم رجع الى كشمير . واشتغل بالتدريس. له حواش على المطول و الخيالى و عبدالغفور .

و كان غايةً في الذكاء و التدقيق . فائقا على الاقران . مات في الرابع من شهر ربيع الاوّل سنة ١١٩٥هـ (سنة ١٧٨١م) . ودفن في مقبرة داتا گنج بخش الواقعة في كشمير.

كان كذلك لصح حمله عليه . وهذا باطل . بل الابتداء لازمه غير محمول عليه .

و ان كان مراده ان معني "من" مطلقا ليس من جزئيات الابتداء فظاهر البطلان .

ثم ان كان مراده بقوله : ان معني " من " في نفسه يأبى عن الالتفات اليه قصدًا. ان ذات الابتداء المخصوص يأبىعن الالتفات قصدًا. فقد ظهر بطلانه بما مرّ من انّ الظاهر انها يجوز ان تلاحظ قصدًا .

و ان كان مراده ان معني "من" في نفسه من حيث انه مدلول "من" يأبى عن الالتفات قصدًا فهو ظاهر الصحة .

﴿**المتعلقة من حيث انها حالات**﴾ الحالة هى النسبة ﴿**لمتعلقاتها**﴾ اى لمتعلقات هذه الحالات .

فـــائدة

قوله : متعلَّقاتها . بفتح اللام . وان جاز كسرها. ومعني الحرف متعلِّق بكسر اللام . وان صحّ فتحها ايضًا . كذا صرّح بنظائره بعض محشى مختصر المعانى في بحث متعلقات الفعل .

وقال علامة الاقطار وفريد البلاد والاعصار الشيخ حسن العطار رحمه الله تعالى في شرحه على متن. السمرقندية في علم البيان ص٣٣ . تحت قول الماتن (والاستعارة في متعلق معني الحرف) : اضافة المتعلق لما بعده من اضافة العام للخاص . و اضافة معني للحرف . من اضافة الدال للمدلول . ومتعلق بفتح اللاّم وان كان التعلق نسبة بينهما فيصحّ الفتح و

كذا في تذكرة علماء الهند للفاضل رحمان على ص٢٤٨ .

الكسر الاّ انّ الاولى اعتبار كون الكلى اصلاً و الجزئى متعلقا به . لان التعلق يعتبر من جانب الاضعف . اذ هو الطالب للتشبث و التعلق . و الكلى اقوى فالجزئى متعلق به . انتهى بلفظه.

قلت : هكذا فافهم قولهم . ان هذا متعلق الجار و المجرور . او متعلق الظرف . فهو ايضًا بفتح اللام و الظرف مثلا متعلّق بكسرها .

فائدة جليلة

اعلم : ان متعلق الحرف متعلق معناه (بفتح اللام) يطلق على معان لاغني بطالب النحو عن معرفتها .

قال العلامة الشيخ حسن العطار رحمه الله تعالى في شرح متن "السمرقندية" ص٣٣ : اشتهر ان متعلق معني الحرف ما يذكر لبيان معني الحرف . وهو العامل والمجرور ان كان حرف جرّ . و المسند و المسند اليه غالبًا ان كان غير حرف جرّ . و ان قصره صاحب التلخيص على المجرور فان في كلامه قصورًا . انتهى .

قال العبد الضعيف الروحانى البازى عفا الله عنه : تفصيل ما يحصل من كلام الايمّة شكر الله سعيهم ان المتعلق يأتى لمعان .

منها العامل كقولك " مررت " في مررت بزيد متعلق الظرف .

و **منها** ما ألحق الحرف بآخره كياء النسبة في بصرىّ . صرّح به نجم الايمة الشيخ الرضى رحمه الله تعالى .

و **منها** المدخول كالمجرور في بزيد . و رجل في الرجل .

و **منها** مجموع المدخول و العامل . كالسير و البصرة " لمن " في قولنا : سرت من البصرة . كذا يعلم من كلام السيّد و الجامى رحمهما

الله تعالى .

و منها ما يعبّر به عن المعني الحرفى كالابتداء لمن . و الانتهاء لالى . و الظرفيّة لفى .

و في حواشى مختصر المعانى . ان هذا اصطلاح علم البيان . و الثالث اصطلاح علماء الوضع .

و المعني الخامس هوالمراد بقولهم : انّ الاستعارة تجرى في الحرف باعتبار متعلق معناه . و لايجرى في نفس معناه . و هى الاستعارة التبعيّة .

قال السكاكى : المراد بمتعلقات معانى الحروف (في باب الاستعارة التبعية) ما يعبّر به عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا : "من" معناها الابتداء و " في " معناها الظرفيّة و " كى " معناها الغرض .

فهذه ليست معانى الحروف . و الاّ لما كانت حروفًا بل اسماءً . لانّ الاسميّة و الحرفية انما هى باعتبار المعني . و انما هى متعلقات لمعانيها . اى اذا افادت هذه الحروف معانى . رجع تلك المعانى الى هذه بنوع استلزام . كذا في المطوّل .

و قال السيّد رحمه الله تعالى في شرح المفتاح : و بيان ذلك انه قد عرف ان معني لفظ " الابتداء " هو الابتداء المطلق . وانّ معني " من " الابتداءات المخصوصة المتصورة بين اشياء متعيّنة على انها آلة لملاحظتها.

فاذا اريد التعبير عن تلك الابتداءات عبّر عنها بالابتداء المطلق الذى هومشترك بينها ولازم لها لزوم المطلق للمقيّد تسهيلاً على المتعلمين . فيقال معني " من " الابتداء . و معني " الى " الانتهاء . و معني " كى " الغرضيّة. فالمراد بمتعلّقات معانى الحروف هى هذه النسب المطلقة. انتهى.

﴿ **و آلات لتعرف احوالها** ﴾ اى احوال المتعلقات . قد عرفت في بحث المحصول فائدة هذه الجملة . ومعني الآليّة . وفائدة لفظ . التعرّف و الاحوال . فارجع اليه .

﴿ **و ذلك المعني** ﴾ الاسمى ﴿ **الكلى** ﴾ قال الامام الرازى رحمه الله تعالى في تفسيره: المعني اسم للصورة الذهنية لاللموجودات الخارجيّة. لان المعني عبارة عن الشئ الذى عناه العانى و قصده القاصد . و ذاك بالذات هو الامور الذهنية . و بالعرض الاشياء الخارجيّة .

فاذا قيل : انّ القائل اراد بهذا اللفظ هذا المعني . فالمراد انه قصد بذكر ذلك اللفظ تعريف ذلك الامر المتصور . انتهى .

﴿ **يمكن** ﴾ قد عرفت فائدة الامكان في بيان الاسرار الباعثة على ذكر بحث الحاصل . فارجع اليها ﴿ **ان يتعقل قصدًا و يلاحظ في حد ذاته فيستقل بالمفهوميّة** ﴾ قد سبق البحث على هذه العبارة في بحث المحصول بقضّه و قضيضه .

﴿ **و يصلح ان يكون محكومًا عليه وبه** ﴾ ههنا مباحث متعددة نذكر منها الاهمّ فالاهمّ .

البحث الاول : قال استاذ المحققين ريحانة المتكلمين عضد الملة و الدين رحمه الله تعالى في شرح المختصر لابن الحاجب ص٩ : ثم المفردان من المقدّمة يسمّيهما المنطقيون موضوعًا و محمولاً . و المتكلمون ذاتا وصفة . والفقهاء محكومًا عليه و محكومًا به . والنحويّون مسندًا و مسندًا اليه . انتهى بلفظه .

و قال المحقق الشيخ محمد عبادة العدوى رحمه الله تعالى في شرح

شذور الذهب ج٢ ص٣ :

اعلم : ان المشهور عند النحاة التعبير بالمبتدأ و الخبر .

وسيبويه يقول : المبني والمبني عليه . والمناطقة يقولون : الموضوع و المحمول . و اهل المعانى يقولون : المسند و المسند اليه .

ثم اعلم : ان الخبر ملازم للمبتدأ . و قد يوجد مبتدأ بدون خبر نحو " أ قائم الزيدان " و نحو " أ قلّ رجل يقول ذلك " فانّ " أقلّ " مبتدأ لا خبر له . لانه بمعني . كل رجل يقول ذلك .

و يقول صفة لرجل وليس بخبر بدليل جريه على تثنيته و جمعه . نحو " أ قل رجلين يقولان ذلك " و " أ قل رجال يقولون ذلك " و قيل : ان يقول خبر . انتهى .

البحث الثانى : قالوا : من علامات الاسم الاسناد اليه . و الاسناد نوعان لفظى و معنوىّ .

فقال بعضهم : كلاهما من خواص الاسم . و قال آخرون : بل الثانى فقط من خواصه . و الى القول الثانى ذهب ابن مالك رحمه الله تعالى .

و بعضهم حصروا الاسناد والحكم في الحكم المعنوى . و انكروا الحكم و الاسناد اللفظى .

قال الشيخ يسين في شرح التصريح ج١ ص٧ : لاسبيل لانكار اللفظى في نحو زيد ثلاثة احرف . فقولهم : ضرب فعل . و من حرف جرّ. لا يرد . لانه من الاسناد اللفظى والمختصّ بالاسم الاسناد المعنوى .

و في الشاطبي ان القرافي و ابن هانئ وافقا ابن مالك في اثبات

الاسناد اللفظى . و انهم مخالفون لجميع النحاة فليس الاسناد عندهم الا المعنوى . فكل لفظ اسند اليه انما اسند لمعناه . انتهى .

وقال السيوطى رحمه الله تعالى في شرح جمع الجوامع ج١ ص٥ :

الرابع . من علامات الاسم . الاسناد اليه و سواء الاسناد اللفظى و المعنوى . كما حققه ابن هشام و غيره . و غلط فيه ابن مالك في شرح التسهيل حيث جعل الثانى صالحًا للفعل والحرف ايضًا. كقولك : ضرب فعل ماض . و من حرف جرّ .

و ردّ بانهما اسمان مجردان عن معناهما المعروف لارادة لفظهما . ولهذا يحكم على موضعهما بالرفع على الابتداء . فضرب ههنا اسم مسماه " ضرب " الدال على الحدث و الزمان .

وقد صرّح ابن مالك نفسه في الكافية باسميّة ما اخبر من لفظه حيث قال :

و ان نسبت لاداة حكمًا ... فابنِ اواعرب واجعلنها اسمًا

انتهى .

البحث الثالث : يرد على ذلك الاقوال التي وقعت الجملة الخبرية فيها محكوماً عليها .

كقولهم : تسمع بالمعيدىّ خير من ان تراه .

و قوله تعالى : سواء عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم . على قول من جعل " سواء " خبرًا مقدمًا و الفعل مبتدأً مؤخرًا .

و قوله عليه السلام : لا حول و لا قوة الا با لله كنز من كنوز الجنة .

و قولهم : زعموا مطيّة الكذب .

و قوله تعالى : و من آيته يريكم البرق .

و الجملة تغاير الاسم . فبطل ما تقدم في البحث الثانى ان من علامات الاسم المختصة بالاسم صحة وقوعه محكومًا عليه و مسندًا اليه .

و من هذا القبيل قول الشاعر :

* و حق لمثلى يا بثينة يجزع *

و الجواب ان الاسم اعم من ان يكون حقيقة او تأويلاً. والمحكوم عليه في كل واحد من هذه الاقوال المذكورة و ان كان جملة لكنّه اسم تأويلاً .

البحث الرابع : قال الامام الرازى رحمه الله تعالى في تفسيره ج١ ص١٩ : طعن قوم في قولهم . الاسم ما يصلح للاخبار عنه . بلفظة "اين" و "كيف" و "اذا" (و نحو ذلك) مما لايصلح للاخبار عنه.

الجواب الاول : ثم نقل الامام الرازى رحمه الله تعالى جواب هذا الاعتراض عن عبد القاهر . فقال : و اجاب عبد القاهر النحوى بانا اردنا الاخبار عن معنى الاسم . و الاخبار عن معنى كلمة . اذا. يصحّ . لانك اذا قلت : آتيك اذا طلعت الشمس . كان المعني آتيك وقت طلوع الشمس . و الوقت يصحّ الاخبار عنه بدليل انك تقول : طاب الوقت .

ثم ردّ الامام الرازى رحمه الله تعالى هذا الجواب و قال : و أقول . هذا العذر ضعيف . لانّ " اذا " ليس معناه الوقت فقط . بل معناه الوقت حال ما تجعله ظرفًا لشئ آخر . و الوقت حال ما جعل ظرفًا لحادث آخر فانه لا يمكن الاخبار عنه البتة .

فان قالوا : لـما كان احـد أجزاء ماهيـته اسمًا وجب كونه اسمًا .

فنقول : هذا باطل . لانـه ان كفى هـذا القـدر في كـونـه اسمـا وجب أن يكون الفعل اسمًا .

لانّ الفعل احد أجزاء ماهيته المصدر . والمصدر اسم . و لما كان هذا باطلاً . فكذا ما قالوه . انتهى ما قال الرازى .

قال احمد بن فارس استاذ صاحب بن عباد في فقه اللغة ص٤٩ : و حدثني على بن ابراهيم القطان قـال سمعت ابا الـعباس الـمبرد . يقول . حدثني ابو عثمان الـمازنى . قـال : سألت الاخفش عن كلمـة " اذا " ما الدليل على انها اسم لحين . فلم يأت بشئ .

قال : و سئل الجرمى فشغّب . وسئل الرياشى فجوّد . و قال : الدليل انها تكون ضميرًا . الا ترى انك تقول : القتال اذا يقوم زيد كما تقول : القتال يوم يقـوم زيـد . و قد اومأ في معني " اذا " الى هذا المعني . انتهى .

الجواب الثانى : اقول الجواب عن " اذا " و " كيف " ونحوهما مثل ما يجاب به عن الاسماء اللازمة الاضافة : و هذا القدر يكفى لدخول امثال " اذا " و " كيف " في حد الاسم و لكونها اسماء .

وهو انها موضوعـة للمعانى الملحوظة في ذاتهـا . الا ان الـغرض من وضعـها ان تكـون ظروفـًا لشئ آخر . و لـذا تستـلزمهـا الـظرفيـة في الاستعمال . وليس صلاحيّة الاسم للحكم عليه وبه بالفعل مناط الاسميّة.

و قول الشارح الجامى : يصلح ان يكون محكـومـًا عليـه و بـه . قضيـة مهملـة و هى في حكم الجزئيّة . فلا يرد ان بعض الاسماء لا يصلح

لهما . وكذا قوله : يصلح ان يحكم عليه وبه . كما مرّ في بحث المحصول. فلا يرد هناك اى في بحث المحصول ان الفعل لا يحكم عليه .

و وجه عدم الورود انّ صلاحيّة بعض افراد ما هو ملحوظ في ذاته للحكم عليه و به كاف لصدق هذا القول . و قد تكلّمنا على هذا القول في بحث المحصول فراجعه .

البحث الخامس : اعلم . ان المشهور انّ الجملة لابدّ لها من محكوم عليه وبه . واثبت الشارح الجامى رحمه الله تعالى ان الاسم يصلح لهما . و ان الحرف لا يصلح لهما . فقد استنتج هذا الكلام ان الجملة لا تتركب من اسم و حرف .

و فيه خلاف بعض النحاة في صورتين .

الصورة الاولى : قولك " يا زيد " فهو جملة بدون لحاظ فعل محذوف . و هو " ادعو أو انادى ". كما قال الجمهور . اذ انكر البعض ان يكون ههنا لفظ " انادى " قام مقامه كلمة " يا " لوجوه .

الوجه الاول : ان " انادى " اخبار عن النداء . و الاخبار عن الشئ مغاير للمخبر عنه فوجب تغاير " انادى زيدًا " لقولنا " يا زيد " .

الوجه الثانى : ان " انادى زيدًا " يحتمل الصدق و الكذب . بخلاف " يا زيد " .

الوجه الثالث : ان قولنا " يا زيد " ليس خطابًا الا مع المنادى . و قولنا " انادى زيدًا " غير مختص بالمنادى .

الوجه الرابع : ان قولنا " يا زيد " يدل على حصول النداء في الحال . و قولنا " انادى زيدًا " لا يدل على اختصاصه بالحال .

الوجه الخامس : انه يصحّ ان يقال "انادى زيدًا قائمًا" ولا يصحّ " يا زيد قائمًا " .

فدل هذه الوجوه الخمسة على ان " يا زيد " يفيد معني الجملة بلا لحاظ فعل هنا مقدر. فثبت تركبها من اسم وحرف . ويكون الحرف محكومًا به . هذا .

الصورة الثانية : قولنا "زيد في الدار" فزيد "مبتدأ" والخبر هو ما دلّ عليه قولنا " في " الاّ ان المفهوم من معني الظرفية قد يكون في الدار او في المسجد . فاضيفت هذه الظرفية الى " الدار " تمييزًا .

فان قالوا : الخبر محذوف وهو مستقرّ او يستقرّ فهو باطل . لان استقرّ معناه حصل في الاستقرار فكان قولنا " فيه " يفيد حصولاً آخر. و هو انه حصل فيه حصول ذلك الاستقرار . و ذلك يفضى الى التسلسل . و هو محال . فثبت ان قولنا " زيد في الدار " كلام تام بلا تقدير .

هذا حاصل كلام الامام الرازى في تفسيره ج١ ص٢٢ . و له هناك بيان آخر تركناه .

و ايضًا تكلّم عليه الامام رحمه الله تعالى في تفسيره تحت قوله تعالى : يا ايها الناس اعبدوا ربكم . الآية . ج١ ص٢١٠ . فراجعه (١) .

---

(١) حيث قال الامام رحمه الله تعالى : اعلم : ان الالفاظ في الاغلب عبارات دالة على امور هى اما الالفاظ او غيرها .

امّا الالفاظ فهى كالاسم والفعل والحرف. فان هذه الالفاظ الثلاثة يدل كل واحد منها على شئ هو في نفسه لفظ مخصوص .

و غير الالفاظ فكالحجر و السماء و الارض . و لفظ النداء لم يجعل دليلاً على شئ آخر . بل هو لفظ يجرى مجرى عمل يعمله عامل لاجل التنبيه .

نكتة لطيفة : قال الامام الرازى رحمه الله تعالى في تفسيره ج١ ص٢١١ : ثم ههنا نكتة نذكرها . و هى ان اقوى المراتب مرتبة الاسم . و اضعفها مرتبة الحرف . فظنّ قوم انه لا يأتلف الاسم بالحرف .

و كذا اعظم الموجودات هو الحق سبحانه و تعالى . و اضعفها البشر . و خلق الانسان ضعيفا . فقالت الملائكة : اى مناسبة بينهما ؟ اتجعل فيها من يفسد فيها . فقيل : قد يأتلف الاسم مع الحرف في حال النداء . فكذا البشر يصلح لخدمة الرب حال النداء والتضرع . ربنا ظلمنا انفسنا . و قال ربكم ادعونى استجب لكم . انتهى بلفظه .

﴿ **و امّا تلك الجزئيات** ﴾ التي وضعت لها كلمة " من " من الابتداءات المخصوصة ﴿ **فلا تستقل بالمفهوميّة** ﴾ .

فاما الذين فسروا قولنا " يا زيد " بأنادى زيدًا . او أخاطب زيدًا . فهو خطأ من وجوه .

احدها ان قولنا : أنادى زيدًا خبر يحتمل التصديق و التكذيب . و قولنا " يا زيد " لا يحتملهما .

و ثانيها انّ قولنا " يا زيد " يقتضى صيرورة زيد مخاطبًا بهذا الخطاب. و قولنا : أنادِى زيدًا . لا يقتضى ذلك . لانّه لا يمتنع ان يخبر انسانًا آخر بانّى انادى زيدًا .

و ثالثها ان قولنا " يازيد " يقتضى صيرورة زيد منادى في الحال . و قولنا " أنادِى زيدًا " لا يقتضى ذلك .

و رابعها انّ قولنا " أنادىزيدًا " اخبار عن النداء. والاخبار عن النداء غير النداء . و النداء هو قولنا " يا زيد " فاذن قولنا " انادى زيدًا " غير قولنا " يا زيد " .

فثبت بهذه الوجوه فساد هذا القول . اى فساد قول من فسّر قولنا يازيد " بأنادى زيدًا . او أخاطب زيدًا . انتهى كلام الامام بتغيير .

ههنا مسائل نفيسة بديعة لاترونهـا مجموعـة في غير هـذا الكتاب فهاؤم اقرؤوها .

المسألة الاولى : ان قلت : يلـزم ان يكـون شبـه مـضاف نحو " طالعًا " في " يا طالعًا جبلاً " حرفًا لكون معناه غير مستقل بالمفهومية . حيث قـال الجامى رحمه الله تعالى في حدّه في بحث المنادى : انه كل اسم لايتم معناه الا بانضمام امر آخر اليه . و اللازم باطل .

والجواب : انه فرق بين الاحتياج الى الغير لتتميم المعني . و بين الاحتياج اليه لفهم المعني . والمنظور في الحرفية هو الاحتياج بالمعني الثانى. لا بالمعني الاول . فلا يلزم شئ . اذ الموجود في شبه مضاف هو الاحتياج بالمعني الاول . اى لتتميم المعني لا لفهم اصل المعني .

المسألة الثانية : اعلم . انّ الحروف كلـهاَ و ان كانت مشـتركة في كونها غير مستقلـة بالمفهومية الاّ ان بعضها اقـوى من بعضٍ . و ارفـع درجةً . و اوفي لتأدية المعني . و اقرب من الاسم و الفعل استقلالاً .

و نظير ذلك الاسماء و الافعال . فان اسمـاء الافعال اقواهـا حيث تؤدى مؤدى الجملة .

و ان نحو الاسماء اللازمة الاضافة اضعفها .

و ان نحو كان و اخواتها من الافعال الناقصة ادنى من باقيها . و لذا تسمى ناقصة .

وبالجملة ان الحروف ليست متساوية الاقدام في عدم الاستقلال.

الا ترى الى كلمـة " بـلى " و " نـعم " حـرفي الايجـاب . كيف تضمنتا معني الجملة . و ادّتا مؤداها . كما قال الجامى رحمه الله تعـالى و

غيره : ان " نعم " في جواب " اقام زيد " بمعني قام زيد . و " بلى " في جواب إلستُ بربكم . بمعني انت ربّنا .

و لايخفى ان الباء و اللام و الكاف الجارة مثلاً لايمكن ان تؤدى معني الاسم او الفعل او الجملة . و هذا ظاهر عند كل لبيب منصف .

و الا ترى الى حذف متعلقهما . حيث يجاب " بنعم " لمن قال: " اقام زيد " مع ان كثيرًا من الحروف لاتستعمل بدون متعلق .

و الا ترى الى انهم نظروا الى قرب " بلى " و " نعم " من الفعل فاجروا عليهما بعض احكام الفعل فامالوا الف " بلى " تشبيهًا لها بالفعل. كما كسروا لذلك نون " نعم " اتباعًا لكسر العين على لغة كنانة . وبها قرأ الكسائى في القرآن .

قال ابن هشام : و قرأ بعضهم بكسر النون اتباعًا لكسر العين تنزيلاً لها منزلة الفعل في قولهم : نِعِم و شِهِد بكسرتين . كما نزلت " بلى " منزلة الفعل في الامالة . انتهى .

و لا يجوز مثل هذا التصرف في كل حرف . و ان كان مشابهًا في الصورة للفعل . فلا يسوغ ان تقول " اِنِّ " بكسرتين تشبيهًا بالامر كفِرِّ .

و الا ترى الى ما هو اعجب من ذلك و هو كلمة " لا " حيث يستعمل بدون ذكر مدخولها و متعلقها . ويتضمن مضمون جملة . فيصحّ ان يعطف عليها جملة أخرى كما في قول هو اشهر من قفانبك و هو " لا وايّدك الله " في جواب " هل جاءك زيد " مثلاً. اى لم يجئ وايدك الله .

قال التفتازانى رحمه الله تعالى في بحث الوصل من شرح التلخيص:

فاينما وقع نحو هذا الكلام فالمعطوف عليه هو مضمون قوله " لا " .

و كثير من الحروف لا ينفك عن المتعلق فضلاً عن ان تسدّ مسدّ الجملة فضلاً عن ان يعطف على مضمونها جملة .

و **الا ترى** ان بعض الحروف لهذا القرب ربّما تضحى اسماء حقيقةً فتعمل عمل الاسماء كقول القائل :

ابى جوده لا البخلِ واستعجلت به   نعم من فتي لايمنع الجود قاتله

في قول من جرّ البخل باضافة " لا " اليه .

و كقول قطرىّ الخارجى :

و لقد اراني للرماح دريّة   من عن يميني مرة و امامى

اى من ناحية يميني . فدخلت " من " على " عن " .

و مثل ذلك " على " كقولهم : نزلت من على الجبل اى . من فوقه .

و **الا ترى** الى دخول نحو " من " على كلمة " لا " بارادة معني " غير " في قولهم : غضبت من لا شئ . و خرجت بلا زاد . يريدون من غير شئ و بغير زاد . ولو لا هذه الارادة لما ساغ دخول الجارّ على كلمة " لا " .

ثم لا تظنّ ان كلمة " لا " في القول المذكور صارت اسمًا كما صارت " عن " و " على " و " لا " اسماء في الوجه السابق . لان هذا مذهب الكوفيين .

وقال ابن الشجرى في اماليه ج٢ ص٢٣٠ : ومذهب البصريين. ان العامل في المجرور من قولهم : غضبتُ من لا شئ . و نحوه هو الجار

تخطّى " لا " الى العمل فيما بعدها وانّ لفظ " لا " حرف وان ادّت معني " غير " .

قال ابوسعيد في شرح الكتاب (اى كتاب سيبويه في النحو) : دخلت " لا " مكان " غير " في قولك : غضبت من لاشئ . و " لا " حرف فلايقع عليه حرف الخفض فوقع حرف الخفض على ما بعد "لا".

و على هذا قولهم : ما كان الاّ كلاشئ . اى كغيرشئ . انتهى. كلامه و نقلناه على غرّه .

و **الا ترى** الى كلمة " الاّ " حرف الاستثناء كيف تكون بمنزلة " غير " فيوصف بها جمع منكر او شبهه . كما في قوله تعالى : لو كان فيهما آلهة الاّ ا لله لفسدتا . اى غير ا لله .

فكلمة " الاّ " ههنا حرف الاّ انها لافادتها افادة " غير " وُصِف بها كما يوصف بالاسماء .

و لا تظنّ ان كلمة "الاّ " في مثل هذه المواضع صارت اسمًا . لما في حواشى المغني ج١ ص٦٧ في بحث الاّ . انه صرّح غير واحد بحرفيّة " الا " هذه بل حكى عليه السعد التفتازاني الاجماع . انتهى . فراجعها .

و هذا كما لا تصير كلمة " غير " حرفًا اذا كانت بمعني " الا "

و قال الرضى : ان مجئ " غير " بمعني "الا" اكثر من مجئ الاّ بمعني " غير " لان الاسم احمل للتصرف من غيره . انتهى .

و **الا ترى** الى قولهم : في " يا زيد " و " يا عبد ا لله " ان حرف النداء سدّ مسدّ الفعل و يفيد فائدته ولذا يجب حذف الفعل لدلالة حرف النداء عليه .

و الا ترى الى ما اجترأ الامام ابن جني رحمه الله تعالى في قولهم : يا لزيد . ان اللام تتعلق . بيا . و هى العاملة فيها مثل عمل الفعل في الظرف . صرّح به ابن هشام في شرح قطر الندى و بل الصدى ص ٨١ .

و الا ترى الى كلمات عديدة اختلف في حرفيّتها واسميّتها او في حرفيتها و فعليتها .

فهذا شاهد عدل على ان معانى بعض الحروف ربما تؤدى مؤدى المعانى المستقلّة . فتقرب من معني الاسم او الفعل و تقارنه مقارنةً قريبة بحيث تكاد عقول الائمة فضلاً عن عقول العلماء تصبح تحتها مقهورة فيشتبه عليها الامتياز بينهما فمثلهما كمثل البحرين يلتقيان بينهما برزخ لا يبغيان هذا ملح اجاج و هذا عذب فرات .

فممّا اختلفوا فيه قولهم " يا زيد " فقيل : انه بتقدير " أدعو " و قيل : بل هذا كلام مفيد تامّ مؤلف من حرف و اسم . كما نقلنا قبيل هذا عن الامام الرازى .

و منه قولهم " زيد في الدار " فقيل : جملة بتقدير استقرّ. وقيل : هو مركّب من اسم و حرف مثل " يا زيد " كما سبق .

و منه قولهم " يا عبد الله " فقيل : المنادى منصوب بفعل محذوف وجوبًا .

و قال المبرّد : منصوب بحرف النداء لسدّه مسدّ الفعل .

و قال الامام ابوعلى الفارسى : ان حروف النداء تنصب لكونها اسماء افعال عنده . صرّح به الرضى و الجامى رحمهما الله تعالى .

و منه كلمة " ليس " فانها فعل عند الجمهور و حرف عند

ابن السراج و ابىعلى الفارسى و ابن شقير و جماعة . كذا في المغني .

فعلى تقدير حرفيّة "ليس" انظر الى تصرفها و الحاق الضمائر بها التي هى من خواصّ الفعل . تقول : ليس . ليسا . ليسوا . لستَ . لستما . لستنّ الخ . فهل تجد حرفًا آخر يحتمل ذلك .

ثم اعلم : انه يعلم من هذا البيان ان الفعل ايضًا ذو درجات متفاوتة .

فثبت من هذه الشواهد الصادقة انّ الحروف ذات مراتب بعضها اقوى و اعلى من بعض .

ثم ان نظير الحرف في الموجودات العرض. فان العرض محتاج في الوجود الخارجى الى الغير اى الى المحلّ الموضوع كما ان الحرف محتاج في الافادة و الدلالة الى الغير .

و العرض ايضًا ذومراتب فان كل عرض له وجود سوى وجود المحل بخلاف الوجود فانه عرض و ليس له وجود و الاّ تسلسلت الوجودات .

قال المحقق حمد الله رحمه الله تعالى في شرح سلم العلوم: وجود الاعراض في انفسها هو وجودها لمحالّها سوى العرض الذى هو الوجود . انتهى .

هذا ما قضى به نظرى القاصر . و القى في روعى الفاتر . و لم أر أحدًا تكلم فيه . فان علق بفؤادك . ايها الناظر ! و استحسنته فادع لى . و الاّ فاهجره لمن يكون عنده احسن من الدنيا المقبلة .

المسألة الثالثة : قد سنح لك مما فصلناه آنفًا في المسألة الثانية ان

الحروف قد تصير اسماء حقيقة . كما في قولهم " من عن يميني " .

و اما الاسماء فلا تصير في وقت من الاوقات حرفًا . و هذا دليل على قوة الاسماء و علوّها . و لذا سمّيت اسماء من السمو بمعني العلو . هذا و لن تجد هذا الوجه وجه تسمية الاسم اسمًاعند غيرنا .

ان قلت : صيرورة بعض الحروف اسماء تدل على صيرورة بعض الاسماء حروفًا اذا عكست النظر .

قلتُ : المنفى صيرورة الاسم حرفا بعد ما كان في عامة احواله اسمًا . و بعد ما كانت اسميته ظاهرة .

و لايخفى ان الظاهر في كلمة " عن " مثلا الحرفية . فيقال : هى حرف قد يكون اسمًا . و لا يصحّ ان يعكس . هذا .

المسألة الرابعة : اعلم : ان ههنا تحقيقًا انيقًا وبالقبول حقيقًا . و هو ان الحروف و المعانى الحرفية تتعلق بها علوم اربعة .

و العلوم الاربعة المشهورة في علم المنطق هى العلم بالكنه . العلم بكنهه . العلم بوجهه . العلم بالوجه .

ففى العلم بالكنه وبالوجه لا تكون المعانى الحرفية غير مستقلة و لا آلةً للغير . لتحقق الالتفات اليها بالذات. وحينئذٍ تصلح المعانى الحرفية لان يحكم عليها و بها .

و في العلم بوجهه لايمكن ان يكون الوجه مرآة وآلة لذىالوجه. و الاّ كان علمًا بالوجه لا بوجهه .

فان كان الوجه مرآة لشئ آخر . و غير مستقل كانت المعانى الحرفية غير مستقلّة لا تصلح لان يحكم عليها و بها . و ان لم يكن مرآة

لشئ آخر كان مستقلا . و كانت المعانى الحرفية ايضًا كذلك فتصلح المعانى الحرفية لان يحكم عليها و بها .

بقى العلم الرابع . و هو العلم بالوجه . و هو مناط كون المعانى الحرفية آلة و غير مستقلة . هذا محصول ما قاله المحقق الملاحسن رحمه الله تعالى في شرح سلّم العلوم .

ثم لما كان يفهم من ظاهر كلام السيّدالسند رحمه الله تعالى الذى ذكره الجامى رحمه الله تعالى ان للعنوان دخلاً في استقلال المعني وعدمه . حيث قال : يعبّر عن المعني الحرفي " بمن " و عن الاسمى " بالابتداء " ردّه الملاّ حسن بما حاصله انه لا مدخل في ذلك للعنوانات التعبيريّة . هذا .

تنبيه : بناءً على هذا التحقيق المذكور للشيخ الملاحسن رحمه الله تعالى يكون الفرق بين المعني الاسمى و الحرفي بالاعتبار .

حيث صار المعني الواحد في العلمين الاولين اسميًّا و في العلم الرابع حرفيًّا و في الثالث محتملاً للحرفية و الاسميّة .

و ردّ عليه العلامة محقق الهند المولوى محمد حسن السنبلى رحمه الله تعالى في رسالته سوانح الزمن في الردّ على الملاحسن التي جمع فيها مؤاخذات على شرح الملاحسن السهالوى للسلّم .

حيث قال المحقق محمد حسن السنبلى رحمه الله تعالى : فيه نظر.

امّا اوّلا فلان مرآتية الوجه وعدمها لاتؤثر الاّ في استقلال الوجه وعدمه لا في المعانى ذوات الوجه. وكلامنا في ذوات الوجه لا في الوجه.

و **امّا ثانيًا** فلانّ الوجه اذاكان مرآة لغيره لايلزم ان يكون الوجه غير مستقل . لان الوصف العنوانى يجعل مرآة للافراد في القضيّة . و

الوجوه العرضيّة و الذاتيّة مرايا للذوات في التصورات و لا تكون غير مستقلة غير صالحة لطرفيّة الحكم .

و **امّا ثالثًا** فلان عدم الاستقلال اما ان يكون لازم الماهيّة غير منفك عن نفس طبائع المعانى الحرفية او لا .

على الاول يلزم ان تكون غير مستقلة في العلم بالكنه وبالوجه .

و على الثانى يجوز ان ينفك عنها في العلم بكنهها ايضًا . لجواز ان يتعلق بها الالتفات بالذات كما في العلم بكنه الانسان اجمالاً .

و **امّا رابعًا** فلان الوجه في العلم بالوجه له اعتباران . الوجه من حيث هو . و الوجه من حيث الانطباق على ذى الوجه و الاتحاد معه .

و الملتفت اليه بالذات و المرئى حقيقة هو الوجه بالاعتبار الثانى لا ذوالوجه . و المرآة اعتباره الاول . و على هذا لا يكون المعني الحرفي مرئيًّا و ملتفتا اليه بالذات او بالعرض في العلم بالكنه و بالوجه . بل هما الوجه و الكنه بالاعتبارين . انتهى كلامه بتغيير .

و **في حواشي** كنديا على حواشى عبدالغفور ص٥٤ . ما محصوله ان القسمين من العلم اعني العلم بالكنه و بالوجه ممتنعان في المعني الحرفي .

لاقتضائهما مقصوديّة ذى الوجه و ذىالكنه . والحرف برئ من المقصودية . لكونه آلة و غير مستقل .

و العلمان اعني بكنهه و بوجهه ممكنان في الحرف . لعدم اقتضائهما المقصودية .

ثم كما ان الاحتياج وعدمه في التحقق الخارجىمن لوازم الذات.

كذلك الاحتياج و عدمه في التحقق الذهني من لوازمها .

و من المحقق ان الذات في ایّ لحاظ كان لا تنفك عن لوازمها .

فعلم ان المعني الحرفي الغير المستقل لا يكون مستقلاًّ دائما .

فاذا كان معلوما بكنهه لا يحكم عليه و لا به . لعدم استقلاله لا بعنوانه و لا بالمعنون الذى هو عينه في هذا التصور .

و اذا كان معلومًا بوجهه . و كان الوجه مستقلا فيحكم عليه و به لاستقلاله باعتبار عنوانه . و ان لم يكن مستقلا باعتبار المعنون .

اذ مدار الحكم على استقلال العنوان . و اما المعنون فلا يجب تصوره فضلاً عن استقلاله .

و الدليل على هذا صحة الحكم في قولنا : كلما هو محسوس مشاهد مذكر يوضع له لفظ " هذا " . لحصول العنوان في الذهن . مع ان المعنون لكونه غير متناه ليس بحاصل في الذهن .

ففى كل موضع يكون الحرف محكومًا عليه و به يكون معلومًا بوجهه .

و اذا عرفت ما ذكرنا علمت بالمباينة الذاتية بين المعني الاسمى و الحرفي فكن بالتحقيق . انتهى .

اقول : هذا الكلام يخالف كلام الملا حسن رحمه الله تعالى بوجوه متعددة نذكر منها ههنا ثلاثة .

الوجه الاوّل : الملا حسن رحمه الله تعالى سوّغ تعلق العلم بانواعه الاربعة بالمعني الحرفي . و في كلام صاحب كنديا هذا تصريح بامتناع تعلق النوعين منه به .

و **الوجه الثانى** : فيه اعتبار العنوان للحكم . و الملا حسن رحمه الله تعالى ينكره .

و **الوجه الثالث** : فيه تصريح بالمباينة الذاتيـة بين المعني الاسمى و الحرفي . و يعلم من كلام الملاحسن المباينة الاعتباريّة . هذا .

﴿ **و لا تصلح ان تكون محكومًا عليها وبها** ﴾ اى مسندًا اليها و مسندةً : فيه ابحاث .

البحث الاوّل : ههنا شك مشهور للامام الرازى رحمه الله تعالى ذكره في مقدمة تفسيره الكبير .

و بيـانه حسب المقام انّ قولكم : الحرف يمتنع الحكم عليه وبه . وقولكم : الحرف لا يحكم عليه وبه . باطل لاستلزامه اجتماع النقيضين.

اذ المخبر عنه بالامتناع في القول المـذكور ان كان اسمًا فهو باطل. لان كل اسم يخبر عنه .

و ان كان حرفًا فقـد صار الحرف محكومًا عليه في هـذا القول . فلزم بطلان قولكم بقولكم .

قال العبد الضعيف البازى : يسمّى هذا الشك المشهور بدعوى تضمّنت ابطال نفسها . و له نظائر في فنون شتيّ .

فمنها قولهم في المنطق : المجهول المطلق يمتنع عليه الحكم . والمحال يمتنـع ان يحكم عليـه و نحو ذلك . و الجواب عن هـذا جواب عن ذاك و بالعكس .

و اجيب عن هذا الشك الغريب المشهور باجوبة متعددة .

الجواب الاوّل : ان الحكم و الامـتناع بالاعتبارين فلا اشكال .

و توضيحه ان طبيعة الحرف الموضوع في هـذه القضيـّة بمفهومها و عنوانها اسميـّة . و هى المحكوم عليها بامتناع الحكم على الحرف و به .

و المثبت لـه الامتناع انمـا هو مـصداق ذلك . اى ما صدق عليه الحرف .

فالحكم على العنوان الاسمى . و سلب الحكم وامتناعه بالنظر الى ما صدق عليه فاندفع الاشكال .

و ان شئت فقل : هـذا العنـوان الاسمى عرضى لما صدق عليه . فاتجه الحكم على هـذا العنوان بالنظر الى ذاته الاسميـّة الحاصلة في الذهن . و سلب الحكم باعتبار اتحاده العرضى مع المعنون .

قلتُ : مبني هـذا الجواب مـا اختاره المحققون المتقدمون من اهل المنطق ان الحكم في الـقضيـّة المحصورة على الطبيـعة الحاصلـة في الـذهن بالذات . لا على الافراد الحاصلة في الذهن بالعرض .

و مال اليه الدوانى و ميرزا جان الباغنوى الشـيرازى و باقرداماد و ميرزاهد الهروى رحمهم الله تعالى. وفيه كلام مبسوط في كتب المنطق.

قال الرضى : و مثله اذا قلت : مدلول الفعل لا يخبر عنه . فانك اخبرت عن مدلوله بقولك : لا يخبر عنه .

لان المراد مدلول الفعل اذا كان تحت لفظ الفعل لا يخبر عنه .

و كذا قولهم : المجهول مطلقا يمتنع عليه الحكم . اى الشئ الذى لا شعور به اصلا لا يحكم عليه . و لفظ المجهول مشعور بـه و بمعناه . اذ هو ما لا نعرفه .

ففى جميع ذلك مبتدءآن . احـدهما محكـوم عليـه بشئ . و هو

المذكور في لفظك . و الآخر محكوم عليه بشئ بنقيض ذلك . وهو المكني بلفظك. فلا يلزم التناقض. لان التناقض لايكون الا مع اتحاد الموضوعين. انتهى .

الجواب الثانى : ان المحكوم عليه في هذه القضيّة حقيقة هو الحكم . والمحكوم به الامتناع ونحوه فينعقد منه قضيّة هكذا . الحكم على الحرف و به ممتنع . و هذا مما لا اشكال في صدقه .

و فيه نظر. لانه لما صدق ذلك القول صدق قولنا : الحرف يمتنع عليه الحكم . فيعود الاشكال .

و اجيب بان الحكم قد تعيّن للموضوعيّة سواء كان مقدّمًا او مؤخّرًا كقولك " ابن زيد كاتب " و " زيد ابنه كاتب " . فانّ الموضوع في كليهما حقيقة هو ابن زيد .

و مبناه على ما افاده المحقق الدوانى في حواشى شرح الرسالة الشمسيّة . ان الحكم في القضيّة الحمليّة الموجبة انما هو باتحاد الموضوع و المحمول .

و هذا و ان كان مستلزمًا لاتحاد المحمول بالموضوع . لكنه مغاير له بحسب المفهوم . فالموضوع هو ما حكم عليه باتحاده مع امر آخر هو المحمول . سواء قدّم او اخّر " فزيد " هوالموضوع في قولنا " زيد قائم " و " القائم زيد " .

فالفرق بين الموضوع و المحمول ليس بمجرد التقدّم و التأخّر في الملاحظة . بل بانه وضع لان يحكم بشئ عليه او يحمل على آخر .

قلتُ : هذا الجواب و ان صحّ في مضمار المنطق نظرًا الى اصول

المنطق . الاّ انه لا يصحّ فيما نحن فيه . و هو ميدان النحو . فان النحاة لا يسلّمون ذلك .

و قد صرّح الدوانى نفسه بعد ذلك حيث قال : نعم النحاة يعتبرون هذا الفرق البتة . فيجعلون ما تقدّم مبتدأ و ما تأخّر خبرًا عند وجود الشرائط. فالمبتدأ عندهم في "زيد قائم" "زيد" و في "القائم زيد" " القائم " .

و اما اهل الصناعة فانما يعتبرون معانى . فما وضع عندهم لان يحمل عليه شئ موضوع عندهم و ان تأخّر . و ما حمل على شئ محمول عندهم و ان تقدم . فهما عندهم متعينان بالطبع .

قلت : ويخالفه ما ذكره الشيخ الصدر الشيرازى المعاصر للمحقق الدوانى رحمهما الله تعالى في حواشى شرح الرسالة الشمسيّة ايضًا من انّ القضيّة التي تدل على اتحاد الامرين . (و هى الحمليّة) وان هذا ذاك . لم يتميّز احد جزأيها عن الآخر بحسب الطبع .

لان اتحاد امر مع آخر مستلزم لاتحاده معه. فايّهما قدّم في التصور حال الحكم كان هو الموضوع عند المنطقيين .

كما ان اجزاء المنفصلة لـمّا لم تتميّز بحسب الطبع كان المقدم هو المتقدم . انتهى مرامه .

الجواب الثالث : لابدّ اوّلاً من ذكر تمهيد . وهو لا يخفى انه لا وجود للحرف في الاستعمال و المحاورات بدون وجود المتعلق لا ذهنا و لا خارجًا . كما سبق .

و بعد هذا التمهيد . اقول : قيل : انّ هذه القضيّة و امثالها مما لا

وجود لمعنونات موضوعاتها. فكلها شرطيّات في صورة الحمليّات . فليس الحكم فيها بشئ تنجيزيًّا بل تعليقيًّا . ومعناها لو ْوجد معني الحرف بدون متعلق لامتنع عليه الحكم .

لا يقال : عند وجود معني الحرف عليحدة يـصحّ عليـه الحكم . فكيف يحكم عليـه بامتـنـاع الحكم عليـه . لان تحقق المعني الحرفي عليحدة محال . و المحال جاز ان يستلزم محالاً .

الجواب الرابع : ان الحكم علىالافراد الفرضيّة المقدرة الوجود. و القضيـّة حقيقيّة . فيكون كل ما يتصور بعنوان الحرف و يفرض صدقه عليه يمتنع عليه الحكم في نفس الامر . و مثل هذا الحكم لا يستلزم وجود الموضوع محققا بل فرضًا و تقديرًا .

فباعتبار ان المعني المحكوم عليه ههنا اسميّ بسبب الوصفالعنوانى. و هو وصف الحرفية اتجه الحكم عليه .

و باعتبار انـه حرفي بالـفرض اتجـه سلب الحكم عنـه . فلا يلـزم اجتماع النقيضين .

الجواب الخامس : هذا الجواب ذكره شارح المطالع . و حاصله ان الحرف شئ موصوف بالحرفية . و الحرفية امر معلوم .

فللحرف اعتباران . احدهما ما صدق عليه من هذه الحيثـية . و ثانيهما ما صدق عليه لا من هذه الحيثية .

و الحكم بامتـنـاع الحكم مشتـمل على اعتـبارين ايضًا . احدهما الحكم . و ثانيهما امتناعه .

فالمحكوم عليه للامتناع في القضيـّة المذكـورة هو مـا صدق عليـه

الحرف بالاعتبار الاول. وامتناع الحكم عليه بالاعتبار الثانى. فلا تناقض.

الجواب السّادس : انّ صحة الحكم على الحرف باعتبار العلم بالكنه او بالوجه كما سبق . و سلبه باعتبار العلم بكنهه . فاختلف جهتا الحكم فلا تناقض .

البحث الثانى : ان قلت : لو لم يصح الحكم على الحرف و به ولا على الفعل . كيف يبحث عنهما في النحو . اذ البحث عنهما يستلزم وقوعهما محكومًا عليهما .

قلتُ : هما يقعان محكومًا عليهما عند البحث عنهما . و يعبّر عندئذٍ عن الحرف بطريقٍ مخصوص. وهذا الطريق المخصوص فصّله علماء النحو و بحثوا عليه بحثًا شافيًا .

قال ابن‌هشام في المغني ج٢ ص١٨٤ : اعلم. انّ اللفظ المعبّر عنه ان كان حرفًا واحدًا عبّر عنه باسمه الخاصّ به او المشترك .

فيقال في المتصل بالفعل من نحو ضَربتَ : التاء فاعل . او الضمير فاعل . ولا يقال " ت " فاعل كما بلغني عن بعض المعلّمين . اذ لا يكون اسم ظاهر هكذا .

و لذلك اذا سُمّى بحرف متحرّك و لم يكن بعض كلمة كمل بتضعيف مجانس حركته فتقول في التسمية بتاء المخاطب " توّ " .

و في التسمية بتاء المتكلم المذكر " تاء " بالف ممدودة بناء على قلب الالف الثانية همزة . كما في " حمراء " .

و في التسمية بتاء المخاطبة " تى " .

قال الشيخ الدماميني رحمه الله تعالى : والظاهر اجراء ذلك بحيث

كأنه اريد منه لفظه . فانه علم لنفسه حتي يمنع من الصَّرف لعلة اخرى .

فامّا الكاف الاسمية فانها ملازمة للاضافة فاعتمدت على المضاف اليه . و لهذا اذا تكلمت على اعرابها جئتَ باسمها . فقلت في قوله :

* و ما هداك الى ارض كعالمها *

" الكاف " فاعل ولاتقول " ك " فاعل . لزوال ما تعتمد عليه .

و يجوز في نحو "ق نفسك" و " ش الثوب " و " لِ هذا الامر " ان تنطق بلفظها . فتقول : " ق " فعل امر . لان الحذف فيهن عارض فاعتبر فيهنّ الاصل . و تقول : " الباء " حرف جرّ . و " الواو " حرف عطف . و لا تنطق بلفظهما .

و ان كان اللفظ على حرفين نطق به . فقيل : " قد " حرف تحقيق . و " هل " حرف استفهام . و " نا " فاعلٌ او مفعول .

و الاحسن ان تعبّر عنه بقولك " الضمير " لئلاّ تنطق بالمتصل مستقلاًّ . و لا يجوز ان تنطق باسم شئ من ذلك . كراهية الاطالة . و على هذا فقولهم : " ال " اقيس من قولهم : " الالف و اللام " و قد استعمل التعبير بهما الخليل و سيبويه رحمهما الله تعالى .

و ان كان اكثر من ذلك نطق به ايضًا . فقيل : "سوف" حرف استقبال . و " ضرب " فعل ماضٍ انتهى بتصرف .

قال ابن الشجرى في أماليه ج٢ ص٢٢٨ . عند البحث على معانى كلمة " لا " : و التاسع استعمالهم " لا " اسمًا في قول القائل :

ابى جوده لاالبخل واستعجلت به نعم من فتي لا يمنع الجود قاتله

في قول من جرّ البَخل باضافة " لا " اليه . لان " لا " قد تكون

للبخل و لضده . و سأبيّن هذا فيما بعد .

و قد استعملت العرب بعض الحروف أسماء . و ذلك على ضروب .

فمنها . ما حكته فأقرّته على لفظه كاقرار " لا " و " نعم " في هذا البيت على لفظهما .

و منها . ماحكته وغيرت معناه " كعن " في قول قطرى بن الفجاءة :

و لقد أرانى للرماح دريئةً　　من عن يميني مرّةً و أمامى

أراد من ناحية يميني . ومثل ذلك "على" في قولهم : نزلت من على الجبل . يريدون . من فوق الجبل . كما قال :

غدت من عليه تنفض الطلّ بعدما　　رأت حاجب الشمس استوى فترفعا

و مما استعملوه اسمًا بمعناه حرفًا كاف التشبيه في نحو قول امرئ القيس يصف فرسًا :

فرحنا بكابن الماء يجنب وسطنا　　تصوّب فيه العين طورًا وترتقى

و جعله الاعشى اسمًا باسناد الفعل اليه في قوله :

أتنتهون و لن ينهى ذوى شطط　　كالطعن يهلك فيه الزيت والفتل

و استعمال الحرف اسمًا بلفظه اقيس . لأنك تنزّله منزلة الاسم المبنيء كقولك : "هل" حرف استفهام . و " من " حرف تبعيض . و "لم" حرف نفى .

فان قلت : "هل" حرف استفهام و " لم " حرف نفى . فنزلته منزلة دم و غد فجيّد .

وقد استعملوا حروفاً اسماء على ضربين. ضرب اعربوه و نونوه.
و ضرب اعربوه و نونوه و شدّوا آخره . كما قال :

* ان ليتا و ان لوًّا عناء *

وضرب جمعوا فيه الالف واللام والتشديد . فمن ذلك ما حكاه الخليل قال : قلت لابى الدقيش . هل لك في زبد و تمر . فقال : اشدّ الهل واوحاه . و جاء في شعر ابى نواس :

* هل لك و الهل خير *

و من المعرب المنون قول المتنبي :

من اقتضى بسوى الهندى حاجته   اجاب كلَّ سؤال عن هلٍ بلَمِ

يقول : من اقتضى بسوى السيف حاجتَه ، اجاب كل سؤال يقال فيه . هل قضيت حاجتك . بقوله : لم تقض . و اراد بالحاجة ههنا ما عظم من المطالب التي لا يكاد مثلها يدركه طالبه الا بالسيف .

و ذهب بعض الكوفيّين في قولهم : غضبت من لا شئ . و خرجت بلا زاد . يريدون من غير شئ . و بغير زاد . الى ان " لا " في هذا النحو اسم لدخول الخافض عليها و قيامها مقام " غير " .

قال : و كذلك اذا استعملت في وصف النكرة . كما جاء في التنزيل : انها بقرة لا فارض و لا بكر . و كما جاء : و ظل من يحموم لا بارد و لا كريم . و مثله : و فاكهة كثيرة لا مقطوعة و لا ممنوعة . و انشد للاسود بن يعفر :

تحية من لاقاطعٍ حبل واصل   و لا صارمٍ قبل الفراق قرينا

بخفض قاطع وصارم . قال : اراد تحية انسان غير قاطع حبل من

يصله .

قال : ويقال . مررت برجل لا كريم ولاشجاع . بالخفض على ما تقدم . و لا كريم و لا شجاع . بالرفع على اضمار " هو " قال : و قبيح ان تقول لا كريمٍ او لا كريم و تسكت . و ربما جاء في الشعر بغير تكرير . و انشد :

و انت امرؤ منا خلقت لغيرنا   حياتك لا نفع و موتك فاجع

و مذهب البصريين ان العامل في المجرور من قولهم : غضبت من لا شئ . و نحوه هو الجار تخطّى " لا " الى العمل فيما بعدها . و ان "لا" حرف و ان ادت معني " غير " .

قال ابوسعيد في شرح الكتاب : دخلت " لا " مكان " غير " في قولك : غضبت من لا شئ. و "لا" حرف . فلا يقع عليه حرف الخفض فوقع حرف الخفض على ما بعد " لا " .

و على هذا . ما كان الاّ كلاشئ . اى كغيرشئ . وقال سيبويه في قول جرير :

مابال جهلك بعد الحلم والدين   وقد علاك مشيب حين لاحين

انما هو حين حين و " لا " بمنزلة " ما " اذا ألغيت .

و في الحديث رواه مسلم و ابن ماجه . اياك واللوّ فانّ اللوّ تفتح عمل الشيطان . هذا لفظ ابن ماجه . و قال الشاعر :

أُلامُ علىلَوّ ولوكنت عالمًا   باذناب لوّ لم تفتني اوائله

و قال الشيخ ابن الحاجب رحمه الله تعالى في الكافية : " ليت " و " لعلّ " مانعان بالاتفاق . انتهى .

قال في اعرابه الشيخ زيني زاده رحمه الله تعالى : ان " ليت " مرفوع تقديرًا . ويجوز كونه مرفوعًا لفظًا بالتنوين ان اوّلته باللفظ فيكون منصرفًا . او بغير التنوين ان اوّلته باللفظة او الكلمة فيكون غير منصرف. كما في الرضى .

قلت : الاول هو المشهور فيما بين الطلبة . و الاخيران كانا كالشريعة المنسوخة حتي قل من تنبّه عليهما من المعلمين و المتعلمين لعدم اطلاعهم على كلام الفضلاء الكاملين . انتهى بتصرفٍ .

فثبت من هذا البيان المطنب ان الحروف يحكم عليها و بها و يضاف اليها و تقع فاعلا و مفعولاً في الابحاث بعنوانات مخصوصة .

البحث الثالث : **ان قلت** : فعلى هذا اى نظرًا الى التفصيل المذكور في البحث الثانى الدالّ على ان الحرف يصحّ ان يحكم عليه و به بطل قولهم . ان الحروف لا تصلح لهما .

قلت : فاه بهذا الكلام و السوال الغريب المشهور بين العلماء و الطلبة الامام الرازى رحمه الله تعالى في تفسيره وغيره من العلماء الاقدمين كثيرًا .

و تشبّث به الامام في اثبات صحة كون الحروف محكومًا عليها و بها . كما هو مذهبه . فقال : قولهم " مِن " حرف جرّ . و " ضَرَبَ " فعل ماض . يبطل ما ادّعوا في عدم صلاحيتهما لهما .

و حلّ هذا السوال العجيب المشهور الثابت في ضمن هذا التركيب و الحمل و جوابه من وجوه متعددة .

الجواب الاوّل : " مِن " و " ضَرَبَ " في هذا التركيب و الحمل

معرفتان . اى علمان للفظ " مِن " و " ضَرَبَ " المستعملان في معانيهما.
فهما اسمان حكم عليهما لا انهما حرف و فعل حتي يرد ما ورد .

واعترض عليه المحقق محبّ الله صاحب السلّم رحمه الله تعالى في منهيات سلّمه . حيث قال : وما قيل . ان " مِن " هذه علم لما هو حرف حقيقةً . و ليس هذه بحرف . و كذلك " ضَرَبَ " فليس بشئ . فانه لم يقل به احد من علماء اللغة . و كيف يلتزم ذلك في المهملات نحو جسق مهمل . انتهى .

و الجواب عن اعتراض محب الله ان عدم الوجدان لا يدل على عدم الوجود . فالقائل بانها علم لعله يكون من اهل اللغة او راويًا منهم .

و ايضًا اختار بعض النحاة ان اللفظ اذا اريد به اللفظ صار علمًا وان كان مهملاً نحو " جسق مهمل " لانه كلام . وهو لا يتركب الاّ من كلمتين و " جسق " لا يكون كلمة الاّ اذا صار علمًا للجسق . كذا في غاية التحقيق . و حواشى شروح السلم .

قلتُ : قد صرّح كثير من الايمة باسميّة " من " و " ضرب " في نحو التركيب المذكور .

فلايبعد انيقال : المراد من الاسم العلم. واختصوا الاسم بالذكر تعيينًا لاحد الاقسام الثلاثة للعلَم من . الاسم. والكنية . واللقب. وسيأتى ذكره في الجواب السادس .

و يدلّ على العلميّة ما سبق ان بعض الحروف بعد صيرورته اسمًا يعرب اعراب غير المنصرف بالعلميّة و التانيث .

بل صرّح كثير من الايمة النحاة بعلميّته .

قال السيوطى رحمه الله تعالى في شرح جمع الجوامع ج١ ص٥ :

ان " لو " في قوله : "ألام على لوٍ" الخ . اسم علَم للفظة " لو " . انتهى .

فلعلّ مراد محب الله رحمه الله تعالى بقوله : فانه لم يقل به احد من علماء اللغة . من يبحثون عن معانى المفردات فقط. وهم غير النحاة.

الجواب الثانى : قال المحقق محب الله رحمه الله تعالى في كتابه سلّم العلوم : ان الحكم ههنا أى في قولنا : من حرف جرّ . وضرب فعل ماضٍ . انّما هو على نفس الصوت و اللفظ لا على معناهما .

ان قلت : فكيف يصحّ الحكم على محض الصّوت انه حرف او فعل . لان الحرفيّة و الفعليّة بالنظر الى المعانى .

اجيب المراد ان الحكم ههنا على نفس اللفظ حقيقة و بالذات . و المعني تابع له في ذلك . و في قولنا : " زيد قائم " بالعكس .

الجواب الثالث : ما قيل : ان هذا الكلام مبنىّ على تقدير المضاف . اى كلمة " من " حرف جرّ . و كلمة "ضرب" فعل . فالحكم على المضاف و هو اسم . نقله ابن هشام عن بعضهم .

ثم ردّه بقوله : و كيف وقع " ضرب " و " من " مضافا اليهما مع انهما في ذلك ليسا باسمين على زعمك . انتهى . و الاضافة اليه من خواصّ الاسم مثل الاسناد اليه .

و هذه عبارة ابن هشام رحمه الله تعالى في المغني ج٢ ص١٨٤ حيث قال في الباب السابع من المغني : ان اللفظ المعبّر عنه ان كان اكثر من اثنين اى من حرفين بان يكون مركبًا من ثلاثة احرف فصاعدًا نطق به ايضًا فقيل : " سوف " حرف استقبال . و " ضرب " فعل ماض .

و " ضرب " هذا اسم . و لهذا أخبر عنها بقولك : فعل ماض . و انما فتحت على الحكاية بذلك .

يدلك على ما ذكرنا انّ الفعل ما دلّ على حدث و زمان . و " ضرب " هنا لا تدل على ذلك .

وان الفعل لا يخلو عن الفاعل في حالة التركيب . وهذا لا يصح ان يكون له فاعل .

و مما يوضح لك ذلك انك تقول في زيد من . ضرب زيد : زيد مرفوع بضَرَبَ . أو فاعل بضَرَبَ . فتدخل الجار عليه .

و قال لى بعضهم : لادليل في ذلك . لأن المعني بكلمة "ضَرَبَ".

فقلت له : و كيف وقع " ضرب " مضافًا اليه مع انه في ذلك ليس باسم في زعمك .

فان قلت : فاذا كان إسمًا فكيف أخبرت عنه بانه فعل ؟

قلت : هو نظير الاخبار في قولك " زيد قائم " الا ترى انك اخبرت عن " زيد " باعتبار مسماه لا باعتبار لفظه .

و كذلك اخبرت عن " ضرب " باعتبار مسماه وهو " ضرب " الذى يدل على الحدث و الزمان .

فهذا في انه لفظ مسماه لفظ كأسماء السور و أسماء حروف المعجم .

و من هنا قلت حرف التعريف " أل " فقطعت الهمزة . و ذلك لأنك لما نقلتَ اللفظ من الحرفية الى الاسمية أجريت عليه قياس همزات الأسماء . كما انك اذا سميت بإضرب قطعت همزته . انتهى كلامه .

قال بعض محشى المغني : قوله مسماه لفظ الخ : هولفظ "ضرب" المستند لفاعل مثلاً . و هذا وضع غير قصدىّ لا يوجب الاشتراك . و إلاّ لكانت جميع الالفاظ مشتركة .

اى ان الواضع لما استحضره بنفسه عند الوضع تضمَّن وضعه لنفسه . أفاده السعد رحمه الله تعالى .

و تعقبه السيّد السند رحمه الله تعالى . بانه يلزم في نحو . جسق مهمل . ثبوت وضع في المهملات . فلعلّه يكتفى في هذا باستحضار المتكلّم . فَتدَبَّر . انتهى ما قال المحشّى .

الجواب الرابع : ان الكلام بتاويل . هذا " من " حرف جرّ . و هذا (ضرب) فعل ماضٍ . فلا يرد شئ . و التأويل باب اوسع من منطقة البروج . فتفكر .

الجواب الخامس : ما اختاره الامام ابن مالك رحمه الله تعالى في شرح التسهيل و تبعه الامام ابوحيان رحمه الله تعالى . و هو ان الاسناد نوعان لفظى ومعنوى . ومن خواصّ الاسم المعْنوى فقط . والمتحقق ههنا هو الاسناد اللفظى و هو لا يختصّ بالاسم . فلا اعتراض .

ان قلت : هذا الجواب عين الجواب السادس .

قلت : كلا . و يدلّك على الفرق بينهما ان كثيرًا ممن قالوا بالجواب السادس كابن هشام والسيوطى رحمهما الله تعالى في شرح جمع الجوامع انكروا الاسناد اللفظى والانكار دليل التغاير بين الجواب السادس و الجواب الخامس المتفرّع على القول بالاسناد اللفظى .

و بيان الفرق ان باعتبار النظر الى الجواب السادس لم يبق "من"

حرفًا ولا "ضرب" فعلاً بل صارا اسمين وباعتبار النظر الى الاسناد اللفظى الذى هو مدار الجواب الخامس هما الآن كما كانا اى يبقيان حرفًا وفعلاً.

قال ابن هشام رحمه الله تعالى في المغني ج٢ ص١٨٤ : و امّا قول ابن مالك . ان الاسناد اللفظى يكون في الاسماء والافعال والحروف. و ان الذى يختص بالاسم هو الاسناد المعنوى فلا تحقيق فيه .

و قال لى بعضهم : كيف تتوهم ان ابن مالك رحمه الله تعالى اشتبه عليه الامر في الاسم و الحرف و الفعل ؟

فقلت : كيف توهم ابن مالك ان النحويين كافّة غلطوا في قولهم : ان الفعل و الحرف لا يخبران عنهما ؟ انتهى بحذف .

قال العبد الضعيف البازى: لامجال للانكار عن الاسناد اللفظى. كيف و قد صوّب ابنَ مالك رحمه الله تعالى كثير من المحققين لا سيما في قولهم : زيد ثلاثى . و ضَرَبَ مركب من ثلاثة احرف . وقد مرّ التفصيل فلا نعيده .

نعم يرد على ابن مالك ان الاسمية والحرفيّة مثلاً ليست بمجرّد اللفظ بل مع اعتبار استقلال المعني في الاسم و عدمه في الحرف . و الله اعلم .

الجواب السّادس : ما اختاره الرضى وكثير من الايمّة وهو ان كلمة " من " و " ضرب " اسمان في هذا التركيب و مدلولهما اللفظ .

وهذا الجواب مثل الجواب الاول الا ان مدار الجواب الاول على كونهما معرفتين اى علمين . و في الجواب السادس ليسا كذلك .

قال ابن هشام رحمه الله تعالى في المغني : ان " ضَرَبَ " هذا اسم و لذا اخبر عنه بقولك : فعل ماضٍ . و انما فتحت على الحكاية .

بدليل ان الفعل يدل على الحدث و الزمان . و " ضَرَبَ " هنا لا يدل على ذلك .

و بدليل ان الفعل لا يخلو عن الفاعل في حالة التركيب . و هذا لا يصحّ ان يكون له فاعل .

ومما يوضح لك انك تقول في زيد من . ضرب زيد: زيد مرفوع بضَرَب . اوفاعل لضَرَب. فتدخل الجار عليه . انتهى كلامه . راجع المغني ج٢ ص١٨٤ .

اعلم : انّ في هذا الجواب السادس شكوكًا عديدة قوية عجيبة مُهِمّة حلاًّ و جوابًا تحيّر الناظرين من الطلبة و العلماء الافاضل .

الشك الاول : هذا الجواب المذكور آنفًا على تقدير كونه حقًّا و صوابًا يقتضى و يستلزم ان تكون كلمة " من " مثلاً مشتركة بين المعني الاسمى و الحرفي .

كما يقتضى ان تكون كلمة " ضرب " مثلاً (الفعل الماضى) مشتركة في المعني الاسمى و الفعلى .

اذ كون كلمة " من " حرفًا و كون كلمة " ضرب " فعلاً امر ظاهر معروف . و قد اثبت في هذا الجواب صيرورة كل واحدة اسمًا .

و هذا ينتج ان تكون " من " مشتركة بين المعني الاسمى و الحرفي وان تكون " ضرب " مشتركة بين المعني الاسمى و الفعلى . وهذا باطل . اذ لم يقل احد من الايمّة بالاشتراك ههنا .

ثم اعلم : ان لهذا الشكّ العويص الغريب المحيّر عدة تقريرات . منها ما تقدّم بيانه آنفا. وهو كينونة "من" و "ضرب" مشتركتين

بين المعني الحرفي و الاسمى في الاوّل اى في " من ". و بين المعني الفعلى و الاسمى في الثانى اى في الفعل .

و منها انّ مناط هذا التقرير الاوّل ينسحب على جميع الالفاظ خصوصًا على الافعال و الحروف .

فيقال : ان " بل " في قولنا . بل حرف . و " لكنّ " في قولنا . لكنّ حرف . من الاسماء . و على هذا فقس الحروف عن آخرها .

و كذا حال جميع الافعال فيقال : انّ " دحرج " و " استخرج " و" اكتسب " مثلاً في هذه الاقوال " دحرج " فعل . " استخرج " فعل . " اكتسب " فعل . و هلمّ جرًّا أسماء مع كونها افعالاً .

و هذا يستلزم امرًا نكرًا و هو كون جميع الالفاظ خصوصًا الحروف و الافعال عن آخرها مشتركة . و ان لا يوجد شئ من الالفاظ لا سيما الحروف و الافعال الاّ و هو مشترك لفظى بين المعانى الاسميّة و الحرفيّة او الفعليّة . و هٰذا باطل لم يَقُل به اَحد .

و منها انه يُستنتج من هذا الجواب ان لا يوجد في اللغة العربية . بل في كل لغة لفظ مهمل .

حيث يجرى هذا الحمل المذكور في المهملات ايضًا . فيقال : جسق مهمل . و ديز صوت . و نحو ذلك .

فيكون المهمل مبتدأ . و المبتدأ لا يكون الاّ اسمًا . و كل اسم موضوع للمعني . فاستنتج ان يكون المهمل موضوعًا للمعني . فانتفى المهمل في اللغة العربيّة وانعدم . وهذا باطل . وخلاف الواقع . و المستلزم للباطل باطل . فيكون هذا الجواب السادس باطلاً .

هذه تقريرات ثلاثة . و قد بقيت عدة تقريرات لكن فيما ذكرنا كفاية لمن اعتبر و تفكّر .

و ليعلم انّ الاجوبة القادمة تبتني ظاهرًا على التقريرين الاوّلين المترّتبين على كون " من " و " ضرب " وغيرهما من الحروف والافعال مشتركة بين المعانى الاسميّة و الجرفية او بين المعانى الاسميّة و الفعليّة .

و هى الاجوبة للتقرير الثالث ايضًا ان تدبّرت و الامر سهل فلا تكن من الغافلين .

و **الجواب** : انّ هذا وَضع غير قصدىّ ولا يلزم منه الاشتراك . إذ مدار الاشتراك بين الكلمات تعدّد الوضع القصدى . اعني ان الواضع لما أستحضر اللفظ " كضرب " او " من " مثلاً بنفسه عند الوضع تضمّن وضعه لنفسه . كذا افاده السعد التفتازانى رحمه الله تعالى .

و تعقبه السيّد السند رحمه الله تعالىبانه يلزم من هذا الجواب في نحو . جسق مهمل . وضع في المهملات .

الشك الثاني : هذا الشك ذكره الامام الرازى رحمه الله تعالى. حيث قال في تفسيره ج١ ص١٨ : ما حاصله ان المحكوم عليه في هذا التركيب ان كان اسمًا . بطل الحكم عليه بانه حرف جرّ . او فعل ..و ان كان حروفًا أو فعلاً عاد الاشكال .

و **اجاب** ابن هشام رحمه الله في المغني : باختيار الشق الاول. و الحكم عليه باعتبار المسمّى . فهو نظير الاخبار في قولك : زيد قائم . الا ترى انك اخبرت عن " زيد " باعتبار مسماه لا باعتبار لفظه . و كذلك اخبرت عن " ضَرَبَ " باعتبار مسماه و هو الذى يدل على الحدث و

الزمان . انتهى .

وقال العلاّمة الخضرى في شرح شرح ألفية ابن مالك لابن عقيل ج١ ص٢٤ : فاذا قيل . ضَرَب فعل ماض . فالحكم بالفعليّة ليس على اللفظ الذى هو مذكور في هذا التركيب بل الحكم بالفعليّة انما هو على مدلوله الواقع في نحو " ضرب زيد " و كذا الحكم في قولهم . من حرف جرّ .

و اما نحو " ضَرَب ثلاثى " فيصحّ كون الحكم على هذا اللفظ بخصوصه . او على مدلوله الذى في " ضَرَب عمرو " مثلاً . انتهى كلام الخضرى .

و هكذا قال الرضى في بدء شرح الكافية . و فى آخر كلامه : ففى جميع ذلك مبتدأان . احدهما محكوم عليه بشئ . و هو المذكور في لفظك . و الآخر محكوم عليه بشئ بنقيض ذلك . و هو المكنىّ بلفظك . فلا يلزم التناقض . لان التناقض لا يكون الاّ مع اتحاد الموضوعين . انتهى كلام الرضى .

قال الامام ابن هشام رحمه الله تعالى في المغني : فهذا في انه لفظ مسماه لفظ كاسماء السور واسماء حروف المعجم. ومن هنا قلت : حرف التعريف " ال " فقطعت الهمزة .

و ذلك لانك لما نقلت اللفظ من الحرفيّة الى الاسميّة اجريت عليه قياس همزات الاسماء . كما انك اذا سميت " بإضرب " الامر قطعت همزته . انتهى ما ذكره ابن هشام .

الشك الثالث : اعلم . ان حاصل ما قالوا في هذا التوجيه

المشتمل عليه هذا الجواب السادس دلالة اللفظ كلفظ " من " مثلاً على نفسه و وضعه لنفسه .

و انكره السيّد السند رحمه الله تعالى في حواشى الرضى وغيرها. و حاصل الانكار ان الالفاظ في مثل " من " حرف جرّ و "ضرب" فعل ماضٍ . تحضر بانفسها في الذهن لا بدوالّها الدالة عليها .

ثم بعد حضور هذه الالفاظ بانفسها في الذهن يحكم عليها . و ليستهھنا دوالّ تستحضربها المدلول غير هذه الالفاظ الحاصلة في الذهن بانفسها .

فهذه الالفاظ تحصل في الذهن فيحكم عليها باحوال عارضة لها بالنظر الى ذواتها . كقولك : ضرب ثلاثى . و باحوال عارضة لها بالنظر الى دلالتها على المعني و عدمها . كقولك : "من" حرف جرّ. و "ضرب" فعل ماضٍ .

و ان سلّمت دلالتها على انفسها بناءً على التغاير الاعتبارى بينهما . فهى دلالة عقليّة . فانها تكون بعلاقة التاثير . وهو متأتّ ههنا . فانها دلالة اللفظ على الاعتبار الذى بسببه التغاير . وهو حال من احواله و اثر من آثاره .

و ليست هذه الدلالة وضعيّة . لثبوتها في المهملات . فيلزم ان تكون المهملات داخلة في الكلمات الموضوعة للمعانى .

لان الحكمة في احداث الموضوعات اللغويّة اظهار مافي الضمائر. و هى متحققة في المهملات الدالة على انفسها .

فيلزم ادخالها في مباحث الالفاظ . كبحث المفرد و المركب و

المشترك و الجزئى و الكلّى . و هـذا خـرق الاجماع . فثبت انّ الالفاظ لم توضع لانفسها .

هذا توضيح كلام السيّد رحـمه الله تعـالى . و ان شـئتَ عبـارة السيّد نفسه فاسمع و استمع .

قال السيّد رحمه الله تعالى في حواشى الرضى : واعلم : ان هذا اعني الحكم بكـون " مِن " و " ضَرَبَ " حـرفًا او فـعـلاً اذا اريـد بـهما لفظهما . كلام ظاهرىّ . ومال اليه جماعة نظرًا الى جواز الحكم عليهما.

و لـيس بصحيح . لان دلالـة الالـفاظ على انـفسهـا ان سلمت فليست بالـوضع قطعًا . لثبـوتـهـا في الالـفاظ المهملـة . و دعـوى وضـع المهملات للدلالـة على انفسهـا ممـا لا يقـدم عليـه من لـه ادنى مسكـة في مباحث الالفاظ .

و التحقيق ان الالفاظ لا تتصف بالاسميّة و الفعليّة و الحرفيّة في انفسها . بل بالقياس الى ما وضعت هى بازائه من المعانى .

فاذا اردت ان تحكم على لفظ بمـا ثبت في نفسه .و تلفظت به . واجريت عليه الحكم. وقلت : مثلاً " ضَرَبَ " مركب من ثلاثة حروف. لم يكن هـناك " ضَرَبَ " دالاًّ على شئ هو المحكـوم عليـه بالتركيب . بل هو نفسه محكوم عليه بذلك . و قد احضر في ذهن السامع بان تلفظ به .

و كذلك اذا حكمت على لفظ بما ثبت له بالقياس الى مـا وضع بازائـه . كـمـا اذا قلت : " ضرب " فعل مـاض . لـم يكن المحكـوم عليـه الانفس مـا تلفظت به . و ان كان اتّصافه بالمحكوم به مستفادًا من غيره .

والمقصود انه فعل ماض بسبب كـونه موضوعًا لمعناه. فليس هناك

دالّ هو اسم . و مدلول هو فعل .

و الالفاظ كلها متساوية الاقدام في جواز الحكم عليها سواء حكم عليها بما ثبت لها في انفسها او بما ثبت لها بالقياس الى غيرها .

نعم اذا استعملت في معانيها فلا شك ان الحكم حينئذٍ يتوجه الى المعانى التي اختلف حالها في جواز الحكم عليها و امتناعه . انتهى كلام السيّد رحمه الله تعالى .

ان قلت : لما لم تكن هذه الالفاظ في مثل هذه التراكيب موضوعة لانفسها لم تكن اسماء . كما انها ليست حروفًا و افعالاً . فكيف يصحّ الاخبار عنها . و لحوق التنوين بها . اذ هما خاصّتان للاسم .

قلتُ : اجاب عنه الفاضل عبدالغفور رحمه الله تعالى في شرح شرح الجامى بوجهين من الاجوبة .

الوجه الاوّل : ان الالفاظ لما صارت في تاويل الاسم المفرد قبلت احكامه و خواصّه . فقولنا : "ضرب فعل" و "جسق مهمل" و "من حرف" في تاويل "هذا فعل" و "هذا مهمل" و "هذا حرف". فوقعت هذه الالفاظ موقع كلمة " هذا " فهى اسماء حكمًا لا حقيقةً .

الوجه الثانى : ان الاخبار عنها و لحوق التنوين بها من الخواصّ الاضافية للاسم بالنسبة الى الفعل و الحرف الذين استعملا في معانيهما .

و امّا اذا لم يكن كذلك . كالمهمل . والفعل . والحرف . حيث يذكر هذه الثلاثة و يرادبها انفسها كما في قولهم : من حرف جرّ . و " ضرب " فعل . فجاز الاخبار عنها ولحوق التنوين بها. والالفاظ كلها متساوية الأقدام في ذلك . هذا .

الوجه الثالث : والاحسن عندى أن يقال في الجواب انّ الالفاظ أصناف عديدة. مهمل. وموضوع . ودالّ بدلالة الطبع. ودالّ بالتعريض. و بالكناية . و دالّ بدلالة العقل . و مستحضر في الاذهان بنفسه .

و اعلى الأصناف و اقواها و افضلها و امّها الاسم .

ثم ان عند البحث اللفظى عن باقى الاصناف تجرى عليها احكام الاسم و خواصه . لانّ ما هو اقوى أصناف نوعِه و امّها احمل لان يعدّى اثره الى الغير و احرى بان يعلو و اجدر بان يغلب بحيث يجرى بعض خواصه و احكامه على بقية الاصناف .

و بالجملة جعلها فرعًا للاسم اولى لكون الاسم اصلا و اعلى . حيث قالوا : الاصل في الاقسام الثلاثة الاسم .

و قد علم من هذا البيان اى من كون الاسم اقوى و اعلى من اخويه الحرف و الفعل . وجه تسمية الاسم اسمًا من السمو و هو العلو على قول البصريّة . و لن تجد هذا الوجه عند غيرنا .

فتبعًا للاسم تدخل على هذه الاصناف التنوين والاعراب والالف و اللام عند البحث كما سبق . قال النبي عليه الصلاة و السلام : ايّاك و اللّوّ فانّ اللّوّ تفتح عمل الشيطان .

و نظير هذا ما قالوا : ان التذكير اصل واقوى من التانيث فيذكر تذكيرًا صيغ الملائكة و ضمائرهم و صيغ ا لله و ضمائره مع ان خصائص التذكير و التانيث محال في حق ا لله و في حق الملائكة فليس ا لله تبارك و تعالى و الملائكة من جنس ما يحتوى على خصائص التذكير و التانيث . تعالى ا لله عن ذلك علوًّا كبيرًا .

و بعد الفراغ من البيان المطنب للجواب السادس و تفصيل الخدشات فيه معالأجوبة عنها وذكر ماله وما عليه نرجع الىسرد الاجوبة و نذكر الجواب السابع فيما يلى بتوفيق ا لله تعالى .

الجواب السابع : ما يعلم من كلام السيد السند رحمه ا لله تعالى المذكور آنفًا في الجواب السادس .

ملخّصه ان كلمة " مِن " ههنا ليست بحرف و كذا كلمة "ضَرَبَ" ليست فعلاً في التركيب المذكور . لا نتفاء دلالتهما في التركيب المذكور على المعني الموضوع له .

وهذه الدلالة لازمة للوضع. وانتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم. و الحرف والفعل والاسم أنواع اللفظ الموضوع للمعني . فلا تكون "مِن" و " ضَرَبَ " ههنا حرفًا و فعلاً فلا اعتراض .

الجواب الثامن : ما يؤخذ من قول السيد السند رحمه ا لله تعالى ايضًا . و خلاصته انّا سلّمنا انّ كلمة " من " و " ضرب " ههنا أى في قولنا : "مِن" حرف جرّ . و "ضرب" فعل ماضٍ . دالّتين على مدلوليهما الاّ انّهما ليستا بحرف و فعلٍ . لانّ الحرف و الفعل في الاصل قسمان للفظ الدال بالوضع . ودلالة "من" و "ضرب" ههنا بالعقل كما فصّلناه.

الجواب التاسع : ما اختار المحقق الملاحسن رحمه ا لله تعالى ومن حذا حذوه . و هو ان عدم وقوع الحرف محكومًا عليه و به انما هو في العلم بكنهه . واما في العلوم الثلاثة الباقية وهو العلم بالكنه والعلم بوجهه و العلم بالوجه فيسوغ الحكم عليه و به .

و على العلوم الثلاثة الباقية ينبني قولهم : من حرف جرّ . و اما

كون الحكم عليه من خواص الاسم فهذا انما هوعند تصور الاسم بكنهه. واما في باقى العلوم فيشاركه الحرف . و على هذا فقس حال الفعل .

الجواب العاشر : ما اختاره صاحب حواشى كنديا على شرح عبد الغفور للجامى . وحاصله انه حيث ما وقع الحرف محكومًا عليه فهو متصور بوجهه . اذ الحرف عند تصوره بكنهه غير مستقل . و العلمان الباقيان لا يتعلقان بالحرف . و قد مرّ توضيحه . هذا . فتلك عشرة كاملة .

الجواب الحادى عشر : هذا الجواب مبني على مسلك الامام الرازىرحمه الله تعالى وهو ان الحرف والفعل يقعان عنده محكومًا عليهما و بهما .

و استدلّ على ذلك بان الفعل من حيث هو فعل و الحرف من حيث هو حرف ماهيّة معلومة متميّزة عما عداها . و كل ما كان كذلك صحّ الاخبار عنه بكونه ممتازًا عن غيره . فاذا اخبرنا عن الفعل بانه ماهية ممتازة عن الاسم فقد اخبرنا عنه بهذا الامتياز .

الجواب الثانى عشر : أقول : لايبعد أن يقال في الجواب . ان عدم صلاحية الحرف للحكم عليه وبه مبنيّ على اعتبار الدلالة المطابقيّة .

و امّا وقوع الحرف محكومًا عليه او محكومًا به . كما في قولنا : من حرف جر . و قولنا : هذه من . فهو مبنيّ على اعتبار التعريض اى اعتبار الدلالة تعريضًا .

و دلالة التعريض من باب الاشارات . و لذا اتّسعت دائرة التعريض و عمّت الفعل و الحرف و الاسم .

و ما هو من خواصّ الاسم فهو الحكم والاسناد بالنظر الى المعني المطابقى لا بالنظر الى دلالة التعريض .

اذ بالنظر الى دلالة التعريض يصلح الحرف ان يحكم عليه و به . و يصلح الفعل ان يحكم عليه . و في الحديث الشريف . ان في المعاريض لمندوحةً .

و قس على الحرف وحكمه الفعل وحكمه فالفعل لا يصلح لان يحكم عليه باعتبار المعني المطابقى. واما باعتبار دلالة التعريض فيصلح لان يحكم عليه . هذا .

الجواب الثالث عشر : هذا الجواب ذكره العلاّمة الشيخ محمد عبادة العدوى رحمه الله تعالى في شرح شذور الذهب لابن هشام ج١ ص٢٨ . عند شرح قول ابن هشام : ان النداء والاسناد اليه من علامات الاسم .

قال العلامة محمد عبادة رحمه الله تعالى : قد اشتهر ههنا سوالان .

السوال الاول : ان في نحو "ضرب" فعل ماض. و "من" حرف جرّ . حكم على الفعل والحرف . لا على الاسم . والاّ لكان كذبًا . فانّ الاسم لا يكون فعلاً و لا حرفًا .

السوال الثانى : قولكم : الفعل لا يسند اليه تناقض . فانه قد اسند الى الفعل في هذا التركيب .

و **الجواب** : انّ القصد لفظ الفعل والحرف. وقولنا : فعل ماض وحرف جرّ . اى في تركيب آخر . لا في هذا التركيب . و كذا قولهم :

لا يسند اليه اى في تركيب آخر . تأمّل. انتهى كلام الشيخ محمد عبادة.

قال العبد الضعيف البازى : دونك بحثًا بديعًا دقيقًا . و اغتنمه فانه من اعزّ نفائس هذا الكتاب. ولن تجده عند غيرنا. فاجعله قيد عيانك و احفظه ينفعك عند الاوام و يزنك في محافل الاعلام .

و ان كنت في ريب مما قلنا فسرّح النظر في كتب الفضلاء من القدماء و المتأخرين تستيقن انه من خصائصنا . و الحمد لله .

فائـدة شريفـة

اعلم : انّ للسيد الشريف الجرجانى رحمه الله تعالى كلامًا شريفًا وبحثًا منيفًا في حقيقة الاسم والفعل والحرف. و لله درّه . قد تكلم في هذا الموضوع في غير واحد من مؤلّفاته فاتى ببدائع و روائع ولطائف وشرائف لا سيما في تعليقاته على شرح التلخيص للتفتازانى رحمه الله تعالى .

و انا قد نقلت عنها الاهمَّ فالاهمّ والانفع فالانفع بذكر قطعات منها في مواضع كثيرة من هذا الكتاب .

و يجدر بنا ان نُثبِتَ ههنا عبارةَ السيّد بتمامها التي ذكرها في تعليقاته على كتاب المطوّل للتفتازانى رحمه الله تعالى .

لكونها شريفة جامعة نافعة جدًّا . و نحب ان لايكون كتابنا هذا خاليًا عن ذكر جميعها في موضع واحد .

ثم نعقبه اتمامًا للافادة و تكميلاً للاستفادة بكلام العلامة الشيخ عبدالحكيم اللاهورى رحمه الله تعالى في شرحه للمطوّل حيث تكلم فيه العلامة اللاهورى على كلام السيد رحمه الله تعالى نقضًا و ابرامًا و دفعًا و اثباتًا .

و اتى فيه بكلام دقيق يتعلق بعبارة السيّد الشريف مع توضيح ما عليها و ما لها و ما فيها .

خلاصة كلام السيد رحمه الله تعالى في هذه التعليقات انّ الاسم لكونه مستقلاً بالمفهومية تتأتّى فيه الاستعارة بالكناية و غيرها بالذات و اصالةً .

بخلاف الحرف و الفعل فانّهما غير مستقلّين بالمفهوميّة فلا تتأتى فيهما الاّ الاستعارة التبعيّة .

ولاستقلال الاسم يتأتّى فيه التشبيه اصالةً ولعدم استقلال الحرف و الفعل لا يتأتّى فيهما التشبيه اصالةً و لعدم تحقق التشبيه في الحرف و الفعل لا يتحقق فيهما الاستعارة المتفرعة على التشبيه .

قال السيّد الشريف الجرجانى رحمه الله تعالى عند البحث على الاستعارة في تعليقاته على كتاب المطوّل للتفتازانى رحمه الله تعالى .

التشبيه يقتضى ملاحظة اتصاف المشبه بوجه الشبه و اتصافه بمشاركة المشبه به في وجه الشبه و يلزم من ذلك ضمنًا ملاحظة اتصاف المشبه به بوجه الشبه و اتصافه بمشاركة المشبه في وجه الشبه .

فالاستعارة تقتضى كون المشبه به ملحوظًا من حيث كونه موصوفًا و محكومًا عليه ضمنًا .

وكل ماهو كذلك لابد ان يكون معنيً مستقلاًّ بالمفهومية صالحًا لان يكون موصوفًا و محكومًا عليه .

ومعانى الحروف والافعال بمعزل عن الاستقلال وصلاحية كونها موصوفة و محكومًا عليها . فلا يتصور جريان الاستعارة فيها اصالة .

وتحقيق المقام على ما ينبغي يستدعى بسطًا للكلام في تحقيق معني الحرف و الفعل . فنقول . و ا الله المستعان .

اعلم : ان نسبة البصيرة الى مدركاتها كنسبة البصر الى مبصراته.

و انت اذا نظرت في المرآة و شاهدت صورة فيها فلك هناك حالتان .

احداهما ان تكون متوجهًا الى تلك الصورة مشاهدًا اياها قصدًا جاعلاً للمرآة حينئذٍ آلةً في مشاهدتها اياها .

و لا شكّ ان المرآة مبصرة في هذه الحالة لكنها ليست بحيث تقدر بابصارها على هذا الوجه ان تحكم عليها و تلتفت الى احوالها .

و الثانية أن تتوجّه الى المرآة نفسها . و تلاحظها قصدًا فتكون صالحة لان يحكم عليها . وتكون الصورة حينئذٍ مشاهَدة تبعًا غير ملتفتٍ اليها .

فظهر أن المبصَرات ما يكون تارةً مبصرًا بالذات و الأُخرى آلةً لابصار الغير .

فقِس على ذلك المعانى المدرَكة بالبصيرة اعني القوى الباطنة .

و استوضح ذلك من قولك : قام زيد . و قولك : نسبة القيام الى زيد . اذ لا شكّ انك تدرك فيهما نسبة القيام الى زيد .

الاّ انها في الاول مدركة من حيث انّها حالة بين زيد و القيام و آلة لتعرف حالهما . فكأنّها مرآة تُشاهدهما بها مرتبطًا احدهما بالآخر .

و لذلك لا يمكنك أن تحكم عليها او بها ما دامت مدركة على هذا الوجه .

و في الثانى مدركة بالقصد ملحوظة في ذاتها بحيث يمكنك ان

تحكم عليها او بها .

فهى على الوجه الاول معني غير مستقل بالمفهومية. وعلى الوجه الثانى معني مستقل بالمفهوميّة .

و كما يحتاج الى التعبير عن المعانى الملحوظة بالذات المستقلّة بالمفهومية يحتتاج الى التعبير عن المعانى الملحوظة بالغير التي لا تستقل بالمفهومية .

اذا تمهّد هذا فاعلم : ان الابتداء مثلاً معني هو حالة لغيره و متعلق به .

فاذا لاحظه العقل قصدًا و بالذات كان معنيً مستقلاً بنفسه في ذاته صالحًا لان يحكم عليه و به .

و يلزمه ادراك متعلّقه اجمالاً و تبعًا . و هو بهذا الاعتبار مدلول لفظ " الابتداء " .

و لك بعد ملاحظته اجمالاً علىهذا الوجه أن تقيّده بمتعلق فتقول مثلاً : ابتداءُ سيرى البصرة . و لا يخرجه ذلك عن الاستقلال و صلاحية الحكم عليه و به .

و اذا لاحظه العقلُ من حيث هو حالة بين السير والبصرة وجعله آلةً لتعرُّف حالهما كان معنيً غير مستقلّ بنفسه لايصلح ان يكون محكومًا عليه و لا محكومًا به . و هو بهذا الاعتبار مدلول لفظة " من " .

وهذا معني ما قيل : ان الحرف وضع باعتبار معني عام وهو نوع من النسبة . كالابتداء مثلاً لكل ابتداء معيّن بخصوصه .

و النسبة لا تتعين الا بالمنسوب اليه . فما لم يذكر متعلق الحرف

لا يتحصّل فرد من ذلك النوع هو مدلول الحرف لا في العقل و لا في الخارج . و انما يتحصل بمتعلّقه فيتعقّل بتعقّله .

و هو ايضا محصول ما ذكره الشيخ ابن الحاجب رحمه الله تعالى في ايضاح المفصل حيث قال : الضمير في . ما دل على معني في نفسه . يرجع الى . معني .

اى ما دلّ على معني باعتباره في نفسه و بالنظر اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك : الدار في نفسها حكمها كذا . اى لا باعتبار امر خارج عنها .

و لذلك قيل في الحرف : ما دل على معني في غيره . اى حاصل في غيره . اى باعتبار متعلّقه لاباعتباره في نفسه. انتهى كلام ابن الحاجب رحمه الله تعالى .

فقد اتّضح ان ذكر متعلّق الحرف انما وجب ليتحصّل معناه في الذهن . اذ لا يمكن ادراكه الاّ بادراك متعلّقه اذ هو آلة لملاحظته .

فعدم استقلال الحرف بالمفهومية انما هولقصور ونقصان في معناه لا لما قيل : من ان الواضع اشترط في دلالته على معناه الافرادى ذكر متعلّقه . اذ لا طائل تحته .

لانّ هذا القائل إن اعترف بان معني الحرف هى النسبة المخصوصة على الوجه الذى قررناه فلا معني لاشتراط الوضع حينئذٍ. لانّ ذكر المتعلق امر ضرورى . اذ لا يُعقل معني الحرف الا به .

و إن زعم ان معني لفظة " من " هو معني " الابتداء " بعينه الاّ ان الواضع اشترط في دلالة " من " عليه ذكر المتعلق .

و لم يشترط ذلك في دلالة لفظ " الابتداء " عليه فصارت لـفظة " من " ناقصة الدلالة على معناها غير مستقلّة بالمفهومية لنقصان فيها . فزعمه باطل .

امّا اولاً فلان هـذا الاشـتراط لا يتصَوّر لـه فائـدة اصلاً بخلاف اشتراط القرينة في الدلالة على المعني المجازى .

وامّا ثانيا فلان الدليل علىهذا الاشتراط ليس نصّ الواضع عليه. كما توهمه .

لان دعوى ورود نصّ مـنـه في ذلك خـروج عن الانصاف . بل هو التزام ذكر المتعلّق في الاستعمال. وذلك مشترك بين الحروف والاسماء اللازمة للاضافة .

و الجواب عن ذلك بان ذكر المتعلق في الحرف لتتميم الدلالة. و في تلك الاسماء لتحصيل الغاية على ما قيل تحكُّم بحت .

وامّا ثالثا فلانـه يلزم حينئذ ان يكون معني لفظة " من " مستقلاً بنفسه صالحًا لان يحكم عليه وبه . الاّ انه لا يفهم منها وحدها. فاذا ضم اليها ما يتم بها دلالتها وجب ان يصح الحكم عليه و به .

و ذلك مما لا يقول به من له ادنى معرفة باللغة و احوالها .

و لذلك قال السكاكى : لو كان ابتـداء الغايـة و انتهاء الغايـة و الغرض معـانى " من " و " الى " و " كى " مـع انّ الابتـداء و الانتهـاء و الغرض اسماء لكانت هى ايضًا اسماء .

لان الكلمـة اذا سميت اسمًـا سميت لمعني الاسميـة لهـا . و انمـا هى متعلقات معانيها . اى اذا افادت هـذه الحروف معـانى رجعت الى هـذه

بنوع استلزام .

و **اذ قد تحقق** عندك معني الحرف بما لامزيد عليه مطابِقًا لقواعد اللغة و أقوال الايمة و ما ورد في تفسير الحرف من العبارات المختلفة .

فنقول : ان الفعل ما عدا الافعال الناقصة كضَرَبَ مثلاً يدل على معني مستقل بالمفهومية و هو الحدث . و على معني غير مستقل بالمفهومية و هو النسبة الحكمية الملحوظة من حيث انها حالة بين الطرفين و آلة لتعرف حالهما مرتبطًا احدهما بالآخر .

و لما كان هذه النسبة التى هى جزء مدلول الفعل لا يتحصل الاّ بالفاعل و جب ذكره كما وجب ذكر متعلق الحرف .

فكما انّ لفظة " من " موضوعة و ضعًا عامًّا لكل ابتداء معيّن بخصوصه كذلك لفظة "ضَرَب" موضوعة وضعًا عامًّا لكل نسبة للحدث الذى دلّت عليه الى فاعل بخصوصها .

الاّ انّ الحرف لما لم يدل الاّ على معني غير مستقلّ بالمفهومية لم يقع محكومًا عليه و لا محكومًا به . إذ لابد في كل واحد منهما ان يكون ملحوظًا بالذات ليتمكن من اعتبار النسبة بينه و بين غيره . فاحتاج الى ذكر المتعلق رعاية لمحاذاة الالفاظ بالصور الذهنية .

و الفعل لما اعتبر فيه الحدث وضم اليه انتسابه الى غيره نسبةً تامة من حيث انها حالة بينهما وجب ذكر الفاعل لتلك المحاذاة .

و وجب ايضًا ان يكون مسندًا باعتبار الحدث اذ قد اعتبر ذلك في مفهومه وضعًا . و لا يمكن جعل ذلك الحدث مسندًا اليه لانه على خلاف وضعه .

و اما مجموع معناه المركب من الحدث و النسبة المخصوصة فهو غير مستقل بالمفهومية . فلا يصح ان يقع محكومًا به فضلاً عن ان يقع محكومًا عليه . كما يشهد به التأمُّل الصادق .

و اما الاسم فلما كان موضوعًا لمعني مستقلّ و لم يعتبر معه نسبة تامّة لا على انه منسوب الى غيره و لا بالعكس صح الحكم عليه و به .

فان قلت : كما ان الفعل يدل على حدث و نسبة الى الفاعل على ما قررتَه . كذلك اسم الفاعل مثلاً يدل على حدث ونسبة الى ذات ما فلم صح كون اسم الفاعل محكومًا عليه دون الفعل .

قلت : لان المعتبر في اسم الفاعل ذات ما من حيث نُسِبَ اليه الحدث . فالذات المبهمة ملحوظة بالذات وكذلك الحدث .

و اما النسبة اى في اسم الفاعل فهى ملحوظة لا بالذات الا انها تقييديّة غير تامّة و غير مقصودة اصلية من العبارة فقيّدت بها الذات المبهمة .

و صار المجموع كشئ واحد فجاز ان يلاحظ فيه تارةً جانب الذات اصالةً فيجعل محكومًا عليه وتارةً جانب الوصف اى الحدث اصالةً فيجعل محكومًا به .

و اما النسبة التي في الفعل فلا تصلح للحكم عليها و لا بها لا وحدها و لا مع غيرها لعدم استقلالها .

والمعتبر في الفعل نسبة تامة يقتضى انفرادها مع طرفيها عن غيرها و عدم ارتباطها به .

و تلك النسبة هى المقصودة الاصلية من العبارة فلا يتصور ان

يجرى في الفعل ما جرى في اسم الفاعل . بل يتعين له وقوعه مسندًا باعتبار جزء معناه الذى هو الحدث .

فان قلت : قد حكموا بان الجملة الفعلية في " زيد قام ابوه " وقعت محكومًا بها .

قلت : في هذا الكلام يتصور حكمان .

احدهما الحكم بان ابا زيد قائم . و الثانى بان زيدًا قائم الاب . و لا شكّ ان هذين الحكمين ليسا مقصودين منه صريحًا بل احدهما مقصود و الآخر تبع .

فان قصد الاول لم يكن زيد بحسب المعني محكومًا عليه بل هو قيد يتعين به المحكوم عليه .

و ان قصد الثانى كما هو الظاهر . فلا حكم صريحًا بين القيام والاب . بل الاب قيد للمسند الذى هو القيام. اذ به يتمّ مسندًا الى زيد. ألا تراك لو قلتَ " قام ابو زيد " و أوقعت النسبة بينهما لم ترتبط بغيره اصلاً فلو كان معني قام ابوه ذلك ايضا لم يرتبط بزيد قطعا فلم يقع خبرًا عنه .

و من ثم تسمع النحاة يقولون " قام ابوه " جملة و ليس بكلام .

و ذلك لتجريده عن ايقاع النسبة بين طرفيه بقرينة ذكر " زيد " مقدَّمًا وايراد ضميره . فانها دالة على الارتباط الذى يستحيل وجوده مع الايقاع .

هذا كله كلام وقع في البين . فلنرجع الى ما كنّا فيه .

فنقول : قد ذكرنا ان الاستعارة بواسطة تفرّعها عن التشبيه

يفضى ملاحظة المستعار منه ضمنًا من حيث انه موصوف و محكوم عليه بوجه الشِّبه و بالمشاركة مع المستعار له .

و قد تحقّقتَ ان معني الحرف من حيث هو معناه لا يصلح أن يلاحظ محكومًا عليه و موصوفًا بشئ . و لا يتصور جريان الاستعارة في الحرف ابتداءً .

نعم متعلّقات معانى الحروف كالابتداء و الانتهاء و الظرفيّة و الاستعلاء و الغرضية معانٍ مستقلّة فيقع التشبيه بها ويجرى الاستعارة فيها اصالةً . ثم تسرى الاستعارة الى معانى الحروف لاشتمالها عليها .

و كذا عرفتَ ان معانى الافعال من حيث انها معانيها لا يصح ان تقع محكومًا عليها فلا تجرى الاستعارة فيها اصالةً بل تبعًا لمعانى مصادرها .

فان قلتَ : هل يجرى في نسبتها الاستعارة تبعًا على قياس الحرف .

قلت : لا . لان مطلق النسبة لم تشتهر بمعني يصلح ان يجعل وجهَ شبهٍ في الاستعارة . بخلاف متعلّقات الحروف فانها أنواع مخصوصة لها احوال مشهورة . انتهى كلام السيّد السند رحمه الله تعالى بلفظه .

ثم بعد ذكر عبارة السيد الشريف رحمه الله تعالى يناسب لنا ذكر ما يتعلق بشرحها من كلام العلامة المحقّق عبدالحكيم السيالكوتى رحمه الله تعالى في شرحه لكتاب المطول للتفتازانى رحمه الله تعالى . فأقول والله المستعان :

قال العلامة المحقق عبدالحكيم السيالكوتى في شرحه للمطوّل

ص٤٥٢ شارحًا لكلام السيّد الشريف على طبق عادته في هذا الكتاب :

قال السيد الشريف قدس سرّه : التشبيه يقتضي ملاحظة اتّصاف المشبّه بوجه الشبه الخ .

تلخيصه . إذا عرض على قوانين الاستدلال انّ معانى الحروف و الافعال لا يجرى فيها الاستعارة اصالةً .

لانها لا يجرى فيها التشبيه اصالةً . و كل ما لا يجرى فيه التشبيه اصالةً لا يجرى فيه الاستعارةُ اصالةً .

اما الكبرى فلان الاستعارة تعتمد التشبيه . و كل ما يعتمد التشبيه يجرى فيما يجرى فيه التشبيه . ينتج ان الاستعارة تجرى فيما يجرى فيه التشبيه .

و تنعكس بعكس النقيض الى قولنا : كل ما لا يجرى فيه التشبيه لا يجرى فيه الاستعارة .

و امّا الصغرى فلان معانى الحروف و الافعال غير مستقلة بالمفهومية . و كل ما هو كذلك لا يجرى فيه التشبيه .

اما الصغرى فلانّها آلات لتعرّف حال الغير. وكل ما هو كذلك فهو غير مستقل بالمفهومية .

و اما الكبرى فلان كل ما هو غير مستقل بالمفهومية لايصلح ان يكون مشبّهًا به. وكل ما لايصلح ان يكون مشبّهًا به لايجرى فيه التشبيه ينتج فكل ما هو غير مستقلّ بالمفهوميّة لا يجرى فيه التشبيه .

اما الكبرى فظاهرة .

و اما الصغرى فلان ما هو غير مستقل لا يصلح ان يكون

ملحوظا بكونه موصوفًا بوجه الشبه . و بالمشاركة بالمشبه به . فكلّ ما هو كذلك لا يصلح ان يكون مشبّها به .

ففى هذه المقدمات تحتاج المقدّمتان الى بيان و تحقيق . و هما . ان معانى الحروف و الافعال غير مستقلة بالمفهومية . و ان غير المستقل بالمفهومية لا يصلح ان يكون ملحوظا بكونه موصوفا بوجه الشبه .

فلذا قال السيد الشريف رحمه ا لله تعالى : و تحقيق المقام على ما ينبغى يستدعى بسطًا في تحقيق معني الحرف و الفعل فنقول الخ .

فبيّن السيد الشريف المقدمة الثانية اوّلاً بقوله : اعلم ان نسبة البصيرة الى مدركاتها كنسبة البصر الى مبصراته الخ . لاختصاره .

وبيّن المقدّمة الاولى ثانيًا بقوله : اذا تمهّد هذا فاعلم ان الابتداء مثلاً معني هو حالة لغيره و متعلّق به فاذا لاحظه العقل قصدًا و بالذات كان معني مستقلاًّ بنفسه في ذاته صالحًا لان يحكم عليه وبه و يلزمه ادراك متعلقه اجمالاً و تبعًا وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء الى آخر كلام السيّد رحمه ا لله تعالى و قد تقدّم ذكره فراجعه . انتهى كلام عبدالحكيم رحمه ا لله تعالى .

ثم قال العلامة عبدالحكيم السيالكوتى اللاهورى رحمه ا لله تعالى:

قال السيد الشريف قدّس سرّه : ولا يخرجه ذلك عن الاستقلال و صلاحية الحكم عليه و به الخ .

لانّ مفهوم الابتداء ملحوظ قصدًا و التقييد ملحوظ تبعًا لتخصيصه . فهو ابتداء جزئى ملحوظ قصدًا . انتهى .

ثم قال العلامة عبدالحكيم رحمه ا لله عزّوجلّ :

قال السيد الشريف قدس سرّه : وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظة " من " الخ .

لانّ الحروف روابط بين الاسماء و الافعال . فكذا معانيها روابط بين المعانى . انتهى .

ثم قال العلامة عبدالحكيم اللاهورى رحمه ا لله تعالى وسبحانه :

قال السيّد الشريف قدس سرّه : وهذا معني ما قيل : انّ الحرف وضع باعتبار معني عام و هو نوع من النسبة كالابتداء الخ .

لا يخفى ان اللازم مما ذكر ان معانى الحروف غير مستقلّة بالمفهوميّة . و امّا كونها جزئيات فغيرمستفاد مما تقدّم .

و انما قيل به : بناء على انّها لا تستعمل الاّ في الجزئيّات و الاستعمال بلا قرينة دليل الوضع . فتكون الحروف موضوعة للجزئيّات .

و لا شكّ ان الوضع لو كان لكل واحد منها بخصوصه يلزم الاشتراك بين المعانى الغير المحصورة . فقيل : بالوضع العام .

و هذا ما ذهب اليه قدوة المحققين عضدالملة والدين و تبعه السيد السند رحمهما ا لله تعالى .

و ذهب الأوائل الى انها موضوعة للمعانى الكلية الغير الملحوظة بذاتها . فلذلك شرط الواضع في دلالتها ذكر متعلقاتها .

وهذا ما اختاره الشارح اى السعد التفتازانى رحمه ا لله تعالى في تصانيفه.

و ما قيل : انه يلزم على هذا ان يكون استعمالها في خصوصيات تلك المعانى مجازًا لاحقيقة لها لعدم استعمالها في المعانى الاصليّة اصلاً .

مع انهم تَرَدَّدُوا في انّ المجاز يلزمه الحقيقة أولا .

فمدفوع بأنه انما يكون مجازًا لو كان استعمالها فيها من حيث خصوصياتها .

امّا إذا كان استعمالها من حيث انّها اى الجزئيات أفراد المعانى الكليّة فلا . و قد مَرَّ ذلك مِرارًا . انتهى .

ثم قال العلاّمة عبدالحكيم السيالكوتى رحمه الله تعالى :

قال السيّد الشريف قدس سرّه : فما لم يذكر متعلق الحرف لا يَتَحصَّل فرد من ذلك النوع هو مدلول الحرف لا في العقل ولا في الخارج الخ .

المناسب للسابق و اللاحق ان يقول : فما لم يحصل . كما في شرح الشرح حيث قال : و معلوم انه لا يحصل خصوص النسبة و تعيّنها لا في العقل و لا في الخارج الاّ بتعيّن المنسوب اليه . اذ لا دخل للذكر في التحصيل .

و غاية التوجيه ان يقال : المراد انه ما لم يذكر متعلق الحرف لا يتحصل فرد من ذلك النوع الذى هومدلول الحرف منحيث انه مدلوله. و حينئذ يحتاج الى ذكر المتعلق . انتهى .

ثم قال العلاّمة عبدالحكيم رحمه الله عزّوجلّ :

قال السيّد الشريف قدس سرّه : و هو ايضًا محصول ما ذكره الشيخ ابن الحاجب في ايضاح المفصّل حيث قال الخ .

هذا الكلام ايضًا يدلّ على انّ معني الحرف غير متحصّل في نفسه . و انما تحصُّله باعتبار غيره . و اما انّه جزئى فكلاّ . انتهى .

ثم قال العلاّمة عبدالحكيم اللاهورى رحمه الله تعالى :

قال السيّد الشريف قدس سرّه : وان زعم ان معني لفظة " من " هو معني الابتـداء بعينه الاّ ان الواضع اشترط في دلالـة " من " عليـه ذكر المتعلق الخ .

هذا هو مراد القوم. ومعني اشتراط الواضع ذكر متعلقه في دلالته ان معناه معني الابتـداء من حيث انه آلة لتعرف حال متعلقه . فلذا وجب ذكر متعلقه .

و حينئذ لا حاجة الى القول بالوضع العام و الموضوع له الخاص. فانه التزام امر لا شاهد عليه . انتهى .

ثم قال العلاّمة عبدالحكيم اللاهورى رحمه ا لله عزّ و جلّ :

قال السيّد الشريف قدس سرّه : فلان هذا الاشتراط لايتصوّر له فائدة اصلاً بخلاف اشتراط القرينة في الدلالة على المعني المجازى الخ .

قد عرفت الفائدة . وهو الاشارة الى ان معناه مفهوم الابتداء من حيث انه آلة لتعرّف حال المتعلق . انتهى .

ثم قال العلاّمـة عبدالحكيم السيالكوتى اللاهورى رحمـه ا لله عزّ و جلّ :

قال السيّد الشريف قدس سرّه : فلانه لادليل علىهـذا الاشتراط لان الدليل على هـذا الاشتراط ليس نصّ الواضع عليـه كما تـوهّمه الخ .

الدليل على هذا الاشتراط عدم استعماله بدون المتعلق .

على انـه كمـا لا دليل على هـذا الاشـتراط لا دليل على وضعـه للمعني الجزئى . مع احـتياجه الى اعتبار الوضع العام الذى لا دليل عليه .

و امـا الاستعمال في الجزئيات فقد عرفت انه لا يصير دليلاً على

الوضع . انتهى .

ثم قال العلاّمة عبدالحكيم السيالكوتى رحمه الله تعالى :

قال السيّد الشريف قدس سرّه : هو التزام ذكر المتعلق في الاستعمال و ذلك مشترك بين الحروف و الاسماء اللازمة للاضافة الخ .

التزام ذكر المتعلق لاجل كونه آلة لتعرف حاله يورث الفرق بينه و بين الاسماء اللازمة الاضافة . فانها ملحوظة في انفسها . و الاضافة تبع لها . يشهد بذلك وقوعها محكومًا عليها و بها دون الحرف .

و هذا مراد من قال : ان ذكر المتعلق في الحرف لتتميم الدلالة . لكون معناه متعقّلا بالقياس الى الغير .

و في الاسماء اللازمة لتحصيل الغاية فان " ذو " مثلاً معناه متعقل في نفسه لا يحتاج في الدلالة الى ذكر المتعلق .

الاّ ان المقصود من وضعه و هو التوصّل الى جعل اسماء الأجناس وصفا لشئ لا يحصل بدون ذكر ما يضاف اليه . انتهى .

ثم قال العلاّمة عبدالحكيم رحمه الله تعالى و سبحانه :

قال السيّدالشريف قدس سرّه : واذ قد تحقق عندك معني الحرف بما لا مزيد عليه موافقا لقواعد اللغة و اقوال الايمّة و ما ورد في تفسير الحرف من العبارات المختلفة الخ .

و هى ان الوضع يؤخذ من الاستعمال . و استعمال الحرف واقع في الجزئيات .

و انه كما يحتاج الى التعبير عن المعانى المستقلّة يحتاج الى التعبير عن المعانى الغير المستقلّة .

و اقوال الائمة . وهو ما نقل بقوله : وهذا معني ما قيل وأمثاله.

و ما ورد في تفسير الحرف . وهو ما نقل من الايضاح وامثاله .

انتهى .

ثم قال العلاّمة عبدالحكيم السيالكوتى رحمه ا لله تعالى :

قال السيّد الشريف قدس سرّه : انّ الفعل ما عدا الافعال الناقصة كضرب مثلاً يدل على معني مستقلّ بالمفهوميّة وهو الحدث الخ .

فان الافعال الناقصة موضوعة لتقرير الفاعل على صفة . فمعناها غيرمستقل بالمفهومية . انتهى .

ثم قال العلاّمة عبدالحكيم السيالكوتى رحمه ا لله تعالى :

قال السيّد الشريف قدس سرّه : و لما كان هذه النسبة التي هى جزء مدلول الفعل لا تتحصل الاّ بالفاعل وجب ذكره الخ .

اى من حيث انه مدلول الفعل ليترتب عليه الجزاء . اعني وجب ذكره . انتهى .

ثم قال العلاّمة عبدالحكيم السيالكوتى رحمه ا لله تعالى :

قال السيّد الشريفقدس سرّه : قلت. لانّ المعتبر في اسم الفاعل ذات ما من حيث نُسب اليه الحدث الخ .

خلاصته ان منشأ الفرق (في صحة وقوع اسم الفاعل محكومًا عليه دون الفعل) كون النسبة في اسم الفاعل تقييديّة غيرمقصودة افادتها اصالةً . فيصحّ وقوعه مسندًا اليه باعتبار الدلالة على الذات و مسندًا باعتبار دلالته على الحدث .

بخلاف نسبة الفعل فانها تامّة مقصودة اصالةً منفردةً مع طرفيها.

فلا يرتبط الفعل بغيره باعتبار معناه المطابقى اصلاً . انتهى .

ثم قال العلاّمة عبدالحكيم السيالكوتى رحمه ا لله تعالى :

قال السيّد الشريف قدس سرّه : فان قلت . قد حكموا بان الجملة الفعلية في زيد قائم ابوه الخ .

ايراد على قوله : و يقتضى عدم ارتباطها بغيره بانهم قد صرّحوا بوقوع الجملة الفعلية خبرًا .

واجاب عنه بقوله : قلت . في هذا الكلام يتصوّر حكمان الخ .

لانه يشتمل على جملتين صغرى وكبرى . والحكم الاول مدلول الجملة الصغرى .

و اذا كان هذا الحكم مقصودًا بالذات كان ذكر " زيد " لمجرد بيان مرجع الضمير .

و الحكم الثانى مدلول الجملة الكبرى . فذكر " ابوه " حينئذ لتقييد المسند . انتهى .

ثم قال العلاّمة عبدالحكيم السيالكوتى رحمه ا لله تعالى :

قال السيّد الشريف قدس سرّه : لاشتمالها عليها الخ .

فالاستعارة في معانى الحروف تبعية كتبعيّة حركة راكب السفينة. انتهى.

ثم قال العلاّمة عبدالحكيم السيالكوتى رحمه ا لله تعالى :

قال السيّد الشريف قدس سرّه : قلت . لا . لان مطلق النسبة لم يشتهر بمعني يصلح الخ .

اراد بمطلق النسبة نوع النسبة التي هىمتعلق مدلول الفعل . اعني نسبة القيام مطلقا . وهى متعلق النسبة المخصوصة التي هى مدلول الفعل.

وحاصل الجواب . ان النسبة المطلقة التي هى متعلق مدلول الفعل لم تشتهر بوصف يصلح ان يجعل جامعًا بينها و بين نسبة أخرى مطلقة كنسبة الظرفية و الآلية و العلّيّة .

و الجامع لابد ان يكون اخصّ أوصاف المشبه به و اشهرها .

و ما قيل : انه يمكن ان يعتبر النسبة الى المحرِّض كالنسبة الى الفاعل . فيقال : ضرب زيد . لكونه محرضا عليه . وكذا نسبة الفعل الى الآلة و الظرف فليس بشئ .

لانه ان اعتبر تشبيه المحرِّض بالفاعل فهو استعارة بالكناية . فلا مجاز في النسبة . و ان لم يعتبر فهو مجاز عقلى نسب الفعل الى غير ما هو له لملابسة بينهما من غير قصد المبالغة في النسبة فلا استعارة . انتهى كلام المحقق عبدالحكيم رحمه الله تعالى .

هذا آخر ما اردنا ايراده ههنا من كلام العلامة عبدالحكيم السيالكوتى . و لقد اطنبنا في ذكر كلام الشريف السيد و ذكر كلام العلامة عبدالحكيم رحمهما الله تعالى المتعلق بشرح كلام الشريف السيد السند رحمه الله تعالى رومًا لافادة الطلبة و العلماء .

﴿ **اذ** ﴾ دليل لعدم كون الجزئيات محكومًا عليها وبها ﴿ **لابدّ في كل واحد منهما** ﴾ اى المحكوم عليه و به ﴿ **ان يكون ملحوظًا قصدًا ليمكن ان يعتبر النسبة بينه وبين غيره** ﴾ لان المفهوم الغير الملحوظ قصدًا بان كان ملحوظًا تبعًا و آلة للغير لا يحكم عليه و لا يمكن ان يعتبر النسبة بينه و بين غيره .

ههنا شكّان مهمّان دقيقان اذكرهما ههنا لكون ذكرهما مع

حلّهما نافعًا جدًّا ان شاء ا لله تعالى . كيف لا وقد استصعب حلّهما على غير واحد من الطلبة و العلماء .

الشكّ الاوّل : هـذا الشك ذكـره الـفاضل المحقق الـعصام رحمه ا لله تعالى في حواشى الفوائد الضيائيّة .

و حاصلـه انّ " كل رجل " في موضوع القضايا مثل قولنا : كل رجل ضاحك . مفهومـه ملحوظ ابدًا تبعًـا لملاحـظة افـراد الرجـل و آلـة لتعرفها و ملاحظتها . مع ان " كل رجل " يصير محكومًا عليه .

ثم قال : وبهذا بطل ايضًأ قولهم انـه يلزم الغير الذى هو ذوآلة . لفهم معني الآلة .

الجواب الاوّل : اجاب العصام رحمه ا لله تعالىنفسه بانالملحوظ تبعًا لا يصلح ان يحكم عليه فيما سوى نحو هذا المقام . وهو ما يكون آلة لملاحظة ما حكم عليه و وسيلة الى احضاره .

وايضًا انما يتوقف فـهـمـه من لفظه على ذكر متعلقـه اذا لم يحضر المتعلق بمجرد ذكره و اذ لا فلا . انتهى مُلخّص الكلام الـطّويل للعصام .

وهذا كلامه الطويل. قال في حواشيالفوائد الضيائية : ولا يخفى انه كما لا يصلح الملحوظ تبعًا لان يكون طرفا للحكم لايصلح ان يكون طرفا للنسبة التامّة . بل لا يصلح ان يكون طرفًا لنسبة توصيفية كانت او اضافية او تعليقية .

فالاولى ان يوسع الـدائرة بحيث يستفاد منها اختصاص الموصوفية فيـه . و كـون الشئ صفـةً . و كـون الشئ مضافـا . أو مضافـا اليـه . و كون الشئ مفعولاً . و ملحقا به . بما سوى الحرف .

ثم نقول : يستفاد من كلام اهل هـذا التحقيق المشتهرين بكمال الفكر العميق .

ان عدم كون الحرف محكومًا عليه و محكومًا بـه لكون معناه غير معقول الاّ تبعًا و آلةً لملاحـظة غيره . و ان الملحـوظ تبعـًا لا يـصلح لشئ منهما .

و ان الغير الذى يذكر الملحوظ بتبعيته و يجعل آلة لملاحظته لابد ان يذكر و يضمّ معه حتي يفهم الملحوظ تبعًا من لفظه .

و كلا الامرين باطلان . فان " كل رجل " مفهومه ملحوظ ابدًا تبعا لملاحظة أفراد الرجل و آلة لتعرفها و ملاحظتها مع ان " كل رجل " يصير محكومًا عليه . و لا يلزم ذكر الغير الذى هو آلـة لملاحظة معه لفهم معناه .

فالتحقيق ان الملحوظ تبعا لا يصلح ان يكون محكومـا عليه اذا لم يكن آلة لملاحظة ما حكم عليه و وسيلة الى احضاره . وانما يتوقّف فهمه من لفظه على ذكر متعلّقه اذ لم يحضر المتعلق بمجرد ذكره .

فان قلت : اذا كان " كل " موضوعًا لمعني هو آلة لملاحظة غيره ابدًا فيكف يكون اسمًا .

قلت : حين الاضافـة هو ملحـوظ بالـذات ليصح تعقـل النسبـة الاضافية بينه و بين ما اضيف اليه . وبعد تحصيل المفهوم المركب الاضافي يجعل المجموع ملحوظًا بالتبع و آلة لملاحظة الافراد .

فان قلت : فلا يتم مـا سبق ان الملحوظ تبعا لا يصلح ان يكون طرفًا لنسبة .

قلت : لا يصح ان يكون طرفا لنسبة مقصودة بالاحداث . و بعد احداث النسبة يصح جعل المجموع ملحوظا بالتبع . فما لا يصلح ان يكون مدلوله ملحوظًا قصدا لا يصلح ان يصير طرف نسبة ما .

و انما اجملنا الكلام اوّلاً على طبق اجمالهم في المحكوم عليه و به . انتهى كلام العصام رحمه الله تعالى بلفظه .

الجواب الثاني : قال العبد الضعيف الروحانى البازى عفا الله عنه : الاولى ان يقال في الجواب . ان المراد من التبعية التبعيّة في الادراك و العلم بان يكون ادراكه و صورته الذهنيّة آلة لادراك متعلقه و صورته الذهنية .

و الحاصل ان كل ما يكون صورته الذهنية آلة للصورة الذهنيّة للغير فهو معني حرفي .

و ليس في صورة النقض و الشك المذكور صورتان ذهنيتان احداهما آلة للأخرى . بل المتحقق فيها صورة ذهنيّة واحدة هى مرآة لمشاهدة غيرها. كالصورة العقلية لمعلومها . والمعانى الحرفيّة ليست صورًا لمتعلقاتها . فاندفع الشك .

ثم ان الفاضل العلامة العصام رحمه الله تعالىلما زعم هذا السوال و جوابه حقًّا اورد بعدهما اشكالات واهية واجوبة لها.وقد مضى ذكرها في تضاعيف عبارته المتقدّمة . و كل ذلك لا يناسب شانه الذى هو اعلى من فلك الشمس. كأنه وقع في موحل عميق فاستمسك بتبنات كغريق . و حق ما قيل : الجواد قد يكبو و الصارم قد ينبو .

الشك الثانى : ما اقوله . و هو انّ الصورة العلميّة في العلم

بالكنه و بالوجه تكون ملحوظة تبعًا و آلة لذى الكنه و ذى الوجه كما هو مصرّح في كتب المنطق . فيلزم كون الصورة العلميّة معني حرفيًّا و كون الدال عليها حرفًا لا يصلح ان يحكم عليه و به . و اللازم باطل .

و **الجواب** ما ذكرناه في جواب سوال العصام رحمه الله تعالى .

و ههنا اجوبة اخرى نذكرها تشحيذًا للاذهان وتدريبًا للاخوان و ان كان في بعضها نظر و ضعف لا يخفى على الاذكياء و الفضلاء .

فمنها ان المراد من كون المفهوم تبعًا و آلة للغير ان يكون محتاجًا الى ذلك الغير . والصورة العقلية في العلم بالكنه وبالوجه و ان كانت آلة لذى الكنه و ذى الوجه الاّ انها لا تحتاج الى ذى الصورة . بل ذوالصورة محتاج اليها في العلم . هذا .

و **منها** ان الآلية لازمة للمعني الحرفي و ليست بلازمة للصورة العلميّة . حيث يسوغ ان يحصل الكنه في الذهن ملحوظًا في ذاته كما في العلم بالكنه .

﴿ **بل** ﴾ اضراب للترقى ﴿ **تلك الجزئيّات** ﴾ اى الابتداءات المخصوصة ﴿ **لا تتعقل** ﴾ بل لايمكن ان تتعقل ﴿ **الا بذكر متعلقاتها** ﴾ فاذا ذكر المتعلق مع المعني الحرفي صار المجموع معني ملحوظًا قصدًا و في ذاته يمكن ان يحكم عليه و به نحو "زيد لا حجر" و "زيد في الدار" صرّح به الفاضل اللاهورى رحمه الله تعالى .

فـــائدة

ليس المراد بكون المعني متعقلا بالنسبة الى الغير ان تعقله يستلزم تعقل الغير و يقتضيه . حتي يقع الاشكال على منع التعريف بالاسماء

الموضوعة لمعان اضافية كالابتداء المطلق و الابوّة و البنـوّة و الاخوّة مثلاً .
بل المراد ان لا يكون ذلك المعني مستقلاًّ بالمفهوميّة بل يكون آلـة لملاحظة
الغير متعقلا بتبعيّته لا قصدًا و بالذات . هذا .

فـــائدة

اعلم : ان متعلق الحرف قد يكون اسمًا "كزيد" للتنوين . او فعلاً
مثل "قام" لحرف "قد" في قولنا : " قد قام " او جملة كحروف الاستفهام
و النفى . و يكون المتعلق امّـا مقدّمًا على الحرف كما في بصرىّ مثلاً. او
مؤخرًا . وقد يحذف في نحو " نعم " و " لا " و " بلى " .

فـــائدة

ان قلت : انهم يكنون عن اسم التفضيل المستعمل بمن " بافعـل
من " بلا ذكر مجرور كلمة " من " فافادت " من " ههنا بلا ذكر المتـعلق
فبطل قولهم : ان الحرف لا يفيد بغير ذكر المتعلق .

قلت : "افعلُ مِن" صار اسما مركبًا لذلك فلم تحتج كلمة "مـن"
لمجرورها . فكلاهما اسم واحـد . فلم تبق كلمـة " من " حرفًاحتي يرد .
او يقال كلمة "من" فيه اسم لنفسها اضيف اليها " افعل " فمعني قولهـم :
" هذا افعل من " هذا افعل المستعمل بمن .

فـــائدة

ان قلت : الحروفالهجائيّة تدلّ علىالاعداد المخصوصة بحساب
ابىجاد اى بحساب الجمل . هكـذا ﴿ ابجد ﴾ الف = ١ . ب = ٢ .
ج = ٣ . د = ٤ . ﴿ هـوز حطى ﴾ هـ = ٥ . و = ٦ . ز = ٧ .
ح = ٨ . ط = ٩ . ى = ١٠ . ﴿ كلمن سعفص ﴾ ك = ٢ .

ل = ٣٠ . م = ٤٠ . ن = ٥٠ . س = ٦٠ . ع = ٧٠ .

ف = ٨٠ . ص = ٩٠ . ﴿قرشت ثخذ ضظغ﴾ ق = ١٠٠ .

ر = ٢٠٠ . ش = ٣٠٠ . ت = ٤٠٠ . ث = ٥٠٠ . خ = ٦٠٠ .

ذ = ٧٠٠ . ض = ٨٠٠ . ظ = ٩٠٠ . غ = ١٠٠٠ . **پ** = ٢ .

ٹ = ٤٠٠ . ڈ = ٤ . ژ = ٧ . گ = ٢٠ . **چ** = ٣ . ڑ = ٢٠٠ .

و لا تحتاج حروف ابی جاد في ذلك الى ذكر متعلق .

قلتُ اوّلاً : حروف الهجاء ليست من قبيل الكلمة . فضلاً عن ان تكون حروفًا . فلا يعترض بها على حد الحروف .

و ثانيًا : ان كلامنا في المعانى اللغويّة و العدد ليس معني لغويًا .

و ثالثًا : لايبعد ان يقال : انها على اصطلاح علم الجفر و نحوه اسماء لمعانيها العددية كواحد و اثنين و مائة و الف في اللغة .

ان قلت : دلالة " ع " على موضع و " د " على بلدة و " ة " على قرية على ما استعمله صاحب القاموس في قاموسه من اىّ الوادى ؟

قلتُ : هذه كما يعلم من مقدمة القاموس اكتفاء عن الكلمات ببعض اجزائها اختصارًا . فهو نحت خطيّ يسمّى بالاقتطاع .

فترى "ع" ويقرأ اللفظ تامًا اى موضع . وهكذا " د " و " ة ".

و لهذا الباب نظائر فمنها " حٍ " اى حينئذٍ و " عم " اى عليه السلام . و غير ذلك . فهى علامات ترى و تقرأ تامة .

و منها " اه " اى انتهى و " الخ " اى الى آخره . ثم قد يتلفظ بالمنحوت الخطى كما هو مكتوب . لكثرة الاستعمال . رومًا لكمال الاختصار . و منه " ح " في اثناء اسانيد الحديث للتحويل من سند الى

آخر حيث يتلفظ بها بسيطًا كما كتبت كما هو الرائج في ديارنا .

و في الشامى ج٢ ص٤٦٦ . لو قال لامرأته : " ط ل ق " بدل " طالق " طلقت . و هذا بمنزلة الكناية يفهم منها ما يفهم من صريح الطلاق و لكن لكونها كناية افتقرت الى النية . انتهى .

ان قلت : فما الجواب عن قول اهل المنطق " كل ج ب " مثلاً . و عن استعمال اصحاب الهندسة " ا ب ج د الخ " للدوائر و الاشكال و الزوايا و غير ذلك ؟

قلتُ : هى اسماء حينئذٍ كمن في قولنا : من حرف جرّ. هذا اذا تلفظت بها بسيطًا كما هو الرائج في هذا العصر . وان تلفظت بها مركبًا فلا اشكال لكون الملفوظ حينئذٍ اسمًا .

فـــائدة

اعلم : ان التعقّل المنفى في معني الحرف اعم من تعقل المدلول المطابقى و التضمني . ليخرج الفعل فانّ الفعل باعتبار المعني المطابقى مثل الحرف لا يتعقل بدون الفاعل . نعم يمتاز الفعل عن الحرف بالمدلول التضمّني و هو الحدث حيث يتعقل بدون الفاعل .

وههنا شك قوى لبعض العلماء الكبار والفضلاء العظام وجواب و حلّ دافع للفاضل اللاهورى رحمه الله تعالى .

بيان الشك انّ هذا انما يتم لو ثبت ان معانى الحروف كلها بسائط او مركبة من اجزاء كلها غير مستقلة بالمفهومية و كلاهما ممنوع اذ اثبات ان الابتداء المطلق المستقل بالمفهومية مثلاً ليس جزءً من الابتداءات الخاصة دونه خرط القتاد .

و **جوابه** ان معانى الحروف من حيث انها مدلولات الحروف آلات لملاحظة متعلقاتها و مرآة لمشاهدة احوالها فلا تكون مستقلة بالمفهومية سواء كانت مركبة او بسيطة .

﴿ **لتكون آلات لملاحظة احوالها** ﴾ اى احوال المتعلقات . و قوله : " آلات " المراد منه احد قسمى الواسطة في الثبوت . و هو ما يكون الواسطة فيه سفيرًا محضًا . كذا في حواشى شرح المحقق الملا حسن لسلّم العلوم .

وقال الشيخ بحرالعلوم رحمه الله تعالى في شرح السلم. ما تفصيله كما انّ ههنا اوصافًا تتعلق بشئ اوّلاً و بالذات كالقسمة للجسم و بشئ آخر ثانيًا و بالعرض بحيث يكون الاول واسطة في العروض كالقسمة للسواد . كذلك اللحاظ قد يتعلق ببعض المعانى كمدلول الابتداء بالذات. و بالآخر بالعرض كمدلول " من " .

فالاول يصلح للحكم عليه وبه ويستقل بالمفهوميّة بخلاف الثانى. فالاستقلال و عدمه تابعان لللحاظ . انتهى .

﴿ **و هذا** ﴾ اى كون معني الحرف بحيث لا يتعقل الا بذكر متعلقه ﴿ **هو المراد** ﴾ كلمة يؤتى بها في مقام يوهم خلاف المراد . كذا في شرح متن السمرقندية للحسن العطار ﴿ **بقولهم** ﴾ اى بقول النحاة . وقد جرى عادتهم في كل فن بارجاع الضمائر الى اصحاب هذا الفن بلا سبق ذكرهم . لحضور ذكرهم في الاذهان .

﴿ **انّ الحرف كلمة تدلّ على معني في غيرها** ﴾ لان المفهوم الصريح لهذا القول ان لا يدل الحرف على معناه الا بضمّ كلمة اخرى .

و وجه ذلك كون الحرف غير مستقل بالمفهومية بحيث لا يتعقل الا بذكر المتعلق .

فمآل هذا القول الذى فيه ارجاع الضمير الى الكلمة . و القول السابق الذى بني على ارجاعه الى المعني واحد . فلا يرد على الشارح الجامى رحمه الله تعالى انه خالف ابن الحاجب رحمه الله تعالى . فان الشارح ارجع الضمير المجرور في قوله : " في غيره " في بحث الحروف الى " الكلمة " و ابن الحاجب ارجعه الى " المعني " في ايضاح المفصل على ما نقل كلامه السيّد رحمه الله تعالى في حواشى المطوّل ص٢٣٢ .

و كذا لا يرد ما اعترض الحافظ السيوطى رحمه الله تعالى على ابن الحاجب رحمه الله تعالى في شرح جمع الجوامع ج١ ص٤ حيث قال: ومن جعل الضمير المتصل "بنفس" و " غير " راجعًا للمعني كابن الحاجب فقد ابعد . اذ لا معني لقولنا : ما دلّ على معني بسبب نفس ذلك المعني . او بسبب غيره . او ثابت فيه . او في غيره .

اما الاوّل فلان الشئ لا يدل على معناه بسبب عين ذلك المعني. انما يدل بسبب وضعه له و دلالة اللفظ عليه .

و اما الثانى فلاستلزامه ظرفيّة الشئ لنفسه . انتهى بلفظه .

و وجه عدم الورود ان المراد من كون المعني في غير الحرف ان لا يدل الحرف عليه الا بضمّ ضميمة . و الظرفية مجازيّة . تشبيهًا لخلوه عن المعني عند انتقاله الى الذهن بدون ذكر المتعلق بخلوّ ظرف عن المظروف .

المسألة الجليلة : اعلم : ان افاضل العلماء استصعبوا قولهم : انّ الحرف كلمة تدلّ على معني في غيرها . خصوصًا قولهم : في غيرها .

و اختلفوا في المراد بقولهم : " في غيرها " و في اعرابه و تركيبه النحوى .

و نوضح ههنا كلا الامرين اى المراد و الاعراب و التركيب النحوى بذكر اقوال العلماء في ذلك . فاقول و با لله التوفيق و بيده أزمّة التحقيق :

اما التركيب و الاعراب فالظرف اى " في غيرها " اما ظرف لغو متعلق بيدلّ . او مستقر صفة لمعني . و على التقديرين كلمة " في " اما للسببيّة او للظرفية . فهذه اربع صور . ذهب الى كلٍ ذاهب . و لكل وجهة هو مولّيها .

و اما المراد منه فالذى اختاره الشارح الجامى رحمه ا لله تعالى قد تقدّم بيانه غير مرّة .

و ملخصه ان الضمير في قولهم : "في غيرها" راجع الى "الكلمة". و المراد بكون معني الحرف في غير الحرف . احتياج الحرف الى الغير في الدلالة . و ان الحرف لا يدلّ على المعني الا بضم ذلك الغير و ذكره . و الظرفية مجازية .

وهو مآل ما اختاره علاّمة المشارق والمغارب الشيخ ابن الحاجب رحمه ا لله تعالى بارجاع الضمير الى المعني .

ثم انّ الذى اختاره الجامى هو مختار السيّد السند رحمه ا لله تعالى . و ادّعى السيد في شرحه للمطول ان هذا هو محصول كلام ابن الحاجب. ثم ذكر السيد كلام ابن الحاجب الذى ذكره الجامى مع زيادة ما تكلم به في حد الحرف .

و حاصل المرام ان كلمة " في " للظرفية . و ان الظرف صفة المعني . وان القصور انما هو في معني الحرف بالذات . لا في دلالته . و انه اذا ذكر المتعلق كان الحرف نفسه هو الدال على معناه المتضمن له و ان معني الحرف جزئى . فعندئذ يدلّ الحرف بنفسه . فيدخل وضع الحرف في تعريف الوضع . و هو تعيين اللفظ للدلالة على معني بنفسه . كما في التلخيص .

و قال الاكثرون : المراد من هذا القول ان الحرف مشروط في دلالته على معناه الافرادى ذكر متعلقه. وهذا مذهب الاوائل منهم. كما قاله الفاضل اللاهورى رحمه الله تعالى في حواشى المطول .

و هو الراجح عند هذا العبد الضعيف بوجوه ذكرتها قبل هذا . و اختاره السيوطى رحمه الله تعالى حيث قال في شرح جمع الجوامع : و كلمة " في " في المواضع الثلاثة للسببيّة اى دلّت على معني بسبب نفسه و بسبب غيره اى بانضمام غيره اليه. فالحرف مشروط في افادة معناه الذى وضع له انضمامه الى غيره. انتهى . ونسبه بعض محشى مختصر المعانى الى ابن الحاجب ايضًا . و الله اعلم بصحة هذه النسبة .

و محصوله ان كلمة " في " للتعليل والسببيّة . وان الظرف ظرف لغو متعلق بيدل . و ان القصور بالذات في الدلالة . و في المعني بالتبع . و ان معني الحرف كلى . كما صرّح به الفاضل اللاهورى . و قد مضى ذكره منّا . و انه اذا ذكر المتعلق معه يكون الحرف هو المتضمن لمعناه .

وحينئذٍ لايدلّ الحرف على المعني بنفسه فلايكون تعريف الوضع شاملاً لوضع الحرف . صرّح به السعد .

و بذل السيّد رحمه الله تعالى مجهوده و افرغ وسعه التام في ردّ هذا القول في حواشى الرضى و المطول . و قد ذكرنا ردوده مع الاجوبة عنها فيما سبق فارجع اليه .

و قال الرضى : المراد من ثبوت معني الحرف في لفظ غيره كون الحرف موجدًا لمعناه في لفظ غيره. و ان يكون ذلك الغير متضمّنًا للمعنيين . الاول معناه الاصلى. والثانى المدلول الذى احدث فيه الحرف. فرجل في " الرجل " متضمن لمعناه الاصلى و للتعريف . ثم ان الدال على التعريف هو الحرف لا رجل . و التفصيل في الرضى .

و ملخصه ان " في " للظرفية . و ان الظرف صفة المعني . كما صرّح هو به . و ان الحرف بعد ذكرمتعلقه هو الدال على معناه . و ان المتضمن لمعناه هو ذلك المتعلق .

و حينئذٍ يدلّ الحرف على معني بنفسه . فيدخل في حدّ الوضع وضع الحرف . كذا قال السعد التفتازانى رحمه الله تعالى .

و اعترض على التفتازانى السيّد في الحواشىله على المطوّل حيث قال : جعل معني الحرف حاصلاً في لفظ آخر . ثم الحكم بان ذلك اللفظ لا يدل عليه مما لا حاصل له . كيف و اذا تضمّن لفظ معني لفظ دلّ عليه . كما في "اين" و " متي " و الاّ فلا تضمّن . انتهى بحاصله .

الجواب : يقول العبد الضعيف في ردّ اعتراض السيّد : ان التضمّن لا يستلزم الدلالة كما صرّح به العلاّمة الآلوسى رحمه الله تعالى حيث قال في روح المعانى ج٨ ص١٢٥ عند تفسير قوله تعالى : هل انبئكم على من تنزل الشيطين .

قال الزمخشرى : انّ "من" متضمنة معني الاستفهام . وليس معني التضمن ان الاسم دل على معنيين معًا معني الاسم و معني الحرف .

و انما معناه ان الاصل " أمَن " فحذف حرف الاستفهام واستمرّ الاستعمال على حذفه كما حذف من " هل " والاصل " اهل ". انتهى.

اذا عرفت هذا فلا يرد ما اعترض الامام الرازى رحمه الله تعالى على حدّ الحرف المذكور حيث قال : ان ارادوا به اى بقولهم : " على معني في غيره " كون المعني حاصلاً في غيره وحالاً في غيره . لزم كون اسماء الاعراض و الصفات كلها حروفًا . وان ارادوا به انه الذى دل على معني يكون مدلول ذلك اللفظ غير ذلك المعني فهذا ظاهر الفساد . و ان ارادوا به معني ثالثًا فلا بد من بيانه . انتهى .

مسألة : اعترض الامام الرازى رحمه الله تعالى في تفسيره على هذا الحد للحرف . و على كون الحرف غير مستقل بالمفهومية . حيث قال : قالوا . معني " الباء " الالصاق . و معني " من " التبعيض .

فمعني الالصاق ان كان مستقلا بالمعلومية وجب كون معني الباء مستقلاً بالمفهوميّة فيصير الحرف اسمًا و الاّ صار الاسم حرفًا . انتهى .

الجواب : **قال العبد الضعيف** : و الجواب قد مرّ منّا مرارًا ان الالصاق مثلاً لازم معني الباء لا انه معناها .

قال العلامةحسن العطار في شرح متن السمرقندية في علم البيان ص٣٤ : و الدليل على ان هذه المعانى المطلقة ليست معانى الحروف ان معانى الحروف نسب جزئية و هذه امور كلية .

و ينتظم من ذلك قياس من الشكل الثانى منتج للمطلوب .

فنقول : معانى الحروف نسب جزئية . و لا شئ من هذه المعانى بنسب جزئية فالنتيجة لا شئ من معانى الحروف بهذه .

وتنعكس النتيجة لقولنا : لا شئ من هذه بمعانى الحروف . .وهو المطلوب . انتهى .

مسألة مهمّة : ههنا شك عويص و هو ان الشيخ (١) ابن سينا

---

(١) **قولى الشيخ** : الطبيب الفيلسوف الحسن بن عبد ا لله بن سينا الرئيس كان ابوه من اهل بلخ و انتقل الى بخارى فقرأ القرآن و اتقنه وهو ابن عشر سنين واتقن الحساب و الجبر و المقابلة و اقليدس و المجسطى .

ثم اشتغل على ابى عبد ا لله الناتلى الحكيم ففاق اهل زمانه و تردد الناس اليه و هو ابن ١٦ سنة .

و عالج الملك الساسانى نوح بن نصر فاعطاه جائزة سنيّة و حكمه في خزانة كتبه فرأى فيها من العجائب و المحاسن ما لا يوجد في غيرها فعزا بعض تلك الكتب الى نفسه .

و له كتب كثيره نحو مائة مصنّف منها الشفاء و النجاة و القانون و الاشارات و سلامان و انسان و حى بن يقظان .

و كان شاعرًا له قصيدة طنانة في ماهية الروح يقول فيها :

هبطت اليك من المقام الارفع ورقاء ذات تعزز و تمنّع

محجوبة عن كل مقلة عارف وهى التي سفرت و لم تتبرقع

و له في الاكل :

اجعل طعامك كل يوم مرة و احذرطعامًا قبل هضم‌طعام

و احفظ‌منيّك‌مااستطعت‌فانه ماء الحياة يراق في الارحام

و من جوامع شعره :

جمعت الطب في البيتين جمعًا وحسن الخلق في قصرالكلام

فقلّل ان اكلتَ و بعد اكلٍ تجنّب و الشفا في الانهضام

و رأى بعض العارفين رسول ا لله ﷺ في المنام فسأله عن ابن‌سينا فقال عليه السلام هو رجل اراد ان يصل الى ا لله بلا وسيلتي فحجبته .

قال : اللفظ المفرد من الاسماء و الافعال لا يفيد المعني . و الاّ لزم الدور . اذ فهم المعني يتوقف على الافادة . و الافادة تتوقف على العلم بالوضع . والعلم بالوضع يتوقف على فهم المعني . فيدور . نعم بعد التركيب يفيد . و التفصيل في اواخر تصوّرات السلّم فراجعها .

فعلى هذا لزم كون الاسماء و الافعال حروفًا محتاجة في الافادة الى ضم ضميمة . و هذا السوال من اعاجيب السوالات لا نظير له في النحو .

و هل هو الا هدم بنيان النحو . وشَبَّهتُه بالدور الواقع في كبرى الشكل الاول مع ان الشكل الاول هو المطلب الاعلى . والمقصد الاقصى في المنطق . فانهدم قصر المنطق [١] .

مات بالقولنج في همذان و قيل باصبهان و الاول اصح يوم الجمعة في شهر رمضان سنة ٤٢٨هـ قيل انه تاب في آخر عمره عن خرافات الفلسفة فمات والقرآن على صدره و الله اعلم .

(١) **إن قلت** : ما المراد من الشكل الاوّل . و من كبرى الشكل الاوّل . و ما تفصيل الدور الواقع في كبرى الشكل الاول ؟

قلت : قال علماء المعقول . ان الموصل الى التصديقينحصر في ثلاثة اقسام القياس. و الاستقراء . و التمثيل .

و العمدة هو القياس . والقياس عندهم قول مؤلف من قضايا يلزم عنها لذاتها قول آخر . ثم القياس قسمان الاوّل استثنائى . وهو ما تكون النتيجة او نقيضها مذكورًا فيه بهيئته و بترتيبه نحو .

ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس غير طالعة . ينتج . النهار غير موجود .

و لابد من ذكر كلمة " لكن " في الاستثنائى .

و الثاني اقتراني . و الاقتراني يتركب من مقدمتين لاستخراج النتيجة . و تسمّى المقدمة الاولى الصغرى و المقدمة الثانية الكبرى . و ما هو متكرر في القياس يسمّى الاوسط . نحو . العالم متغيّر و كل متغيّر حادث . ينتج . العالم حادث .

ثم الاقتراني على اربعة أنواع يسمّى عندهم كل نوع شكلاً . و العمدة و الاعلى عندهم الشكل الاوّل و قالوا ان كونه منتجًا بديهي . و على الشكل الاوّل يدور سائر ادلّتهم او اكثر ادلّتهم . و على هذا الشكل يقوم المنطق و جميع مباحثه .

و الشكل الاوّل ما يكون الاوسط فيه محمول الصغرى و موضوع الكبرى كما في المثال المذكور . فان قولنا : متغير . هو الاوسط . وانت ترى انه محمول في الصغرى وموضوع في الكبرى . و قالوا : يشترط لانتاج الشكل الاول ايجاب الصغرى وكليّة الكبرى .

ان قلت : ما بيان الدور الواقع في كبرى الشكل الاوّل ؟

قلت : هذا الدور ذكره كثير من اهل المنطق في كتبهم منهم المحقّق محبّ الله البهاري رحمه الله تعالى في آخر كتابه سلّم العلوم .

حيث قال في بيان الدور : ان النتيجة موقوفة على كليّة الكبرى . وبالعكس . لان الاصغر من جملة الاوسط فدار . انتهى .

و حاصله انّ الشكل الاول الذى هو من اقوى الاشكال عندكم دوريّ . اذ علم النتيجة فيه موقوف على علم كليّة الكبرى . و علم كليّة الكبرى موقوف على علم النتيجة .

لان علم قولنا : العالم حادث . مثلاً موقوف على علم ان كل متغيّر حادث. اذ ما لم يعلم ثبوت الاكبر لكل افراد الاوسط التي من جملتها الاصغر . كيف يعلم ثبوت الاصغر .

و علم قولنا : كل متغير حادث . موقوف على . ان العالم حادث .

لانّ الاصغر من افراد المتغيّر فما لم يعلم انه حادث كيف يحكم ويعلم بانّ كل متغيّر حادث . فصار كل منهما موقوفًا على الآخر . وهو يقتضى تقدّم الشئ على نفسه . وهذا هو الدور .

فيلزم الدور و هو محال . و ما يستلزم المحال يكون باطلا . فلا يكون الشكل الاوّل منتجًا فضلاً عن البداهة . و اذا بطل الشكل الاول بطل المنطق كلّه .

و جوابه : انّ للنّتيجة اعتبارين . احدهما الاجمال و الآخر التفصيل . و المطلوب الموقوف هو المفصّل و الموقوف عليه هو المجمل .

الجواب الاول : الجواب عندى ان المسلوب الافادة ابتداءً . لا مطلق الافادة . اذ الافادة في المرتبة الثانية حاصلة فيها اى في المفردات من الاسماء و الافعال .

فاذا سمعت لفظا كضرب مثلاً و لم يكن لك معناه حاصلاً رأسًا من قبل لم يفدك . و لم تفهم منه معنيً . فهو لا يفيد ابتداءً .

امّا اذا حصل معني لفظ في ذهنك مع العلم بالوضع ثم سمعت اللفظ ثانيا يفيدك معني غفلت عنه . و يسمّى الافادة الثانية إحضارًا اى احضار المعني في الذهن مرة ثانية .

والفرق بين اللفظ المستقل وغير المستقل انما هو في هذا الاحضار و في الافادة الثانية .

الجواب الثانى : اجاب الامام (١) الرازى رحمه الله تعالى بانه اى

فحينئذٍ يختلفان لهذين الاعتبارين و لا استحالة فيه انّما المستحيل هو التوقّف على نفسه من جهة واحدة .

فالشئ باعتبار عنوان " العالم " مثلاً غير معلوم . و باعتبار عنوان " المتغير " معلوم فلا استحالة في توقف الاوّل على الثانى . للاختلاف الواقع بينهما .

(١) قولى : **الامام** . هو امام الدنيا في عصره المتكلم صاحب التصانيف الكثيرة يعرف بابن خطيب الريّ اسمه محمد بن عمر بن الحسين بن على القرشى التيمى ابوالمعالى ابوعبدالله احد الفقهاء الشافعيّين .

له نحو مائتي مصنّف منها التفسير الكبير والمباحث المشرقية واصول الفقه والمحصول و ترجمة الامام الشافعى فى مجلّد .

كان معظّمًا عند ملوك خوارزم و غيرهم و يحضر في مجلس وعظه الملوك و الوزراء و العلماء و الامراء و الفقراء و العامة . و كانت له عبادات و اوراد .

يحتمل انه اذا استقر في الخيال مقارنة اللفظ المعيّن بالمعني المعيّن فعند حصول الشعور باللفظ ينتقل الخيال الى المعني فلا دور . فتأمل .

ثم لما فرغ الشارح من بيان الحصّة الثالثة لهذا البحث شرع في الحصّة الرابعة له فقال ﴿ **فاذا عرفت هذا علمت انّ المراد بكينونة المعني** ﴾ اى بكون المعني ﴿ **في نفسه** ﴾ على تقدير كون كلمة " في " للظرفية . و كون الظرف مستقرًّا صفة للمعني . و ارجاع ضمير " في نفسه " الى المعني ﴿ **استقلاله بالمفهوميّة** ﴾ بان يتعقل بدون حاجة الى ذكر متعلقه لكونه ملحوظًا قصدًا و بالذات ﴿ **و بكينونة المعني في نفس الكلمة** ﴾ على تقدير ارجاع الضمير الى الكلمة ﴿ **دلالتها عليه من غير**

قال ابن كثير : و كان يحب الدنيا و يتسع فيها اتساعًا زائدًا و يصحب السلطان و خلف من الذهب مائتى الف دينار غير ما كان يملكه من الدوابّ و الثياب والعقار و الآلات .

و خلف ولدين . و كان ابنه الاكبر قد تجند و خدم السلطان محمد بن تكش و ما زال الامام يردّ على المذاهب الباطلة و اصحابها كالمعتزلة و الكرامية فكانوا ينالون منه سبًّا .

و قيل : ان الكراميّة وضعوا عليه من سقاه سمًّا فمات مسمومًا سنة ٦٠٦هـ . وكان مولده سنة ٥٤٣هـ . و كان شاعرًا مجيدًا و من شعره .

اليك إلّه الخلق وجهى و وجهتى وانت الذىادعوه في السروالجهر
و انت غياثى عند كل ملمة وانت ملاذى في حياتىوفي قبرى

و كان يقول في حق الفلسفة .

و ارواحنا في وحشةمنجسومنا و حاصل دنيانا اذى و وبال
و لمنستفد من بحثنا طولعمرنا سوى ان جمعنا فيه قيل وقالوا

و كان يقول في آخر عمره في ذمّ العلوم العقليّة : لقد اختبرت الطرق العقلية و الكلامية و المناهج الفلسفيّة فلم اجدها تروى غليلاً و تشفى عليلاً ورأيت اقرب الطرق طريقة القرآن .

حاجـة الى ضمّ كلمة اخرى اليها لاستقلالـه بالمفهوميّـة فمرجع كينونـة المعني في نفسه وِ كينونته ﴾ .

اعلم : ان الشارح اكثر استعمال هـذا اللفظ اى لفظ" كينونة " فلابد من البحث عما يتعلق به من اللطائف الادبيـة و النكات المسكيّـة .

فنقول : فيه فوائد .

الفائدة الاولى

اختلف الادباء والائمة في اصل لفظ " كينونة " فقال الاخفش و الكوفيون : أصله كونونة. بضمّ الكاف والنون علىوزن صندوق فابدلت الواو الاولى ياءً و ضمـة مـا قبلها فتحـةً . حملاً على ذوات الـياء التي هى الاصل في هـذا الباب لكثرتها . و الـفاء تفتح في ذوات الياء نحو صيرورة لتسلم الياء فوزنه عندهم فُعلولة بضمة الفاء .

وقال سيبويه والبصريّون : اصله كيونونة على وزن فيعلولة بفتح ثم سكون ثم فتح ثم ضمة بعدها سكون . ثم وقع الادغام بقانـون سيـّد اذ اصل سيّد سَيْوِد على وزن فَيعِل فصار كيّنونة بتشديد الياء .

ثم يجوز التخفيف في سيّد فيقال : سَيْد. ويجب هذا التخفيف في كـيّنونـة . اذ لـمّا جاز فيما هو اقل حروفًا وجب فيما هو اكـثر حروفًا . صرّح به الرضى .

و مثل كينونة قيلولة و سيرورة و نحو ذلك . و قـالوا : المصـادر على هذا الوزن قليلة .

و قول الكوفيين : انّ ذوات الياء اصل هـذا الـباب لـيس بشئ . اذ ذوات الواو من هذا الوزن قريبة في العـدد من ذوات الياء او مثلها نحو

كينونة و قيدودة و حيلولة .

الفائدة الثانية

لايوجد في مصادر غير الاجوف وزن فيعلولة. صرّح به الرضى.

الفائدة الثالثة

التاء في كينونة لازمة . صرّح به الرضى .

الفائدة الرّابعة

قال الامام ابن خالويه النحوى اللغوى المتوفي سنة ٣٧٠هـ في كتاب ليس ص٥ : ليس في كلام العرب مصدر على فيعولة الاّ كينونة . و الاصل كيّنونة بتشديد الياء فخفف . و صيرورة . و حاد حيدودة . و طار طيرورة . انتهى .

و في حواشيه لبعض العلماء. قال الفراء : العرب تقول في ذوات الياء . طيرورة صيرورة . فيما لايحصى من هذا الضرب. فاما ذوات الواو فانهم لا يقولون الاّ في اربعة احرف .كينونة. ديمومة من دمت . هيعوعة من الهواع . سيدودة .

والحقوا الواوى باليائى فلم يقولوا : كونونة لكون اليائى كثيرًا و كان الخليل يقول : اصله كيونونة . انتهى .

الفائدة الخامسة

جاء عدة الفاظ على فيعلول في الاسماء سوى المصادر كما ذكرها السيوطى رحمه الله تعالى في المزهر ج٢ ص١٥٦ عن الجمهرة . ناقة عيسجور . سريعة . و عيهجور اسم امرأة . و خيتعور من لا يدوم على العهد وهو الذئب ايضًا . وشيتعور الشعير . و خيسفوج الخشب البالى .

و ناقة عيضفور مسنّة و فيها صلابة . و شيهبور مثله . وعيطموس تامة الخلق . و عيدهول سريعة . و صيلخود صلبة شديدة . انتهى .

الفائدة السادسَة

كذا على فعلول جاءت عدة اسماء . قال ابن مالك رحمه ا لله تعالى : كل ما كان على وزن فُعلول فهو بضم الفاء مثل عصفور . و يستثني منه اربعة الفاظ . اثنان فتحهما مشهور . و اثنان فتحهما قليل .

فالاوّلان صَعفوق . و هو الذى يحضر السوق للتجارة و لا نقد معه فاذا اشترى احد شيئًا دخل معه . و . بنو صَعفوق . خَوَل باليمامة . و . بَعصوص . دويبة .

والآخران بَرشوم "ضرب من التمر" و " غَرنوق " لغة في غُرنوق طير من طيور الماء . انتهى .

هذه نفحة ادبية و نكتة مسكية مزجنا بها الكلام . فاحفظها و اغتنمها فان الحكمة ضالة العالم .

﴿ في نفس الكلمة الدالة عليه الى امر واحد و هو استقلاله بالمفهوميّة ﴾ .

حاصل الحصة الرابعة دفع اعتراض . و هو ان الشارح الجامى رحمه ا لله تعالى خالف ابن الحاجب رحمه ا لله تعالى حيث ارجع الشارح الضمير الى ما دلّ و هو الكلمة . و ابن الحاجب ارجعه في شرح المفصّل الى المعني .

و وجه الدفع ان المآل واحد. وقد علم هذا الدفع مما سبق ايضًا. الا انه ههنا اراد التصريح و التفصيل .

و ايضًا في هـذا الكلام دفـع اشكال ثـان و ثالث و رابـع للامـام الرازى رحمه الله تعالى و قد ذكرناها في الـمهمّ الثامن من المقدمة السابعة المذكورة قبل بحث المحصول .

ثم لـمّا فرغ من الحصةالرابعة من الكلام شرع في الحصةالخامسة فقـال ﴿ **ففى هـذا الكتاب** ﴾ اى الكافيـة ﴿ **الضمـير المجرور الـذى في نفسـه يحتمل ان يرجع الى ما الموصولة التي هى عبارة عن الكلمة** ﴾ في هذا الكلام دفع اعتراض عويص على الطلبة بل على بعض المدرسين ايضًا كما شاهدنا . و هو . انّ الجامى وغيره من العلمـاء يعبّرون عـن " مـا " الموصولة بالكلمة واللفظ وغير ذلك من المعرفات . وعن " ما " الموصوفـة بكلمـة و لـفظ و نحو ذلك من النكرات . مع ان الاولى بمعني " الـذى " . و الثانية بمعني " شئ " . و اين ذاك من هذا .

و **بيان الجواب** هب انّ " ما " الموصولـة او الموصوفـة لا تكـون بمعني نحو " الكلمـة " و " كلمـة " الا انهمـا مصداقـان لـما الموصولـة و الموصوفة اذ يعبر عن مثل هذين المصداقين بما الموصولة و الموصوفة .

فذكر " الكلمة " و " كلمـة " في ذلك من قبيـل وضع المصداق و المعبّر عنه بدل ما يصدق عليه و يعبّر به عنـه . اشـار الشارح الى هـذا الجواب بقوله التي هى عبارة الخ .

و ايضًا هو دفع اعتراض آخر وهو . اَنّ الفاء في قوله : ففى هذا الكتاب الخ . للتفريع على ما قبله وهى الحصة الرابعة من الكلام . و هذا التفريع لايصحّ اذ ارجاع الضمير الى "ما" الموصولة غير ارجاعه الى الكلمة او المعني . بل هو وجه ثالث .

و بيان الدفع انّ " ما " عبارة عن الكلمة فلا يكون هذا وجهًا ثالثًا .

ان قلت : ما الباعث على ايراد قوله : ففى هذا الكتاب الخ . اى الحصة الخامسة من الكلام ؟

قلتُ : الباعث عليه دفع اعتراض وهو . انه لما كان مرجع كون المعني " في نفسه " و " في الكلمة " واحدًا فلم اختار الجامى رحمه الله تعالى ارجاع الضمير الى الكلمة . و ابن الحاجب رحمه الله تعالى في الايضاح ارجاعه الى المعني ؟

و اشار الى دفعه بقوله : ﴿ **و هذا هو الظاهر** ﴾ للظاهر في استعمالات الكلام ثلاثة معان . الاول ما يقابل الحقيقة يقال : هذا ظاهر الكلام و كلام ظاهرىّ و ظاهر معناه . و اما حقيقته و معناه في الحقيقة فكذا . و على هذا هو كلمة التضعيف حيث يكون مخالفه اولى .

و الثانى ما يقابل المؤول .

و الثالث ما يقابل الخفى . و المراد ههنا المعني الثانى او الثالث و قوله ﴿ **ليكون على طبق** ﴾ دليل للوجه الثالث و طبق بمعني مطابق اى مطابق ﴿ **ما سبق** ﴾ يقال : هذا طِبق (بكسر الاول وسكون الثانى) ذاك اى مطابقه ﴿ **في وجه الحصر** ﴾ و هو قول المصنّف ابن الحاجب رحمه الله تعالى في اول كتابه الكافية . لانها اما ان تدل على معني الخ ﴿ **من كينونة المعني في نفس الكلمة** ﴾ لان الضمير هناك مؤنث فلا يحتمل الرجوع الاّ الى الكلمة .

و حاصله ان ارجاع الضمير الى الكلمة ظاهر متبادر الى الذهن

لحضورها في الـذهن بسبب ما مضى في وجه الحصر . و مقابله خفى . و حمل الكلام على المتبادر اولى . فلذا اختاره الجامى رحمه الله تعالى .

و ترك دليل المعني الـثانى . اتّكالاً على ما سبق في بحث المحصول والحاصل . اذ لا يخفى ان ارجاع الضمير الى المعني مما يحتاج الى التاويل و البيان الطويل الـذى سبق في بحث المحصول و الحاصل فارجاعه الى الكلمة ظاهر و مقابله مؤوّل .

فائدة جَليلة

اعلم : انّ ارجاع الضمير في قـولـه : في نفسه . الى الكلمة اولى لوجوه .

الوجه الاوّل : ما ذكره بقوله : ليكون الخ .

و **الوجه الثانى** : ما ذكرناه بقولنا : ان مقابله مؤول .

و**الوجه الثالث** : انّ بارجاع الضمير الى الكلمة ينسب الاستقلال الى اللـفظ . وَ بارجاعه الى المعني ينسب الى المعني . و الاوّل اولى و امسّ بمباحث النحو . لكون مباحث النحو لفظيّـة . و بحدّ النحو و هـو . علم يعرف به اواخر الكلم اعرابًا و بناءً ونحو ذلك . ولان الافراد و التركيب صفات اللفظ عندهم اوّلاً و بالذات و صفات المعني ثانيـًا و تبعـًا . فكـذا الاستقلال .

و **الوجه الرابع** : انه موافق لكلام القوم .

و **الوجه الخامس** : ان الاسميّة و الحرفية باعتبار اللفظ . و اما في المعني فيجوز الاتحاد .

هذا على قول من قال بالتغاير اللفظى بينهما فقط كما سبق . و

سيأتي. واشبعنا الكلام في المسألة الثانية من شرح قوله في بحث الحاصل : موضوعة لكل واحد من جزئيـاته . و قولـه في بحث المحصول : و هذا هو المراد بقولهم : ان للاسم الخ . فراجعه .

فائدة شريفة

اعلم : ان كلماتهم اختلفت في ان الاسميّة و الحرفيـة و الفعليـة باعتبار المعانى اوّلاً وباعتبار الالفاظ ثانيًا . او بالعكس . قولان للعلماء و الايـمّة .

القول الاوّل : يعلم من كلام السيّد السنـد و السكاكى و ابن الحاجب رحمهم الله تعالى اختيار القول الاول . وهو ان المنظور والملتفت اليه في اقسام الكلمة اوّلاً انما هو المعني لا اللفظ .

قال السكاكى في المفتاح على ما نقل عبارته السعـد في المطوّل : ان " الابتداء " و " الظرفية " و " الغرض " ليست معانى " من " و " في" و " كى " و الاّ لما كانت حروفًا بل اسماء لانّ الاسميـّة و الحرفيّة انما هى باعتبار المعني . انتهى بحاصله .

و كلام السيّد دال عليه في عدة مـواضع و لـذا ادّعى القصور في معانى الحروف و انكر القصور في دلالـة الحروف . و قال السيد في دفـع نقض حدّ النهى بقولهم : اُترُكِ الزنا . اذ يفيد هذا القول افادة قـولهم : لا تزنِ . فـاذا قيل : لا تزنِ . فقد لـوحظ فيـه ترك الـزنا من حيث انه حال من احواله. وجعل الانتفاء آلة لملاحظته لاملحوظًا في نفسه (لانه مدلول حرفي يدل عليه " لا " الناهية فيكون آلة بخلاف " اترك " فان الانتفاء فيه مدلول الفعل فيكون ملحوظا في نفسه) بخلاف ما اذا قيل : اترك الزنا .

فان الترك ههنا صار ملحوظا بالذات . انتهى بلفظه . راجع حواشيه على المطول ص١٥٧ . و بهذا يجاب لبيان الفرق بين الاستفهام الحرفي و بين قول السائل : و علّمني . و فهِّمني . بصيغة الامر .

القول الثانى : اختار بعض الافاضل و المحققين القول الثانى . و هو ان الملتفت اليه و المنظور اوّلاً و بالذات في الفرق بين اقسام الكلمة الثلاثة انما هو اللفظ لا المعني .

منهم الفاضل عبد العزيز صاحب النبراس رحمه الله تعالى في العقائد على مانقلنا عنه سابقا .

حيث قال في سوال الشيخ احمد رحمه الله تعالى منه في مناظرة : ان الاسم و الفعل و الحرف انواع متباينة لا يجتمع اثنان منها في مادة . و اما معانيها فليست بمتباينة . كما ترى من اتحاد معانى الافعال و اسماء الافعال . انتهى .

ومنهم العلامة الثانى المحقق التفتازانى رحمه الله تعالى . حيث ردّ قول السكاكى المذكور سابقًا . وهذه عبارته . على ما نقلها عنه الفاضل اللاهورى في شرحه للمطول ص٤٥٦ .

قوله : باعتبار المعني . اى ان كان معني الكلمة غير مستقل بالمفهومية فالكلمة حرف . و ان كان مستقلاً فان اقترن باحد الازمنة الثلاثة ففعل . و الا فاسم .

وفيه نظر . اذ ربّما يمنع مستندًا بانه يجوز ان يكون المعني الواحد مستقلاًّ بالمفهومية بالنظر الى وضع لفظ له فقط . غير مستقل بالنظر الى وضع لفظ آخر . بمعني ان يكون مشروطًا بحكم الوضع في دلالة احد

اللفظين عليه ذكر متعلقه دون اللفظ الآخر .

مثلاً معني الكاف الاسمية والحرفية هو المثل . وهذا المعني مستقل بالمفهومية من الكاف الاسميّة . دون الحرفيّة . وقد حققناه في فوائد شرح اصول ابن الحاجب . انتهى كلام التفتازانى .

و عليه يلوح مخايل ارتضاء ابن مالك رحمه ا الله تعالى . حيث اثبت الاسناد اللفظى في نحو " من " حرف و " ضرب " فعل كما سبق مع عدم ارادة معناهما الحرفي و الاسمى ههنا .

و لذا اعترض على قول ابن مالك في الاسناد اللفظىبعض محشى المغني : بان الاسميّة والحرفية مثلاً ليست بمجرد اللفظ. بل تابعة لاستقلال المعني المفهوم و عدمه . انتهى .

و تبع ابوحيّان ابن مالك رحمهما ا الله تعالى في هذه المسألة فمذهبه مذهبه و مختاره مختاره .

و هذا القول الثانى هو المختار عندى و ذلك لوجوه متعددة .

الوجه الاول : ان الاسم والفعل والحرف اقسام الكلمة المفردة. و الافراد و التركيب كما صرّح به عبدالغفور و جميع المنطقيين و غيرهم صفة اللفظ بالذات و صفة المعني بالتبع عند النحاة . و بالعكس عند المنطقيين .

فيجب ان تكون الاسمية و اَخَواها صفات الالفاظ كذلك . ضرورة وجوب تحقق مقتضى الكلى في جزئيّاته وافراده. هذا عند النحاة.

و اما اصحاب المنطق فلهم ان يقولوا بالعكس و يجعلوها صفات المعانى اولاً و صفات الالفاظ ثانيًا .

الوجه الثانى : ان الاسمية واخويها نكات بعد الوقوع . و انواع استخرجت من تنوّع الدلالات . و الدلالة صفة اللفظ اوّلاً و بالذات فيجب ان تكون الاسمية و اخواها كذلك .

الوجه الثالث : موضوع النحو الكلم والكلام من حيث الاعراب و البناء و الانصراف و عدم الانصراف والتعريف و التنكير و نحو ذلك .

و لا يخفى على من له مسكة بعلم النحو ان الاعراب و البناء و الانصراف و عدم الانصراف و التنكير و التعريف و نحو ذلك امور لفظيّة تتعلق باللفظ اوّلاً و بالذات .

فينبغى ان تكون الاسميّة والفعلية والحرفية التي تدور عليها أبحاث النحو ايضًا من صفات اللفظ اوّلاً و بالذات .

الوجه الرابع : انهم ذكروا للاسم و الفعل خواصّ و علامات يعرف بها كون الكلمة اسما او فعلاً مثل كون دخول قد و سوف و نون التاكيد من علامات الفعل .

و مثل كون دخول التنوين و الالف و اللام و الجرّ و الاضافة و الاسناد من علامات الاسم .

و هذه العلامات امور لفظية . و هى تستدعى ان تكون الاسميّة و الفعلية ايضًا من صفات اللفظ .

الوجه الخامس : لا يخفى على المتفطّن ان العارف باللغة العربية انما يميز بين الفعل و الاسم و الحرف بالصيغة و الهيئة الظاهرة سماعًا . و ذلك عند ما يتكلم معه احد ويسمع كلامه . ونظرًا ورؤيةً عند ما يطالع الكتاب .

فاذا سمع الرجل او رأى مكتوبًا " زيد القائم " " الحسن الوجه " " مررت بزيد المضروب في يوم الجمعة " " يضرب عمرو " " اضرب ، يا بكر ! " فهو يطلع باعتبار الصيغة و الهيئة الظاهرة المتعلقة باللفظ على ان لفظ " زيد " " يوم الجمعة " " الوجه " " عمرو " " بكر " من الاسماء الغير المشتقة .

و على انّ لفظ " قائم " " حسن " " مضروب " من الاسماء المشتقة .

و على ان لفظ " أل " و " الباء " و " يا " و " في " من قبيل الحروف .

و على ان " مررت " و " يضرب " و " اضرب " من الافعال ماضيًا و مضارعًا و امرًا .

فهذا الرجل العارف ماز ميزًا اوّلاً وبالذات ان هذا اسم . وذلك فعل . و ذلك حرف . و انما ذلك بوساطة الصيغ و الهيئات واسطة في العروض .

ثم انتقل ذهنه ثانيًا و بالعرض الى المعانى الحرفية . و الاسمية . و الفعلية . و علم الفرق بين معانى هذه الالفاظ .

و قد ثبت في كتب المعقول و الفلسفة انّ الواسطة في العروض كحركة السفينة لجالس السفينة تتصف الواسطة فيها بالوصف اوّلاً و بالذات . و يتّصف به ذو الواسطة ثانيًا و بالعرض .

فحصحص من هذا البيان الواضح انّ مناط الاسميّة و الفعلية و الحرفية اوّلاً و بالذات انما هو ظاهر الصيغة و الهيئة المختصّة باللفظ دون

المعني .

الوجه السادس : هذا الوجه مثل الوجه الخامس. والبيان البيان. و البرهان البرهان . و التفصيل التفصيل .

الاّ ان الوجه الخامس كان مبنيًّا علىاعتبار الواسطة في العروض. حيث جعلنا الصيغة و ظاهر الهيئة و اللفظ واسطة في العروض لاثبات الاسميّة و الفعلية و الحرفية للمعني .

و امّا هذا الوجه السّادس فهو متفرّع على جعل ظاهر الهيئة و ظاهر اللفظ و الصيغة من باب القسم الثانى من الواسطة في الثبوت . كحركة اليد لحركة المفتاح .

و في هذا القسم الثانى من الواسطة في الثبوت يكون اتّصاف الواسطة و ذى الواسطة بالوصف بالذات الاّ انّ اتصاف الواسطة يتحقّق اوّلاً . و اتصاف ذى الواسطة يتحقق ثانيا .

فعلى هذا يكون ثبوت الحرفية و الفعلية و الاسميّة للّفظ و المعني كليهما بالذات . الاّ ان ثبوتها للّفظ اوّلاً . و للمعني ثانيًا .

هذا . فاغتنم هذا البحث وتحقيقه . فانه من بدائع خصائص هذا الكتاب . و قد القاه الله تعالى في روعى بفضله و منّه .

و تمت كتابته وتحريره في مكة المكرمة بيد هذا العبد الضعيف في اليوم الثالث من شوال و كنت نزيلاً فيها مع بعض اهلى قدمتها في شهر رمضان المبارك لاداء العمرة . و لله الحمد و المنّة .

﴿ **و يحتمل ان يرجع الى المعني و لذا** ﴾ اى لاحتمال الضمير هذا و ذاك ﴿ **ذكّر** ﴾ من التذكير مقابل التانيث ﴿ **الضمير** ﴾ فاحتمالى

الضمير دليل اِنّى على تذكيره . و تذكيره دليل لِمّى على احتماليه و صحتهما ذكره بقوله ﴿ **تنبيهًا** ﴾ مفعول له لذكّر ﴿ **على صحة ارادة كلا المعنيين** ﴾ اى الاحتمالين . فلا يرد ان كلامه مخدوش حيث جعل علّة المعلول معلولةً لهذا المعلول .

ان قلت : كلامه يشير الى جواز تانيث الضمير ههنا . مع انه لا يجوز اذ مرجعه اما " المعني " و امّا " ما " و كلاهما مذكر .

قلتُ : يسوغ تانيث ضمير "ما" باعتبار مصداقه . وهو الكلمة. و هذا كما يسوغ افراد ضمير " من " نظرًا الى لفظه . و جمعه نظرًا الى معناه . و له نظائر في القرآن لا تحصى .

﴿ **و لكن عبارة المفصّل** ﴾ كتاب للزمخشرى في النحو وهو من عجائب كتب النحو . و كان الزمخشرى يزعم انه ليس في كتاب سيبويه مسألة الاّ و قد تضمنها هذا الكتاب .

فانكر عليه بعض اهل الادب هذا القول . و ذكر له مسألة من كتاب سيبويه . و قال : هذه ليستِ في كتابك . فقال : انها ان لم تكن فيه نصًّا فهى فيه ضمنًا . و بيّن له ذلك . كذا في نزهة الالبّاء لابن الانبارى .

و سمّى مفصّلاً لكثرة وقوع الفصول فيه حتي ان بعضها عدة اسطر و بعضها سطرة . او لتفصيل المسائل فيه . و عنه لخصّ ابن الحاجب (١) الكافية . وشرحه ايضًا و سماه الايضاح . وايضًا شرحه جمع

---

(١) **قولى : ابن الحاجب** : هو عثمان بن عمر بن ابىبكر بن يونس العلامة جمال الدين ابوعمربن الحاجب الكردىالدويني الاصل الاسنائىالمولدالمقرىالنحوىالمالكى الاصولى الفقيه .

من الافاضل و الأيـمّة . ومن اكبر شروحه شرح الامام ابن يعيش طالعته انا و استفدت منه . و هو من عجائب الشروح في نحو عشر مجلدات .

﴿ **ظاهرة في المعني الاخير** ﴾ و كـون المرجع معـني او ظـاهرة في المعني اى في جعلـه مرجعًا و هو الاخير من الاحتمالين ففى الكلام لطافـة لا تخفى ﴿ **و هو** ﴾ اى الاخير على التقـدير الـثانى او المعني الاخير على الاول و هو الظاهر ﴿ **ارجاع الضمير الى المعني لعدم مسبوقيتها بما يدل على اعتبار كينونة المعني في نفس الكلمة** ﴾

كان والده حاجبا للامير عزالدين موشك الصلاحى بقوص فاشـتغل ابنالحـاجب في صغره بالقاهرة و حفظ القرآن و اخذ القراآت عن الشاطبي و سمع منـه التيسـير . و قرأ بالسبع على ابن الجود .

و سمع منه البوصيرى و جماعة و كان من اذكياء العالم برع في الاصـول و العربيـة و كان الاغلب عليه النحو ثم قدم دمشق و درس بجامعها في زاوية المالكيّة و اكبّ الفضلاء على الاخذ منه .

وكان صاحب التصانيف المنقحة صنّف في الفقه مختصرًا وفي الاصـولمختصرا وآخـر اكبر منه سماه المنتهى . و في النحو الكافية و شرحها ونظمها الوافية وشرحها . و في التصريف الشافية و شرحها . و في العروض قصيدة و في نظمه قلاقة لم يكن يجيد الشعر .

و شرح المفصل و سماه الايضاح و له الامالى في النحو مجلد ضخم في غايـة التحقيـق بعضها على آيات و بعضها على مواضع من المفصل و مواضع من الكافية .

و قد خالف النحاة في مواضع واورد عليهم اشكالات مفحمة يعسر الجـواب عنهـا و كان فقيها دينا مناظرا ورعـا متواضعا مطرحا للتكاليف ثم دخل مصر و تصدّر بالفاضليّة .

ثم انتقل الى الاسكندرية ليقيم بها فلم تطل مدته و مات بها في ضحىنهار الخميـس ٢٦ شوال سنة ٦٤٦هـ . وكانت ولادته سنة ٥٧١هـ باسنا من الصعيد و قيل : انه قتل شابًا و الله اعلم .

ان قلت : الظاهر ان قوله . لعدم الخ . متعلق بقوله . ظاهرة في المعني الاخير . و علة له و هو لا يصحّ .

اذ المسبوقية بما ذكر كانت علة لظهور المعني الاول . وعدمها لا يكون علة لعدمه . فضلا من ان يكون علة لما يقابلـه . و هو ظهور المعني الاخير . اذ عدم العلة كما هو مصرح ومتحقق عندهم لايكون علة لعدم المعلوم لجواز تعدد العلل .

و اجيب : بانه لم يذكر علة ظهور المعني الاخير وهذا القول خبر بعد خبر اى بعد ارجاع الخ . والتقدير غير مصروف عنه لعدم مسبوقيتها الخ . فلا ورود .

ان قلت : ما وجه ظهور المعني الاخير في المفصّل ؟

قلتُ : ظهور المعني الاخير في المفصّل لوجوه متعددة .

الوجه الاول قرب المرجع . قال ابن مالك رحـمه ا لله تعـالى في التسهيل : اذا دار ضمير بين الاقرب و الابعد فهو للاقرب .

الوجه الثانى ردّ العبـارة الى طريقة شـائعـة . فانـهم اذا حـكموا على شئ باعتبار ذاته مع قطع النظر عن الامور الخارجيّة قالوا : الشئ في نفسه كذا . كما مرّ في قولهم : الدار في نفسها كذا .

الوجه الثالث ما اخترته وهو ان قوله : لعدم مسبوقيّتها . متعلق بقوله : ظاهرة في الخ .

اذ عدم علة المعني الاول . وهى المسبوقيـة بما ذكر . يلزمه ظهور المعني الاخير. ضرورة كونه اصلاً . بناءً على مـا هو مذهب ابن الحاجب رحمه ا لله تعالى . ان المعني هو الاصل في الاسميّة واخويها. ويكفى لوجود

الاصل وظهوره رفع الموانع وعدم داعى عدمه. ولايجب له علة على حدة. اذ النكتة للفارّ لا للقارّ . الا ترى ان الاصل في الاشياء الاباحة. فيكفى لكون الشئ مباحًا عدم المحرمات و نحوها .

لما فرغ من بيان الحصة الخامسة من الكلام شرع في الحصة السادسة فقال ﴿ **و بما سبق** ﴾ متعلق بظهر المؤخّر ﴿ **من التحقيق** ﴾ .

ان قلت : ما الباعث على ايراد هذه الحصة من الكلام ؟

قلتُ : الباعث عليه ارادة الفرق بين الحروف و بعض الاسماء المحتاجة مثل الحرف في الاستعمال الى الغير . نحو الاسماء اللازمة الاضافة. لان لا يرد انها اسماء خرجت عن حدّ الاسم لاحتياجها الى الغير . و دخلت في حدّ الحرف. فلا يكون حدُّ الاسم جامعًا ولاحدّ الحرف مانعًا.

ثمّ اقول تشحيذا للاذهان : هذا لوسلم من قبل انها اسماء و لو قطع النظر عنه . فبيان السوال ان نحو " ذو " و " فوق " و " قبل " حروف لافتقارها الى الغير . فلم سمّوها اسماء ؟

و ايضًا هى مضافة . فبطل ما قالوا : ان الاضافة من خواصّ الاسم .

و ايضًا هى معربة تختلف اواخرها . فبطل ما قالوا : ان الاعراب من خواصّ الاسم و المضارع . ﴿ **ظهر انه لا يختلّ حدّ الاسم جمعًا** ﴾ اى لا يختل جامعيته بان يخرج عنه ما يجب دخوله فيه ﴿ **ولا حدّ الحرف منعًا** ﴾ اى لا مانعيته بان يدخل فيه ما يجب خروجه عنه .

و لم يذكر الفعل . اشارة الى انّ المهمّ المقصود ههنا بيان فرق الاسم و الحرف كما ذكرنا سابقا عند قوله في بحث المحصول : يصلح ان

يحكم عليه و به ﴿ **بالاسماء اللازمة الاضافة** ﴾ اعلم : ان الاختلال في حديهما بالاسماء الاضافيّة النسبيّة كاخ . و اب . الزم واشدّ من الاختلال بالاسماء اللازمة الاضافة. لتوقف الاسماء النسبيّة مفهومًا على الغير. حيث يدخل الغير في مفهومها . بخلاف اكثر الاسماء اللازمة الاضافة حيث تفتقر في الاستعمال فقط .

و قد ذكرنا الجواب عن النسبيّة في بحث الحاصل تحت قوله : ان الحرف ما دل على معني الخ .

ثمّ انّ الشارح اختص الاسماء اللازمة الاضافة بالذكر لظهور افتقارها في الاستعمال لكل ناظرٍ .

فائدة جليلة

قال العبد الضعيف البازى : قد سطرنا في الاوراق المتقدّمة المباحث المسهبة و المسائل المطنبة . من الحقائق الدقيقة المستغربة و الاشكالات العويصة المستصعبة المتعلقة بحدّ الاسم و الحرف الدالّة على ان حدّ الاسم محيط زاخر فغص فيه ما شئت ولاتخش مرجًا و بحر موّاج فحدّث عن البحر و لا تبال حرجًا .

و الآن أزيدك بعد ذكر وجه حصر الكلمة في الاقسام الثلاثة الاسم و الفعل و الحرف اعتراضات و خدشات . و قد مضى ذكر بعض منها مع الاجوبة فراجعها .

اما وجه الحصر فهو ان الكلمة امّا ان تدلّ على معني في نفسها اولا .

الثانى الحرف و القسم الاوّل اما ان يقترن باحد الازمنة الثلاثة

أولا . الثانى الاسم و الاوّل الفعل .

فالاسم في الاصطلاح ما دل علىمعني في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة .

و بعد ذكر وجه الحصر اقول و ا لله المستعان و عليه التكلان :

قال غيرُ واحدٍ من العلماء في هذا الحدّ بعد معرفة وجه الحصر امور و اعتراضات لابدّ من الاطلاع عليها .

الاوّل : هذا التعريف للاسم المذكور بعد ذكر وجه الحصر قد علم من الدليل الثانى للحصر فهو تكرار . و التكرار مما يجتنب منه .

و الجواب : انما صرّح بالتعريف هنا مرّة اخرى . لانه لم يكن المقصود منه فيما سبق الحدّ بل المقصود منه فيما سبق دليل الحصر فلا تكرار .

الثانى : اشتمل الحد على كلمة السلب . و لا تتقوّم الماهيات بالعدم . فظهر ان هذا التعريف باطل .

و الجواب : ان هذا التعريف ليس بحدّ حقيقى . لان امتياز الحرف عن اخويه بقيد عدميّ . و هو عدم الاستقلال .

و ايضًا الاسم امتاز عن الفعل بقيد عدمى . و هو عدم الاقتران باحد الازمنة الثلاثة . فلا يكون مركّبًا من الجنس و الفصل . و الحدّ الحقيقى يكون مركّبًا منهما .

و قال السيّد السند رحمه الله تعالى : انما يكون ذلك (اى تركّب الحد من الجنس والفصل) في حدود الحقائق المتأصّلة في الوجود . و امّا في الماهيّات الاعتباريّة فليس بلازم فيها . بل كلما ذكر في تعريفها

فهو جنس و فصل . اذ ليس لها ماهية غير ذلك . انتهى .

الثالث : ان قوله في حد الاسم : ما دل الخ . مخدوش . لان في لفظ " ما " ابهامًا . و الحدود تصان عن الابهام .

اذ الحدّ انما يكون للتعيين . ولرفع الابهام . فلو ذكر بدل " ما " كلمة . او . لفظ . اى الاسم . كلمة دلّت على معني الخ . او الاسم . لفظ دلّ على معني الخ . كان اقرب الى الحق .

و الجواب : ان الاعتماد على ما تقدّم في دليل الحصر سوّغ ذلك .

الرابع : تعريف الاسم هذا غير مانع عن دخول الغير . إذ يصدق هذا التعريف على " حيوان ناطق " تعريفًا للانسان . و على الخط و الاشارة و بقيّة الدوالّ الاربع . اى النصب و العقود .

و ليس شئ من ذلك اسمًا لكونه غير كلمة .

و الجواب : ان المراد بلفظ " ما " كلمة . فخرج حدّ الانسان و هو حيوان ناطق . لان هذا الحدّ مركّب من الجنس و الفصل . اى من كلمتين . و خرجت الدوالّ لانها ليست لفظًا .

الخامس : ما قدّمناه في الظرفية في قوله " في نفسه " وقد مرّ منّا تفصيل السوال و تفصيل أجوبته غير مرة فراجعها .

السادس : الاجمال لا يحسن في الحدود و هذا الحد مجمل .

السابع : دخول المضارع في التعريف . فانه غير مقترن بأحد الازمنة . لانه مشترك بين الحال و الاستقبال على الصحيح . كما انّ مثل الصبوح و الغبوق غير داخل في الحدّ لكونه يختصّ باحد الأزمنة .

و الجواب : ان المضارع مقترن باحد الازمنة بالوضع . فان الواضع وضعه لأحد الازمنة أبدًا واللبس انما حصل عند السامع . بخلاف الصبوح والغبوق فانه لم يوضع قط دالاً بهيئته على احد الازمنة .

الثامن : يدخل في الحدّ الاسمى " نعم " و " بئس " و " عسى " و " حبذا " و فعل التعجب " فانها تدل على معني في نفسها غيرمقترن باحد الازمنة و هى افعال .

و الجواب : بان تجريدها عن الزمان عارض .

التاسع : يخرج عن حد الاسم الاسماء الموصولة. وضمير الغائب. و كاف التشبيه الاسميّة . و كم الخبرية . و اسماء الاستفهام . و الشرط . لقوله " في نفسه " اذ هذه الاسماء لا تدل على المعني في نفسه بل تحتاج الى ضم الغير .

و اجاب الرضى : بان الموصولة . و ضمير الغائب . معناهما الشئ المبهم . و هو مستفاد منهما في انفسهما لا في الصلة و المرجع . و انما يحتاج للصلة والمرجع لكشف ذلك الابهام فهما مبهمان. لكن اشترط فيهما من حيث الوضع معني مخصوص .

و اما الكاف الاسمية . فمعناها المثل بخلاف الحرفية فمعناها التشبيه الحاصل في لفظ آخر .

و كذا كم معناها " كثير " لا الكثرة التي هى معني فيما بعدها بخلاف " ربّ " فان معناها القلّة التي في مجرورها . و انما وجب القول بهذا في " كم " و " رب " و " الكافين " الاسمية و الحرفية صونًا للحد عن الاعتراض .

و اما اسم الاستفهام و الشرط فكل منهما يدل على معني في نفسه نحو . أيهم أضرب . و أيهم تَضرِب أضرِب .

فان " أيّ " تدل على ذات . وهو معني في نفسها. وان تضمَّنت الاستفهام و الشرط اللذين هما معني في غيرها .

العاشر : يخرج عن حدّ الاسم اسم الفاعل و اسم المفعول لدلالتهما على احد الازمنة . كالمضارع .

و **اجاب** الشيخ الرضى ان دلالتهما على الزمان مدلول عملهما العارض لا مدلولهما وضعًا .

الحادى عشر : يخرج عنه اسماء الافعال لانها تدل على معني مقترن بزمن .

و **اجيب** : بان المراد الدلالة الاوّليّة و " صه " مثلاً انما تدل اولاً على " اسكت " و بواسطته تدل على السكوت المقترن بالاستقبال . كذا قاله السيد . و قيل : اسماء الافعال موضوعة للمصادر ثم نقلت .

الثانى عشر : يخرج عنه قولهم : الماضى والمستقبل اى المضارع. فانه يدل على معني مقترن بأحد الازمنة .

و **اجيب** : بانه يدل على الزمان . و الزمان غير مقترن بزمان .

الثالث عشر : ان اراد بأحد الازمنة واحدًا منها بعينه. كالماضى. مثلاً لزم ان يكون الذى يقترن به غير ذلك المعني منها اسمًا لا فعلاً .

أو احدًا غير معيّن لزم ان يكون الذى يقترن بواحد معين "كالماضى" مثلاً اسمًا لا فعلاً . و كلاهما باطل .

و **الجواب** : انه لا يراد هذا ولا ذاك . بل واحد من الأزمنة من

غير تقييد ذلك الواحد بالتعيين . أو بعدمه .

الرابع عشر : قيل : عرف الاسم باسماء مخصوصة و هى " ما " و " معني " و " نفس " و نحو ذلك و معرفة الخاص متوقّفة على معرفة العام و هو الاسم المحدود . و هذا دور .

و الجواب : انه عرف مدلول الاسم . أى ما صدق عليه الاسم من افراده . و هو رجل . و زيد . و ضارب . مثلاً بمدلول تلك الاسماء. و مدلول تلك الاسماء جزء من المعرف و لم يعرف لفظ الاسم بلفظ تلك الاسماء . فلا دور .

الخامس عشر : جُعِل الفعل الذى هو"دلّ" جزءً من حدّ الاسم. وما هو جزء من حدّ الشئ فهو جزء لذلك الشئ . فالفعل يصير جزءً من الاسم . و هو محال .

و الجواب : ان جزء الحدّ هو مدلول دلّ . و مدلول دلّ ليس فعلا بل و لا كلمة .

السّادس عشر : مدلول دلّ مقترن بزمان فيضاد مدلول المحدود. فلا يكون جزءً من حده .

و جوابه : ان الفعل المأخوذ في التعريف مجرد عن الزمان .

السابع عشر : اسماء المعانى مدلولها في غيرها. فان الضرب ليس معناه في نفسه . بل في زيد مثلاً .

و الجواب : ان مدلولها معتبر وضعا في نفس ألفاظها. ولذا يصح الاخبار عنها . و ان كانت في غيرها بحسب الوجود .

أو انّ معني " في نفسه " أى بنفسه اى بدون ضميمة شئ له .

فيشمل القيام .

الثامن عشر : استعمال لفظ " نفس " في الحدّ مجاز لانها حقيقة فيما له حياة .

و **الجواب** : انها مشتركة بين معان من جملتها ذات الشئ . و وجدت القرينة المبيّنة ان المراد الذات فصح اخذها في التعريف . هذا .

اعلم : ان الامام الرضى رحمه الله تعالى ذكر بحثًا دقيقًا في شرح حدّ الاسم من كافية ابن الحاجب رحمه الله تعالى ننقل من عبارته في هذا المقام ما هو جدير ذكره في هذا الموضع تبصرة و تذكرة .

و قد مضت بعض حصص عبارته في مواضع مختلفة من هذا الكتاب .

قال الرضى رحمه الله تعالى في شرح اوائل الكافية ج١ ص١١ عند البحث على حدّ الاسم . هو ما دل على معني في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة :

قوله . غير مقترن . صفة بعد صفة لقوله " معني " .

و يتبين معني قوله : غير مقترن . ببيان قوله في حد الفعل : هو ما دل على معني في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة .

اى على معني واقع في أحد الازمنة الثلاثة معيّنا بحيثيكون ذلك الزمان المعيّن ايضًا مدلول اللفظ الدالّ على ذلك المعني بوضعه له أوّلاً .

فيكون الظرف والمظروف مدلولى لفظ واحد بالوضع الاصلى .

فيخرج عن حدّ الفعل نحو . الضرب . و القتل . و ان وجب وقوعه في أحد الازمنة الثلاثة معيّنا في نفس الامر. لانّ ذلك المعيّن لايدل

عليه لفظ المصدر .

و يخرج نحو . الصبوح . و الغبوق . و القيلولة . والسرى . لان اللفظ و ان دلّ على زمان لكنه ليس أحد الازمنة الثلاثة اى الماضى و الحال و المستقبل .

و كذلك يخرج نحو . خلق السموات . وقيام الساعة . لانه وان اقترن الحدثان كلّ واحد منهما باحد الازمنة معيّنا عند السامع . لكن لا بدلالة اللفظ عليه وضعًا .

و يخرج ايضًا اسما الفاعل و المفعول عند إعمالهما . لانهما و ان كانا لا يعملان عندهم الاّ مع اشتراط الحال و الاستقبال . الاّ ان ذلك الزمان مدلول عملهما العارض لا مدلولهما وضعًا .

وكذا يخرج أسماء الافعال . لانّ ذلك فيها ليس بالوضع الاوّل . بل بالوضع الثانى . كما يجئ في بابها .

و يدخل فيه اى في حدّ الفعل المضارع . لأنه دالّ على احد الازمنة الثلاثة بالوضع. ان قلنا : انه حقيقة في الحال . مجاز في الاستقبال.

وكذا ان قلنا : ايضا باشتراكه في الحال والاستقبال . لانّ اللفظ المشترك في معنيين حقيقة فيهما موضوع لكل واحد منهما . فهو في اصل الوضع لاحد الازمنة الثلاثة معيّنا .

و كذا في الاستعمال .

و التباس ذلك المعين على السامع لا يخل بكونه لاحدهما معينا.

و كذا تدخل اى في حدّ الفعل الافعال الانشائية . لعروض الانشاء. وكون الفعل لاحدها معيّنا في الوضعسواء كان الانشاء العارض

لازمًا كما في "عسى" . او غير لازم كما في . بعت . و اشتريت .

و لا يدخل في هذا الحد للفعل لفظ . الماضى . و المستقبل . و الحال . اذا اريد به الفعل الذى مضى و الفعل الآتى و الفعل الحالى .

لان لفظ .الماضى. ليس موضوعًا للحدث الكائن فيما مضى من الزمان . بل لكل ماضٍ في الزمان او في المكان نحو . مضى في الارض . و كذا . المستقبل . و الحال .

والاولى ان يقال : الفعل ما دل على معني في نفسه مقترن بزمان من حيث الوزن . حتي لا يرد مثل هذا من الاصل .

و لا يرد ايضًا مثل الصبوح . والغبوق . و السرى . و لا الاسم الموضوع دالاًّ بتركيبه على احد الازمنة الثلاثة كالغبور . مثلاً بمعني كون الشئ في الماضى او في المستقبل .

فان دلالته على احد الازمنة الثلاثة بالحروف المرتبة لا بالوزن . و من ثمة تبقى هذه الدلالة مع تغير الوزن كالغابر و غبر يغبر .

والحق انه بمعني المضى . او البقاء في المكان . او في الزمان . قال الله تعالى : كانت من الغابرين .

و انما لم يفسر قوله : الازمنة الثلاثة . لشهرتها في . الماضى . و المستقبل . و الحال .

و الحقّ ان مثل هذا الاهمال لا يحسن في الحدود .

وكذا لفظ " الاقتران " مهمل غير ظاهر فيما ذكرنا من تفسيره. و لا يورد في الحدود الاّ الالفاظ الصريحة المشهورة في المعني المقصودبها .

ان قيل : ان ضمير الغائب . والاسماء الموصولة . وكاف التشبيه

الاسمية . و كم الخبرية . و أسماء الشرط . واسماء الاستفهام . خارجة عن حدّ الاسم بقوله " في نفسه " .

فالجواب : ان الضمير المذكور . و الاسماء الموصولة وان احتاجا ضرورةً الى لفظ آخر . لكن لا ليفيدا معناهما الذى هو الشئ المبهم و يحدثاه في ذلك اللفظ .

فان لفظة " الذى " مثلاً تفيد معناها الذى هو الشئ المبهم في نفسها لا في صلتها . وانما تحتاج الى صلتها . لكشف ذلك الابهام ورفعه منها. لا لاثبات ذلك الابهام في الصلة .

و كذا ضمير الغائب فهما مبهمان لكن اشترط فيهما من حيث الوضع انه لابدّ لهما من معين مخصص . فلذا عدّا من المعارف .

و كذا اسم الاشارة . الاّ انه كثيرًا ما يكتفى بقرينة غير لفظية للتخصيص .

و اما الكاف الاسمية فمعناها " المثل " بخلاف الحرفية فان معناها " التشبيه " الحاصل في لفظ آخر .

و كذا معني " كم " كثير . لا الكثرة التي هى معني فيما بعدها بخلاف "رب" عند من قال بحرفيّتها. فان معناها "القلّة" التي في مجرورها.

و انما وجب القول بهذا في "رب" و "كم" و "الكافين الاسمية و الحرفيّة" صونًا لحدى الاسم و الحرف عن الاعتراض .

ولو لا ذلك لكان الفرق بين الكافين. و بين " رب " و " كم " بما فرقنا تحكّمًا .

لكن لما ثبت اسمية " كم " بدخول علامات الأسماء عليها و لم

يثبت مثله في " رب " و كذا في " الكافين " اضطررنا الى الفرق بينهما من حيث المعني ليسلم الحدّان .

و امّا اسم الاستفهام. واسم الشرط فكل واحد منهما يدل على معني في نفسه . وعلى معني في غيره . نحو قولك : ايهم ضربتَ . و ايهم تَضرِب أضرِب .

فان الاستفهام متعلق بمضمون الكلام . اذ تعيين مضروب المخاطب مستفهم عنه .

و معني الشرط موجود في الشرط و الجزاء . و . أيّ . في الموضعين دال على ذات ايضًا و هى ليست معني فيما بعدها فسلم حدّ الاسم .

ويجوز الجواب عنه بما قال سيبويه : ان حرفي الاستفهام والشرط اعني "الهمزة" و "ان" حذفتا وجوبًا قبل مثل هذا الاسم لكثرة الاستعمال. فكان الاصل . أأيهم ضربتَ . و ان ايهم تَضرِب أضرِب .

ثم تضمن " أيّ " معني الاستفهام. والشرط . فالمعنيان عارضان فيها و ان كانا لازمين .

و كذا ما سوى " أيّ " من اسماء الاستفهام . و الشرط . نحو . مَن تَضرِب اى أمن تضرب . و " مَن " بمعني " اى " في التعيين في الاستفهام . و كذا من تَضرِب أضرِب . اى إن مَن تَضرِب .

فجميع أسماء الاستفهام و الشرط بمعني " أيّ " الشرطية و الاستفهامية . هذا .

و لو قلنا : الحرف ما لا يدل الاّ على معني في غيره. لم يرد عليه

الاعتراض بمثلها و " بالكاف " و " رب " و " كم ". انتهى كلام الرضى رحمه الله تعالى بلفظه .

﴿ **مثل " ذو " و " فوق " و " تحت " و " قدام " و " خلف " الى غير ذلك** ﴾ قد كثر سوال الطلبة عن تفصيل احوال هذه الاسماء فلابد من البحث عنها . كى ينكشف وجه الحق عن الظلام ناصع الجبين و ابين من فلق الصبح المبين . فاقول : ههنا فوائد .

الفائدة الاولى

الاسماء اللازمة هى هذه على ما ذكرها ابن هشام في اوضح المسالك و غيره . لديه . عنده . قصارى الشئ . حماداه بمعني غايته . وحده . لبيك . سعديك . هذاذيك . حنانيك . دواليك . حيث . اذا. اذ . كلا . كلتا . غير . قبل . بعد . حسب . اوّل . دون. و الجهات الست . و هى . فوق . يمين . شمال . تحت . خلف . امام . عل بمعني فوق . مثل . نحو . كل . بعض . اولى . اولات . ذو. ذات . لدن بمعني عند . و راء .

الفائدة الثانية

هى قسمان منها ما هو لازم الاضافة معني ولفظًا فلايستعمل بلا اضافة قط . نحو قصاراه . و عنده . و لديه . و سواه . و حماداه .

و منها ما هو لازم الاضافة معني دون لفظ . فيجوز ان يستعمل بلا اضافة . كقبل . و بعد . صرّح به ابن عقيل و ابن مالك و غيرهما .

الفائدة الثالثة

قال الامام ابن هشام رحمه الله تعالى في اوضح المسالك

ص١٠٠ : الاسماء اللازمة الاضافة منها ما هو واجب الاضافة الى المفرد .

و هو نوعان . ما يجوز قطعه عن الاضافة نحو . كل . و بعض . و ايّ . قال تعالى : كلٌّ في فلك يسبحون . و . ايًّا ما تدعوا .

و ما يلزم الاضافة لفظًا . و هو ثلاثة انواع . الاول ما يضاف للظاهر و المضمر . نحو كلا . و كلتا . و عند . و لدى . و قصارى . و سوى .

و الثانى ما يختص بالظاهر . كاولى . و اولات . و ذى . و ذات . (المراد من " ذات " ما يوصف به و الاّ فهو يضاف الى المضمر ايضًا نحو ذاته) قال تعالى : اولى قوة . و اولات الاحمال .

و الثالث ما يختص بالضمير . و هو نوعان .

الاول ما يضاف لكل مضمر . و هو . وحد . نحو وحده . وحدك . وحدى .

و الثانى ما يختص بضمير المخاطب . و هى مصادر مثناة معناها التكرار و هى . لبيك . و سعديك . و لا يستعمل الا بعد لبيك . وحنانيك . و دوا ليك . اى تحننا عليك بعد تحنن وتداولاً بعد تداولٍ . وهذاذيك . اى اسراعًا لك بعد اسراع .

و قال الاعلم : انها غيرمضافة والكاف لمجرد الخطاب مثلها في ذلك . و يردّ بقولهم : حنانيه . لبّى زيد . و ان قل شذوذًا .

و منها ما هو واجب الاضافة الى الجمل اسميّة كانت او فعلية و هو " اذ " و " حيث " و يحذف المضاف اليه لإذ . فيجاء بالتنوين عوضًا نحو . يومئذٍ . حينئذٍ . عندئذٍ . وربما اضيفت " حيث " الى المفرد كقول

الشاعر :

* ببيض المواضى حيث لَىِّ العمائم *

و لايقاس عليه . خلافًا للكسائى رحمه الله تعالى .

و منها ما يختص بالجمل الفعلية و هو . لمّا . عند من قال : باسميتها نحو . لما جاءنى اكرمته . و . اذ . عند غير الاخفش و الكوفيين نحو . اذا طلّقتم النساء .

و مما يلزم الاضافة " كلا " و " كلتا " بثلاثة شروط في المضاف اليه لهما .

احدها التعريف فلايجوز " كلا رجلين " خلافًا للكوفيين .

و الثانى الدلالة على اثنين . اما بالنص نحو " كلاهما " او بالاشتراك نحو " كلانا " لاشتراك كلمة " نا " بين الاثنين و الجماعة . او بالمعني نحو " الخير و الشر كلا ذلك كذا . و مثلها قوله تعالى : عوان بين ذلك .

و الثالث ان يكون كلمة واحدة فلا يجوز " كلا زيد وعمرو ".

و منها " اىّ " الى النكرة مطلقًا و الى المعرفة اذا كانت مثناة عمرو نحو " فاىّ الفريقين " او مجموعة نحو " ايّكم احسن عملاً " .

و منها " لدن " بمعني عند .

و منها " مع " اسم لمكان الاجتماع معرب الا في لغة ربيعة و غنم فتبني على السكون . و قد تفرد عن الاضافة بمعني . جميعًا . فتنصب على الحال نحو . جاء وامعًا .

و منها " غير " و قد يقطع فيضم بلا تنوين كقبل و بعد .

و منها " قبل " و " بعد " .

و منها " اول " و " دون " و " اسماء الجهات " كيمين ، و شمال ، و وراء ، و امام ، و فوق ، و تحت . و حكى ابوعلى . ابدأ بذا من اوّلِ َ ُ. بالضم نحو قبل . و بالخفض على نيّة لفظه . و بالفتح على نيّة تركهما . و منعه من الصرف للوزن و الوصف .

و منها " حسب " و لها استعمالان . احدهما بمعني كاف نحو . حسبهم جهنّم . بحسبك درهم . و الثانى بمعني " لا غير " فتفرد عن الاضافة . و تبني على الضم . و هذه هى . حسب . المتقدمة الاّ انها عند القطع اشرب هذا المعني نحو " رأيت رجلاً حسبُ " .

و منها " عل " توافق فوق في المعني و البناء على الضم نحو .

* و اتيت نحو بني كُليبٍ من علُ *

الفائدة الرّابعة

اعلم : ان اقسام الاسم بالنسبة الى الاضافة و عدمها عشرة .

الاول ما يجوز اضافته و هو الغالب .

و الثانى ما تمنع نحو . المضمرات و الاشارات و غير " اىّ " من الموصولات و اسماء الشرط و الاستفهام .

و الثالث ما يجب اضافته الى الجملة الفعليّة . و هو " اذا " و " لمّا " .

و الرابع و الخامس ما يجب اضافته الى مطلق الجملة و لايقطع عنها لفظا نحو " حيث " او يقطع و هو " اذ " .

السادس و السابع ما يجب اضافته الى المفرد مطلقًا . فاما لفظًا

او نيـّة نحو " غير " و " مع " و " قبـل " او لـفظًا فقـط نحـو " كلا " و " كلتا " و " عند " .

و **الثامن** مـا تجب اضافتـه الى المـفرد الـظاهر و هو " اولـو " و "اولات" و " ذو " .

و **التاسع** ما يجب اضافته الى الضمير مطلقًا نحو " وحد " .

و **العاشر** ما يجب اضافتـه الى ضمـير المخاطب نحـو " لبيك " .

هذا . و الله اعلم . كذا في كتب النحو .

﴿ **لان معانيها مفهومات كليّة** ﴾ هـذا القيـد لبيان شان الاسماء المذكورة لا لبيان شان مطلق الاسم فلا يكون لغوًا. فلا يرد ان هذا القيد لغو . لايهامـه ان الكليـة شرط للاسميّة . و لصحة الاخبار . مع ان معني الاسم قد يكون جزئيا كمعني " زيد " .

﴿ **مستقلّة بالمفهوميّة** ﴾ و قـولـه ﴿ **ملحوظـة في حد ذاتها** ﴾ تفسير لما قبله و قد تكلّمنا عليه فيما سبق فراجعه .

فائدة جَليلة مهمّة

قد آن لنا ان نكشف الغطاء عن حقيقة الاستقلال و عدمه و ان نحاول تجليـة شـانهما ههـنا سـافر المحيّا الى اخواننـا المعارف . وحيّى الله المعارف .

فـاقـول : اختلف الـعلماء و الايـمّة في معني الاستـقلال و عـدم الاستقلال و في المراد من ذلك ههنا . و لهم في ذلك اقوال متعددة .

القول الاوّل : مسلك السيـّد ميرزاهدالهروى رحمه الله تعـالى . وهو ان الاستقلال و عدمه من الاحوال الخاصة للاشياء بحسب انفسها .

لاباعتبار الملاحظة. ولا باعتبار العنوانات التعبيريّة . ولا باعتبار المعلوميّة.

فالشئ المستقل عنده مستقل في نفسه في جميع الاوقات و الملاحظات و العنوانات التعبيريّة . و غير المستقل في نفسه غير مستقل كذلك .

و بني عليه السيّد الهرويّ رحمه الله تعالى ابطال مذهب الجمهور في متعلق التصديق حيث قالوا : ان التصديق متعلق بالنسبة. وهى مستقلة باعتبار كونها ملحوظة استقلالاً .

القول الثانى : ما هو مختار الجمهور. وهو انّ الاستقلال وعدمه صفتان للملاحظة . والملاحظة كما قال الدوانى رحمه الله تعالى : التوجّه نحو المعلوم . فيحصل للشئ الاستقلال اوعدمه من قبل تعلق نحو الملاحظة بالذات او بالعرض .

و هذا ما اختاره المحقق الملاحسن رحمه الله تعالىفي شرح السلّم. و بني عليه ان معانى الحروف مستقلة في لحاظ . اى في العلم بالكنه و بالوجه . و غير مستقلة في لحاظٍ آخر اى في العلم بكنهه . و قال : لا مدخل للعنوانات و التعبيرات في الاستقلال و عدمه .

القول الثالث : و مختار السيّد السند رحمه الله تعالى هذا الذى مضى ذكره في القول الثانى الا انّ السيد السند اعترف بانّ للعنوانات و التعبيرات مدخلاً ايضًا في ثبوت الاستقلال و عدمه .

كمفهوم الابتداء . فانه اذا عبر عنه بلفظ "الابتداء" كان مستقلا و اذا عبر عنه بلفظ " من " كان غير مستقل . صرّح بهذا شراح كلام الملاحسن . و الله اعلم .

القول الرابع : ما هو مختار الامام الرازى رحمه الله تعالى . كما يعلم مما في تفسيره الكبير انهما صفتا العلم . حيث قال فيه ج١ ص١٩ : ان كل ما كان معلومًا فانه لابدّ و ان يكون مستقلاً بالمفهومية . والحرف مستقل في العلم. فيكون مستقلاً بالمفهوميّة . فالحرف عنده مستقل يصح وقوعه محكومًا عليه و به .

هذا حاصل كلامه . و لايبعد ان يقال : انه يرجع الى قول الجمهور .

القول الخامس : مااختاره العلامة الهندى محمد حسن الاسرائيلى نسبًا السنبلى مسكنًا في رسالته سوانح الزمن في المؤاخذات على المولوى محمد حسن السهالوى شارح السلّم .

حيث قال : و التحقيق عندى ان الاستقلال و عدمه بمعني عدم الملكة صفتان حقيقة و بالذات للمفهوم التعبيرى و العنوان الكاشف عن المقصود .

لا انهما صفتان للملاحظة و تابعان لها . و لا صفتان للمعنون المعبر عنه المقصود . و انما هما صفتان بالعرض للملاحظة و المعنون .

فالمقصود الواحد يختلف بالاستقلال و عدمه باختلاف المفاهيم التعبيريّة له . ولا يختلف المفهوم الواحد المعبّر بتقلبات الملاحظات وتعاقبها عليه. واختلاف تعلق الملاحظات والالتفاتات بالذات اوبالعرض بالواسطة في الثبوت او العروض .

و مفهوم لفظة " من " و " الى " و امثالهما غير مستقل في نفسه باىّ لحاظ لوحظ. فلو سلّم انّ المقصود بمفهوم " من " ومفهوم " الابتداء

الخاصّ " واحد هو المعنون المعبر عنه بهما فهومختلف بالاستقلال وعدمه. و انما هما صفتان لتعبيريه . لا له حقيقةً .

كما ان الحيوان ليس في نفسه ناطقًا و لا غير ناطق . و الهيولى ليست في نفسها متصلة ولا منفصلة . و انما يأتى اليها امثالهما مما يعرضها من الصور .

فمدار الاستقلال و عدمه عندى على صفة ذاتية نفسيّة في نفس المفهوم هو توقف تعلقه وانفهامه. وملاحظته على انفهام الغير وملاحظته. و عدم توقفه عليه .

و من هذا ترى ان مجموع المستقل و غيره قد يصير مستقلاًّ لعدم بقاء الحاجة بعد الضم . و كثيرًا ما يقع الخبط و الغلط باشتراك لفظى الاستقلال و عدمه بين هذين المعنيين . و هما مناطا تحصلات الحقائق الاسميّة و الفعليّة و الحرفية . و بين معنيين آخرين هما صفتا الملاحظة . كما عرفت .

و بسط التحقيق في شرحنا لمختصر الميزان وكثير من اسفارنا في هذا الفن .

و بهذا تبيّن ان الحق ما قاله السيّد الشريف رحمه ا لله تعالى : ان المدخل التام فيه للمعنونات . بل هى المتصفة بهذين الوصفين حقيقة . هذا آخر كلامه المتين .

﴿لزمها تعقل متعلقاتها اجمالاً وتبعًا من غير حاجة الى ذكرها﴾

اى ذكر متعلقاتها .

فــــائدة

ههنا سوال للفاضل المحقق عبد الغفور شـارح شـرح الجامى . و هذا السوال يعدّ قويًّا عند الافاضل من شارحى كلامه .

و هو انـه لـو كان الامـر كذلك . لصح الحكم على " فوق " و " تحت " و " قدام " و " خلف " و الحكم بها . مع انها لازمة الظرفية لا تستعمل الاّ مفعولاً فيها .

و حلّ هذا السوال عندى من وجوه متعددة اذكر منها ههنا ستة وجوه .

الوجه الاوّل : قد سبق منّا في بحث المحصول تحت قوله : يصلح ان يحكم عليه وبه . ان المفعـول فيه داخل في المحكوم عليه . و ان المفعول فيه مما يطلق عليه المحكوم عليه . فراجعه .

الوجه الثانىَ : ما سبق هناك ايضًا. انّ المضاف داخل في المحكوم به .

ان قلت : هل هذا الاّ تدافع .

قلت : لا تدافع. لانه محكوم به بالنظر الى المضاف اليه. ومحكوم عليه بالنظر الى عامله .

الوجه الثالث : مـا ذكره الـفاضل عبدالغفـور رحمه ا الله تعالىٰ . انها باعتبار ذاتها يصلح لهما . و انما المنع لعارض .

الوجه الرابع : مـا نمقنـا في بحث المحصول ان قـولـه : يـصلح ان يحكم عليه وبه قضيّة مهملة . وهو في حكم الجزئية . فلا يجب كون كل ذى المعني المستقل صالحًا لان يحكم عليه و به .

الوجه الخامس : ان الحكم عليه و به ليس من ذاتيات الاسم مناطًا للاسميّة . بل من علامات الاسم و خواصّه .

و لذا قال الامام الرازى رحمه الله تعالى : ان تعريفه بما يحكم عليه رسم و تعريف بالاثر .

و خواصّ الشئ و لوازمُه قد تكون غيرشاملة . و ما نحن فيه من هذا القبيل . كما لا يخفى .

الوجه السادس : ما قاله الشيخ الامام عبدالقاهر الجرجانى رحمه الله تعالى . كما نقلنا قوله في بحث المحصول فراجعه .

و هو ان المراد من قولنا : يحكم عليه . الحكم على معناه . و معني كلمة " فوق " عالٍ و معني كلمة " تحت " سافل و هكذا .

و يصحّ الحكم على " العالى " و " السافل " وبهما. يقال : هذا عالٍ او سافل . او العالى كذا و السافل كذا . و هكذا فلا ورود .

﴿ **لكن لما جرت العادة باستعمالها في مفهوماتها** ﴾ التي هى مستقلة بالمفهوميّة ﴿ **مضافة الى متعلقات مخصوصة لانها** ﴾ اى الاضافة الى متعلقات مخصوصة ﴿ **الغرض من وضعها** ﴾ اشارة الى ان الغرض من وضع اللفظ ربما يكون غير معناه الموضوع له .

الا ترى الى حروف المعجم حيث لم يدخل في اسم ولا حرف و لا فعل . لانتفاء وضعها لمعني . مع تأتى الغرض . كما قال الجامى رحمه الله تعالى : انها موضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعني .

﴿ **لزم ذكرها** ﴾ اى المتعلقات ﴿ **لفهم هذه الخصوصيّات لا لاجل فهم اصل المعني** ﴾ كما في الحرف حيث لا يفهم معني الحرف

بدون ضم المتعلق . و اما هذه الاسماء فيفهم معانيها بدون المتعلقات و اما احتياجها الى المتعلقات فهو لفهم امور خارجيّة عن المعانى . و هو تلك الخصوصيّات .

و لذا قيل : ذكر المتعلق في الحرف . لتتميم الدلالة لكون معناه موقوفًا على الغير و متعقلاً بالقياس الى الغير .

و في الاسماء اللازمة للاضافة لتحصيل الغاية . فان " ذو " مثلاً معناه متعقل في نفسه لا يحتاج في الدلالة الى ذكر المتعلق . الاّ ان المقصود من وضعه و هو التوصل الى جعل اسماء الاجناس وصفًا لشئ لا يحصل بدون ذكر ما يضاف اليه .

وان شئت فقل كما قال الفاضل عبد الحكيم رحمه الله تعالى في شرح المطوّل : التزام ذكر المتعلق لاجل كونه آلة لتعرف حاله يورث الفرق بينه و بين الاسماء اللازمة الاضافة . فان الاسماء اللازمة الاضافة ملحوظة في انفسها. والاضافة تبع لها. يشهد بذلك وقوعها محكوما عليها و بها دون الحرف .

ان قلت : ما الدليل على انها اسماء ؟ و الاستدلال على ذلك بالمعني اى كليته امر مخفىّ .

ولا يصحّ الاستدلال بالوضع. لانه يعلم بالاستعمال . واستعمال الحروف و استعمال هذه الاسماء واحد . و هما في الاحتياج استعمالاً متساوية الاقدام .

و كذا لا يصح الاستدلال بان المضاف اليه قد يحذف . لان جواز حذفه انما هو فيما هولازم الاضافة معنيً فقط. واما فيما هو لازمها

معني و لفظًا . فلا يسوغ كما سبق .

و ايضًا متعلق بعض الحروف ايضًا يحذف . كنعم . وبلى . على ما مضى .

وحلّه ان معانى هـذه الاسماء اللازمة الاضافة مستقلّة في انفسها. لا تحتاج الى الغير في الدلالـة . بخلاف معـانى الحروف . كما يشـهد بـه الوجدان عند التجريد و التفكر في معني كلمة " من " و لفظ " الابتداء " فاستفتِ قلبَك يُفتك افتاءً يروى غُلتك و يشفى غمّتك . وهذا ليس امرًا مخفـيًّا .

و ايضًا هى مضافة . و ايضًا بعضها مما يوصف ويحكم عليه . و الاضافة و الموصوفية والحكم عليه من خواصّ الاسم . و بـيّن وجوهها في مواضعها .

قال الفاضل اللاهورى رحمه ا الله تعالى في شرح المطول ص٤٥٥ :

و الذى يخطر بالبال في توجيه ذلك ان يقال : المراد انما يصلح للموصوفية و الاضافة شئ من الحقائق اى الامـور الثابتـة في انفسها . لان ثبوت شئ لشئ فرع ثبوته في نفسه . و كذا اضافة شئ الى شئ .

دون معـانى الحروف و الافعـال . امّا معـانى الحروف فلكـونهـا آلات للغير . كالنسبة بين طـرفي القضيّة لا ثبـوت لـها في نفسـها . فـلا توصف و لا تضاف .

و اما الافعال فلوجوب كون مدلولاتها مثبتة لشئ آخر. و ذلك لدخول الزمـان الـذى هو زمـان نسبـة معانيـها الى شئ هـو فاعلـها . او عروض ذلك الزمان لها عروضًا صار بـه كالجزء لـه . فلا يثبت من هـذه

الحيثية لها شئ . و لا توصف و لا تضاف . انتهى بتصرف مع زيادة .

﴿ **فهى دالة على معانيها معتبرةً** ﴾ بالنصب حال من المعانى ﴿ **في حدّ انفسها لا في غيرها فهى داخلة في حد الاسم لا في الحرف** ﴾

و بعد اللتيا والتي ان هذه الكلمات اللازمة الاضافة اسماء ضعيف اسميّتها . لمضاهاتها مع الحروف استعمالاً . كما ذكرنا سابقًا ان الاسماء بعضها اقوى استقلالاً من بعض . وان كان الكل مشتركة في نفس ماهيّة الاسميّة . و كذا الحروف بعضها اقوى من بعض .

و لهذا التفاوت و قرب بعض الاسماء من الحروف . وبالعكس . و قرب بعضها من الافعال . و بالعكس . تكاد العقول تصبح تحته مقهورة. فيشتبه على عقول الايمّة فضلاً عن عقول عامة العلماء الامتياز بين الاقسام الثلاثة .

و لذا اختلفت اقوالهم في عدة كلمات . ولكل وجهة هوموليها.

الا ترى الى " نِعم " و " بئس " قال الفراء وجماعة من الكوفيين انّ كليهما اسم . لدخول حرف الجرّ عليه .

كقول اعرابىّ وقد بشّر ببنتٍ : و ا لله ما هى بنعم الولد . وقول الآخر و قد سار الى محبوبته على حمار بطئ : نعم السير على بئس العير .

و **الا ترى** الى . عسى . حيث قال الكوفيّون : انه حرف ترجٍّ. مثل " لعلّ " و تبعهم ابن السراج .

و **الا ترى** الى ما في التصريح للشيخ خالد بن عبد ا لله الازهرى رحمه ا لله تعالى شرح التوضيح لابن هشام شرح الفيّة ابن مالك رحمه ا لله تعالى ج١ ص٢٥ : نقل عن الفراء ان " كِلا " ليس واحدًا من الاقسام

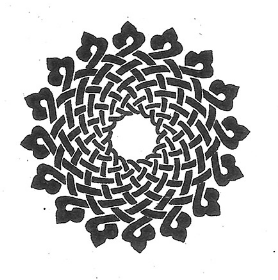
الثلاثة للكلمة . بل بين الاسماء و الافعال . انتهى .

و **الا ترى** الى ما في حاشية التصريح ههنا للشيخ يسين . انّ الفراء لم يحكم بهذا . بل توقف هل هى اسم او فعل لتعارض الادلة . انتهى كلام الشيخ يسين رحمه الله تعالى .

و يبدو اثر مشابهة هذه الاسماء بالحروف عند القطع عن الاضافة. حيث تبني على الضم لهذه المشابهة فيقال : قبل و بعد .

هذا و لقد استراح القلم من التبييض ضحوة يوم الجمعة الثامن عشر من شوال سنة ١٣٨٣هـ ثلاث و ثمانين و ثلاثمائة بعد الالف من الهجرة .

و الحمد لله و صلّى الله على سيدنا و مولانا محمّد و على آله و اصحابه اجمعين .



منظوم فارسی انشده ارتجالاً فی مدح الکافیة والشافیة بلسانه ورقمه ببنانه العبد محمد موسیٰ حین قراءة بعض الطلبة الشافیة علیه فی بلدة کوئٹه باکستان

"کافیه کافی ست باقی درد سر"
کافیه نزدِ خرد خوب از شکر
شافیه را داں به از قندِ شکر
جامِ جمشید ست هر دو مختصر
جرعهٔ نوشش از مئے ایں جامِ زر
فیض بوئے عنبرش در بحر و بر
تو بیا، اے مرغِ خوشخواں در مقر
در طوافِ کعبه اش خوش هر بشر
طالعت فرخنده باده اے پسر
بحرِ ناپیدا کنار از لعل و در
نافهٔ چین، بوئے خوشش خواهی اگر
اے گزیدهٔ مارِ جهل اے بے خبر
بنگر اے افتاده در ظلماتِ شر
ابنِ حاجب، علم تو شد عام تر
جرعها از جامِ تو، اے مفتخر
کافیه با شافیه بازو و پر
میدرخشد همچو مهر و ماه سر
کافیه با شافیه بس مختصر
ریخت تخمِ علم در عجم و عرب

شافیه شافی ست از دردِ جگر
زانقشِ تحریر او بر لوحِ زر
گوئے سبقت برده بر متنِ دگر
بلکه چوں خورشید قصّه مختصر
تا شوی مخمورِ جاناں، تا سحر
ساقیا، من هم فیضت منتظر
تا بهارِ عمر باز آید ز سر
کلیهٔ غمها فنا از شوقِ نظر
شافیه کافیه کن یاد در حضر و سفر
غوطه زن بهر لآلی اے پسر
شافیه کافیه مشک است باقی درد سر
شافیه کافیه تریاق، باقی درد سر
شافیه کافیه شمع ست باقی درد سر
بر تو رحمت باده در شام و سحر
نوش کردم طالب علم و هنر
وا شود از خواندنش صد بند در
از ضیا، حفظ هر دو، اے پسر
فضل اینها همچو بوبکرؓ و عمرؓ
باغهایش در دلاں شش صد ازب

فهرست مسائل بغية الكامل

الصفحة	الموضوع
٢١	خطبة الكتاب و بيان ان هذا الكتاب من أصعب الكتب المؤلفة في النحو.
٢٣	ذكر المقدّمات .
٢٣	المقدّمة الاولى في أقسام الكلمة الثلاثة و بيان ان بعضهم زاد للكلمة قسمًا رابعًا و سماه الخالفة . و هذا من العجائب .
٢٤	بيان ما قال الامام الفراء . ان لفظ " كلا " خارج عن الاقسام الثلاثة للكلمة . و ليس بداخل في واحد منها . و هذا من اللطائف النحوية .
٢٤	بيان ان سيبويه ما كان يعرف حدّ الاسم و لا الكسائى و المبرد و ابن الشجرى و الاخفش و غير هؤلاء من الائمة . و هذا غريب .
٣٠	المقدمة الثانية في حقيقة الحرف . و بيان المذاهب الثلاثة فيها . و هو من اهمّ الابحاث النحوية .
٣٣	المقدّمة الثالثة في بيان انّ كلمة " في " وضعت للظرفية الحقيقية او المجازية .
٣٤	المقدمة الرابعة في بيان انّ الوجود على ثلاثة أقسام. الخارجىّ. والذهنىّ . و النفس الامرىّ . وبيان ان المتكلمين انكروا الوجود

الذهنىّ .

٣٤ .... المقدمة الخامسة الوضع على ثلاثة أقسام . و تفصيل هذه الاقسام .

٣٥ .... المقدمة السادسة في تفصيل الموضوع له للالفاظ . و فيه ثلاثة أقوال للعلماء . و هذا بحث مهم .

٣٦ .... المقدمة السابعة في ذكر اعتراضات الامام الرازى رحمه الله تعالى على حدّ الاسم و الحرف .

٣٨ .... ذكر الامور المهمة الباعثة على ايراد الجامى بحثَ الحاصل و المحصول في شرحه .

٣٨ .... ذكر المهمّ الاوّل .

٣٨ .... ذكر المهمّ الثانى .

٣٩ .... ذكر المهمّ الثالث .

٣٩ .... ذكر المهمّ الرابع .

٤٠ .... ذكر المهمّ الخامس .

٤١ .... ذكر المهمّ السادس .

٤١ .... ذكر المهمّ السابع .

٤٢ .... ذكر المهمّ الثامن و هو دفع عدّة اشكالات اوردها الامام الرازى على تعريف الاسم و الحرف .

٤٢ .... بيان الاشكالات التسعة للامام الرازى . و هذا بحث دقيق .

٤٧ .... ذكر المهمّ التاسع .

٤٨ .... ذكر المهمّ العاشر .

٤٩ .... ذكر المهمّ الحادىعشر في بيان ان تعريف ابن الحاجب للاسم احسن و اصحّ . و بيان وجه ذلك .

٤٩ .... ذكر المراتب السبع للاسم و الحرف . و هذا بحث لطيف .

٥١ .... إرجاع الجامي ضمير في " نفسه " الى الكلمة ووجه ذلك .

٥١ .... المقدمة الثامنة في ذكر عبارة المحصول و الحاصل للجامی رحمه الله تعالى المتعلّق بشرحها هذا الكتاب .

٥٦ .... التحقيق في لفظ " المحصول " هل هو مصدر أم لا . و فيه ذكر الاقوال الاحد عشر . و هذا البحث غريب يدل على تدقيق المصنف .

٦٤ .... فائدة جليلة في انّ بعض العلماء لم يذكر لفظ " المحصول " في المصادر .

٦٥ .... فائدة عظيمة نافعة في بيان انّ اسم الفاعل قد يجئ على وزن اسم المفعول .

٦٨ .... هل يصحّ اطلاق البعض على واحد ؟ و حلّ ذلك .

٦٨ .... ذكر الوجوه الخمسة اللطيفة للتعبير عن السيد السند ببعض المحقّقين .

٦٩ .... ذكر الفروق الستة عشر بين المحقِّق و المدقِّق . و هذه الفروق قد أولع بها العلماء و المتعلّمون واعتنوا بها كثيرًا. وهو من الغرائب و النفائس التي خلت عنها الزبر .

٧٥ .... تركيب قوله : كما ان في الخارج الخ . و إعرابه على اربعة وجوه . و هذا مما استعجم على الافاضل فضلاً عن الطلبة .

٧٦ .... مسألة في بيان ان تشبيه المعني المستقلّ و غير المستقلّ يصحّ بواحد من الأمور الاربعة لفهم حقائق الاسم و الفعل و الحرف و تفصيل ذلك بأبدع طريق .

٧٩ .... تشبيه معني الاسم و الفعل و الحرف بموضوع العلم الالٓهى و

الرياضى و الطبيعى . و ايضاح ذلك .

٨٠ .... وجه لطيف بديع لتسمية الاسم على مذهب البصريين . و هو مما اختصّ بهذا الكتاب .

٨١ .... بيان دقيق في انّ للخارج معانى متعددة و ايضاح ذلك .

٨١ .... بيان ان السوفسطائية ينكرون الوجود الخارجى و العلم بها . و قول الطوسى انه لا وجود للسوفسطائية في الارض .

٨٢ .... ذكر قول الصوفية انه لا وجود في الخارج الاّ لله تعالى .

٨٢ .... قال النّجّار المعتزلى : لا وجود للجواهر . و انما العالم أعراض .

٨٣ .... بيان مصداق الغير . و مفهوم الغيرية . عند الفلاسفة و المتكلمين . و هذا بحث فلسفى يدلّ على ان المصنف ماهر في علوم الفلسفة . و كم ترى في هذا الكتاب مباحث لطيفة دقيقة ممزوجة بعلوم الفلسفة تحقيقًا للمرام .

٨٤ .... بيان المراد من القائم بذاته . و القائم بغيره عند الفلاسفة و المتكلّمين .

٨٤ .... عند ابن كيسان المعتزلى العالم جواهر . و لا وجود للاعراض .

٨٤ .... دفع تكرار لفظ " كذلك " بعد لفظ " كما " بوجوه خمسة . و هو اشكال استبهم حلّه حتي على الافاضل .

٨٧ .... المراد من الذهن القُوٰى الدماغية عند ارباب المنطق و عند الفقهاء هو القلب .

٨٨ .... سوال ان ذكر قوله : ملحوظا في ذاته . لغو بعد قوله : مدرك قصدا . و له ثلاثةعشر جوابًا .

٩٠ .... الفرق بين إضمار الجار و باب الحذف و الايصال .

٩١ .... ذكر فائدة قوله : يصلح في قوله : يصلح ان يحكم عليه و به .

٩٢ .... مصداق المحكوم عليه اثناعشر امرًا و مصداق المحكوم به تسعة امور . و هذا بحث حقيق بالحفظ لن تراه في غير هذا الكتاب . و لذا زلّ فيه المحقق العصام رحمه الله تعالى .

٩٥ .... اطلاق المحكوم عليه على المحكوم به . و المسند على المسند اليه . و المضاف على المضاف اليه . و البدل على المبدل منه . و بالعكس صحيح . و هذا من لطائف النحو .

٩٧ .... قال العصام : الاولى ان يقال مسندًا و مسندًا اليه بدل الحكم عليه و به . و ردّ المصنف قوله بوجوه تسعة .

١٠١ .... البحث السادس في انّ للمحكوم عليه احد عشر اسمًا و للمحكوم به ثلاثة عشر اسمًا . و هذا بحث نافع جدًّا .

١٠٢ .... البحث السابع . و فيه ان المفهوم من قوله : المعني الملحوظ في ذاته يصلح ان يحكم الخ . ان الفعل يحكم عليه و به . و هو خلاف الواقع . و هذا من اهمّ اسئلة النحو . و دفعه المؤلف البازى باثني‌عشر جوابًا . و هو من اعزّ نفائس هذا الكتاب و خواصه التي خلت كتب القدماء و المتأخرين عن ايفاء حقه .

١٠٩ .... فائدة في تضعيف ما اشتهر ان الفعل وضع لان يحكم به وايضاح ذلك .

١١١ .... البحث الثامن للاسم و اَخويه خواصّ كثيرة . فلم خص بالذكر الحكم عليه و به ؟ و اجابه المؤلّف بسبعة أجوبة و اتى بالغرائب و اللطائف .

١١٥ .... البحث الاوّل في المراد من التبعية في الالتفات و الملاحظة .

١١٥ .... البحث الثانى اتى بقوله : وآلة لملاحظة غيره . بعد قوله : تبعًا . لبيان امور اربعة دقيقة لطيفة هى ضالة العلماء و المتعلمين .

١١٨ .... قال في الاسم : يصلح الخ . بلا فاء . و في الحرف : فلا يصلح الخ . بزيادة الفاء لوجوه ثلاثة .

١٢٠ .... النكتة الثانية في دفع اعتراض الامام الرازى ان في قولهم : الحرف لا يحكم عليه و به . تناقض .

١٢١ .... النكتة الثالثة في ذكر الوجوه الثمانيةعشر للتشبيه بين المشبه به المحسوس و المشبه المعقول ههنا . و هذا مما اقترحه من المؤلف الافاضل من العلماء .

١٢٣ .... دفع سوال ان الحرف يصير اسمًا عند العلم بالكنه و بالوجه .

١٢٧ .... بحث المحصول والحاصل منقسم الى ستّ حصص. وايضاح ذلك.

١٢٧ .... المسألة الثالثة في بيان حاصل الحصة الثانية بنهج جديد يصافح القلوب . و اتى فيها المصنّف بتدقيقات خلت عنها الكتب .

١٢٩ .... ذكر البواعث الاربعةعشر للجامى رحمه الله تعالى على ايراد الحصة الثانية . و هنا دقّق المصنف النظر فانجد العلماء و الطلبة طريق استنباط الدقائق و النكات من زوايا العبارات .

١٣٤ .... فائدة في بيان انّ وضع الالفاظ اصطلاحى او توقيفى و ذكر دلائل الفريقين . و هذا بحث مهم .

١٣٧ .... بيان ان معني الحرف ايضًا يوجد فيه القصد بالذات على خلاف فهم العلماء ههنا .

١٣٨ .... فائدة في بيان ان المعني عند السيد السند امرخارجى لوضع الالفاظ له . و بحثُ المحصول مبنىّ على كون المعني امرًا دهنيًا : و هو تناقض غفل عنه جميع الشراح . و القى الله تعالى في روع المصنف لبيان مذهب السيد طرقًا ثلاثة لم تخطر على بال الاعلام فضلاً عن ان يسطره الاقلام . وهذا بحث منطقى ونحوى دقيق .

١٤٢ .... بيان ان المطابقة وعدمها تتحقّق في التصورات ايضا وايضاح ذلك.

١٤٣ .... فائدة في بيان انه يمكن لهذه الطرق الثلاثة تطبيق مذهب السيد على مذهب محبّ الله ، ان الالفاظ موضوعة للمعانى من حيث هى هى .

١٤٤ .... فائدة في دفع اشكال ان المتكلمين ينكرون الوجود الذهني .

١٤٤ .... فائدة لبيان وجه تقييد الاستقلال بالمفهومية وبيان السرّ في ذلك.

١٤٤ .... تفصيل أقسام الاستقلال وايضاح اَن للاستقلال اربعة عشر قسمًا. و هذا من اعزّ خصائص هذا الكتاب اتى فيه المصنف بدقائق و حقائق لا تجدها في غير هذا الكتاب .

١٥٠ .... إن قلتَ ما فائدة قوله : ملحوظًا في ذاته . بعد قوله : لا يكون ألة للغير . و قوله : مستقلا بالمفهومية ؟ قلت : له ستّ فوائد مهمّة شريفة .

١٥١ .... الفائدة الثانية في بيان ان المستقلّ بالمفهومية قد يكون ملحوظًا في ذاته . و قد لا يكون ملحوظًا في ذاته . و هنا ذكر أشكال يُدهِش الأفاضل .

١٥٣ .... فائدة في بيان انّ اللزوم نوعان . و بيان انّ لزوم تعقّل المتعلّق بالحرف من أىّ نوع .

١٥٤ .... ذكر الفروق بين المعني الاسمى و الحرفي مع لزوم تعقّل المتعلق لكليهما .

١٥٦ .... ذكر إشكال انّ المعني الحرفي و الاسمى يحتاجان الى تعقل المتعلق. فما الفرق بينهما ؟ و ذكر المصنف لهذا الاشكال العويص احد عشر جوابًا . و هى من سوانح الوقت و من خصائص هذا الكتاب .

١٦١ .... فائدة في ذكر اشكال قويّ . وذكر جواب الشيخ عبدالغفور له.

١٦١ .... ذكر جواب دقيق للمؤلّف .

١٦٤ .... البحث الاوّل في انّ الابتداء قد يقيّد بمتعلق مخصوص و قد لا يقيّد و كلاهما معنيً اسميّ .

١٦٤ .... البحث الثانى في انّ عدم احتياج الاسم الى ضمّ كلمة انما هو في المعني الافرادىّ . و اما في المعني التركيبى فهوكالحرف محتاج الى الغير .

١٦٥ .... البحث الثالث في ذكر اعتراض . و هو ان كلام الجامى رحمه الله تعالى مشتمل على تعليل الشئ بنفسه . و الجواب عن هذا السوال البديع باربعة اجوبة .

١٦٥ .... ذكر اربعة أجوبة لهذا السوال . و قد القيت الاجوبة الثلاثة منها في قلب المؤلّف البازى . و لله الحمد .

١٦٦ .... ذكر سوال يتعلّق بملزوم القصور في دلالة الحرف مع انّ الحقّ ان القصور في معني الحرف . و ذكر جوابين لهذا السوال .

١٦٧ .... البحث الخامس في انّ لفظ الدلالة في قوله : فلاحاجة في الدلالة الخ . من المتعدّى لا من اللازم و تفصيل ذلك .

١٦٧ .... البحث السادس في دفع تكرار قوله : من غير حاجة الى ذكره . بعد قوله : فلا حاجة في الدلالة الخ . باثني‌عشر جوابًا كلّها للمؤلف البازى ما خلا الاوّل .

١٧١ .... ذكر تنبيه مهم لفهم هذه الاجوبة المذكورة .

١٧٣ .... ذكر سوال و جواب له . و هناك بيان الفرق بين قولهم : هو المراد . و قولهم : هو المعني .

١٧٤ .... فائدة نفيسة في ذكر وجوه عشرة لطيفة دقيقة . حثّت الشارح

الجامى رحمه الله تعالى على ايراد قوله : وهذا هو المراد بقولهم . ان للاسم و الفعل معني كائنا في نفس الكلمة . و هو بحث نفيس غريب .

١٧٨ .... فائدة شريفة نادرة في حقيقة الفعل . و بيان المذاهب الستة في معناه الموضوع له . وهذه الفائدة خلاصة رسالة مفردة للمؤلف البازى . و هذا البحث من بدائع الفوائد التي هى اعزّ من الكبريت الاحمر عند محبّي النحو . وخلت الزبر عن تفصيله بهذا المنهاج .

١٨٢ .... المذهب السادس في حقيقة الفعل للمؤلّف البازى و هو انّ الفعل موضوع للامور الاربعة . و ان الفعل مستقل بالمعني المطابقى التفصيلى . و ان استقلاله اقوى من استقلال الاسم . و لاثبات هذا المطلب ذكر المؤلّف طرقًا خمسة تعانق الاذهان . و هذا بحث مكنون و سرّ من اسرار الملكوت . فتحه الله على المؤلف بعد التضرّع اليه . و حق ما قيل : كم ترك الاوّل للآخر .

١٨٣ .... الطريقة الاولى ان الاصل صيغة الواحد المذكر الغائب الماضى و سائر الصيغ تابعة لها في الاحكام . و تفصيل ذلك بنهج نفيس .

١٨٤ .... ذكر سوال . و هو ان الفعل يحتاج الى الضمير المستتر في هذه المواضع . و هناك ذكر الجواب له . وبيان ان المراد من " الغير " الغير في التلفُّظ . و ايضاح ذلك .

١٨٥ .... ذكر سوال . و هو انّ الفعل ربّما يحتاج الى الغير و هو الفاعل اذا كان الفاعل اسمًا ظاهرًا .

١٨٥ .... ذكر أجوبة ثلاثة عن هذا السوال .

١٨٦ .... بيان سوال و جواب مُهمَّين . و تفصيل الفرق بين الاستقلال

مفهومًا . و الاستقلال استعمالاً و ذكر انّ للفعل استعمالَين .

١٨٧ .... قيل : لوكان الفعل دالاًّ على الفاعل لميرتبط مع الفاعل الظاهر. و هذا سوال غريب دقيق يرد على مذهب المصنّف البازى . و له ثمانية أجوبة من المصنّف البازى مذكورة هناك . و هذه اجوبة بديعة هى بغية النحاة .

١٨٩ .... تفصيل الجواب الثامن بنهج لطيف دقيق . و هناك بيان ان صيغ الفعل تسعة أصناف .

١٩١ .... العجب كلّ العجب كيف اعتبروا صنفَين منها . و اعرضوا عن بقية الاصناف ومقتضاها. وكيف جعلوا الضعيف اصلاً للقوى.

١٩٢ .... تنبيه في بيان خلاصة هذا المسلك الغريب الدقيق للمؤلّف .

١٩٣ .... الطريقة الثانية . كل صيغة للفعل اصل و بيان ان الفعل بجميع اصنافه و صيغه مستقل غير محتاج الى الغير .و تفصيل ذلك ببيان بديع مدلّل محكم موافق لاصول اهل الصرف و النحو .

١٩٦ .... الطريقة الثالثة مبنية على ان الاصل في الفعل لفظ المتكلم ثم المخاطب و بيان ذلك . و اثبات استقلال الفعل بالنظر الى هذه الطريقة مفصّلاً و مستحكما بادلّة قوية نفيسة .

١٩٨ .... تنبيه مهمّ علىان الفعل مستقل ومستغنٍ عن الفاعل المغاير لفظًا.

١٩٩ .... لم يستطع بشر و لن يستطيع احد من الجنّ و الانس على اظهار الفاعل الذى هو ضمير مستتر في الفعل و على فكه عن فعله .

٢٠٠ .... الطريقة الرابعة متفرعة على انكار اضمار الضمائر في الافعال. و هذا البحث يحتاج الى تجريدالقريحة وهوبحث دقيق نفيس. وهناك فصل المصنف هذا البحث ببيان شافٍ و ادلة كافية قوية . و اطنب في ذلك اطنابًا .

٢٠٢	....	ذكر سوال و جواب .
٢٠٣	....	توجيه قول الجمهور باضمار الضمائر في الافعال و دفع التناقض بين قولهم و قول المصنف المنكر لاضمار الضمائر فيها .
٢٠٤	....	ذكر سوال مهم و دفع له .
٢٠٥	....	ذكر اقوال اهل المنطق في الذاتيات حيث قالوا : لا يعلم ذاتيات حقيقةٍ متأصّلةٍ غير الله تعالى .
٢٠٦	....	فائدة مهمّة في معرفة ماهية الضمير المستتر بذكر أقوال النحاة . و تفصيل ذلك بذكر الأمور الأحدعشر . و أطنب المصنّف في هذا البيان بمنهج بديع نفيس لن يراه احد مجموعًا في زبر السلف وْ الخلف .
٢١٨	....	الطريقة الخامسة مبنية على قياس الفعل على المشتقّ كالضارب .
٢١٩	....	بيان حقيقة المشتقّ و حقيقة معناه الموضوع له عند الجمهور .
٢١٩	....	بيان القياس ان المشتقّ عند الجمهور يدلّ على امور ثلاثة منها الفاعل . فينبغى ان يكون الفعل ايضًا دالاًّ وضعًا على الفاعل . و ان يكون الفاعل داخلاً في معناه الموضوع له . لان الفعل اقوى من المشتق . و ايضاح ذلك ببيان رفيع تصافح القلوب و تعانق الاذهان .
٢٢٣	....	تنبيه مُهمّ على انه لما ثبت ان الفعل مستقلّ و دالّ على امور اربعة ثبت ان استقلاله اقوىمن استقلال الاسم. وتفصيل ذلك.
٢٢٤	....	فائدة في ان حذف الفاعل جائز عند الكسائى . و هو المختار عند المصنّف البازى خلافًا لجمهور النحاة و تفصيل ذلك .
٢٢٦	....	فائدة مهمّة في ذكر الاشكال في تقسيم الابتداء الى المعني الاسمى و الحرفي . وهو من الاشكالات التي تَحيَّر في حلّها الأعلام حتي

وَقَعت فيه مناظرات بينهم .

٢٢٦ .... ذكر مناظرة اتّفقت بين المحقّق عبدالعزيز مؤلف النبراس . و الفاضل الشيخ احمد الديروى .

٢٢٩ .... تفصيل هذه المناظرة . و ذكر رسالة الفاضل احمد الديروى التي ارسلها الى المحقّق عبدالعزيز .

٢٢٩ .... ذكر أسئلة الشيخ احمد الديروى التي ارسلها الى المحقق عبدالعزيز و طلب منه حلّها بطريق المناظرة و التعنُّت . و هى ستة أسئلة مستصعبة جدًّا .

٢٣٢ .... ذكر رسالة مفصّلة طويلة للمحقق عبدالعزيز ذكرفيها حلّ أسئلة الشيخ احمد . ثم كتب فيها من عنده أسئلة صعبة نحو خمسمائة واربعين سوالاً طلب حلّها وأجوبتها من الشيخ احمد الديروى .

٢٣٤ .... حلُّ السوال الاوّل من الاسئلة الستّة .

٢٣٥ .... حلُّ السوال الثانى من الاسئلة الستّة .

٢٣٦ .... حلُّ السوال الثالث منها .

٢٣٦ .... حلّ السوال الرابع . وهو المتعلق بما نحن بصدد بيانه وتفصيله في هذا المقام .

٢٣٧ .... حلّ السوال الخامس المتعلق بارتفاع النقيضين و اجتماعهما .

٢٣٧ .... حلّ السوال السّادس المتفرّع على ان عدد العشرة مركب من الوحدات الاعتبارية . مع انه من مقولة الكم . و الكم من الامور الواقعيّة .

٢٣٨ .... ذكر أسئلة من المحقّق عبدالعزيز التي أرسلها الى الفاضل الشيخ احمد الديروى . و طلب منه حلّها و أجوبتها . و هى نحو خمسمائة و اربعين سوالاً من الفنون المختلفة . و هى اسئلة

غريبة لطيفة تدهش الافاضل .

٢٥٠ .... ذكر رسالة فارسيّة اَرسلها المحقّق عبدالعزيز الى الشيخ احمد الديروى .

٢٥٢ .... فصل . نعود بعد ذكر المناظرة الطويلة القلمية الى بيان الاشكال الصعب المشهور في تقسيم الابتداء الى المعني الاسمى و الحرفي . و بيان التقريرات المتعددة لهذا الاشكال .

٢٥٣ .... ذكر تقريرٍ لهذا الاشكال ابتكره المصنف و هو اصعبها .

٢٥٣ .... ذكر سبعةعشر جوابًا لحلّ هذا الاشكال العويص . و هذا البحث من اجلّ نفائس هذا الكتاب التي لم يرها و لن يراها احد في زبر السلف و الخلف .

٢٦٢ .... ذكر سوال و جواب له مبنيَّين على الفرق بين الارادتَين . و على انّ اللفظ ربما يطلق و يراد به اللفظ الدال . و يطلق و يراد به المعني المحض . وهذا بحث غريب دقيق ينفع في غير ما موضع.

٢٦٣ .... فائدة في ردّ مذهب المعتزلة حيث اشترطوا في كون الكلمة مفيدة تركبها من حرفين فصاعدا و هو من نوادر الابحاث .

٢٦٤ .... لطيفة شريفة في انّ الحركة قد تكون كلمة بل جملة .

٢٦٤ .... لغز في حرف قام مقام الاسم و الفعل و الحرف .

٢٦٥ .... ذكر الفائدة في معني كون " من " حالة بين السير و البصرة .

٢٦٦ .... فائدة في دفع ما قيل : لم قال في معني الحرف . انه حالة بين السير و البصرة . و لم يقل : بين الشيئين . و بيان ان فيه اشارة الى أسرار خمسة .

٢٦٧ .... فائدة في وجه اكثار النحاة ذكر البصرة و الكوفة في الاستشهادات . و وجه شهرة مثال . سرت من البصرة الى

الكوفة . و وجه تقديم البصرة على الكوفة . و هذا السوال مما دار على ألسنة الطلبة كثيرًا. وهناك تفصيل أسرار غريبة تاريخيّة.

٢٦٧ .... ذكر مبدأ تمصير البصرة . و وجه تسميتها .

٢٦٩ .... بدء تمصير الكوفة . و احوالها و وجه تسميتها .

٢٧٢ .... سبب دوران الكوفة و البصرة على الألسنة وجوه خمسة .

٢٧٣ .... انما أُخرّت الكوفة في المثال المذكور لوجوه عشرة .

٢٧٦ .... ذكر سوال يتعلّق بكون معني الحرف واسطة في الثبوت لحال المتعلق . و هو لزوم آليّة الشئ لنفسه . و حلّ ذلك .

٢٧٧ .... ذكر تنبيه مُهمّ على انّ المعني الحرفي متقدّم على المتعلق له تعقّلاً. و بالعكس باعتبار الذات .

٢٧٧ .... فائدة في بيان ان معني الحرف واسطة للمتعلق . و بيان القسم المتحقّق فيه من أقسام الواسطة الثلاثة .

٢٧٨ .... ذكر سوال و جواب .

٢٧٨ .... قيل : يصدق حدّ المعني الحرفي على المدلول التضمنيّ مع انّه ليس بمعنيً حرفيّ . و حلّ ذلك .

٢٧٩ .... الاشكال على قوله : معنيٰ الحرف لا يمكن ان يتعقل بدون المتعلق . بانه لا حجر في التصور . هذا اشكال منطقى وله ثلاثة أجوبة دقيقة .

٢٨١ .... فائدة في انّ للمصنّف البازى نظرًا قويًّا في قولهم : ان الحروف روابط بين الأسماء و الافعال .

٢٨٢ .... مسألة مهمّة في بيان إشكال مشهور . و هو انّ الصّواب توقّف تعقّل معني الحرف على تصوّر المتعلق . بدل توقفه على ذكره . فالاولى حذف لفظ " ذكر " و ايراد لفظ " تصوّر " و دفع ذلك

بأربعة اجوبة دقيقة بديعة . و هذا بحث شريف .

٢٨٤ .... قيل : قوله في الحرف . و لا ان يدل الاّ بضمّ كلمة الخ . تكرار بعد قوله : و لا يمكن ان يتعقّل الا بذكر الخ . و له سبعة اجوبة من المؤلّف البازى . و هذا البحث من النفائس .

٢٨٦ .... البحث الثانى في بيان ان للمعني الحرفي درجات متعدّدة مرتّبة . و هو ضالّة النحوىّ التي خلت عنها الزبر .

٢٨٨ .... البحث الرابع يرد على حدّ الحرف الأسماء المشتركة . و جواب ذلك من الشيخ ابن الحاجب رحمه الله تعالى .

٢٨٨ .... الحصّة الثالثة من الكلام .

٢٨٩ .... العجب ان الفية ابن مالك كلّها جملة واحدة . و فيها الغز البعض . بل صحيح البخارى و الجامع للترمذى و صحيح مسلم و غيرها من الكتب الكبار كلّ واحد منها ايضًا جملة واحدة .

٢٩٠ .... المسألة الخامسة في خلاصة بحث الحاصل .

٢٩٠ .... إشكال انّ بحث الحاصل يخالف بحث المحصول. وله ثلاثة اجوبة.

٢٩٢ .... شكّ مستطرف أولع به الطلبة . و هو انّه لم قدم المحصول على الحاصل . و له اجوبة ثمانية من المؤلف البازى .

٢٩٦ .... إن قلت ما الباعث على ايراد بحث الحاصل بعد بحث المحصول . و هناك ذكر عشرة أجوبة كاملة له . و هذا البحث يورث الحذق . و طريق اخذ النكات من الكلام .

٣٠٠ .... ذكر سوال و جواب يتعلّقان بتغاير بَحْثَى الحاصل و المحصول و اتحادهما .

٣٠٠ .... فائدة مهمّة في الردّ على عبّاد المعتزلى الزاعم انّ دلالة كل لفظ لذاته اى عقلية لا وضعيّة .

٣٠١ .... فائدة في ان بعض الالفاظ قد تكون مناسبة لمعناها . و ايضاحُ ذلك .

٣٠٢ .... فائدة في بيان انّ كلمة " من " امّ الباب و لذا اختصّت بأموز .

٣٠٣ .... عِدّة حروف استكملت من اقسام الكلمة الثلاثة . منها " من " و " الى " و " حاشا " و هذا بحث عجيب نادر .

٣٠٤ .... فائدة في انّ كلمة " من " تأتى على خمسةعشر وجهًا .

٣٠٤ .... الموضوع له للحروف جزئيّات . و الوضع عام عند عضد الدين و السيّد . و عند الاوائل الكلّيات و اختاره التفتازانى . و بيان ما احتج به الكلّ .

٣٠٦ .... مسألة في تفصيل المذاهب الخمسة في معني الحرف و حقيقته . و تفصيل ذلك . وهذا البحث من حكم بديعة هى ضالة النحوىّ. و مما لا نظير له في كتب القوم على كثرة المؤلفات .

٣٠٦ .... المسلك الاوّل للسيّد السند . و هو ان القصور في معني الحرف.

٣٠٧ .... الثانى مسلك الاوائل و هو انّ القصور في دلالة الحرف لا في معناه .

٣٠٧ .... اعترض السيد على هذا المسلك بوجوه اربعة . و هناك ذكر أجوبتها .

٣٠٩ .... تنبيه مهمّ فيما قال النحاة : ان الواضع اشترط في دلالة الحرف ذكر المتعلق . و اختلف السيّد واللاهورى و السعد في مرادهم .

٣١٠ .... تمسّكات السيد السند و أتباعه على ان الاحتياج انما هو في معني الحرف لا في دلالته .

٣١١ .... المختار عندالمؤلف البازى ان القصور في دلالة الحرف لا في معناه على خلاف ما اختاره السيّد بدلائل ستة . وهذا بيان خلت عنه

كتب السلف و الخلف . و هو بحث بديع رفيع .

٣١٥ .... الثالث ايضا مسلك السيدالسند كما عزاه اليه السيوطى و لم نجده في كتبه . و هو ان الحرف لا معني له لا في نفسه و لا في غيره .

٣١٦ .... الرابع مسلك ابن النحاس . و هو ان الحرف يدل على معني في نفسه .

٣١٦ .... ذكر كلام السيوطى رحمه الله تعالى في تفصيل مسلك ابن النحاس .

٣١٧ .... الخامس مسلك الشيخ الرضى . و هو ان الحرف وحده لا معني له اصلاً . بل هو مُوجد لمعناه في لفظ غيره .

٣١٨ .... ذكر العبارة الطويلة للرضى في شرح مذهبه و بسطه بضرب الامثلة .

٣٢١ .... ذكر الخدشات المتعدّدة في كلام الرضى .

٣٢٣ .... ذكر تمسُّك التفتازانى بمسلك الرضى في دفع اعتراض على تعريف الوضع بخروج الحرف عن ان يكون موضوعًا .

٣٢٤ .... ذكر اعتراض السيّد في حواشيه على المطول على التفتازانى .

٣٢٦ .... ذكر عبارة الفاضل عبدالحكيم في الردّ على السيد السند و في تأييد التفتازانى .

٣٢٨ .... المسألة الثالثة . اختلفوا في ان معني الحرف كمِن مثلاً جزئى من الاسمى كالابتداء او لازم له او غير ذلك فيه قولان له . و هذا البحث مما لا غني للنحوى عنه .

٣٣٠ .... فائدة في انّ متعلق الحرف جاز فيه كسر اللام و فتحها .

٣٣١ .... فائدة في ان للمتعلّق في الفنون الادبية خمسة معانٍ و بالجهل بها يقع المتعلم في حيص بيص .

٣٣٣ .... قال عضد الدين وغيره للمبتدأ والخبر اسماء شتي في فنون مختلفة.

٣٣٤ .... البحث الثانى في ان الاسناد نوعان لفظى ومعنوى عند ابن مالك. و معنوى فقط عند الجمهور و تفصيل ذلك .

٣٣٥ .... البحث الثالث ذكر الاعتراض بقولهم : تسمع بالمعيدى خير الخ. و زعموا مطية الكذب . وقوله تعالى : ومن اٰيٰته يريكم البرق . و الجواب عن ذلك .

٣٣٦ .... قال الامام الرازى : طعن قوم " باين " و " كيف " و " اذا " حيث لا يصحّ الاخبار عنها . و هناك كلام عبدالقاهر و الامام الرازى و ابن فارس و الاخفش و الجرمى و الرياشى . وجواب المصنف البازى . ان ذلك قضية مهملة . و هذا بيان نفيس .

٣٣٨ .... البحث الخامس الجملة لا تتركّب عند الجمهور من اسم و حرف خلافًا لبعض الائمة في صورتين . الاولى " يا زيد " و الثانية "زيد في الدار" وهذا من عجائب المعلومات التي لا يعرفها الا المتضلّع في النحو .

٣٤٠ .... نكتة لطيفة للامام الرازى في ايتلاف الاسم مع الحرف متعلقة بجوابه تعالى لقول الملائكة : يفسد فيها .

٣٤١ .... ذكر اعتراض و هو ان شبه مضافٍ داخل في حدّ الحرف و الجواب عنه .

٣٤١ .... المسألة الثانية . الحروف و ان كانت غير مستقلّة بتمامها الاّ ان بعضها اقوى من بعض و اقرب الى الاسم و الفعل استقلالاً بدلائل عشرة كاملة . و هذا من اعزّ نفائس هذا المجموع ما لم تحوه الأسفار .

٣٤٥ .... بيان اختلافهم المتعلق ببعض الكلمات .

٣٤٦ .... نظير الحرف في تعدّد المراتب العرض .

٣٤٧ .... الحروف و الافعال ربّما تصير اسماءً و لا عكس . و لهذا كان الاسم عاليًا على اَخويه . و هو وجه جديد لتسميته على قول البصرية احسن مما سواه . و لن تجده في غير هذا الكتاب .

٣٤٧ .... المسألة الرابعة في انه يصح تعلّق العلوم الاربعة بالمعني الحرفي عند البعض . ويمتنع تعلّق العلم بالكنه وبالوجه عند البعض . ويتفرع عليه ان الاختلاف بين المعني الحرفي والاسمى بالاعتبار عند الفرقة الاولى . و بالذات عند الثانية . و هو بحث مهمّ مفصل و تحقيق انيق .

٣٥١ .... البحث الاوّل في بيان شكّ مشهور للامام الرازى و هو ان الحرف في قولكم : الحرف لا يحكم عليه محكوم عليه . فوقع التناقض . و له ستة اجوبة و هو بحث نحوى منطقى دقيق .

الفرق بين الموضوع والمحمول بمجرّد التقدُّم والتأخُّر او بالوضع .

٣٥٦ .... البحث الثانى اذا امتنع وقوع الحرف و الفعل محكومًا عليهما فكيف يبحث عنهما . و هناك جوابه . و بيان طرق التعبير عن الحروف والافعال عند البحث عنهما. وهو بيان نفيس لايستغني عنه النحوىّ .

٣٦١ .... البحث الثالث في بيان الاشكال بوقوع الحرف و الفعل محكومًا عليهما في قولهم : من حرف جرّ . و ضرب فعل . و بيان احد عشر جوابًا له . و هذا من اجلّ بدائع النحو و اعز خصائص هذا الكتاب . و ان ارتبت فسرّح النظر في كتب الفضلاء تستيقن بذلك .

٣٦٣ .... الجواب الثانى للمحقّق محبّ الله. وهو ان الحكم ههنا على نفس

الصوت .

٣٦٣ .... الجواب الثالث . هـذا الكـلام مبنيّ على تقدير المضـاف . اى كلمة من حرف جرّ .

٣٦٤ .... ذكر سوال و جواب ذلك .

٣٦٥ .... الجواب الرابع ان الكلام بتأويل . هذا حرف جرّ .

٣٦٥ .... الجواب الخامس مبنيّ على ان الاسناد نوعان لفظى و معنوى . و اختاره ابن مالك .

٣٦٦ .... البحث عن الاسناد اللفظى اثباتًا و نفيًا .

٣٦٦ .... الجواب السادس اختاره الرضى . و هو ان " من " اسم في هـذا التركيب . و مدلولها اللفظ . و تفصيل ذلك .

٣٦٧ .... ذكر الشكوك العديدة في الجواب الســادس . الاوّل لـزوم كـون "من" مثلاً مشتركة بين المعـني الاسمى و الحـرفي . و دفـع ذلـك بتفصيل .

٣٦٩ .... الشك الثانى ذكره الامام الرازى رحمه ا لله تعالى وهو انّ الحرف والفعل يقعان محكومًا عليهما . وردّ عليه ابن هشام و الرضى .

٣٧٠ .... الشك الثالث . و هو ان هذا الجواب يدل على انّ لفظ " مـن " موضوع لنفسه و دالّ عليه . و ردّ السيّد السند ذلـك . و هـذا بيان محكم و مهم .

٣٧٣ .... قيل : يـلزم بـالنظر الى هـذا البحـث ان لا تكـون هـذه الالفـاظ حروفًا و افعالاً و اسماءً . فكيف يصح الاخبار عنها . و له هناك ثلاثة اجوبة .

٣٧٤ .... ذكر الوجه الثالث من الجواب . و هناك بيـان انـّه يجـرى علـى الحرف و الفعل عند البحث عنهما احكام الاسم . و لا عكس.

و هذا وجه كون الاسم اعلى من اخويه . و هو وجه جديد لتسمية الاسم اسمًا على قول البصرية و لن تجده في غير هذا الكتاب .

٣٧٥ .... الجواب السابع للسيد السند .

٣٧٥ .... الجواب الثامن ايضًا للسيّد .

٣٧٥ .... الجواب التاسع ما اختاره المحقق الملاّحسن و هو ان عدم وقوع الحرف محكومًا عليه وبه انما هو في العلم بكنهه . وامّا في العلوم الثلاثة الباقية فيصح الحكم عليه و به .

٣٧٦ .... الجواب العاشر اختاره صاحب حواشى كنديا على شرح عبدالغفور للجامى .

٣٧٦ .... الجواب الحادى‌عشر مبني على مسلك الامام الرازى . و هو ان الحرف و الفعل يصلحان للحكم عليهما و بهما .

٣٧٦ .... الجواب الثانى‌عشر امتناع الحكم على الحرف و الفعل باعتبار الدلالة المطابقيّة . و اما باعتبار الدلالة تعريضًا فلا امتناع .

٣٧٧ .... الجواب الثالث‌عشر للشيخ محمد عبادة .

٣٧٧ .... ذكر سؤالين يتعلّقان بوقوع الفعل و الحرف محكومًا عليهما و الجواب عنهما .

٣٧٨ .... فائدة شريفة في ذكر عبارة السيّد الشريف الطويلة المشتملة على تحقيقات انيقة و فوائد نافعة .

٣٨٧ .... ذكرعبارة المحقق‌عبدالحكيم المتعلّقة بشرح عبارة السيّد الشريف.

٣٩٧ .... اشكال الفاضل العصام . و هو ان موضوع القضية المحصورة ملحوظ تبعًا لملاحظة الافراد فيلزم ان يكون‌حرفًا وليس كذلك. و هناك ذكر الجواب عنه من الفاضل العصام .

٣٩٩ .... الجواب الثانى لهذا الاشكال من المصنّف البازى .

٣٩٩ .... الشكّ الثانى ان الصورة في العلم بالكنه و بالوجه ملحوظة تبعًا و آلةً لذى الصورة فتكون معني حرفيًّا و الدالّ عليها حرفًا . و اللازم باطل . و الجواب عنه بوجوه .

٤٠٠ .... فائدة في المراد من تعقُّل المعني بالنسبة الى الغير .

٤٠١ .... فائدة في تفصيل متعلّق الحرف .

٤٠١ .... الاشكال بقولهم : افعل من . بغير ذكر المجرور لكلمة " من " و الجواب عنه .

٤٠١ .... فائدة في ذكر اشكال بدلالة حروف الهجاء بدون ضميمة بحساب الجمل . و بقول المناطقة . كل " ج ب " و المحدثين " ح " في تحويل الاسناد . و بحث ذلك بطريق نافع . و ذكر الجواب عنه بوجوه ثلاثة .

٤٠٢ .... ذكر الاشكال باصطلاح صاحب القاموس و بنظائره و الجواب عنه .

٤٠٣ .... فائدة في المراد من التعقُّل المنفى في معني الحرف . و ذكر سوال و جواب له .

٤٠٤ .... المراد من كون الحرف آلة للغير احد قسمى الواسطة في الثبوت. و هو الذى يكون الواسطة فيه سفيرًا محضًا .

٤٠٤ .... قولهم : هو المراد . كلمة يؤتى بها فيما يوهم خلاف المراد .

٤٠٥ .... مسألة جليلة في انهم اختلفوا في المراد من قولهم : معني الحرف في الغير . و هذا بحث نفيس نافع جدًّا .

٤٠٨ .... ردّ المؤلّف البازى قول السيّد ان التضمُّن يستلزم الدلالة .

٤٠٩ .... مسألة في ذكر اعتراض الامام الرازى رحمه الله تعالى على حدّ

الحرف بانّ الالصاق معني الباء . و هو مستقلّ و الجواب عنه بطريق الشكل الثانى المنطقى .

٤١٠ .... ذكر اشكال عويص لا نظير له في النحو هادم قصر النحو . و هو ما قال ابن سينا الفلسفى : ان الكلمات المفردة لا تفيد المعني . و الاّ لزم الدور . و تفصيل ذلك .

٤١١ .... هذا الاشكال العويص نظير اشكال الدور في كبرى الشكل الاول في المنطق مع ان الشكل الاوّل هو المطلب الاعلى في المنطق و تفصيل ذلك .

٤١٣ .... الجواب الاوّل عن هذا الاشكال العويص .

٤١٣ .... الجواب الثانى عن هذا الاشكال العويص للامام الرازى .

٤١٥ .... البحث في لفظ " كينونة " بذكر ستّ فوائد نافعة تتعلق به . و هذه نكات ادبية مزجنا بها الكلام .

٤١٧ .... حاصل الحصّة الرابعة من الكلام .

٤١٨ .... الحصّة الخامسة من الكلام .

٤١٨ .... وجه تعبيرهم عن " ما " الموصولة بنحو " الكلمة " و " اللفظ " و عن " ما " الموصوفة بنحو " كلمة " و " لفظ " مع انّ الاولى بمعني الذى و الثانية بمعني شئ .

٤١٩ .... للظاهر في كلامهم ثلاثة معان .

٤٢٠ .... فائدة جليلة في انّ ارجاع الضمير في " نفسه " الى الكلمة اولى لوجوه خمسة عند المؤلّف البازى .

٤٢١ .... فائدة شريفة في بيان اختلاف الائمة في انّ الاسمية و الفعلية و الحرفية صفات المعني اوّلاً واللفظ ثانيًا او بالعكس وما هوالمختار عند المصنف البازى . وهذا البحث بغية الكامل ونهمة الفاضل.

٤٢٣ .... المختار عند المصنف البازى القول الثانى هو انها صفـات اللفـظ اوّلاً و المعني ثانيًا . بذكر ادلّة ستة بديعة دقيقة .

٤٢٧ .... بيان كتاب المفصّل للزمخشرى .

٤٣٠ .... ذكر الحصّة السادسة من الكلام .

٤٣١ .... بيان عدم اختلال حدّ الاسم والحرف بالاسماء اللازمة الاضافة .

٤٣١ .... فائدة جليلة في بيـان انّ حـدّ الاسـم مختـلّ يـرد عليـه ثمانيةعشر اعتراضًا مع ذكر اجوبتها .

٤٣٧ .... ذكر البحث المبسوط للشيخ الرضى في حَدّ الاسم و الفعل .

٤٤٢ .... عدّ الاسماء اللازمة الاضافة . و فيها ستّ فوائد نافعة .

٤٤٥ .... الفائدة الرابعة في بيـان ان اقسـام الاسـم بالنسبة الى الاضافـة و عدمها عشرة .

٤٤٦ .... فائدة جليلة نزفّ فيها الى الخلاّن البحث عن حقيقـة الاسـتقلال و عدم الاستقلال ههنا اى باعتبار الاسم و الفعل و الحرف . و فيه خمسة مذاهب . و هذا بحث نفيس نادر لا غني للنحوى بـل للمنطقى عنه و هو من نفائس خصائص هذا الكتاب .

٤٥٠ .... ذكر سوال قوى للشيخ عبد الغفور . و هو ان نحـو " فـوق " و " ذو " لو كان اسمًا لصحّ الحكم عليه و به . و اللازم باطل . و له ستة أجوبة شافية من المؤلّف البازى و غيره .

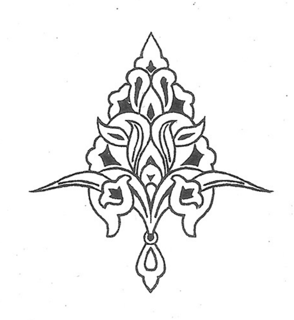
٤٥٢ .... ان قلت : ما الدليل على اسمية الاسماء اللازمة الاضافة . مع انهـا مثل الحروف في الاحتياج الى الغير استعمالاً . و الوضع يعلم من الاستعمال . و حلّ هذا بوجوه مذكورة هناك .

٤٥٤ .... الاسماء بعضها اقوى من بعض . و كذا الافعال و الحـروف . و لـذا اشتبهت على الائمّة عدّة كلمات هل هى اسماء أو افعال او

حروف ؟ و تحيّروا في ذلـك كتحيّر الفـرّاء في . كـلا . و هـذا البحث.البديع الغريـب النـادر ممـا خلـت عنـه كتـب القدمـاء و المتأخّرين .

٤٥٦ .... ذكر منظوم فارسىّ لطيف جدًّا في مدح كتابَى الكافية و الشافية لابن الحاجب .

تمّ الفهرس



فهرست الطريق العادل

الصفحة	الموضوع
٢٣	ترجمة الحافظ السيوطى رحمه ا لله تعالى .
٢٤	ترجمة الامام سيبويه رحمه ا لله تعـالى و بيـان ان سيبويه اربعة اشخاص .
٢٦	ترجمة ابن فارس النحوى استاذ البديع الهمدانى .
٢٧	ترجمة الامام الكسائى النحوى القارى رحمه ا لله تعالى .
٢٧	ترجمة المبرّد النحوى رحمه ا لله تعالى .
٢٨	ترجمة الاخفش النحوى و بيان انّ الاخافش احد عشر نفرًا .
٢٨	ترجمة ابن الشجرى هبة ا لله النحوى .
٢٩	ترجمة الزمخشرى جار ا لله .
٢٩	ترجمة الامام شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه ا لله تعالى .
٣٠	ترجمة التفتازانى رحمه ا لله تعالى .
٣٢	ترجمة بهاء الدين بن النحاس النحوى .
٥٦	استعمال الاسماء الغير المشتقّة في معني المشتقّات .
٥٦	اقامة الاسم و المصدر مقام اسم الفاعل و المفعول و بالعكس.
٥٩	استفتانى بعض الادباء من حمل الضدّ على الضدّ و بيـان ذلك . و هو بحث غريب مفيد .
٦١	بحث ثبوت المصدر على وزن المفعول. وتحقيقالخلاف في ذلك.

٦٢ .... ترجمة العلامة الهمذانى مؤلف الالفاظ الكتابية .

٦٣ .... ذكر الفاظ تأتى بمعني عاقبة الامر و مآله .

٦٤ .... ترجمة الامام الفيومى الشافعى مؤلف المصباح المنير في اللغة .

٦٧ .... ترجمة ابن خالويه النحوى .

٧١ .... هل التاء في علامة للمبالغة او لتاكيد المبالغة .

٨١ .... انّ السوفسطائية طائفة مشهورة. وقال الطوسى لاوجود لهم و لم يكن لهم وجود في الماضى .

٨٣ .... معانى الذات . و هو بحث مهمّ .

٨٥ .... نظائر اجتماع كلمتي التشبيه .

٩١ .... الفرق بين اضمار الجار و باب الحذف و الايصال و أقسام الاضمار .

١٠٩ .... وجه انكارهم عن وقوع الفعل محكومًا عليه مع ثبوته عن العرب .

١٣٥ .... ترجمة ابن جني الصرفي النحوى .

١٧١ .... ترجمة السيّد الشريف السيّد السند .

٢٢٧ .... ترجمة العلامة عبدالعزيزالفرهارى مؤلّف كتاب النبراس في العقائد .

٢٨٠ .... اشتهر انّ الحروف روابط و للمؤلّف فيه نظر قوىّ .

٣٠٥ .... مانسب الى السعد ان الحروف عنده مستقلّة بالمفهوم باطل عند المؤلّف و لم نجد هذه النسبة فيما سوى كتب بعض علماء العرب .

٣٢٩ .... ترجمة المدقّق الشيخ نورمحمد محشّى شرح عبدالغفور .

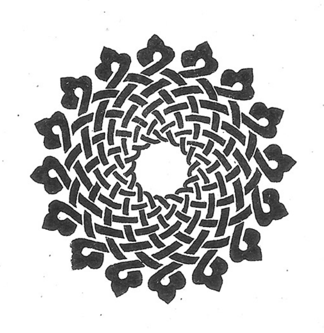
٤١٠ .... ترجمة ابن سينا الفيلسوف .

٤١١ .... بيـان الشكل الاوّل من الاشكال الاربعة المنطقيّة وتفصيل الدور الواقع في كبرى الشكل الاوّل .

٤١٣ .... ترجمة الامام الرازى رحمه الله تعالى .

٤٢٧ .... ترجمة ابن الحاجب رحمه الله تعالى .

تمّت الفهرست





تصنیف

محدثِ اعظم، مفسرِ کبیر، مصنّفِ افخم، ترمذیٔ وقت حضرت مولانا محمد موسیٰ روحانی بازیؒ
طیّب اللہ آثارہٗ وأعلیٰ درجاتہٗ فی دار السلام

علم و درایت کے جہاں میں روشنی کا ایک جگمگاتا مینار

بزبانِ عربی یہ گراں مایہ اور عدیم النظیر کتاب معبودِ حقیقی کے اسمِ ذاتی یعنی لفظ ''اللہ'' کے ساڑھے سات سو سے زائد عجیب و لطیف علمی اسرار و رموز اور حقائق و معارف پر حاوی ہے جن کے مطالعے سے اللہ تعالیٰ کی ذات کی عظمت و ہیبت کا احساس اور اس کے عَلَم کی جامعیت دلوں میں جاگزیں ہوتی ہے۔

ایک ایسا موضوع جس پر آج تک کسی نے قلم نہیں اٹھایا

اس معرکۃ الآراء و محیر العقول کتاب کو دیکھ کر مکہ مکرمہ کے بعض اولیاء اللہ و اہلِ کشف فرمانے لگے کہ یہ عظیم القدر کتاب اللہ تعالیٰ کے خصوصی فضل و کرم اور الہام سے لکھی گئی ہے اور اگر دو ہزار علماء کبار بھی جمع ہو جائیں تو ایسی بصیرت افروز و دقیق کتاب نہیں لکھ سکتے۔



بحلّ إشكال التّشبيه العظيم

فی حدیث "کما صلّیت علٰی إبراہیم"

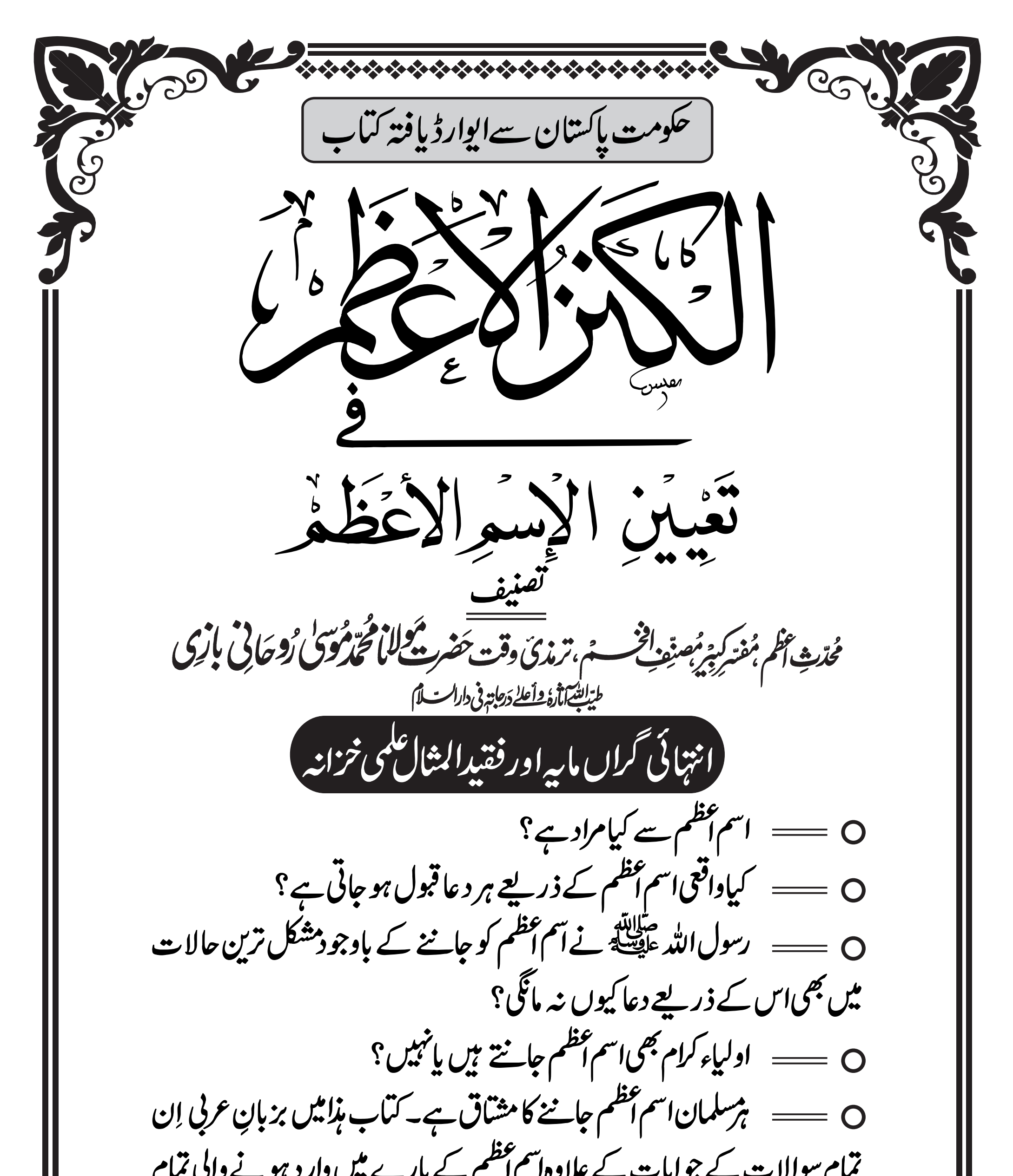
لإمام المحدّثین نجم المفسّرین زبدة المحقّقین

العلّامة الشّیخ مولانا محمّد موسیٰ الرّوحانی البازی

رحمہ اللہ تعالیٰ وأعلیٰ درجاته فی دار السّلام

الہامی علوم کا درخشندہ وجگمگاتا سرمایہ

درودِ ابراہیمی میں "کما صلیت علٰی ابراھیم" کے الفاظ میں دی گئی تشبیہ میں یہ مغلق اشکال ہے کہ حسب قانون مشبہ بہ افضل ہوتا ہے جس سے یہ لازم آتا ہے کہ ابراہیم علیہ السلام خاتم النّبیین صلی اللہ علیہ وسلم سے افضل ہیں۔ بہت سے قدیم ومشہور مناظروں میں غیر مسلمین، مسلمانوں پر یہ اعتراض کرتے تھے۔ اس کتاب میں بزبان عربی اس اشکال کے تقریباً ایک سو نوے **190** محقق، دقیق، الہامی جوابات مؤلف نے ذکر کیے ہیں۔ اس کتاب کو دیکھ کر جامعہ ازہر (مصر) کے شیخ اکبر جناب عبدالحلیم محمودؒ ورطۂ حیرت میں پڑ گئے اور فرمایا "اولادِ آدم میں ہم نے آج تک کسی علمی یا فنی مسئلے کے اس قدر کثیر جوابات دیکھے ہیں اور نہ سنے ہیں"۔



حکومت پاکستان سے ایوارڈ یافتہ کتاب

الکنز الاعظم فی تعیینِ الاسمِ الاعظم

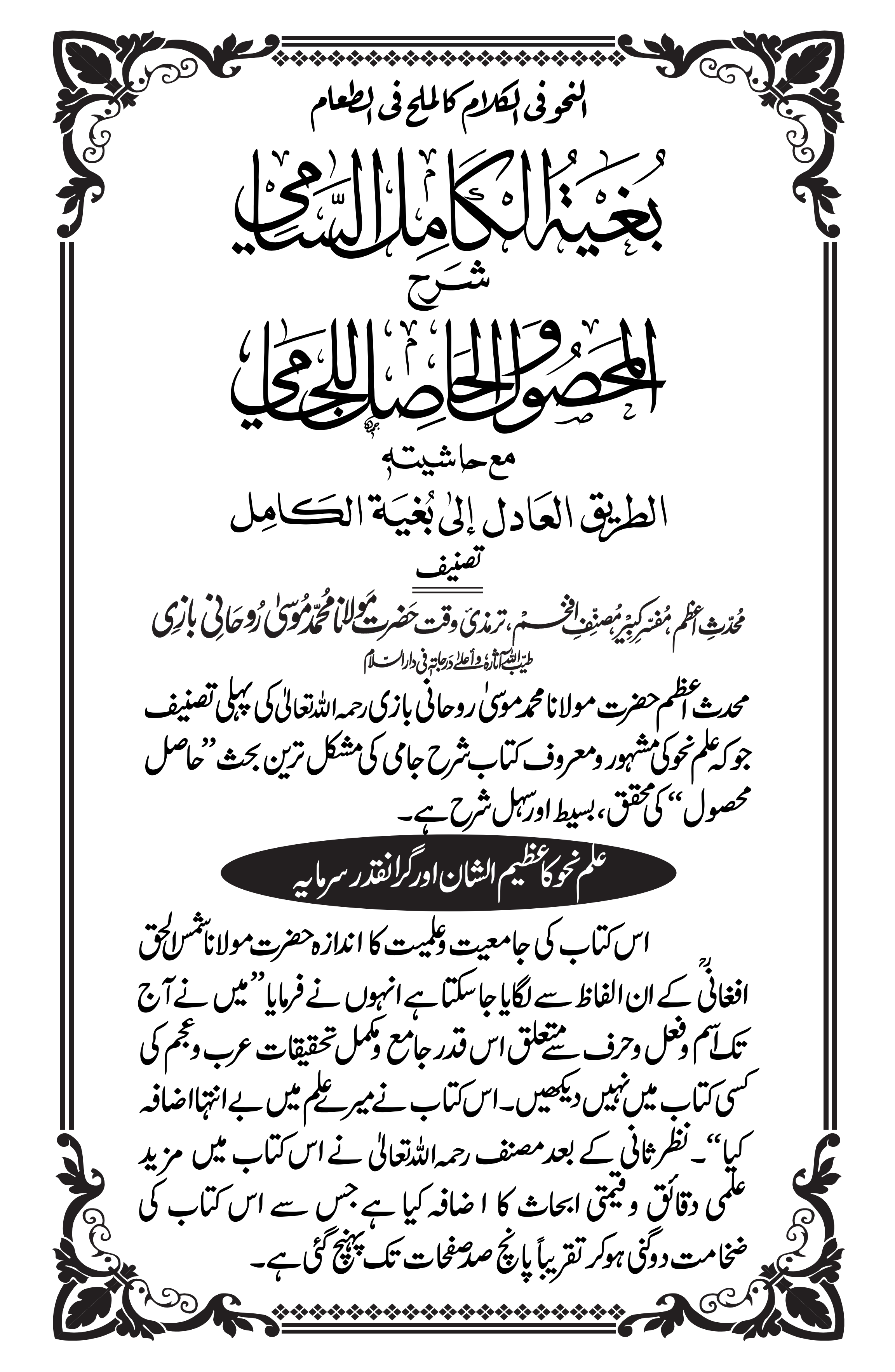
تصنیف

مُحدّثِ اعظم، مُفسّرِ کبیر، مُصنّفِ افخم، ترمذیٔ وقت حضرت مولانا محمد موسیٰ روحانی بازی

طیّب اللہ آثارہٗ و أعلیٰ درجاتہٗ فی دار السلام

انتہائی گراں مایہ اور فقید المثال علمی خزانہ

- ═ اسم اعظم سے کیا مراد ہے؟
- ═ کیا واقعی اسم اعظم کے ذریعے ہر دعا قبول ہو جاتی ہے؟
- ═ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم نے اسم اعظم کو جاننے کے باوجود مشکل ترین حالات میں بھی اس کے ذریعے دعا کیوں نہ مانگی؟
- ═ اولیاء کرام بھی اسم اعظم جانتے ہیں یا نہیں؟
- ═ ہر مسلمان اسم اعظم جاننے کا مشتاق ہے۔ کتاب ہذا میں بزبانِ عربی اِن تمام سوالات کے جوابات کے علاوہ اسم اعظم کے بارے میں وارد ہونے والی تمام احادیث و روایات مذکور ہیں۔ نیز اسم اعظم کے بارے میں علماء کرام، ائمۂ عظام اور بزرگانِ دین کی کتب میں موجود تمام اقوال کو ذکر کیا گیا ہے۔ ان اقوال کی تعداد تریسٹھ (۶۳) تک پہنچتی ہے۔
- ═ مزید براں اس شاہکار کتاب میں امتِ محمدیّہ اور سابقہ امتوں کے بزرگوں کے ساتھ اسم اعظم کے سلسلے میں پیش آنے والے بہت سے عجیب و غریب، حیران کن اور ایمان افروز واقعات بھی درج کیے گئے ہیں۔



النحو فی الکلام کالملح فی الطعام

بغیة الکامل السامی

شرح

المحصول والحاصل للجامی

علیہ الرحمہ

مع حاشیتہ

الطریق العادل إلی بغیة الکامل

تصنیف

محدثِ اعظم، مفسرِ کبیر، مصنفِ افخم، ترمذیٔ وقت حضرت مولانا محمد موسیٰ روحانی بازی

طیب اللہ آثارہ و أعلیٰ درجاتہ فی دار السلام

محدث اعظم حضرت مولانا محمد موسیٰ روحانی بازی رحمہ اللہ تعالیٰ کی پہلی تصنیف جو کہ علم نحو کی مشہور و معروف کتاب شرح جامی کی مشکل ترین بحث "حاصل محصول" کی محقق، بسیط اور سہل شرح ہے۔

علم نحو کا عظیم الشان اور گرانقدر سرمایہ

اس کتاب کی جامعیت و علمیت کا اندازہ حضرت مولانا شمس الحق افغانیؒ کے ان الفاظ سے لگایا جا سکتا ہے انہوں نے فرمایا "میں نے آج تک اسم و فعل و حرف سے متعلق اس قدر جامع و مکمل تحقیقات عرب و عجم کی کسی کتاب میں نہیں دیکھیں۔ اس کتاب نے میرے علم میں بے انتہا اضافہ کیا"۔ نظر ثانی کے بعد مصنف رحمہ اللہ تعالیٰ نے اس کتاب میں مزید علمی دقائق و قیمتی ابحاث کا اضافہ کیا ہے جس سے اس کتاب کی ضخامت دوگنی ہو کر تقریباً پانچ صد صفحات تک پہنچ گئی ہے۔



نظم الفقیر الرّوحانی فی
رثاء الشّیخ عبدالحقّ الحقّانی

علماء، فضلاء اور ادب عربی کے شائقین کیلئے نابغۂ روزگار سرمایہ

محدثِ اعظم، مفسر کبیر، سراج العلماء، امام الاولیاء، ترمذیٔ وقت حضرت مولانا محمد موسیٰ روحانی بازی رحمہ اللہ تعالیٰ کا تصنیف کردہ معرکۃ الآراء عربی مرثیہ جسے دیکھ کر علماءِ عرب بھی ورطۂ حیرت میں پڑ گئے۔ ایک ایسا قصیدہ جس کی مثال تاریخ میں نہیں ملتی۔ اس بے نظیر و بے مثال قصیدہ میں عربی زبان میں شیر کے چھ سو ٦٠٠ سے زائد اسماء کو جمع کر کے تقریباً دو سو ٢٠٠ اشعار کی صورت میں منظوم کیا گیا ہے جس سے نہ صرف عربی زبان کی وسعت اور خصائص و فضائل کا پتہ چلتا ہے بلکہ حضرت شیخ رحمہ اللہ تعالیٰ کی علمی وسعت و عربی زبان میں مہارت تامہ کا اندازہ بھی ہوتا ہے۔ حضرت شیخ رحمہ اللہ تعالیٰ نے یہ قصیدہ اپنے استاد شیخ المشائخ شیخ الحدیث حضرت مولانا عبدالحق رحمہ اللہ تعالیٰ کی رثاء میں تحریر فرمایا۔ تعمیم فائدہ و تسہیلِ فہم کیلئے مصنفؒ نے قصیدے کے ساتھ اس کا اردو ترجمہ بھی کیا ہے اور حواشی بھی تحریر فرمائے ہیں۔



النَّهجُ السَّهلُ

اِلٰی

مَبَاحِثِ الاٰلِ والاَھلِ

تصنیف

مُحدّثِ اعظم، مُفسّرِ کبیر، مُصنّفِ افخم، ترمذئ وقت حضرت مولانا محمّد موسیٰ روحانی بازی

طیّب اللّٰہ آثارہٗ وأعلیٰ درجاتہٖ فی دار السلام

انتہائی جامع، محقق اور عظیم الشان علمی خزانہ

- بزبان عربی تقریباً چار صد صفحات پر مشتمل عجیب وبدیع کتاب۔
- لفظ ”آل“ و ”اہل“ سے متعلق انتہائی جامع اور کامل ابحاث۔
- ”آل“ و ”اہل“ کے درمیان ۳۸ لطیف ودقیق فروق کی تشریح وتوضیح۔
- ”آل نبی“ سے کون لوگ مراد ہیں؟
- آل نبی کے مصداق میں ائمۂ اسلام کے ۱۵ اقوال کی تفصیل۔
- اہل تشیع کے متعدد پیچیدہ اعتراضات کے دقیق جوابات۔
- جدید علمی مباحث وفنی دقائق جو دیگر کتب سلف وخلف میں نہ ملیں گے۔
- مزید برآں آج تک اسلاف کی تمام کتابوں میں لفظ ”آل“ کے صرف دو مآخذ مذکور رہیں مگر اس کتاب میں لفظ ”آل“ کے ۱۷ عجیب وغریب مآخذ کی توضیح مع ادلہ ہے جو مصنف رحمہ اللہ تعالیٰ کے علمی مرتبے کا ایک چھوٹا سا نمونہ ہے۔



ایک مختصر لفظ یعنی "أما بعد" پر محدث اعظم، فقیہ افہم، امام العصر، حضرت مولانا محمد موسیٰ روحانی بازی طیب اللہ آثارہ کی تحریر کردہ ایک عظیم اور منفرد کتاب۔

بلند علمی ذوق رکھنے والوں کیلئے ایک منفرد، شاہکار اور گراں قدر علمی ذخیرہ

کتاب میں شامل چند اہم مباحث کی تفصیل۔

- "أما بعد" کا شرعی حکم کیا ہے؟
- سب سے پہلے لفظ "أما بعد" کس نے استعمال کیا؟
- "أما بعد" کن مواقع میں ذکر کیا جاتا ہے؟
- "أما بعد" کی اصل کیا ہے اور اس کا کیا معنی ہے؟
- "أما بعد" سے متعلق تمام ابحاث و تحقیقات۔
- نیز کتابِ ہذا میں حضرت شیخ المشائخ رحمہ اللہ تعالی نے لفظ "أما بعد" کی نحوی ترکیب میں تیرہ لاکھ انتالیس ہزار سات سو چالیس ۱۳۳۹۷۴۰ وجوہ اعراب ذکر کی ہیں اور ان کی تشریح کی ہے۔ ایک مختصر سے لفظ کی اس قدر نحوی تراکیب پڑھ کر عقل دنگ رہ جاتی ہے اور انسان بے اختیار عربی زبان کو سید الألسنہ اور مصنفؒ کو سید المصنّفین کہنے پر مجبور ہو جاتا ہے۔
- مزید براں اس کتاب میں بہت سی ایسی دقیق ابحاث، علمی مسائل اور فنی غرائب کی تفصیل ہے جن کے حصول کیلئے علمی ذوق و شوق رکھنے والے حضرات بیتاب رہتے ہیں۔



محدثِ اعظم، مفسرِ کبیر، مصنفِ افخم، ترمذیٔ وقت

حضرت مولانا محمد موسیٰ روحانی بازی

طیب اللہ آثارہ واعلیٰ درجاتہ فی دار السلام

سنن ترمذی کی بزبانِ اردو عظیم الشان شرح

محدث اعظم حضرت مولانا محمد موسیٰ روحانی بازی رحمہ اللہ تعالیٰ کی تصنیفِ لطیف ۔ عرصہ دراز سے علماء وخواص اس کتاب کی اشاعت کا مطالبہ کررہے تھے۔ علم وحکمت کے بے بہا موتیوں سے لبریز ایک عظیم علمی شاہکار۔ اب تک صرف جلد ثانی زیور طبع سے آراستہ ہوئی ہے۔



فی

الصلوات النبویۃ

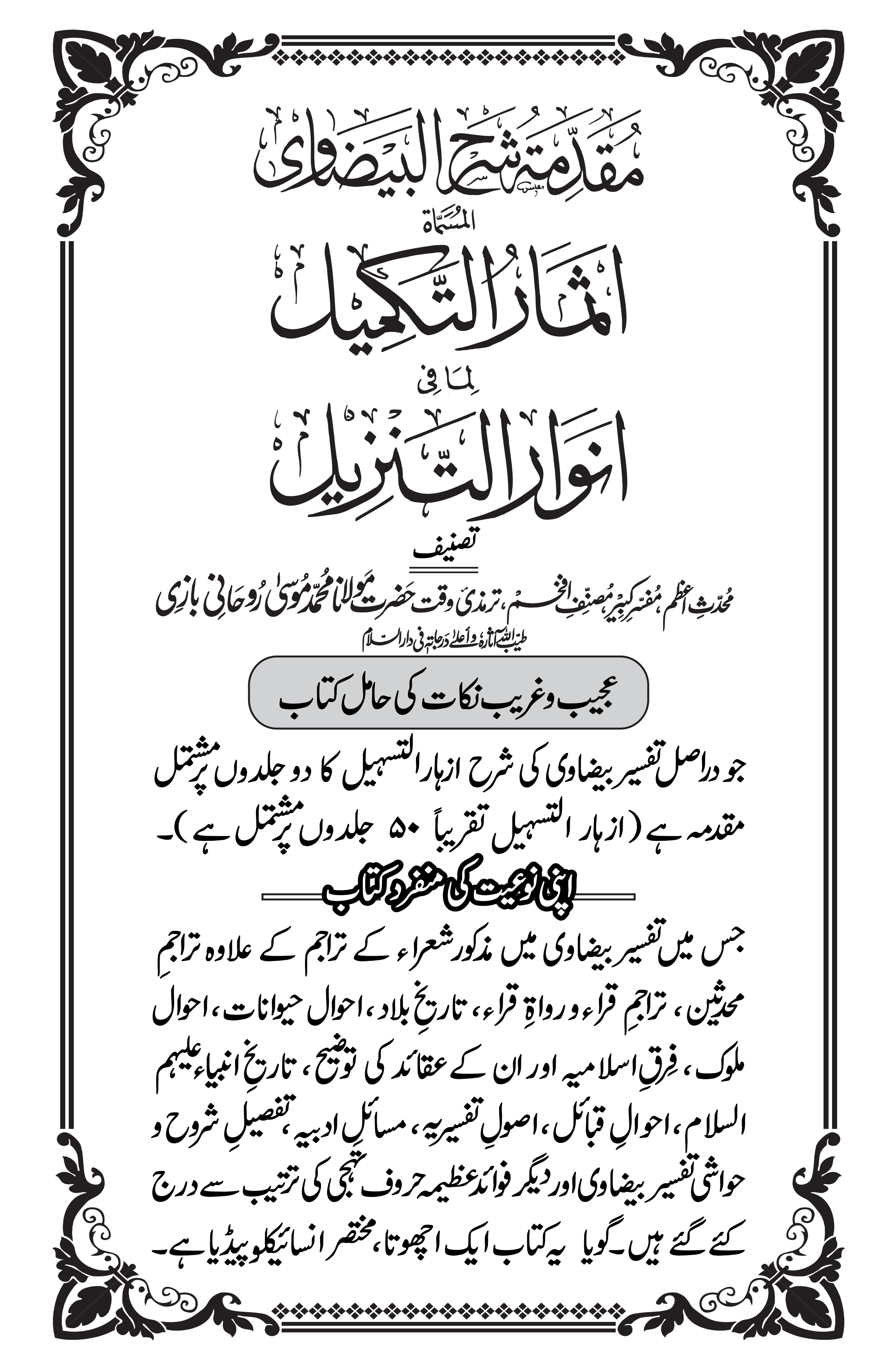
امیر المؤمنین فی الحدیث شیخ المشائخ حضرت مولانا محمد موسیٰ روحانی بازی طیب اللہ آثارہ کی تصنیف کردہ انتہائی مبارک اور پر تاثیر کتاب۔

وظائف پڑھنے والوں کیلئے بیش بہا اور نادر خزانہ

حیرت انگیز تاثیر کی حامل درود شریف کی عجیب و غریب کتاب جو عوام و خواص میں بے انتہاء مقبول ہے۔ اس کتاب میں حضرت شیخ رحمہ اللہ تعالی نے رسول اللہ ﷺ کے آٹھ سو (۸۰۰) سے زائد اسماء کو احادیث کی مستند کتب سے انتہائی تحقیق کے بعد درود شریف کی شکل میں یکجا کیا ہے۔

کتاب کی ابتداء میں درود شریف کے فضائل اور کتاب پڑھنے کا طریقہ تفصیلاً درج ہے۔

حضرت محدث اعظمؒ خود فرمایا کرتے تھے کہ مجھے بیشمار لوگوں نے بتلایا ہے کہ اس کتاب کے گھر میں پہنچتے ہی انہوں نے قلیل مدت میں اس کتاب کے عجیب و واضح فوائد محسوس کیے اور ان کی تمام مشکلات حل ہوئیں۔ وفات کے بعد ان کے ایک شاگرد نے خواب میں دیکھا کہ روضۂ رسول ﷺ کی جالی کا دروازہ کھلا اور اندر سے حضرت شیخ رحمہ اللہ تعالی انتہائی خوشی کی حالت میں مسکراتے ہوئے باہر تشریف لائے۔ شاگرد نے آگے بڑھ کر سلام کیا اور عرض کیا کہ استاذی آپ کی قبر مبارک سے جنت کی خوشبو آرہی ہے اس کی کیا وجہ ہے؟ تو حضرت محدث اعظم رحمہ اللہ تعالی نے مسکراتے ہوئے جواب دیا کہ کیا آپ کو معلوم نہیں کہ میری کتاب "برکاتِ مکیہ" کو بارگاہ نبوی ﷺ میں شرفِ قبولیت حاصل ہوا ہے اسی لئے میری قبر سے جنتی خوشبو آرہی ہے۔



مقدمۃ شرح البیضاوی

المسمّاۃ

اثمار التکمیل

لما فی

انوار التنزیل

تصنیف

محدّثِ اعظم، مفسرِ کبیر، مصنفِ افخم، ترمذئ وقت حضرت مولانا محمد موسیٰ روحانی بازی
طیب اللہ آثارہ و أعلیٰ درجاتہ فی دار السلام

عجیب وغریب نکات کی حامل کتاب

جو دراصل تفسیر بیضاوی کی شرح ازہار التسہیل کا دو جلدوں پر مشتمل مقدمہ ہے (ازہار التسہیل تقریباً ۵۰ جلدوں پر مشتمل ہے)۔

اپنی نوعیت کی منفرد کتاب

جس میں تفسیر بیضاوی میں مذکور شعراء کے تراجم کے علاوہ تراجمِ محدثین، تراجمِ قراء و رواۃِ قراء، تاریخِ بلاد، احوال حیوانات، احوال ملوک، فرقِ اسلامیہ اور ان کے عقائد کی توضیح، تاریخِ انبیاء علیہم السلام، احوالِ قبائل، اصولِ تفسیریہ، مسائلِ ادبیہ، تفصیلِ شروح و حواشی تفسیر بیضاوی اور دیگر فوائد عظیمہ حروف تہجی کی ترتیب سے درج کیے گئے ہیں۔ گویا یہ کتاب ایک اچھوتا، مختصر انسائیکلوپیڈیا ہے۔



محدثِ اعظم، مفسرِ کبیر، شیخ المشائخ، ترمذیٔ وقت
شیخ الحدیث والتفسیر حضرت مولانا محمد موسیٰ روحانی بازی
رحمہ اللہ تعالی کی ایک انتہائی مفید و محقق تصنیف

قناعت سے متعلق آیاتِ قرآنیہ، احادیثِ مرفوعہ وموقوفہ، اقوالِ صالحین، مواعظِ عارفین، حکایاتِ متقین، کراماتِ اولیاء اور واقعاتِ ائمۂ کرام کا نہایت مفید، روح پرور اور ایمان افروز ذخیرہ وگنجینہ

تقریباً چھ صد صفحات پر مشتمل ایک انتہائی عجیب و بدیع کتاب جو علمی تحقیقات کے ساتھ ساتھ اصلاحی، تبلیغی، اخلاقی مواعظ ونصائح پر مشتمل ہے۔ یہ کتاب دراصل اہل علم کے ایک استفتاء کا محققانہ، واعظانہ، حکیمانہ عارفانہ مفصل جواب ہے۔ اہل علم و دانش کے ساتھ ساتھ عوام بھی اس کتاب سے پوری طرح استفادہ کرسکتے ہیں۔

کتابِ ہذا میں حرصِ دنیا، ترکِ قناعت اور حب دنیا کے تباہ کن نتائج کی تحقیق وتفصیل پیش کی گئی ہے مزید براں یہ کتاب زہد وقناعت کے علمی، اصلاحی، دنیوی واخروی، اخلاقی، ظاہری و باطنی فوائد و برکات اور ثمرات کی ایمان افزا تفصیلات پر بھی مشتمل ہے۔ تکمیلِ افادہ کی خاطر کثرت سے مفید ورقت انگیز اشعار بھی ذکر کیے گئے ہیں۔



فلکیاتِ جدیدہ

و

سیر القمر و عید الفطر

تصنیف محدّثِ اعظم، مفسرِ کبیر، مصنفِ افخم، ترمذیٔ وقت حضرت مولانا محمّد موسیٰ رُوحانی بازِی

طیب اللہ آثارہ و أعلیٰ درجاتہ فی دار السلام

علم فلکیات پر اردو زبان میں اپنی نوعیت کی منفرد کتاب

ستارے کیسے وجود میں آئے؟ سیارے اور ستارے میں کیا فرق ہے؟ ستاروں کی تعداد کتنی ہے؟ نظام شمسی کی پیدائش کیسے ہوئی؟ سیاروں کی دائمی گردش کا راز کیا ہے؟ کیا سماء اور فلک ایک شے ہیں؟ کیا ستارے آسمانوں میں پھنسے ہوئے ہیں یا ان سے نیچے ہیں؟ تقویم کسے کہتے ہیں؟ ہیئت کے بارے میں قدیم نظریات کیا ہیں؟ ہیئت جدیدہ کے اہم نظریات کون کونسے ہیں؟ کرہ ہوائی سے کیا مراد ہے؟ زیریں سرخ، بالائے بنفشی، لاسلکی اور ریڈیائی شعاعوں میں کیا فرق ہے؟ ہمیں آواز کیسے سنائی دیتی ہے؟ فضا ہمیں نیلگوں کیوں دکھائی دیتی ہے؟ کیا قرآن اور ہیئت جدیدہ کے نظریات میں کوئی اختلاف ہے؟ سال کے مختلف موسموں میں شب و روز کی لمبائی کیوں بدلتی ہے؟ کیا براعظم سرک رہے ہیں؟ سورج گرہن اور چاند گرہن کیوں ہوتا ہے؟ کائنات کتنی وسیع ہے؟ کائنات کی ابتداء کیسے ہوئی اور اسکی عمر کتنی ہے؟ علم ہیئت میں مسلمان سائینسدانوں نے کیا کارنامے سرانجام دیئے؟ قدیم مسلمان سائینسدانوں کی تحقیقات اور جدید ترین سائنسی تحقیقات میں کتنا فرق ہے؟

مندرجہ بالا موضوعات کے ساتھ ساتھ نظام شمسی کے سیارات کے حالات، چاند کی سرگزشت، آواز، روشنی کی اقسام، شب و روز، زمین کی گردش، سمت قبلہ، معجزۂ شق قمر، عناصر کا بیان، ہفتے کی تقرری کی وجوہات، براعظموں کا بیان، آسمانی بجلی کی تفصیل، زمین کی گردش، عرض بلد و طول بلد وغیرہ کے بارے میں مفصل ابواب ہیں۔ کتاب ہذا کے دوسرے حصے میں عید الفطر اور ہلال عید کے بارے میں تفصیلی بحث کی گئی ہے۔ جدید طباعت میں بیشمار قیمتی تصاویر کے علاوہ اسی (۸۰) سے زائد آرٹ پیپر کے صفحات پر رنگین و نادر تصاویر بھی شامل ہیں۔



فی

الفروق بین الأهل والآل

تصنیف محدّثِ اعظم مفسّرِ کبیر مصنّفِ اضخم، ترمذیٔ وقت حضرت مولانا محمّد موسیٰ روحانی بازی
طیّب اللہ آثارہ وأعلیٰ درجاتہ فی دار السلام

لفظ ’’آل‘‘ اور ’’اہل‘‘ کے درمیان فروق پر مشتمل مختصر کتاب۔ کتب اسلامیہ عربیہ میں لفظ ’’آل‘‘ اور لفظ ’’اہل‘‘ نہایت کثیر الاستعمال ہیں۔ ان دونوں لفظوں میں حضرت محدث اعظم مختلف دقیق فروق کی نشاندہی فرماتے ہیں۔ مدرّسین حضرات اور طلباء کیلئے نہایت قیمتی تحفہ۔

کتاب

الأربعین البازیۃ

تصنیف محدّثِ اعظم مفسّرِ کبیر مصنّفِ اضخم، ترمذیٔ وقت حضرت مولانا محمّد موسیٰ روحانی بازی
طیّب اللہ آثارہ وأعلیٰ درجاتہ فی دار السلام

حضرت محدث اعظم رحمہ اللہ تعالیٰ کی منتخب کردہ نہایت قیمتی چالیس احادیث کا مجموعہ۔



لِنسبة سُبع عرض الشّعِيرة

لإمام المحدّثين نجم المفسّرين زبدة المحقّقين

العلّامة الشّيخ مولانا **محمّد موسیٰ** الرّوحانی البازی

رحمہ اللہ تعالیٰ وأعلیٰ درجاته في دار السّلام

علماء وطلباء کے لئے نہایت مفید علمی خزانہ

ہیئت قدیم میں لکھی جانے والی یہ کتاب دراصل تصریح و شرح چغمینی کے ایک مشکل مقام کی شرح وتوضیح ہے۔ عربی زبان میں لکھی جانے والی یہ کتاب بہت سے ایسے قیمتی، علمی نکات پر مشتمل ہے جو اہل علم کے لئے نہایت گرانقدر سرمایہ کی حیثیت رکھتے ہیں۔



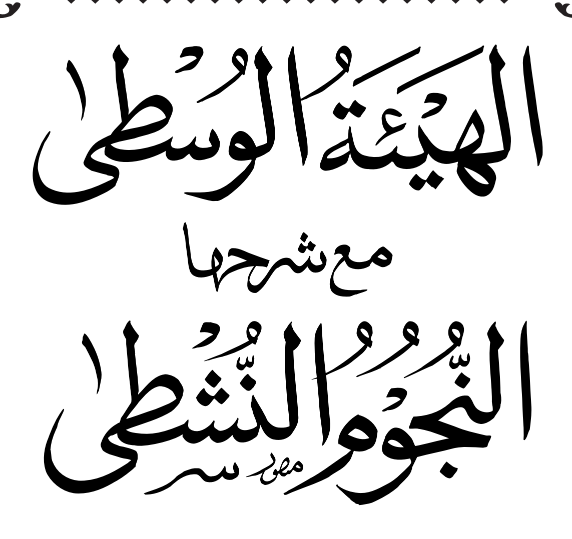
کلاھما لإمام المحدّثین نجم المفسّرین زبدۃ المحقّقین

العلاّمۃ الشیخ مولانا **محمد موسیٰ** الروحانی البازی

رحمہ اللہ تعالیٰ وطیّب آثارہ

جدید ہیئت کے مسائل ومباحث کا عظیم خزانہ وجامع فتاویٰ

مدارس دینیہ کی سب سے بڑی تنظیم وفاق المدارس العربیہ کے اراکین علماء کبار کی فرمائش پر حضرت شیخ رحمہ اللہ تعالی نے بزبان عربی دو جلدوں میں یہ ضخیم کتاب تالیف کی جس کے ساتھ نہایت مفصل اردو شرح بھی ہے جس کی وجہ سے اردو خواں حضرات بھی اس سے مکمل استفادہ کر سکتے ہیں۔ جدید ترین تحقیقات وآراء پر مشتمل یہ بے مثال کتاب جدید ہیئت کے مسائل ومباحث کا عظیم خزانہ وجامع فتاوی ہے۔ کتاب کے آخر میں علم ہیئت کی اصطلاحات کا نہایت اہم ومفید رسالہ بھی ہے۔ پس ہیئت کبریٰ دراصل تین نادر کتابوں کا مجموعہ ہے۔ یہ کتاب بہت سی قیمتی اور نایاب تصاویر پر مشتمل ہے۔



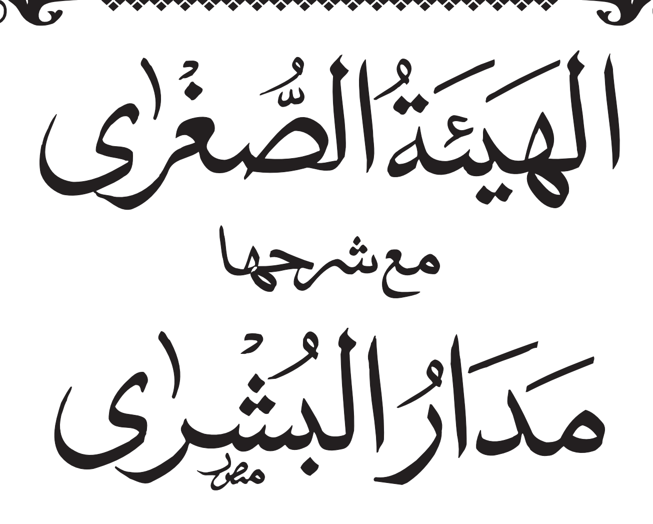
کلاھما للإمام المحدّثین نجم المفسّرین زبدۃ المحقّقین

العلامۃ الشیخ مولانا **محمد موسیٰ** الروحانی البازی

رحمہ اللہ تعالیٰ وطیّب آثارہ

علم فلکیات کا شوق رکھنے والے حضرات کیلئے ایک درّ نایاب

یہ دوسری کتاب ہے جو حضرت شیخ رحمہ اللہ تعالی نے وفاق المدارس العربیہ پاکستان کی کمیٹی برائے نصاب کتب کے اراکین علماء کبار و مشائخ عظام کی فرمائش پر تصنیف کی۔ عربی متن کے ساتھ ساتھ انتہائی مفصل اردو شرح ہے جس کی وجہ سے اردو خواں طبقہ بھی اس سے مکمل فائدہ اٹھا سکتا ہے۔ یہ کتاب ایک شاہکار اور درّ نایاب کی حیثیت رکھتی ہے۔ اس کتاب کی افادیت و جامعیت کے پیش نظر پاکستان ، ایران ، افغانستان کے بہت سے مدارس نے اسے اپنے نصاب میں شامل کیا ہے۔ یہ کتاب بیشمار قیمتی اور نایاب رنگین وغیر رنگین تصاویر پر مشتمل ہے۔ ہیئت کبریٰ ، ہیئت وسطیٰ اور ہیئت صغریٰ تینوں کتب کو سعودی حکومت نے ان کی علمیت و جامعیت کے پیش نظر بڑی تعداد میں منگوا کر علماء کرام میں تقسیم کیا ہے۔



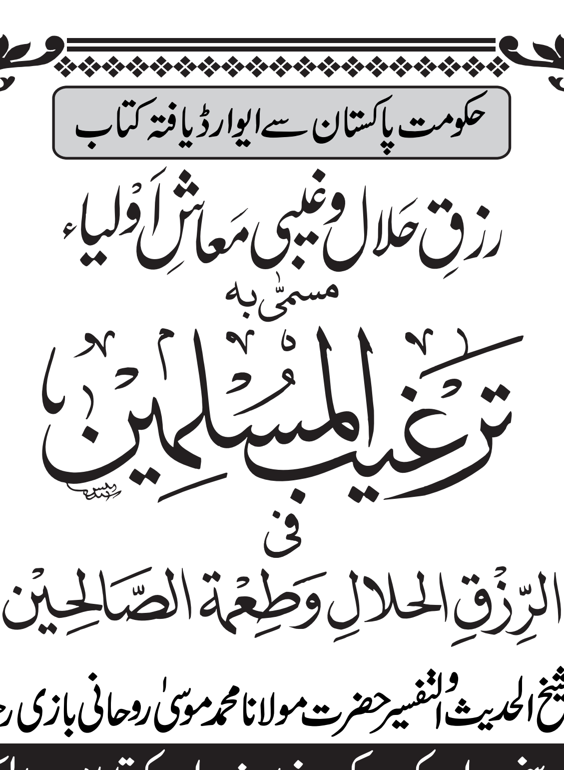
کلاھما لإمام المحدّثین نجم المفسّرین زبدۃ المحقّقین

العلامّۃ الشیخ مولانا **محمّد موسیٰ** الروحانی البازی

رحمہ اللہ تعالیٰ وطیّب آثارہ

علم فلکیات کی دقیق مباحث پر مشتمل ایک قیمتی کتاب

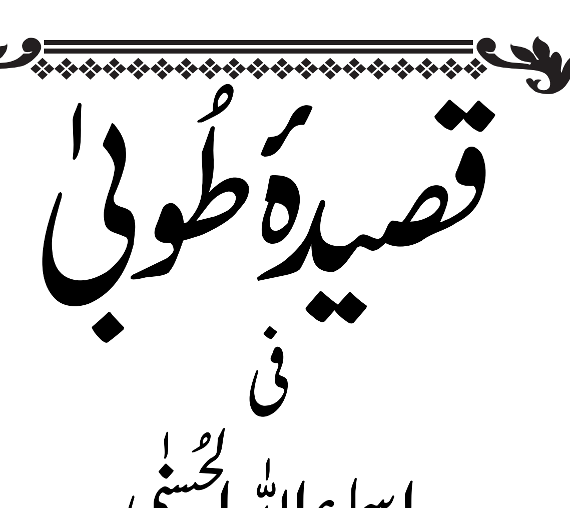
یہ تیسری کتاب ہے جو حضرت شیخ رحمہ اللہ تعالیٰ نے وفاق المدارس العربیہ پاکستان کی کمیٹی برائے نصاب کتب کے اراکین علماء کبار و مشائخ عظام کی فرمائش پر تصنیف کی۔ عربی متن کے ساتھ ساتھ انتہائی مفصل اردو شرح ہے مصنف نے اس چھوٹے حجم والی کتاب میں علم ہیئت کی انتہائی کثیر اور دقیق مباحث جمع کر کے گویا دریا کو کوزے میں بند کر دیا ہے۔ مؤلف کی دیگر تالیفاتِ علم ہیئت کی طرح یہ کتاب بھی جامع، محقق اور جدید مسائل فن پر حاوی ہونے کے علاوہ بہت سی قیمتی رنگین و غیر رنگین تصاویر پر مشتمل ہے۔



تصنیف شیخ الحدیث والتفسیر حضرت مولانا محمد موسیٰ روحانی بازی رحمہ اللہ تعالی

سخت سے سخت دلوں کو موم کرنے اور نرم دلوں کو تڑپا دینے والی کتاب

مسئلۂ رزق نے انسان کو مادّیات کی اس دنیا میں پھنسا دیا ہے۔ مال و دولت اس کی زندگی کا محور بن چکے ہیں اور وہ آخرت سے کلیتًا غافل ہو چکا ہے۔ کتابِ ہٰذا میں رزقِ حلال کی تبشیر و ترغیب اور حرام مال سے تخویف و ترہیب سے متعلق آیاتِ قرآنیہ و احادیثِ مبارکہ مرفوعہ و موقوفہ کی توضیح و تشریح کے علاوہ علماء کرام، محدّثینِ عظام، مفسّرینِ فخام، اَولیاءِ اعلام، سلفِ صالحین، زاہدین، عابدین، ذاکرین، صادقین، متقین، شاکرین، صابرین، قانعین، مخلصین، متوکّلین اور تارکینِ دنیا کے ایمان افروز احوال، حکیمانہ اقوال، عبرت انگیز واقعات، سبق آموز خصالِ سعیدہ و اخلاقِ حمیدہ، درد انگیز حکایات، نصیحت آمیز کرامات اور رقت خیز مواعظ کا کافی و وافر ذخیرۂ روحانیہ و ایمانیہ جمع کیا گیا ہے۔ رزق سے متعلق اسلاف کے عجیب و غریب اور نادر و نایاب واقعات پر مشتمل یہ واعظانہ کتاب انسان کو بے اختیار آنسو بہانے پر مجبور کر دیتی ہے۔



اسماءِ اللہ الحُسنیٰ

تصنیف

محدّثِ اعظم، مُفسّرِ کبیر، مُصنّفِ افخم، ترمذیٔ وقت حضرت مولانا مُحمّد موسیٰ رُوحانی بازی

طیّب اللہ آثارہٗ و أعلیٰ درجاتہٗ فی دار السلام

پریشانیوں اور مصائب میں مبتلا لوگوں کیلئے ایک عظیم تحفہ

نہایت مبارک اور بے مثال و بے نظیر قصیدہ

اس مبارک قصیدے میں اللہ جل جلالہ کے ننانوے اسمائے حسنیٰ سمیت تقریبا پونے دو صد نام نظم کیے گئے ہیں۔ قصیدۂ طوبیٰ عالم اسلام کا پہلا قصیدہ ہے جس میں اللہ تعالیٰ کے اسماء دعا کے انداز میں بزبان عربی منظوم ہیں اور عوام الناس کی آسانی کیلئے اردو ترجمہ بھی درج کیا گیا ہے۔ عرب و عجم میں بے شمار علماء و خواص و عوام نے اس قصیدے کو تکالیف، پریشانیوں اور مصائب سے نجات، مشکلات کے حل اور قضائے حاجات کے لیے بے انتہاء مفید پایا ہے۔ قصیدۂ طوبیٰ پڑھنا شروع کیجئے چند دن میں ہی آپ خود اس کی برکات کا مشاہدہ کرلیں گے



قصیدۂ حُسنیٰ

فی

اسماءِ النبی الاعظم

تصنیف

محدّثِ اعظم، مفسّرِ کبیر، مصنّفِ افخم، ترمذیٔ وقت حضرت مولانا مُحمّد مُوسیٰ رُوحانی بازِی

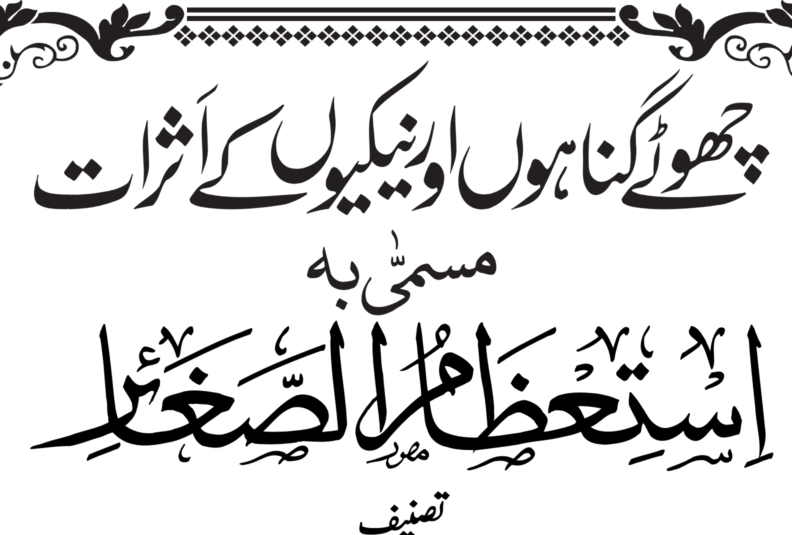
طیّب اللہ آثارہٗ و اعلیٰ درجاتہٗ فی دار السلام

دنیائے اسلام میں اپنی نوعیت کا پہلا اور نہایت مبارک قصیدہ

حل مشکلات اور قضائے حاجات کیلئے بے انتہاء مفید

قصیدۂ حسنیٰ دنیائے اسلام کا پہلا قصیدہ ہے جس میں پانچ سو (500) سے زیادہ مستند اسماء النبی ﷺ دعائیہ طریقے سے بزبانِ عربی منظوم ہیں۔ تکمیل فائدہ اور آسانی کے لئے ساتھ ساتھ اردو ترجمہ بھی درج کیا گیا ہے۔ یہ قصیدہ عرب و عجم میں نہایت مقبول و معروف ہے۔

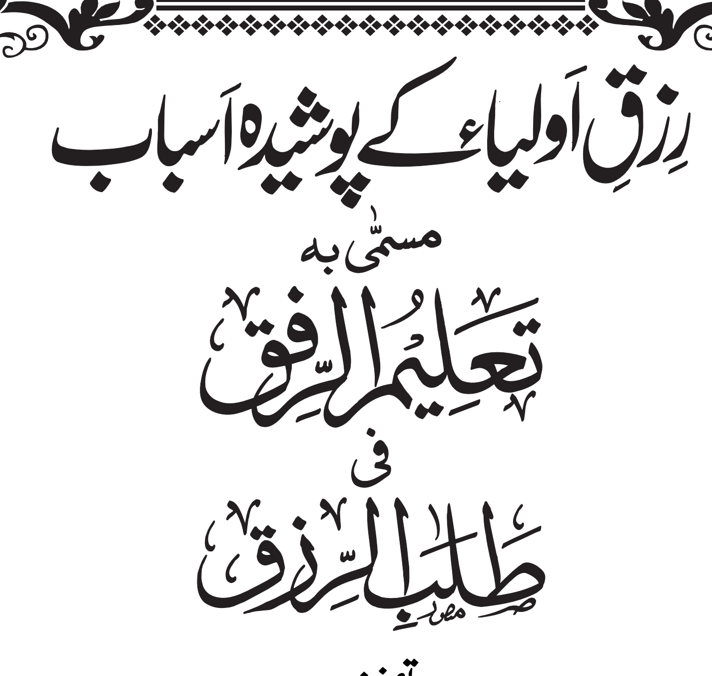
حرمین شریفین (مکہ مکرمہ و مدینہ منورہ)، افغانستان، ایران، بنگلہ دیش، امریکہ، برطانیہ، عراق، مصر، سری لنکا، برصغیر پاک و ہند اور دیگر بہت سے ممالک میں بیشمار اولیاء اللہ و عوام اسے بطور وظیفہ پڑھ رہے ہیں۔ تکالیف و مشکلات کو دور کرنے اور قضائے حاجات کیلئے نہایت مؤثر، مفید اور مجرب ہے۔ قصیدۂ حسنیٰ پڑھنا شروع کرتے ہی چند ایام میں آپ اپنے ہر کام میں واضح برکات محسوس کریں گے۔



مُحدّثِ اعظم، مُفسّرِ کبیر، مُصنّفِ افخم، ترمذیٔ وقت حضرت مولانا محمّد موسیٰ رُوحانی بازی
طیّب اللّٰہ آثارہٗ و اعلیٰ درجاتہٗ فی دار السلام

قلب وروح کی تسکین کا سامان لئے ہوئے ایک منفرد کتاب

اندھی مادیت کے اس عہدِ زیاں کار میں گناہوں کی یلغار بڑھتی جارہی ہے جس نے دولتِ ایمان و یقین سے بہرہ مند باعمل مسلمانوں کو سخت صدمے سے دوچار کر رکھا ہے تو عام مسلمان بھی روح واحساس سے عاری اس زندگی میں شدید مایوسی اور پریشانی کا شکار ہیں۔ اس مایوسی کے عالم میں گناہوں اور نیکیوں کی حقیقت اور ان کی تاثیر سے روشناس کروانے والی یہ البیلی کتاب روشنی و ہدایت کی طرف انسان کی رہنمائی کرتی ہے۔ زبان و بیان کی تاثیر لیے ہوئے یہ عجیب و منفرد کتاب جس کا لفظ لفظ اور سطر سطر دل کے دریچوں پر دستک دیتا ہوا محسوس ہوتا ہے۔ مزید برآں اس مبارک کتاب میں امتِ محمدیہ اور گذشتہ امتوں کے بہت سے بزرگوں کے ایمان افروز واقعات بھی درج کیے گئے ہیں۔ نیز اس کتاب میں بہت سے ایسے مختصر اعمال و مختصر دعائیں بھی مذکور ہیں جن کا ثواب بہت زیادہ ہے۔

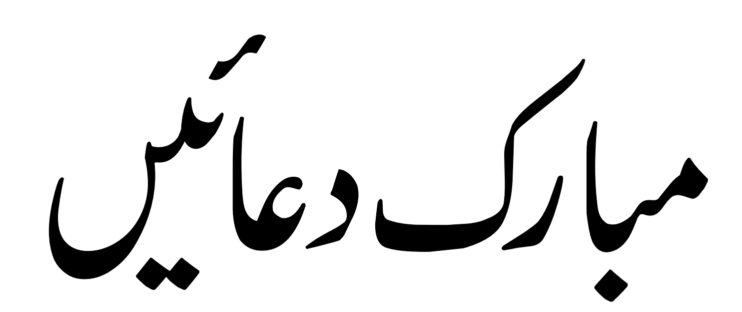


تصنیف

مُحدّثِ اعظم، مُفسّرِ کبیر، مُصنّفِ افخم، ترمذیٔ وقت حضرت مولانا محمّد موسیٰ رُوحانی بازِی

طیّب اللہ آثارہٗ و أعلیٰ درجاتہٗ فی دار السلام

رزقِ حلال کا میسر آنا اللہ تعالی کی بہت بڑی نعمت ہے۔ زمانۂ حاضر میں ہر آدمی کثرتِ مصائب اور کثرتِ حاجات کے افکار کی وجہ سے پریشان اور بے چین ہے۔ اس پریشانی اور بے چینی کی سب سے بڑی وجہ مال کی محبت وحرص ہے۔ مال کی محبت ہر برائی اور ہر گناہ کی جڑ ہے کیونکہ اس کی وجہ سے انسان حلال وحرام کی تمیز ترک کر کے ہر گناہ کے ارتکاب پر آمادہ ہو جاتا ہے۔ اس کتاب میں رزق حلال کی ترغیب اور حرام مال کی ترہیب سے متعلق عبرت انگیز واقعات، ایمان افروز اقوال، درد انگیز حکایات اور بزرگوں کے نصیحت آمیز مواعظ کا ایمانی ذخیرہ جمع کیا گیا ہے۔ موقع بہ موقع مفید اشعار بھی درج کیے گئے ہیں۔ یہ کتاب دراصل حضرت محدث اعظم کی دو قیمتی کتب ''ترغیب المسلمین'' اور ''گلستان قناعت'' کا خلاصہ ہے۔



مرتب

عبدِ ضعیف محمد زُہیر رُوحانی بازِی عفا اللہ عنہ وعافاہ

حکومت پاکستان سے ایوارڈ یافتہ کتاب

چھوٹی اور مختصر دعاؤں کا مجموعہ جس نے ملک بھر میں مقبولیت کے نئے ریکارڈ قائم کر دیئے۔ جیبی سائز کی اس نہایت مبارک کتاب میں ایسی مختصر دعائیں جمع کی گئی ہیں جن کا ثواب و فائدہ بہت زیادہ ہے۔ جو احباب اپنے فوت ہو جانے والے عزیز و اقارب کے لیے صدقۂ جاریہ کے طور پر اس کتابچہ کو طبع کروا کر تقسیم کروانا چاہیں وہ ادارہ سے رابطہ کر سکتے ہیں۔



علمِ صرف میں کمزور طلباء وطالبات کیلئے عظیم خوشخبری

ابتدائی طلباء کیلئے دنیا کی آسان ترین اور جامع ترین علمِ صرف

ترمذیٔ وقت محدثِ اعظم مفسرِ کبیر

حضرت مولانا محمد موسیٰ روحانی بازی رحمہ اللہ تعالیٰ

کے انوارات وبرکات والا علمِ صرف کا انتہائی مبارک ونافع طریقہ

اب اردو ترجمہ والا ابواب الصرف کا جدید ایڈیشن بھی دستیاب ہے

مدارسِ دینیہ کے بعض طلباء عربی عبارت نہیں پڑھ سکتے، عموماً اس کی بنیادی وجہ علم صرف میں کمزوری ہوتی ہے کیونکہ علم نحو میں مہارت کیلئے علم صرف میں مہارت نہایت ضروری ہے۔ ایسے مایوس طلباء کیلئے یہ ابواب نعمتِ غیر مترقبہ ہیں۔ بڑے درجات کے طلباء صرف تین چار ماہ کے مختصر عرصے میں ان ابواب کو یاد کر کے اپنی علمی بنیاد کو خوب مضبوط کر سکتے ہیں۔

علم صرف پڑھانے والے مدرّسین حضرات کیلئے ایک عظیم علمی خزانہ

مدرّسین حضرات اپنے تلامذہ کی مضبوط علمی بنیاد بنانے کے لئے ایک مرتبہ یہ ابواب پڑھانے کا تجربہ ضرور کرلیں۔ ان شاء اللہ تعالیٰ صرف ایک مرتبہ کے تجربہ سے ہی وہ ان ابواب کو ہمیشہ کیلئے اپنالیں گے۔ پاکستان و بیرون ملک میں طلباء وطالبات کے جن مدارس نے بھی ان ابواب کا تجربہ کیا وہ اس کے ناقابل یقین نتائج دیکھ کر حیران رہ گئے۔
ان ابواب کو پڑھانے اور سننے کا خاص طریقہ جاننے کیلئے حضرت مولانا محمد موسیٰ روحانی بازی رحمہ اللہ تعالیٰ کے بیٹے مولانا محمد زہیر روحانی بازی حفظہ اللہ کے دروس انٹرنیٹ (یوٹیوب وغیرہ) پر موجود ہیں جن سے بآسانی استفادہ کیا جاسکتا ہے۔
مزید معلومات وتفصیلات کیلئے جامعہ محمد موسیٰ البازی رابطہ نمبر 0301-8749911

جامعہ محمد موسیٰ البازی

برہان پورہ، عقب گورنمنٹ بوائز ہائی سکول رائے ونڈ لاہور